





سورة الفاتحة

٥٢٩



# الحمل

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

التمني

١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠  
 ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠  
 ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠  
 ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠  
 ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

تفرد من التنزيل ما يرد في أوود كذا عن فقه الزنبي





كتاب الاصحاح ٩٤	فصل في السور والماء القليل	فصل في القوي في الميساه	فصل في الابار	فصل في الاستسباب
فصل فيما يجوز به وما لا يجوز	فصل في الوضوء	فصل في كتمها حكم الوضوء ٢٣	فصل في اداب الوضوء ٢٨	فصل في اداب الوضوء ٢٨
فصل فيما يكره للموضي ٣٠	فصل في تقم الوضوء الواجب وغيره	فصل في نوافض الوضوء ٣٣	فصل فيما لا يقضي الوضوء ٥٥	باب ما يوجب الاغتسال ٤٣
فصل عشر اشياء لا يغتسل منها ٣٥	فصل في بيان في ايضا الغسل ٣٥	فصل في سنن الغسل ١٥	فصل في اداب الغسل ٢٤	فصل في بيان الغسل ٢٤
باب التيمم ٤٤	باب المسح على الخفين ٥٥	فصل في الجبيرة وتحوها ٥٥	باب الحيض والنفاس ٥٥	باب الاغتسال ٦٠
فصل بظهر جلد الحية ٦٧	كتاب الطهارة ٦٨	فصل في الاوقات الكرهية ٧٧	باب الاذايا ٨٠	باب شروك الطهارة واركانها ٨٠
فصل يجوز الطهارة على اليد ١٠٩	فصل في واجب الطهارة ١١٤	فصل في سننها ١١٧	فصل في ادابها ١٢٧	فصل في كيفية تركيب افعال الطهارة ١٢٨
باب الامامة ١٣١	فصل في سبقت مضور الجماعة ١٤٣	فصل في الامامة ١٤٤	فصل فيما يعمل المفتي ١٤٨	فصل في الامامة ١٤٨
فصل في الامامة ١٤٨	فصل في الامامة ١٤٨	فصل في الامامة ١٤٨	فصل في الامامة ١٤٨	فصل في الامامة ١٤٨



كتاب الطهارة: فصل في السور والماء القليل: ٩  
فصل في الاستنجاء: ١٨  
فصل في ما يجوز به الاستنجاء وما لا يجوز به: ١٩  
فصل في الوضوء: فصل في تنقية احوال الوضوء: ٢٠  
فصل في اداب الوضوء: فصل في ما يكره للمتوضي: فصل في تقسيم الوضوء لغرضين: ٢١  
فصل في نوافض الوضوء: فصل فيما لا ينقض الوضوء: ٢٢  
فصل فيما لا يغتسل منه: فصل في بوايض الغسل: ٢٣  
فصل في اداب الغسل: فصل في شئنة غسل الجمعة الخ: ٢٤  
باب المسح على الخفين: فصل في حكم المسح على الجبير ونحوه: ٢٥  
باب الحيض والنفاس: ٢٦  
فصل في بيان ما يظهر به جلد الميتة: ٢٧  
فصل في الاوفات المطروحة: ٢٨  
فصل في متعلقات الشروط ومبرعها: ٢٩  
فصل في سنن الصلاة: ٣٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٣١  
فصل في اداب الصلاة: ٣٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٣٣  
فصل في اداب الصلاة: ٣٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٣٥  
فصل في اداب الصلاة: ٣٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٣٧  
فصل في اداب الصلاة: ٣٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٣٩  
فصل في اداب الصلاة: ٤٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٤١  
فصل في اداب الصلاة: ٤٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٤٣  
فصل في اداب الصلاة: ٤٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٤٥  
فصل في اداب الصلاة: ٤٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٤٧  
فصل في اداب الصلاة: ٤٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٤٩  
فصل في اداب الصلاة: ٥٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٥١  
فصل في اداب الصلاة: ٥٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٥٣  
فصل في اداب الصلاة: ٥٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٥٥  
فصل في اداب الصلاة: ٥٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٥٧  
فصل في اداب الصلاة: ٥٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٥٩  
فصل في اداب الصلاة: ٦٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٦١  
فصل في اداب الصلاة: ٦٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٦٣  
فصل في اداب الصلاة: ٦٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٦٥  
فصل في اداب الصلاة: ٦٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٦٧  
فصل في اداب الصلاة: ٦٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٦٩  
فصل في اداب الصلاة: ٧٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٧١  
فصل في اداب الصلاة: ٧٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٧٣  
فصل في اداب الصلاة: ٧٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٧٥  
فصل في اداب الصلاة: ٧٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٧٧  
فصل في اداب الصلاة: ٧٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٧٩  
فصل في اداب الصلاة: ٨٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٨١  
فصل في اداب الصلاة: ٨٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٨٣  
فصل في اداب الصلاة: ٨٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٨٥  
فصل في اداب الصلاة: ٨٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٨٧  
فصل في اداب الصلاة: ٨٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٨٩  
فصل في اداب الصلاة: ٩٠  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٩١  
فصل في اداب الصلاة: ٩٢  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٩٣  
فصل في اداب الصلاة: ٩٤  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٩٥  
فصل في اداب الصلاة: ٩٦  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٩٧  
فصل في اداب الصلاة: ٩٨  
فصل في كيفية تركيب الصلاة: ٩٩  
فصل في اداب الصلاة: ١٠٠



١٣٩ باب الامامة فصل في الاعتذار المستعجلة لحضور الجماعة فصل في الحق بالامامة  
 ١٤٨ فصل فيما يبطله المفترق بعد فراغ امامه فصل في الاداء الوارثة بعد العرض  
 ١٤٩ باب ما يبطل الصلاة فصل فيما لا يبطل الصلاة فصل في المظنونات  
 ١٧١ فصل في اتخاذ الشتر ودمع المأربين في المصلي فصل فيما لا يكره بعلمه للمصلي  
 ١٧٤ فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجيزه باب الوتر فصل في التوافل فصل في تحية  
 المسجد وصلاة الفري والحياء الليلي فصل في صلاة النفل حلسا والصلاة على الآتية  
 ١٩٤ فصل في صلاة العرض والواجب على الآتية فصل في الصلاة في السفينة فصل في التراخي  
 ٢٠٠ باب الصلاة في المطبوعة باب المسافر باب صلاة المريفق فصل في انقضاء الصلاة  
 ٢١١ باب باقضاء العوائق باب ما يذكرك العريضة باب سجود السهو فصل في الشك  
 في الصلاة والظهار باب سجود التلاوة فصل في سجدة الشكر باب الجمعة  
 ٢٨٨ باب العيدين باب الكسوف باب الاستسقاء باب صلاة الخسوف  
 ٢٧٢ باب الجنائز فصل في احكام الصلاة على الجنائز فصل في الحيف بالصلاة على الجنائز  
 ٢٨٤ فصل في حمل الجنائز ودونها فصل في زيارة القبور باب الشهادة  
 كتاب الصوم

٢٩٨ كتاب الصوم فصل في صحة الصوم وتقسيمه فصل فيما يشترط تبيد النية  
 وتعيينها فيه من الصوم وما لا يشترطه فصل فيما يثبت به الهلال وصوم يوم الشكر وغيره  
 ٢٩٩ باب ما لا يبطل الصوم باب ما يبطله الصوم وتجب به الطهارة فصل في الطهارة  
 وما يبطلها عن الدقة باب ما يبطله الصوم وتجب به الطهارة  
 ٣١٧ فصل فيما يكره للمأربين وما لا يكره وما يستحب فصل في العوارض باب ما يلزم  
 الوفاء به من مندور الصوم والصلاة وغيرهما باب الاعتكاف كتاب الزكاة  
 ٣٢٩ باب المحرمات باب صدقة البطر كتاب الحج فصل في كيفية ترتيب الحج  
 ٣٣٩ فصل في الفرائض فصل في تقسيمها فصل في العمرة باب الجنائز فصل في الهدى

تفتت













بالحمد لله فهو اجنم ايا قطع لان الابد بالاول حقيقي وبالثاني اضافي لما سواه  
ولذلك ترك العاطف بينهما ليلا يشتر بالبنية فيخل بالنسوية فغيب  
البسمة بالحدلة والباء متعلقة مخدوف تقديره باسم الله والفاء هي  
اولي من ابتدئ اذ يصنم كل فاعل فعله في ابتدئ ايه بالنسبة كما لمسا فاذ  
حل او ارحل فقال بسم الله كان المعنى باسم الله ارحل مع اسم الله ارحل والاسم  
مشتق من التسمي وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة وانما حذفوا الف  
وان كان وضع الخط على حكم الابداد دون الدرج لكثرة الاستعمال  
وطولوا الباء لتكون كالعوض من الالف ولا فتتاح كتاب الله تعالى بحرف  
معظم وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يقول لكتاب طولوا الباء وانظروا  
السبين وارقوا بينهما ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى وانما قد  
التعلق مناخلا لان ذكر الاسم والاهم وفيه مخالفة لما كانوا يبادرون  
به من اسم الهتهم فوجب ان يقصد الموحدة معنى اختصاص اسم الله تعالى  
بالابتداء وذلك بتقدمه وتأخير الفعل كما في اياك نعبد واياك نستعين  
بسم الله متجراها فقد افاة التقدم اختصاصه به في كل سر ذي بال فجمعه  
مبداء من حيث انه لا يعتد به شرعا ما لم يصدر به ولا يرد اقرا باسم  
ربك لاقتضا المقام تقدم الفعل لانه امر بايجاد القراءة لان القراءة  
هنا اهم من حيث انه مقام تعليم لانه اول ما نزل الي قوله تعالى الاكرم  
كما في رواية البخاري والي قوله ما لم يعلم كما في رواية غيره اولان باسم  
ربك متعلق باقرا الثاني ومعني اقر الاول وجدا لقراءة من غير  
اعتبار تعديتها الي مقرو كما في فلان يعطي اي يوجد لا عطا والباء  
للا بسمة والظرف مستقر حال من ضمير ابتدئ الكتاب كما في دخلت عليه  
بشياب السفار والاستغانة والظرف لغو كما في كتبت بالقلم من اختار  
الاول نظر اليه ادخل في التظيم ومن اختار الثالث في نظر اليه

من

مشعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى ولو حمل الباء للتقدمة كان  
اقل تكلفا فان المعنى قدمت اسمه تعالى على المقصود فان قلت كيف اضيف  
الاسم الي الله والله هو الاسم لان الاسم والمسمى شي واحد عند اهل السنة  
والجماعة قلت قيل الاسم هنا بمعنى التسمية وهي التلفظ بالاسم  
فيكون تقديره بذكر الله ابداء وقيل انه زائد كما في قول القائل وداع  
يناديه باسم الماء اي يناديه بالما فيكون تقديره حينئذ بالله ابتدئ  
وذكر الاسم لدفع توهم القسم لله اسم للذات الواجب لوجود المستحق  
جميع الحمد المعبود بحق ليس له اشتقاق وهو اجل من ان يذكر له اشتقاق  
وهذا اختيار الامام الاعظم اي حنيفة والخليل رحما الله تفرد به  
الباري سبحانه لا شركة فيه لا حدقا لتعالى هل تعلم له تسميا اي هل تعلم  
احدا سمي بهذا الاسم غيره واصلة له مخذلة الهمة على غير قياس  
وعوض عنها حرف التعريف ولزمه وجره عن معني التعريف وادغم  
احدي اللامين في الاخر فلهذا قيل في التدايا الله بالقطع وقيل  
بجلي قياس تخفيف الهمة فيكون الادغام والتعويض من خواص اسم  
الجليل ليمتاز بذلك عما عداه امتياز مسماه عما سواه مما لا يوجد فيه  
من نفوت الكمال وهو اعرف المعارف الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان  
من الرحمة واختلفوا فيهما هل هما معني واحد وبينهما فرق فقيل  
بما معني واحد مثل ندما ونديم ومعناهما ذوالرحمة ذكر احدهما  
بعدا لآخر للتاكيد تنظيم القلوب الراغبين وان لم يستعمل الاول  
الا في الباري تعالى قال المبرم هو انعام بعد انعام وتفضل بعد تفضل  
وقيل بينهما فرق فالرحمن بمعنى العموم فان معناه العاطف على جميع  
خلقه بالرزق لم في الدنيا لا يزبد في رزق التسي لاجل تقاه ولا ينقص  
من رزق الفاجر لاجل خوره والرحيم بمعنى المعافي في الاخرة والعفو



في الاخوة مختص بالمؤمنين ولذا قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا والاخرة  
كذا في مقام التنزيل وقال في الكشاف في الرحمن من اللمبا لغة ما للبر  
في الرحيم اي لان زيادة البنات دل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع  
فعلي هذا يكون عموم الرحمن باعتبار عدم اختصاصه باحدى الدارين خصوص  
الرحيم باعتبار اختصاصه بالدنيا بخلاف ما ذكر في مقام التنزيل فان  
عموم الرحمن فيه يكون باعتبار عدم اختصاصه ببعض المخلوقين دون  
بعض وخصوص الرحمن بما باعتبار اختصاصه ببعض المخلوقين وهم المؤمنون  
خاصة والرحمة رقة القلب وهي كيفية نفسانية تستجيب في حفة  
تعال في ما مجاز مرسل في الاحسان فتكون صفة فعل او في  
ارادته فتكون صفة ذات واما تمثيل بان مثل فعله تعالي محال  
ملك عطف على رعبته ورق لم نعمهم معروف فاطلق عليه الاسم  
واريد به غايته التي هي فعل وارادة لا بدوه الذي هو انفعال  
فما استغناء تمثيلية وبنيت الصفة المشبهة من رحم مع انه  
متعدد بجعله لازما ونقله الى فعل بالضم وهذا كله مبني على  
ان الرحمن صفة وهو كذلك في الاصل لكنه صار علما بالغة فقد  
قال ابن هشام الحق قول لا علم وابن مالك انه ليس بصفة بل علم  
وبني على علميته انه في البسمة ونحوها بدل لا نعت وان الرحمن  
بعد نعت له لا نعت لاسم الله تعالي اذ لا يتقدم البدل على النعت  
قاله شيخ الاسلام زكريا الانصاري ولذا قال الامام القاسمي ايضا  
والملاحضة في الدرر والرحمن اسمان بنيا للبا لغة وقال  
ابن المبارك الرحمن اذ اسيل اعطي الرحمن اذ لم يتا غضب **الحمد**  
جمع بينه وبين البسمة موافقة للتنزيل وقدم البسمة عملا  
بالكتاب والسنة والاجماع لان الامة اجمعوا على كتابة البسمة في ابتدا

الكتب

الكتب والرسائل قاله القسبي في جامعه ولعل سند ما في الجعبري  
من قوله صلى الله عليه وسلم عن جبريل اذ كتبتم كتابا فاكتبوا البسمة في  
اوله فلذا ذكرنا بعدها الحمد وهو في اللغة الوصف اي الشا باللسان ظاهرا  
وباطنا على الفعل الجميل الاختياري الواصل الى الحامدا وغيره على جهة  
التبجيل والتفضيل فقيد بالجميل احتراز عن القبيح وبالتبجيل والتفضيل  
عن الاستهزاء استواء تعلق بالفضائل امر بالفواضل وفي اللفظ هو  
الفعل المبني على تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامدا وغيره  
فيتناول القول باللسان والفعل وهو العمل بالاركان باثباته بافعالا  
ذالة على ذلك واعتقاد بالجنان بانضافه بذلك **قال** بعض  
العارفين من السادة المحققين الصوفية اهل الحقيقة وهو  
بالفعل اقوي منه بالقول لان الافعال التي هي اثار السخاوة مثلا  
تدل عليها دلالة قطعية بخلاف الاقوال فان دلالتها وضعية  
وقد تختلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل رحمه الله وتناو على  
ذاته وذلك انه تعالي حين بسط بساط الوجود على مكائات لا تحصى  
ووضع عليه موايد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله  
واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من  
ذرات الوجود تدل عليه ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات  
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت  
على نفسك وهو الشكر اللغوي فانه الفعل الصادر عن تعظيم المنعم وفي  
القاموس الحمد الشكر وهو عرفان الاحسان ونشره والشكر العرفي  
صرف العبد جميع ما انعم الله به الي ما خلق لاجله كصرف النظر  
الى طائفة مصنوعات الله والسمع والذكر وما يؤدى الى مرضاته والا  
جتناب عن منهياتة فمورد الحمد اللغوي هو اللسان وعنه ومنطقه بهم







كخاتم فعالين جمع علم وا دخلت الالف قال لام على الجمع وهو اسم لما يعلم  
 به ثم غلب على ما سوى الله من جوهر وعرض وقوى مكانها وا فتقار بها اي  
 موثر واجب لذاته كذلك على وجوب وجوده فيكون مشتقا من العلم  
 بفتح اللام بمعنى العملاقة وجمع مع انه اسم جنس لانه اريد به الانواع  
 والافراد ليشمل اجناسه المختلفة اولانه يتوجه الى عالم كل زمان وكان  
 بالياء والنون جمع سالم وهو من يعقل تعليل المعقولات او نقول ساع ذلك  
 لمعني الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم وقيل هو اسم وضع للشيء  
 العلم من الاشياء والملايكة والجن وتناول غيرهم بطريق التسبع فيكون  
 مشتقا من العلم بكسر القين والفاعل بالفتح لم يجمع هذا الجمع لا العالم  
 والياسم فيقال لياسمين والصفة قد خصت بالاضافة للعالمين  
 فجاز ان تكون نعتا للجلالة اعرف المعارف ولو تخالفنا نعتا قولنا  
 الحمد لله رب العالمين فيه اقتباس لطيف من القرآن الكريم والفرقان  
 القديم من غير اشعار بانه منه اذ هو شرط الاقتباس محاولة افتتاح  
 كتابه ومن ثم جمع بينه وبين التسمية رجا حصول المقصود **والصلاة**  
 رحمة الله وفضاله وانعامه ونعظيمه بالالف سجدة عرج ولفظا  
 وبالواو كتابه الا اذا اضيف او شئ فقيل صلواتك وصلواتك وقال  
 ابن درستويه لم يشتم الواق في غير القرآن وهي اسم من التصلية اي الشا  
 الكامل ولما ان كان ليس في وسعنا سألنا من الله تعالى وكنا السلام  
 وهو اسم من التسليم وقيل قصد ثلاثي وسريعا الاول اصح والمعنى قبله  
 الله تعالى ما من كل مكرم وحياه بما يليق بجلاله وعظمته لشرف الجباب  
 وجمعنا بينه امتثال للامام وان لم يكن اخرا اذ احدهما لا ياكل  
 عندنا والفقول صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلاة على فهو  
 افطع محمود لكل ركعة وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم

قوله صلى الله عليه وسلم  
 قال الشيخ زروق  
 لا ياكل  
 او لا يقرأ  
 والله اعلم

ترن

ترن الملايكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب **علي سبنا** خبر  
 للمعطوفين وجاز ان يكون خبر الثاني وخبر الاول محذوف عند سيبويه  
 وقيل يجوز القلب **بسم الله** اشهر اسماء الشريعة وهي الفاتحة وسمي به  
 الها كما والمعني ذات كثر خصال المحمود او كثر الحمد له في الارض والسماء  
 او كثر حمد تعالى له صلى الله عليه وسلم **خاتم النبيين** النبي المهر  
 من النبيا اي الخبر ولا هزم وهو الاكثر من النبوة وهي الرفعة لان النبي  
 مشرف الرتبة فمن الاول كون فعلا بمعنى فعل بمعنى مهني الاحبار  
 والغيوب عن الله تعالى فلما كانت الصلاة عليه غير ثابتة بعد الصلاة  
 على الا لك في شرح التاويلات عطفها فقال **وعلي** بالالف مبدلة  
 عن الهنة المبدلة عن الها عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين  
 والاول اصح لغة واصافة الدال الي الضمير قليلة او غير جارية والمختار  
 الاول الاحسن المحمدي لكنه اضاف اليه اخضا را والاولى يطلون  
 بالاشترار اللفظي على ثلاثة معان احدها الجند والاتباع نحو  
 فرعون والثاني النفس نحو موسى قال هرون يعني نفسهما والثالث  
 الثالث معنى اهل البيت خاصة نحو محمد صلى الله عليه وسلم  
 والواجب ذكرها ايضا في الصلاة معه لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا صليتم فعمموا واداء بالتعميم التعميم على الالف العلامية شهاب  
 الدين النقشبندي وهو مخصوص بالاشراف واول الخطر الشان فلا  
 يقال الا لاسكاف والحايك فيقال لا لباس ولما تصور فرعون بصوت  
 الاشراف قيل فرعون والاشراف هم المؤمنون لان الانبياء مستبوم  
 كذا في منهاج الضوا **طاهر** عن الادناس كلها حسنة ومعنوية  
 وفيه راحة الاستهلال **وصحابة** اجمعين تاييدهم جمع اجمع وان  
 كان صفة في الاصل اسم تفصيل فان قولنا خيرات الكتاب با جمع معناه اجمعها



في قراي من كل شيء نقل الي معنى الجمع **قال** **العبد اللبيل الفقير**  
**الي مولاه الغني الجليل** عن كل شيء اذ هو موجود الكاينات وهي الحقيقة  
التي بانها **ابو الاخلاص** كسيت من ساداتنا بني الوفا اعاد الله  
علينا من بركاتهم ومدد من شهرتهم وظهور كراماتهم تغني عن ذكر  
القائم اذ امر الله تنزل البركات والفيض والنفحات بانفسهم  
وسرا سلامهم على المسلمين خصوصا وفاق النبل القعيد بحرمة مصر  
لدفع الضرر والاصر عن المخلوقات لايجاد الرزق بالزرع وحصول الاوقات  
بنوام الاوقات **حسن** بن عمار بن علي بن يوسف **لوقي** طريقه  
الشريفي **ابن** **الحنف** مذهبنا النسبة الي نسبته فعل والى فعلية  
فعليل وعلى هذا قيل الدين حنفي والمذهب حنفي وقال القليل السلام  
بعثت بالحنيفية السموية اي بالملة الحنيفية والامام الاعظم ابو  
حنيفة حنفي غير حنفي ومتبع اني حنيفة حنفي وحنفي والامام  
الشافعي ومتبعه حنفي غير حنفي **انه الشمس** التماس طلب المساوي  
والامر طلب الاعلى من دونه والذات طلب الاسفل من الاعلى **معنى بعض**  
**الاخلا** يعني المتحابين في الله رحمه الله وعاملنا الله **قايامهم**  
بلطفه وكرمه واحسانه ان **اعمل** اي اجمع من كلام امتنا **مقدمة**  
من قدره اللازم بمعنى تقدم الامور المتعدي في مسائل العباد  
على صفة تقرب **علي** **المبتدي** بسهولة الفاظها وظهور معانيها  
وتذكر المشني بغزارة نقلها مما تشنت عن موطنه وموطنه وجدانه  
من المسائل المهمات المذكورة في الكتب **المطولات** اذ قد لا يصل  
اليها الطالب لا يتعب شديد ولا يثقل العالم بها عليها الا بعد اسدوان  
لم يكن غير بعيد **فاستعنت بالله** اذ لا قوة لي في فوض اليه امرى وما  
خاضع لي عزت النجاة بل اعز ونصره ومن يتوكل على الله فهو حسبه

ان الله بالغ امره **واجبه** بجمع ما اراد **طالبا** للشباب لقول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث  
صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوا له حديث صحيح  
اخرجه مسلم **ولا اذكر في هذا الجمع الا ما جزم بصحة** ونزجحه  
**اهل النجيم** **والنجم** وذكرك في شرحه بيان صحة وان كان مقابلا  
بقول مرجح هو ايضا صحيح واذا ذكرت غير الصحيح فانه عليه واثبت  
لغايدة العلم به لما يقتضيه المقام واخليت هذا الشرح المبارك  
عن طريقة الجدول قصدا وعن سياق مذهب الخلفاء النضر وذكرك  
ادلة المسائل من كتاب المسنة والامام بقدرة الحاجة والامكان  
من غير **طباب** اطلب لرجل في البلاغة في الوصف مدحا كان  
او مذمما كذا في القاموس انتهى وفي الاصطلاح ان يكون اللفظ مراد  
على المعنى **وسميت** **نورا** **لايضاح** اذ العلم نور وكما الارواح  
اذ لا حاجة الا بالعلم قال ابو البرق ارضي الله عنه كن عالما او متعلما  
او مستمعا ولا تكن الرابع فتهلك واذا اشرنا الي فضل العلم فلنذكر شيئا  
مما يدل على فضله وفضل اهله وماله من الثواب ونذكر تعريفه فنقول  
ان معناه واضح عند العقل اذ هو بالحقيقة ادراك نفسا في كل  
مر في جملته هذا الادراك وجدل العلم من حيث انه وجدل الادراك  
ومن خلافه **وقال** **ابو حنيفة** في تعريفه لفظه انه معرفة النفس مالهها  
وما عليها يعني علما اذ معرفة مالهها وما عليها من الاعتقادات علم الحلال  
ومعرفة مالهها وما عليها من الوجدانيات علم التصوف والاخلاق ومعرفة  
مالها وما عليها علم من العمليات هي لفظه المصطلح عليه ولما قال في  
الاسلام البزء ويان الفقه علم المشرع بصفة الاتقان والتميز  
ومن الايات قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملايكة واولو العلم



قائما لا يقسط بدأ بنفسه سبحانه وتعالى في ثلثي ماله يكتنه وثلث باهلي  
 العلم وقوله تعالى رفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات  
 من الترتيبانية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم  
 على العابد تسعين درجة ما بين كل درجة رجتين كما بين السما والارض  
 اخرجته عبدا لزمان في الجامع قال الشيخ ابو الحسن البكري في الترتيبانية  
 قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلم درجات فوق المؤمنين  
 بسبعائة درجة ما بين كل درجة رجتين خمساية عام وقوله تعالى وقيل  
 رب زدني علما ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به  
 خيرا يفقهه في الدين وقوله صلى الله عليه وسلم العلم اقرش  
 الانبياء ومعلوم ان لارتبة فوق رتبة النبوة ولا شرف فوق شرف  
 الوراثة من الانبياء وقوله صلى الله عليه وسلم الايمان عريان وبالبسة  
 التقوى زينته الحيا ومثله العلم وقوله صلى الله عليه وسلم ما عبد  
 الله شيئا افضل من فقهه في دينه وكفقيه واحدا شديدا على الشيطان من  
 الف عابد وكل شي عاماد وعماد الدين الفقه وقوله صلى الله عليه وسلم  
 خير دينكم ايسره وافضل العباداة الفقه ومن الآثار فقال الامام  
 علي رضي الله عنه العلم خير من المال العلم بحسبك وانت تحسن المال  
 والعلم حاكم والمال محكوم عليه وقال ابو الاسود ليس شيء من العلم  
 المملوك حكم على الناس والعلم احكام على الملوك ينبغي من الترتيبانية  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم سلطان الله في  
 الارض فمن وقع فيه فقد هلك اخرجته الديلمي قاله الشيخ ابو الحسن  
 البكري وفي الترتيبانية وقال ابن عباس خير سليمان بن داود بهو العلم  
 والمال والملك فاختر العلم فاعطى المال والملك ثمرة **من كلام الحكماء**  
 قال بعضهم ليت شرعي اي شيء ادرك من فائده العلم واي شيء فانه من

ادرك العلم **ومن كلام العارفين** قال اخي الموصلي لبيتك الموضع اذا منع  
 الطعام والشراب والدوام موت قالوا نعم قال كذلك القلب اذا منع  
 عند الحكمة قال العلم ثلاثة ايام موت **ومن مسائل الفقه الحنف**  
 جرح الكلب للمعلم ونحوه وكل جارح بدرجة اربعة المذكي اختيارا وبواسطة  
 علمه محلفا لكلب الجاهل فان الله تعالى حل سيد الجارحة الفجسة  
 المقتلة لفضل علمها **ومن الاخبار النخبة** وردت في فضل العلم اقوله  
 صلى الله عليه وسلم يستغفر للمعلم اما في السموات والارض واي  
 منصب من يشغل ملائكة السما والارض بالا ستغفاره وقوله صلى  
 الله عليه وسلم موت قبيلة ايت من موت عالم وقال صلى الله عليه  
 وسلم من يتفقه في دين الله كفاة الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب  
 وقال صلى الله عليه وسلم اوحى الله عز وجل الي ابراهيم عليه السلام  
 اني اعلم احب كل علم وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد  
 كفضل علي اذ في رجل من اصحابي وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم  
 على العابد كفضل الغر ليليلة البدر على سائر الكواكب وقال صلى الله  
 عليه وسلم يشفع يوم القيامة ثلاثة الانبياء ثم العلم ثم الشهداء فاظم  
 مرتبة من تلوا النبوة وفوق الشهادة مع ما ورد في فضل الشهادة وقال  
 صلى الله عليه وسلم من احب ان ينظر الي عنقا الله من النار فليكن في  
 العلم والمسلمين وقال صلى الله عليه وسلم فمن من النظر عبادة  
 النظر الى ابوين عبادة والنظر في المصحف عبادة والنظر الى الكعبة  
 عبادة والنظر في زمزم عبادة ونحو الخطايا خطا والنظر الى العالم  
 عبادة وقال صلى الله عليه وسلم من اكرم عالما فقد اكرم سبعين  
 نبيا ومن اكرم متعلما فقد اكرم سبعين شهيدا ومن احب العلم والعلماء  
 لا يكتب عليه خطية ايام حياته وقال صلى الله عليه وسلم يبعث الله

اعلى من منصب



العباد يوم القيامة ثم ميز العلماء فيقول يا معشر العلماء اني لم اضع فيكم  
 علي الا لعلكم فكم اضع علمي فيكم لا عذر لكم انطلقوا فقد غفرت لكم ثم قال  
 علي ما السلام يقول الله تعالى لا تحقروا عبدًا الي اتيته علمًا فاني لم احقر  
 حين علمته وعن مجاهد عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال ما لتجبريل عليها السلام عن ثواب العلماء فقال  
 يا محمد ان الله تعالى مدين تحت العرش من مسئلة ذر لها جنات وانهار  
 في جوفها سبعون الف بين من جوهر واحد طول كل بيت الف فرسخ  
 وعرضه مثل ذلك في كل بيت الف زاوية في كل زاوية الف سرير ومن  
 السرير الي السرير الف ذراع وعلي كل سرير الف فراش فوق كل فراش الف  
 حور من الحور العين وعلي كل واحدة الف حلة لا توارى حلة حلة ولا  
 يوارى حلة حلة ولا يوارى الجلد اللحم ولا يوارى اللحم العظم ولا يوارى  
 العظم الملح يري بعضه من بعض كما يري السلكة في الياقوتة البيضاء  
 وعلي كل واحدة منهم ثلاث الف ذراية من المسك والعنبر معطي  
 الله تعالى بالحمد هذا الثواب للعلماء افضل من هذا وعلي باب المدينة  
 ملك قائم بنا ويكل يوم الامم زار عالمًا فقد رتبنا الامم زاريت  
 فله الجنة الامم زار يوجه العالم فقد نظر الي وجه محمد عليه السلام  
 الامم نظر الي محمد فقد نظري الي الله ومن نظر الي الله تعالى فله الجنة  
 ووجه جسد علي الناقية **وقال** رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس  
 ساعة عند من ذكر العلم خير من مائة الف ركعة فطوعًا وغيره من مائة  
 الف تسبيحة وخير من عشق الف فرس يغزو بها المؤمن **وقال**  
 صلى الله عليه وسلم من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع  
 من الله ثمانية اشتمى **وقال** رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من غدا الي المسجد لا يريد الا ان يتعلم خيرا او يعلمه كان له كأجر حاج تام

حجة

حجت حديث حسن خرجته الطبراني قاله الشيخ ابو الحسن البكري انتهى  
**وقال** صلى الله عليه وسلم نصر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها  
 كما سمعها واذا مات فرب حامل فقه الي غير فقيه ورب حامل فقه الي من هو افقه  
 منه **وقال** صلى الله عليه وسلم لما بعثه الي اليمن لان يهدي الله  
 بك رجلا واحدا خير لك من الدنيا وما فيها **وقال** صلى الله عليه وسلم  
 من تعلم بابا من العلم ليعلم الناس اعطي ثواب سبعين نبيا صديقا **وقال**  
 صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته واهل السموات والارض حيي الخلة  
 في محرابها وخي الخوت في البحر يصلون علي من تعلم الناس خيرا **والله** الكريم  
**اسأل** وبحببه المصطفى صلى الله عليه وسلم ان توسل ان يرفع به  
**عبادة** علي التمام ويذكره **بها** فادوة مدة النبوة عليه افضل الصلاة  
 والسلام **تغيب** قال الشيخ الامام شهاب الدين القسبندي رحمه  
 الله للفضل في ابتداء التاليف سبع طرائق ثلاثة منها واجبة الاستغناء  
 البسلة ثم الجملة ثم الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم والوجه  
 قد تقدم واربعة جازمة الاستعمال ذكر باعث التاليف وتسمية  
 الكتاب ومذموم الغرض الذي فيه التاليف وذكر كيفية وقوع المؤلف احوالا  
 وهذا وان الشروع في المقصود بقول الملك المعنوي **كما**  
**المطهر** في الكتاب الكتابة لغة الجمع كجمع الحروف واصطلاحا طائفة  
 من المتايل الفقهاء اعتبرت مستقلة شملت انواعا وفصولا اولها تامل  
 والطهارة بدمع الطائفة مصدرة لشي يطهر معنى النضافة مطلقا  
 وبكثرة الالة وبصنها افضل ما ينظرونه وشرعا اشر يفطر بالحل حكما بوزال  
 الحدث والخبث مما يتعلق به الصلاة ليشمل الشوب والمكان والاضافة فيه  
 عملي اللام وبسبب كونها معني من لان ضابطه صحة تفقد رها مع صحة  
 الاخبار عن الاول والثاني كحاشية فضة وهو مفقود هنا اذ لا يصح ان يقال

الحمد لله الذي  
 كتب مولد علي



الكتاب طهارة وقد روت الطهارة على الصلاة وان كانت الصلاة أهمل  
 تكون الطهارة شرطاً لها وهو مقدم ولما كان الماء من الماء الحديث والحديث  
 قدم الكلام عليه فقال **المياه** جمع كثره وجمع القلة سواء والماء هو  
 الجوهر اللطيف القابل الذي يتلون بلون الماء والعذب منه به حياة  
 كل نام وهو محدود وقد يقصر وأصله موم تحركت واو وانفتح ما قبلها  
 فقلت الفاء الا ان الحاء ابدلت ابدالاً شاذاً في اللغة المشهورة وعبر  
 بصيغة الجمع لا تخاف حكم المياه **التي تجوز اي يصح التطهير بها وهي سبعة**  
**مياه** وبدلتم **ماء السماء** لانه الاصل بقوله تعالى انزلنا من السماء ماء  
 فتلكه ينابيع في الارض ولهذا كان غير ماء السماء قسماً له  
 باعتبار موطنه ومثل ذلك لا ينكر والاشياء المختلفة الحقائق تسمى  
 واحداً باعتبار الامر العام وسيأتي تنمونه في تقسيم القسم ان شاء الله تعالى  
 وكان طهارة المقوله تعالى ويغير لكم من السماء ماءً مطهراً ومنه والاراد بماء  
 السماء الماء المطهر السماء كل ما عاكل فاطللك ومنه قبل لتستقيا البيت السماء  
 ولم يذكر ماء الطل وماء الذي لما قبل ان ينزل من السماء وليس بماء والصحيح  
 ما شرط مثله **ماء البحر** المطهر ما روي مالك واصحاب السنن الاربعة عن  
 اي هرويق رضي الله عنه ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال رسول الله انا زكيت البحر وخولقنا الغليل من الماء فان نزلنا به  
 عطشنا افتنوسنا من البحر فقال هو الطهور وما من الحار يثقه قال انزلنا  
 ما لتجوز اي ما عيل عن هذا الحديث فقال حديث صحيح وكذا ما **الشمس**  
 كسحون وجمون والفرارة ويلصقها من الحار والجمون وما مطلق وما **البيوت**  
 مطهر وكذا ما ذاب من الشرج والبرج بفتح الباء الموحدة والارامه مكية  
 واحترز به عن ما يدوس من المطر لا ينكر لما يندوب في الشارب في الضيف  
 واما قبل انغذاه ملحا فهو طهور وكذا ما **العين** وهو ما كان جارياً

على

على وجه الارض من ينبوع لما تقدم من النقص لا إضافة في المياه المذكورة  
 كغيره لا للتفصيل والفرق بين الاضافتين صحة المطلق الماء على  
 الاول والثاني كما سنده ثم ذكر جملة انواع المياه فقال اي على خمسة  
 اقسام لكل منها وصف يختص به الاول **طاهر مطهر مكره** وهو الماء  
**المطلق** الذي سبوقه ولم يخالط شيء فان خالطه او شرب منه حيوان  
 فسند كرهه والثاني **طاهر مطهر مكره** كراهة تنزيه على الاصح  
 كما ذهب اليه كره في رحمة الله وهو ما شرب منه الجمل والاهلية اذا الوحية  
 سؤرها نجس ونحوها الدجاجة المخلاة وسباع الطير لانها لا تتنجس  
 عن النجاسة وكل الجيف واصفا النبي صلى الله عليه وسلم الا بالخرق  
 صحل فعله المقتضي عدم الكراهة على ذلك النجوم بان كانت  
 مري منه في زمانه من غسل فيها بلعابها كما قرع بعض المحققين  
 وقيد الكراهة بقوله وكان ما شرب منه الجمل قليلاً وسيأتي  
 تقدمه والثالث **طاهر غير مطهر** يعني غير منهل الحديث بخلاف الحديث  
 وهو ما استعمل في الجسد ولا فاء بغير قصد لرفع حدثا وقد  
 استعماله لقربة وهي كالوضوء في مجلس اخر على الوضوء بلبثه اي  
 الوضوء تقرباً ليصبر عبادة فان كان في مجلس واحد كره ويكون الماء  
 غير مستعمل مثله غسل يد للطعام ومنه ان قصده القرية لانه  
 سنة لقوله عليه السلام الوضوء قبل الطعام بركة وبعد بنفي الهم  
 اي الجنون وقيل بنفي الفقر فلو غسلها للوضوء وهو متوفى ولم يقصد  
 القرية لا يصير مستعملاً كغسل ثوب وقاية مأكولة **والتصير لما**  
**مستعمل** لا يخرج انفصاله عن الجسد وان لم يستقر في محل على الصحيح  
 كان مستقلاً حكم الاستعمال قبل الانفصال ضرورة الظاهر ولا ضرورة بعد  
 انفصاله ولا يجوز اي لا يصح الوضوء عما شجر ثم كمال امتزاجه فلم يكن











عشر هو المفتي به ولا بأس بالوضوء والشرع من حيث يوضع كونه في نواحي  
اليد ما لم يعلم نجسه ومن حوض مخلف ان يكون فيه قدر ولا يتيقن فلا يجب  
ان يسال عنه ومن البير التي تدلي الدلاء والجار الدنسة فيها ويحملها الصفا  
والاما ومسحها الرستاقون بايديه نسة ما لم يتيقن النجاسة او كان جاريا  
عطف على اكد **وظهر في الجاري اثرها فيكون نجسا والاشراط النجاسة**  
**اولون** **اورح** لها وجود عين النجاسة باثرها والنوع الخامس ما مشكوك  
في طهره **ايته** لا في طهارته وهو ما شرب منه حمارا وبغل امة تانا لا مركبة  
لان العبرة للدم وسند كتممة الكلام عليه في الاساوان سنا الله تعالى  
**فصل** في بيان احكام السور والماء القليل وهو ما دون عشر في عشر  
وليس جاريا اذا شرب منه حيوان يكون على احد **وبعد** اقسامها ايقا  
بسمي سور **واهم** عينه واستعار الاسم ليقينة الطعام ولجمع اسار والفعل  
اسارا اي بقي شيئا مما شرب والنعت منه سار وعلى غير قياس لان قياسه  
مسير ونظيره اجره فوصفها **الاول** من الاقسام سور **طاهر** **طاهر**  
بالا اتفاق من غير كراهة وهو ما شرب منه **اي** ليس به نجاسة طاروا  
مما لك من طهره الزهر عي عن انس من ما لك ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اني بلبن قد شرب مما فاق عن يمينه اعراي وعن يساره  
ابو بكر رضي الله عنه فشرب ثم اعطى الاعراي وقال لا امرغ الا من  
وروي مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وانا حائض  
فانا ولد النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاما على موضع في ولا نه  
صلى الله عليه وسلم انزل وقد ثقيف ومم كفار في المسجد كان نجاسة  
الكافر في اعتقاده فلا تقو شره نجاسة اعضائه فلا فرق بين  
كونه مسلما ومشركا صغيرا او كبيرا اذ كرا وانثى طاهرا او جنبا  
او حائضا او نفسا اما لو تلوث فيه نجاسة من غير ميتة او غيرها

اعرف انه لا يجب ان يسال عن النجاسة  
كل هو نجس  
اعرف انه لا بأس بالشرع  
من البير التي تدلي الدلاء  
والجار الدنسة فيها  
والاما ومسحها الرستاقون  
بايديه نسة ما لم يتيقن  
النجاسة او كان جاريا



فشرب الماء ونحوه من خور فان سوره بخمس وان شرب بعد ما نزل  
 البزاق في فيه والقائه او ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سوره بخمس  
 عندنا في حنيفه والي يوسف كنه مكره لقول محمد بعدم طهارة النجاسة  
 بالبزاق عند اوفر فان سوره طاهر بالاتفاق علي الصحيح واحترزنا  
 به عن روايات الكراهة والنجاسة كبريه والمثك في سوره عن الامام  
 اذ كراهة طهر عنده لاحترامه لالنجاسة كالادي لان ظاهر الرواية  
 طهارة سوره كبروي رواية ابي يوسف عن الامام وهو الصحيح ويقال  
 ابو يوسف ومحمد راية واحدة عنها او شرب منه مما معني حيوان  
 عطف علي ادي بول كل طهر كالبزاق للبقر والغنم فان سوره طاهر لقوله  
 من طهارا ولا كراهة فيه ان لم تكن جلالة وهي التي تاكل الجملعة بالفتح  
 وهي في الاصل البقرة وقد كنيها عن العنقة وهي هنا من هذا القبيل  
 فان كانت جلالة فسوره هامة من القسم الثالث مكره كما تذكر والقسم الثاني  
 سوره نجس نجاسة غليظة وقيل خفيفة لا يجوز استعماله اي لا يصح التطهير  
 به بحال ولا يحل شربه لاحمال الاضطرار كالميتة وهو اي السور الخمس ما شرب  
 منه الكلب سوا كان كلب صيدا وماشية او غيرها او احتزر روايتا نجاسة  
 الحنزير فبالنقص وهو قوله تعالى فانه رجس واما نجاسة الكلب فبكل لقوله  
 صلى الله عليه وسلم طهور انا احدكم اذا وقع في الكلب ان يغسل سبع مرات  
 وهو يفيد النجاسة لان الطهور مقصد معني الطهارة فيستدعي سابعة الغسل  
 لكن المشيع تعبد واستحباب لما روي الدارقطني عن ابي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الاثنا انه يغسل ثلاثا او خمسا  
 او سبعا فلو كان السبع واجبا لما خير او شي بمعني حيوان من سباع  
 البهايم احترزه عن سباع الطيور سيما في حكمها والسبع حيوان مختطف  
 مستهيب عادي عادة كالغهد والذئب والضبع والفر والسبع والقر وما

قلت قوله فلا يكون نجسا ظاهر  
 اذ لم يبق على شقيقه نجس  
 من خمر وغيره او نجسا اذا  
 كان طهورا او نجسا اذا  
 بقلو شيا بمعني شرب  
 واما اذا كان على شقيقه او  
 سار به نجاسة وشرب  
 الماء وتطهر من عالم يلعف  
 شقيقه بلسانه ماء العلق  
 حتى ازال النجاسة بزيده  
 كغيره المتفقان  
 بل

روي ان عمر وعمر بن العاص رضيا الله عنهما وردا حوضا فقال عمر بن العاص  
 يا صاحب الحوض ان ارد السباع ماكم هذا فقال عمر رضي الله عنه يا صاحب  
 الحوض لا تخبرنا فلو لا انه كان يتعدن عليهم استعمال ما الحوض باخباره  
 بالورد ولما خاض عمر ذلك والمعنى فيه ان عين هذه الحيوانات مستحيات  
 غير طيب فسورها كذلك لانه كلبها نجس من عينها والقسم الثالث  
 سور مكره استعماله اي التوضي به كرامة منكر يمتنع وجوده غير مما لا  
 كراهة فيه ولا يكن عندنا لما لا نلجج المصالح التي تمتع وجوده وهو  
 سور الهرة الاهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقا لثلاثة اطراف الهرة اهلية  
 المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست نجاسة انهم من  
 الطوافين عليهم والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح واما كراهة  
 سورها كراهة تنزيه علي الاصح فلا خلاف انها في النجاسة كغير صغير  
 يد فيه وحل صغار النبي صلى الله عليه وسلم لها الا ان علي قال ذلك  
 اليوم بعلة كالحمار في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بخبرنا ولنه والهررة البرية  
 سورها نجس لفقد صلوة الطواف فيها وكره ان تلحق الهرة كفا لسان ثم  
 يصلي قبل غلته او ياكل من بقيته الطعام التي اكلت منه لقيام ريقها  
 بذلك اذا كان غنيا بغير غير اما الفقير فلا يكره لدل ضرورة وسور  
 الدجاجة بتثليثا لدلها وادها للوحدة لا للتأنيث كذا في الصحاح وقال  
 في المصنف من باب في حنيفه الدجاجة شتر كالبقر والاشي والدجاجة  
 الاثني خاصة ولهذا قال في الجامع الكبير لو حلف لا ياكل لحم دجاجة لا يفت  
 بالكل لحم الدجاجة لجلالة وهي التي تجوز في القاذورات لتلصق الجمل لكن  
 لم يعلم طهارة منقارها من نجاسته فلذا لم يحكم نجاسة سورها بالشك فيكون  
 فان لم تكن كذلك فلا كراهة في سورها كما لقي جئت ولا يصل منقارها  
 الي قدور وسور سباع الطيور وكراهة سورها لانها تحت الطاميات

اعرب ان من حلف لا ياكل  
 لحم دجاجة لا يفت  
 لحم الدجاجة



اعرفه انه لا يفتقر الى  
لا يفتقر الى  
الغير لا يفتقر الى

والنجاسات فاشبهت النجاسة المحلاة حتى لو شق ان لا نجاسة على فقاها  
لا يمكن وكان القياس نجاسة سورها كسباع البهايم نجاسة حرمها ولكن  
طهارتها استحسن لانها تشرب بمقارها ومو عظم طاهر وسباع البهايم  
تشرب بلسانها وموتل طما بما المتولد من لحمها وقوم نجس فيل من شئ  
في الماء وقوله **كالصفر** **الشاهير** **الحدا** مثال سباع الطير والمحقق بها  
الغراب لا يقع والرخم لم يلظنها النجاسة وسور **سواكن** البيت مما لدم  
سائل **كالغارة** والحية والوزغة لان الضرورة التي وقعت لاشارة اليها  
في الحق موجودة فيها فانها تسكن البيوت وطوافها الزم وهو المصلحة في  
الباب لسقوط النجاسة بغير الكراهة طرمة طما ولا يمكن سور ما يمكن  
البيت مما لا دم له كخنصر والقصر وبات وردان والعقرب نفي الحاقها  
بسواكن البيت التي لها دم في ذلك لا يستر لها الباب متولد من لحم نجس فاحدا  
لا نفس لها متايلا ولا ينجر لما عوضا فيه وقد وقع في بعض الكتب كالبدايع  
وشرح منية المصل ذكر العقرب من جملة سواكن البيت التي يمكن سورها  
وفيه ما قد علمت وفي غيرها اقتصر في مثيله ما يمكن سور من سواكن  
البيت على قوله كالحية والقار وما وقع فيه فليتنبه له وهذا مما من الله على  
به ولم ان مستطوعا لاقسم **الرابع** **سور مشكوك** اي متوقفا في حكم طهارة  
فلم يحكم بكونه مطهرا اجزا ولم يفت عنه الطهورية وهو متوقف البطل التي اتمه  
انان واجار ومو يصدق على الذكر والانشي وصرحنا بان الشك في طهورته  
بما على رواية طهارته لعابه وهو الصحيح لانه لو وجد متا بعد الوضوء به لا يجب عليه  
غسل مكرسه ولو كان الشك في طهارته لوجب غسله احتياطا لثبوت النجاسة  
وسبيل الشك فيه فيل فعارض الخبرين في ابا حنيفة وحرمه بقوله صلى الله عليه  
اطم اهلك من سدين حمرك واسرع مناه يا فادي في الناس ان الله ورسوله  
بينها كرم عن لحم الحمار اهلية فاكتفى بالعدو وانما التقوى بالحم وتقبل فعارض

قوله  
الفر من سور عقرب ليس  
عقرب وهو من اهل البيت  
الفسد

قوله لا يفتقر الى  
انما اشار الى ان  
انه من سواكن مشكوك  
في طهارته وهو الذي  
قاله الحنفية في مشكوك

الامر من

الامر من فقوان عمر نجاسة وعن ابن عباس طهارته وليس احد من اولي من الاخر  
عقب مشكوكا وقد يف شيع الاسلام خواهر شاه الاول بان تعارض الطهر والمبعض  
لا يوجب شك بل حرمة وكذا في الثاني بان الاختلاف ايضا لا يوجب الشك  
كالواحد عدلان احدهما بطهان الماء والاخر نجاسة فانها يتمازجان يعمل  
بالاضلة وطهارة الماء والاضواء عند ان سبب النزوح في تحقق الضرورة  
المستقطبة للنجاسة وعدمها فانه شبه بالحق لمخالطة الناس في الدور  
والا قنية وشربه من الاواني المستعملة وشبه بالكل نجاسته وعدمه  
ولوجه المضامين ولوج الحق والقار فلوانتفت الضرورة اضلا كان  
سور نجسا كسور الكلب ولو تحققت فيه كتحققها في طهر لوجب الحكم  
ببقائه على الطهارة فاذا تحققت من وجه دون وجه بقي مشكوكا فلا  
ينجر لما بالنشبة ولم يزل الحرج به ولا يוכל على النشبة قال البطل متولد من الحمار  
فاخذ حكمه فان لم يجد الحرج غير اي غير سور الحمار او البطل **توضا**  
**تفسير** عطف بالواو ليفيد التخيير في تقديم اياها والا فضل تقديم التوضا  
رحاية لقوله في قوله انه لم يزل يور تقدمه والاحوط ان يتولى الاختلاف في  
لزوم النية في الوضوء بسور الحمار ثم صلى فيكون صلاته صحيحة يتعين لان  
التوضا به لوجار لا يضر التيمم وكذا عكس ثم من مشاكنا من جعل هذا في  
سور الانان وقال في سور النحل انه نجس لانه يشرب البول فيجس شفتاه وهذا  
غير مدلل بل انه موهوم لا يملك حرمه ولا يورث في ازالة الثابت فاستحب غسل  
اعضائه بعد بالما الطيب عن اشرالما المشكوك والمكره قصا في التخيير  
لوا الحما اختلاط مجاوزة لا مارجة او ان جمع انا اكثرها طاهرا فالحما  
نجس **توضا** والاعتسالة فيدنا بالاكثرا لانه لا يجوز التخيير عند  
الغنا ويوكن جهم والا فضل ان يبرقا الاواني او من جها شربهم وان وجد  
ثلاثة رجال ثلاثا وان احدها نجس ونجس كل انا جازت صلواته وحدا نا

ط

قوله بينهما قران قال في القاسوس  
نقارنا الدعاء على من حاجبه  
بالها او لشانه انما اذات  
التي يكذب بعضها بعضها



كما في البحر وغيره عند ازالة الشرب والاحتياج اليه فيريق ما غلب على ظنه  
 نجاسته ويستعمل ما غلب على ظنه طهارته اذا المطلوب في مقابلة الغالب لعدم  
 وان اختلط انا ان لم يتحرر ونوضا بالماء من وصلي تجازت صلاته اذا مسح في  
 موضعين من الارض وان مسح في مكان واحد لا يجوز لانه ان نوضا بها الطاهر  
 او لانه الحديث ثم اذا نوضا بالنجس تجس عضاؤه وفاقا بما يزيل النجس صلاته  
 وان نوضا بالنجس ولا تجس عضاؤه ثم بالطاهر بالالمسك والنجاسة الحقيقية  
 عنها الا ان مسح في موضع واحد لا يجوز لان المسك كان بالطاهر ولا يجوز  
 وان كان بالطاهر اخلا لا يجوز لان البسك تجس بالالمسك فلا ينادي به  
 المسك فانه بين ان يجوز وان لا يجوز فلا يجوز بالشك احتياطا وان مسح  
 في مكانين تجاز وان كان اكثرها اي الاواني المختلطة بالمجاورة نجاسة اخرى  
 الا للشرب لان الحكم للغالب فكان الكل نجسا حكما فيريقه عند غائبة المشايخ  
 ويخرج بعضه ببعض لتسقي الدواب عند الطحاوي ثم يتم في حال الشيا  
 المختلطة بخري طلقا **اكان اكثرها طاهرا او نجسا** اذا خلط الثوب  
 في شدة العرق بخلاف المكان التراب يخلطه كما في مجمع الروايات فاذا اخرى  
 وصلي الظهر في احد ثوبين احدهما نجس ثم وقع تحريمه على الثاني فصل فيه  
 العضم تجز لا حكمة بطلها في الاول بالاجتهاد وكل حكم امضي باجتهاد  
 لا ينقض باجتهاد مثله الا في القبلة لانه امر شرعي بحمل الانتقال من جهة  
 الى جهة عند تبدل التحريم والنجاسة امر حسي لا يصير طاهرا بالتحريم دليل  
 انه لو وصلي فيه بالتحريم ثم تبين انه نجس بعيد الصلاة فتم جملته طاهرا  
 بالاجتهاد والضرورة لا يجوز جملة نجسا باجتهاد مثله فان تيقن ان ثوب  
 الظلم كان نجسا اعادة الطهر واجزائه العضم كذا في الوجيز وكذلك ان  
 صلي باحدهما الظاهر والاخذ بالعصر ثم بالاول المغرب وبالثاني العشاء  
 فالظلم والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان وعلي هذا كل ما صلي

في الثوب الا لو تجازت صلاته وما صلي بالثاني لم تجز كذا في مجمع الروايات  
 واذا اخرى في الاواني التي اكثرها طاهرا والشيا طلقا ثم طهره  
 اضحا بجملة الاعادة كما في البرهان ولو اخرجه عدلان هذا اللحم  
 ذبيحة نجوسا وميتة وعدل اخرجه بجملة مسلم فانه لا محل للزكاة  
 لما تواتر الخبران بقي على الحرمة الاصلية لانه لا محل الا بالزكاة  
 الشرعية ولو اخرجه عن متواتر ابقى على الطهارة الاصلية كما تقدم  
**فصل في حكم الاباء وتسايلها ميتة على اتباع النادر وحاصل**  
**الامر الواقع في البيرا ما ان يكون من غير نجاسة الارواث ومنها**  
**او جونا فغير الارواث نجس وان قل والارواث بنجس كثيرها فقط**  
**والحيوان نجس لكنه يتفاوت مقدارا ينزح به وشرع في بيانه فقال**  
**متنزه البيروا شدة العقل الى البيروا المراد ماوها اطلاقا لاسم**  
**المحل على الحال وهو لما كقولهم جري لميزاب وسال الموادي واكل القدر**  
**والمراد ما حل فيها الصغير وهي التي لا تبلغ عشرة في عشرة بوقوع**  
**نجاسة وان قلت من غير الارواث كقطرة دم او خر كان القليل**  
**من النجاسة نجس القليل من الماء وان لم يظهر شيء فيه وتنزح بوقوع**  
**خنزير ولو خرج حيا ولم يصب في الماء نجاسة عينه وتنزح بموت**  
**كل قيد بموته لانه غير نجس لعين على الصحيح فاذا خرج حيا ولم يصب فيه**  
**الماء لا ينجس وموت شاة او مائدة في فيها كماروي الطحاوي وان زججا**  
**وقع في بئر من زم فأت فاسد من عباس وابن الزبير رضي الله عنهم فاخرج**  
**واسر بها ان تنزح قال فعليتهم عين تجات من اركان فاسرها فملئت**  
**بالقباطي والمطارف حتى تزورها فلما تزورها انقروا عليهم والنجاسة**  
**متوافرون من غير نكير فكان اجماعا والشاة تزورها كالا ممي وتنزح**

في البيروا شدة العقل الى البيروا المراد ماوها اطلاقا لاسم  
 المحل على الحال وهو لما كقولهم جري لميزاب وسال الموادي واكل القدر  
 والمراد ما حل فيها الصغير وهي التي لا تبلغ عشرة في عشرة بوقوع  
 نجاسة وان قلت من غير الارواث كقطرة دم او خر كان القليل  
 من النجاسة نجس القليل من الماء وان لم يظهر شيء فيه وتنزح بوقوع  
 خنزير ولو خرج حيا ولم يصب في الماء نجاسة عينه وتنزح بموت  
 كل قيد بموته لانه غير نجس لعين على الصحيح فاذا خرج حيا ولم يصب فيه  
 الماء لا ينجس وموت شاة او مائدة في فيها كماروي الطحاوي وان زججا  
 وقع في بئر من زم فأت فاسد من عباس وابن الزبير رضي الله عنهم فاخرج  
 واسر بها ان تنزح قال فعليتهم عين تجات من اركان فاسرها فملئت  
 بالقباطي والمطارف حتى تزورها فلما تزورها انقروا عليهم والنجاسة  
 متوافرون من غير نكير فكان اجماعا والشاة تزورها كالا ممي وتنزح

قوله يا فتاح حيا لم يصب فيه  
 وهذا المصنف لم يوضح  
 اظهره في كلامه لانه  
 اذا ثبت به هذا المصنف من باب  
 اوله في قوله المصنف في انقروا  
 البقرة المصنف في انقروا

قال في القاموس المطاوع  
 في خبره وذا من خبر  
 مع ذوا اعلام



ما يتادلو وتشتت الزيادة الى ثلثية دلوها لدلو الوسط وهو ما كثر  
استغماله في تلك البيوت ومظاهر الرماية وقيل تبا يستعمل في كل بلد  
لانها ذو حظ من الجامعين اذ مر اكبر من الصغير كما ان الكبير منه واسفر  
من الكبير كما ان الصغير اصغر منه فيكون عدلا وقيل يعتبر بالصاع  
وهو رواية للحسن عن الامام وقيل يعتبر في كل بلد دلوها لاطلاق السلف  
فينصرف الى المعتاد ولا يلتزم عليهم ولو نزع بدلو عظيم ثم بعد الواجب  
كفي حصول المقصود وهو تمييز النجس عن الطاهر شرعا وكذا لو نزع  
الواجب في ايام او غسل الثوب النجس في ايام طهر فاذا انفصل الدلو  
الاخير عن البير طهر عندنا في حيفه والي يوسف رحمه الله وقال محمد  
رحمه الله نظرا بقتال الدلو الاخير عن الماء ولو فطر في البير كان  
التقاط ضروري فلا يعتبر وقال بعد لان دليل الانصاف من  
وجه في شرط كالا لانصال وقد مر الواجب بما ينبغي لو لم يكن **شركا**  
محمد رحمه الله اذ في ما شاهد في بعدا لان بارها كثير الماء المجاور لها  
دجلة وفي الجامع الصغير عن ابي حنيفة رحمه الله ينزع حتى يغسل الماء  
ولم يقدر الغلبة بشي كما مر دابة وقال قاضي خان الاصح في تفسير الغلبة  
المعز وقال غير يعتبر بطلبة الظن لا غير وفي غير رواية الاصول انه  
ينزع ما يزدلو والاشبه بالفتنة ان يقدم ما كان في البير وقت  
الوقوف بقول رجلين اما خبرهما من الماء وهو الاصح لكونها مضابا لشدادة  
والرجوع الى اهل البصر اضل في كثير من الاحكام كما سلك في تفقهم  
المختلف وقال تعالى فاشياوا اصل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو مروي  
عن ابي نصر محمد بن سلام رحمه الله وان مات فيها اي البير وجاجة  
**او مرق او نحوها** في الجثة ولم تنتفخ الزم نزع اربعين دلوها بعد  
اخراج الواقع منها اربعين عن ابي سعيد الخدري في

العرف انه اذا نزع  
البير العتيق سنة ايام  
ولم يكن النزع بقرا اليها  
انها تطهر او يغسل  
النزع الجسر في ايام  
طهر

الدجاجة

الدجاجة وما قارنها ياخذ حكمها وروي الطحاوي عن الشعبي في الطير السود  
ونحوها يقع في البير قال يبرز منها اربعون دلوها وعن النخعي في السود  
والجوزون مثله وروي ابن ابي شيبة عن عطاء كروي الطحاوي عن حماد  
وتسخت الزيادة على اربعين الى خمسين لما روي عن عطاء وحماد  
او الى ثمانين لما روي عن الشعبي في النخعي وان مات فيها اي البير  
قارة بالهز او نحوها كعصفور وسام ابرص ولم تنتفخ الزم نزع عشرين  
دلوها بعد اخراج الواقع بقولنا شرع تعالى الله عنه في قارة ماتت في البير  
واخرجته من ساقته ينزع عشرين دلوها تسخت الزيادة الى اربعين  
دلوها احتمال زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما تقدم من الوسط وكان  
ذلك المنزع طهارة للبير والرشا والدلو والبكر ويد المستقي  
روي ذلك عن ابي يوسف والطرغ نجاسة هذه الاشياء كانت نجاسة  
الماء مسكون طهارتها بطهارته نفيها الحج كطهارته دون الحمر  
بتحليلها وطهارته عروق الابريق بطهارته التدا اذا اخذها كالمغسل  
يد وان وقع فيها فارتان او اكثر فحقن ابي يوسف ان اربع كفارة  
واحدة والحمر كالدجاجة الى التسع والعشرة كالشاة وقال محمد  
الثلاث الى الحمر كالحرة والتت كالكل وبوظاهر الرواية وعن حماد اذا  
كانت كهيئة الدجاجة ينزع اربعون وفي الحرة بين ينزع ماؤها كله  
وما كان بين الفارة والحرة فحكمه حكم الفارة وما كان بين الحرة  
والكلب فحكمه حكم الحرة وان اجتمع الفارة مع الحرة فحكمها كالحرة وبطل  
الاقل في الاكثر ولا ينزع البير بالبر وهو للابل والغنم وبعير بعد  
من حذمت والروث من راث من حذمت وهو للغنم والابل والحمير  
والحشي كسائر الحاء واحدا لا خلا للبر من باب ضرب ولا فرق بين بار  
الاصار والفوات في الصحيح لا فرق في ظاهر الرواية بين الوطي الملبس

موله سام ابرص هو الوزغ  
الكبير فانه الجذاعة



والصحة والمنكر في عدم تحييز البير بالقليل منها لسبب الضرورة الكل  
 فلا تنحصر الواقع فيها من ذلك **الا ان** يكون كثير واختلف في تقديره  
 الكثير على قولين منها قولان صحيحان فلما اقتصر على كرها في كثير  
 من الكتب لمعتد ان الكثير **ما يستكثر** الناظر القليل بما يستقله  
 وتعليلنا لاعتمادنا ان ابا حنيفة لا يقدسيا با راى في مثل هذه المسائل  
 التي تحتاج الى التفريق فكان هذا موافقا لمذهب **اوان لا يخلو**  
 ولو عن بقره ونحوها وهذا رواية عن محمد بن مسلمة وصحها في المبسوط  
 وعن بعضهم ان الثلاث كثير وعن محمد بن ميمون ما يخطي دمع وجه المسألة  
**ولا يفسد اي لا يفسد الماء يخرج حمام الحزن** بالفتح واحدا الحزن بالضم مثل  
 زوقه وعن الجوهر يجاء به بالضم كجند وجنود والواو بعد الراء غلط ولفظ  
**عصفور** ونحوها مما يؤكل من الطيور غير الدجاج والاوز والحكم  
 بطهارته استحسان الحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه خرجت عليه  
 حمامة فسميه با صبيعه وابن عمر رضي الله عنهما ذاق طابرفسحة بحماسة وصلي  
 ولم يفسله واصله حديث ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الماء  
 وقال انها اوكرت علي باب الغار حتى سلت فجاءها الله تعالى المشحون بها  
 فحوة ليل على طهارة مما يكون منها واختار في كثير من الكتب طهارته عندنا  
 واختلف التصحيح في طهارة **التي يكون** منها واختار في كثير من الكتب طهارته  
 عندنا **التي خرسا** لا يؤكل من الطيور ونجاسته منقفا **ولا يفسد الماء** اي  
 لا ينحصر وكذا المايقات على الاصح **موت ما معني حيوان** لا دم له سوا  
 كان برنا او محرقة **ايه** اي الماء المانع **كسلك** **وضفيع** بكسر الدال وض  
 والالتى ضعف دعة وناس يقولون بفتح الدال ويؤلفه ضميمته واطلق  
 الضفيع فشميل البري يمكن ان لا يكون له دم فان كان له دم تايل فانه يفسد الماء  
**وحیوان الماء** كالسحطان وكالبماء وخضره لا يفسد وبوق هو كابر

قوله ما يستكثر الناظر قال  
 زكريا بن علقمة الاشعري والناظر  
 عند حلقه من العادة صفة  
 ما ينفذ فيها امر من الله الماعز  
 انه ينفذ الامر الكثير في البشر الا  
 ان الناظر يستكثر الناظر قال  
 لفظه ولفظ صفة الاشياء المعاني  
 الجني

البعض

البعض قاصد بقية وقد سمي به الفسفس في بعض النسخات وهو  
 حيوان كالقرد شديد السنن وذباب سمي به بالانه كلما ذاب اي كلما  
 طرد رج ورتبور بالغنم **وعقرب** وخضر وجراد ونحل وصرصر  
 وبنات وردان وبرغوث وقمل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع  
 الذباب في شرابك خذكم فليغسه ثم لينزع فان في احد جناحيه داء وفي  
 الاخر شفاء رواه البخاري اذا ابوداود وانه ينقي بجلده الذي فيه  
 الداء وفي بن ماجة في النساء اذا وقع في الطعام فامقلوه فيه فانه  
 يقدم السم ويوفر الشفاء لقوله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام  
 وشراب وقعت فيه ابنة ليرطها ثم فانتنه فيه فهو حلال كل وشربه  
 وقوضه ولا يفسد الماء **اي لا ينحس بوقوع ادمي** لا بوقوع ما يؤكل **للماء**  
 كالباق والتبرق والغنم اذا خرج **حيوا ولم يكن على بدنه نجاسة** متيقنة  
 وانما قلنا ذلك لانهم قالوا في التبرق ونحوه يخرج نجاسة لا يخرج شيء  
 وان كان الظاهر اشتان وطها على اخذها لكان احتمال طهارتها  
 بان سقطت عقب خولها ما كثر اها هذا مع ان الاصل الطهارة ولا  
 يفسد الماء **بوقوع بعزل وحمارة سباع** طير كصفر وشاهين حذاة  
 ولا يفسد بوقوع وحش كسبع وضبع ونمرو قرد في **البحر** لطهارة  
 نهضا وقيل يجب نزع كل الماء الخافا لوطونة المذكورات بلعائها اذا لم يصل  
 لغاها الماء **وان يصل لغاها** لوافع الى الماء **اخذ الماء** حكم طهارة نجاسة  
 وكراهة وقد علم ذلك في الاسار فينزع بالنجس المشكوك وفي المكره  
 يستحب نزعها ويستحب نزع دلا لوطاهرا وقيل عشرين وان كان خضر  
 نزع الجميع وان لم يصل له الماء **النجاسة** عينه وقيل الكلب مثله والاصح  
 ان الكلب غير نجس العين كما قدمنا وقيل دبره متقلبل خارج  
 فلهذا يفسد الماء بخلاف غير من الحيوانات ووجود حيوان ميت



ففيها اي البئر شخصها من يوم وليلة عند ربي حليفة احتياطاً  
ومستغفر شخصها من ثلاثة ايام واياليها ان لم يعلم وقت وقوعه فبعض  
المال في حق الوضوء فيلزم اعادة صلوات تلك المدة اذا توضحا ومنها  
وهم محدثون واغتسلوا منها من جنبه واما اذا توضوا منها وهم  
متوضون واغتسلوا شياءهم من غير نجاسة فانهم لا يعيدون اجتماعاً  
لان الصلاة لا تبطل بالشك واما اذا كانوا قد غسّلوا شياءهم عن  
نجاسة ولم يتوضوا منها فلا يلزمهم الاغتسلها على الوجه وحكم نجاستها  
في الحال من غير انشاء كانه من باب جهود النجاسة في الثوب من وجدها  
بثوبه اكثر من درهم ولم يدبر متي اصابته لا يعيد شيئاً من صلواته  
اتفاقاً لمولايه في التقدير سلك المذنب قول الامام رحمه الله لان  
الوقوع في البئر سب لمؤنة ظاهرة في الحال عليه واحتمال الموت بغير  
مؤنه لا يعتبر في مقابلة الظاهر وقد رد من بقاير فيها ميتنا  
بتيوم وليلة في غير المستغفر احتياطاً لان ما دون ساعات لا تنضب  
لتفاوتها وقد روي في المستغفر بثلاثة ايام لان الانتفاخ دليل تقام  
العهد والحيوان لا ينتفع غالباً الا بعد ثلاثة ايام وقال ابو يوسف  
وحكم بحكم نجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات  
ولا غسل ما اصابته وما وها في الزمان الماضي حتى تتحققوا متي  
وقعت لا خال نها ماتت في الحال وهي غير مستغفرة والفاظها الرخ  
او غير ميتة مستغفرة فتنة لو عجن متيها عجن قال بعضهم يلقي  
للكلاب وقال بعضهم يعلق به المواشي وقال بعضهم يباع من شافي  
المذهب في السداع ذكر القول الاول بصيغة قال مشايخنا يطعم  
للكلاب انتهى وذكر ابن رستم في فوائده عن ابي حليفة رحمه الله من  
وجد في ثوبه منيا اعاد من اخر نومته نامها لانه سبب للاحتلام وفي

العربية على اعمامه واداءه  
وقد اذاعته في جميع  
الامم والاسواق  
على انحاء العالم

13

الدع لا يعيد شيئا لا نه يصيبه من الخارج بخلاف ما يتي حتى لو كان الثوب  
يلبسه من غير يستقي فيه حكم الدم والماء في البول من اخر ما بال  
**فصل في الاستنجاء** هو ما اخذ من نجاسة الشجر ونجبتها  
اذا فطمتها كانه يقطع الاذي عنه وقيل من النجوة وعيها ارتفع من  
الارض لانه يستتر بها عن الناس والسين فيه يجوز ان تكون المطلب  
اي طلب النجوة ليلها السنين فيه كما في استخرج والاستنجاء والاستنابة  
والاستنجاء وعني إزالة الخارج من السبلين عنها لكن الثالث مختص  
بالجرح ما اخذ من الجرح وهي صفار اللحم والاولان يعان الجرح والماء وقال  
في الفايق الاستنجاء قطع النجاسة انتهى وموطا فيه اذا كان بالماء  
لا الجرح فالتفسير الاول ايق وهو المنقول عن الطريزي وغيره يلزم الرجل  
**الاستبراء** عبر بالذم لكونه قوي عن التقدير بالواجب فان هذا  
امر يفوت الجواز بفوته وهو مطلب لبراءة مطلقا وبراءه فيها بالعلم  
طلب براءة المخرج عن اثر البول حتى يزول اثر البول اراد بالامر المل  
الذي يظهر على الجرح **يطيب** قلبه اي ارجله انا قيد بالرجل لانه لا حاجة  
اليه يحتاج اليه الرجل من نحو التخم بل كاذغت من البول تصير قليله لم يستحي  
ولما كان الذي يحصل له الاستبراء محتلفا باختلاف عادات الناس لم  
يفيد بشي فيكون **على حسب** عادة اقاما بالمشي او **النضح** او الاضطرار على  
جانبه لا يستره وغير من نقل الاقدام والركض بها وعصر الذكر برفق ولا  
يجوز اي لا يصح له التدرج في الموضوع حتى يطيبين بزوال رشح البول لان  
ظهور الرشح على راس السبل مثل تقاطره فيمنع صحة الموضوع ثم شرع في  
صفة الاستنجاء فقال **والاستنجاء** ليس الاقتصار احد وهو سنة مؤكدة  
للمرجأ النساء صلى الله عليه وسلم واضب عليه ولم يكن واجبا  
لتركه على السلام ذلك في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استنجز فليوتر

اعمر بن قيس بن ابي نجر  
رايحه بن ابي نجر



ومن فعل هذا فقد احسن ومن لا يخرج رداءه يستنج في صحيح وغيره  
وما ذكر بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فيه شاع سند كذا يظهر  
وجده ذلك ان شاء الله تعالى في قوله من **يجس** احترزه عن الرجم فان لم يس  
يجس على الصحيح ولا يكون على السبيل والاستنجاء منه بدعة وقوله يخرج  
من السبيلين جري على الغالب لولا اصاب المخرج بخاتمة من غير بطح  
بالاستنجاء بالجر ونحو كالحاج ولا فرق بين كون الحاج معتادا او غير  
معتاد في الصحيح حتى لو خرج من السبيلين ثم اقيم بطح الحاج في حق  
العرف وجواز الصلاة معه لاجتماع المتأخرين على انه لو سأل المرقا  
منه واصاب الثوب لم يبتدك اكثر من قد الدبر لم لا يمنع جواز الصلاة  
معه واما اذا جلس في ما قليل فانزج وقوله **ما لم يجاوز المخرج**  
فقد تضمنت استنجاءه وتكونه مسنوناً وان تجاوز المخرج وكان المتجاوز  
قد **الدبر** لا يسمى ازالة المتجاوز استنجاء فلهذا وجب ازالته  
بالماء او المايع ولا يبطح بالجر لانه من باب ازالة النجاسة الحقيقية  
عن البدن وان زاد المتجاوز على قد الدبر المتعلق به عشرة  
قيراط في المتجدد او اذ على قد مساحة في المايع افترض غسله  
بالماء او المايع ويقتضى غسل ما في المخرج عند الاعتسال من  
الجنابة والحيض والنفاس بالماء المطلق وان كان ما في المخرج  
قليلا ليسقط فرضية غسله للحدث **ويستنجي بجر منق** وهو الذي  
لا يكون حشنا كالاجر ولا امس لان الانقاء هو المقصود بالاستنجاء  
ولا يكون بدونه ونحو اي حجر من كل طاهر من زيل لا ضرر غير متقوم ولا  
محترم والغسل بالماء المطلقا حب للحصول للطهارة المتفق عليها  
واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقلد المايع غير الماء مختلف  
في نظيره والافضل في كل زمان الجمع بين استعمال الماء والحجر

اعوان اجمعاء معتاضين  
على انه لو سأل المرقا  
فقد استنجى او استنجى  
والدبر اكثر من قد الدبر  
منه جواز الصلاة معه

بلغ مقابلة

مرتا

مرتا **فمسم الخارج** ثم يغسل المخرج لقوله تعالى فيذكر حاله حتى  
يستطهر واما **لله حب الطمير** فنيل لما رث هذه الآية قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا اهل قبا ان الله اشى عليكم فاذا انفسون  
عند الغايط قالوا انتم الغايط الا حجار ثم نفع الاحجار لما كان يلج  
سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ان  
في زماننا لانهم كانوا يبيعون ويجوز ان يبيع ان يقتصر على الماء فقط  
ويولي الجمع بين الماء والحجر في الفضل وعلى الحجر وهو دون ما قبله  
في الفضل ونحصل السنة وان تفاوت الفضل والسنة انقاء المجل  
لانه المقصود **والمدد في كون الاحجار ثلاثة** مندوب لقوله عليه  
السلام من استنجى فليؤثر لانه يحتمل الاباحة فيكون مندوبا لثلاثة  
ممكن لان الانقاء هو المقصود ولقوله عليه السلام من استنجى  
فليؤثر من فعل فقد احسن ومن لا يخرج فانه محكم في التحسين  
فيسنخي من يد الفعل المندوب بثلاثة احجار يعني بالاك عند  
الاحجار ثلاثة ندبا ان حصل للتنظيف ان لا نقا عاده وها  
ولما كان المقصود هو الانقاء ذكر كيفية حصولها على الوجه  
الاكمل فقنا **وكيفية الاستنجاء** بالاحجار ان مسح الحجر الاول اديا  
من حكمة المتقدم الى القبل الى خلف وبالثاني من خلف ويسمى اديا  
وبالثالث من قدام الى خلف وهذا الترتيب اذا كانت الخصية  
مدلاة سواء كان صيفا او شتاء خشية تلويثها واذا كانت غير  
مدلاة تبدي من خلف الى قدام لكونه الملع في التنضيف والمراة  
تبدي من قدام الى خلف خشية تلويث فروجها ثم بعد ذلك يغسل  
يديه ولا بالماء لئلا تنتشر المسام الماء النجس ياول لاستنجاء  
ثم يمسح المجل بالماء يباطن اصبع واصبعين في الابتداء او ثلاثة





ان احتاج اليها ابتداءً ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على غير قليل  
 في ابتداء الاستنجاء بالماء النجس من غير شيوخ على باقي الرجل ثم اذا  
 غسل قليلا يصعد نصرة ثم يخفض ثم السبابة ان احتاج ليمسك من  
 التنضيف ولا يفتقر على اصبع واحد لانه يورثه او ولا يحصل  
 به كالالتنظيف والمرة تصعد نصرة او وسط اصابعها معاً  
 ابتداء خشية حصول اللذة لو ابتدأت باصبع واحد فقط تحصل في  
 الغسل عليها ولا تشعر في العذر لا تستنجي باصابعها بل راحة كفها  
 خوفاً من زوال العذرة وبالبالغ المستنجي في التنضيف حتى يقطع  
 الرائحة الكريهة ولم يقدر بعد لان القصر تفويضه ليدريه  
 حتى يطيق قلبه انه قد طهر بمقنن او غلبه الظن ولا يقدر بالعدد  
 الا ان يكون موسوماً فيقدر بالثلاث في حقة وقيل بالسبع وقيل  
 يقدر في الاصل بالثلاث وفي المفردة بالخطر وقيل بالتسع وقيل  
 بالعشر وبالبالغ في راحة المقعدة ليزيل ما في الشرج بقدر الامكان  
 ان لم يكن صابغاً فان كان صابغاً لا يزال حذراً من افساد الصوف  
 ويحترق ايضا من ادخال الاصبع مبتلة فانه يفسد الصوم اذا فرغ  
 من الاستنجاء بالماء غسل يديه ثانياً ونشف مقعدته قبل القيام  
 ليلا تجذب المقعدة شيئا من الماء اذا كان صابغاً وسخت لغير  
 الصائم ايضا حفظا للشوب عن الماء المستعمل **فصل** فيما حرم  
 الاستنجاء وما يكره وما يكره فعله لا يجوز كشف العورة للاستنجاء  
 عند من يراه لان كشفها حرام يفسق به ولو كان على شطآن لا يستر فيه  
 فلا يترك لمحم لاقامة السنة وينزل ما في المخرج نحو حجر من تحت ثيابه  
 وتقص الصلاة بدون الاستنجاء تكون سنة اذا لم يتجاوز مخرجها واذا  
 تجاوزت الحاجة مخرجها فيدبه لان ما في المخرج ساقط الاعتبار ولا يكره

يوم الشجر على  
 الاستنجاء

انما هو في الصغر  
 من الاستنجاء والاعتبار  
 في الاستنجاء

ذلك

ذلك الى ما يبلغ قدس القدر من المتجاوز فلا ضمان صحة الصلاة  
 واذا اراد المتجاوز ان يقرأ على قدر القدر ثم وزنا في المقعدة ومساحة  
 في المايعة لا تشترط الصلاة لزيادة نه على القدر المعفوع عنه اذا وجد  
 ما يزيله من النجاسات ويحتمل لاراء الشرح غير كشف العورة عند من  
 يراه يحترق من ارتكاب المحرم بقدر الممكن ويكره الاستنجاء بعظم  
 وروث لقوله صلى الله عليه وسلم لا تستنجوا بالروث ولا بالعظم فانها  
 زاد اخوانكم من الجن وفيه دليل البوق للحافظ اي نعيم ان الجن المنسوبة  
 صلى الله عليه وسلم ليل الجحيمية فاعطاهم العظم والروث فاذا  
 وجدوها صار العظم كان لم يكرهها كونه وصار الروث شعيراً او بقية  
 او طعناً او لدواهم وذلك سحرة النبي صلى الله عليه وسلم بتقبله  
 نقالي ياء والنهي يقتضي كراهة التحريم وطعام لادمي وبجسمه  
 للانسراف والاهانة والافعال المأذونة عنه عليه السلام واجر عند  
 المصنف وقصر المحرم ونشد يد الزا المهمة فارسي مرث وبما الطوب بلغة  
 اهل مصر يقال له اجور على وزن فاعول للجن المحرق كره به خشونة  
 فلا ينقي المحل وبوديه وخرق موسفار المحصى لعدم التمكن من الانقاص  
 بها وقد تلوث يده وخرق لتلوثه ورجاج وجعل لا يضر المحل  
 وشي محترق لتقومه كخرقة دجاج وقطن لا تدلفا للمالية ولا كسحج  
 هابورثا للفقير يكره الاستنجاء بالبدن ليمس ما روي صاحب البيت  
 الستة بعن اي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا بال احدكم فلا يمسح ذكره بيمينه واذا اقي الخلق فلا يمسح  
 بيمينه واذا اشرقت فلا يشر بفساً واحداً الا من غلبه اليسرى  
 يمسح الاحتنجاء فلا يكره الاحتنجاء بيمينه واذا استنجى بالماء يكون  
 على شط ما جازا ويصب خادماً او ذوقية ويدخل الخلا قال الجوهري العجوة ثمن لانه يورث  
 كما قاله احد الحكماء  
 وجوهه ذلك

به

الجوهري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالاعظم والروث يكره  
 كراهة التحريم

قوله وخرق موسفار المحصى لعدم التمكن من الانقاص  
 فلو كان قد انقاصه لم يكن له ان يمسح به  
 عليه السلام في الاستنجاء  
 على ان التلوث به لا يفسد الصوم  
 فلو كان قد انقاصه لم يكن له ان يمسح به  
 حتى يذهب النجاسة  
 انما هو في الصغر  
 من الاستنجاء والاعتبار  
 في الاستنجاء



الخلاصة والمنقوصة والخلا ايضا المكان الذي شي فيها نتي والمارة  
 بيت التقوط يدخله مريد الطهارة برجله **البشري** ابتداء مستورا  
 استجابه انكرمة للبعين لان الخلاصة موضع مستغنى عن حضور الشيطان  
**و يستعجل** اي يعتصم قال في المصباح استعذت بالله وعذت به معاذ  
 وعياد العتصمت بالله **الشيطان الرجيم قبله خوله** وقبل كنه  
 عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستغادة لقوله عليه السلام ستر  
 ما بين عين الجرح وعورات بني آدم اذا دخل احدكم الخلا ان يقول بسم  
 الله رواه علي رضي الله عنه ولقوله عليه السلام ان الحشوش محتضرة  
 فاذا اتي احدكم الخلا فليقل اعوذ بالله من الجن والنجاسات والشر  
 معروف ومن شطن يشطن اذا بعد ويقال فيه شاطن وشيطان  
 بذلك كل من خرج من الجرح والاش والدواب ليعود غور في الشر وقيل من  
 شاطن شيطا اذ اهلك فالتمس هالك بتمسده ويجوز ان يكون مسمى بفعل  
 لما الغنة في اهلاك غيرم والشافطين على ضربين جني واسي قال الله  
 تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجرم **الرجيم** بمعنى  
 المرجوم بالطرد واللعن وقيل هو معنى ما على اي برجم غيره بالاعنوا  
 والحشوش جمع الحش بالفتح والضم وهو بستان الفصيل في الاصل ثم  
 استعمل في موضع قصا الحاجة لانهم كانوا يقضون الحاجة فيسيها  
 والمحتضرة لا يمكنه التي تحضرها الشيطان ويرصد فيها بني آدم  
 بالادعي والجنس بضم الخاء والها جمع خبيث وهو المودعي من الجرح والانس  
 والشافطين والجناس جمع خبيثه يريد كرا الشياطين والجرم والانس  
 ويروى خبث بسكون الباء وهو مقصد بمعنى الشر والاستغادة منهم في  
 البناء المقد لقصا الحاجة لانه ما واهم وفي الفضالة يصير وام  
 يخرج الخارج **ويجلس معتد اعلى يسار** من جلسته ناصبا اليسرى

بعد  
 في المقصود

منها بان يطع اصابعها على الارض ويرفع باقية الارض الكاسحة لزوج  
 الخارج ولا تزلما حبها ويوسع فيها بين رجله **ولا ينكح** الا ضرورية  
 فان الله سمعت على ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجل بضران  
 الغايط كاشدين عن عورتها **يحدثان** فان الله سمعت على ذلك رواه  
 ابو داود والحاكم وصححه ومعنى بضران الغايط ياتيه قال اهل اللغة  
 يقال بضرنا الارض اذا اتيت الخلا وضربت في الارض اذا مسافرت  
 والمقت البغض وقيل اشد والمقت وان كان على الجرح في بعض موجبات  
 المقت مكروه **ويكون تحركا استقبالا للقبلة** فالجرح حال قصا  
 الحاجة واختلفوا في الاستقبال للخطوة واختار الترمذي انه لا يكون  
**ويكره استنباها** لقوله عليه السلام اذا اتيت الغايط فلا تستقبلوا  
 القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا او عزموا او بابل قد يتناول  
 البناء والفضا قلد اقال **وقلوبي البستان** واد جلس مستقبلا لاسيا  
 فتذكر مستحب له لا تخلف بقدر ما يمكنه لما اخرج الطبري عن فروقا  
 من جلس يبول قبل القبلة فتحو عنها اجلا لالهام بقم من مجلسه  
 حتى يغفر ويكره اسبا لالتصبي نحو القبلة للبول ويكره **استقبال**  
**عين الشمس** لقرا حتراما لانه ايتان عظمتان من ايات الله  
 الباهرة **ومحبت** لانه يعرج عليه بالخارج منه فيجسه ويكره ان يقعد  
 في اسفل الارض ويبول في اعلاها ويكره ان **يبول** ويتقوط في  
**الماء** ولو كان جاريا وكذا يقرب ما كبيره وعين وحوض **والقل**  
 الذي ينقع بالجلوس فيه **والطريق** كان تحرق او حية او نملة  
 او غيرهما **الحصول** الاذي منه **اوله والطريق** والمقبرة للنهي عنه بقوله  
 صلى الله عليه وسلم اتقوا الاعيين قالوا وما الاعيان يا رسول  
 الله قال الذين تحل فيهم الناس وظلم **وتحت شجر مشرك** تلاف

الحرج ان استمر ناسي حيا  
 عند حرجه استغنى  
 عن الاستغادة

الرجم

سواه والكل فاك وطعام  
 محل السموم والشناعة  
 يتوهم بالجنس فيه والشناعة  
 فكل سمومها فكل السموم  
 وهذا الطهر هو السموم  
 الماوية وهو السموم  
 العلامة لسانه في قوله



الشر وتنجيسه ويكون **البول قاءا** لانه يصيب منه غالب **الامر عند**  
 كوج بصلبه وكه ان يقول في موضع وينوض او يغتسل فيه ويستحب  
 له دخول الخلاء بغيره الذي يغتسل فيه ان كان لذلك والا فصعز  
 ويحفظ ثوبه عن النجاسة والماء المستعمل فيه دخول ثوبه خاتم مكتوب  
 عليه اسم الله تعالى او شيء من القرآن ولا يكشف عورته قاءا ولا يذكر  
 الله فلا يجد اذ اعطس ولا يشمت عاطسا ولا يبر مسلا ولا يحجر سدا  
 ولا ينظر العورته ولا يمتا يخرج منه ولا يبصق ولا يمتخط ولا يمتخ ولا  
 يكثر الالتفات ولا يمشي بدمه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل  
 الجلوس فانه يورث الباسور ووج الكبد **ويخرج من الخلاء برجله**  
**اليمنى** لانه انقلت من المكروه وحمل الشياطين فكان نعمة واليمين  
 اولى بها ثم يقول بعد الخروج **الحمد لله الذي اذهب عني الاذي** باخراج  
 الفضائل الرديئة التي لو حبست في الجسد اضرته وعاقبني بها بقا  
 خاصية الغذاء لانه لو خرج جميعه كان مهلكا وروي عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انه قال اغفر لك وذكر داله وحجته اذ اذها كما ربه عليه  
 السلام راي ترك ذكر الله تعالى زمان ليشه في الخلاء تقصير الله  
 فتدركه بالاستغفار فانه كان يذكر الله تعالى على ما يراه من  
 والثاني ان الاستغفار هنا كناية عن الاعتراف بالقصور عن بلوغ  
 حق شكر نعمة الاطعام وترتبة الغذاء من حين لتناول الى اوان  
 الانهضام وتسهيل خروج الاذي بسلامة البدن من الامم فالتجاء الى  
 الاستغفار اعترافا بالقصور عن شكر الانعام **فصل في احكام**  
**الوضوء** بضم الواو وفتحها مصدر وفتحها فقط ما يتوضا به ومنه  
 اللغة ما حو من الوضوء وهي الحرس النضافة يقال وضوا الرجل اي صار  
 وضيا وشرعا نضافة مخصوصة ففيه معنى للوضوء بانه يحسن عضا الوضوء

قلت وقد اشبه النظام  
 على قوله على الله عليه وسلم  
 فغير ان هذا الترمذي في من  
 حقه انه يروي في الاصول  
 بمراد الله كبد به ففتحها

في الدنيا بالتشفيف وفي الاخرة بالتجليل حتى قيل الحكمة في غسل هذه  
 الاعضاء بهذا المعنى فان العباد اذا توجهوا لخدمة ملك عباد محمدين  
 منطافة وايسرها تقية اللطراف التي تكشف كثير ومتى بصرت  
 تقية من الوضوء تقية من لدرن قلبها القلب استخفها العظا والله  
 تعالى شرع لنا دينا ذكر انه فطر الله التي فطر الناس عليها من غير ان يحسن  
 في عقولهم وارتقون فيما بينهم وقيل غير ذلك وقدم على الغسل لان الله  
 قدمه عليه ولا تسب وشط وحكم وركن وصفة بدا ببيان ركنه لانه  
 الامم وركن الشرع اقام به فقال **ركان الوضوء اربعة وهي** **واحدة**  
**الاول** من الاركان **غسل الوجه** لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم بغسل  
 الغين مصدر غسلة غسلا وبالعزم الاسم وبالكسرة ما يغسل به من  
 خطي وصابون ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر  
 ولو فطره عند ابي حنيفة ومحمد هما الله وعند ابي يوسف رحمه الله  
 بجزي اذا اسال على العضو وان لم يغسل على هذين التفسيرين لا يكون  
 الدلك من معنومه ولكنه مندوب كما سذكر ان شاء الله تعالى  
 والوجه ما يواجه به الانسان اي ما وقع عليه النظر عند المواجهة  
 وهي تقابل الوجهين **وحدة** اي جملة الوجه **طولا** من مبداء **سطح**  
 الجبهة سواء كان عليه شعرا لم يكن والجبهة اسم لما يصيب الارض  
 حال السجود مما فوق الحاجبين في منابت الشعر ويقال فيها ايضا  
 ما اكتشف الجبين فيغسل من ابتدا الجبهة الى **شغل الذقن** وهي  
 مجتمع طيبة التي منبت اللحية والعظم الذي عليه الانسان وسذكر  
 حكم اللحية ان شاء الله تعالى **وحل** اي الوجه عرضا بغسل العين مقابل  
 الطول **ما بين شحبي** **الاذنين** شحمتها معلق القرط والاذن بضمين  
 تخفف وتثقل للحل المذكور شيئا ان الغاية ليست داخله لاني

٢٢



الطول ولا في العرض ومثل هذا البيان الذي هو العنصر الأول من فرائض  
 غسله وهو الصحيح وعن أبي يوسف لا يلزم غسله بعمامة الحجية والركن  
**الثاني غسل يديك مع مرفقيه** لقوله تعالى فامسحوا بآذانكم إلى المرفقين أحد  
 المرفقين بعبارة المتكلم لا مقابلته الجمع بالجمع فتشخصي مقابلته الأولى  
 بالأولى والأخرى بكالاته للنساء وبها وعدم الأول ولو يقول لا جماع على فرضية  
 غسل المرفقين والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء لغة ملتقى عظم العنصر  
 وعظم الذراع والركن **الثالث غسل رجله** لقوله تعالى وارجلكم بالنصب  
 عطفا على ايديكم ولقوله عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء  
 لا يقبل الله الصلاة الا به والرجل مجاورة كقوله تعالى وجوهين على  
 راية الجرم **كعبه** لدخول الغاية في النية عند المحققين والجواب عن خلاف  
 ذرية المطلات والكعبان هما العظمان الثانيان من تجانبي القدم  
 المرتفعان والاشتقاق يدل على الارتفاع ومنه الكعبة في الجارية  
 التي بيد وثنيها للهود ومنه الكعبة البيت الحرام لا ارتفاعا على  
 سائر البيوت والركن **الرابع مسح راسه** لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلى الله عليه وسلم تنوضا وعليه عمامة فطرية فادخل يده تحت  
 العمامة فمسح مقدم راسه وقول عطاء انه صلى الله عليه وسلم تنوضا  
 فحسرت العمامة ومسح مقدم راسه او قال ناصيته فانه حجة عندنا ان  
 كان مرتلا وخبر لا خاد صالح لبيان المقدار بالاية وامّا  
 تقدير المرفوع بثلاثة اصابع فهو غير منصوص رواية ورواية  
 فلا يعمل بمثلان صحيح ومحل المسح ما فوق الاذنين فلو مسح على شمس اجزاء  
 بخلاف ما لو كانت ذواتا مشدودتين على راسه مسح على اعلاهما  
 فانه لا يصح والمسح لغة امر باليد على الشيء ما اصطلاحا كما به اليك  
 المبتلة العضو ولو بعد غسل عضو لا مسح ولا بلل اخذ من عضو والالة

وفيه

لم تقصد الا لا يصل فاذا اصابه ما اوسط قدر المرفوع اجزاء  
**وسبب** اي الوضوء وكذا سبب الطهارة والسبب ما افضليها الشيء من  
 غيرنا شريفه **استنابا** اي رادة فعلنا اي شي كصلاة ومن مصحف  
 وطواف وهو لا يحل اي لا يباح الاقدام عليه **الابه** اي الوضوء وهو يحل  
 الاقدام على الغسل متوضيا **حكة البنيوي** وهذا هو الذي يتحقق بالمقام  
 ولما قال **وحكمه** الاخر وفي الشواب في الاخر اذ لا يخفى عليه الوضوء بل  
 هو حكم كل عبادة **وشروط** وجوبه اي لازمه **العقل** اذ لا خطا ب  
 بدونه **والبلوغ** لعدم تكليف الصغير ان توقف صحة صلاته على  
 الطهارة للغسل بالوضوء لا يكون من خطايا الوضوء **والاستعداد** اذ  
 ليس الكافر مخاطبا برفع الشريعة وقدرة المكلف على استعمال الماء  
 الطهور وان فقدته ينبغي القدرة والحاجة الى الماء تنفيه **حكا الكافي**  
 جميعا لا عتقا فالغليل الذي لا يكفي مرة مرة وجوده كالعدم اذ لا يفيده  
 في استعماله **وجود الحدث** اذ لا يلزم المتوضي تجديد الوضوء لصلاة **وعلم**  
**الحيض** وعدم النفاس بانقطاعهما لتمام العادة وتوضي الوقت لانه  
 مخاطب بدخول الوقت من سماعا فاد افاق الوقت لم الغسل توجه الخطاب  
 حينئذ مضيقا كذا ذكر المشايخ ونكرها بعضهم تسعة وقد اقتصروا  
 في واحد تضمن جميعها بالقنود فقالت شرط الوجوب فذلك المكلف  
 بالطهارة عليها بالماء **وشروط صحة** اي الوضوء ثلاثة وهي في التحقيق  
 ترجع الى شيئين احد هو غشوم البشرة بالماء الطهر لها شرعا لانه لا يكون مطهرا  
 لها الا وهو طهور في حالة اشتغالها بما ينافيه ومنع وصوله الى الجسد وان  
 بسطه للتسهيل في التعليم فقال الاول من شروط الصحة **علمي** بشرطه بالماء  
**الطهور** يعني لو بقي مقداره راسا لم يصح المالم يصح الوضوء والماء في النقط  
 ما ينافيه من حيض ونفاس تمام العادة وانقطاع حدشغال التوضي

الوضوء



لانه لو كان يظهر منه بول او يسيل منه دم ونحوه لا يصح وضوءه ولذا قدما انه  
 لا يجوز الشروع في الوضوء حتى يتبين بزوال الدم البول الثالث **زوال الماء**  
**وصول الماء الى الجسد** من الجاهل كشعده فيمنع لان بقا دسوسه  
 الدهن كازنه لا تمنع لعدم الجاهل **فصل في ثمة أحكام الوضوء** لم تقدم  
 المحل على الهيئة ذكره فقال **يجب** يعني يفترض **غسل ظاهر الوجه الكسوة**  
 وهي التي لا ترى بشرتها من تحتها **في اصح ما يفتي به** من التصحيح في حكمها  
 وانما كان هذا اصح لانها قامت مقام البشرة فتشمل الغرض اليها وما  
 قيل غير ذلك من الاكتفاء بشدها او دسها او مسح كلها او غير مترك  
 لانهم رجحوا عا سويها لما قلناه **وجب** اي يلزم بمعنى يفترض  
**ايصال الماء الى البشرة الحقيقية** في المختار لبقا لما وجهه  
 الكماله بالنيات ولا يجب ايصال الماء الى المسترسل من الشعر  
 فان الوجه لا يستر منه صالة ولا يستر بداهته ولا يجب ايصال الماء  
 الى ما انكم من الشفتين عند الانضمام المتعاد فان المنضم تنبع  
 للدم في الاصح وما ظهر تنبع للوجه ولا باطن العينين ولو في الغسل لحرف  
 الضرر ولا دخل فرجة برئت ولم ينفصل من قشرها سوى مخروم الفم  
 لعدم خروجه عن حكم الباطن لهذا القدر لانه ضروري ولو **الضمن**  
**الصابع** بحيث لا يصل الماء الى ثناياها او طال الظفر فغط **الاملة**  
 فمنع وصول الماء الى ما تحته او كان فيه يعني المحل المرفوض فغسل ما كان  
 شي **منع الماء** ان يصل الى الجسد كجبين وشعر ورمص يفتي خارج  
 العين بنغريضها **وجب** يعني يفترض **غسل ما تحت** بعد ان لا الماء  
 ولا يمنع الدرن ايا لوسج في الاطراف سواء فيه القروي والمصري  
 في الاصح فيصغ الغسل منه لتولد من البدن ولا يمنع خرا البراغيث  
 ونحوها كونهم لذاب وصول الماء الى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم

بها وعدم مس غسلا  
 وقيل سيقط كعظم  
 لانعدام المواجهه  
 ص

فزوجته

لزوجته وما على ظفر الصانع من الصبغ لا يمنع للضرورة وعلمية الفتوى  
**وجب** اي يلزم **تحريك الخاتم الضيق** في المختار من الروايتين لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ وضوء الصلاة حرك خاتمه في اصبعه  
 رواه ابن ماجة ولانه منع الرسول ظاهرا وكذا القطر في الاذن وهو  
 بضم القاف واسكان الزا ما يعلو في فم الاذن يتكلم لتحريكه ان كان  
 ضيقا والمعصية لظن في ايصال الماء الى الشفتين وان كان غده قط  
 او لم يكن فان غلب على الظن وصول الماء الى الشفتين لا يتكلم لغرض من  
 ادخاله ونحوه في الشفتين الحرج مدفوع **ولو وضوء غسل شقوق**  
**رجلينه** نلوي صرا **الماء على الدعا الذي وضعت فيها** اي  
 الشقوق للضرورة ولا يعاد الغسل من جنازة ولا المسح في الوضوء  
**على موضع الشق** بعد حلقه لعدم طر الحديث وكذا الاحتياط  
**الغسل بقص ظفر** وثار به لعدم الحديث بعد القص **فصل**  
 في سنن الوضوء يس في حال الوضوء ثمانية عشر شيئا ذكرنا القصة  
 تسهلا للمستمع لانه ليس بالمختصر حقيقة والسنة لغة الطريقة  
 المعتادة ولو سئته واصطلاحا الطريقة المشاورة في الدين  
 من غير لزوم على سبيل المواقفة ثم ان كانت مما واخبت النبي صلى الله  
 عليه وسلم عليهن مع الزك في الموكف وان كان متعديا الى الموكف  
 وان اقترنت بوعيد لم يفقها فهي الوجوب فيسن **غسل اليدين**  
**الى الرسغين** ابتداء الرسغ بضم الراء وسكون الشين المهملة والعين  
 المهملة المفضل الذي بين الساعدين الكف والذي بين الساق والقدم  
 وسواء استيقظ من نوم او لم يكن نائما لان من حك وضوء النبي صلى  
 الله عليه وسلم قدمه وانما حك ما كان دايرة عادته عليه السلام لا وضوء  
 وضوء الذي هو عن نومه صلى الله عليه وسلم لكن يكون الغسل



أكد في حق من استيقظ وكان غير مستنج بالهنا أو كان على قدر نجاسة  
لما في الصبي عن أي حرة رضى الله عنه قال **لو سئل الله كل**  
الله عليه وسلم إذا استيقظ أعدم من منامة فلا يغسل يده في الأنا  
حتى يغسلها وكفط مشتم حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أن باتت  
يده وروي موكدا بالثبوت فلا يغسل يده في طهور حتى يفرغ عنيها  
فلا تأو كيفة أن يرفع الأنا يشره في صبغ الماء على مناه ثلاثا  
ثم يغسل كذلك باليمين على اليسار وإن كان الأنا كبير أهمل وإن  
لم يمكن أماله وليس على يديه نجاسة متحققة يدخل أصابع اليسار  
مضمومة دون الكف لوقوع الكفاية بالأصابع ويصب على اليمنى ثم  
يدلك أصابعها ببعضها ثم يدخل اليمنى ويغسل يشره وإن زاد  
على قدر الضرورة باد خال الكف متاما لما **مستغسلا والسمية ابتداء**  
حتى لو نسيت ذكرها في خلال الوضوء فمعي لا يحصل السنة بخلاف  
نحو في الأكل لأن الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل ونحو كذا في الغاء  
وقال الأكل من العام وهو أن يستأخر في الأكل تحصيل السنة في  
الباقى لا استدراك عتافات انتهى وقال **شرح المنية** بعد  
نقله والأولى أنه استدراك لمافات بالحديث وهو قوله عليه السلام  
إذا أكل أحدكم فنسي أن يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله أو  
وأخره رواه أبو داود والترمذي ولا حديث في الوضوء انتهى وأما  
كانت التسمية سنة في قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه وسلم لا صلاة  
لا نفي الجواز لقوله صلى الله عليه وسلم من نوى وضوءا وذكر اسم الله فإنه  
يظهر جسده كله ومن نوى وضوءا ولم يذكر اسم الله لم يطرأ الامتصاع والمنقو  
عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظها بسم الله

المحقق

العظيم

العظيم والحمد لله على من السلام وقيل لا أفضل اسم الله الرحمن الرحيم  
لعمركم صلى الله عليه وسلم كل أسدي بال لا يبدأ فيه بسم الله  
الرحمن الرحيم فهو ابتداء الأصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشفا لقوله  
لا استنجوا ومرة بعد سترها عندا ابتدأ غسل يابوا لا عشتا  
احتياطا للخلاف لما وقع فيها قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط  
وقال بعضهم يسمى بعد الخشب لأن قبل الاستنجاء قال كشفا لقوله  
وذكر نفاي حال كشفا غير مستحب قال القاضي خان والأصح أنه  
يسمى مرتين **والسؤال** بكسر الشين اسم الاستنجاء وللعود  
الذي يستاك به أيضا والمراد هنا الأول يقال ساك فاه يسو  
إذا ذكر بالسؤال وإذا لم يذكر لم قلت استاك وأما كان سنة  
لقوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال  
عند كل صلاة ولما ورد أن كل صلاة به تفضل سبعين صلاة  
بدون وهو ينبغي أن يكون لها في غلظ الأصبع طول شبر مستويا  
قليل العقيد من الاستنجاء المعرفة وهي الأداة التي يكون قطع  
المبكم وانقي للصدر وأهني للطعام وإن يستاك عرضا لا طولا  
ليلا يطرأ على الإنسان وعليه الأكل وقال القنوي يستاك أطولا  
وعرضاً **في ابتداء** أي الوضوء ونقص عليه لأن الابتداء سنة  
أيضا ووقته عند المضمضة على قول الأكثر وقال غيرهم قبل الوضوء  
والسؤال من سنن الوضوء عندنا لأن سنن الصلاة فيحصل  
فضيلته في كل صلاة صلاها بوضوء استاك فيه من غير استاك  
عند قيامها وليس السؤال من خصائص الوضوء فإنه يستحب في  
حالات منها تغيير الفرو والقيام من النوم والي الصلاة ودخول البيت  
واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول أبي حنيفة أن



السواك من شتر الدين فتستوي فيه الاحوال كلها فقال عليه  
السلام السواك المطبق للغمضة للرب وتفضيلة السواك  
تحلل ولو كان الاستياك **بالاصبع** او خرقة خشنة **عند فقده** اي  
السواك او فقده سانه او ضرره لقوله عليه السلام يجوز من السواك  
الاصابع وقال علي رضي الله عنه التشويص بالمسحاة والابهام سواك  
ويقوم عليك مقامه للنساء الرقة بشرهن وبسحق مساكه باليد  
اليمنى والسنة في كيفية اخذه ان يحلل الخنصر من يمينك اسفل  
السواك والبنصر السابعة فوفد واجعل الابهام اسفل راحة يده  
ابن مسعود ولا تقبض القبضة على السواك فانه يورث الباسور  
ويكره الاستياك مضطجعا لانه يورث كبر الطحال ومنافعه كثيرة  
وجمعها العارضا بالله تعالى الشيم احمد الزاهد بمولف ساه تحفة السالك  
في فضائل السواك **والمضمضة** وهي اصطلاحا استيعاب الماء  
جميع الغم وفي اللغة التحريك وان تكون **ثلاثا** لانه صلى الله عليه وسلم  
نوصا للمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ياخذ لكل واحد ما جديدا  
**ولو تفضل ثلاثا بغرفة** كان مقبلا السنة المضمضة لاستنساخ كبر  
الغرفات فيكون من الاول في الفصل **والاستنشاق** وهو  
لغته من الشق وهو الماء ونحوه برتع الانف الى اخذه واصطلاحا  
ايصال الماء الى المارن وهو ما لان من الانف وتكون **ثلاثا**  
**غرفات** لما تقدم وفيد ثلاث غرفات لانه لا يصح التثنية بغرفة  
لعدم انطباق الانف على باقي الماء بخلاف المضمضة **ويسن المبالغة**  
**في المضمضة** وهي ان يصل الماء الى راس الحلق والمبالغة في الاستنشاق  
وهي ان يصل الماء الى ما فوق المارن **لغير الصائم** والقيام لا يبالغ  
فيها خشية الحاق الفساد بالنعيم لقوله صلى الله عليه وسلم اسبغ

جزءه

الوضوء

الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان يكون صاعدا  
رواه اصحاب السنن الاربعة وروى ابن لقطة يستدحج وبالغ  
في المضمضة والاستنشاق ويستن في الاصبع **تحليل الحية الكسنة**  
وهو قول اي يوسف لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحلل الحية والظليل  
تفريق الشعر من جهة الاستنساخ فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا  
**كيف ما مر اسفله** رواية اي داود عن ابي رضى الله عنه كان النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا اقربا اخذ كفاه من ماء تحت حنكه فحل به الحية  
وقال لهذا امر في ربي وابو حنيفة ومحمد يفضلان تحليل الحية لعدم  
ثبوت المواضبة وتكون السنة لا كمال الغرض في محله ودخله ليس يحل  
لاقامته فلا يكون التحليل كاملا فلا يكون سنة بخلاف الاصابع  
ورجح في المبسوط قول اي يوسف رواية ابي رضى الله عنه **ويسن تحليل**  
**الاصابع** كلها من اليدين والرجلين بالاتفاق لما تقدم ولقوله صلى  
الله عليه وسلم اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك وقوله  
صلى الله عليه وسلم من لم يحلل اصابعه بالماء خللها الله بالناد يوم  
القيامة ولم يكن واجبا بالامر في قوله صلى الله عليه وسلم امر في ربي وظلوا  
لوجود القارن وهو تعليم الاعرابي وعدم ذكر التحليل فيما حكى موضح  
صلى الله عليه وسلم وكيفية تحليل اصابع اليدين ان يدخل بعضها  
في بعض ويقوم مقامه لادخال في الماء الجاري وما هو في حكمة وصفه  
في الرجلين ان يحلل بخنصر يده اليسرى خنصر يده اليمنى ابتداء ونحوه  
خنصر يده اليمنى كذا ورد قال كمال والله اعلم الامرا نقا في السنة  
مقصودة فلا تختص سنة التحليل بهذه الكيفية **ويسن تثليث الفسل**  
تدبدا فاداة انه لا يستنكر ان رجلان رجلان اي النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال برسول الله كيف الطهور قدما آما في ماء فسل كفيه ثلاثا



ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل رجليه ثلاثا ثم مسح راسه ثم أدخل أصبعيه  
التابعتين في ذنبيه ومسح بهما به على ظاهره ذنبيه قبل الشاكتين باطن  
اذنيه ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء من راة على هذا  
أو نقص فقد استأظم وفي لفظ لا من حاجة تعدي وظلم وللنسي  
استأظم وتعدي وظلم أي إذا اعتقد أن ذلك سنة والاساءة بالزيادة  
والظلم بالنقص مما لو رادة لقصد الوضوء على الوجه والطائفة القلب  
عند الشك ونقص الحاجة فلا بأس به ويسن **استيعاب الرأس بالمشح**  
لما صكت الربيع بنت مسعود أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم  
يتوضأ قالت سمعته راسه مما قبل منه ومما أدبره وصدغيه واذنيه مرة  
واحدة فلذا قيل المشح بقوله **مشح** ولتنظر الطرق الصحيحة على مسحه  
مرة واحدة للحافة اليسرى واليمنى وحمل ما ورد من تثليثه على تحقيق  
الاستيعاب وحمل تعدد المأقية على قلة البلية أو نقادها لا يكون سنة  
مستمرة إذ وضعه على التخفيف بخلاف المضطرة والاستسقاء ويسن  
**مسح الأذنين** لما رواه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال  
ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه ثم عرف عرفة ثم مسح  
بها راسه واذنيه وإنما قال **ولو مسح الرأس** إشارة إلى أنه لو أخذها مسحا  
جديدا مع بقا البلية كان حسنا لما روينا أنه فلا يشترط أن يكون مسح  
الرأس ولا يشترط أن أخذها جديدا كشرط الأماهالك والشافعي هما  
الله لا صلى الله عليه وسلم أخذوا ذنبيه ما خلا لما الذي قد راسه  
لأنه حمل على نقاد البلية وتكليف في كيفية مسح الأذنين إذ أراد  
تمام الرأس والأظفار يضع على كفيه وأصابه على مقدم راسه ومدهما  
إلى خفافه على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم مسح ذنبيه بأصبعيه ولا يكون  
الماء مستهدا عند الان لا استيعاب مما واحد لا يكون إلا بهذا الطريق

ويسن

**ويسن ذلك** ويومان يمر يد على العضو بعد غسله وكان سنة لأنه  
عليه السلام فعله وسواشته عليه دليل السنة دون العرض لأن الله تعالى  
أمر بالغسل مطلقا عن شرط ذلك **ويسن الوضوء** بكترة الوضوء الثانية  
ويومان يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول في زمان معتدل وبدي  
معتدل وقيل أن لا يشتغل بهما بفعل آخر غير غدران فرغ الماء وانقلب  
الأناء فذهبت لطلب غيره ومما الشبهة فإن كان لا بأس به لمواظبة النبي  
صلى الله عليه وسلم عليه **ويسن النية** والكلام عليها من وجوه حقيقتها  
ووقتها وكيفيتها وأصلها أما حقيقتها لغة فعزم القلب على الشيء  
وأصطلاحا توجه القلب نحو انجام والفعل جرما ودخل فيه كفا النفس  
عن المنهي عنه لأن كنهها انجام وفعل لأنه لا تكليف إلا بفعل على الراجح وبه  
يندفع قول بعضهم أن المكلف به في المنهي ليس هو الكفا الذي هو الانتهاء  
ومعلقا علم أن النية معني ور العلم فهي نوع رادة كالفقتد  
والعزيمة والتم والمحب والود ما كمل ثم لا رادة الحادثة لكن العلم ثم  
المتقدم على الفعل والقصد اسم للفقران بالفعل والنية اسم للفقران  
بالفعل مع دخول تحت العلم كالمعنى وهذا لأن الفعل لا يوجد بدون  
الأرادة وأما وقت النية فعند ابتداء الوضوء حتى قبل الاستسقاء  
ليكون جميع فعله قربة يثاب عليها فهذا العمل قول المشايخ أن وقتها عند  
غسل الوجه على ما إذا اقتصر في الوضوء على المفروض والافيضوت  
فضلها خصر صاعا على ما قد ساءلنا إذا ذكرها في أثناء الوضوء فأن  
مها لا يكون مقبلا سنتها وأما صفتها فأنها سنة لأنه صلى الله  
عليه وسلم لم يعلم إلا في النية حين علمه الوضوء مع حمل ولو كانت  
فرضا لعلمه ولقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا  
وجوهكم وأيديكم الآية أمر بالغسل والمسح مطلقا عن شرط النية فلا

مبنيها

المراد وقت النية من  
الوضوء



يجوز تعبيداً لمطلق الأبدليل في قوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات  
 ولكل امرئ ما نوى قلنا بموجب لكل الأمر به أي ثواب العمل بحسب  
 النية فالمتن ترنبا لشعاب على الفعل المجرد عن النية لعدم كون  
 الوضوء ونحوه قربة إذا لم ينو وأما حصول الطهارة فلا يتوقف  
 على وجود النية لأن الوضوء طهارة بالما فكان يغسل النجاسة بمرارة  
 خلق مطهر فاذا أصاب الأعضاء طهرها وإن لم يقصد كهر في الأروا  
 والطعام في الإشباع والنار في الحرق والحرق الحكيم دون  
 النجاسة وأما التراب فإنه غير مل للحدث بأصله ولهذا الواجب  
 المنتم للماء كان محدثاً بالحدث السابق فلم يبق في التيمم إلا مني  
 التعبد وذلك لا يحصل بدون النية فافترقا وأما كيفية نياتي  
 أن ينوي دفع الحدث أو ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة  
 كإقامة الصلاة أو استباحة الصلاة أو نوي الوضوء أو مثال  
 الأمر وقال بعض الشرح استفيد من هذا أن نية الطهارة لا تنكفي في  
 تحصيل النية كانه والله أعلم لانهما متوقفة إلى إزالة الحدث والنجس  
 فلم ينو خصوص الطهارة الصفرية وإنما محلها فهو القلب لانهما من  
 الأمور التي تتعلق به فلا يشترط النطق بها ولكن المشايخ استحبوا  
 النطق بها ليجمع بين فعل القلب للسان ويسن مؤكداً في الإصحاح  
**الترتيب في الوضوء كما نص الله تعالى في كتابه** فيكون مستبهاً بتركه  
 ولم يكن الترتيب ضرورياً لو اوفى الآية لمطلق الجمع فلا تنفي للترتيب  
 وأما التعقيب جملة الأعضاء لأن المعقب طلب للفعل ولأنه متعلقان  
 وصل إلى إظهار ذكره بنفسه والباقي بواسطة الوضوء المشترك فاشتركت  
 كلها فيه من غير إرادة طلب تقديم تعليق بعضها على بعض في الوجود  
 فصار سوروي الترتيب طلب عقاب غسل جملة الأعضاء وهو نظير

قولنا

قولك ادخل الشوق فما شئت لنا خبراً وولاً حيث كان المغاواة عقلاً  
 المدخل لشراً ما ذكر كيف ما وقع ويسن **البداة باليأس** جمع مهمة  
 خلافاً للميسرة وذكر في المغرب أن البداية باليأس علمية والصلوب  
 بداية بما لبداة باليمين في غسل اليدين والرجلين سنة لا في باقي  
 الأعضاء لقوله صلى الله عليه وسلم إذا توضأتم فابدؤا بميامينكم  
 ولا بد صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره  
 وتغسله وترجله وشانه كله والمتن ليس التعلين والترجل الترخ  
 الشعر لأن من حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم صرحوا بتقديم اليمين  
 على اليسرى من اليدين والرجلين وذلك يفيد الموقظة لأنهم إنما  
 يحكون وضوءه الذي هو دأبه وعادته فيكون سنة ومثله ثبتت  
 شنية استيعاب الأمر سريعاً كذا حكموا المنع ولم يكن الأمر مقتضياً  
 وجوب تقديم اليمين لأنه مذكور عن مقتضاه بالإجماع على  
 استحباب ذلك قال ابن قدامة في المعنى التيامن مستحب ولا فعل  
 قائل بخلاف ذلك ولأنه لا يعقل فيه إلا شرف اليمين ولكن لا يقتضي  
 عدم العقاب والبداة بالغسل من **روس الأيمن** في اليدين والرجلين  
 لأن الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الغسل فيكون مستحباً للفعل  
 ولا بد صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا أو البداة في المنضم من  
 مقدم الرأس لا نه صلى الله عليه وسلم بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب  
 إلى قفاه ويسن **مع الرقبة** لا نه صلى الله عليه وسلم توضأ وأما  
 يديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل فقاه لا يس  
 من الخلف وهو دعة وقيل **أن الأربعة الأخيرة** التي لها البدائية  
 باليأس من **منحبة** وكان في محله عدم ثبوت الموقظة وليس شياً  
**فصل من أدا الوضوء أربعة عشر شيئاً** وردنا عليها ما ينشر







احكم قايما من شيء فليست في قايما على هذه الكراهة  
منها لثمة لانا لا يطعم لاديني ولا يشرب مائيا ورض لسافر وقد  
صح عنه صلى الله عليه وسلم الشرب قايما في غير مزم والوضوء  
ولعله قايما للجواز وان يقول الله **اجعلني من التوابين** اي  
الراغبين من كل ذنب يقال تاب القبة الي تبتة ارجع عن ذنبه وتاب  
الله قلبه اذا قبل توبته او وقفها والتاب لهم فاعلم منه والتواب  
مبا لغنة وقيل هو الرجل اذا ذنب بادر بالتوبة وقيل هو المستمع ليلته  
تعالى يا جبال اوبي مني اي تتحي اذ التواب والاداب بمعنى واحد  
والتواب من صفات الله تعالى ايضا لانه يرجع بالانعام على كل مذنب  
يقبول توبته **اجعلني من المنظرين** اي المنزهين عن الفواحش  
وقيل المنظرين هم الذين لم يذنبوا وقدم ذكر المذنبين للتأبين  
علي من لم يذنب لئلا يقتط التائب من الرحمة ولا ينجح المنظر بنفسه  
ومن الاداب وضع مافيه نعم الله تعالى لا اذا اضطرب قبل دخول الخلا  
ومنها دخوله مستورا لاس ومنها ان لا يتوضا مما مشمس لقوله عليه السلام  
لعايشة رضي الله عنها حين سحنت الماء لا تغتلي يا حبيب افا تهرشا  
البرص ومنها ان لا يتخلص لنفسه انا يتوضا منه دون غيره سئل محمد  
واسم اي الوضوء من اجل ذلك من ما يحجر او متوضا العامة قال  
من متوضا العامة قال عليه السلام انا حب الاديان الي الله تعالى  
السمة الخفيفة ومنها صب الماء بغير تعفيف الوجه بضره بالماء  
وترك النظر الى العورة والقالبصاق والمخاط في الماء والله اعلم  
بما وضوه عن مدوان لا يسهل ولا يفتريه وان لا يحفظ الاعضاء  
تخرقة ولا يابس بالمشق قليلا من غير ما الغنة منه بل تعدا لوضو كروي  
ذلك عن عثمان واثمن من مالك ومنه وق والحن علي رضي الله عنهم

ومنها

فمنها كون ائيمته من خرف وان يغسل عروق الا برى ثلاثا ومنها وضعه  
على يثاره ووضع يد محالة الغسل على عروته لاراسه ومنها استحباب  
التبته في جميع افعاله ونفا هدموقيه وما تحت الخاتم وامر باليد على  
الاعضاء المغسولة وتقدم ان ذلك سنة خصمها في الشتاء ومنها  
تجاوز حد حده الوجه واليدين والرجلين ليستيقظ غسلها باطلا  
الفرق وملا ائيمته استعدا الوقت اخر وحفظ ثيابه من التقاطير  
وقراءة سورة انا انزلناه لما نقله العارف بالله تعالى الشيخ ابو الحسن  
البكر بن محمد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ في اشر  
وضوئه انا انزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين  
ومن قراها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قراها ثلاثا  
حشر الله محشر الانبياء اخرجه المصلي في مسند لفره وس وقال صلى  
الله عليه وسلم فراءة انا انزلناه في ليلة القدر تعدل ربع القرآن  
انتهى وقال الفقهاء بوالبيت رحمة الله ايضاروي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قرأ انا انزلناه على اثر الوضوء مرة  
واحدة اعطاه الله ثواب عبادة خمسين سنة صيام نهارها وقيام  
ليلتها ومن قراها مرتين اعطاه الله تعالى ما اعطي الخليل واليم  
والربيع والحبيب من قراها ثلاثا يفتح الله له ابواب الجنة الثمانية  
فيدخلها من اي باب شاء لا حساب ولا عذاب تنزه **فصل** في  
المكروهات وما يكره الكراهية مصلوكت الشيء كراهة وكراهية  
اذ لم تحبه فهي ضد المحبة والكراهية غير مخصصة فيما ذكره وتقريب  
حضرها بانها ضد الادب والمستحب المتقدم ذكره لكن بعضها ابقاها  
للمتسلم فقال وما يكره **للتوضي سنة** اشياء **الاشرف** في استعمال الماء  
لقوله صلى الله عليه وسلم استعد طائره وهو يتوضا ما هذا الشرف



ياستعد قال في الوضوء شرف قال نعم فان كنت علي بخر جازي رواه احمد  
وابن ماجة وتطليث المسح تمام جديد **والنفس** هو التقليل فيه  
لنفوس السنة اذ الحق بين الغلو والتقصير قال النبي صلى الله عليه  
وسلم خير الامور ما طمأنت وكرم **ضرب الوجه** بداي لما لمسا فاته  
شرف الوجه فيلغته رفق عليه ويكره **التكلم بكلام الناس** لانه يشبه  
عن الادعية ويكره **لا استغناء بغير** لقول عمر رضي الله عنه راي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ما الوضوء فيادرت استقي له  
فقال قد يعمرا في لا اريد ان يعينني علي صلاتي فحد من غير عذر كان  
الضرورات تبيح المحظورات فكيف بالذي هو غير محظور وعن الوري  
رحم الله لاس به فان الخادم كان يصب علي النبي صلى الله عليه وسلم  
ولما قدم سبيل الوضوء وشروط وحكمه وذكر وصفه علي حدة فقال  
**فصل في صفة ينقسم الوضوء علي ثلاثة اقسام الاول** منها  
انه **فرض** الفرض لغة الضم والتمديد قال الله تعالى سورة الزلزال  
وفرضناها اي قدرناها وقطعنا الاحكام فيها قطعاً وشراً عاقبة  
عن حكم مقدم لا يحتمل زيادة ولا نقصاً ثبت بدليل لا يشهد فيه  
وكثيراً ما يطلق الفرض علي ما يفوت الجواز بقوته ولا يخبر بخبر  
كفصل مقدار معين ومقسم مقدار معين وهو الفرض عملاً لا علماً  
ويسمي الفرض الاجتهادي والفرق بين الاجتهادي والقضوي الحكم  
باكفا رجاء حد الفطمي الاجتهادي وفرض الوضوء بمكة المشرفة  
ونزلت اية بالمدينة المنورة وزعم ابن الجهم لما نكي ان كان مندوباً  
قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة ودليله في المطولات  
وكان الوضوء فرضاً بالامر **علي المحرث** اذا اراد القيام للصلاة  
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الي الصلاة فاغسلوا وجوهكم

الاية ونقول صلى الله عليه وسلم بعد ما ترضا كاذكراه هذا وضوء  
لا يقبل الله الصلاة الا به **ولو كان** لنا الصلوة لقلنا كذا وكذا لقول  
الله عليه وسلم لا يقبل صلاة من غير طهور بن صلى الله عليه وسلم هذا  
ان الله تعالى لا يقبل صلاة اية صلاة كانت الا بطهارة اما بال غسل  
بالماء او بالترمس وقوله مفتاح الصلاة الطهور والطهور في هذا الحديث  
وغیر من الاحاديث بفتح الطاء عن جمهور الرواة وقال بعض الامته  
الاجود منه لانه سفق عليه والفتح مختلف فيمكن كذا الصلاة الجازية  
لانها صلاة وان لم تكن كاملة وكن ارجح لاد **الحج** التلاوة او لا تقع  
بدون طهارة وكن الارادة **لمس القران** لوانه مكتوب علي درهم  
او حايط لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرون وقول صلى الله عليه وسلم  
لا تمس القران الا طاهرة سوا فيه من ايام والكتابة وقال بعض شيوخنا  
انما يكن المحرث لمس لموضع المكتوب دون الحواشي لانه لم يمس القران  
حقيقة قال العجمان مسحها لمس المكتوب ولو كان مكتوباً بالفارسية  
بحم عليه مسه اتفاقاً وهو الصحيح والقسم **الثاني** وضوء **واجب**  
**للطواف** بالكةبة لقوله عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلاة  
الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير ولما لم يكن صلاة  
حقيقة لم يتوقف صحته علي الطهارة فاذا طاف بمحذاهم ولزمه  
دم في الواجب وصلة في التطوع والقسم **الثالث** وضوء **مندوب**  
في احوال كثيرة لمس الكتب الشرعية فيجوز له الوضوء لغيره قال الامام  
الحواشي انا نلق هذا العلم بالتعظيم فاني مما اخذت الكاغد لا يطهر  
وكان الامام الشريحي رحمه الله حصل له في ليلة القدر وهو يكرر  
درسه كما به فتوحاً تلك الليلة سبع عشرة مرة انتهى ورضي  
اكتبا الشرعية بايد محرث (١٧) التعريف فيكون من القسم الثاني كذا في



الدور عن مجمع الفتاوى وهو يقتضي وجوب الوضوء لمن التمس التمسير فيكون  
 من الغنم الثاني ومن احوال التمسير الوضوء **على طهارة** والوضوء اذا  
 استيقظ منه اي من نومه يكون مبادرا للطهارة واذا العباد ة  
 ولله **منة عليه** الحديث بلال رضي الله عنه **والوضوء على الوضوء** اذا تبدل  
 مجلسه لانه يكون فيه اشرافا وفي غير مجلسه نور على نور وقيد بالوضوء  
 لان الغسل على الغسل والتميم على التيميم يكون عبثا وبعد غيبة ومي  
 ذكر احوال مما كرهه في غيبته **وكذب** بالاختلاف ما لم يكن ولا يجوز الا في  
 نحو الحرب واصلاح ذات البين وارضاء الاهل ونجاسة مما يستعانة  
 بنقل الحديث من قوم الى قوم على وجه الاضاد بينهم والتمام المضرب  
 والنيم والنميمة السقاية **وبعد كل خطبة** **والشاهد** شرع في كل وضوء  
 يكفر الذنوب **وقسمة خارج الصلاة** لانها حدث في الجملة لوجود صورته  
**وغسل مبيت وحمله** لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل مبيتا فليغتسل  
 ومن حمله فليتوضأ **ولوقت كل صلاة** لكونه لكل شأنا **وقبل غسل الجن**  
 لورود السنة به **وللحجب عند اداة اكل وشرب** ونوم ليكون على  
 طهارة في الجملة ومعاودة وطح لغضب لانه يطفئه ولقراءة قرآن  
 وحديث وروايته نفظا لشرها ودراسة علم شرعي اذا في اقامة  
 والخطبة **والخطبة** نكاح وزيان النبي صلى الله عليه وسلم نفظا  
 لحضرته باقامة القرينة **وفوف عرفة** لشراف المكان ومباهاة الله  
 تعالى بالواقفين بها الملائكة الكرام **والمسح بين الصف والمروة**  
 لا اقامة عبادة الشعي بالطهارة وشراف المكانين **واكل من جزر** ولقول  
 بعض الائمة بالوضوء منه ولذا نص عليه **وكذا الخروج من خلاف**  
**العلم** كما اذا مس امرأة او فوج به بطن كنه ليكون مقبلا للعبادة بطلها  
 متفق عليها استبرأ اليه هكذا جئت وان كان بعض المذكور

فيوضايم

سنة ومذكور في محله ايضا تيمما للفائدة والله الموفق عنه وذكره  
**فصل** في نواقض الوضوء لما فرغ من بيان الوضوء شرعا فيما يناسبه  
 وعرف الفصل بان طائفة من المسائل الفقهيّة تغيرت احكامها  
 بالنسبة لما قبلها غير مترددة بكتاب ولا باب والنواقض جمع ناقصة  
 والنقض اذا اضيف الى لا جسام يراد به ابطال ما ليغيا واذا  
 اضيف الى المتعاقب يراد به اخراجها عن اقامة المطاوب بها والمطلوب  
 من الوضوء تنبأ حدة الصلاة ونحوها وحصل لنواقض بالعدس هبلا  
 على المتقدم فقال **ينقض الوضوء اثنا عشر شيئا منها ما خرج من**  
**السبيلين** وان قل سمي القبل والذبر سبيل لا يكونه طريقا للخرج  
 وعبرن مما المفيدة للعلوم لقوله تعالى **وجا احدكم من الغائط**  
**وملأه المطير** من الارض فاستعير لما خرج اليه فيم المعتاد وغيره  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحديث قال **ما يخرج**  
 من السبيلين وكلمة ما عامة فتشمل المعتاد وغيره كالبول  
 والغائط والدودة والحفصة والمني والمذي والودي والحيض  
 والاسحاضة والنفاس والولادة وان لم تزد ما على الصحيح والريح  
**الاربع القبل** النكاح والعرج **في الاربع** لانه اختلاج لا ريح وليس كان  
 ومحا فلا ينقض لعدم ابتعاده من محل النجاسة اذ ليس فيه نجاسة  
 والريح لا ينقض الا لم يرها على النجس لا يكون عينها نجسة لان الصحيح  
 ان عين الريح الطاهرة من الدس طاهرة حتى لو اصاب الثياب لم ينجس  
 لا تنجس عند القامة واشاد الى ان ريح المقضاة ناقضة احتياطا  
 لعدم تيقن كوضا من الفرج والمقضاة هي التي صار مسلك بولها  
 وغايطها واحدا او مسلك بولها وقطرها واحدا ثم الخروج من  
 السبيلين بتحقيق بالظهور فلو حشي الذكر فالانقراض صحا اذ

الحدود تعريفا الفصل

حرب ان الصحيح هو عين  
 الريح الخارجة من النجس  
 انما طهرت من النجس  
 انما طهرت من النجس  
 انما طهرت من النجس



بلة المشهور ان الذكر لا ينزول الى القصة وينقض بالتزويج الى القلفة  
 على الصحيح لان هذا بمنزلة المرأة اذا خرج من فرجها بولعلم بظهور ولو  
 احتشيت في الفرج الداخل فالنقض محاذاة حرفه ولو ادخلت اصبعها  
 فيه ثم اخرجتها فنقض لانها لا تخلو عن بلة وكذا المحضة او غيرها في  
 الوبر يعتبر البلة اذا كان من غنمه خارجا والا حوط النقض اذا خرج  
 بلا تفصيل وكذا الغنمة اذا وضعها في الاحليل ولو ابتلت  
 بالبول ولم تجاوز راسه غير انه لو اخطأ لم ينقض والمجرب اذا  
 ظهر بوله موضع الجبان كان يقدر على امساكه متى شاء فنقض والاحتياط  
 يسيل لانه كالجرح ولو كان به حصاة فبط ذلك الموضع واخرها  
 واستمال البول اليه فكالجرح وان كان بذكر شقوله راسا ن  
 احدها يخرج منه ما يسيل في مجرى الذكر والاخر في غير ففي الولد  
 ينقض بالظهور وفي الثاني بالتبيلان واذا تبين الخشني اذ امرأة  
 فذكره كالجرح او رجل فرجه كالجرح وينقض في الاخر بالظهور وكذا  
 قال بعضهم واكرههم على ايجاب الوضوء عليه مطلقا من ارب  
 الفرجين كان سوا تبين حاله او لا ولو اقطر في احليله منها  
 فسأل منه لا ينقض خلافا لابي يوسف بخلاف ما اذا احتقن  
 بالدم ثم سأل حيث يغيد الوضوء لاختلاطه بالنجاسة بخلاف  
 الاحليل الخليل عندني خفيفة والاحليل كسر الجرح مجرى البول  
 والبا سوري ينقض بنفس خروج الدم لا انتقال النجاسة من الباطن الى  
 الظاهر ولو دخل بنفسه من غير مس باليد **وينقضه اي الوضوء**  
**ولادة من غير في ذم** ولا تكون نفسا في قول ابي يوسف ومحمد  
 اخر او هو الصحيح لعلق النفس بالدم ولم يوجد حقيقة والوضوء لازم  
 للرطوبة الموجودة بالولادة وقال ابو حنيفة عليها الفسل وان لم

متروكا احتياط القدم طوع عن قليل ومظاهروا صح قول الامام  
 في الفتاوى وبه اثنى الصدر الشهدى رحمه الله **وينقض الوضوء نجاسة**  
**سائلة من غيرها** اي التبيلين لقوله عليه السلام الوضوء مكرمة  
 سائلة وهو مذهب المشقة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس  
 وزيد بن ثابت وابي موسى الاشعري وغيرهم من كبار الصحابة وصلة  
 التابعين كالحسن البصري وابن سيرين رضي الله عنهم والعتيدان  
 في غير التبيلين تجاوزا النجاسة الى موضع الخفة حكم التطهير اي  
 يطلب تطهيره والونداء فلخرج من جرح في العين ثم فسأل الى  
 الجانب الاخر منها لا ينقض لانه لا يندب تطهيره كالا يجب بخلاف  
 ما لو نزل من الراس الى ما صلب من النقص لانه يندب غسله ولو  
 ربط الجرح خنفت البلة الى طاق لا الى الخارج فنقض لو كان بحيث  
 لو لا الربط سأل لان الفصيل لو ردد على الجرح فاحل لا ينقض ما لم  
 يكن كذلك ولو تودم راس الجرح فظفر به فيج ونحو لا ينقض ما لم يجاوز  
 الورم وقوله **كدم** وقيل اشار الى انه لا فرق بين الدم والقيح والقصد  
 والما لا يندم ثم نضجه كان الدم ينضج فيصير صديدا ثم يزاد النجاسة  
 فيصير قرحا ثم يزاد نضجا فيصير قرحا ثم نضج لا يتغير فالجرح  
 والنقطة وما المني والشفة والاذن اذا كان لعله سوا على  
 الاسم وحلي هذا قالوا من رمدت عينه وسأل المأمنا وجعل عليه  
 الوضوء فاذا استمر للوقت كل صلاة واذا مضى القرا فاما متلاذما  
 ان كان صغيرا لا ينقض كما لو مضى الذباب والبراغيث وان كان كبيرا  
 فنقض كص العلق وذلك بحيث لو شرط سأل ما مضى وينقض الوضوء  
**في طعام او ماء او علق** وهو ما اشتدت حرته ومعه دوي عودا محترقة  
**او مرق اي صفرا اذا ملأ الفم** لانه يكون مستنجسا عما في قعر الفم

قوله ما لم يبق هذا في بعض  
 النسخ كان لو تودم  
 ان يفيض على غسل  
 كسائر ما لو تودم  
 لم يسأل لا يكون نجسا ولا















الصلاة فلا ينتقض وضوءه في الصحيح وان لم يكن على هيئة السجود والركعة  
المستوفى انتقض وضوءه **قوله الموفق** يخص فضله وحكمه  
**باب ما يوجب يعني يلزم الاغتسال** لما كان سبب  
وجوب الغسل مختلفا فيه تتبع ظاهر عبارة الهداية بجعله انزال المني  
الي اخره لانه الظاهر سهل المتعلم وان كانت هذه المعاني شروطا  
لوجوب الاستنابا فاضافة الوجوب الي الشرط مجاز كقولهم صدقة الفطر  
لان السبب يتعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف اليه الوجود  
فشارك الشرط السبب في الوجود وان اعترض على الهداية بان هذه  
المعاني موجبة للجنابة لا للغسل على المذهب الصحيح عن عليا فانها انتقض  
فكيف توجه فقده بان المرأة وجوب الغسل هذه المعاني على طريق  
البدل وانما يتوجه ما اعترض به اذا كانت هذه المعاني موجبة  
لوجود الغسل لا لوجوبه ورد ايضا باضا انتقض مما كان ونوجب ما يكره  
فلامنافاة ولذا كان الاولى ان يقال تسبب الغسل وجوبه لا حصل  
مع الجنابة او ارا دته وان لم يجب واعتلم ان الكلام على الغسل في  
تفسير لغة وشرعة وسببه وشرطه وركنه وسننه وادائه وصفته  
وحكمه اما تفسير لغة فهو بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل  
الجسد واسم للماء الذي يغتسل به ايضا والضم هو الذي يستعمل  
الفقهاء واكثرهم لانه يجوز فتح الغين كضمها والفتح اقبح واشهر  
عند اهل اللغة واصطلاحا غسل الجنبة بالماء الطهور من جنابة  
او حيض او نفاس والجنابة في اللغة حالة تحصل عند خروج المني  
على وجه الشهوة فيصير من قامت به جنبا يقال جنب لرجل اذا قضى  
شهوته من المرأة **واما سببه** فقد علمت بانها ارا دة ما لا يحل مع الجنابة  
او وجوبه **واما شرطه** فتشتمل الى قسمين شرط وجوب وشرط صحة

وتجوز سببا لقوله العا  
الوجه للغسل انزال المني

كما علمتها في الوضوء **واما ركنه** فعموم ما امكن من الجسد من غير حرج  
بالماء الطهور **واما سننه** فتستدركها كالوضوء قبله واما ادائه فكما في  
الوضوء وزاد ما يستعمل قريبا **واما صفته** فتعريف في الجنابة والحيض  
والنفاس وسنة للجمعة ونحوها ومندوب لمن بلغ بالنس ونحوه كما  
ستعلم **واما حكمه** فحل ما كان مستغنا قبله والثواب في الاخره بفعله  
تقربا ثم انه حصر موجبات الغسل مع وصفه بقوله **يفترض الغسل**  
**بواحد** يحصل للانسان من سبعة اشياء منها خروج المني وهو ما ايقن  
تخمين ينكره الذكر عند خروجه عليه راحة الطلع ومعني المرأة  
ريقه اصفر الى ظاهر الجسد لانه مالم يظهر لاحكم له اذا **الغسل عن**  
**مقعر** يعني الضرب بشهوة وكان خروجه من غير جماع كان حصل  
باحتملام ولو كان ولما حصل كبلوغ سببي في الاصح او عتق او فكر  
او نظر وشرط الشهوة في خروجه فاعني عن ذكر الدفق لانه اذا وجدت  
الشهوة كان بدفق واذا لم توجد الشهوة عند خروجه لا يوجب الغسل  
عندنا كما اذا ضرب على صلبه او حمل شيئا ثقيلا فزال منه مني بلا شهوة  
وبشرط وجود الشهوة عند انفصاله من القبل كما يشترط واما ما الى  
انفصاله الى ظاهر الفرج عند اي حيفة ومحمد خلافا لابن يوسف  
والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية وبه يؤخذ وقيل يلزمها الغسل  
بالاحتملام من غير روية ما اذا وجدت اللذة لان ما هاتين من صدها  
الي جمعا بخلاف الرجل حيث يشترط ظهور المني منه حقيقة ووجه ظاهر الرواية  
ان ام سليم رضي الله عنها جاءت الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت  
يارسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل علي المرأة من غسل اذا هي  
احضت فقال نعم اذ ارات الماء وكذا عن خولة بنت حكيم رضي الله  
عنها انها قالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها



ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان الرجل ليس عليه  
 غسل حتى ينزل وتمر الخلاق فيما تقدم نظره فيما لو اسلك ذكره او  
 حتى سكنت شهوته ثم ارسله فنزل المني لزمه الغسل عندها لا عنداني  
 يومئذ وفيما اذ المني بشهوة واغتسل من ساعته وصلى ثم خرج بغية المني  
 عليه الغسل عندها لا عنداني يوسف ولا يعبد العتلة بالاجماع لانه  
 اغتسل الاول ولا يجب الغسل للثاني الا بعد خروجه ولو خرج بعد  
 ما بال واربحي ذكره اوانام او مشي خطوات كثيرة لا يجب عليه الغسل اتفاقا  
 لان ذلك يقطع مادة المني لا ابل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني  
 ذابلا بغير شهوة ولو خرج منه بعد البول ذكره منقطع وجب الغسل  
 الغسل في الفتوى على قول ابن يوسف في الضيف اذا استنجى من اهل البيت  
 او خاف ان يقع في قلبهم ريبة بان طاف حول بيوتهم وعلى قولهما في غير  
 الضيف واذا لم يتدارك مسلك ذكره حتى نزل المني صار جوبا بالاتفاق  
 فاذا خشي الريبة يتستر بايها ان يصلي بغير قراءة وتبته وتحرر حمة  
 بغير رفع يديه ويقوم ويركع شبه المصلي **فروع** لمن به فرط شهوة وهو  
 عزب الاستئناس لتسكين الشهوة وينجورا سا براسه ولا يكون ما جوا اذا  
 عن اي خيفة ومنها **نوارى حشفة** وهي راس ذكره اي حي خارج بذكر  
 البهايم وذكر الميت والمفطوع والمصنوع من جلد وغيره على صفة الذكر  
 والاصبع وفكر الصبي الذي لا يشتهي بخلاف المراهق في باللغة فانه يجب  
 عليها الغسل او **نوارى قدرها** اي الحشفة **من مفطوعها** اذا كان  
 النوارى **يا حد سبيل ادي حي** فيجب الغسل عليها لو مكلفين ونوميه  
 المراهق مطلقا ولم تقيد بكونه مشتبه لانه لو اوج في صغيرة لا تشتهي  
 يفيضها لزم الغسل وان لم ينزل في الصحيح لانها صارت من الجماع ولم  
 تغبر بالتقا الختانين لان الحاصل في الفرج محاذاتها لا التقاوها

اعلم انما في حشفة  
 المني بعد البول اذ  
 منقطع من غير شهوة

العزب ان من خشي الريبة  
 يتستر بايها ان يصلي  
 بغير رفع يديه ويقوم  
 ويركع شبه المصلي

في علم ان من اوله  
 في حشفة المني  
 في حشفة المني  
 في حشفة المني

لان

لان ختان الرجل موضع القطع وموضع من حزة الحشفة وختان المرأة  
 موضع قطع جلد منها كعرف الديك فوق الفرج وذلك لان مدخل الذكر  
 هو مخرج المني والولد والحيض وفوق مدخل الذكر مخرج البول كالحليل الرجل  
 وبينهما جلد رفيع يقطع منها في الختان فختان المرأة تحت مخرج البول  
 وتحت مخرج البول مدخل الذكر فاذا غابت الحشفة في الفرج ففقد مآذي  
 ختانها ختانها ولكن يقال لموضع ختان المرأة خفاف فذكر الختانين مطبقا  
 التعليل لولف ذكره مخرق وطويج ولم ينزل الاصح انه لو وجد حارة الفرج  
 والذق وجب الغسل والا فلا ولا حوط وجوب الغسل في الوجهين لقوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا السقي الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل  
 انزل ولم ينزل **تبيين** لو اوج الواضح في فرج خنثي مشكلا او اوج الخنثي  
 المشكلا ذكره في فرج او دبر من مثله او غير ذلك لا يجب الغسل على احدا بالانزال  
 لجواز ان يكون الخنثي الفاعل سراة وذكره كالاصبع وان يكون رجلا  
 ففرجه زائدا وهو كالفرج فلا يجب بالايلاج في الغسل مجرده كذا في البحر  
 عن السراج قلنصف ويشكل عليه معاملة الخنثي بالاحرف في حواله وعليه  
 يلزم الغسل فليتأمل ومنها انزال المني بوطي ميتة او بهيمة شرط انزال  
 المني لان مجرده وطيه لا يوجب الغسل لقصور الشهوة ومنها وجود حمار  
 رقيق **بعد** الانتباه من النوم ولم يتذكر احتلاما عند ما خلا فالاولى  
 هو يقول انه مذني وان لا يوجب الغسل حال البيضة فبالاولى عدمه في المنام  
 وبها خذ خلف من ابوب وابواليث كونه قيس والمأمر وروى ابو داود والترمذي  
 عن عايشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل  
 يجد اللبل ولا يتذكر احتلاما قال يغتسل ولان النوم مظنة الاحتلام لانه  
 راحة فيهج الشهوة فيحال عليه ثم تحلل انه كان مشافق بواسطة الجو والغدا  
 والاحتياط لازم في باب العبادات وهذا اذا لم يكن في كرم منتشر وقت

من اوله او اوج رقيق  
 الخنثي المشكلا  
 الخنثي المشكلا



النوم لان انتشار قبل النوم تبخروج الذي فيهما قليلا ولو وجد وجا  
 بينهما مادون تذكر ميزان لم ينظر غلظه ولا رفته ولا ياضر ولا صفرته  
 ولا طوله ولا عرضة يجب عليها الغسل في الصحاح حياطا ومنها وجود بل  
**ظنة منيا بعد افاقة من ذكر** وبعد افاقة من اغاء احتياطا ومنها  
 انه يفترض الغسل بحيض ونفاس اي يخرج دم حيض ونفاس يلبس  
 فرجها الخارج وقيل لا يصح ان يؤقلا يخرج الدم لا يجب خروجه  
 الغسل وانما يجب عند انقطاعه وهو اختيار مشايخ نحاري وفيه نظارة  
 الانقطاع طهارة ويستحيل ان توجد الطهارة طهارة وانما يوجبها  
 الخارج النجس وهو اختيار الكرخي وعامة العراقيين وانما لا يغتسل قبل  
 الانقطاع لعدم الغاية باستمرار الدم لانه لا يرفع الحدث المتقدم  
 وحاصله ان الحيض والنفاس موجب بشرط الانقطاع والتحقيق انه  
 سبب للتصاف بالحدث وانقطاعه شرط لتبقي طهارة الاعتقال  
 وسبب وجوب ازالة او وجوب ما لا يحل معه كما تقدم ويفترض اغتسال  
 في جميع موجباته ولو حصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الالحاح  
 لبقا صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن اداء المشرط بزوال  
 الجنابة وما في معناها الا به فيفترض عليه بكونه مسلما مكلفا بالطهارة  
 عند ازالة الصلاة ونحوها لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
 الى الصلاة اصابوا وجوههم حتى يظهروا بالشديد اي  
 يغتسلون فلو كان الغسل فريضا منع عن حقته وهو الوطوء الى غيرة الغسل  
 وحره عليها فكله ضرورة فاذا انقطع وجب عليها فكله من حقته  
 ولا تتوصل اليه الا بالاغتسال فيجب كوجوبه وجوب الاغتسال فيما دون  
 العشرة يلزمه فيها ايضا لانه التمسك بوجوب الغسل باعتبار الخروج  
 عن الحيض وقد وجدوا افتراض الاغتسال من النفاس بالاجماع ويقدر

تفصيل

تفصيل الميت للمكفاية وسند كرم في تحله ان شاء الله تعالى ك  
**فصل عشرة** اشياء لا يغتسل منها مذق يوما ابيض رقيق يخرج  
 عند شهيق لا يشهق ولا فوق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه وهو  
 اغلب في النساء من الرجال واسمي في جانب لتاذي يفتح القاف والمال  
 المحبة وفي المذني ثلاث لغات باسكان لئلا يتخفيف اياها ويكثر المال  
 وتشديد اياها وهاتان مشهورتان ولكن التخفيف افع وأكثر والثالثة  
 بكسر اللام الساكنة يقال مذهب التخفيف وامذي ومذهب التشديد  
 والاول فصيح ومنها ودي وموتما ايض كدر تخين شبه المني في الشحانة  
 وبخالفه في الكدورة ولا راحة له ويخرج عقب البول اذا كنت الطيبة  
 مستسكة وعند حمل شيء ثقيل وقد سبق البول ويخرج قطرة او قطرتين  
 او نحوهما او جمع الغلظ على انه لا يجب لغسل يخرج المذي والودي وهو  
 باسكان اللام المهملة وتخفيف اياها ولا يجوز عند جمهور اهل اللغة غير هذا  
 يقال ودي وتخفيف اللام الداودي وودي بالتشديد والاول فصيح ومنها  
 احتلام بلا ملل والماء في كماله في ظاهر الرواية لما قد مناه من حديث  
 ام سليم رضي الله عنها ومنها ولادة من غير وية دم بعدها في الصحيح وهو  
 قول ابي يوسف ومحمد اخل المتعلق الغسل بالنفاس ولم يوجد حقيقة  
 والوضوء لازم عليها للرطوبة الموجودة بالولادة وقال ابو حنيفة رحمه الله  
 عليها الغسل وان لم يزد كما احتياطا لعدم خلوصها من قليل دم طاهر  
 كما تقدم ومنها **البلح** مخزقة من افة من جود اللذة هذا على الامم  
 وقدما لزوم الغسل احتياطا ومنها حقنة لايها لاخراج الفضلة  
 لا لغصا الشربة ومنها **ادخال اصبع ونحوه** كذكر مصنوع من جلد  
 او خشب في احد السبلين على المختار لقول الشربة كاتيان البهائم  
 وقال الشارح النية الاولى ايجاب الغسل بادخال الاصبع في قبل المرة

وبه المروي بطلان لغات

المروي عن ابي حنيفة  
 في قوله لا يغتسل  
 منها



لغلبة الشهوة دون الدبر وهو بحث منه ومنها **وطو بجملة او مرة**  
**ميتة** من غير انزال لعدم كالتسبيح وليس لانزالها الباهنا ليقام سببه  
 وهو الايلاج مقام لانزالها منها **اصابة بكر لم تنزل الاصابة بكارتها**  
 من غير انزال لان البكارة تمنع التقاء الختانين كذا في البرازين وغيرها  
 ولو جومت في بادون الفرج ودخل المني في مجها لا يلزمها الغسل لما لم تجل  
 لان الخبل لا يل انزالها ولو اغتسلت بعد الجماع ثم خرج منها المني ان كان  
 منه لا يلزمها الغسل لان الخارج اذا لم يكن مني المرأة كان مشرقة البول  
**فصل في فرائض الغسل** ذكر بعد الوضوء اقتداء بالكتاب المعز به  
 لان الحاجة الي الوضوء اكثر وان محله جن البدن ومحل الغسل كله  
 والجزء قبل الكل ولا يستر ثقبان الوضوء على الغسل **مفترض في**  
**الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس احد عشر شيا** وكذا اخرج  
 الى شي واحد وعشرون الماء اما يمكن من الجسد بلا حرج ولكن ذكرنا في بعضها  
 تسهيدا وايضا ظاهرا يلزم غسلها منها **غسل الفم والاذن** وهو فرض  
 اجماعه في اختلاف العلماء لقول الامام الشافعي رحمه الله بسنة غسلا  
 ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا اي غسلوا ابدانكم والبدن  
 يتناول الظاهر والباطن مما فيه حرج سقط للضرورة وهما يغسلان  
 عادة وعبادة تفلا في الوضوء وفرا في الجنابة الحقيقية فسلما  
 نص الكتاب بوصيفة مبالغة وقوله صلى الله عليه وسلم تحت كل شجرة  
 جنابة فلبوا الشر وانفوا البشارة رواه الترمذي من غير مقابل وقوله  
 صلى الله عليه وسلم من نزل شجرة من جسد لم يغسلها فعليه كذا وهذا  
 من النار قال علي بن ابي طالب عنه فمن عابدت شعري كان مجزى وكذا من  
 الغطوة لا ينفي الوجوب لاحقا الذين ومواعم منه فلا يعارضه بخلافها في  
 الوضوء لان الوجه هو ما يقع به الموانعة ولا تكون بداخل الانف والفم والاذن

المحرم من العبد  
 في شرب الماء  
 بغير حاجة

عطف

عطف عام على خاص وقدضا الاشارة الى اشتراط زوال الماء منع وصول الماء  
 الى الجسد وعموم الاستيعاب فلو شرب الماء عبا مستوعبا الفم اجزا والافضل  
 انظر الماء يكون مستوعبا لا فيكون شربه لان الصوان المجزى وهو الماء بعد  
 اذالة تزيغ الفم ليس شرط في المضمضة ولو كان تحت مجوفا او بين اسنانه  
 طعام رطب بحرية لان الماء لطيف يصل الى كل موضع غالبا ولا احتياط  
 احتياطه والدرن لا يابس في الانف كاحترام المضغ والعجين يمنع تمام  
 الغسل كجلد تمل لصق به ولا يمنع ما على طرف الصباغ وقيل في الفتوي  
 وكذا ما بين الاظفار وتوا في اليد وفي القروى على الصبي وكذا خرد  
 البراغيث ووجه الغياب اي ذرقه لا يمنع ويجب تحريك الحاتم الضيق  
 والقطر واذا لم يكن في الثقب قط فدخله الماء اجزاء ولا يتكفل لادخال  
 غير الماء كعمود ويلزمها غسل فرجها الخارج لانه لا يخلو الداخل لا يخلو  
 فلا تدخل اصبعها فيه ولا يضرب اتصال قشرة برقة بريث ولم ينفصل  
 عن الجلد سوى يخرج القيح وان لم يصل الماء الى ما تحته القدم غروجه عن  
 حكم الباطن بهذا القدر للضرورة ويسلم مرة واحدة مستوعبة لان  
 الامر لا يقتضي التكرار ويفترض غسل اخل **فلغة لا عشر في نضحها**  
 على الصبي واما اذا تعذر نضحها او تعذر فلا يكلفه كغسله انضم للمخرج  
 والفتحة الجلدية الساترة لحشفة والختان قطعها للثنية ويفترق  
 غسل اخل سرق مجوفة لانه من ظاهر الجسد ولا حرج في اتصال  
 الماء اليه ويفترض غسل ثقب **غير منضم لعدم الحرج فيه ايضا**  
 بايصال الماء اليه ويفترض غسل اخل **المضغور من شعر الرجل**  
 ويلزم حله وغسله لا يفترض نقض **الضغور من شعر المرأة ان**  
**سرخي الماء في اصولها** اتفاق الحديث ام سلمة رضي الله عنها انها قالت قلت  
 برسول الله اني امرأة اشده ضغري فانهقض الغسل الجنابة قال انما

عطف على الصبي  
 على الصبي  
 على الصبي



كيفيك ان تحشي على راسك ثلاث حبات من تمام تغيطني على سائر جسديك  
 الماء فتظلم من ولان في النقص خرجا عليها وفي الحلق مثله تسقط خلافا لرجل  
 ومخلاف ما اذا كان شعرها ملبدا او غزيرا القدم وصول الماء الى اصوله  
 وقوله ان سري الماء في اصوله يعني وجوب بله ولبها وان شاع شعرها وهو الامم  
 الحديث ام سكة وفي الهداية مما يعجز وعوا حذر ان عن المسترسل من شعر الرجل  
 فاله يفترض اتصال الماء اليه فهو الصحيح قاله في شرح الحلية فلا يعتقني بالغة  
 في الامة مع عدم الضرورة وهو حذرنا ايضا عن قول بعضهم يجب بلها بقوله  
 عليه الصلاة والسلام بلوا الشعر وعاروي الحرس عن اخي حنيفة انها تبل  
 ذوا بها ثلاثا مع كل ملة محصرة ليبلغ الماء شعب فرونها وعما في صلاة البقال  
 الصحيح انه يجب غسل الذوايب وان تجاوزت القدمين لان حديثا م سكة  
 صرح في عدم النقص فقط وهذا اي قوله صلى الله عليه وسلم بلوا الشعر  
 ناطق ببلها مع عدم حرق الحرج فيه ولهذا وجب غسل المسترسل من شعرها  
 لعدم الحرج في اتصال الماء الي اثنائه كالحية ولا نه من بدنها نظرا الى اصوله  
 قلنا قوله صلى الله عليه وسلم انا كيفيك ان تحشي على راسك صريح في عدم  
 بل الذوايب لانها ليست على الرأس حتى لا يصح مسحها عن فضل الممسح من الرأس  
 فان قيل قوله تعالى فاطمروا بيتنا ولجميع قلنا بيتنا قل جميع البيت وليس الشعر  
 من ابدن من كل وجه بل هو متصل به نظر الى اصوله ومنفصل عنه نظرا الى  
 اطرافه فعلنا باسكه في حق من لا يلمحظ الحرج وبطرفه في حق من لم يلمحظ الحرج  
 والاضيق بالاضاد المججمة الذوايز وهي الحفلة من الشعر الضيق فتسل  
 الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بانظا المشا **التلبس** ثم ما  
 غسل المرأة ووضوها على الزوج وان كانت غنية كما الشرا لانه مما لا بد منه  
 مطلقا وبمعهم قال اذا كانا نقطع الحيض اقل من عشرة فغسل الزوج  
 لا حيا جدا في وطئها بعد الغسل ان كان عشرة فعليها لانها في الحاجة للقاء

بغير حق

ويفترض غسل **شعر** الحية وشعرها ولو كانت كثيفة كثة فتغسله ليلا يوم  
 ان حكمها حكم الوضوء والغرض ان الحية الكثيفة تحصل المواجة بظاهرها  
 لا باطنها فلا يكلف في الوضوء غسل غير ظاهرها وانما في الاعتناء من الجناية فهو  
 فرض لقوله فغسل فاطمرا وحديث ام سكة المتقدم وكذا **شعر** الشارب  
 وشعر **الحاجب** شعره ولو اخرج الحاجب لا الدظلمة قد مناة **فصل**  
 في سنن الاغتسال معن في الاغتسال اثني عشر شيئا منها **الابتداء**  
 بالتميم **سنة** لعزم الحديث كل الذي بال ولا ابتداء باليت يكون فعلة فربة  
 يثاب عليها كالوضوء وسنن في الابتداء غسل **اليدين** الى **السفين** لغسله  
 صلى الله عليه وسلم وغسل نجاسة لو كانت على يده بافراها فيقل في  
 الماء ويطير بزوالها قبل ان يشيع على الجسد **وغسل** وجهه وان لم يكن به  
 نجاسة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ليطير بوصول الماء الى  
 الجنب الذي من من الفرج حال القيام ونفخ حال الجلوس ثم **موضا**  
**كسويه للصلاة فيشك الفصل** **وسم** **الراس** في ظاهر الرواية وقيل  
 لا مسح لانه يصب عليها الماء قالوا في الامم لانه صلى الله عليه وسلم  
 توضا قبل الاغتسال وضوء للصلاة ويحتمل للفصل **والمسح** **وكنه**  
**يوخر غسل الرجلين** ان كان يقف حال الاغتسال في محل **يجمع فيه الماء**  
 لانه يحتاج الى غسائها ثانيا عن غسالته ولما روي الستة عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما قال حدثني خالتي ميمونة رضي الله عنها قال ذهبت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل من الجناية فغسل كفيه مرتين وثلاثا  
 ثم ادخل يديه في انا ثم افرغ على فرج وعسل بشماله ثم ضرب بشماله الارض  
 فحكها ذلكا شديدا ثم توضا وضوء للصلاة ثم افرغ على راسه ثلاث  
 حقنات ملا كنيه ثم غسل سائر جسده ثم تقى عن مقامه ذلك فغسل عليه  
 ثابته بالماء بل فرده ولكن قال الشيخ اكل الذين رعد الله في العناية قالت

مع  
 عليه  
 فانه







واذا اكتشف ازاره في الحمام لغسل وعصر لا يات له قدم مكان تطهير يديه  
 والا ثم على الناطق قبل الجوز الحرق في بيت الحمام القصب لقتل ازاره  
 او لخلق عانة وقيل يجوز في المدة البسيرة وقيل لا ثم به وقيل يجوز ان  
 يتجر للغسل ويجرد زوجته للجماع ايضا اذا كان البيت صغيرا مقدار  
 خمسة اذرع او عشرة واستحب ان يوصله بسحمة كما تقدم في الوضوء فيه  
 الوضوء زيادة **ويكفي فيه ما كره في الوضوء** ويزاد فيه كراحة الدرع  
 كما تقدم ونقل الاجماع على عدم لزوم تقديم الماء للغسل والوضوء  
 لان طباع الناس واحوالهم تختلف فيجوز الزيادة على التسامع في الغسل  
 وعلى المدة في الوضوء مما لا يورد عليه الوضوءة **فصل في غسل النساء**  
**لاربعة اشياء** صلاة الجمعة على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم من  
 توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فهو فضل ومونا مع لظاهر  
 قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم وقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل وتقول يومئذ للحكم  
 بانتهاء علته والدليل على تاخر ما رواه ابو داود عن عكرمة ان اباها  
 من اهل العراق جاء واقتلوا ابا ابن عجل اترى الغسل يوم الجمعة واجبا  
 فقال لا لكنه اطهر من اغتسل ومن لم يغتسل فليس بواجب وما خبركم  
 كيف بدأ الغسل كان الناس يحضرون يلبسون الصوف ويعلمون على ظهورهم  
 وكان مسجدهم مقارب لشقفة انا مر عرش فخرج رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى تارت منهم  
 رياح لذي بعضهم بذلك بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغسلوه اولبمس احكم  
 امثل ما يجد من هذه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله بالخرق والبسوة غير  
 الصوف وكفوا العرق وسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يود في

ضيفا

بعضهم

بعضهم بعضا من العرق انتهى واما كون الغسل للصلاة لا لغيره فهو  
 قولنا في يوسف لان الصلاة افضل من الوقت وقيل للتيمم وقيل للغسل  
 وشربة نظف فحين اغتسل ثم احداث وتوضا وصل الجمعة لا يكون له  
 فضل غسل الجمعة عندي يوسف خلافا لحسن وفيمن اغتسل بعد الصلاة  
 قبل الغروب فعندنا في يوسف لا والحسن نعم كذا ذكر الشارحون وفي فتاوى  
 قاضي خان من باب الجمعة انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر بالاجماع  
 وفي عمل الجدمية لو اغتسل يوم الخميس ليلة الجمعة استقر بالسنة  
 لحصول المقصود وبوقطع الراحة **وصلاة العيدين** الفطر والاضحية  
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والاضحية  
 وعرفة وكونه للصلاة قولنا في يوسف كما في الجمعة وللأحرار من عروق  
 او بما لا به صلى الله عليه وسلم تجرد لاهلاله واغتسل وهو غسل تنقيف  
 لا تطهير فيغتسل ولو كان بها الحيض والنفس وطهرا لا يتم مكانه  
 بفقد الماء ويستحب الاغتسال للحاج لا لغيره في عرفة لا خارجا عنها  
**فصل في الوضوء** لا قبله بيال فضل الغسل للوقوف قديه لما قال ابن مبر  
 حاج ما اطرا جدا اذ قبل الى استانه ليوم عرفة من غير حنورة عرفة ولا  
 خرج من الغسل المستنون شرع في المندوب فقال **ويندب الاحتسال**  
**في ستة اشياء** تقربا لمن استلم طمرا عن جنابة وحيض ونفسا لانه  
 عليه الصلاة والسلام امر فليس من قاصم وتامة بذلك حين استلم وحمل  
 ذلك على الندب ولمن بلغ بالسن وهو خمسة عشر سنة على المعنى في  
 الجارية والفلان ولم يلق من جنون وضوء ذلك طمرا فاقمرا غما  
 وعند الفراغ من حجة وغسل سبب خروجها للخلاف من لزوم الغسل  
 بها وفي ليلة براءة وهي ليلة النصف من شعبان تقربا وتطهرا لثانها  
 قاحيا بها اذ فيها تقسم الارزاق والاحبال وليلة القدر اذ اها

قلت فان اسمع الحنفية  
 في تعميدها ما نقه  
 قال في تعميدها به وهذا  
 او غسل رءوسه عند  
 الحج ومعه وهو الصحيح

عشر

احوال الكثرة  
 لغسل العبد  
 عشر مائة  
 به في كذا



يقيناً او عملاً باتباع ما ورثه في وقتها لاحتياها **والمحول مدينة النبي صلى**  
**الله عليه وسلم** بنظراً لما حل منها وقد رده على حضرة المصطفى صلى الله عليه  
وسلم **والوقوف في عشرة لغة** لا ينافي الجمع بين وفيه غرقت الدنيا والمظالم  
بدعاء به صلى الله عليه وسلم لا تمتد واستجاب الله تعالى في عاقبة فيها **عذبة يوم**  
**الخير** يعني بعد كل يوم الخير لانه وقت الوقوف بالمرة لغة وسبح في كل طلوع  
الشمس **وعند خولامة حكة** شرفها الله تعالى **لوطوا في الزيار** فيودى العرض  
بأكل الطهارة رتين ويقوم بتعظيم حرمته المكان وكان عند خولامة لاد الشك  
**والصلاة كسوف الشمس** وضوء القمر لتخويف الله العباد بهما وأقرب  
احوال الانتهاء الطهارة الكاملة في الصلاة لها **واستشفاء** الطلب  
استزال الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة بالطهارة  
الكاملة **وقف** من اي شيء كان التجا الي عفو الله وكرمه بالوقوف بين يديه  
بالذلة والافتقار وكشف الكرب **وظلة** تحصلت بضراً **وروح شديد**  
في اي وقت لان الله تعالى اهلك بالروح من طغي كقوم عاد فيلجئ الناس  
الي الله تعالى واقترب حوالهم لوقوف في الصلاة بأكل الطهارة رتين ويند  
للشباب من ذنب وللفقار من سفر المستحاضة اذا انقطع دمها ولمن  
يراد قتله ولرعي الجمار ويندب غسل بدمه او ثوبه اذا اصابته نجاسة  
وخفي مكانها **تنبيه عظيم** شرط الطهارة الشرعية ليصير  
العبد اهلاً للمبودية والقيام بخدمة الربوبية ولا ينفع ذلك  
تحقيقه الا باظهار الطوية وقطعها عن الادناس المعتبرية لزموا ضر  
من النجاسة الحقيقية كالغل والغش والحقد والبغض والحسد ويصل  
قلبه ليصل به سائر الجسد فيطهر قلبه عما سوى الله من الكونين كون الدنيا  
والآخرة بقطع العلايق عن جملة العلايق وما يطمئنه التعلق فلا يقصد  
الا الله بعبادته لاستحقاقه لعبادة لعمارة تعالى وامثال امره ملاحظ

جلالة

خرج **وخرف** عند قسوا كان دميماً وغيره وسوا خاف على نفسه او ماله  
او امانيته او خافته فاستقاً عند الماء او خاف المديون المغلس الجبش لا  
اعادة عليهم بخلاف من توعد يقتل ونحو لنزك الوضوءتهم فانه يعيب  
ولو حبس في السفر لا يعيد لان الغالب في السفر عدم الماء وقد انضم اليه  
عند الحبس **عطش** سوا خاف على نفسه او رفيقه ولو رقيق القاذلة فضلاً  
عن رقيق الصفة او قاتله ولو كلباً وسوا خاف العطش في الحال والمال  
لان المعد للحاجة كالمعدوم **واحتياج** **لجوز** لانه من الاشياء الضرورية  
**لا يطهر** **ترقي** لا تدفع الحاجة بدونها **والفقد** **لله** كحل وقد لو تحقق  
العجز قصار وجود البهر كعدمها واذا التمكن يصل ثوب طاهر واخراج  
الماء به قليلاً قليلاً ولا ينفصل كثير من قيمة الماء ببله لا يبتغى ولا يتبع  
**تنبيه** الماء الموضوع في الفوات محبب يخاصية لا يمنع التيمم لانه  
لم يوضع للشرب وان كان كثيراً يستدل بكثرة على اطلاق الاستعمال الا يتم  
وعن الاتمام اي بحمد من الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز التوضي  
منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب في الخلاصة مثلاً في سفر جنب  
وقايض طهارة او حدث وميت ومعمم ما يكفي لخدمته ان الماء احدهم فهو  
احق به وان كان الماء لم لا ينبغي **للمسح** لحدان يغسل به وان كان ممناً خاف الجنب  
اخر في الاصح فستيم المرأة فيسح الميت وقال جماعة المشايخ الميت اولى  
وفي المحيط ينبغي ان يصر في انفسه الى الميت ويتمم اذا كان مشكوكاً **تنبيه**  
**اخر** المحبوس الذي لا يجد طهوراً من ماء او تراب لا يشبه بالمصلين عند اي  
حينية لان الطهارة شرط اهلية اداء الصلاة فان الله جعل اهلها نجاسة  
من موطأه لا يحدث والتب لا يصح من اهل الا ترى ان الحايض لا تشبه  
بالمصلين لعدم الاهلية وقال ابو يوسف يشبه قائمة الحق الوقت بركوع سجود  
اب وجد مكاناً يابساً والصح عن انه بوي لانه لو وجد لصار مستمراً للنجاسة



بقدم وجود الطاهر واختلفت الرواية عن محمد والاعتماد على الزمعة كما  
**تفسيره** اخر العابر عن اشتغال الماء بنفسه ولا يجد من يوضيده يتيتم  
اتفاقا وان جدد ما كمنه واوله فاجبر لا يجوز له التيمم اتفاقا  
كما في المحيط بناء على اختيار بعضهم وان وجد خادعه لوان اشتغال به علة ولو روي  
ظواهر المذهب انه لا يتيتم من غير خلاف بين ابي حنيفة وصاحبه لقدم  
على الوضوء وعن ابي حنيفة انه يتيتم على هذا اذا عجز عن التوجه الى القبلة  
او عن التحول من موضع الى موضع وجده من يوحه وحوله بناء على ان المقدرة بالغير  
لا تعد قدرة عند لان الانسان يعتقد انه اذا اختص بحالة يتقيا له  
الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بمقدرة غير فلهذا قلنا لو بدل الابرار  
لا يلبس بالاطاعة لا يلزمه حج لما قلنا وعندنا ثبت القدرة بالغير لان  
الله صارت كالنبتا غائصة واختار صتام الذين قولنا وعن محمد لا يتيتم في الماء  
الا ان يكون مقطوع اليدين لان الظاهر انه يجد من يوضيه والغير يجرى  
الروايات بخلاف مقطوع يها **وخوف فوت صلاة جنازة** ولا وجه لانها  
اذا قامت لا خلف لها وفيه شاك الى انه اذا توفاه لم يترك شيئا من تكبيرها  
فان كان يترك بعضها لو توفاه لا يتيتم وفيه شاك ايضا الجان لو لم يترك  
الغوت لانه يستعمل ويبيد هذا الوضوء غير قال في الهداية لم يصح وفي ظاهر  
الرواية يجوز له ايضا التيمم كراهة تاخير الصلاة عليها وحجج الخسعي  
واذا حضرت جنازة اخطى قبل ان يغدر على التوجه الى القبلة على  
الثانية بالتيتم لا في عندها وقال محمد علينا لاعادة كما لو قدر ثم عجز خوفا  
فوت صلاة اعيد لو اشتغل بالوضوء لما حكاه الخسعي عن ابن عباس رضي  
الله عنهما انه قال اذا جازت صلاة جنازة فخشيت فوتها فصل عليها  
بالتيتم وما اخرج الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما انه في جنازة وير على  
غير وضوء فليتم فصل عليها وتغفل عنها في صلاة العبد كذلك ولا كلامها

يعرف

يعرف لا الى ذلك **ولو شاك فيها** اي في صلاة الجنائز والعباد بان يتيتم  
حدث فانه يتيتم ويبيد على ما عني لغوا انها بغير بدل واقتصار الشرح على  
كون البنا في العبد تصوير الاحتراس لان العلة فيها واحدة ولا يقال في  
العبد لمن الغوات بالذها بجلي الوضوء بعد سبق الحديث لما روي عن المقد  
بقدم التكر من الماء للزحام او الضيقية الحاصلة له من الاستعانة من  
كلامه فلذا يبيد بالتيتم مطلقا **وليس من العذر خوف الجعة والوقت**  
لوا اشتغلا بالتوضي لان الماء خلعا وهو الظاهر في الجعة وان لم يكن خلعا  
حقيقة فهو متصور بصورة الخلع فكان لها ما يقوم مقامها والقضاء  
في الوقتية **تفسيره** لما لقينة التي لم يفرق فوت الوقت رواية عن  
مشائخنا وروى عليها لو كان على سطح ليلا وفي بيته ما كنه يخاف الظلمة  
ان دخل البيت يتيتم ان خاف فوت الوقت وكذا يتيتم خوف البق لو كان في  
كفة او مطرا وحشر شيئا من خاف فوت الوقت انتهى وهذا كله خلاف  
ظاهر المذهب وما عليه المتون والشرح فتكره للعلم به سيما للفايرغ  
**الثالث** من الشرط ان يكون التيمم بطاهر طيب وما الذي لم تستنجاسة  
ولو زالت بالحقاف وذها بجرها في منع صحة التيمم **من جنس الارض**  
**وهو كالتراب المنيب** وغيره **والجواب** ان الارض عندنا خلافا لابي يوسف  
فيجوز عندهما بالزريع والنوق والمقرة والحل والكبريت والغير وزج  
والعقيق والزمرج والمجان وكل حجر من المعادن ويجوز بالاجري في الحجر وهو  
اللبن المجري وبسبي الطوب بلغة مصر الحرف الظاهر عن خلط بريق قبل  
من فيه اذا لم يكن مدهونا بالانك وهو بالمد الرضا من الماء في الملم الجلي في  
الصبح وبالارض المحترقة اذا لم يغلب عليها الرماد وبالتراب الغالي الخايط  
له من غير جنس الارض لا يصح التيمم بالتراب من جنس الارض نحو **الحط والقبضة**  
**والذهب** النحاس الحديد وما يطا كل شيء يصير رمادا او طين بالاحراق

وطائفة



لا يجوز به التيمم والاجاز لقوله تعالى فتيتموا صعيدا طيبا والقصيد اسم  
لوجه الارض اذا كانا وغيره لصعوده فهو قيل يعني فاعل قال الزجاج  
لا اعلم اخلافا بين اهل اللغة فيه فتعسفون عباس له بالتراب تفسير  
بالا عليه يدل على العموم قوله تعالى صعيدا كذا اي حجر الملس لان التراب  
لا يكون زلقا وقوله صلى الله عليه وسلم وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا  
والطيب اسم للنبات والحلا والظهار واليق المعاني به الطاهر لانه شرح  
للتعظيم قال تعالى كن ربك يظفركم او هو مراد اذا الطاهر شرط اجماعا  
فلم يبق غير مراد الا المشترك لا عموم **الرابع** من الشروط **استيعاب المحل**  
يعني الوجه واليدين الى المرفقين **بالمسح** على الصحيح وهو ظاهر الرواية والمقتضى  
به الحاقه بالباصل وهو الفصل لعدم حوازمها لانه لا يمكن فصله من  
خاتمة وتخليل اصابعه ومسح ما تحت حاجبيه وهو ما فوق عينيه وجميع ظاهر  
بشر الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والاذن وقيل يكفي مسح  
الوجه واليدين قائمه له مقام الكل دفعا للحج وهو رواية الحسن عن الامام محمد  
وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الاصابع ونزع الخاتمة والسوار قال من  
الائمة الطلوع في ينبغي ان تحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوي فيه كما في  
الترخانية ثم كون المسح الى المرافق هو قول عليا والثاني وقال الاواني  
والاعشى الى الرسغين وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو مروى عن ابن  
عباس رضي الله عنهما وقال الربيع الى الاباط وحديث عمار وزيد ذلك كله وقوله  
الظهار وي وغيره فرجنا روايته الى المرفقين بقوله صلى الله عليه وسلم التيمم  
ضربتان ضربته للوجه وضربه لليدين الى المرفقين وفي رواية وضربه للذراعين  
الى المرفقين قال الحامد صحيح الشاذ وسئل النبي صلى الله عليه وسلم كيف مسح  
فضررت بكفها الارض ثم رفعها لوجهه ثم ضربت ضربة فمسح ذراعيه باطنها وظاهرها  
حتى مسح يدي المرفقين **الخامس** من الشروط ان **مسح جميع اليدوا كرها**

رعد  
الترخانية

حي

**حي لومح** باصبعين **الجوز** قال في الترخانية ولا يجوز التيمم باقل من ثلاثة  
اصابع وفي النخبة لو تيمم بجميع كف وروس الاصابع من غير ان يراعي الكف  
والاصابع يجوز وفي الحاوي لا يجوز انتهى وفي الخلاصة ولا يجوز التيمم باقل  
من ثلاثة اصابع وهو المشهور انتهى فلا يجوز التيمم باصبعين **ولو كراحي**  
**استنوعت خلافه** **منه** **الراس** فانه اذا استعمل الراس باصبع او باصبعين  
بما جدد لكل مرة حتى صار قدر ربع الراس صليا قال في التراج الوفاق  
يشترط المسح بجميع اليدوا كرها حتى انه لو مسح باصبع واحدة او باصبعين  
لا يجوز وكذا لو كراحي المسح حتى استنوعت خلافه **منه** **الراس** كذا في الايضاح انتهى  
وكذا نقله عنه في البحر الرائق **السابع** من الشروط ان **تكون التيمم بغير ريتين**  
**باطل الكفين** لما روينا ولو يغسل غيرهما بان يرغب بان يمسح ونوي لا ير ولو  
كان في مكان واحد على الاصبع قدم صغير رتة مستملا لخصو التيمم بما الترتيب  
من الغبار لو كان لا مفضل ثم ضرب باليد ليس كذا على ما قال الامام الاجمعي  
اشار اليه بقوله **ويقوم مقام الضربين** **اصابة التراب جسد اذا مسح**  
**بليته التيمم** حتى لو احدث بعد الضرب او اصابة التراب فمسح بجوز على ما قال  
الاسننجاني كمن لا كفيه ما احدث ثم استعمله بجوز وعلى القول بان الضرب  
دكن لو احدث بعد لا يجوز له المسح بتلك الضربة تكونها ركا كذا لو احدث  
في الوضوء غسل بعض الاعضاء وبه قال السيد ابو شجاع واختار شمس  
الائمة والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب على الارض من مسي التيمم  
شرعا فان لما مر به المسح ليس غير في الكتاب قال الله تعالى فتيتموا صعيدا  
طيبا فاستمسحوا بوجوهكم وكحل قول صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان اما  
على اذنة الاعم من المسحتين وانه خرج مخرج الغالب والله سبحانه اعلم  
**السابع** من الشروط **انقطاع ما بنا فيه** **خال** **الفعل** **من حيضه** **نفاسه** **وصد**  
كاهو شرط في اصله قدماه في الوضوء **الثامن** من الشروط **ان يمسح المسح**



وسميته وشروط وجوبه  
 قد علمتها كعادته  
 مبني على الوضوء بلا حاجة  
 الى اعادة نيتها في رخصاء

على البشعة كشع وشحم لا نهما بل فلا يكون المستح على الوجه ولا اليد في الفيل  
 من مسي البشعة وحده بل مسي الحمل بما احاط به من المراتب كقيمته قد علمتها من فعله  
 صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت كيفيته ايضا على الامام حكي ابو يوسف في  
 الاصل انه سأل ابا حنيفة عنها قال علي التميمي فاقبل بيديه وادبر ثم نظفها  
 ثم مسح وجهه ثم اعادة كفي جميعا فاقبل بها وادبر ثم رفعها ونفضها ثم مسح كل  
 كف ذراع الاخرى باطنها الى المرفقين **ومنع التيمم بمعة التمسك**  
**في اوله كالمروا الترتيب** فقله صلى الله عليه وسلم والموا الاله الحكاية فقله  
 صلى الله عليه وسلم **واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب بارها**  
 كما تقدم عن الامام الاعظم ونفضهما لما قد علمت اتفاقا من الملة لتلويث  
 الوجه بالتراب لئلا يتيم بالطين الرطب بل يحفظه ثم ينيم من الا اذا خاف  
 خروج الوقت **وتفريق الاصابع** مبالغة في اتصال المظفر وتب تاخير  
 التيمم برحوي يدير الماء بغلبة الظن قبل خروج الوقت المستحبان  
 وجله ولا يتيم في الوقت المستحب لانه لا فائدة في التاخير ظاهر من ابي حنيفة  
 واني يوسف في غير رواية الاصول ان التاخير حرم لان ما لم يدرى كماله تحقق  
 فيود بها باكل الطهارة بين كافتل الامام الاعظم في عرق اجتهاده في صلاة  
 المغرب مخالفا لاسناد حماد وصوبه فيه وبني اول واقفة خالف فيها وكان  
 خروجها للتيسير لا عشردهم الله **ويجب اي يلزم التاخير بالوعاء لما ولو**  
**خاف النقصا** اتفاقا اذا كان الماء موجودا او فرجا اما اذا كان بعيدا  
 ميلا فلا شك في جواز التيمم وعدم جواز التاخير لخرج الوقت **ويجب التاخير**  
 عند اي حنيفة بالوعاء بالشوب لم يكن عاريا او السقا كهل وقد لو مال  
**نحفل لنقصا** فاذا اخذ تيمم لقدم فدمرته على الشوب والماء واخاف لو بالوعاء  
 والماء في الاصل تبدل ولو من وجود ظن لم التاخير فيه ولخرج الوقت بخلاف

منه سناد

عدم

التوب

الشوب والاعتماد الاستقلال الاصل النضه بها فلم يصرفه الى عليه بالوعد  
 والاباحة فخلا بوجوب التاخير فيها ولو خاف النقصا كالماء الموجود به لان  
 الظاهر لو بالوعد فكان قادرا عليه اظهرا فيمنع المصطلي التيمم وجازا  
 عاريا **ويجب طلب الماء** علوه بنفسه او رشوله في ثمانية خطوط **الي مقدار**  
**اربعة خطوط** من تجانب قلنه ان ظن قومه برؤية طير او خضرق او اخضر  
 مخبر لان غلبة الظن دليل على العقل به في الشرع مع الامور الابان لم يظن وضا  
 علوه فلا يطلبه **ويجب اي يلزم طلبه في الماء** ممن هو معة اذا لم يبق ماء  
 فلا ذلك في طلبه ان كان في محل لا تنبع به النفوس ان لم يعطه لا شئ مثله **لزم**  
 به وبزياة لا ييسر لزيادة شئ فاحش وهو ضعف القيمة وقيل شرطها  
 وقيل لا لا يدخل تحت تنقوم المقومين ان كان ثمر معة فلا يلزمه الا  
 بالاستدانة فاضلا عن بفقته واجرة حله يجوز ان يصل التيمم الواحد  
**ما شام في الفريض لقوله تعالى** فلم تجدوا ماء فتيمموا شربة ماء فقله  
 وجعله في حال العدم كالوضوء **لقوله صلى الله عليه وسلم** التراب طهور التيمم  
 ولو الى عشر حجج مالم يجد الماء والاولى عادة لكل فرض حرجا من الخلاق  
 فيه **ويجب اي يلزم الواحد ما شام من النوازل اتفاقا مع تقدمه على الوقت**  
 لما نزلت لانه شرط وهو سبق الشرط وازادة ما لا محل الالبس وبقد  
 وجدت ولو كان **كثيرا** جرحا تيمم والكثرة من المتابع من اعينها من  
 حيث عدد الاعضاء وهو المختار فاذا كان بالراس والوجه واليدين جراحة وليس  
 بالرجل جراحة يتيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء الجرحية جرحا او جميعها ومنهم  
 من اعتبرها في نفس كل عضو فاذا كان الاكثر من كل عضو من اعضا الوضوء جرحا  
 فهو كغيره الذي يجوز معة التيمم والا فلا وكان نصفه اي البدن جرحا تيمم  
 سواء كان في الحد الاكبر والاكثر جرحا في صورة النساء ويوالى لقله  
 صلى الله عليه وسلم في المخرج كان كفيه تيمم وكان صد لم يقل يغسل يمين

وليس



كل جدره من بين وان كان اكثر صحيحا غسلا اي الاكثر الصحيح ومع الجرح مسحا  
 على الجسد ان استطاع والا على خفة وقوتها وان ضرع تركه تنبيه  
 لو كانت الجراحة بظهور او بطنه وهي قليلة واذا استلما يمسح عليها  
 فيضها هل يكون ما فوقه في حكم الجرح فيضم الى الجراحة فبتم لو كان اكثر  
 جرحا ولا يستقط حكه وبفسل ما سفل عن الجراحة لم ار من تكلم عليه ولا  
**تجمع** اي يصح الجمع بين الغسل والتميم لما فيه من الجمع بين البدل والمبدل ولا يفتقر  
 له في الشرع فيكون الحكم للاكثر وقد اختلفت في الجمع بين التيمم وسور الماء كون  
 الغرض يتاخر باحدهما لا بما وكذا لا يجمع الحيض مع الاحتضاة ولا مع النفا  
 ولا مع الحيض ولا النفاس مع الاستحاضة ولا الركاة والعشرة والعشر الا  
 ولا الفطرة والركاة ولا الضدية والقصور ولا القطع والضمان ولا  
 الجلدة والنفق ولا القضاء والكفارة ولا الحول والمهر ولا وجوب المتعة والمهر ولا  
 الوصية والميراث ولا القتل والوصية ولا خرق خف واخر تنبيه  
 من به وجع في راسه لا يستطيع قد سري سقط وض المتعم في حصة من الجلادين  
 وهي مثله منة نظرها ان الشحنة بقوله  
 وبسقط مسح لراسه عن راسه من الداء اما ان يله يتضرره  
 وبما في قاري الهداية قلنت فكذا ينقطع عنه غسل الراس في  
 الجنابة والحيض والنفاس وبه بوجه ما ذكرناه في الذي به جرح يبطن او ظهر  
 في سقوط غسل اعلاه للمتضرر وينقص اي التيمم ناقض الوضوء لان ناقض  
 الاصل ناقض خلفه وينقصه وقال المعتز المبيح التيمم فيه ومنه القدح  
 على استعمال الماء الكافي لان القدح هي الماء بالوجود الذي هو غاية التطهير  
 التراب في قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المثل ولو الى عشر حج ما لم يجزها  
 فلو وجد المتبر ما فتوا فنقص عن كمال الرجل الثانية ان كان قد غسل ثلاثا  
 ثلاثا او مرتين انتقص تيممه وهو المختار وان كان مرة لا ينتقص وان شاء

اعرف الامور التي لا يجمع  
 بينها الخ

منه

هـ  
 به

التقص

التقص لانه لا يجازي لان الناقض حقيقة هو الحدث السابق ومقطوع  
 اليدين قال الرجلين اذا كان بوجه جراحة يقضي بغير طهارة ولا يبعد  
 ومن الاصح كما في الجامع للتصغير للكرخي والظهيرية وغيرها وقال بعض  
 المشايخ سقطت عند الصلاة بقطع اليد والرجلين وقال بعضهم لا سقط  
 وفي مجموع النوازل ان لم تكن الوضوء التيمم لا يقضي عند اي حادثة ومحمد  
 وعندي يوسف يقضي بالامام كما لمحبوبه ولو شلت يده وعجز عن استعمال  
 الظهور من مسمع وجهه وذراعيه بالحائط والارض ولا يصح الصلاة  
 اما على رواية الاكتفاء باكثر الاعضاء في التيمم فظاهر اما على الاخرى  
 فللمضرون والاحتياط في العبادة ويفترض غسل ما بقي من عضو الوضوء  
 بعد القطع وان قل اعتبار الجز بالكل فكذا في التيمم كون في البرازية  
 مقطوع المرفق متمم فيه موضع القطع التيمم ولو قطع فوق الكعبين المرفق  
 سقط الغسل لزال المحل ويجوز التيمم على خف الباقية لسقوط غسل  
 الاخرى بزوال المحل لمجمل كالمعدومة من الاصل فالمسح على الباقية  
 لا يؤيد يكي الى الجمع بين الاصل والبدل **باب المسح على الخفين**  
 اما عقب المسح على الخفين التيمم كل واحد منهما طهارة مسح ولا خصما  
 بذكر عن الغسل ومن حيث انها رخصة موقفة الى غاية وقدم التيمم  
 لشبوة الكفاي المسح على الخفين ثبت بالنسبة على الصحيح ولا فعلا كما تقدم  
 والمسح لغة امرار اليد على الشيء اصطلاحا هنا عبارة عن رخصة مقدمة  
 بيوم ليلة المقيم وثلاثة ايام للمساقر والخف في الشرع اسم للتخمد من الجلد  
 وما الخف بالشارع للكعبين وسمي خفا من الخفة لان الحكم خفيه من الغسل  
 الى المسح ويحتاج الى بيان سببه وشرطه وحكمه وتركه وصفته وكيفيته  
 وبيان شدته وما ينقصه فتسبب لسبب الخف وشرطه كون الخف مائرا  
 محل الفرض صالحا للمسح بقا المدة وحكمه حل الصلاة به وخبرها







لحدث لا مائنا واما اذا اتوا الممدود ليس قبل طر وعذر فانه منع كاشها  
الى تمام المدة والشرط الثاني **سنة** اي الحقيقين للكعبين من الجواب فلا  
يضر نظر الكعبين من اعلا الحنف قطب التناقض ضرورة ومعه البسر والذري  
لا يطلي الكعبين اذا خطبه تخين كجج يصح المشع عليه والشرط **الثالث**  
**امكان متابعة المشي** فيهما اي الحقيقين لان الرخصة شرعت لاجل متابعة  
المشي فيسندهم بانفادتها فلا يجوز **المسح على خلف متخذ من رجا** او **خشب**  
او حديد لما قلناه من ان الرخصة انما شرعت لاجل متابعة المشي في الحنف  
للضرورة ولا يمكن متابعة المشي في الحنف المتخذ من هذه الاشياء بغير  
اعتماد على غيره والشرط **الرابع خلوك كل منها** اي الحقيقين عن خرق قدر ثلاث  
**اصابع** من اصابع القدم لان محل المشي وتقبله عندها يتابع اليه  
فلا يمنع مادي وذلك استحسانا لان الحفاة لا تتخلو عن قليل الخرق عما دة  
والشرع علق المنع على المشي في السائر المخصوص الذي يقطع به المسافة وما كان  
كذلك لهذا المعنى موجود فيه ولا يتم مطلعا يطلو عليه بخلاف الحنف  
المستعمل على الكثير فان هذا المعنى معدوم فيه والخرج يوجد مع القليلين  
الخرق لا الكثير وفي اعتبار الاصابع مضمومة او مفرجة اختلافا للشافع  
ومحل اعتبار اصابع لا صفر الاصابع اذا انكشف غير الاصابع واما اذا انكشف  
الاصابع فتعتبر بنفسها فلا يمنع انكشاف الكبير مع جاره وان بلغ قدر ثلاث  
اي اصابع فما على الاصابع والخرق المانع هو المنفرد الذي يرى ما تحته او يكون منضما  
لكن ينفرد عند المشي او يطمشه القدم عند الوقوف وان كان طويلا لا يذخ فيه  
ثلاثة اصابع لكن لا يرى شي من القدم ولا ينفرد عند المشي لصلابته لا يمنع  
المسح ولو طهر قدمه ثلاثا ناملا اختار شمس الائمة الشريفة المسح واختار شمس  
الائمة الخواجة عدم المنع وهو الاصح وفي تعيينه تخلوكل عن الخرق الكليلين  
الى انه لا يجمع خرق خفي لو كان في واحد فحدا اصبعين وفي الاخر مثلا

تجاوز المسح واكثره قايح ما يدخل في مسئلة واما ما دونه فلا يعتد بالحفاة عوا منع  
الحفر زوا الشرط الخامس **شتمسا كما على** ارجلهم من غير شدة الحاشنة وهذا لان  
هم مما تقدم وقد صرح به مقام البيان لا يارفين لاجل المسح عليه اتفاقا لعدم  
صلاحية لقطع المسافة والشرط **السادس منها** وصولها الى الجسد  
فلا يشفان الما الخفاة منها وصلابتهما والتفريع بما علم المتزامنا يتابع لهما  
البيان والتفريع ويجوز المسح على الموقين لما روي ابو داود في سنة وابن حنبل  
في صحيحه والحاكم وصححه ان عبد الرحمن بن عوف قال لا بأس بوضوء رسول الله  
صلي الله عليه وسلم فقال كان يخرج يقضي حاجته فأتته بالماء فينوضو مسحا  
على عمامته وموقيه واختلف في تفسير الموق فقليل من ضرب من الحفاة  
والجاء موق عن عروة بن مسعود عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الموق الذي  
الذي يلبس فوق الحنف فارسي مقرب وقال ابي هريرة الموق الحنف فارسي مقرب  
ولان الموق فوق الحنف في معنى خفا ذي طاقين ولو لبس خفا ذا طاقين  
كان لان مسحه عليه فمسا مثله وهذا لان الوظيفة كانت بالرجل فلم يكن  
بالحنف وظيفة ليسير من اعطاء الوضوء فيصير الموق بلا مائنا سراية الحث  
الى وظيفة بل مسح السراية الى وظيفة الرجل فاجوز المسح على الموقين  
عندنا اذا كانا معا حينئذ يتم باستقلالهما كالحقين وقد لبسهما فوق الحقيقين  
قبلا من حديثنا ومسح واما اذا مسح عليها ابتدا ثم لبس الموق فليست له  
ان مسحه عليه سواء لبسها في حال قيام طهارة المسح وبعد تنقذه لان حكم  
المسح يتقرر بالحنف وشرط ايضا ان يكون الموق بحيث لا ينفرد بها والمسح  
عليه حتى لو كان به خرق كبير لا يجوز المسح عليه بل على الخفا الذي هو اسفله  
ولو مسح على الموقين ثم نزعهما مسح على فقيه لان المسح عليها ليس مستحبا على  
الحقيقين لانفسها لما خلافا الحنف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه وقشر  
ظاهر الحقيقين حيث لا يعيد المسح على ما تحته لان الجمع يحيد احدهما فضلا كالموق







بيده وقال لما ارى بالمشحون كذا اذ اذ من سقم الحنفين الى اصل الشاق  
 مرقه وخرج بين اصابعه فلو بدا من الشاق الى الاصابع او مسح عليه عرضا  
 لحصول المقصود الا انه خالف السنة وينقض **تم الحنفية** ربعة اشيا  
 اولها كل شيء ينقض الوضوء لا بد من غسل او خلع كمن غطى بغيره كالتيمم  
 وتقدم بيان الواقع والثاني في منع **خف** لسرية الحدث السابق الى القدم  
 وبما لا يفتقر في الحقيقة واصافة النقص الى التمتع حجازا واذ اخرج واحد الزم  
 قلع الاخر لسرية الحدث ولزوم غسلها ولو كان **مخرج اكثر القدم الى الشاق**  
**الحنف** في الصحيح لان حكم التمتع يثبت بمخرج القدم الى الشاق الخلف لفارقة  
 موضع المشحون فكان القدم قد غطت وحكم الاكثر حكم الكل في الصحيح عن ابي  
 حنيفة ان من خرج العقب واكثر الى الشاق بطل المشحون عن محمد بن ابي  
 في الحنف من القدم قد غطى بمخرج المشحون عليه لا ينتقض ولا لا انتقض وان كان  
 اصابعه الماء اكثر **احاديث المتقدمين في الحنف على الصحيح** كما لو اقبل جميع القدم  
 فوجب قلع الحنف وغسلها تحرا عن اجمع بين الغسل والحكم ولذا لو تكلف غسل  
 رجله من غير شراغ الحفا جزاء عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء المدة وقال  
 الرازي لا ينتقض المشحون بلع الماء اركبتين انتهى في الصحيح خلافة ما علمته  
 والرابع **مضي المدة** في التيمم والمساخر ولو في حال الصلوة كمن وضأ بقبض  
 الحدث فنبطل الصلاة في الصحيح فلا يبيح واصافة النقص الى المضي مجازا والناقص  
 في الحقيقة الحدث السابق لغيره حينئذ فاذا كان في الصلاة وقت سجدت  
 ولم يجد ماء قيل عصى على الصلاة لعدم الغاية في نزعه لكونه قلوبا وماء  
 وقيل تعدل لبيان الحدث فيتميم وهذا فائدة ومما شبهوا النقص  
 بالمضي ان لم تحف ذهاب رجله وبعضها او عطها من البرد فيجر اذا خاف  
 شيئا منها سعى من غير توقيت مدة حتى يمس على عضو لان الضرر بعد دفع  
 وظاهر اطلاق المتن ان المشحون بعد تمام المدة لحرف التلف لا يفارق صلته

قوله والثاني منع خف  
 الخ قلت هذا اذا اخذ  
 بعد لبسها ومسح  
 عليها ما لا ينتقض  
 العصى واما اذا اخذ  
 بعد لبسها على القدم  
 وترفعها قبل الحدث  
 فهو على وضوء لا يبرئ منه  
 غسل رجله بشامله

وغسلها

قوله هو ان يشبه قلت  
 انما الحكم في شرا  
 منية غسل التيمم

قبله في معراج الدرر وغيره الوضوء المدة وهو يحذف البرد على رجله  
 بالترع يستوعبه بالمشحون كالجوارق بعد الملائكة **الاخير** وهي ترع الحنف  
 وابتلال اكثر القدم ومضي المدة **غسل** حلتية فقط وليس عليه عادة  
 بقبضة الوضوء اذ كان متوضئا لان الحدث السابق هو الذي حل بقبضه  
 وقد غسل بعد ما بهر الاغصا وبقيت القدمان فقط بلا غسل لان حكم  
 لسريان الحدث اليها فلا يجب لاغسلها لاغسل الاغصا المفسدة تائيدا  
 لان الغاية الموالاة وهي ليست شرطا في الوضوء **ولا يجوز** اي لا يصح **المشحون**  
**على عمامة وقلنسوة وبقرة وقطار** بن كذا المشحون على الحنف ثبت بخلاف  
 القياس فلا يلحق به غيرهما والفقهاء بالضم والتشديد في جعل اليدين محشوا  
 بغسل لهما انما ترزول على الساعد من من اليد تلبس لها وتخلد الصياد  
 من جلد ولا يدعى به الا كف في الاصابع انما تحاط اليه لصق والقلنسوة  
 بفتح القاف وقسم الشين والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء  
 المهملة وقسم القاف ونحوها خرقة تشق للعينين تلبسها الدواب  
 ونساء الاعراب على وجوههم **فصل** في حكم الجيرة ونحوها اذا انقضت  
 او خرج او كسر **عضو فشق خرقة** لما **او جيرة** هي عيدان تلفتخرق  
 او ورق وتربط على العضو لكسر وكان **لا يستطيع غسل العضو** ولو  
 بالماء الحار فانه اذا قلد عليه ولا يضر الحار يجب شق الورق وقيل لا يجب  
**ولا يستطيع مسح وجب التمسح** على الصحيح اني حنيفة وبه قال مرة واحدة  
 من الصحيح وقيل كراية الا ان سجدت سجدة واحدة وقيل في وضوء الصحيح  
 مذهبه انه ليس بضرر ولا يبرأ بالاعتماد والاصل فيه ما عن ابي امامة ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم لما رآه ابن قتيبة يوم احدث النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا توضأ حل من حصاة ومسح عليها بالوضوء وما عن ابن  
 عمر كونه معصوبة فمسح عليها وعلى العصايب وغسل ماسوي ذلك ولما

في الحديث انه اذا  
 حل الله عليه من حصاة  
 يمسح على الجوارق  
 اربعة عشر مرة

قبل



ان مسح على الجبين ومسح على  
 اكثر من شدة الغضب والصبر لا يوجب  
 الجراحة بالاستناب وكفى المسح على ما ظهر من الجسد من عصابة المقصد  
 ونحوه ان من طهها تنبعا للضرورة فحكمة اذا غسل الفرج يسهل الماء الى الجرح  
 فيضربه ومن ضرورة الخلل ان يكون في مكان لا يفقد على ربطها بنفسه ولا  
 يجد من يربطها ولا فرق بين الجراحة والفرجة والكي والكثرة وان لم  
 يضر الخلل طهها وغسل الصبي الذي تحتها ومسح الجرح وان من مسح على الفرج  
 لا بالضرورة تفقدتها والمسح على الجبهة وخرقة الجراحة كالغسل  
 لما تحتها وليس بدلا لخلاف المسح على الخف لانه عليه الصلاة والسلام  
 امر عليا رضي الله عنه بالمسح على الجبهة في احد يديه فثبت ان المسح على  
 الجبهة مما اذا امر القدر قائما اصل لا بدل ولا كان في نفسه بدلا بدليل  
 انه لا يجوز عند القدرة على الغسل اكثر من مرة الا اصل لعدم  
 القدرة على الاصل بخلاف مسح الخف فانه لا يعطى له حكم الغسل بل هو  
 بدل محض للقدرة على الاصل فلذا فارق المسح على الجبهة مسح الخف  
 في مسائل ذكرها بقوله فلا ينوقف مسح الجبهة ونحوها مدة الا اصلها  
 دام العذر قائما مسح عليها بخلاف الخف فانه مؤقت بعدة ولا يشترط  
 صحة المسح شدة الجبهة ونحوها على طهر فيجوز مسحها ولو شئت حال الجنابة  
 والحديث لان في اشتراط الطهارة في تلك الحالة حرما وهو متفق عليه وان  
 غسل ما تحتها قد سقط وانتقل اليها بخلاف الخف ويجوز مسح جبهة  
 احد الرجلين مع غسل الاخرى لكونه بدلا فلا يجمع مع المبدل  
 فلا مسح على خف ويغسل الرجل الاخرى لكونه بدلا فلا يجمع مع المبدل  
 ولا يبطل المسح على الجبهة ونحوها باستقوا طهها قبل القيام للقدرة  
 المبيح لمسح بخلاف الخف فانه يبطل مسحه كون الخف ما تعاسر به الحديث

حوايه  
 يتوقف

فاذا

فاذا فارقت المجلس روي انه الحديث واذا سقطت عن بر بايدي جليه  
 قوس منق فيل يلزمه غير غسل محلها بخلاف الخف اذا نزع عن رجل لزمه  
 نزع الاخرى وغسلها ويستوي فيها الحدث الاكبر والاصغر بخلاف  
 الخف فانه لا يجوز للمنع عليه في الاكبر ويجوز سبعاها في رواية كافتضاء  
 بخلاف الخف فانه لا يجب سبعاها رواية واحدة ويجوز مسح العصابة  
 العليا بقدر مسح السفل واذا زالت العصابة العليا وقد مسح عليها  
 بعد شد السفل لا يعيد المسح عليها بخلاف الخف فوضف ولا يبطل  
 مسحها بتلاها تحتها بخلاف الخف ويجوز تبديلها بغيرها بعد  
 مسحها ولا يجب عادة المسح عليها اي على الموضوعه عوضا عن الاولى  
 والا ففضل عادة اي المسح على الثانية الشبهة البدلية واذا مرد  
 وامر اي امر طيب يستلح خادق ان لا يفضل عينه او غلب على ظنه  
 ضررا الغسل تركه او انكر ظفرا او حصله او جعل عليه قار او عدا  
 يمنع عنه ضرر الماء ونحوه او جعل عليه جلدة مارة ونحوه ونحوه  
 نزع جازله المنع للضرورة ولا يكلف بالغسل للجرح وان ضرر المسح  
 لشدة الوجع تركه لان الضرر تفقد بغيره ولا يفترق الى اليتم  
 في مسح الخف وقيل تشترط النية في مسح الخف كالنيم لان كل واحد منهما  
 بدل والاظهار لا يشترط فيه النية لانه طهارة بالما كالموضا وهو  
 بعضه فصار مسح الخف ومسح الجبهة ومسح الرأس سواء في علم شرط  
 النية في مسحها لانه طهارة ما بخلاف النيم لقيامه لهيل فيه باب  
 الخيط والنفاس والاستحاضة يخرج من الفرج ايضا لانه وان اختلف  
 مقر الخارج باعتبار مردود على الفرج لانه ان كان مقرا الرحم فهو حيض  
 ونفاس والا فهو استحاضة ولذا قال الفالحيض اختلف الشارحون فيه  
 منهم من عبر عنه بان حدث ومنهم من عبر عنه بانه نجس ولا يظهر الخلاف

على



ثمرة واعلم ان الحيض من خواص الابواب واعظم المهمات لما يترتب عليه من  
 احكام كثيرة كالطلاق والعنق والاسنبر والعدف والنسب وحل  
 الوطى والقتل والصوم وقراءة القرآن وقسوة الاعتكاف ودخول  
 المسجد طواف الحج والبلوغ وحقيقة دم <sup>الحيض</sup> ~~الحيض~~ اي يدفع بقوة وشدة  
 رحم وهو محل تربية الولد من بطفة بالغة تسع سنين فافرحها لادائها  
 يقتضي خروج دم بسبب **ولا جمل** لان الحمل في رحمها منسد بالحبل كما اجري  
 الله سبحانه عادة في ذلك فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد واكثر ولم تبلغ  
 سن الاربعة وهو خمس سنوات على المعنى به وهذا نعيم شرعا واثا  
 لغة فاضله السيلان يقال جازى الوادي اي قال وقال لا زهر في الحيض  
 برحمة ولملأه بعد بلوغها في اوقات معتادة ويقال لها طمس المرأة  
 تخيض خيضا ومحيضا ومحاضا وهي كايض بمحذا النساء لا بد صفة الموت  
 خاصة فلا يحتاج الى علامة تانيك خلاص قائمة ومسلمة هذه اللغة  
 الفصيحة المشهورة **وسمي الجوهري** عن الفراء ان يقال ايضا خايضة  
 ولما استأنظها بعضهم **فقال**  
 وللحيض اسم ثلاث وعشرون محاض ثم كبر واعصار  
 وراس ومخل ثم طمرها كها وضيف واسمها فاحسبها  
 ويقال طمس السنين وفراك بالغا ايضا وقيل سببها ان امتناعوا  
 عليها السلام حين تناولت من شجرة الخلد ابتلاها الله تعالى بذلك  
 وبقي في بناتها الى يوم القيامة وشرط بلوغ سن يليق به وعدم الحمل  
 وعدم نقصان الطهر فيما يديه عن اقله ويلوغ نصبا واركنه برز الدم  
 المخصوص من محل وصفت دم الى السواد اقرب لما ذكره من التحيز وقدر تغير  
 بغيره واحكام كثيرة اشرا الى بعضها وسند كرمها يتيسر بعون الله  
 تعالى ونقول اقل الحيض ثلاثة ايام ليلها واوسطه خمسة ايام والشر

الحرف من ايام  
 المرأة من الحيض  
 خمس ايام

عشر

عشرة ليلها وقيل اكثر خمسة عشر يوما وقول في جملة اول القول  
 صلى الله عليه وسلم اقل الحيض المجازية البكر والشب ثلاث واكثر ما يكون  
 عشرة ايام فاذا زاد فهي مستحاضة والحاديات متعددة الطرق في تعدد  
 ما قلناه وان ضعف بعضها فالتعدد يرفع الضعف الى الحسن والمقدار  
 الشرعية مما لا يدرك بالاراي **قال** صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاثة  
 ايام واربعه وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرون فاذا تجاوز  
 العشر فهي مستحاضة وليس الشوط وام استرا بالدم في جميع مدته لم يفي  
 ابتداء المدة وانتهائها فالانقطاع فيها بين ذلك كثر وله ثمانية ايام  
 تعارض فلا يعتبر برؤسها ونزولها في الايام الاكثر من ايام الحيض  
 وان زاد عن اربعة وعشرين واكثر كان جميع الايام على المعتادة استحاضة  
**والنفاس** لغة مصدر نفست المرأة بضم النون ففحها اذا ولدت فهي  
 نفسا وشرعا **والدم الخارج عقب الولادة** وخروج اكثر الولد كخروج  
 كله ولو كان سقطا بتثليث السنين لغتها لولم لا تاقط قبل ثمانية ايام فتصير  
 به نفسا وتغتضي بالعدة وتقبل لامة اقول لعلها اذا عاها المولى ونحش به  
 لو غلق طلاقا وعناقا او غيرهم ولو كن لا يرث ولا يصلي عليه لا بانفصال  
 اكثر حيا فان خرج مستقيما بان نزل راسه فالعبرة بصدقه وان نزل منكبا  
 برجليه فالعبرة لشربه وما بعده يكون نفاسا واذا لم تره ما قبل الولادة  
 كان عليها الغسل حيا طال عند اي جنس قد علم الله وقد ساء وان صدر  
 الشهيد كان يفتي به وحج في القتل ولا يلزم خلوص عن قليل دم طاهر او قالا  
 ليس عليها الا الوضوء في قولها الاخرج المصحح لثقله بالنفاس لم يوجد  
 حقيقة والوضوء لازم للطهيرة الموجودة بالولادة واكثر ايام النفاس  
**اربعون يوما** لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفس اربعين يوما  
 ان تري الظاهر ذلك وقد روي من عدة طرق فارتفع الى الحسن **ولا حد لافل**

اعرف اجعل العسفة  
 به حج



اي النفاس لان خروج الولد ليل علي ان الولد من الرحم فلا حاجة الي ما رآه  
 زايده بخلاف الحيض لانه لا يتقدمه بل يجعل امتداده ثلاثة ايام دليله  
 علي انه منه وقدره بالثلاث لما روي **والاستحاضة** **وتم نقص عن ثلاث**  
**ايام وزاد علي عشرة في الحيض** لما رويناه **وزاد علي اربعين في**  
**النفاس** وزاد علي ثمانية ونحوه **والاربعين** حديث او تسعة اثنتان  
 النبي صلى الله عليه وسلم تجلس لمرأته اذا ولدت قال عليا لصلاة والسلام  
 اربعين يوما الا ان تري الطهر فتسلي ذلك ولا مدخل للقياس ولا تغفل  
 في تقديره مما فوق الاربعين **واقل الطهر الفاصل بين الحيضين**  
**خمس عشرة يوما** لقول عليا لصلاة والسلام اقل الحيض ثلاثة  
 واكثر عشرة واقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوما وقد جمعت الصحا  
 عليه ولا تملكه للزوم فصار كمنه **الاقامة** **ولا حد اكثر** لانه قد  
 يمتد الي سنة واكثر وقد لا تري الحيض اصلا فلا يمكن تقديره **الامس**  
**بالت** **مستحاضة** فيقصر حيضها بعشرة وطرها خمسة عشر ونفاسها  
 باربعين لان الاصل الصحة فلا يحكم بالحائض الا بيقين وانما اذا  
 كان لها عاوة ونحوه زاد الدم عادة حتى زاد علي اكثر الحيض والنفاس فانها  
 تنقي علي عاوة نهايتها وانما اذا نسيت عادة نهارها في الحيض في المطولات  
 حكمها وحكم الحيض **النفاس ثمانية اشيا الصلاة والصوم والاحتجاب**  
**لفوات شرط الطهارة منها** وحكم قراءة **اية من القرآن** الا بقصد الذكر  
 ان كانت مشتتة عليه لا علي حكم او خبره قال الهنداوي لا اخفي بجوازه  
 علي قصد الذكر وان روي عن ابي حنيفة وفيه اشارة الي انه يباح للمراة  
 قراءة ما دون الاية ومي رواية الطحاوي وفي رواية الكرخي لا فرق بين  
 الاية وما دونها واختلفا في كل من الروايتين واطلاق المنع هو  
 المختار لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا

كرم

من القرآن في النفاس كالحائض **وحرم شها** اي لاية لقوله تعالى لا تمتدلا  
 المخطرون ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تمس القرآن الا وابت ظاهرا  
 وتسوا كان مكتوبا علي قرطاس او درهم او حيايط **الابغلاف** منجاني عن  
 القرآن وعن الحامل لانه يكون منفصلا عن القرآن حقيقة فلم يكن متصفا  
 للمصحف واختلف اصحابنا في المنجاني فقال بعضهم هو انك وقا بعضهم هو  
 الجلد وقال بعضهم هو الحزيلة وهو الاصح وقال بعضهم الاصح هو الجلد واليقين  
 حمله علي المشرى كما صرح به الحاكم الشهيد في الطامع الصغير وحكمه **متة** بانكم  
 علي الصحيح كراهة تحريم لانه تبع للابسه ويرخص لاهل كتب الشريعة اخذها  
 بانكم وبالنسبة لضرورة الا التفسير فانه يجب لوضوئه والمنظران لا يذوقا  
 الا بوضوء ويجوز المحدث تقليب وراق المصحف نحو قلم وسكين ايقرا فيه  
 ويجوز ان يقول للمسي احمل هذا المصحف وخص حمل النصيب في قوله  
 لم يضروا العلم ولا يجوز لف شيء في كاهنك فيه فغدا وانتم الله تعالى  
 او النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه بحول الله تعالى بالبراق وكذا **المنجاة**  
 اسم بني قنظيما وستة المصحف في بيت لوطي ووجهه تقطيعا والاحتجاب  
 ولا يري راية قلم كتب به احترا ما احتشيت المنجاة في موضع تخطي التعظيم  
 واذا صار المصحف غنفا لا يقرأ فيه وخيف عليه استنوط بجمل في خرقه  
 طاهرة نظيفة ويدفن بحمل لا يوطا ولا يجوز زبد الرطبة وفي كيفية  
 وضع الكتب علي بعضها اللغة والنوع واحد بعضها فوق بعض والتقدير  
 فوقها في الكلام فوق ذلك ثم التفتة ثم الاخبار والمواظاة والدعوات المروية  
 ثم التفسير ثم المصحف وحرم الحيض والنفاس **دخول مسجد** لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا حل للمسجد لحق حايض والنفاس كالحائض في الحكم والاية علي  
 حقيقتها اي لا تقرأ بها الصلاة كالة الجنازة حتي تغسلوا الا ان تكونوا عابري  
 سبل اي مسافرون فتكم الصلاة بالتم قبل الاغتسال تنقيته بحكم التيمم

غيره

الحديث في النفاس  
 في كل يوم مرة  
 والله اعلم بالصواب

اعرف حقيقة  
 هذه المسئلة



بالحيض والنفس

**ومحرم الطواف** بالكعبة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين حاضت فافعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت حتى تطهري فمتفق عليه لقول صلى الله عليه وسلم الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا تكلم ولا تحركوا المنع لشرف البيت لا لعارضة المنجذ والطهارة شرط كالمطواف في الصلاة فيصح مع الجنابة والحيض والنفس من كل شيء الاحرام وعليها تدن في الغرض وهو طواف الافاضة وعلى الحديث شاة ما لم يعد طاهر اقبل ذبح الهدي كغيره ومحرم بالحيض والنفس **الجماع والاستمتاع** مما تحت الشرة الى تحت الركبة لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرا فان الامر باعتزال النساء الحيض منع قربان كل بدنهما الا ان ماورا الاراضن مما رواه ابو داود عن عبيد الله بن سعد قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امراتي وهي حايض فقال صلى الله عليه وسلم ما فوق الاراء وهذا عندي حيفة واي يوسف وقال محمد لا يحرم الا الاستمتاع بالفرج لقوله تعالى فاعتزلوا فيها لئلا ينجسوا في الحيض وضع الحيض وهو المرح ولقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا ما شئتم الا الجماع فان وطئها في الحيض غير مستحل ان ينصف بدينار او ينصف دينار ولا يجزئ ذلك وقيل ان كان في اول الحيض يتصدق بدينار وان كان في اخره فينصف دينار ويستغفر الله تعالى ولا يعود وقيل ان كان الدم انقذ يتصدق بدينار وان كان اصفر فينصف دينار وكل ذلك في الحديث واذا وطئها استحل الوطئ فقد حرم في المبسوط والاختيار ففتح القدر وغيرها بكفره وفتح في الخلاصة عدم كفره لانه اذا كان حراما لغيره لا يكفر ولو كان دليلا قطعيا فلا يفي بتكفيره لوجوده واحد منع تكفيره وعلى المفتي ان يميل اليه وحرمة وطئ النفس والاستمتاع

من

خ

والحيض

ينجب له

بما تحت الاراء منها مصرح به غير اني لم ارا قول لا بتكفيره مستحل وطئها واذا انقطع الدم لا كثر الحيض والنفس حل الوطئ بالا غسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرا حتى يظهرا تخفيفا لاجل الطهارة المحرمة وما بعد الغاية بخلافها ولان الحيض لا يزيد على العشرة محكم بطهارة منها المني العشرة انقطع الدم ولم ينقطع لان ما زاد يكون استحاضة كما تقدم وقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض لا يقتضيه قيام الحيض من فصا دلت على عنده وطو الحايض وهذه ليست كحايض ولكن سحبت له ان لا يطأها حتى تعتزل خروجها من الخلاف والنفطع النفس لا كثر منه مثل انقطاع المني لا كثر ولا حل الوطئ انقطع الحيض والنفس عن المسئلة لعدوه اخلدون لا كثر وكان انقطاعه تمام عادتها الا بوجود واحد ثلاثة اشيا اما ان تقتسل لان لغا الغسل فيما اذا انقطع تمام عادتها وموت العشرة محسوب من الحيض فاذا اغتسلت اخذت حكم من احكام الطاهرات كفارة القران وحل الوطئ من احكامها وقيل بانها انقطاعه تمام عادتها لانه لو انقطع قبل تمامها وكان دون العشرة واعتسلت لا يقر بها حتى تنقضي عادتها لان العود في العادة غالب وتتم لعندنا غسل على الاحم فلا حل وطئها محذور البتة حتى يتأكد بفسادة رضاء كانت او فلا خلاف الغسل فانه محل به الوطئ بحرم الاغتسال والثالث بينه بقوله او تنصير الصلاة ويأتي في ذمتها وذلك بان تجد بعد انقطاع تمام عادتها من الوقت الذي انقطع الدم فيه زمنا يسلم الغسل في الحرمة فافرقها ولكن لم تقتسل به ولم تنيم حتى خرج الوقت كغيره من طهارة الترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من احكام الطاهرات واحذرنا بذلك لان ذلك جز من اخر الوقت لا تسع الغسل مع الحرمة ولذا الوطئ قبيل الصبح باق

ورق ١٥٨



ذلك لا تجب عليها صلاة العشاء ولا يصح صومها ذلك اليوم كانا اجبت  
 وهي جايض ولكن عليها الامساك فيها وتقصير العمل وطهارة من تطوع  
 الشر اذا لم تكن اغتسلت قبل الطلوع ولا يتيمت وصلت به واذا  
 انقطع قبل طلوع الشمس اقل من ثمنها من الغسل والتخمة لا عمل وطهارة  
 حتى يخرج وقت الظهر كالمواظفة في وقت الضحى لم تغتسل بعد ولم  
 تنتم لا عمل وطهارة حتى يخرج وقت الظهر لتثبت صلاته في وقتها يخرج  
 لان ما قبل الزوال وقت ممل لا عبرة بخروجه وبثباته للثا حراما  
 ما غلط فيه بعضهم بظنه ان المراء من قولنا امتنا او مضينا في وقت صلاة  
 هو ان مضى قدر الغسل والتخمة بعد الانقطاع ولو في اول الوقت  
 واحترانا عما قد سقم من ان مضى جميع الوقت والدم منقطع شرط حل  
 الوطى وقيدنا بالمشقة لان الكفاية بحل طهارة بغسل لا بقطع تمام  
 عادتها قبل العشر لانه لا ينتظر في حقها اعادة زائدة لعدم خطاياها  
 بالغرض ولا بتغيير الحكم باسلامها بعد طهارة كخروجها من الحيض قبله  
 وقيدنا بانقطاع تمام عادتها لانه لو انقطع ليدونها وقد تجاوزت ذلك  
 ايام لا يقر بها وان اغتسلت حتى تمضي عادتها لان العوف في العادة عا  
 ولكن تصوم وتصلي احتياطا وبحب عليها تاخير الغسل الى قبل الزاولة  
 المستحب واما اذا انقطع تمام عادتها فيستحب تاخير الغسل حتى اذا  
 انقطع في اول وقت لما توخر الغسل الى وقت تمكنها ان يغتسل فيه  
 ونفصل قبل انقضاء نصف الليل لان ما بعد مكره وان انقطع بعد  
 عادتها كذلك وجب تاخيرها الى اخر الليل بحيث يبقى منه ما يتل الغسل  
 والصلاة قبل الفراغ احتياطا في امر الصلاة ولا يقر بها زوجها حتى تنهي  
 عادتها كما ذكرناه **فصل** في فرق الحكم محل الوطى اذا انقطع اكثر  
 من مرة من غير شرط زائد عن الحكم محله فيما اذا انقطع اكثر من مرة في العادة

جلالته وكبريائه لا دغية في الجنة ولا دغية من نار بل لانه تعالى من حقه  
 ان يعقبت كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فمخالطة طاعة  
 له ثم يتاله حاجته الدينية والدينية اظهارا للمفاضة والاضطرار الى  
 المولى الغني عن كل شيء بعد تطهيره من الغفوض لا على الكبر والخيبة والهمزة  
 والبهاء وتزويده بالتقدير والتليل والتسبيح والاقوال القران لعل  
 ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوقا بالعبودية والحفظ للحدود  
 والرفعي بالموجود والصبر عن المغفوة فتكون فردا لفرع لا يسر ذلك شيء  
 من الدنيا ولا ميلك شيء من الهوى **فصل** في الحر والحريرة **الحكم**  
**ونفعنا ببركة ربنا مستور سنة شهوة** قد عري من ستره والهنكا  
 صاحب شهوة عبدك فاذا املك الشهوة احمي ملصقا  
**باب** التيمم لما فرغ من ذكر الطهارة بالماء شرع في طهارة  
 بالتميم اذ من حق المخلص ان يتلج الاصل وقدم على مسح الخف لشدة الحاجة  
 وذلك بالتميم وقد شرع التيمم في غزوة بني المصطلق بالمرسب وهو  
 ما بناحية قديد بين مكة والمدينة المنورة ومن خصاين هذه  
 الاثنية قال صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ايما  
 ادركتني الصلاة تيممت وصليت وله شرط وسبب وحكم وذكر وصفة  
 وكيفية والاب لغة النوع وغرفا نوع من المسائل اشتمل عليها كتاب  
 وليست بغسل والتيمم لغة القصد مطلقا بخلاف الحج فانه القصد ليضم  
 وشرعا منح الوجه واليدين عن التمسيد الطاهر والقصد شرط لانه  
 النية وسبب شرعيته عزول النبي صلى الله عليه وسلم باصحابه على غير  
 ما في ذلك الغزوة وقيل غير ذلك وسبب وجوبه سبب وجوب اصله  
 المتقدم وشرط ذلك لا فيها استعماله وحكمه هل كان متمعا قبل تركه  
 شيقا بالحل المشع وصفته امر من الصلاة مطلقا وينبغي لدخول

منظار

لنا



المستحدث كما استعمله وكيفيته مع اليمين بالشرع وقد استوعبها ولم كانت  
 الشروط اتم قدم بيانها فقال **يصح التيمم بشرط ثمانية الاول منها النية**  
 لان الزايب ملوث بذاته وليس مظهر الاصله وانما يصير مظهر ابتداء  
 مخصوصة فلذا كانت النية فيه فرضا بخلاف الوضوء لان الماء مطلق مظهر  
 فاذا اصاب محل طهره وقد يقارن الخلف الاصل لا اختلاف حالهما الا  
 تريان الوضوء باربعة اعضاء وبها شيئين منها وسنذكر التكرار في الوضوء  
 لافيه **وحقيقته** اي لنية شرعا **عقد القلب على اجزاء الفعل** جزئيا وقد  
 الكلام عليها في سنن الوضوء وقتها عند ضرب يده على ما يتم به وعند  
 سماع اعضاءه بتراب صلا بها ولما كان للنية شروط في تحدداتها بينها بقوله  
**وشروط صحة النية ثلاثة الاسلام** لان النية تصير الفعل مستمرا  
 سببا للمثواب والتمييز لان غير المميز وان نطق بكلام فهو لا يفهم معناه  
 والثالث العلم بما يخبر به لان النية معني وترا العلم بشرط سبقه بالنيو  
 ولما كانت النية في التيمم متعقبة لشرط خاص بها بينه بقوله **ويشترط**  
**لصحة نية التيمم** يكون مفتاحا للصلاة فتصح به **احد ثلاثة اشيا**  
**اقامة الطهارة** من الحدث والجناية ولا يشترط الغيبين بين الجنابة  
 والحدث في الصحيح وانما اكتفى بنية التطهر لان الطهارة شرعت للصلاة وشر  
 لا باحتها فكانت نيتها نية اباة الصلاة فلذا قال **او استباحة الصلاة**  
 لانها رفع الحدث فنصح باطلاق النية وانما اذا قيدت النية بشئ فلا بد  
 وان يكون خاصا استار اية في الشرط الثالث بقوله **او نية عبادة مقصودة**  
 وهي التي لا تجب في غير شي اخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء  
 تقربا الى الله تعالى تكون ايضا **لا تصح بدون طهارة** فيكون النوى ما  
 صلاة او جزء للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة او للصلاة  
 الجنابة او بخدمة التلاوة او لقراءة القرآن وهو جبا ونوته لقراءة القرآن

تتم

واتباع فعل الكافر  
 كذا فكذلك لعدم اهلية التيمم

بعدا لقطع جميعها او نفاها فان كانتا قربة مقصودة بذاتها مشروقة  
 على الطهارة اما الصلاة فطاهرة اما غيرها فلا لانه للصلاة بكونه  
 جزاءا صلاة الجنابة صلاة مبرجة ومجوز التلاوة من جنس ركائز  
 الصلاة فنية كنيته **فلا يوصل بها** اي التيمم اذا نوى التيمم فقط اي  
 من غير ملاحظة كونه للصلاة ونحوها من عبادة مقصودة لا تصح  
 بدون طهارة لان التيمم ليس عبادة في ذاته وانما هي اي التيمم لقراءة القرآن  
 وهو محدث حدثا اصغر ولم يكن جنبا كالنونة للقراءة ولم تكن مخاطبة  
 بالاغسال من حيض ونفس فاذا نوى الحدث التيمم للقراءة لا يوصل به  
 لجواز قرئته مع الحدث الاصغر لغوات احدا الشرطين وهو كون النوى صلاة  
 او جزاءا على الطهارة الخاصة بنية نية وهي مقدمة ولذا لو تيمم صوم  
 او جنب لم يصبها ودخل في التيمم للصلاة في الصحيح لان المني الذي دخل  
 ليس من اركان الصلاة فلا تصير نية كنيته وكذا لو تيمم تعليم الغير لا يجوز  
 به الصلاة في الاصح وكذا الزيادة القنود والاذا في الاقامة ووجه الصلاة  
 او الاسلام لا يجوز به الصلاة عند إقامة المشايخ اذ ليس جزءا من الصلاة  
 ولا يشترط صحة على الطهارة وان كان عبادة مقصودة وقال ابو موسى  
 في صلواته يتيمم لدخوله في الاسلام لانه نوى قربة مقصودة فتصح منه  
 في الحال فيصح تيممه في الاسلام داس القربى اعتبارا بربها به بخلاف التيمم  
 الكافر للصلاة لعدم صحتها منه في الحال فلم يعتبر ابو حنيفة ومحمد  
 لاسلامه وبوالاصح لقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهر للمسلم جعله  
 طهورا فيقتصر عليه لشبوته على خلاف القياس ولو تيمم بحدوث الشكر لا يصل  
 به خلافا لمحمد لانه قربة عند لا عندها وسند ذكر الخلاف فيها ان شاء الله  
 تعالى وروي في النواة رانه لو تمسح وحده وذاعبه ينوي التيمم بحوزة الصلاة  
 وروي الحسن عن ابي حنيفة فيمن تيمم في السلام يجوز فعلي هاتين الروايتين



يعتبر محرمية التيمم الثاني من شرط بطلان التيمم **العند المذاهب** وهو  
 على انواع اشياء اليه بقوله **محمد** اي الشخص **ميلا** والمعتبرية الظن في  
 تقديره لا تخالف تحقيق بعد ميلا والميل في كلام العرب ينهي مد  
 البصر والميل هنا في كلام الفريسيين والفرس في كلام العرب ينهي مد  
 وطول خيل للعلام المبنية في طريق محكمة اميال لانها بنيت على  
 مقدار منتهى مد البصر والمراد هنا ثلث الفرس والفرسخ اثني عشر  
 الف خطوة وهي ذراع ونصف بنمراع القائمة ومواربعة وعشرون  
 اصبعاً بعدد حروفه لا اله الا الله محمد رسول الله والتقدير بالميل هو  
 المختار لانه لم يذكر في ظاهر الرواية حدا في حالة العلم به فتقدم محمد  
 في رواية ميل وفي اخرى ميلين وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ميلان  
 ان كان امامة والافيل وقيل هما الوصاح باعلى صوت لم يسهل هذا والميل  
 هو المختار لانه يحقق لزوم الحرج بالذهاب اليه بالنظر الي جسر المكلفين  
 وما شرع التيمم لا لدفع الحرج ولذا قدم في لاية المصنف على المسافرين لانه  
 اخرج الى الوضوء من غيرهم فيجوز بعد عن ما طهروا لو كان بعد عن  
**المصنف** على الصحيح للحرف الحرج ومن العذر حصول مرض يخاف منه اشتداد  
 المرض او بطلان البراءة استعمال الماء كالمحمور وفي الجدي او بحركة كالمبطون  
 ومثكي العرق المذخي **ورود** يخاف منه بقلبة الظن **التلف** اجزاء  
 او المرض اذا كان خارج **المصنف** يعني العران ولو القرى التي يوجد بها الماء  
 المسخن او ما يسخن به سواء كان جنباً او محرقاً واذا عدم الماء المسخن او ما  
 يسخن به في المصنف كالبرية والقول بمنع الحديث حداً اصغر من التيمم  
 لم يكن لا لعدم تحقيق الضرر في الوضوء عادة وما منع الجنب الطهيم منه الا  
 لكونه مبنياً على محذور الوضوء فتصحح فيها غير محجبه فلذا لم ينسبه واعتبرنا  
 غلبة ظن الضرر مطلقاً لانه المدار لمبني الحكم وما جعل عليكم في الدين من

اعرفه والعيل

ح

الا باحد الامور الثلاثة لان قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فرب  
 بالتحديد والتخفيف لمقتضى قراءة التخفيف انها الحرمة العارضة على  
 الحل لا انقطاع مطلقاً سواء كان العشرة اولها واولها واذا انتهت طهروا  
 حل الوطوء بالضرورة ومقتضى قراءة التشديد بعدم استساها الحرمة عند  
 الانقطاع مطلقاً حتى تغتسل فالتوفيق بينهما اما قلناه لان انقطاعاً  
 لا كثر مدته جعلها الشرع طاهرة بدليل وجوب الصلاة عليها جزماً  
 فلو توقف حل وطئها على غسل لكانت حائضاً كما كان عدم زيادة وقتها  
 قطعاً بخلاف انقطاعه تمام العادة فيناه ونه لان الشرع لم يقطع بالظن  
 بل حوزة بعده وهكذا لوزنه عليها ولم يحتاجوا المشرق كالحل حيفاً  
 فان قيل حل قراءة التشديد على الانقطاع لتام العادة يقتضي حرمة  
 الوطوء قبل التسلخ قبل خروج الوقت مقارضة للضرر بالعليل وان  
 لا يجوز واجيب بان قراءة التشديد خص منها ضرورة الانقطاع لتام  
 العشرة بقراءة التخفيف فجاء ان يخص تأييد بالعليل فيقول ترتبه لا تيان  
 على النظر في قوله تعالى فاذا انطقركن فاتوهن يقتضي عدم حوازه قبله  
 فلذا لم يعموم الشرط وهو ليس بحجة عندنا كما تقر به الاصول **تقضي**  
**الحايض والنفساء الصوم والصلاة** لحدب مععادة بنت عبد الله  
 العدوية قالت سالت عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحايض تقضي  
 الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت امرؤرية انت قلت لست لست محرورة  
 ولكني اسأل قالت كان يصيبنا ذلك فنومر بقضاء الصوم ولا نؤمر  
 بقضاء الصلاة وعليها بقصد الاجماع ولان الحرج عند منقطع للقضاء  
 كما انه مستقط للاءا وفي قضاء خمسين صلاة في كل شهر حرج وهو ساقط  
 بالنظر لالحرج في قضاء صوم عشرة ايام في سنة والقضاء محجبه بالاداء  
 على قول الجمهور من مشايخنا فيكون انعقاد التيمم حرجاً بقضاء او ان لم يخالط

الحرجان الحيف اذا اراد على  
 مدته ولم يتم او انفساً  
 وان الحل حيفاً

تقضي  
 في الصوم  
 في الصلاة  
 في النكاح



بالأدلة فدلنا تفصيل الصوم وان لم تكن مخاطبة بأدائه ولا اشكال على قول بعض  
مشايخنا بان اللفظ يجب بالمرجعية والحرورية وقدره من الخارج فشرع  
الى حرورية بالكوثة كان بها اجتماع والماء انها في التمتع في سائر الحيا  
كانت خارجية لانهم تعفوا في الدين حتى يزول منه **وحرمة الجنبات خمس**  
**اشيا الصلاة** للامر بالطهارة في ايها وقراءة آية من القرآن لقوله عليه  
الصلاة والسلام لا تقرا الحايض ولا الجنب شي من القرآن تقدم تمام  
شتمها **ومسها الا بغلاف** لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرة وقوله  
عليه الصلاة والسلام لا تمس المصفا لا طاهر وتقدم بقية الكلام عليه  
**وذول سجدة** لقوله صلى الله عليه وسلم لا احل المتجيب ولا حايض لا تقعد  
**والطواف بالكعبة** لما نها وشرفها كما تقدم **وتحريم علي المحدث ثلاث**  
**اشيا الصلاة** للامر بالوضوء عند القيام الى الصلاة ولقوله صلى الله  
عليه وسلم بعد غسل رجله اتماما للوضوء هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة  
الا به كما تقدم **والطواف لشرف البيت** وتكون مثل الصلاة كارتداء  
**ومس القرآن** ولوانه **الا بغلاف** لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرة كايها  
**وعدم الاستحاضة** وبعدم عرفها فيقرئ من رحم وعلمته انه لا راحة له  
**وحكمه كعرفه** لا يمنع صلاة اي لا يسقط الخطاب بها ولا منع صحتها  
بشرط الذي سذكر في تركها ولا منع دم الاستحاضة **صوما مطلقا** رضا  
كان او غلا فيصح ويمنع بغيره مطلقا ولا يمنع وطبا كونه ليراد  
بمخلاف الحيز بالنفاس ثم شرع في بيان طهارة اصحاب الاعذار بشرط  
صلاتهم لها وقت نقصها فقال **وتنوضا المستحاضة** وهي التي نقص  
دمها عن ثلاثة ايام وزاد على عشرة في الحيض ولم تبلغ تسع سنين وصارت  
آيسة او زادة على ريعين في النفاس وزاد على العادة وتجاوز اكثر من نصف  
ويتوضا من بعد كل تسليس بول واستطلاق بطن وانقلاص رحم وجميع

الحج اعظم  
المعقودين

لا يتبع

لا ينقطع دمه ورغافه ادم ولا يستطيع حبسه بلا مشقة حتى لو قويا المعذور  
على التسلل برباط او حبل او كان يوحس لا يسيل ولو نام سأل وجب وقدره  
وخرج به عن ان يكون صاحب عذر خلاف الحايض والنفس اذا امتنع الدور  
لكن اختلفت في المستحاضة لو فعلت قتل تخرج به وقيل لا ويجوز ان يصل جاك  
بالامداد ان سأل الميلاق لان ذلك التيمم اهو من الصلاة مع الحيض ولا  
تجوز ان يصل من بدلت رشح ظعن من به سانس بول ان الامام معه حدث  
وتجاسة فكان صاحب عذر من الامام صاحب عذر واحد وضوءا المحدث  
**لوقت كل فرض** لكل صلاة فرض ولا نقل وانما كان وضوءه للوقت فيبقى  
ببقائه لم يحدث حدثا غير عذر لقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة  
توضا للوقت لكل صلاة وقوله بسط ابن الجوزي عن ابي حنيفة وفي شرح  
مختصر الطحاوي يدوي ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابي عبد الله رضي  
الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حنيفة رضي  
لوقت كل صلاة ولا شك ان هذا محكم بالنسبة الى كل صلاة لا يخل  
غيره بخلاف حديث توضح لكل صلاة فان الصلاة اي لفظ الصلاة شاع  
استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها فمن الاول قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الصلاة اولا واخرى اي لوقتها وقوله صلى الله عليه وسلم اياما رجل  
ادركته الصلاة فليصل ومن الثاني ان تلك الصلاة الظاهر لوقتها فوجب  
حمل حديث توضح لكل صلاة على المحكم لان الدم للوقت كما ذكرنا وباقى الحكم  
الاعذار في حكم المستحاضة فالذي يدل بشملهم تبصيرهم وضوءهم لوقت كل  
فرض يبقى ببقا الوقت ما لم ينقطع بانقض غير الحد فادام الوقت باقيا  
**يصلون** بترجي بوضوءهم فيه **ما شاءوا من الفرائض** او اللوقية وقضا  
لغيرها وما شاءوا من **المواظف** والمواظف كالتور والعتك وكذا صلاة  
الجنابة ومن المحض طواف بالكعبة ويسطر وضوء المعذور يخرج الوقت

فلم

ان

و



كطول الشمس في البر وغيره في أي حصة ويجوز إضافة النقص إلى الخروج من  
 حيازي يسهل على التغلب في الافلا تاتير الخروج والدخول في النقص حقيقة  
 وإنما يظهر الحدث السابق عنده كذا كراهة في معنى من المذهب وهذا يجوز لهم  
 أن يحسموا على الحزين بعد ما خرج الوقت فقد لبسوا أو توضأ مع المذنب  
 ولا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة لأن جواز ما عرف نصا في الحدث  
 الطارئ وكيفية الحدث السابق ومخرج الوقت يظهر من الحدث السابق لما عرف في الوضوء  
 التام بوضع ما قبله من الحدث ولا يرفع ما بعده وأنا ينطلي بمخرج الوقت **فقط** لا بد  
 فقط كالظن كقوله لا بد من كل ما كانا بوبسنا لا نقول أن الوقت قائم  
 مقام الأداة ولا بد من تقدم الطهارة على الأداة فيصير تقدمها على ما يختلف  
 أيضا ينكر من جعل كل وقت بالأداة استغوا كما هو العزيمة ومخرج الوقت دليل  
 ذوال الحاجة ودخوله دليل وجودها فاعتبار ظهور الحدث عند الخروج أو البقاء  
 النقص البين صافرة النقص إلى دليل شوب الحاجة وهو الدخول في وقت الصلاة  
 العبد جازله أن يصل بالظهر على الصحيح كالوقت من الصلاة الضحية لا وقت  
 مهمل ولو توضأ في وقت الظهر لمصلح لا يصلح به العصر الأصح لا هذا  
 طهارة وقت للظهر حتى يظهر فساد ظهرهم جازله أن يصلوه بها فلا ينبغي  
 بغيره وجه ولا يصير غدا واحدا حتى يستوعب العبد وقتا كاملا ليس فيه  
**انقطاع** للفرد بقدر الوضوء والصلاة إذ لو وجد لا يكون معتدرا  
**وهذا** الاستيعاب في السبلان في جميعها واسم كل الانقطاع التليل  
 الغير لا سبع الطهارة والصلاة شرط بشوكة على المذنب وشرط دواءه أي العبد  
**وجوده** أي العبد في كل وقت بعد ذلك الاستيعاب **ولكن** من لم يعلم  
 بها بقاءه وشرط انقطاعه وخروج صاحبه عن كونه معتدرا ظهر وقت كامل  
 عند انقطاعه حقيقة وهو أن لا يراه فيه أضلا **باب** **الأخماس**  
**والطهارة** عنها لما فرغ من بيان الحاجة الحكيمة والطهارة عنها شرع

في بيان الحقيقة ومنها ما تقسمها مقدار المعصية منها وكيفية  
 تطهير محلها وتقدمنا لأولي البقاء المنع عن الشرط بغيرها لبقاء بعض المحل  
 وإن قل من غير أصابة من بلها إلا في النادر ولا حكم له وهو الاقطع بمجرع الوضوء  
 بخلاف الثانية فإن الغليل منها يغتسل الكثير للضرورة كما سئلته والأخماس  
 جمع نجس بفتح نون ثم ليعين مستقدرة شرعا وأصله ضد ثم استعماله  
 قال الله تعالى أنا المشركون نجس يطابق على الحقيقة والحكمي ويحقق الحدث  
 بالحقيقة والحدث بالحكمي فالنجس الفتح أنه لا يمتنع أن يكون أكثر صفة والحققة  
 التا والأول استعماله بخصوص الحاجة الذاتية لا يستعمل فيها تعرض الحاجة  
 إلا ما لا يتلوها والآثار في استعمالها الذاتية والعزيمة فهو مطلقا  
 فيقال في نحو العترة نجس الفتح ونجسة الكبر والخنزير نجس الفتح والكبر  
 ولا يقال في الثوب الذي أصابه نجاسة نجس الفتح وإنما يقال بالكبر والنجاسة  
 النجاسة المانعة فرض من المجدد والكاف الثوب يقط بعدد عدم وجدان  
 المنزل والتطهير الثبات الطهارة أو إزالة النجاسة وكل من دعي بشوكة  
 النجاسة في المحل حكما كالنجس حقيقة لا يلزم ثبات النجاسة وإزالة  
 المزال قال التطهير في إزالة النجاسة فإن قسرا ثبات الطهارة كان المزال  
 تطهير المحل من النجاسة وقد است الطهارة تكونها من أهم الأمور قدوة  
 أن أول شيء ينال عند العبد في فترة الطهارة وأن عامة عذاب القبر عدم  
 الاعتناء بشأنها والتخبر زعمها خصوصا البتة قد شرع في تفسيرها فقال  
**تنظيف النجاسة الحقيقية** التي فيها نجاسة **غليظة** باعتبار قلة  
 المعصية عنها فلا في كيفية تطهيرها إذ لا يختلف باللفظ والخصوال  
 الثاني نجاسة **خفيفة** باعتبار كثرة المعصية عنها بما ليس في الغليظة  
 لا في التطهير وأصالة المايقات والمآذ لا تختلف حكم تحجيسها بها وأعلم  
 أنهم اختلفوا فيما ثبت باللفظ والحققة فقال أبو حنيفة رحمه الله ثبت

الطهارة

في بيان الحقيقة  
 في بيان الحقيقة  
 في بيان الحقيقة



نجاسته بنقله بغيره فلو خوطف من غير غليظ كالدم المستفوح ونحوه وما  
 تعارض فيه نصان أحدهما في نجاسته والآخر في طهارته فهو خفيف ولا أخذ  
 بدليل النجاسة فيه والوجه الرابع مثل بول ما كولا اللحم فان قوله عليه الصلاة  
 والسلام استترهوا من البول يدل على نجاسته وخبر العرين يدل على  
 الطهارة لا مع بشته ابوالاباء البانها فخصه بالتعارض فان قيل  
 كيف يتحقق تعارض النصين وقد ثبتا العرين منسوخا عنده قلنا انما  
 قال ذلك لاجتهاد اذ باليا ولم يقطع به فتكون صورة التعارض قائمة  
 وقال ابو يوسف ومحمد ما ساء الاجتهاد في طهارته فهو مخفف لا لاجتهاد  
 حجة في وجوب التعلية وشرع المخاض نظير في حكم الروث والنجس والمهر  
 ونحوهما نعمت ابي حنيفة مغلفة لان ما روي عنه عليه الصلاة والسلام  
 من انه لقي الروث وقال انما رسول الله بنقله فلو خوطف من غير غليظ  
 في موضع النجس كما في بول لادي فان البول فيه عم وعندهما مخفف لا خلاف  
 العلماء فان الامام مالك لم يري طهارتها فهو السابوي لا متلا الطرق لها اذا  
 علمت ذلك فالغليظة **كالحمر** وهي التي من ماء العنبل اقل واشدد وقد  
 بالزبد والدم المستفوح لا الباقي في الدم الممزوج الشين لا الباقي في عروق  
 المني ولا دم الكبد والطحاق والقلب له يلم يسلم عن محله من لادي فيم البقي  
 والبراعيث والقلوان وكثرة دم الشك ودم الشهيد في خفة لا في كثرة  
 حتى لو حمله انسان وصلي ولم يصيب من دم اكثر من قدما لدمه تحت صلاته  
 و**الحم المنيعة** ذات الدم مخرج الشهوة والجلاد وما لا نفس له سائلة واهانها  
 اي جلدها المنيعة قبل دغه و**بول ما لا يبول** لحمه كاللحم والاضيق الادوي لو سقاها  
 لم يطعم مثل بول الحمار لا يبول لكن لا يشد لما تعدد الاحتراز عنه وبول  
 الطير والغارة وخروها نجس في الظاهر روايات يفيد ما لكن اذا لم يخرج الغارة  
 في الحنطة ولم يظفر لاضطرورة ولولا التلغاة على الشياطين لاعتبار

بسم الله  
 الحمد لله

انما هو على وجه النجاسة  
 والله اعلم بالصواب

بالماء

بالماء وقيل لا نجس له لا يمكن صون الشياطين عنها لا نهارا ولا ليلا ولا كذلك  
 الا ان لا يخرج وقال شيخنا المصنف وكذلك بول الغارة وخروها اي من الغليظ  
 لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام استترهوا البولوا الاحتراز عنه يمكن في  
 الماء وفي غيره من الطعام والشياطين معني عندها **وبول الكلب** بلبهم وجميعه  
**ورجيع الشاة** من ابهامها كالعندوة التي لا تلبس **والحيات** اي سباع الابهام  
 لتولد من لحم نجس **وخروها** الدجاج بتلث الماء **والنطو** الاور لا يستحق  
 الشق فتساو وما ينقض الوضوء **وخروها** من بول الانسان والدم السائل  
 والمني والذي روي في الحيض الاستحاضة والقي سلا الفرو واما ما روي  
 وما لم يسلم من الدم فطاهر في الصحيح وقيل نجسان لما يأتان دون الجاهلات  
 وهذه الاشياء نجاستها غليظة اتفاقا اما عند الامام فلورود النص  
 بنجاستها من غير معارض وهو قوله تعالى ونحوه عليهم نجاسة الطباع  
 السلية تستحبها والحرمان لا احترامها اية نجاستها واما عندنا فلقد قدم  
 مساع الاجتهاد في طهارتها واما القسم الثاني **وهي الحنيفة فكبول**  
**الفرس** لانه تعارض فيه نصان على تقدير ان كراهة اكله تنزهه عنه  
 وعلى تقدير كونها نجاسة طاهرة لان حرمة كرامته كالادي فساد بوله  
 مخففا عندنا في حنيفة وكذا عندنا في يوسف لا نأكله ولا نقول على قولنا  
 كما في الفتاوى والكبري عند محمد طاهر لان بوله ما يوكله طاهر عنده وكذا  
**بول ما** بمعنى حيوان **يوكله** كالبقر والبقرة والغنم والغزال والاداب  
 لما تقدمت تنبيه حرة البعير فيه كذا في الظهير والبرق فما يصعد  
 من جوفه ليل فيه وقيل لا يبول ما يوكله لان نجاسته بمر الابل والغنم وروث  
 الخيل والبقال والحمر ونحوه البقر والجائوس نجاسته غليظة عند الامام  
 لعدم تعارض النصين كما ذكرنا وقال ابو يوسف ومحمد خفيفة لوقوع اللؤلؤ  
 بين العلماء فان الامام مالك لم يري طهارتها لافاد وقد اهل الحرامين وبه

١٧



في وقت الصلاة في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء  
 بحلقه وهو محرم في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء  
 في الصلاة كالميز قال الامام البغدادي المشهور بالافقح وعنه ما روي  
 فيه بكنه قاصر على الثوب قبل ربيع الموضع الذي اصابه كالدخول في الحمام والحدود  
 في النخلة وهو الاصح وفي الحقيق وعليه الفتوى وصححه صاحب المحيط وغيره  
 وعن ابي يوسف شربه في شهر ربيع راية الحسن عن الامام وروي هشام  
 عن اكثر من شربه في شهر ربيع الشرب هذا الفصل فالزيادة عليه لا تقوى كالزيادة  
 على قدر الدرهم في الغليظة وذكر الطحاوي عنه ذراع في ذراع وروي المعلى  
 وعليه ان الجسد عن ابي حنيفة انه كره ان يحد الكثرة الفاحش بمقدار تفاوت  
 الاستحاش بتفاوت الناس فقد يستفحش انسان ما لا يستفحش غيره  
 فيكون موكولا الى الساعات **وعفي رشاش بول** ولو من لظا او بول  
 نفسه وذلك **كوس الابر** ولو محل اذ حال الخطب للضرورة وان امتلأ  
 الثوب والبدن لانه لا يستطاع الامتناع عنه ويجوز مجرد وصوله  
 فسقط اعتبار ما ولا يخفى ان العفو يقتضي التحسن فيسقط حكمه ولو اصابه  
 ما فكثر لا يجب غسله ايضا وعن ابي يوسف وجوب غسله لانه نجس حقيقة  
 ولو اتي عذرة او بولا في ما فاستغنى عنه ما من فيها لا نجس في المظهر لونه  
 الخاصة او يعلم انه البول ويعني من حسنة الميت ما لا يمكن الامتناع عنه  
 ما دام في علاجه لعموم البلوي بخلافه المسائل الثلاث اذا اجتمعت  
 في موضع فاصابت شيئا نجسه **تنبيه** لو اصابه دهن نجس فقد العفو  
 عنه ثم يستطفرأه عليه لا يمنع جوار الصلاة ولو مشى في السوق فابتل  
 قدماه سار في السنين لم يجر صلاته لان النجاسة غالبة في اتساقها  
 وليس فيه حرج ورد غلة الطريق والرجل الذي فيه نجاسة يعني عند الاذان  
 راي عيين النجاسة للضرورة بكثرة الامطار وما عمت بليت سقطت  
 راي عيين النجاسة للضرورة بكثرة الامطار وما عمت بليت سقطت

في وقت الصلاة في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء  
 بحلقه وهو محرم في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء

وجوب الصلاة في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء  
 بحلقه وهو محرم في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء  
 في الصلاة كالميز قال الامام البغدادي المشهور بالافقح وعنه ما روي  
 فيه بكنه قاصر على الثوب قبل ربيع الموضع الذي اصابه كالدخول في الحمام والحدود  
 في النخلة وهو الاصح وفي الحقيق وعليه الفتوى وصححه صاحب المحيط وغيره  
 وعن ابي يوسف شربه في شهر ربيع راية الحسن عن الامام وروي هشام  
 عن اكثر من شربه في شهر ربيع الشرب هذا الفصل فالزيادة عليه لا تقوى كالزيادة  
 على قدر الدرهم في الغليظة وذكر الطحاوي عنه ذراع في ذراع وروي المعلى  
 وعليه ان الجسد عن ابي حنيفة انه كره ان يحد الكثرة الفاحش بمقدار تفاوت  
 الاستحاش بتفاوت الناس فقد يستفحش انسان ما لا يستفحش غيره  
 فيكون موكولا الى الساعات **وعفي رشاش بول** ولو من لظا او بول  
 نفسه وذلك **كوس الابر** ولو محل اذ حال الخطب للضرورة وان امتلأ  
 الثوب والبدن لانه لا يستطاع الامتناع عنه ويجوز مجرد وصوله  
 فسقط اعتبار ما ولا يخفى ان العفو يقتضي التحسن فيسقط حكمه ولو اصابه  
 ما فكثر لا يجب غسله ايضا وعن ابي يوسف وجوب غسله لانه نجس حقيقة  
 ولو اتي عذرة او بولا في ما فاستغنى عنه ما من فيها لا نجس في المظهر لونه  
 الخاصة او يعلم انه البول ويعني من حسنة الميت ما لا يمكن الامتناع عنه  
 ما دام في علاجه لعموم البلوي بخلافه المسائل الثلاث اذا اجتمعت  
 في موضع فاصابت شيئا نجسه **تنبيه** لو اصابه دهن نجس فقد العفو  
 عنه ثم يستطفرأه عليه لا يمنع جوار الصلاة ولو مشى في السوق فابتل  
 قدماه سار في السنين لم يجر صلاته لان النجاسة غالبة في اتساقها  
 وليس فيه حرج ورد غلة الطريق والرجل الذي فيه نجاسة يعني عند الاذان  
 راي عيين النجاسة للضرورة بكثرة الامطار وما عمت بليت سقطت

اروي انه لما يلام  
 الرشاش من ثوب  
 العفو من ثوب  
 وعنه ما روي  
 في وقت الصلاة في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء

في وقت الصلاة في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء  
 بحلقه وهو محرم في ثوب واحد طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس من ثوب الجزاء



فخصيته ولو ابتل فراش او ثياب نجسان وكان ابتلا لها من عرق فلام  
عليها او كان من بل قدم وظهر ثوب النجاسة فموطم او لون وروح في اليدين  
**والقدم نجسا** لوجود النجاسة بظهور اثرها في الخلط الا اي وان لم  
يظهر اثرها فيها فلا نجسان **كالا نجس ثوب جاف طاهر لثوب نجس**  
**رطب لا ينقص الرطب لو عسر لعدم انفصال شيء من جرم النجاسة اليه** حيث  
واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عسر لا يقطر  
فذكر الحلواني انه لا نجس في الاصح ولا يخفى انه لا يتيقن بان المنفصل الى  
الجاف مجرد ندق من النجس الا اذا كان النجس لا يقطر لم يعسر لانه يصيب الجاف  
قدر كثير من النجاسة ولا يمنع منه شيء بعصره كما هو مشاهد بعد غسله  
يصب عليه اكثر من رطلين مما في ثوبه لا ينقصه بالعصر شيء فينتعين ان  
يفتي بخلافه مما صح الحلواني **ولا نجس ثوب رطب نشر على ارض نجسة**  
**يا بنة** باصانة بول او سرفين **فتنت** الارض منها اي من الثوب الرطب  
ولم يظهر اثرها فيه لا نجس الثوب **ترج هبت على نجاسة فاحصت الريح**  
**الثوب لا ان يظهر اثرها** اي النجاسة فيها اي ثوب وقيل نجس ان كان  
مبلولا لا تضاهيه ولو خرج منه ريح ومقعدة مسبوكة حكم ثوبه لا نجسة  
بتجيبه وغيره بقدمه وتقدم ان الصريح طهارة الريح فلا نجس لثياب  
المبتلة **ويظهر من نجس** سواء كان بدنا او ثوبا او انية نجاسة ولو غليظة  
**سريشة** كدم زوال عيها ولو كان مرة اي غسلة واحدة **على الصريح** ولا يعتبر  
العدة لان النجاسة فيه باعتبار عيها فتزول بزوالها وعن القليل يعضف  
انه يغسل مرتين بعد زوال القين الحاقا لها بغير سريشة غسلة مرة  
وعن غير الا سلام انه يغسل محلها ثلاثا بعد زوال عيها الحاقا لها بالنجاسة  
اعرب انه اذا سرح موضع غير سريشة لم تغسل بعد واذا سرح موضع الحجة بثلاث غزق رطبات نظاف  
اجزاء عن الغسل لانه يعمل عمله ولا يضربها اثر كلون ريح في محلها شئ

الخارجة

اعرب انه اذا سرح موضع غير سريشة لم تغسل بعد واذا سرح موضع الحجة بثلاث غزق رطبات نظاف اجزاء عن الغسل لانه يعمل عمله ولا يضربها اثر كلون ريح في محلها شئ

زواله

**زواله** بالاحتياج الى شيء اخر غير الماء او غير المايغ لقلعها كحرقه وقاوي  
لان الالة المعلقة لقلع النجاسة بماء فاذا احتاج الى شيء اخر شق ثوبه  
ذلك وعلى هذا قالوا الوضوء ثوبا وبدن بصنع او حقا نجس فغسل اليان  
صارا لما صافيا يطهر مع اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلاثا واذا غسل  
بدنه من غير طهر ولا يغسل ثوبه من على الاصح لان نجاسة الدم بالمجاورة  
وقد زالت المجاورة فيبقي الدم على بدن طاهرا بخلاف نجس الميتة فانه  
لا يمتنع زواله بالمرق لانه عين النجاسة **تنبيه** اذا نجس الغسل يلقى  
في قند ويصب عليه ماء ويغسل بالنا حتى يعود الى حاله الاول ثم يغسل  
به ذلك ثانيا وثالثا وكذا الدرس كادوي عن ابي يوسف في الدهر اذا  
اصابت النجاسة بجعل في ثاء ثم صب عليه الماء فغسل الدهر الما فيرفع  
بشيء هكذا ثلاثا فيطهر في المرة الثالثة والخزف والا جروا طيب  
انك قدما ستملا كفي غسلة ثلاث مرات متواليات كالجسد اذا نجس  
بغير سريشة وصب الماء عليه متواليا يقوم مقام التليث والعبارة  
لغلبة ظن الطهارة مع زوال الاثر واذا كان الغاسل صغيرا او مجنونا  
فالعبارة اظن المستعمل لانه هو المحتاج اليها فان كان حديثا كالنجا يغسل ثلاث  
مرات ويحفظ كل مرة بانقطاع التساقط وهذا تفسير الخفاف في مثله  
كله المدبوع نجس ولا يشترط اليسر وقال في الحاوي حرق الحديد الحار  
والاواني ويغسل العتيق واواني الزجاج والارض التي تصقل من الخشن  
يغسل والخشب الجديد تحت القدم يغسل والتم المطبخ بالجر جالة  
الغليان لا يוכל لانه يتشرب النجاسة وان لم يكن حاله الغليان فانه  
يغسل ثلاثا فيطهر في المرة الاخيرة والحنطة اذا طجت عرقا لا يوجب  
تنطع ثلاثا بالماء وتغسل كل مرة والفتوى على انها لا تطهر بل او قول  
الحنيفة والحنطة المبلولة بالنجس حتى تنجس تطهر بالصب ثلاثا وتبرد

فربما يصبه او ضمير

اعرب بما يظهر اصل اذا نجس

كان

اعرب ان من الجواهر التي لا تنجس



اعرف الحاجة التي غلبت  
فمن اخرج ابعادها  
في كل مرة فاذا جفت وطخت حل الكحل اذ لم يرضها اثر النجاسة والدجاجة  
التي اغليت قبل اخراج اسبابها ان بقيت الي وجعلت الي لا شتوا  
لا تطهر قبل ذلك وكذا الكرش قبل تطهير ثوبه النجاسة وما اذا التفت  
بقدر انحلال المسام لتتفاد رش فتطهر الغسل ثلاثا وذكر الرسلني  
وعلم ان السكين الموهبة بالما البحر فهو السكين بالما الظاهر ثلاث  
مرات انتموه لو قيل يكفي التوبة مرة كان وجهها لان النار تزيل اجزال النجاسة  
بالكيفية والتكرار يزيل الشبهة في التوبة يطهر باطنها عنداني يوسف عليه  
الفتوى واذا غسلت قبل التوبة بالما ثلاثا طهرها حتى لو قطع لحمها  
بطيخ لا يتنجس لو حملها انسان قبل توبتها ثلاثا بالظاهر لا يجوز صلاته  
اتفاقا والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالمبينة اذا صار لها طهاراة والعذرة  
نزاجا او رمادا والبلية النجسة في الثوب بالاحراق ودراس الشاة اذا زال عنها  
الدم بالاحراق والاحمر اذا اخلت كالوتخلت وانزلت النجاسة اجعل صابونا  
ويطهر محل النجاسة **غسل الموهبة بغسلها ثلاثا** وجوبها وسببها مع التزيب  
ندبا في نجاسة الكلب خروجها من الخلاف والعصر كل مرة بقية الغلبة الظن  
فانه لما رافق لم تسبب الظاهر مقله غلبة الظن تيسيرا ولان التكرار لا بدعنه  
للاستخراج وفي المبسوط لا يحكم بزيولها قبل الثلاثا تحديدا المستيقظ  
وعن ابي يوسف اذا غسل ثوبا بقية طهره **نبي** اذا نسي محل النجاسة  
فغسل طرا من ثوب من غير تحرص بطهارة الثوب على المختار ولكن اذا  
صلى فيه ثم ظن في محل اخر غير الذي غسله يجب عليه إعادة الصلاة كما  
في الخلاصة واشترط العصر في كل مرة موطاه الرواية لانه المستخرج  
للنجاسة وفي غير رواية الاصول يكفي بالعصر مرة وعروق وهذا  
اذا غسله في اناء اما اذا اغسله في الماء الجاري فانه يطهر وكذا ان لا يعصر  
ولا يشترط العصر ولا الخفيف ولا تكرار الغسل كذا الا اناء اجعل في النهر

اعرف ان النجاسة اذا اخلت  
في الثوب فلهذا  
اعرف ان النجاسة اذا اخلت  
في الثوب فلهذا  
جعل صابونا يغمر

اعرف ان النجاسة  
النجاسة

وملا

مع

وملا وخرج منه طهر المياه الثلاثة متفاوتة في النجاسة فالاول يطهر  
مما اصابته بالغسل ثلاثا والثانية بشنن والثالثة بواحدة وكذا الاواني  
الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقبل يطهر الاواني الثالث بحجر  
الاراقة والثاني بواحدة والاول بشنن **وتطهر النجاسة الحقيقية**  
كثيرة او غير رية **عن الشرح للبدن بالما** المطاوعة اتفاقا لقوله تعالى  
وانزلنا من السماء ماء طهورا وبالمستعمل على الصحيح **علم** ان وجوب الطهارة  
بقوله تعالى في ثيابك فطهر اي فطهرها من النجاسات وما نقل مما مر خلاف  
ذلك في تفسيرها لا يوافق ظاهر اللغة ويقول صلى الله عليه وسلم تحبب ثم  
اقرضه ثم اغليه بالما وهي قليلة السلام عن الصلاة في الحجرة في المصلحة فقد  
ثبت وجوب تطهير الثوب بماء النقاء البدن والمكان بدلالة النقص وهذا  
لان تطهير الثوب اما وجب لان الصلاة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون  
المقبل على احسن الاحوال ذلك في طهارته وطهارة قلبه متصلين وقد جاز  
عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله بقيام الثوب به وتصور الصلاة بدونه  
في الجملة فلان يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله بقيامه به وقدم بقصور  
الصلاة بدونه اذ لو نظرت النجاسة اي محلها عن الثوب والبدن على الصحيح  
**بكل ما يعطى** طاهر على الاصح وقيل اذا غسل الملبس مخففا لم يضره الخفيف والصحيح  
بقاؤه على الثقيل فلا يعنى عند الاقدار درهم فلا بد من طهره **مزيل** احترق  
عن الادمان والعصير فلهذا يزيل لعدم خروجهما بالعضة وكذا اللبن ولو  
مخففا على الصحيح وروي عن ابي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن او من  
اورث حتى ذهب اشرف جاز فلا بد من مزيل **كالحل وما الورود** المستخرج من  
المقول لقوله عايشة رضي الله عنها ما كان لاحدنا الا ثوب واحد فحضر في افا  
اصحابي من دم الحنفى قالت بريقها فمستهمه مطهرها في حكمة وان الما يبع  
مزيل بطبيعته فوجب ان يفيد الطهارة كالماء انما شاهد بالحق والارادة



النجاسة شيئا فشيئا كل مرة ويتغير لون المايح بالنجس والنجاسة متناهية  
 لتزكيتها من جواهر متناهية فاذا انتهت جزاؤها بقي الطاهر القدر المجاورة  
 فثبت ان زوالها معقول والمايح مثل الماي في الازالة وقيل النجاسة فيقدر على الحكم  
 اليه بخلاف الحدث لانه ليس في المحل نجاسة تزول بالمايح لكن نجاسة حكيمة حقت  
 اذا نهى بالمايح بالنسبة فلا يتغير الى غير كانه من موجود لا يخلق مرج في اقتضائه  
 باستعماله ويظهر ان يد ي اذا اقام عليه لولده ثم رضعه حتى زال الاثر ويظهر المصعب  
 طهر من نجاسة حتى ذهب اثرها بالريق ونحوه شاربا ثم روي عن برة يدر برة  
 فيه مرارا حتى لو صلي صحت صلاته وعلى قول محمد لا تصح ولا يحكم بالطهارة بالريق  
 لا شراطة المايح وما صدي الروايتين عن ابي يوسف **ويطهر الحنف ومعه**  
 كالعمل بالماء وبالمايح **وبالدلك** بالارض والخراب من نجاسة لها جرم  
 ولو كانت من غيرهما على الصحيح كخراب ورماد اما بالحنف قبل جفاة من  
 نجاسة مابقة **ولو كانت المتنجسة من اصلها** او باكتسابها الجرم من غيرها  
**وطهارة** على المختار للفتوى وعليها كثر المشايخ العموم لتلوي لا طلاق  
 الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء احدكم المتنجس فليستغفر فان راي  
 في فعله ذميا وقد رافقه مسجما وليقل فيها ذوا ابوداود وابن حبان  
 صحيح وقوله عليه السلام اذا وطئ احدكم الاذي تخفيه فليهره التراب فانه  
 ابوداود واخاكم وصححه وقوله عليه السلام فمن اراد ان يدخل المسجد فليقلب  
 عليه فان راي بما اذني فليمسحها بالارض فان الارض لها طهارة وقيل بالحنف  
 احترازا عن الثوب والبساط لان لما لم تكن لا فينتدأ خلاها النجاسة واحترازا  
 عن التبدل للينة ورطوبة الا في المي فانه يطهر بالفرس عنه **ويطهر السيف**  
**ونحوه** من الحديد الصقل كالمرة والتكين واحترازا عن الخشن المصدي  
 والمنقوش وكذا الصفر والابواب المدهونة والخشب الحار يطهر بالابنوس  
 ونحوه والظفر لا يطهر لا تنفذ اجزا النجاسة فيحصل منها رتبا بالمسح

اروقة

او رقة او صوف الشاة المذبوحة وغير ذلك فلا يبقى بعد المسح الا القليل  
 وبغير معتبر ومحل المسح حقيقة التطهير في رواية فاذا قطع به الطبع  
 ونحوه محل كله واختاره الاسهباني ونحوه على رواية التقليل واختاره  
 القدوري ومثل ذلك المي اذا فركت والارض اذا جفت وجعل الميعة اذا ربيع  
 م باضة حكيمة كتنزيه وتفسير البيهقي اذا غارت ثم غادتها وهاذا الاجم  
 المفروض اذا تجسس ثم قلغ وقد اختلف التجميع في كل منها والاولى اعتبار الطهارة  
 في محل كتنزيه المتن وملافاة الطاهر الطاهر لا يوجب التجسس ولا فرق  
 في طهارة الصقيل للمسح بين الطب والحق والبول العذبة على ما ذكرنا في الكافي  
 لشوالم لعله ذكر في الاصل ان التوالف الدم لا يطهر الا بالانف وكذا العذبة  
 الطبية والمختار للفتوى ما قاله الكوفي لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا  
 يقتلون الكفار بسيفهم ثم مسحوها وبصلون منها **واذا ذهب النجاسة**  
**عن الارض قد جفت** ولو تغير الشئ على الصحيح **جاءت الصلاة عليها**  
 لما روي عن عائشة رضي الله عنها ومحمد بن الحنفية زكاة الارض يسها وعن  
 ابي خلاصة جفوف الارض طهورها وفي المبسوط طهورها الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم لما ارسل جفت فتمسكت ذرو عن ابن عمر رضي الله عنهما كانت ابيته  
 في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت في ثيابا عنيا وكانت  
 الكلاب تبول في القبلة وقد بر في المسجد فلم يكرهوا برشون شيئا من ذلك وقد روي  
 طهارتها ولان الارض من طبعها ان تحيل الاشياء وتنقلها الى طبعها فتطهر  
 بالاستجمالة وتجوز الصلاة عليها **ون التيمم منها** في الاظهر لان التيمم يقتصر  
 الى الطهور رتبة وما رويانه ثبتت الطهارة لا الطهورية وروي عن ابي حنيفة  
 جواز التيمم منها كالصلاة عليها والطاهر الاول للمقولة تعالى فيتمموا صعبا  
 طيبا **ويطهر ما بها** اي الارض من شجر وكلا اي عشب قائم اي ثابت فيها  
**بجفاف** وذهبها بل من النجاسة تسبعا للارض على مختار واحترازا عن قول من خص

اعرف ان الاول اعتبار  
 الطهارة في المسح او التيمم  
 ثم العز او التيمم بقوله  
 في الميعة المذبوحة  
 انما العذبة الطاهر  
 غار ثم عادوها المايح



طهارته بالفتل ونظف نجاسة استخالات عينها كان حمارت على اوترا  
 او اطرونا او احرقته بالنار فيصير مائة طاهر اعمل الصحيح لان الشرع  
 رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة ونسب في الحقيقة بالنسبة لبعض اجزا  
 من غير انها فكيف بالكل فان المخلوط بالماء والعظم فاذا حاررت ملأ حاررت حكمة  
 وتطهير في الشرع النطفة نجاسة ثم نصير علقته وهي نجاسة ونصير منقطة فتطهر  
 والعصير طاهر فيصير حمارا فيتنجس ثم يصير خلا فيطهر فغيرنا الاستحالة العين  
 تستنع وقال الوصف المرتب عليها **تبويب** اذا ارتفع بخار الكيف  
 والاصطبل الذي فيه روث الدواب يستعمل في الكوة او الجدران ثم لا يقطر  
 بخار ما اصحابه لا يحتاج الجدران جزا النجاسة فليسا ولا ينجس سخانا وكذا  
 الحمام اذا اهرق نية النجاسة فغيرنا حيطانه وكذا فتقاطر جلا سخنا  
 الضرورة وعدم التحرز ونفسر فعلى هذا لو استقطر النجاسة فالظاهر نجس  
 لانقاس الضرورة كالاستقطر من ردي الطير في سمي بالمقرب في بلاد الروم نجس  
 حرام كسائر الحيوانات **فروع** بيض مالا يוכל نجس كحمه ونبيل طاهر ويظهر في  
**الجاف** سواء كان مني جلا وانسراة على الصحيح **بفرقة عن الثوب** ولو كان جديدا  
 مبطنا وعن **البدن** بفرقه في ظاهر الرواية وعن اي حنفية لا يبطر البدن  
 بالترك للرطوبة وظاهر الرواية طهارته للضرورة اذا خرج المني بعند  
 الاستنجاء بالماء اما لو بان لم يستنج فلا يبطر ماني الا بالفتل بقدمها وقيل  
 لو بال ولم ينتشر بوله على راس الذكر وانتشر لكون خرج المني فقام غير انتشار  
 على محل البول لا يحكم بنجاسة به لانه لم يوجد سوى مرون على اثر البول فيعبر  
 ولا حكم له في الباطن ويظهر في **الرجل** لما روي مسلم عن عائشة رضي  
 الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان ينسل لمني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب  
 وانا انظر الى اثر الفتل فيه وصحبت عمارة عليه السلام قال انما ينسل الشربة  
 من خمس من الغايط والبول والقي والدم والمني وعن الحسن المني من زلة البول

قيل

ولا ندم استخال بالنفس من خلة الشروع ولهذا من كثير جماعة حتى فترت  
 شهوته خرج دما احمر وانما يطهر بالترك لقوله صلى الله عليه وسلم غسله  
 رطبا واخره بل سقا وما ورد في الاطامة محمول على انه كالقيل واليهن  
 من الفتل **فصل في طهر جلد الميتة** ولو كانت فيدلانه كسائر السباع  
 في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم كان مستشط عسطن حاج وموظم الفيل  
 ويظهر جلد الكلب لميت لانه ليس نجس العين على الصحيح **بالدباغة الحقيقية**  
**كالغزاة وموشر السمل والعصفور** فتشور الرمان والشب وبالدباغة  
**الحكمية كالسريب والتشيس** والافا في الجو افتموز القشلة في طيله  
 والوضوء من لقوله صلى الله عليه وسلم اما اهاب دبع فقد طهر وفي صحيح  
 مسلم اذا دبع اهاب فقد طهر لقوله في شاة يمينه حين ترنما ميتة  
 هذا اخذتم اهابا فبعثتم فانفعتم به واداء النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان يتوضا من سقا فقتل لانه ميتة فقال دباغة من جلد خيشة ونجاسة  
 وقال صلى الله عليه وسلم استمتعوا بجلود الميتة اذا موي بقتلها كان  
 اورمادا او ملحا او مكا كان بعد ان ينسد قلاصه **الاجلة الحرة** ونجاسة  
 عينه والدباغة لاخراج الرطوبات في الجلد الطاهر بالاصالة وهذا نجس  
 العين **والاوي طرسته** وكرامته وان حكم بطهارته بالدباغة لا يجوز  
 استعماله ولا الانتفاع به كسائر اجزا الا في **مقطر الزكاة الشرعية**  
 خرج قريح المجوسي شيا والمجوس صيدا وتار للقسمة **عند اجله غير المأكول**  
 سوي الحنز يروى الكلب على القول بنجاسة عينه لقلل الزكاة عمل الدباغة  
 في إزالة الرطوبات النجسة بل اولها تنفع من انقاصها به والدباغة تزيل  
 بعدا لا اتصال للفتل والبدن بالموت فاما تنبذ فكل شيء مخلوق فيه محله وجل  
 بهن اللحم والجلد حارزا جعل بين الدم واللبن حارزا حتى خرج طاهر **ادون**  
**لحم فيسحقه نجسا على اصح ما يفتي به من الصعيدين** المختلين في طهارة

ورق السلم اوامر السنط مر



لم غير لما كثر في شجرة الذكاة الشرعية قال انك في كل حيوان يطهر بالذكاة  
 فهذا يدل على انه يطهر بجلده وسائر اجزائه لان الحيوان اتم جلده الاجزاء  
 وصحة صاحب الجذابة والخفة وفي البدائع الناقب للصواب لان النجاسة  
 بالدم المستفوح وقلة الذكاة وقال احمد والشافعي ابو زيد البصري وغير  
 من المشايخ يطهر بجلده لا لحمه وشعره واذا كان صاحب النجاسة لان الطهارة  
 وضد هذا اعتبار شرعي ليس لادليل طهارة مذبح لم يسل دمه لقارص  
 ونجاسة مذبح صوبي وان شال دمه فاعتبار طهارة الجلود والحل شرعا  
 للحاجز المفروض في المذكي والاحتياج التام لتطهيره دون طهارة  
 ما ليس شرعا اذا اسباب الشرعية مستتبها فالحل هنا مع الحكم الاول  
 والطهارة من لوازمه وكل شيء من اجزاء الحيوان غير جوفه لا يبرئ منه الدم  
 لا نجس بالموت لان نجاسته باحتباس الدم وهو مستعمل في الاشياء التي هي كالشعر  
 والريش والجوز لان المنسول طهره منسوبا لجلده نجس والقول الحاضر  
 والعظم ما لم يكن بهاء العظم دسم اي ذك لا نجس من الميتة فاذا زال  
 عن العظم زال عنه النجس لان العظم في ذاته طاهر فيكون مستجسا بالدم لما اخرج  
 الدارقطني انا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر  
 والصوف فلا بأس به فقال صلى الله عليه وسلم لا جد فيما اوحي الي من حرم ما  
 على طاع يطعم الاكل من الميتة حلالا اما اكل منها فاما الجلد والقرن  
 والشعر والصوف والشر والشعر فكله حلال لا يذكي **والعصب نجس**  
**في الصحيح** من الرواية لان فيه حياة بدليل التام بقطعه وقيل طاهر لانه عظم  
 غير متصك **وناحية المسك طاهرة** مطلقا وقيل ان كانت بحال الوضوء  
 المالم تضد وقد علمت حكم الدباغة الحكيمة وعدم القعود الى نجاسة باصانة  
 الماء على الصحيح وان صح خلافه لم ينتج في طاهرة **كالمسك** فان طهارته مستفوعا  
**والكل على المسك حلال** بشرطه على كل كلة لانه لا يلزم من طهارة الشيء حل كلة

كالتراب

كالتراب طاهر لا محل كلة **والربا** معروف **ظاهر** **تقصص صلاة** **منتظية**  
 لا استحالة الى الطيبية كالمسك فانه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته  
 وليس بالالاستحالة للطيبية والاستحالة مطهرة والله الموفق بصرفه  
**كتاب الصلاة** لا بد من بيان معناها لغة وشرعا ووقتها  
 افتراضها وعدة اوقاتها وكما مضى وحكم افتراضها وسببها وشرطها  
 وحكمها وركنها وصفاتها ومعناها في اللغة فعلم من تحركت العضلات ومنها  
 العظام والناثيان عند المعنى في مبرالاسماء المعبر شرعا وقيل ان هذا  
 عبارة عن الدعا في اللغة القاية قال الله تعالى فصل عليهم ان صلواتكم  
 لم ير ادم لهم وانا ناعدي بعلي باعتبار لفظ الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم  
 الصلوة صل على النبي وفي قوله وصلت عليهم الخلاصة وقوله اذا دعيت صدم الي  
 طقام فليجيب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل اي فليستدع  
 لهم بالحيرة **وقال لا عشي** لا يستتفون في وقتهم من تغلظت راسهم  
 احيالا وصاحب الوجاهة عليه مثل الذي صليت فاعلمني **نوم** فان حجب  
 المرء مضطجعا يعني فوطها بارت جبا لي الاوصاف الوجاهة وقال رجل على هذا  
 وارتمى وقال الوطعي فيها رواية تمتع بقا معنى اللغة فيكون تعبيره بالانقلا  
 على ما قالوا انتهى قال صاحب البحر وفيه نظر اذا دعا ليس من خبثتها شرعا  
 وان اريد بها القراءة فبعد هذا الظاهر ايضا منقولة اقا ليدفع الغاية لا هذا شرعا  
 الافعال المخصوصة من القيام والقراءة والركوع والسجود والوقوف والقبض  
 والنقل ان في النقل لم يتو المعنى الذي مضى الواضع مرعبا وفي التعريف يكون  
 يكون باقيا لكنه يدعيه شي اخر ومعنى الصلاة في الشريعة عبارة عن الاركان  
 المخصوصة والافعال المخصوصة كاعتد وقضت ليلة المراج وردت من محبين  
 الي اخره كانت الصلاة قبل الامرا صلاة قبل طلوع الشمس صلاة غروها  
 واختلف في المراج قال بعضهم كان ليلة السبت سبع عشرة خلت من رمضان

فان

اعرب من طهارة التراب

الحمد لله الذي  
 بلغ مقابلة  
 كتبه مؤلف

قبل



قبل الهجرة بمائة وعشرين سنة من مكة الى الشام ومن يري ان من بين المقدس  
 وان تمع الاشيا في ليلة قال حلف قلبه ان لا يشهد قبل الهجرة سنة الاثني عشر  
 او تسع عشر من ربيع الاول به حزم النووي يشرح مسلم وقال ابن الاثير  
 انه صحيح انه في وقت صلى الله عليه وسلم من احدى وخمسين سنة وقدره وثقلها  
 خمس بقوله تعالى ان الصلاة ط في النهار وقدره ثلثون في الليل وقوله تعالى فيسبحان  
 الله حين تمسون والاية وقوله تعالى حافظوا على الصلوات وتعليه صلى  
 الله عليه وسلم الا عرابي وباجماع الامة والوزير ليس فرضا قبيلا واجب  
 والفرق كما بين السماء والارض فاما عده فكما تصاف فعد كان محلا ثم قال  
 يبيانا النبي صلى الله عليه وسلم فولا وفعلوا وفرضت في الاصل تركعتين ركعتين  
 الا المغرب فاقرت في السفر وزييت في الحضرة لا الجزل لقوله صلى الله عليه وسلم  
 صلاة المسافر وصلاة الجماعة ركعتان تمام من غير قصر على اثنان بنيت كبحر  
 صلى الله عليه وسلم وروي تمام من غير قصر على اثنان فاما المغرب لما قالت  
 ما يشترعي الله عنها فرضت الصلاة في الاصل ركعتين الا المغرب فاضا وتر  
 انها وتم زينت في الحضرة فاقرت في السفر على ما كانت واما الجزل لقوله صلى  
 الله عليه وسلم صلوا كما رايتهم يصلون وقد صلى الجزل ركعتين حضرا وسفرا واما  
 حكمة اقتراضها فلاها شكر النعم ومنها نعمة الخلقة حيث فضل الجود الانسي  
 بالتصوير في احسن تقويم وتصويرها سلاما الجوارح عن الاوقات اذها  
 يغتصر على اقامة المضاع فيوي شكرها في تلك الاوقات باستتمامها في خدمة  
 النعم والصلاة تجمع استتمام الجوارح الظاهرة والباطنة بالقيام والركوع  
 وحفظ العين وشغل القلب بالنية واستشعار الخوف والرجاء وحضار  
 الذهن بالتجمل والتعظيم وجعلت مكفرة للذنوب وقد سماه الفقهاء  
 الليثا بن عيينة لم وجبت الحسن في الاوقات المختلفة فقال ابن عيينة  
 لانه تعالى انعم في كل وقت نعمة جديدة فاجبت على العبد صدقة جديدة

فقد

فعند الفجر يذهب بظلمة الليل ويحدث ضوء النهار وعند الزوال يتم  
 ضياء الشمس ويكثر حرارتها لتطبع بالشاروعند العصر يقفل الليل ليلاد  
 عليهم وعند المغرب يذهب بنور النهار ويبقى بظلمة الليل وعند العتمة  
 يذهب بالشفق وقال الفقهاء كانت ابا الفضل فقلت لم كانت صلاة الفجر  
 ركعتين والظهر والعصر والعشاء الربعا والمغرب ثلاثا فقال الشرع قلت  
 زدي في فقال ان كل صلاة صلاة بني فصيلى الفجر اتم عليه السلام حين خرج  
 من الجنة واظلمت عليه الدنيا وجر عليه الليل ولم يكن راي قبل ذلك فحاف  
 خوفا شديدا فاضل اشق الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى لاولي شكر النعمة  
 من ظلمة الليل والثانية شكر الرجوع ضوء النهار وكان ذلك منه تطوعا  
 فامرنا بذلك ليذهب عنا ظلمة المعاصي وينور علينا نور الطاعات واول  
 من صلى بعد الزوال ابراهيم عليه السلام حين اراد ان يذبح الولد ذلك عند  
 الزوال قال اولى شئ لذهاب غم الولد والثانية لمجي الفداء والثالثة  
 لرضي الله تعالى حين نودي ان قد صدقت الرويا قال الراية شكر الصبر  
 ولعن على الذبح وكان ذلك منه تطوعا فامرنا بذلك لانه وفقنا الحلاله  
 ابليس كما وفقه لذبح الولد وبجينا من الغم كما نجاة وفدا فامرنا لانه  
 كافداه ورجعي عنا كارجي عنه واول من صلى العصر يوسف عليه السلام حين  
 انجاه الله من اربع ظلمات وقت العصر ظلمة الالقاء وظلمة الليل وظلمة  
 الماء وظلمة بطون الحوت فصلاها شكرا فتطوعا فامرنا بذلك لبجينا  
 الله تعالى من ظلمة الدنيا وظلمة القيامة وظلمة الفقر وظلمة المحكم  
 واول من صلى المغرب عيسى عليه السلام تطوعا شكرا حين خاطبه الله  
 تعالى بقوله انت قلت للناس اتخذوا لي اية وكان ذلك بعد غروب  
 الشمس قال اولى لمنفي الالهية عن نفسه والثانية لتفيها عن امة والثالثة  
 لاثبات الله تعالى فامرنا بذلك ليهون علينا الحساب يوم القيامة وبجينا

اعرف ان كل صلاة من  
 الخمس صلاة بني فصيلى  
 كل صلاة رضى صلواتها  
 اول من رضى صلواتها  
 في قلب الله المودة



من النار يا منارنا الفزع الاكبر والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام حين  
خرج من مدين واختلف تقليدنا لطريقه وكان في غم المرأة وعلم اخيه هرون وزين  
فرعون وعلم ولادة فلما انجاه الله من ذلك كله ونودي من شاطئ الوادي على النبي صلى الله عليه وسلم  
شكرا انظرونا فامرنا بذلك لئلا يهيننا كاهننا وكهينا كالكاهن وجمع بيننا وبين  
الانبياء واعتقنا برواه فلذلك كانت خمس صلوات في الاوقات المختلفة كذا  
في معراج الدراية وقار في مجمع الروايات اول من صلى الفجر بوش والظاهر في معراج  
حين جعلت النار عليه برؤاؤا سلاما والعصر عزير حين احياه الله بعد نومه  
والمغرب اده حين قبلت ثوبته والعشاء نوح عليهما السلام بعد الطوفان حين  
استنوت السيف على الجودي وخرج منها النبي صلى الله عليه وسلم ما نسبها الاصل  
فخطاب الله الانبياء وتزاد نعم النبي لا تحصى وجعل الله تعالى الاوقات  
اسبابا ظاهرة تيسر على العباد لان اجابته تعالى غيب عنا لانظلم عليه  
فجعل الاوقات امارات على ذلك لا بحجاب ولما كانت الاوقات مرقعة للوجوه  
اضيف اليها قصيد اسبابا واطلق الفقهاء عليها اسم السبب عند الاصوليين  
الاوقات علامة وليست باسبابا لفرق بينهما ان السبب ما يقضي اليه  
الحكم بلا تأثير والعلامة هي الدال على الحكم من غير توقف ولا افضل لانها  
من علامات على الوجوب والعلامة في الحقيقة النعم المترادفة في الوقت وهو  
شرط صحة متعلقه بالضرورة لان العبادات على نوعين موقوفة وغير  
موقوفة والموقوفة انواع منها ما يكون الوقت ظرفا للنوع وشرطا لاداء  
وسببا للوجوب اي يغفل الذمة لا وجوب لاداء وهو تقرير الذمة لا في سبب  
الخطاب وذلك وقت الصلاة ومنها ما يكون معيادا كصلاة رمضان  
ما يكون مشكلا كوقت الحج ويتوجه الخطاب بحجة من قبل الوقت موسما فقط  
السببية البتة ان اتصاله بالاداء والافتقار للسببية كذا في  
ما يليه ثم وثم فاذا لم يبق الا الجرح الاخير تحتم لاداء اذا خرج الوقت اضيف

بلغ مقابلة

السببية

السببية التي جميعها واما شرطها فيقتضي شرط وجوب وشرط صحة فيستعمل  
واما حكمها فمستوفى الواجب قبل الشواب واما اركانها فاربعة اتفاقا  
او حجة تستعملها واما صفتها فمفردة وقد علمتها بديلها واما الواجب  
والمتعل فستعمل مفصلا بديل ان شاء الله تعالى بشرط **لفرضيتها**  
اي التكليف الشخصي لها ثلاثة اشياء الاسلام لانه شرط للخطاب بغيره  
الشرعية فلا يتم منه وسياق تعريفه الشرط والبلوغ اذا خطاب على  
صغير **والعقل** لانعدام التكليف بفقده ولحق الشخص باليه باسم  
لعدمه ولكن تؤمر بها الاولاد اذا وصلوا في السن **سبع** حين لقوله  
صلى الله عليه وسلم عرفوا اولادكم بالصلوة **سبع** واضربوهم عليها  
لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع وليقتادوها وخلقها **تضرب** عليها  
**لعشر** ما روي ذلك بيد **لا تحب** اي لا بالعصا رقابه وزجره  
طاعة ولا يزيد على ثلاث ضربات بيد واسبابها اوقاتنا تقدم  
بيان كيتها بديل **تجب** اي يفترض فعلها بالاول الوقت وجوب موسما  
فلا حرج باننا خير لما بعد من الوقت المستحب فاذا ضاق توجه الخطاب بالاداء  
حقا وانما بالتأخير عنه والاقوات للصلوات المفروضة **خمس** اوقات  
**وقت صلاة الصبح** الوقت مقدار من الزمن مفروض لا مرقا وكل شيء قد  
له حينان قدوته توقيتا وكذلك ما قدوت لغاية والجمع اوقات والميعات  
الوقت والجمع مواعيت وقد استعمل الوقت للكان منه اسم الجمع لمواضع الاعمال  
وبدا بالصبح لانه لم يختلف في اوله ولا في اخره اولها والآخر في الميعات  
من بعد طلوع الفجر لامة جبريل صلى الله عليه وسلم بزق الفجر ومن الطعنا  
على الصائم وهذا نوع الحديث فالعبرة بالاول طلوعه وقال في مجمع الروايات  
ذكرنا خلوي في شرح الصوم ان العبرة بالاول طلوع الفجر قال بعضهم فاذبت  
منه اسمك عن المفطرات وقال الشرح العبرة بالاستطارة في الافق

العبرة بالوقت الذي فيه  
يكون الصوم  
هو عند الفجر والاول  
الاستطارة في الافق



وهذا القول بيننا وبينهم واسع والاول احوط وروي عن محمد بن محمد بن الله ان قال الامام  
غير معتبره لاني اقول ولا في حق الصلاة وانما يجتهد في الانتشار في الاقضية  
وبالصادق لا الكاذب والقضاء يطبق على ما انتشر اسمي ما قاله  
صدقا عن الصادق عليه السلام والكاذب يظهر حكمه بحيث سمى كذا بالانبياء في سورة  
ويذهب النور ويعقبه الظلام فكانت كاذب لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعكم  
صوامكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الاقضية المستطير  
فيه وقد اجتمعت الامنة على ان اول الضم الصادق واخره الي قبيل طلوع  
**الشمس** لقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان اول صلاة  
الفجر حين يطلع الفجر وان اخر وقتها حين تنطلع الشمس وقوله عليه السلام  
وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس والاول دقة من قبل في الحافظة  
قوله ما لم يطلع ما هذه للدوام فتقديرون واخر وقتها ملة عدم طلوع  
الشمس للمؤهل فتقديرون واخر وقتها الذي لم ينطق الشمس فيه وقت  
صلاة **الظهر من زوال الشمس** عن بطن السما بالاتفاق ومتدا في وقت  
العصر وقد اختلف فيه روي عن الامام في ذلك روايتان في رواية ابي جعفر  
ان يصير ظل كل شيء مثليه **سوي** في الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم  
ان يظن بالظلمة ان شدة الحر من فحمة الجبل في دارهم اذا صار ظل كل شيء  
مثله وهذا معارض بحديث الامامة بالعصر في اليوم الاول حين صار  
ظل كل شيء مثله فان حديث الامامة هل على خروج وقت الظهر وحديث  
الابراء هل على عدم خروجه واذا تعارضت الآثار لا يخرج الوقت الثابت  
ببينين بالشك وهذا رواية محمد بن الاصل وهو الصحيح كما في البداية والنهاية  
والمنية والمحيط والنابيه وعليه جل المشايخ والمنقول قد يستدل بذلك  
في معراج الدراية وغيرها وقوله **ومثله** بيان للرواية الثانية عن الامام انه  
بمنذ وقت الظهر من الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله **سوي** ظل لا يستوي

شمس

فانه مستثنى على الروايتين جميعا في بقا الزوال والزوال لغة الزوال  
والفجر بالمعنى بوزن الشئ في الزوال وجوع الظل من جانب المغرب الى جانب  
المشرق ثم عند الغروب التي التي يكون للاشياء وقت الزوال كذا في معراج  
الدراية وفي المغرب التي بوزن الشئ ما شخ الشئ وذلك بالشمس والجمع فيها وفي  
والظل تاشخه الشمس وذلك بالعداة انتهى وطريقه متعينة كما قال محمد  
بن شعاع البجلي وان تعذر عود في مكان مستوي فخط على الارض خطا فضا  
قام الظل ينقص ثم تزل الشمس فاذا سكن ولم ينقص لم يزد فذلك وقت  
الاستواء والظل الموجود في الزوال واذا اخذت في الزاوية علمت ان الشمس  
قد زالت انتهى ولكن لا يظهر شيئا واختار **الثاني** مما روي عن الامام  
وهو امتداد وقت الظل الى ان يصير ظل كل شيء مثله مرة واحدة الامام  
ابن جعفر **الطحاوي رحمه الله** وهو قول **الصاحبين** هما ابو يوسف  
ومحمد بن عبد الله تعالى الامامة جرحه عليه السلام لا صلى الله عليه وسلم  
عليه سلم القصص في اليوم الاول في هذا الوقت ولو كان الظل ما فيهما  
صلي فيه وقد علمت ان اكثر المشايخ على الرواية الشارطة بلوغ الظل  
مثليه قال في معراج الدراية بعد سياق الادلة لها والاخذ بالاحتياط في باب  
العبادات اقلها وهو وقت العصر بالاتفاق فيكون وجوده في العبد  
لشئ براءة الامنة بيقين وتقدم الصلاة على الوقت لا يجوز الاجا  
وتجوز التأخير وان وقت قصا وهذا على ظاهر الرواية اما على رواية  
اسد علي بن الجعد اذا خرج وقت الظهر يصير رة الظل مثله لا يدل وقت  
العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فكان بينهما وقت مهمل فاحتياط ان  
ان يصلي الظهر قبل ان يصير الظل مثله والعصر بعد ان يصير مثليه  
ليكون موبيا بالاتفاق كذا في المبسوطين **واول وقت العصر من ابتداء**  
**الزوايا على المثل والمثلين** على ما تقدم من الخلاف في غرض **الشمس**

وهي الصلاة الوسطى  
الكل من الزوال وهو  
كل من الزوال وهو  
كل من الزوال وهو  
كل من الزوال وهو



على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العشاء قبل أن يغرب  
الشمس فقد أدى العشاء قال الحسن بن زياد إذا أصغت الشمس خرج وقت  
العشاء لقوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة العشاء ما لم يصفى الشفق  
أنه منسوخ بحديث الصحيحين ومحمول على وقت الاختيار **وقلت المبرزة**  
**أي غروب الشمس إلى قبيل غروب الشفق الأحمر على المفتي به** وهو رواية عن  
الإمام وعليها الفتوى كما في الدراية ومجمع الروايات وهناك لا تنوء صلى الله عليه وسلم  
الشفق الأحمر والصحيح أنه متوقف على أن يمر قالوا يستهوي به المرفة وهو مروي  
عن عمر بن علي وابن عباس وعبد بن الصامت وشاذ بن وسارة وهرون وعليه  
إطلاق أهل اللسان فيكون حقيقة في الحرم نفيًا للحجاء ولا يكون حقيقة في البياض  
نفيًا للاختلاف ونقل في جمع التفاريق وغيره رجوع الإمام إلى هذا  
القول لما ثبت عند من حمل عامة الصحابة الشفق على الحرم وأثبت هذا  
الاسم للبياض قياس في اللغة وأنه باطل وفي اعتبار البياض معنى الخرج فإنه  
لا يدل إلا قبيحًا من ثلث الليل وقد شقي في الكسري الرواية الثانية لتفسير  
الشفق بالبياض وهو مذهبني بكر الصدوق وعمر ومعاذ وعائشة وقوي  
دليل كمال في فتح القدير وقال في السراج الوهاج والمستصفي قولنا أسمع  
وقولنا أي حنيئة الحوط وفي التجميع لما يذكره قال بعض المشايخ ينبغي أن يؤخذ  
في المصنف بقوله العشاء الليالي. لمكان بقا البياض إلى ثلث الليل ونصفه  
وفي الثاني يؤخذ بقولنا أي حنيئة لطول الليالي ولعدم بقا البياض إلى ثلث  
الليل انتهى ولا يخفى ما في الثاني من الضر بطول الانتظار مع البر والمطر  
وابتداء وقت صلاة العشاء **والوتر منه أي غروب الشفق على اختلاف الذي**  
**ذكرناه إلى قبيل طلوع الصبح الصادق لإجماع الشافعي** على أن وقت العشاء  
يقتضي لطلوع الفجر وقال صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء صلاة الليل يعني  
وقتها ما بقي الليل وروى عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام أغم بصلاة

العشاء

المشاحية هبت عامة الليل وروى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أخرها حتى  
ذهب ثلث الليل وهو في الصبح يضاء الجواب عن تحديد الأمانة أنه ينف  
مأوا وقت الأمانة عرف وقت الصلاة وإذا تعارضت الآثار لا يفتي الوقت  
الثابت يقينًا بالشك وأما الوتر فحديث أبي داود أن الله أمركم بصلاة  
مخرجكم من محل النعم وهي الوتر فصلها لكم بها بين العشاء إلى طلوع الفجر وقوله  
صلى الله عليه وسلم أن الله زادكم صلاة الأجر الوتر فصلها ما بين العشاء  
إلى طلوع الفجر **لا يقدم صلاة الوتر على صلاة العشاء للترتيب للأوامر**  
بين فرض العشاء واجبة للوتر عند الإتمام لا تقدم وقتًا وقت العشاء وقتًا  
للوتر والترتيب فرض على لما روي أنه عند عائشة كركعتي العشاء فوقتته  
بعدها وشرع الخلاف في تنظيمهما لوتبين فسادهما وروى الوتر بعيد  
عندهما كونه سنة ثابتة ولا بعيد عنه لأنه واجب مستقل **ومن لم يجد وقتها**  
**أي العشاء الوتر لم يجزها عليه** بأن كان في بلد كبلخارا ففتي بالترتيب بطولها  
الوتر قبل العشاء لشفق في قصر ليالي السنة لعدم وجود التيقن لوقت وهر  
أفتي برهان الأمانة والإمام طهيري لم يرجع في ما ورد في السؤال من بلاد  
بلخارا عليه بأنها لا تجوز وقت العشاء في بلد تنأهل عينا صلواته فكيف ينأهل  
عليكم صلاة العشاء ووردت نحوًا وزعم على الشيخ الكبير الباقلي فافتي بعدم  
الوجوب وكانت قد وردت على ثلث لامة الحلواني فافتي بيقضا العشاء  
فأرسل الحلواني من يسأل الباقلي في عامة مجامع خوازم ما تقول فمن  
استقطر من الصلوات الخمس واحدة هل كفر فأحسن الباقلي بذلك فقال ما تقول  
فمن قطعت بقاء مع المرفق أو جلاء من الكعبتين كم فإيفرضوه قال  
ثلاث لغوات محل الرابع قال فكذلك الصلاة فبلغ الحلواني جوابًا سمعته  
ووافقته قال شراح الحديث البهاني الحلبي واعتز الشيوخ كالذي أن العلم بأنه  
لا يرتاب مما قيل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سبب جعل الذي



جعل علامة لوجوبه في الثابت في نفس الامر وجوز ان يتقدمه المعرفات للمشي  
فانقضا الوقتنا تنقضا المقربا وتنقضا الشيء لا يستلزم تنقضا لجوازه بل امر  
وقد وجد في موطنات اجباد لاسر من فرض الله تعالى الصلوات خمس  
بعد ما امر ولا تخمين ثم استعمل الامر على الخمس شرعا عاما لاهل الافاق  
لا تفصيل بين اهل قطر وخطوط ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذكر الدجال قلنا فما البشيرة في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كسهر  
ويوم كحقة وسابرا يا مكايا مكم فقبل تيسر لول الله فذلك الذي كسنة  
اي كفتنا في صلاة يوم قال لا اقدر ولا رواء مسلم فكذا وجبا كثر من  
ثلثائة عصر قبل ميرة الطل مثلا او مثلين وقرع عليه فاستقدا  
ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان تواردها على تلك الاوقات  
عند وجودها ولا ينفذ بتقديمها الوجوب ولذا قال عليه السلام خمس صلوات  
كتبهن الله على العباد ولا ينفذ بتقديمها الوجوب انتهى في شرح  
المنية والجواب ان يقال كما استعمل الامر على ان الصلوات خمس فكذا استعمل  
الامر على ان الوجوب سببا وشروطا لا يوجد به وتلك شرعا عاما  
الحال ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب استبا به  
سلمناه ولا يفيدك تقدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انعام  
على كل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو ظاهر  
البيان فان الحايض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في  
ذلك اليوم الا اربع صلوات وبعد خروج وقتها الظهر لم يجب عليها  
في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احدنا ما اظهرت  
في بعض اليوم وفي اكثر مثلا يجب عليها تمام صلوات اليوم والليل  
لاجل ان الصلوات فرضت خمسا على كل مكلف وكذا الكاهن اذا تسلط  
في بعض اليوم لا يلزمه صلاة ما مضى مع ان عدم الشرط وهو الاسلام

في

محي

البرم

في تحقده مضاف اليه لتقصير خلافه بولا ولم يقل احد يجب عليه تمام صلاة  
ذلك اليوم لا يفترض الصلوات خمسا والقياس على حديث الجاهل غير صحيح  
لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولين حلقا ما هو فيما لا يكون على خلاف  
القياس والحديث ورد على خلافه القياس ففقد نقل الشيخ اكل الدين في شرح  
المشارقة عن القاضي عياض ان قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه  
لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة في عند الاوقات  
المعروفة واكتفينا بالعلم انتهى ولو سلم القياس فلا بد من المساواة ولا  
مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يتقدم للمساواة في وقت خاص هكذا  
والمعاد من الحديث انه يقتصر لكل صلاة وقت خاص بها ليس هو وقت الصلاة  
اخرى بل لا يخلو وقت ما قبلها قبل مضي وقتها المقددها واذا جازي  
صارت فضلا كما في سائر الايام فكان الزمان الوضعية الظل مثلا ومثلين  
وعروض الشمس غيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودا في اخر ذلك الزمان  
تقتدرا بحكم الشرع ولا كذلك هنا الزمان الموجود اما وقت المغرب في  
تختصم ووقت الظهر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم ما ذكرناه عدم الفرق  
بين من قطعت يداه او جلاه من المرفقين والكعبتين وبين هذه  
المشكلة كما ذكره اللطام البقالي في الداسلة لتمام الحلواني وجمع اليه  
مع انه الخطم المنافع فيه انصافا منه وذلك لان الغسل ينقطع لعدم شرطه  
كان الحال شرط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها  
ايضا كما لم يبق هناك دليل يجعل ما رواه المرفق الى لا يبط وما فوق الكعب  
بمقدار القدم خلقا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء  
من وقت المغرب ومن وقت الفجر ومنها خلقا عن وقت العشاء كما ان  
الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فرائض الوضوء على المكلفين  
لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع استبا للوجوب وشرائطه



في جميع ذلك فليست مثل المصنف وانما يحاط بالوقت انتهى وقد كثره المحللة نعم  
لما توجه بمصنفهم من لزومها فعمل متناهي فقال وقتا قد وقتها مكلف  
بما وقيل لا انتهى يستنبطه ولا يجمع بين فرضين في وقت فلا تقبل التي  
قدمت عن وقتها ولا عمل تأخير الوقتية التي خول وقتا لا فبعد كسفر  
او مسطر لما تقدم فيه ليل لاوقات نحو قوله تعالى فخر الصلاة لذلك الشمس  
فلا يجوز تركه الا بطلان ما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل بعد زرع  
الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب والمغرب حتى  
يقضيها تبع المشاء واذا ارتحل بعد المغرب عجل المشاء فصلاهما مع المغرب فليجوز  
ان يجمع عنه انه عليه السلام صلى الظهر في اخر وقت والعصر في اول وقت وكذا  
فعل المغرب والعشاء فيصير محكما فضلا وقتا ونحوه يخرج الرأى يخرج  
وقت لا ويل على انه يجوز ان يقر به كقوله تعالى فاذا ابتغى من جهنم فامسكوهن  
او يحل على ان الرأى يظن ذلك ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
والذي لا يخفى ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا  
لوقتها الاصلان جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء  
جمع ذوا البخاري وسلم فلذا قال الا في عرفة للحاج لا لغيره بشرط ان  
يقضي الحاج تبع الامام الاعظم اوناية وبشرط الاحرام الحج حارة صلاة  
كل من الظهر والعصر ولو احرم بعد الزوال في الصحيح واشترانا الى شرط الجمع مما  
ذكرنا عن ابي حنيفة وفي الوقت المكان والاحرام والامام الاعظم والحا  
وتستفاد من شرائط الامام الاعظم وصحة الظهر فلو تبين فتا واعداد  
والعصر جميعا ولو جمع مع غير الامام الاعظم اوناية اعادة العصر اذا دخل  
وقتها المعتاد وكذا الويل يمكن محرمات بالجمع وقتا والظهر سواء كان محرما  
بعمرة فقط او لم يكن محرما فضلا وذاك في من الصلاة مع الامام فان  
او ذلك احدي الصلاةين فقط لا يجوز له الجمع عند ابي حنيفة وعندنا لا بشرط

الحرم في الجمع  
بين الصلوتين في  
وقت يعني بعد  
احدهما على وقتها

بلغ

الامام

الامام لصحة الجمع وفي الجرحان وهو الاظهر فيجمع الحاج بين الظهر والعصر  
جمع تقدم في ابتدا وقتنا الظهر مسجد بني هريج كما هو العادة فيه باذنه احد  
واثنتين ولا يفصل بينهما بما فلة ولا سنة الظهر وجمع الحاج بعد افاضته  
من عرفات بين المغرب والعشاء جمع تأخير فصلية بمنزلة لغة باذنه واحد  
واقامة واصل العلم بدخول الوقتين بخلاف عصر عرفة فانه يقيم له ايضا  
تنبيه على فعلها في ذلك الوقت مخالفا للعادة ولا يشترط سوى الاحرام المكان  
هنا ولم يجر المغرب في طريق مزدلفة يعني الطريق المعتاد للعامة لقوله  
صلى الله عليه وسلم الذي يذاه يصلي المغرب فيها الصلاة امامك وهذا اذا  
لم يحش طلوع الفجر فان حاذى صلى في طريقها المغرب والعشاء ولما خرج من بيان  
اصل الوقت شرع في بيان المستحب من الان الاستحباب بصفة ذابرة والمسا  
ان تذكر بعد الاصل فقال يستحب الاسفار بالخير لقوله صلى الله عليه وسلم  
اسفروا بالخير فانه اعظم الاجر قال الترمذي حديث حسن صحيح وانما مصدر  
واقلة للندب والاسفار الاضاة اسفر لغير اذا اضاوا اسفروا الرجل الصلاة  
اذا صلاها في الاسفار كذا في المصباح وفي معراج الداية صلاها بالاسفار  
والا للتعدي لان الاسفار لازم انتهى قال صلى الله عليه وسلم نوروا  
بالخير يبارك لكم وان في الاسفار تكبير الجماعة وفي التعليل بقليل او ما  
يؤول اليه التكبير افضل فقال اكرهني ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على شيء كما اجتمعوا على التنوير بالخير وقال في جميع الروايات وان  
المكث في مكان الصلاة حتى تطلع الشمس مندوب اليقال صلى الله عليه وسلم  
من صلى الفجر ومكث حتى تطلع الشمس كانا اعتقار ربع رقاب من ولدا ما عيل  
عليه السلام واذا اسفرها نكر من مرار هذه القضية وعند التعليل قل  
ما يتمكن منه وقال في التيسر والمزيد مستحبان لا يكمل بعد صلاة الفجر الى  
ان تطلع الشمس لاخير لقوله صلى الله عليه وسلم من مكث في صلاة بعد صلاة



الفضل المعلوم الشمس كان كمن اعتق أربع رقاب من ولد اسماعيل وقد روي  
مثل هذا بعد صلاة العصر قال عليه السلام من كنت في صلاة بعد  
ما صلى العصر لم يزل يمشي كأنه عتق ثمان رقاب من ولد اسماعيل قال  
وأما اختلاف الرعد المتفاوت لأن بعد العصر ينظر المكتوبة وبعد  
الفجر يمتلي المكتوبة فلم يكن من ينظر المكتوبة انتهى وروي النووي  
رحمته في الأذكار عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من صلى الفجر ركعتين في جماعة ثم يقرأ الحمد لله تعالى حتى تطلع الشمس  
ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره تامة تامة تامة قال  
الترمذي حديث حسن وعن أبي ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ركعتين  
لا يشرك له الملك وله الجنة وموت وهو على كل شيء قدير وعشر مرات  
كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه  
ذلك في حر من كل مكره وحرس من الشيطان ولم يتم بذيئان يدره  
في ذلك اليوم إلا الشرب بالله تعالى قال الترمذي حديث حسن  
وفي بعض النسخ حسن صحيح انتهى وظاهر الرواية المستحب البداية بالاستعا  
كالتم وفي شرح الإرشاد يستحب أن يدخل فيها بالتغليس ويخرج منها  
بالاستعا ركنا وقتة محمد وقال الطحاوي كان من عمره ينظر في القراءة  
فالتغليس أفضل فيبدأ مغلسا ويختم مسفرا وإن لم يكن من عمره ذلك  
فالأستعا أفضل من التغليس قال الحلواني والتسفي جدا لاستعا  
أن يشرع بعد انتشار البياض ويقرأ بقراءة مسنونة ثمانين أو مائة  
الي ستين مرة ثم يقرأ بقراءة الصلاة على وجه الله كما فعل  
ابن كثر وقد طوى الشمس قبل صلاة ان يرى بعضهم بعضا وفي الكافي ان  
يقرأ ما فتح البهل وفي الأثر قال عليه السلام لبلال رضى الله عنه نورا فحرق

ينظر

ينظر الناس على منافع بينهم كذا في معراج الدراية وفي مجمع الروايات وعن  
أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم من نزل الإمام في جميع ما وصفت في القراءة  
سوي الطهر أي فليس يتحتم عليه فيتحيز فيه والاستعا يستحب سفل وحضرا  
الأ في جرمرة لغة الحاج فان التغليس أفضل لو أجب الوقوف بعد لها كما  
في حق النساء ما خلا فذا قيد استحبابه **بكون الرجال** والأفضل للنساء في  
الحج العسل لانه أقرب للستر في غير الحج الاستعا راي في الرجال عن  
الجماعة كما في المستقي العين المجهدة وفي معراج الدراية سنة بصيغة عن مشايخنا  
وقيل الأفضل لمن في العسلون كلها المتظار في جماعة الرجال كذا في  
الفتاوى انتهى ويستحب **الأبرار** **الظفر في الصيف** لقوله صلى الله عليه  
وسلم ابردوا بالظفر فان شدة الحر من فمهم رواء البطارق وكان في الظفر  
في الصيف تقطيل الجماعة وحرصا لئلا ينس فان الحر يوذهم وسوا في صلاة  
منفردة أو جماعة والبلاد الحارة وغيرها في شدة الحر وغيرها عندنا كما في معراج  
الدراية والجمعة كالظفر قبله واستحبها في الزمانين ذكره الاستيعابي  
**ويستحب تعجيل أي الظفر في الشتاء** لانه عليه السلام كان يعجل الظفر  
بالبرد وما عن ابن مسعود رضى الله عنه انه دأب النبي صلى الله عليه وسلم يعجل  
الظفر في الشتاء ويؤخرها في الصيف وعن أنس نحو قال في مجمع الروايات  
وكذلك في الربيع والخريف يعجلها اذا زالت الشمس انتهى وبه يعلم  
الجواب عن قول صاحب المحرق لم أر تكلم على حكم صلاة الظفر في الربيع والخريف  
والذي يظهر في الربيع ملحق بالشتا في هذا الحكم والخريف ملحق بالصيف فيه  
انتهى **الأبرار** يعجل الظفر **الشتا في يوم غيم خشيته** وقوله قبل وقتة **في خسر**  
استحبابا في أي في يوم الغيم إذا كراهة في وقتة فلا يصير تأخير ويستحب  
**تأخير صلاة العصر في الصيف** لانه عليه السلام كان يؤخر العصر في  
الشمس حضا مقيمة وقد اشتهرت الاخبار عنه عليه السلام وعن أصحابه من بعد



بتأخير العصر ولا في تعجيله قطع التنفل بعدها الا هتد ولا استسحت وفي  
 التأخير فوسقة الوقت الوافل وفي تكثيرها فينبغي التأخير **ما لم تتغير**  
**الشمس** بذهب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصبح كذا في الحديث وهو  
 احتراز عن اعتبار تغير الضوء الذي يقع على الجدران وما اخذ الحاكم الشهيد  
 ورواية عن ابي حنيفة وقال بعضهم اذا قامت الشمس قد ربحها ورحمها  
 لم تتغير واذا غارت اقل ذلك تغيرت وقال بعضهم يوضع طشت مائي  
 وينظر فيه فان كان القرص يبدو للمناظر فقد تغيرت والا فلا كذا في المراج  
 وقيل يوضع طشت في ارض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبها  
 فقد تغيرت وان وقعت في جوف لم تتغير كذا في التبيين وتأخير  
 العصر الى تغير الشمس قالوا لا الفلك لا يتغير ما نوره ولا يستقيم اثبات الكراهة  
 مع الايمان في الايضاح والمحيط وجه الكراهة ما روي عن ابي اسحق قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثا يجلس احدكم حتى  
 اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان ينفر كنفرا اليك لا يذكر الله الا  
 قابلا كذا في السبيل والايام التأخير لم يرد وسفر كذا في معراج الدراية  
 ويستحب **تعجيل** اي العصر في يوم الغيم لان في تأخير يوم وقوع في وقت  
 المكروه فيجعلها بحيث يتيقن وقوعها بعد خول وقتها قبل مجي الوقت  
 المكروه ويستحب **تعجيل** صلاة المغرب في الضيف والشتا فلا يفصل بين الاذان  
 والاقامة الا بقدر ثلاث ايات او جلسته خفيفة على الخلاف فيه كانه عليه  
 السلام كان يصليها اذا غربت وتوارت بالحجاب وصلاة جبريل عليه السلام  
 اياها في اول الوقت في اليومين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي  
 حتى تخبروا قال علي بن الفطوح ما لم يوخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم وقال  
 عليه السلام ان امتي لن يزالوا يخبر ما لم يوخروا المغرب الى اشتباك النجوم

اعرف ان تغير الشمس  
 عرجه بعد مجي البصر  
 عن روية القرص هو الصحيح

اعرف ان تأخير الشمس  
 العصر الى تغير الشمس  
 مفروا نورا

اعرف انه لا يباح التأخير  
 لعرض وسفر

مضاهاة

مضاهاة لليهود فكان تأخيرها مكرها فيمن التنبه باليهود الامن عند  
 كسفه وترقى وحضور ما يدع او غيم والتأخير قلب لا يكون واذا جى بخسارة  
 بعد المغرب قلتم المغرب ثم الجازة ثم سنة المغرب واشتبك النجوم كثرها  
 بظهورها وتداخل بعضها في بعض وجدا لا استدلال بالحديث على الاستصحاب  
 انما كان التأخير سببا لوال الخير كان التعجيل سببا لاستحباب الخير فيكون  
 مستحبا والخير هو الاخرى لان النوى غير مراد بالاجماع ولان التعجيل  
 سبب لكثير الخصال والتأخير سبب لتقليلها ولان الناس يستعملون بالتعجيل  
 والا شراة فكان التعجيل افضل وهو من باب المسارعة الى الخير فكان اولى  
 وكان عيسى بن ابيان رحمه الله يقول يستحب تعجيل المغرب للثلاث ولا يحرم  
 تأخيرها مطلقا واجمعه عاروي انه عليه السلام قال سورة الاعراف في صلاة  
 المغرب ليلة انتهى والجمرات ما قدمناه في العصر ان التأخير هو المكروه  
 لا الفعل منه الا في الغرض من تغل جميع الوقت بالصلاة الا في يوم الفرج يجب  
 فيه تعجيل التعجيل قول الوقت خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الحاجة اليه  
 فيه بعدد ما حصل التيقن بالمغرب ويستحب تأخير صلاة العشاء الى  
 ثلث الليل الاول في رواية وعليها مشي في الكنز وقال القهري الى  
 ما قبل ثلث وهي رواية اخرى لها في البخاري عن عايشة رضي الله عنها قالت  
 كانوا يصلون العشاء فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل ووجه رواية  
 الكنز قول النبي صلى الله عليه وسلم لولا ان شق علي امتي لآخرونها العشاء  
 الى ثلث الليل ونصفه رواية الترمذي وابن حبان اذ لو اخرها كان سنة  
 فلما لم يوخرونها دون السنة وهو الاستصحاب كما في المراج وقال ابن رجب  
 الله عنه اخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الى نصف الليل ثم قال قد  
 مثل الناس وناموا ما اكرم في صلاة ما انتظرتموها واداء البخاري ووفق  
 شاح المجمع بن الملك على الاول على الشتا والثاني على الصيف لغلبة النوم

٨٢



لعله  
صل

وفي معراج الداراية وقيل في الشيف بجعل في فتاوي قاضي خان يؤخر العشاء  
في الشا الى ثلث الليل لقوله عليه السلام لما اذا حل العشاء في الشافان الليل  
في طهره وعجل في الصبيح لان الليل فيه قصير كتب عمر الى ابو موسى الاشعري  
رضي الله عنه ان صل العشاء حين يذهب ثلث الليل فان بيت قال يصف  
الليل وان نمت فلا نمت عيناك وفي رواية فلا تنك من الغافلين وفي جمع  
الروايات ثم التاخير في النص من باب في الشا لمعارضة دليل النيب مع دليل  
الكراهة اما دليل النيب وهو قطع السر في الكنية لان عنده لك لا يوجد السر  
بواحد من الناس واما دليل الكراهة فهو انه ان الى تقليل الجماعة لانه قل  
ما يقوم الناس لي نصف الليل فتعاضدوا تحت الاباحة والتاخير ما بعد  
النصف مكره لتلازمة دليل الكراهة لوجود دليله بالامتناع وهو ان  
الي تقليل الجماعة كما في شرح الطحاوي والكراهة تحرمت كما في الفقيه  
**تجمل** اي العشاء في فتا الغيم لان فينا خيرا تقليل الجماعة لظنة حصول  
المطر بوجوه الغيم وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يستحب تاخير كل الصلوات  
في يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط وجه ظاهر الرواية ما ذكرناه في كل منها  
**تجيب** اعرفنا الى ذكر التمر في ذكره ونذكر حكمة استحباب تاخير العشاء وحكم  
النوم قبلها والكلام قبل صلاة الفجر بعدها قال في الحاشية السر كلام  
للموافقة قال في صلاة المحسن يختلف العمل في اباحة التمر بعد العشاء فكرهته  
بعضهم مطلقا واما بعضهم مطلقا واما بعضهم اذا كان في غير مكة  
العلم ونحو ذلك وظاهره من هذا ان اباحة اذا كان مباحا قبل العشاء  
فالهم لم يذكر الكراهة الكلام الا عند انشقاق الفجر الى ان يصل لما روي عن عمر  
رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين العشاء في مكة في المؤر  
المسلمين وانا معهما وتاويل ما روي من الكراهة انه يفوت صلاة الفجر  
كذا في جميع الروايات وسند ذكر كراهة الكلام عند انشقاق الفجر قال في

اعرفنا ان ذكر الكراهة تاخير  
العشاء الى ما بعد نصف  
الليل لم يرد في

اعرفنا من هذا الى اخر  
الصلوة اليسرى  
حكم التمر وحكمه  
كأمر العشاء

الرهان

الرهان مخرج مؤاهل من ذكره النوم قبلها اي العشاء والحديث بعدها  
لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عنها الحديث في خير لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا سر بعد الصلاة يعني العشاء الاخرة الا واحد جليل وصل او عشاء  
وفي رواية او عرسا انتهى وقال الطحاوي ان كان النوم قبلها لم يخش عليه  
فوت وقتها او فوت الجماعة فيها واما من وكل نفسه الى من يؤخر فيباح له  
النوم واما حكمة استحباب تاخير العشاء فقولا ان طهر ان فينا خيرا العشاء  
قطع التمر لما روي عن علي بن ابي حمزة انه عليه السلام كان يستحب ان يؤخر العشاء  
وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها قال في الحديث بعدها لانه ما  
يؤخر عليه تمر يفوت به الصبح ولا يقع في كلامه لغو فلا ينبغي ختم البقرة  
به اولا انه يفوت قيام الليل لمن لم يمه ماوة وهذا اذا كان الحديث لغير  
حاجة واما اذا كان حاجة متممة به فلا بأس به وكذا قراءة القرآن الذكر  
وحكايات الصالحين ومذاكر الفقه والحديث مع الضيف انتهى وفي  
معراج الداراية السر من عند لقوله عليه السلام لا سر بعد العشاء والمعنى فيه  
ان يكون اختتام الصلوة بالعبادة كما جعل ابنة ابيها بالعبادة ليتمتع  
من الزلات فيما بين ذلك علي ما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات  
كذا ذكر شيخ الاسلام ولذا ذكره الكلام قبل صلاة الفجر كما تقدم وهذا وجه  
وله الخد واستحب تاخير صلاة الفجر موضع الشفع مكره لاول لغة الحجاز  
وتميم وبغية لغة غيرهم والوتيرة الطريقة يقال بوعلى وتيرة واحدة  
وقال الازهرى الوتيرة المداومة على الشيء المداومة يقال للميت لعله  
وتيرة اي مداومة ما خذ من التوازي ومما استتابع كذا في شرح الكنز  
للعمري اي قبيل اخر الليل لمن يتق بالانقباض فان لم يتق من نفسه بالانقباض  
او تر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم اخر الليل فليوتر  
اوله ومن طمع ان يقوم اخر الليل فليوتر اخره فان صلاة الليل مشهورة وذلك

افضل رقاء مسلم كذا في البيهقي وكان ابو بكر رضي الله عنه يومئذ من اول  
 الليل وعرضني الله عنه من اخر فقال علي بن السلام لا يكر اخذت بالثقة  
 ولما اخذت بفضل القوة كذا في المعراج عن الميسر والشيخ وقال عليه  
 السلام اجعلوا اخر صلواتكم بالليل وترا رقاء البخاري واذا اوز قبل  
 النور ثم استيقظ يصلي ما قبل الله ولا كراهة فيه بل هو مندوب لا يعيد  
 الوتر لكن فائدة افضل المفاد حديث الصحيح **تنبه** سبذكر حكم ما خبر  
 الوتر في رمضان انتهى كل صلاة ادرك تحريمها في وقتها ثم خرج الوقت  
 قبل اكمال ركعة منها فهي اذ الاقضاء لا انه يبطل بطول الشمس في الجوز  
 في العبد بن وخرج وقت الظهر في الجنة كما سبذكر **فصل في**  
**الاوراق المكرهه ثلاثة اوقات لا يصح فيها شي من الفرائض الواجبة**  
**التي لم تزل في السنة قبل دخولها** اي الاوقات المكرهه اولها عند طلوع  
 الشمس الى ان ترتفع وتبيض قال في الاصل اذا ارتفعت الشمس قد ربح  
 او محين تباح الصلاة وقال لفضلي ما اذا امر الانسان يقدر على النظر  
 الى قرص الشمس فالشمس في طلوعها فلا يباح في الصلاة فاذا انجز عن النظر  
 تباح وقال بوجوه الفكر دوي موضع طشت في ارض مستوية فادانت  
 تقع على صيطانه فهي في الطلوع واذا وقعت في وسطه فقد طلعت  
 وحلت الصلاة كذا في المعراج **والثاني عند اشتوا** اي في بطل السما  
 الى ان يزول اي تبيل الى جهة المغرب **والثالث عند اصفرارها وضعها**  
 حتى تقدر العين على مقابلتها الى ان تقرب لقول عتبة بن عامر رضي  
 الله عنه ثلاث اوقات لها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي  
 فيها وان تقرب فيها موتا نا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الغروب  
 تزول وحين تضيق للغروب حتى تقرب رقاء مسلم وغيره والماء بقوله  
 ان تقرب فيها صلاة الجنان اذ الدفن غير مكره لكن كني به عنها للارادة

عنه  
 اعرب ان ظل صلاة ادرك  
 ثم يمتد الى وقتها ثم  
 خرج الوقت قبل اكمال  
 ركعة منها فهي اذ  
 رافقت الشمس

بينها

بينها وتذبح مصرحاً به في كتابه لاجاز الامام اي خصص عمر بن شاهين بها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس  
 انعم وفي الموطا والنسائي قال صلى الله عليه وسلم الشمس تطلع بين قرني  
 شيطان واذا ارتفعت فارها ثم اذا اشتوت فارها فاذا زالت فارها واذا  
 دنت للغروب فارها واذا غربت فارها ثم في الصلاة في تلك الساعات  
 والمراد جنازة حضرت قبل هذه الاوقات لما سبذكر وفي وجه عدم الصحة  
 بالتمسك بالمروي بثبوت الكراهة في الفعل وما لم في السنة كما لا يتبادر  
 بالانقضاء النهي عن الافعال الشرعية وان كان محققا المشروعية فيقتضي  
 الصحة مع الكراهة لو فعل لكن قلنا هنا يقدم الصحة اصلا لتقص في المكان  
 فلا ينادي بها ما وجب كما سلا ولا يقالا ونسبها فليصالحا اذ اذكرها مستحق  
 عليه والله عام في الاوقات كلها وقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة  
 من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من  
 العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وقاءه الشيخان والطحاوي  
 وقوله صلى الله عليه وسلم واذا ادرك احدكم سجدة من صلاة العصر قبل  
 ان تغرب الشمس فليتم صلاة واذا ادرك سجدة من صلاة الصبح قبل ان  
 تطلع الشمس فليتم صلاة رقاء البخاري لانا نقول لها وقع الثمار بين  
 هذا وبين نصيب النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجع الى القياس  
 كما هو حكم القارن فترجع حكم هذا الحديث بصحة صلاة العصر وترجع حكم  
 النهي في صلاة الفجر فلم تصح وترجع حكم النهي في صلاة الفجر فلم تصح وترجع  
 المحرم على المبيع انما هو عند عدم وروى القياس ما عندك فالترجع له وروى  
 ابن عمر رضي الله عنهما قال اذ طلعت الشمس فاسلك عن الصلاة فافضا  
 تطلع بين قرني الشيطان رقاء مسلم وروى ايضا وقت صلاة الصبح  
 من طلوع الفجر عالم تطلع الشمس فاذا طلعت الشمس فاسلك عن الصلاة

انه تعليل في مقابلة  
 النص وهو قوله صلى الله  
 عليه وسلم من ادرك ركعة  
 من الصبح



عليه ذكر في الاسرار ان الذي عظمته اعراسه ابدأ يطرا على الاسل الثابتة  
ولان الصلاة علمت به فعمله لا حق بل قال الطحاوي في كتابه منسوخة  
بالنصوص الناهية والا يلزم القول ببعض الحديث وترك بعضه مجرد قولنا  
طرا ناقص على كامل في الخبر بخلاف عصر يومه مع ان التقصير في العصر  
ابتداء الخبر بقاء فيبطل في العصر كالفجر **تقريب** لو طلعت عليه  
الشبر في خلال صلاة الفجر فحققة لا ينتقض وضوءه فليفسر قول اي  
يوسف يلزم الوضوء على ما روينا به يصبر حتى تطلع الشمس فدرج فيهما  
كنا في معراج البداية وقد صرح في البهوان وغيره بالنقل بان نقله على  
قول اي حنيفة واي يوسف فليقول كل هو في حرمة الصلاة او حقيقتهما  
فمنتقض طهارته بالحققة **غائبة** قال في الغنية وغيره كسالي  
العوام اذا صلوا الفجر وقت الطلوع لا ينكر عليهم لانهم لم يمتنعوا بتركها  
اصلا ظاهرا ولو صلوا نفع عندنا صاحب الحديث ولا اد الجاهل عند البعض  
اولي من الترك **ويصح** اذا ما وجبت فيها اي الاوقات الثلاثة لكن مع  
**الكراهة** في ظاهر الرواية لا كاطنة البعض فضاها مثل لما عجب فيها  
بقوله **لجنان** حضرت اما كراهة الصلاة عليها فلما تقدم من حيث  
عقبة واما السجدة فلو جوضها بالاحضاد لكن قال في معراج الدراية عن  
الحنفية الا فضل في صلاة الجنان ان يوجهها فيها اذا حضرت لقول عليه  
السلام ثلاث لا يخرجن منها الجنان اذا حضرت وكذا **احمل** اي تليت  
**فيها** اي الاوقات الثلاثة وناقلة شرع فيها في وقت منها او نذر ان  
يصلي فيها بخروج مع الكراهة والا فضل قطع ما شرع فيه في ظاهر الرواية  
ويقتضيه في وقت كامل لان الوقت في حقه استيلج لوجوبه لا لاداءه بل  
الا اذا وجبت مطلقا فلا يتقيد بوقت يفوت به وقيل يخرج عن محضه اذا  
فضاه في وقت مكروه وان كان اثملا وجوبه لصورة صيانة المومنين

البطلان

البطلان ليس غير ويحصل مع نقصانه وقيل لا يصح الشروع متغلا فيها  
كالغرض لا فائدة الدليل المنع مطلقا ومن عدم الصحة في بعضها مخصوصه  
ولا يلزم اختلاف معنى اللفظ الواحد بشيئين مراد من لا على سبيل الحكاية  
**كاصح** عصر اليوم ادا به عند الغروب لبقا سببه وبما جز المتصل به  
الا اذا من الوقت مع **الكراهة** للتأخير الذي عنه لا ذات الوقت وقيدنا  
بعصر اليوم لان عصر امس لا يصح في حال تغير الشمس من اليوم لا صافرة الشبية  
مخرج الوقت الى جميعه وليس مكروهها فلا يتادي في مكروهه واذا التزم الكاثر  
عندنا صفة روم يصل ثم اذا القضا في مثله قال في الاسلام البزوي وادوا  
في هذه المسئلة فينبغي ان يجوز قضائهم في مثله لانها كما وجبت ولا يفتي  
في مثله على ما قاله شمس الامنة لانه لما مضى الوقت صار ديننا في مئة بصفة  
الكامل لان التقصير كان بسبب تغير الوقت وقد زال فيرتفع النقصان  
وتثبت كماله اذا وجب في الذمة **والاوقات الثلاثة** وهي الطلوع  
والاستواء والغروب يمكن فيها **الكراهة** كراهة تحريم ولو كان لها  
سبب كالمندور وكعتي الطواف وكعتي الوضوء ونحوه المحجة المن  
الرواتب وفي حكمة وقال ابو يوسف لا تكرر الثالثة حال الاستواء يوم  
الجمعة لانه استثنى في حديث عقبه اليوم الجمعة وفي حديث اي هدية  
نبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس لا يوم  
الجمعة وقال ابو حنيفة ومحمد بالكراهة لاطلاق حديث عقبه في هذه  
الزيادة غريبة فيه فلا يقيدها وهو محرم فيقدم على حديث اي هدية  
المسيح ويكره **التفعل بعد طواف الفجر** اكثر من **سنة** قبل صلاة  
الفجر لقول عليه السلام ليس بلغ شاهدكم غايكم الا صلاة بعد الصبح لا  
ركعتين وقراءة احد سورة اود والكراهة لخلق صلاة ركعتي سنة حتى  
يكون كما مشغول بها وفي المجتبى تخفف القراءة فيها انتهى لما قاله طهفة

ف  
و

وما نقص في الذمة

السر

لام

رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي  
 الا ركعتين خفيفتين رواه مسلم وفي التجنيس المنفصل اذا صلى ركعتين  
 فطلع الفجر كان الاتمام افضل لانه وقع في صلاة الطلوع لا في وقتها انتهى  
 وهو الامح ولا يتوسع من سنة الضحى في الامح ويكن التنفل بعد **صلوات**  
 اي فرض الضحى ويكن التنفل بعد صلاة فرض العصر وان لم تتغير الشمس  
 لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة  
 بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه البخاري ومسلم والني لم يمتد في غير  
 الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكاه وهو افضل من المنفل  
 الحقيقي فلا يظهر في حق فرض اخر مثله وهو ما يفيد التقييد فلا يكون قضاء  
 الفوات في وقت كرم لمعني في غير وقتك فيه لو اخل فلم يظهر تأخير الا في  
 كراهة النافذة واما الحديث الذي رواه النبي عن الصلاة في المعنى فيه وهو الطلوع  
 والاستواء والغروب فيؤثر في ابطال غير النافذة ويؤثر في كراهة النافذة  
 لا في بطلانها وكن التنفل قبل صلاة المغرب قال في معراج الوداية لا يتنفل  
 بعد الغروب لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل اذانين صلاة ان شاء الله  
 قال الخطابي يعني الاذان الاقامة انتهى وفي الاشتغال بالنافذة تأخير  
 المغرب المستحب تجميعه لمكون تأخير وعن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم  
 فري كوكبا فاعتق سنة كذا في المجتبى وسيل بن عمر رضي الله عنهما عن  
 الركعتين قبل المغرب فقالوا اين احدنا على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصليها رواقا ابوداود ومباردي انه صلى الله عليه وسلم كان  
 يري الصحابة وهم يصلون ركعتين فلم يبينهم عنها فهو محمول على ابتداء الحال ليعرف  
 ان وقت الكراهة قد خرج بالغروب ولقد لم يفعلوا تدبيرهم قال ابو بكر  
 بن العربي وقال الخطابي هي صلاة الركعتين قبل المغرب اذا انقضى  
 الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لانه دليل بطلان الحديث

ولكن

ولكن بحث النكاح انما يعلم بان حديث ابن عمر لا يقتضي ثبوت الكراهة بل  
 لغو المشروعية والتأخير ليل الاستثنى كما ذكر في القنية والركعتان  
 لا تزيد على القليل اذا تجوز فيها وفي صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم  
 قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو المذهب وهو الذي ينبغي اعتقاده في  
 هذه المسئلة وما ذكره في الجواب لا يفيد والله الموفق **وعند خروج الخطيب**  
 من خلوة وظهور للناس وقيامه من بيده للصعود على المنبر **الخطيب**  
**من الصلاة** لاجتماعهم على الخروج قاطع الصلاة وروى ابن ابي شيبه في  
 مصنفه عن علي بن عباس قال بن عمر رضي الله عنهما كانوا اكرهون الصلاة والكلام  
 بعد خروج الامام وقول القضاة في حجة وكذا يكره التنفل وقت سائر الخطب  
 كخطبة العيدين وخطبة الحج والاحرام والكسوف في قول الشافعي والاشعري  
 علي قول القاضي وسند ذكر قيامه في الجمعة ان شاء الله تعالى ويكره التنفل  
 عند الاقامة لكل صلاة فريضة وعليه نص محمد في الاصل لا ركعتي الفجر  
 وصرح شارح الحديث بقدم الكراهة في غير الاقامة للجمعة اخذ من مفهوم  
 تقييد قاضي خان في الصلاة بיום الجمعة وفيه تساهل لان المفهوم لا يعارض  
 المنطوق فلذا قلنا تبعنا لها في الاصل اذا اخذ في الاقامة كره المتطوع  
**الا بسنة الفجر** فانه ياتي بها اذا كان بين ركعتي الثانية والثالثة  
 الخلا الذي يقتضيه ان كل من سنة الجماعة وسنة الفجر فضيلة عظيمة  
 فاذا امكن الجمع بينهما والاو خلا مع الاتمام لانه وهو الموعد في سنة الفجر  
 الوعيد وقد ورد الوعيد في ترك الجماعة فكان حارا لاجتماعهم وكان  
 ثوابها اعظم لانها مكية ذاتية والنت مكية خارجية والذاتية اقرب  
 وسند كتمان ان شاء الله تعالى ويكره التنفل قبل صلاة العيدين  
 ولو تنفل في المثل ويكره التنفل بعد اي العيد في المنهج يصلي العيدين  
 اخذنا الجواب بقول ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل



خرج فصلي بعد العبدكم يقبل فيها ولا بعدها متفق عليه وتفيدنا بكونه لتفعل  
 بعد في فصل العبدكم لا يكون ان يتفعل في المنزل لقول النبي صلى الله عليه  
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل قبل العبد شيئا فاذا جازع الى منزله  
 صلى ركعتين وقرأ آية فاتحة وركعتين يتفعل بين الجمعتين في جمع ركعة ولو سنة  
 الظاهر اني بعد علي الصبح لان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل فيها شيئا في جمع  
 مرة لفة ولو سنة المغرب على الصبح لانه عليه السلام لم يتطوع بينهما متفق عليه  
 ويكره التفعل عند ضيق وقت **لمكتوبة** لتقوية الفرض عن وقت ويكره التفعل  
 كالفرض حال مدافعة احد الاخصيين بالتوكيل لغياب وكذا الزرع وسيا في ثمة  
 ان شاء الله تعالى يكره التفعل كالفرض وقت **حضور** طلع وقت **تأخر** نفسه عند  
 حضور كل ما يشغل البال عن استحضار عظمة الله والقيام بحق خدته  
**وعمل بالخشوع** في الصلاة بلا ضرر ولا دخال تقصير في المودي السبب  
 قد منكراته تاخير العشاء اليها بعد نصف الليل وليس ذات الوقت مكرها  
 انما المكره التاخير خشية غلبة النوم وقد دخل بعض جهال اهل زماننا كراهة  
 التفعل مثل كراهة التاخير للفرض وقد علمنا استحباب تاخير الوتر وليس الا  
 لطيف ختم التفعل اخر الليل واذا وتر قول الليل فانما بعد مطلوب ايضا  
 فليتبناه **باب الاذان** لما ذكرنا الاوقات وهي اثنان في الحقيقة اعلام  
 بالوجوب لان الوجوب في الحقيقة مضاف الى استحباب الله تعالى وهو غيب عنا وقد  
 جعل الله سبحانه مرافقة الكاملة ورحمته الشاملة الاسباب لظاهر قاعا  
 على ايجاب الغيب ذكره ان الذي هو اعلام لتلك الاعلام فتسا من حيث  
 الاعلام وقدم الاوقات على ذكر الاذان لما فيها من معنى السببية في حق الباء  
 والسبب مقدم على العلامة لقربه وان الاوقات اعلام في حق الخواص وعما الحكماء  
 والاذان في حق العوام فقدم ما اختص بالخواص لزيادة مرتبة من ذلك شيخ  
 الاسلام بدر الدين حقيق بالعلم ان يتب بالوقت فان يذهب الوقت فليتب به

الاذان

الاذان ثم الكلام هنا في ثبوته وتعيينه وافضلته وتفسير لغته وشرعية و  
 مشروعية وتبني شرطه وحكمه وركنه وصفته وكيفيته ومحل شرعية فية وقته  
 وما يطلب من مأمعه وصا اعد الله من الثواب لافعاله ما ثبوته فيها الكتاب  
 وهو قوله تعالى فاذا دعا بينهم الى الصلاة الا ينزلوا اليها ليستروا الاذان  
 وبالسنة وانما نسبتها فاختير لفظ الاذان لان من باب التفعيل  
 كالسلام وكررت فيها لاذكار من الشهادتين والتكبير وفي اليد رمية اناحي  
 اذانا ولم يتم شهادته وان كانت موجودة فيه لان المقنونة من شريعته  
 الاعلام وفائدة التكبير الشهادتين في يعلم المودن ان الله لا يخطئ العلم  
 فيما يدعونه اليه يعلمون انه امين في هذا فيقولون قوله واني هذا الشار النبي  
 صلى الله عليه وسلم بقوله الامام صا من المودن امين واما الفضيلة فعندنا  
 الامامة افضل من الاذان لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها وكذا  
 الخلق الماشع من بعد وقول عمر رضي الله عنه ولا الجليلي لا دانت  
 لا يستلم تفصيل عليها بل مراد لا نستطيع الامامة لاسع نركها فيعيد الاظفر  
 كون الامام هو المودن وهذا مذهبنا وعليه كان يوحىفة رحمه الله كافي  
 فتح القدير ومما لفته الاعلام قال الله تعالى واذا من الله وشرع به  
 اعلام مخصوص بالفاظية اوقات مخصوصة وتبني مشروعية على المشهور  
 انه عطية السلام لما قدم المدينة كان يوحى الصلاة تارة وباجلها اخرى  
 وبعض الصحابة كان يبادر حرصا على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيقوته بعض مقاصد وبعضهم يشغل ذلك عن المبادر فظهر التاخير فشا  
 الصحابة بان ينصبوا اعلامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
 كيلا تقوئهم الحاجة فقال بعضهم تصب راية اذا راها الناس راوا ان معهم  
 بعضا فلم يجبه ذلك واشاد بعضهم بضر النافس فحرمه لاجل الضاري  
 وبعضهم بالنفخ في الشهور تركه لاجل البرود وبعضهم بايقاد النار تركه

ب  
افضلته

الاذان

لاجل المومن متفقوا قبل ان يجتمعوا على شي من عبد الله بن زيد الانصاري  
صاحب الادان لا صاحب لوضو كنت لا ياخذ في اليوم وكنت بين الناس واليقظ  
اذ رايت شخصا نزل من السماء عليه ثوبان احمران وبسطة بيضاء فقلت  
اتبع هذا النافس فقال ما تصنع به فقلت اذهب به الي النبي صلى الله عليه  
وسلم ليضربه وقت سلاتنا فقال لا ادلك على ما هو خير من هذا فقلت  
نعم فقام علي جدم حايط ايضه مستقبل القبلة فاذن ثم مكث هنيهة  
ثم قال مثل ذلك وراة في خرج فقامت الثلاثة مرتين فاتي النبي صلى  
الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال رويا صدقا وحقا فقال علي بل ان فانه  
انما صوتا منك وصرع ينادي به فالقيتها فقام علي رمله كان علي سطح المدة  
وجعل يوذن فلما سمع عمر رضي الله عنه خرج في ازاره وروى يقول طاف بي  
الليلة طافا فبعث الله الاله سبغني فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
الحمد لله وانه لا شئ واختلف في ذلك الملك فغيب جبريل وقيل جبريل  
وروي ان سبعة من الصحابة راوا تلك الرقيا في ليلة واحدة كذا في المبين  
ومحمد بن الحنفية وقيل من العابد من يكرهها ويقول بعدون ابي ما هو  
من مقام الذين يخفون ثبوت بالرويا والناظر بقدر الوحي قلنا ثبت  
الاذان بامر عليه السلام لا بالنام وحده وقيل نزل جبريل عليه السلام  
علي النبي صلى الله عليه وسلم حين قال كثر من مرة اذن جبريل عليه السلام  
في السامرة عمر ولا منافاة بين هذه الاسيا بل يجعل كل ذلك كان سببا  
كذا في معراج له راية وقيل من اذيع اود حكي الفاظ الاذان وهي معلومة  
وفي حديث المعراج ان الملك النبي خرج من الحجاب النبي طرعا من اذن  
وعيد علي ان التعليم كان ليلة الاسراء الا لم يعمل بها الا بعد ما رآه  
الله وشرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية كما في البهان  
دخل الوقت وبشرط له ومنه كونه بلفظ العربي علي الصبح من عاقل

كلام كونه المومن ذكر احاطا علما بالوقت طاهرا متفقد احاطا بالناس لم يزل  
من تحلق المائدة صبيحا حسنا وكان يرتفع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته  
بالفعل وركب الفاظ المخصوصة وصفت سنة مؤكدة وكيفية المرسل وحمل  
شرع في المدينة المنورة ووقت اوقات الصلوات والوقتضا ويطلب من معه  
الاجابة بالقول كالفعل كما سذكر مع بيان الفاظ ومعانيها ان شاء الله  
تعالى وقد اعنتني بذكر وصف فقال سئل الاذان لما ذكرنا في بيان شروعه  
والواجبة عليه وليس بواجب ولا امر لانه عليه السلام لما علم الاعرابي كيف  
يصلح لم يذكر له الاذان فكذا الواقعة لم يذكرها فكان كالمصحة  
مؤكدة وهي في قوة الواجب قال بعض مشايخنا انه واجب بقول عبد الله  
اذ احضرت الصلاة فليؤذن ثم احذكوا بكم اكبركم اسر وروى جريح  
روي عن محمد انه قال لو ان اهل مدية اجتمعوا على ترك الاذان لغاتلهم ولو  
تركه واحضرته وجبته وانما يقتل على ترك الفروض والجواب  
انه قال ذلك لانه وان كان سنة الا ان تركه بالاصرار استحقاقا بالدين  
فيلزم القتل وقيل لا يدل قول علي لوجوب فانه روي عنه ان قال المومن  
سنة من ملن رسول الله صلى الله عليه وسلم لغاتلهم عليها ولو تركها  
واحد لضربه وعن النبي يوسف يحبسون ويضربون ويؤيد على تاكيد  
وقيل عن محمد بن كفاية وقيل اذا كانت السنة من شعائر الدين يقتل  
عليها وكلا القولين بالوجوب والسنة قربان لان السنة المؤكدة بمنزلة  
الواجب في حقوق الاثم بالترك وقال عامة مشايخنا انها مستثناة  
ممكنات للمفروض احراز اعن غير هذا فلا يؤذن لعبيد واستسقاء  
وكسوفه تراوح وحانة ووتر فلا يقع اذان المشاء للورس اليهم  
والجمعة من الغرض لانه صلى الله عليه وسلم كان يؤذن في عهد المسلمين  
الحرة الجمعة ومن غيرها وكذلك لانه من بعد ان يؤمننا هذا



فيؤذن للمريض ولو لم يصلي منه فرك الصلاة وقد ورد في خبر  
 المنذر ما رواه ابو داود والنسائي قال علي بن ابي طالب عليه السلام  
 من راعي غنم في راس شظية يؤذن بالصلاة ويقتل فيقول الله عز وجل  
 انظر الى عبدي هذا يؤذن فيقيم الصلاة يحفظ مني قد حفظت لعبدي  
 وادخلته الجنة وعمره ثمان الف عام رحمه الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل بارضا فحاشنا الصلاة فليست طافان لم  
 يجلسا فليستيم فان اقام صلى الله عليه وسلم مكان وان اذنا اقام صلى الله عليه وسلم  
 جنود الله ما لا يرى طافاه رواه عبد الله بن ابي وهب وهذا ونحوه عرفنا ان المقصود  
 من الاذان لم يخص في الاعلام بل كل منه ومنه لا اعلان بهذا الذكر كشرك الله  
 ودينه في ارضه وتذكير العباد لمن لا يرى شخصهم في الغلوات من العباد  
 وصالح الجوف يؤذن مواصلي اذ او قضا سفر او حضر كما فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم وراي به المصلي في بيته في المصير ليداعه ترك المسافر  
 الاقامة الا اذا كان لا يركن للقيم تركها لو اذن في اقيم في المتجر صلى الله عليه وسلم  
 بيته وانما يستل الاذان والاقامة للرجاء او كرها للنساء لما روي عن ابن  
 وابن عمر من كراهتهما لهن لان مبعوثي جاهد علي التثنية ورفع صوتهن حرام  
 و اشار الى ضبط الفاظ الاذان بقوله **يكبر في قوله اربعا** احترام اعمام  
 قيل عن ابي يوسف وعن رواية الحسن انه كبر مرتين في اوله فيقول الله اكبر  
 الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله علم المعبود بانه واكبر اما اخذ من كبر عوفي عظم  
 فانه عظيم القدر واما من كبر لرياسه و مراد به القدم ههنا واكبر للتفصيل  
 وتعتد به الله اكبر لرياسه عظم من كل ما اشتد به وعلا وجب اشتغالوا  
 بعمله وتركوا اعمال الدنيا وكان الشلف رحيم الله اذ استمع الاذان ان تركوا  
 كل شيء كانوا فيه ويجزم الراي بسكنها في التكبير فيمكن كلمات الاذان والاقامة  
 لما روي عن ابراهيم النخعي انه قال ثمانية عجزمان كانوا لا يسمعون الا الاقامة

قال ابن ابي عمير علي بن ابي طالب في الاذان الحقيقية وفي الاقامة نبوي الوقت  
 انتهى الى الحمد فيها وروي ذلك عن النخعي عوفي فاعلمت وسر في ما الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال الاذان حرم والاقامة حرم والتكبير حرم انتهى  
 وقال ابو العباس المبرور ان في قول الله اكبر موقوفة في افتتاح الصلاة وكذلك  
 الرا الثانية في الاذان كقوله حي على الصلاة وحي على الفلاح موقوفة لها والها  
 كذلك سمعنا ولم نسمع ان نضم لرا وانما فعل ذلك القوم كذا في جميع الروايات  
 شيئا مذكرا في الاذان العجز عن مضاراة الله بالخيار في التكبير ان شاء الله بالرفع وان  
 شاذ ذكر بالجرم وان ذكر التكبير مرارا فالاسم المكرم مرفوع وذكر كبر جاعدا في  
 الحق الاخير بالرفع في المرق الاخير هو الخيار ان شاء الله بالرفع وان شاء  
 ذكر بالجرم انتهى ثم يقول المؤذن شهد ان لا اله الا الله شهد ان لا اله الا الله  
 الله اعز جرموا تحقيق ان لا معبود سوا الله والاعلام منه في غير مخالف  
 لكم فيما عوكم اليه وشهدت بمن لا اله الا الله وحده لا شريك له فاقابلوا من  
 فانه لا ينفعكم احدا الا الله ولا ينجيكم من عذابه احد الا الله ولم تودوا امره ونفدتوا  
 رسول الله في الامور الاقامة الجماعة وهذا معنى قوله شهد ان لا اله الا الله  
 شهد ان محمدا رسول الله ثم يقول حي على الصلاة حي على الفلاح اي صلوا  
 وبادروا وتجلوا وانتم عوا الي الخبر الذي في الفلاح والحياة ومودة الصلاة  
 فانه قد عاين قتها فاقبلوها ولا تؤخرونها عن وقتها وصلوها بالجماعة ثم  
 يفعل حي على الفلاح حي على الفلاح والمعني مثل ما قبلها اي اشرعوا الي الجماعة  
 والشفاعة فان الصلاة سبب الشفاعة فالشفاعة فاقبلوها التماس عذابه  
 والفلاح هو الفوز بالبقاء والخلاص في النعيم يقال الفلاح مفلح وكل من اصاب  
 خيرا مفلح واصلا الكلمة من قول الربيع بن عمار في الطعام حي على الشريد  
 اي صلوا الي الشريد واكله يقال حي على كذا اي صلوا اليه  
 ومن قول ابن مسعود رضي الله عنه اذا ذكر الشاهدين في كل يوم اياهم

بفكر فضائله وشماله وفي ثلاث روايات في حال يرمي بها بغير وجه ولا  
بغير شك كون اللام في قوله فاق ومنونا وبعد **يشي تكبير اخر** فيقول الله اكبر  
الله اكبر مرة الى الاجلال والتعظيم وليكون ادعي الى المشاركة للطاعة والعبادة  
والاجابة فان انصرف اعني الى العبيد بحبولة على الطغيان ثم تحته كلمة  
التوحيد على وجه التجرى فيقول من هذا بالاحلاص لله لا اله الا الله تنبيهها  
للمؤمنين وحجة قائمة بروس الاشهاد على الجاحدين وقوله **كافي الفاظ**  
اي ان باقي الكلمات بعد التكبير ادبها في قوله تشي وقد ذكرنا هذا فيقول الحكم  
في كونه ركنا عظيما شأن الصلاة في نفس السامعين ورجاء الثواب لله  
لا نأكل كلامه **ولا ترجع** موان تخلف بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع  
بها صوته في كلتي الشهادتين لان الروايات متفقة على ان بلال رضي  
الله عنه لم يكن يرجع ولا المقصود من الاذان قوله في علي الصلاة تحي علي  
الفلاح ولا ترجع فيها فقياسا لها اولى كذا في معارج الدراية ولا بد ليس  
في اذان الملك السارل وعليها اذان بلال ومما قيل انه يرجع لم يصح وهم  
الترجيع في اذان غير ابي مخذورة دليل على عدم كونه من اجابته وترجيع  
ابي مخذورة من خصا يصح لا مرقام به فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالترجيع  
حالة التعلم بحسن تعليمه وهو كان عمادة النبي صلى الله عليه وسلم  
في التعليم فظن انه امر بالترجيع وتكونه كان في جاهليته ببعض النبي  
صلى الله عليه وسلم اشده بغض ففعله لزيادة محبة بعد اسلامه  
وزيادة اخلاصه في ايمانه وقيل غير ذلك وقال صاحب البحر الظاهر من  
عبادتهم اي مشايخنا ان الترجيع عند الصباح فيه ليستربك ولا مكره ولا  
للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة مؤذنين بلال وابو مخذورة واسمه  
سمرة وان ام مكتوم واسم عمر وفاذا غاب بلال اذن ابو مخذورة واذا غاب  
ابو مخذورة اذن عمر **والاقامة** مثله في ترجيع التكبير ابتداء وتشية باقي  
الكلمات

الكلمات وترتيبها كالفعل الملك السارل وتواتر الاثنا اذان تشي مشي وقام  
مشي مشي ولا نهالوا كانت خراي لا ذوقه قد قامت الصلاة اذ هي الاصل فيها  
وتما سميت اقامة الاصلها تشي ملكا انهم البعض وقال بلال هم المحي كانت  
الاقامة مثل الاذان حتى كان مؤذنا الملك فجعلوها واحدة واحدة اذا خرجوا  
يعني في امة وبرزوا مؤذن **بعد فلاح الفلاح** بعد قوله في علي الفلاح  
**الصلاة خير من النوم** ويقطعها مرتين بلال اذان بلال كما ان حجر  
عايشة رضي الله عنها بعد الاذان فقال الصلاة خير من النوم فقال الله فقلت له  
ان الرسول انما قال الصلاة خير من النوم فلما انتبهت بعد ذلك فاستغفرت  
النبي صلى الله عليه وسلم وقال فقلت له اذانك وفي مجمع الطيراني عن  
عايشة رضي الله عنها قالت تجادل لي النبي صلى الله عليه وسلم بمؤذنه  
بصلاة القبع في محل نائم فقال الصلاة خير من النوم فاقرت في اذان  
الصبح وفي رواية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا يا بلال اجل  
في اذانك ومولدي بقرعة قوله ما احسن هذا وفي رواية اخرى في اذان  
اذنت للصبح ولانه وقت نوم وغفلة فخص بزيادة الاعلام  
دون المشا لان النوم قبل العشاء مكروه ونادر وانما كان النوم  
مشا رك الصلاة في الخبرية لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة  
الى تحصيل طاعة او ترك معصية وتكون راحة في الدنيا والصلاة  
راحة في الآخرة ومما روى عن ابي حنيفة ان قوله  
الصلاة خير من النوم بعد الاذان لانه في مواعيد الامام الجليل اي  
جبريل من الفضل الظاهر في رحمة الله وقال الامام الطحاوي رحمه الله  
التشبيب في نفس الاذان وهو لما خوذ وعائنه على النار كما في المستضي  
لما في حديث ابي مخذورة انه عليه السلام قال اذا كنت في صلاة الصبح  
قلت الصلاة خير من النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله روضة ابوداود



والمساي عن ابي قال من السنة اذا قال المودن في صلاة الفجر على العلامة قال  
الصلاة خير من النوم مرتين رقاة الدار فطفي وقال الصحاح من السنة حكمه  
الرفع على الصحيح وللتعارف من زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا  
والعرف والتأداة مما استقر في النفوس من جهة قضاي الفعول المتعلقة  
الطباع السلية بالقبول لئيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبر في تعامها  
الجريان فقال لما رآه المشرك حسنا فهو عند الله حسن ويزيد بعد فلاح  
**الاقامة قد قامت الصلاة** ويقلها **ترتيب** لما روي في حديث الملك  
النار وحدثني اخي بخذوة وفيه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الاقامة سبع عشرة كلمة ولان المقصود منها وقد سميت به كذا ذكرنا ولا تكرر اقامة  
غير المودن برضاه عندها والافضل ان يكون المقيم المودن لما ورد في ذلك  
من الحديث **ويتمهل ينزل في الاذان** بان يفصل بين كل كلمتين يستكت  
**ويسرع** اي يحدد من بابقتل في **الاقامة** للتوارث ولحديث الترمذي  
انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا اذنت فترسل في اذالك واذا  
اقت فاحدرك فان سنة فيك تركه والمقصود من الاذان اعلام القرب  
في اليقظة من الاقامة الشروع في الصلاة والحدسها اليقظة في القول  
الذي يلي مستكلا بقوله صلى الله عليه وسلم لبلال اذا اذنت فترسل في اذالك  
واذا اقت فاحدرك اجعل بين اذالك واقامتك قدر ما يفيح الاكل من اكله  
والشارب من شربه والعنصر من قفصا حاجته انتهى وفي مختصر الكرخي روي  
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال ان ترسل فيها او حدس فيها فلا بأس وحسن  
ذلك ان ينزل في الاذان ويحدس في الاقامة لحديث بلال قال في الفتاوي  
ولو ترسل فيها او حدس فيها او حدس في الاذان وترسل في الاقامة اجزاه  
وكذلك كره ذلك كذا في جميع الروايات ولا يجوز الاذان بالفارسية والمراد  
غير التعرّف من اي لسان وان علم انه فان في الاظهر وقيل ان علم الناس انه فان

جاء

جاء وجلا لا ظهر ووده بلسان عربي في اذان الملك النار وكذلك  
تلقينا يومنا هذا **ويستحب ان يكون المودن صالحا** الصالح هو العاقل  
بحقوق الله وحقوق العباد والملاذ هنا ان يكون متقيا ورعا لا  
يكون على المكان المرتفع وبعض النساء في حق المدا والسطح ولو تم على  
الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذنكم بخاركم وليؤذنكم افرؤكم  
رواه ابن ماجه وابو داود **عالمها بالسنة** المتعلقة بالاذان لياقي به على  
وتجها وان يكون عالما بعلامات اوقات الصلوات لياقي به في وقته  
فيؤدي النام العباداة صحيحة وان يكون **على** قوله صلى الله عليه وسلم  
وسلم لا يؤذن الا متوضي **مستقبل القبلة** كما فعل الملك النار **الا**  
**ان يكون راكبا** مستاضا للضرورة في الشيلان بلا اذن وهو راكب ثم نزل  
واقام على الارض فيكون الاذان راكبا في الحضرة طاهر لواقية وعن ابي  
يوسف لا يتره كما في البدائع **ويستحب ان يجعل اصبعه في اذنيه** لقوله  
صلى الله عليه وسلم لبلال رضي الله عنه اجعل اصبعك في اذنيك فانك ارفع صوتك  
وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان ابا محذورة رضي الله عنه ضم اصبعه الاربع  
وضمها على اذنيه وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان جعل حديق يديه على اذنيه  
فحسن وان لم يفعل فلا اذن حسن لان الفعل ليس سنة اصلية اذ ليس في اذان  
صاحبها روبا ولم يشرع الاحكام كونه ارفع للصوت فيكون بلغ في الاعلام لان  
الصوت يبدأ من خارج النفس فاذا سدا اذنيه جمع النفس في الغم وخرج الصوت  
عالي من غير ضرورة ولا يستحب وضع الاصبع في الاذن حال الاقامة لا طحا  
تكون اخفض من الاذان **تليق** لبيان فضل فاعله قال صلى الله عليه وسلم  
لا يسمع مدي صوت المودن من فوق ولا من اشر ولا شيء الا شهد له يوم القيامة رواه  
البخاري روي الامام احمد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم الناس ما في السندا  
لخماري على بالتيقن قوله باسناد صحيح يخبر المودن متى ياذن ويستغفر

له كل رطل ما يسجد ورواه البزار الا ان قال وجب كل رطل ما يسجد في السنة  
وله مثل اجزى صلى الله عليه وسلم في الاوسط يد الرحمن فوق راس المؤمن فانه  
ليغفر له مدي صوته من بلغ وله فيه ان الموتى تسبح والمسلمين يخرجون من قبورهم  
يوذن الموتى ويكلمون بالمدي تسبح الموتى طول عناق يوم القيامة وللانبياء  
احمد والائمة في عن ابن عمر رضي الله عنهما ثلثة على كبش المسك اراه قال يوم القيامة  
زاد في رواية يغسلهم الاولون والاخرون عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال يوم القيامة  
وهم به راؤون ورجل ينادي بالصلوات الخرج في كل يوم وليلة وقال صلى  
الله عليه وسلم ثلثة لا يبولهم العزج الا كبر ولا ياكلهم حسابهم على كب من  
المسك حتى يفرغ حساب الخلايق رجل قرأ القرآن بتغافل جده ورجل قرأ  
في مأواه راؤون وقد اعيدوا الى الله بتغافل جده ورجل قرأ  
وبين ما يكد اقاله الكمال في قوله اطول عناق يوم القيامة فيل أطول الناس  
رجا يقال طال عني في قعدك لي رجائي في قيل كثر الناس تبا على الاعيانهم  
كل من يصلي ياد انهم يقال جاني عنق من الناس رجائي في قيل يطول  
عناقهم حتى لا يحفظهم الرق يوم القيامة وفيه عناق بكسر الميم اي هم  
اشد الناس سراعاً في السير كذا في البحر ووضعت ان **سجود وجهه** يعني بالصلوة  
**ويسارها الفلاح** لان بلا رضى الله عنه لما بلغ حي على الصلاة حي على  
الفلاح حول وجهه ممينا وشمالا ولم يستدبر سجودا وكان وحده في الفلاح لانه  
صار شنة الاذان فلا يتحرك حتى قيل ان اذا اذن للموعدة حو قال اطول اذا  
كان وحده لا يحول لانه لا حاجة اليه وكيفيت ان يكون المصلاة في اليمن  
والفلاح في اليسار وقيل ان الصلاة فيها والفلاح كذلك والصحيح الاول  
ولا يجوز ان تراه ولا انما خطو الاعلام في الجملة بغيرها من كلمات الاذان  
الباقية ولا ينزل قدمه لما رواه الدارقطني عن بلال قال لما نزل الله صلى  
الله عليه وسلم اذا اذنا فانا ان لا ننزل قدما عن مواضعها وفي الغيبة حول الاقامة

ابن

ايضا وفي التلويح لا يحول فيها لانها اعلام الحاضر من خلاف الاذان اعلام  
الغائبين وقيل يحول اذا كان الموضع مستقرا ويستند في صوتهم  
يعني ان لم يتم الاعلام بخوبل وكج مع ثبات قدمه فانه يستند في المبدأ  
ليحصل التمام والقوت المنة في اي في الاصل متعبدا لاهل كرم القبي  
ولم يكن في ذلك صلى الله عليه وسلم في علمه في كرمه وكان بلال في سجود اطول يستند  
حول المسجدة امرأة من بني النجار فجلس عليه ينظر اليه فيقرأ اذا اذان  
ويفصل بين الاذان والاقامة لان الوصل بينهما سجود فيفصل بفصل  
ما يحضر الملائكة المؤمنين للصلوة فلهذا من قوله صلى الله عليه وسلم لا بد  
اجعل بين ذلك واقامة لك قدما فيفزع للاكل من كرم الحديث فان علم  
بضعيف مستعمل اقامة ولا ينتظر يسر المطة كذا في الفتح وسيل الموري  
الموذن ينتظر شرا لنقص سائر في الوقت ستة فقال لا عجل اصبوا وبه  
وقال ابو ذر روى عن هذا مع صلاة **الوقت المسبب** لانه لا يجوز التأخير  
لدخول الوقت المتكبر ويفصل بين الاذان والاقامة في المغرب بسكتة هي قدر  
قراءة ثلاث ايات **فصا** وايزة طويلة كما في جامع قاضي خان الترمذي عن  
الامام او كما روي عن ايضا قد رما بخطو ثلاث خطوات او ربع كذا في الفتح  
**ويشوب** التشويش لغة القود ومنه الثواب من منفعة عمل القود اليه الشابة  
واذ جعلنا البيت مشابة لان الناس يعودون اليه وسميت المدة شيئا لا خفا  
تخرج الى اهلها بوجه غير الاذن وهذا القود الى الاعلام بعد اعلام الاول  
ويشوب بعد الاذان في جميع الاوقات استحسننا خرون لطهور الثواب في  
الامور الدينية وقيل يقومون عند سماع الاذان فيدعون في الاعلام بجميع  
الناس لا يختص به احد ولما اطلقناه وهذا هو التشويش لحدوثه في التقديم  
الصلوة خير من التور مرتين وكان في اذان الفجر بعد الفلاح كذا كراهة فاحدث  
الناس هذا التشويش حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين بعد الاذان والاقامة



وهو اختيار على الكوفة وموسى بن قيس قاضي خان لا يصح انه بعد الاذان  
 كانه متأخر من الرجوع والعود الى الاطعام وذلك انما يكون بعد الفراغ وتنتهي  
 كل يد على ما تقدمنا عليها **كقوله** أي المودون **بعد الاذان الصلاة الثالثة**  
**يا متصليين** قوما الى الصلاة وقيد كون المصليين من المودون لما لا ينبغي له  
 ان يقول لمن توفقه في العمل والجاه كان وقت الصلاة سوى المودون لانه  
 استغناء لنفسه **ويكره التلحين** وهو التطويل في الترخيم في قوله في قرآنه  
 تلحيناً طرب فيها وترنم وأما التلحين فهو الغطنة والقهر لما لا يفظن له غيره ومنه  
 الحديث لقول بعضهم الحن بحجة من بعض قول الحن أيضا الخطأ في الاعراب  
 والتلحين الخطئية والمراد هنا التلحين بحيث يورد عينا في تعبير كلمات  
 الاذان وكيفياتها بالركعات والسككات ونقص بعض حروفها أو زيادة  
 فيها فإنه لا يعمل فيه ولا في قراءة القرآن ولا عمل تباعه ولا فيه تشبها  
 بفعل الفتحة في حال استقام التلحين وكذا يكره الخطأ في الاعراب في كلمات  
 الاذان وأما تحسين الصوت فهو مطلوب ولا تلازم بينه وبين الخطأ  
 والتلحين وقيد شمس الأمانة الخواص في بيان هذا في الاذكار وأما اذا خال  
 المدي في الحيلتين فلا بأس به ويكره **اقامة المدي** **واذانه** لما روي عن  
 من قول علي بن الله عليه السلام لا يؤذن الا متوضي ولما في من الدعاء الى ما لا يجب  
 بنفسه وانبت هذه الرقاية لئلا يفتنوا ففتنها لنقل الحديث وان سمحت الرقاية  
 الثانية بعدم كراهة الاذان الحديث لانهم فروا بين كراهة الاذان الحديث وعدم  
 كراهة الاذان الحديث على الرواية الثانية بان الاذان شيئا بالصلاة من  
 حيث ان كل واحد منها يشترط له دخول الوقت واستقبال القبلة وشيئا  
 بغيرهما من حيث الحقيقة فيشترط الطهارة عن غلط الحديث وان اغفما  
 عللا لشبهه بان انتهى ذلك تعليل في مقابلة النص ويكره اذا **الجنب**  
 كاقامة رواية قالوا لما ذكرناه ويكره بل لا يصح اذا **صحي** لا يفعل لما قدنا

في

في شرطه ولما روي ان يؤذن لكم خياركم ولا نحرته كصوت الطيور قبل كرم  
 اذا ان الذي يفعل ايضا لما روي ان يؤذن لكم خياركم ولا نحرته كصوت الطيور قبل كرم  
 لعدم تميزهم ويكره اذا ان امرأه لانها ان خضعت صوتها اخلت بالاعلام  
 وان رعت ان رعت تصيب لانه عورة ولم ينقل عن السلف حين كانت  
 الجماعة في خفهم شروعة الحق ويكره اذا ان **فارس** لانه لا يقبل قول في الهياتا  
 ولا يلزم عداهم بوجد الاعلام واذا ان **فارس** لانه لا يقبل قول في الهياتا  
 به ولا ان القيام بالبع ولا بان يؤذن لنفسه قاعدا متراعاة لثمة الاذان  
 وعدم الحاجة الى الاعلام ويكره **الكلام في خلال الاذان** ولو ورد السلام ولا  
 يرد في نفسه ولا بعد الفراغ من الصحيح ويكره الكلام في **الاقامة** لانها  
 ذكران معظمان كالخطبة فيكره الكلام فيها ولانه يغوت المولاة المصنوعة  
**ويستحب** اعادة اي الاذان بالكلام فيه وان **الاقامة** فلا يستحب اعادة  
 به لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كافي يوم الجمعة بخلاف الاقامة وهذا  
 اشبه من رواية اعادة تماميها ومن رواية عدم اعادة تماميها لما ذكرنا  
 من الفرق في الخلاصة ولا ينبغي ان يشك في الاذان والاقامة وان تكلم  
 يسير ولا يلزم الاستقبال انتهى وقال الكاظم عن الخلاصة من خصال اذا  
 وجدت في الاذان والاقامة وجبت الاستقبال اذا غشي على المودون ومات  
 او شققت حدث فذهب ليتوضا او حضره لا يلقى وخبرنا **الطحا** ان  
 حمل الوضوء على طاهر يعني فاما ثم تاركه احتيج الى الفرق بين نفس  
 الاذان فانه ستة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد تحقق العجز عن  
 اتمامه وقد يقال فيه انه اذا شرع فيه تبادر الى طهر السامعين بان قطعته  
 للخطأ في الوقت فيستظرون الاذان الحق وقد يغترب بذلك الصلاة  
 فوجب اذا لم يتحقق ذلك خلاف ما اذا لم يكن اذا ان صلاة حيث  
 لا يستظرون بل يراغب كل منهم وقت الصلاة بنفسه ان يصحبوا طهر

معتوه

مراقبا الا ان هذا يقتضي وجوب لا عادة فيمن ذكرناهم انما الالحاح  
ولو قال قائل فيهم ان علم الناس حاله وجبت والا استحب ليقع فعل  
الا ان معتبرا على وجه التثنية بعد وعك في الحصة المذكورة في الحديث  
انتهى في قال في البحر بعد نقله الظاهر ان الوجوب ليقع على حقيقته بل  
سمعا لثبوت لما في المجتبى واذا غشي عليه في اذنا واحد حدث فتوضا وما  
اوارتد فلا حرج استقبالا لاذان وكذا صرح بالاستحباب في الظهيرة  
والشراج الوهاج انتهى قلت وكذا قال في التبيين والمزبدان  
رفع الموقر في خلال الاذان واواحد حدثا اخر فذهب وتوضا  
ثم جافجا جاتا الى ان يبتدي من اوله لان الشك بالصلوة ولو احدث في  
الصلوة فالاولى الى ان يبتدي بها ولو بني عليها جاز كذا اهنا انتهى  
وفي القنية وقف في الاذان استخفا وسما لا يعيدون كانت الوقفة  
كثيرة يعيد انتهى وقال في الكمال كرا استخفا عند الاذان والاقامة  
لانه بدعة انتهى في وجوب عن صلاة المودع على النبي صلى الله عليه وسلم  
في ابتداء الاقامة لانه بدعة **تنبيه** اختلف المشايخ هل يحتمل الاقامة  
في مكانه او يتمها ما شيا قال بعضهم يحتمل على مكانه شقوا كان المودع  
امامًا او غيره وكذا روي عن ابي يوسف وقال ابو يوسف يتمها ما شيا  
وعن الفقيه في جعفر الحنفى في انه اذا بلغ قوله قد قامت الصلاة فهو  
بالجوار ان شاعشي وان شاقف اما ما كان او غيره وبه اخذ الفقيه  
ابو الليث وما روي عن ابي يوسف اصح كذا في التذريع واقصر في الخلا  
على قول الفقيهين من غير اسناد لا حديث **كرها** ان الاذان والاقامة  
**للظهر يوم الجمعة في المصرو** روي ذلك عن علي بن رجا الله عنه وهو من المعتمد  
وغيره قاله الزيلعي وقال في الظهيرة جماعة فاستتم الجماعة فانهم يصلون  
الظهر بغير اذان والاقامة وجماعة وفي الالواحية صرح بما شمله المصنف عن علي

قَالَ

فقال ولا يصل يوم الجمعة جماعة في مصر ولا يؤذن ولا يقيم في مصر وغير  
بصلوة الظهر ولكن ذكر في البحر عن الثوري ان المنذر يصل الظهر اذا ان  
واقامة وان كان لا يستحب الجماعة انتهى وهذا حاله في مصر على ما  
الله عنه **ويؤذن للفايضة ويقم** لانه صلى الله عليه وسلم قضى في الغزاة  
ليلة التمرس باذان واقامة والاطلاق يشمل القضا في المسجد والبيت ولكن  
في المجتبى معزى الى الحلوا في امره القضا في البيوت والمسا جديا فيه  
توسعا وتقليطا انتهى قال صاحب البحر واذا كانوا قد صرحوا بان الفايضة  
لا تقتضي في المستحلب من اظهارا وكما سلف في احوال الصلاة عن وقتها  
فالواجب لاحقا في الاذان للفايضة في المسجد وموافقا للمنع انتهى ان اذا  
كان للتفويت لمر عام فالاذان في المسجد لا يمكن لا تنقأ العلة كفضل على  
الله عليه وسلم غداة ليلة التمرس قال كان قد صح وروى صاحب  
الاملا عن ابي يوسف باسناد طري رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حين  
شغلهم بكفار قضا هن باذان واقامة يعني لكل من الاربع صلوات **وكذا**  
**يؤذن ويقم لاول الفوايضة** ويؤذن لكل واحد بعد ما ويقم على الوجه  
الاكلا فقلد النبي صلى الله عليه وسلم حين شغلهم اكفاري يوم الاحزاب عن  
اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقضا هن ربنا على الاول والآخر  
بلا ان يؤذن ويقم لكل واحد منهم كذا في الفقه **وكمن ترك الاقامة**  
**دون الاذان في البواقي من الفوايضة** ان عند مجلس القضاء لانها قالوا بان  
علي بن النبي صلى الله عليه وسلم في بالاقامة في جميع الصلوات التي  
قضاها ففكر مخالفت خلافا ترك الاذان فيما بقي ان في بعضه ولا فهو  
جائز لانه قد اختلفت الروايات في قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الصلوات التي فاتت يوم الحندق وسعي يوم الاحزاب وكان في السنة الرابعة  
من الهجرة في بعض الروايات انه امر بلا اذان واقامة لكل صلاة على ما روينا

٩٢

والجمع



المرويات

عن النكاح وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة لكل صلاة بعد الاذان والاقامة  
في الاولى وعندنا فنحن نعلم في التلخيص بعد تنبيهه على اختلاف  
الرواية ولا شك ان لاخذ رواية الزيادة اولى خصوصاً في الجملة  
انتهى وقد اختلف في الذي فانه صلى الله عليه وسلم في الموطأ الطهر  
والعصر وفي البخاري فانه العصر فقط والذي ترواه الكافي وغيره اربع  
قد علمنا **واذا سمع احد المشركين** اي لا اذان وهو حال الحر فيه ولا يحل  
**امسك حتى عن التلاوة** ليجعل المؤمن ولو في المسجد قال النكاح في الموطأ  
قاري سمع النداء فافضل ان يمسك ويستمع ويؤد الاثر وفي رواية  
الرسول في معنى يقرأ ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك  
ان لم يكن اذان مسجد انتهى زاد في مجمع الروايات كذا ذكره الامام الترمذي  
واذا كان يتكلم في الفقه وفي الاصول فسمع بحسب علمه الاجابة وان سمع  
وهو مشي فلا ولي ان يقف ساعة ويحجب واذا انعاد الاذان يجيء الاول  
انتهى ولا يجب فيه مواطن وهي الصلاة ولو جازع والخطة واستأعها  
وخطب الموعظ وتعلم العلم وتعلمه ولا كل الجاهل وقصاً الحاجة ويحي  
الجانب لها ليست اذا نأوا نصر على ان الحايض والنفس لا يجيب لفرقتهما  
ليست من اهل الاجابة بالفعل لعدم قدرتها عليه فكذلك القول بخلافه  
فانه مخاطب بالصلاة فيجب بالفتل بعد ظهوره وقال مجيب له مثله  
اي مثل الفاظه ولكن **هو قل اي** قال الاحول لا قوق الا بالله اي الاحول لما من  
معصية ولا قوق لنا على طاعة الا بفضل الله في تمامه **الحياتين** وهما  
هي على الصلاة هي على الفلاح لانه لو قال مثلهما صار المستهزي لان من  
حكى لفظ الامر شي كان مستهزياً به بخلاف ما يراى الكليات لانها تضاف  
الحرفة عند الحياتين فهو وان ظاهراً فهو صلى الله عليه وسلم فقولوا  
مثل ما يقول كونه ورد في حديث مفسر له عن عمر بن الخطاب رضي الله

قال

قال **رسول الله صلى الله عليه وسلم** اذا قال المؤمن الله اكبر الله اكبر  
فقال عظم الله اكبر الله اكبر ثم قال شدا لا اله الا الله فقال شدا لا اله الا الله  
ثم قال شهد ان محمداً رسول الله قال شهد ان محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة  
قال احول لا قوق الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال الاحول لا قوق الا بالله ثم  
قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله  
من فقهه في الجنة وقوة مسلم فخلوا ذلك العام يعني قولوا امثل ما يقول الموق  
على ما سويها نين الكليتين يعني الحياتين ومن غير جار على قاعه لان  
عندنا المفضل الاول لم يكن اتصالاً بالخصيص بل بعارض فيجري حكم القار  
او يقدم العام والحق الاول فانا قدم العام في مواضع لاقتضا حكم القار  
ذاك في خصوص تلك المواضع وعلى قول من لم يشترط ذلك فاما يلزم  
التخصيص فاما يمكن الجمع بان تحقق معارضا للعام في بعض الافراد بان  
يوجب تقي الحكم المتعلق بالعام عنها فيخرجها عنه وهو عالم يلزم وعند  
صلى الله عليه وسلم لم يجز بان جاز ذلك قال عند الحجة الحرة ثم هلل في  
الاخر من قلبه بدخول الجنة فبقا من جعل المجيب لفظاً ليكون مجيباً على الوجه  
المشنون وتعليل الحديث المذكور بان عادة لفظ الحياتين يشبه  
الاستهزاء كما يغرم في الشاهد بخلاف ما سوي الحياتين فانه ذكر كتاب  
عليه من قال لا اله الا الله من جهة اعتبار المجيب واعيا لنفسه محرراً  
منها التسلوك مخاطباً لها فكيف وقد ورد في بعض النصوص عليها اي  
طلب المطلق بالحياتين من محكي في مسند اي على عن ابي امامة رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا نادى للمناوي للصلاة فخصوا  
السماء استجيب للقامي تراكبه كرس او شدة فليخبر للمنادي لا كبره  
واذا تشهد تشهدوا اذا قال حي على الصلاة قال حي على الصلاة واذا قال  
حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول يعني بعد ما يقرئ ما يقرأ الحمد

اعرف ان عندنا المفضل  
الاول والآخر  
تخصيص بل لا يخرج

باب  
الحياتين

رب هذه الدعوة الحق المستجابة المستجابة دعوى الحق وكلمة التقوى اجابا  
 عليها وامتثال عليها وامتثال عليها واجعلنا من خيار اهلها محييين  
 وماتنا ثم يسأل الله حاجته وركوة الطير في كتابه العاقبة  
 ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد فصح ايغيدان عموم الاول فغتر اي  
 عموم قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول  
**وقد راينا** من مشايخ السالكين من كان يجمع بينهما فيدعو نفسه بان  
 يقول حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين بعد قول المؤذن  
 ثم يتبرأ من الحول والقوة فيقول لا حول ولا قوة الا بالله بعد الحمد يشين  
 وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان لا يسبق المؤذن بل يعقب  
 كل جملة منه جملة منتهية في استغناء بفتح القاف منها ايضا فيدنان  
 الاولى خشية تكبير قوله ورواه ابو يوسف والمام ماله رحمها الله وثلاث  
 زيادة الثقة مقبولة فربما قال الثانية بيان كيفية الترتيل ورواه في  
 في قوله بالتكبير مرتين جملة ثم يسكت وهكذا وهو بيان من النبي صلى الله  
 عليه وسلم ورواه الترمذي من ان ابي الترتيل وان ياتي بالتكبير مرة ثم يسكت  
 وهكذا لظاهر قول الامام والترمذي ان يفصل بين كل كلمتين يسكت  
 وهكذا سنة من الله على عبده باعلامه صفته من السنة وقد كان في الحاضر  
 فلهذا الاجل والبسط المطلوب لا بل **وقال صدقت** ومرت بفتح الراء  
 الاولى كبرهات وروى ذلك عن بعض السلف كذا في التجميع والمنريد  
 او يقول ما شاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن **عند قول المؤذن** في اذان  
 الفجر الصلاة خير من النوم لانه كنهه تخاشعا يشاء استهزا تنبيه  
 اختلفت عبارة اعتبارهم الله في حكم الاجابة صرح بالوجوب في البداية  
 قال الواجب على السامعين عند الاذان الاجابة لما روي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قال اربع من اجفا من بالقاء ومن سمع جهره قبل الفرج من الصلاة

الحمد لله بلع مقابلة  
 كتب حسن مولد  
 عن

ومن سمع الاذان ولم يجب ولم يسمع ذكره لم يقبل على انتهيه قال الكمال  
 ظاهر الخلاصة والفتاوى في التحفة وجوبها وقول الحارثي الاجابة بالقدم  
 فلو اجابت بلسانه ولم يسمع لا يكون صحيحا ولو كان في المنهج فليس عليه ان يجيب  
 باللسان خاصة في جواب الاجابة باللسان ويصرح جماعة وانه مستحب  
 قالوا ان قال نال الشواهد الموعود والالم يسل اما انه يا ثم او كره فلا انتهى  
**قلت** ومنهم صاحب الهداية قال في التجميع المنريد مستحب لمن سمع  
 الاذان ان يقول مثل ما يقول المؤذن لقوله عليه السلام من قال مثل ما يقول  
 المؤذن غفر له انتهى **ثم قال الكمال** رحمه الله في التجميع لا يكره الكلام  
 الاذان بالاجماع اشتد الاختلاف في اجابته في كراهية الكلام في اذان  
 الخطبة يوم الجمعة فانها باحيف رحمه الله قال بالكرهية لانه الحق هذه  
 الحالة بحالة الخطبة فكان هذا اتفاقا على انه لا يكره الكلام في غير هذه  
 الحالة كذا ذكره في الامامة الشريفة فها قد قرأ عليه انتهى في عقبه الكمال بقوله  
 لكن ظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل  
 ما يقول الموحدة لا تنظر في سنة تضر عنه بل ربما يظن سكان تركه لانه  
 يشبه عدم الانتفات اليه والتشاغل عنه انتهى الا اذا اجابت بالفعل كالحديث  
 العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله ثم قال الكمال وفي التحفة ينبغي ان لا يكلم  
 ولا يشغل بشي حال الاذان للاقامة وفي النهاية يجب عليه الاجابة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم اربع من اجفا ومن سمع الاذان والاقامة ولم  
 يجب انتهى ومن غير صريح في اجابة اللسان اذا جرد الالفاظ لا ياتي  
 الى الصلاة والا لكان جواب الاقامة واجبا ولم يعلم في غيره الا انه مستحب  
 والله اعلم انتهى فالتسليم ان الاقامة لم تذكر في الحديث على ما قد مضى  
 عن البداية ليكون صرحا في الاجابة باللسان وخاصة كلام الكمال في  
 القول بوجوب الاجابة **ثم عابا** لوسيلة بعد صلاة على النبي صلى الله عليه



عقبه لا حاشية لما عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم المؤذن  
فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم  
صلوا في الوسيطة فانما منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد مومن من عبادة الله وارجوا ان  
اكون انما مومن قال في الوسيطة طنت له الشفاعة رزاه مسلم وغيره ثم من كفية  
الربما بقوله فيقول **كافوا** جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من قال حين يسمع النداء **اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة**  
**ان محمد الوسيلة والفضيلة** و**ابعد مقام محمودة الذي وعدت طنت**  
له شفاعتي يوم القيامة رزاه البخاري وغيره واليه بقي وزاد في اخوانك  
لا تخلف الميعاد وعنه صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع المؤذن **وانا**  
**اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله** رزيت بالله  
ربا وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا وعقوله ذو نور وراه  
مسلم قال ثم مدي وعمر بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا قال **يا رسول الله اني اريد ان**  
**يغضلوننا** فقال **يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقولون فاذا انتهيت**  
**فقل تعظم رزاه ابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه ورواه الطبراني في**  
**الاوسط والامام احمد** عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين ينادي المادي **اللهم**  
**رب هذه الدعوة القائمة والصلاة القائمة** صل على محمد وارض عني رضي  
لا يخط بعد استخاء بانه لا دعوت وليف الكبر من جمع النداء فقال شهد ان لا اله  
الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبعثه  
درجة الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيامة وبعثه الشفاعة والحيث  
في هذا الباب كثير والقصد الحديث على الخبر والبرح حديث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لامة ليل ما نرجاه له صلى الله عليه وسلم بذلك رزاه الله تعواه في  
جميع الاحوال بفضل ورحمة كاتاله الكمال بفتح القاف **ترتيب** المؤذن  
ببقوة الوسيلة كغيره بفضل الفضيلة ورواه ابو داود باسناده الى النبي صلى

الله عليه وسلم ان بلالا اخذ في الاقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال النبي  
صلى الله عليه وسلم **قامتها الله فاذ امها** وقال في شاهر الاقامة كتحويح عري في  
الادان وفي الحرفة عند الحيلة وهذا بنا في عند اي يوسف والا فنداني  
حينئذ يكون الامام عند الحيلة اخذ في المشرق في الصلاة وقال صاحب الجمع  
قول اي يوسف اعدوه كما قال كذا بخط شيخنا في العلامة القدسي رحمه  
الله **فامية جليله** قوله صلى الله عليه وسلم ثم صلوا في الوسيطة فاجزا  
منزلة في الجنة الحديث **اعلم وفقنا الله وايتنا** ان من هذا المنزلة  
تتفرع جميع الجنات وهي في جنة عدن دار المعامرة ولها شعبة في كل جنة للجنات  
من تلك الشعبة يظهر تحت رجلي النبي صلى الله عليه وسلم اهل تلك الجنة وهي في كل  
جنة اعظم منزلة فيها واما منزلة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الزوال اعظم على  
اليمين من حيث الخلف ومنزلة يوم القيامة بين يدي الحكم القدر تنفيذ  
الاوامر الالهية والاحكام في العالم فكل عبد اخذ في ذلك الموطن وهو وجه  
كله يرى من جميع جهاته وله من كل جانب علم عن الله بغير عنده وندنا  
ويسمعونه صوتا وحقا فاعلم ذلك كذا في تفسير الحديث بان القوم نقلته  
مختصرا من خط مؤلفه شيخ استاذي في طريقة القاري بالله تعالى الشيخ عبد  
الوهاب الشعراني عن شيخه القاري سيبدي علي الخواصر فاذ الله علينا من بركاتها  
ومددها ونفائده ايضا ضمن رسالة سميتها اكرام واليها لشرائطها  
**باب شروط الصلاة** **قارعا** جمع بينها وان اورد والكلابا  
على حدة لان المقصود علم جميعها التحصيل للصلاة فكانا يجمع بينهما الظاهر في المراد  
للتيقظ اليها فجمعها في نسخة شريط كما عبره الفقهاء بالديث وقصاحب  
منية المصلي وقال شارحها شريط جمع شريطة بمعنى الشرط انتهى وكذا  
في شرح الكنته للبري الشريطة في معنى الشرط وجمعها شريطا وبعلم بحرف  
عن كلام صاحب البحر في هذا المثل انتهى والشرط جمع شرط يكون الى او الشرط

جمع شرط بعضها وبها العلامة والتمتع في لسان الفقهاء الشروط دون الاشراط  
 والشرط في اللغة العلامة اللازمة وسائر اشراط السابعة اي علاماتها اللازمة  
 وفي الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهية الشيء كذا في  
 غاية البيان وقال في الاموال ما لم يتعلّق به الوجود دون الوجوب وقيل  
 ما ينفك العلة وجودا ولا تعليل وجود الشرط وقد اختلف في تسمية فعله بركن  
 اقتسامه رتبة وقوله السلام البردي خمسة وثمانون لا يثبت الركنية وتعلق  
 المحققين الى قسمين حقيقة زمانا فالحقيقة ما توجد العلة عنده وجوده وما  
 يتوقف المور على وجوده في ثبوت الحكم والمجاز وما عداه وبقيقة الاقسام بحسب  
 الجواز لا بحسب الحقيقة والاركان جمع ركن وهو في اللغة الجانب الاقوي باوي  
 اليه ركن شديد اي عز ومنعة وفي الاصطلاح الجزء الثاني التي تتزكك كماله  
 منه ومن غيرهم ويقال ما يقوم به الشيء وهو مجردة اطلاقا هيبة الشيء والارض  
 يجوز اطلاقه على الشرط والركن جميعا ثم الشرط على ثلاثة انواع عظمي كالقيام  
 للنجاء وشعري كالطهارة للصلاة وجعلي كالادخول المتعلق به الطلاق وسفي  
 المستوط حدا لشرط ما يشترطه وامر من قول الصلاة اليها خذها كالطهارة  
 وتشرع في وقتها لركن ما لا يدوم من قول الصلاة اليها خذها المستطفي لشيء  
 في ركن اخر كالقيام والقرعة كل منهما ينقضي بالركوع والركوع بالاستقبال الى السجود  
 والشروط الستة شروط جواز لاشروط وجود وشرط الوجود القدر المتصل  
 بالفتور وفي هذا الباب شرط متقدمة قبل الدخول في الصلاة ومنها  
 التعميم وشرط متوسط كترتيب الاركان فيما لم يشرع كركا او قدما تحت هذه  
 الطريقة تسهيلات المتعلم وان نظرت في ترتيبها في الشرط بغيرها التي  
 تتقدمها بان ليس من الشرط ما لا يكون قدما وشرط الخروج والبقاء على الهيئة  
 ليست شرطين للصلاة بل كراخه وهو الخروج والبقاء على الهيئة فلا بد علينا  
 لانا قدنا على ما لا عن غيرهما شيئا في وقال في البدئية هذا القيد اي قبل القيد

اعرب حد الشرط  
 اعرب حد الركن

عليه

قصدي لا اتفاقا لانه ذكر في باب شروط الصلاة الشروط المتقدمة دون  
 الشروط المتوسطة كترتيب الاركان فيما لم يشرع كركا انتهى فلذا قلت  
 لا بد لصحة الصلاة من وجوب سبعة وخمسة من المصل في الشيء  
 يصدق بالركن والشرط الذي لا بد منه صحة الشرع في الصلاة وما هو شرط  
 البقاء على الهيئة وقد بيناه فيما سبق في مقصودنا وطحا فروض وحصرنا هنا  
 العدة بربطها لا تحقيقا لانه يزاد عليها واقتصار بعضهم على ذكر الشروط الستة  
 والاركان فيه قصور عن الغرض والطهارة من الحدث الاصغر والاكثر والحيض  
 والنفاس لا ينافي الطهارة وقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وقدم  
 صفة النظف وشرطه والحدث لغز الشيء الحادث وشرعا ما نصية شرعية  
 قائمة بالاعضاء الى غاية وصول المني اليها وقدم الشرط لانها لا تستقطب حال  
 ولا بد من سبيل منقطع بين الرجلين مجروح الوجه او يغسل بالاطهارة  
 لانه نادر ولا يحكم له ولا يرد الوقت لانه من الشرط التكليفية فلا يكلف المحدث  
 الا بوجوده وما لا يستقبل للحا يذوقه من جهة قد تربة فلم يشقظ الاستقبال  
 في الجملة ويفترض طهارة الجسد ويفترض طهارة الثوب طهارة  
 المكان الذي يصلي عليه فلو بطل شيء رقيقا على موضع لم يجز جازم صلى  
 عليه ان كان حال يصلح ما ترا العرق يجوز الصلاة وان كانت النجاسة  
 رطبة فالتمس عليها الماء او شويما وصلي ان كان ثوبا لم يكن يجزئ من ثوبا  
 مجزئ عند محمد وان كان لا يمكن لا يجوز وقال الخليل في الاجور حتى يفي على  
 هذا الطرف الطرف الاخر فيصير بمنزلة شئ بين وان كبسها بالتراب الطاهر  
 فلم يوجد مع النجاسة جازت الصلاة عليها واذا صلى في حنية وضاعفها  
 على راسه لتمام قيامه جاز ان كانت طاهرة والا فلا ولو كان في بيت  
 جبل مربوط بنجاسة ان سقط على الارض لم يترك حركته صححت الصلاة  
 وان كان يتحرك حركته لا يصح لانه كالعامة التي التي طرفها



الجهر والبقى الطاهر على رأسه وسند كرم والقبي إذا جلس في حجر المصل وهو مستند  
 وبه نجاسة كثيرة على بدنه وثوبه وجلس طير متجسس على رأس المصلي جازت الصلاة  
 إذا لم ينقص اليه من النجاسة ما لا يعفى عنه لأن الشوط هو الجسد والثوب والمكان  
 من نجس غير معفو عنه وتقدم بما نه حتى أنه يشترط طهارة موضع القدمين  
 فلو وضع واحدة منها على نجس تبطل الصلاة على الأصح لأن طهارة القدمين مما  
 مع استصحابها بالنجاسة فلا تصح الصلاة وإن وضع واحدة فقط على طهارة ورفع  
 الأخرى تاهي لها الفرض فصحت الصلاة وترك ترك وضع الأخرى وإن كان  
 تحت كل واحد أقل من قدمي القدمين وإذا جمع زادة عليه لا تصح في الأصح لأن القيام  
 يضاف إليها فالتقدم للنجاسة المأخوذة وإن أفضت الصلاة على مكان طاهر ثم انتقل  
 على مكان نجس ولم يركب مقدار ركن صحت الصلاة اتفاقا لأن المكث اليسير  
 على النجس لكثير كاللحم الكثير مع النجس القليل معفو عنه وإن مكث عليه مقدار  
 ركن من غير أن يدركه عند أبي يوسف وقال المحذوران والمختارون أن يكون  
 احتياطا كالواري ركن مكث وحكم الاكتشاف كذلك ويشترط طهارة موضع  
 اليدين وموضع الركبتين على الصحيح واختاره الفقهاء بوالله لا فترأض  
 التجرع على صبغة أعظم والموضع على النجاسة كالأرض فكانه لم يسجد فتسدر حكم  
 الواحد منهما حكم أحدهما من وجوبه وما قبل من عدم فترأض طهارة موضعها يكره  
 الفقهاء بوالله ليس على كونه في وجوب وضع الركبتين في السجود ورواية جواز  
 الصلاة مع نجاسة موضع الكففين والركبتين شاذة ويشترط طهارة موضع  
 الجبهة على الأصح من الروايتين عن أبي حنيفة وموافقا لما يتحقق التجرع عليها  
 لأن الفرض وإن كان يتأدى بمقدار المارئة على القول المروي ولكن إذا وضع  
 الجبهة مع الأربعة يقع الكل وضاعا إذا طهر الأربعة على القول المفروض وينتقد  
 السجود بالموضع على المكان الجهر ولا يصح لو أعاده على طهارة ظاهر الرواية وروي  
 عن أبي يوسف جواز إعادة طهارة ظاهر وإن كان موضع نفسه نجسا وموضع

القدر

جسمه طاهر كما في المواضع صحت صلاته بالاتفاق كأنه اقتصر على الجبهة  
 وموضع الأقدام أقل من قدمي القدمين فلم يضربا له بالنجس والأصل في لزوم تطهير  
 الثوب قوله تعالى في مشابهة تطهيره إذا لم تطهر في الثوب لم يركب النجس  
 والمكان بطريق الأولى لأن الزم المصلي من الثوب لا وجود للصلاة بدون  
 وقد وجدوا من ثوب كما في صلاة القاري قالوا روي في الثوب عبارة وروى  
 في البدن والمكان كالأركان الصلاة مناجاة مع الرب عز وجل لا يجب  
 أن يكون المصلي على أحسن الأحوال وإذا في طهارة ثوبه وطهارة ما يتصل به  
 من الثوب المكان ولو صلى على مكان طاهر لا أنه إذا سجد تقع ثيابه على أرض  
 نجسة لا تلوث ثيابه جازت صلاته وسند ذكر نقار بعد أن ثاب الله تعالى  
 ويشترط ستر العورة وسند ذكر حقيقتها وكان سترها فرضا للاجماع  
 عليه في الصلاة ولو كان في بيت مظلم وخديث عايشة لا يقبل الله صلاته  
 حايض الأعداء ومحوها كذا والسائر هو الذي لا يرى ما تحته فالثوب لا يفرق  
 الذي يصف ما تحته لا يكون ساترا وفي التحسين إثارة صلتها وعليها  
 ثوب رفيع يصف ما تحته لا يجوز صلاتها لأنها بمنزلة العارية قال  
 علينا السلام لعن الله النكاسات العاريات أراد به ما ذكرنا انتهى في الشوط  
 الستر من الجوانب حتى لو صلى في قبس ملول الجيب فرأى منه عورته حال  
 الركوع جازت صلاته على الصحيح إشارته بقوله ولا يبصر نظرها  
 من جيبه لأنه غير كاشف عورته وروي ابن شجاع نصا عن أبي حنيفة  
 وأبي يوسف أنه لو كان ملول الجيب فنظر إلى عورة نفسه لا تصح صلاته  
 وممن قول عامتهم لأنها ليست عورة في حق نفسه لأنه عمل له مستهاون النظر  
 إليها وشرط بعض المشايخ ستر عورته عن نفسه حتى لو كان ملول النظر إليها من  
 زيفه زاهيا فسدت صلاته والمأخوذ أن كانت عينه كشيخة وسترها  
 زيفه صحت فالأفلا ولا يبصر لو تكلف أحد النظر فيها من أسفل ذيل

جيب الثوب  
 من الجيب  
 من الجيب

من الجيب  
 من الجيب  
 من الجيب

عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم

لان سنن العورة على وجه لا يمكن الغير النظر اليها اذا تكلف مما يوجب عيا الى الحج  
ولعمد بعد لا يؤتى حريرا صلى فيه وان وجد غير صحته ايضا لكن كن لبسه بلا  
ضرورة كما مضى وارض الغير كما سئذ كره والا فضل ان يلبس حنثا به  
عنه قوله الصلاة رطابة للفظ الزينة المذكورة بقوله تعالى خذوا زينتكم  
عند كل مسجد وفيه استعازتان احدهما اطلاق اسم الحال على المحل وهو زينتكم  
والثانية اطلاق المحل على الحال وهو عند كل مسجد والمستحب ان يقبل في ثلاث  
اثواب فبعضها زارعة عامة وقولنا ان يلبس في الافضل ان يقبل في ثوبين لم يقل صلى  
الله عليه وسلم اذا كان لاحكم ثوبان فليصل فيهما يعني مع العامة لانه لا يكون  
الراس لا للتدليل كما سئذ كره ان شاء الله تعالى في قوله الاختيار شرح المختار وكه  
ان يقبل في الثوبين بل قوله لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي ان يقبل  
الرجل في ثوب ليشرب على انفقته مشقة قال ابو حنيفة الصلاة في الثوبين بل تشبه  
تعلل اهل الجفاة في الثوب يتشبع بها بعد من الجفاة في قبض مرة اعادة الناس  
انتهى وبغيره **استقبال القبلة** الاستقبال من قبلت المشابهة الواوي  
معني قابلت وليس الثوبين في الطلب لان طلب المقابلة ليس هو الشرط بل الشرط  
المقتضود بالذات المقابلة فهو معني فعل كما سئذ واستقر والقبلة في الاصل  
الحالة التي يقابل الشيء عليها غير كاجلسة الحالة التي يجلس عليها وقد  
صارت الآن كالعلم للجهة التي تستقبل في الصلاة وسيت بذلك لان الناس  
يقابلونها في صلاتهم وتقابلهم في شرطها بالحجاب والاشباع عند التقاء  
والامر لقوله تعالى فويل للذين كفروا من شأنهم لعلهم يشعروا ويحيث ما كنتم  
قولوا وجوهكم شطرون قيل المراد به الحرم كقولهم قيل المراد به المشرك الذي فيه  
الكعبة والجميع ان المراد به الكعبة فهي القبلة كما يدل عليه عامة الاحاديث منها  
ما في صحيح مسلم صليبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس  
سنة عشر شهرا ثم صرنا نحو الكعبة وقوله صلى الله عليه وسلم اني استلم ليل صلاته

ثم استقبل القبلة وكبر ترادف مسلكا وتعقلا لاجتماع عليه وفي عمدة  
الفتاوى اذا رفعت الكعبة عن مكانها لزيادة اصحاب الحرمات ففي تلك الحالة  
جازت صلاة التوجهين الى ركنها واذا نوي بها الكعبة لا يجوز الا ان يريد  
بالشأمة الكعبة كما سئذ كره وقال الكافي ان نوي المحراب لا يجوز **فلكي**  
**المشاهد للكعبة** فوضا صابة عينها اتفاقا فقد رتد عنها يقينا والفرق  
لغير المشاهدة ستر كان مكة او غيرها اصابة بكتفها اي الكعبة هو الصحيح  
كذا في الهداية وقوله في الصحيح استرا عن نولي عبد الله الجرجاني بشرط  
اصابة عينها لكل المشاهدة غيره كما في الدراية وجو الصحيح قوله صلى الله  
عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلته رواده الترمذي وقال حسن صحيح  
كذا في البهجة في شرحه الاختلاف منتظم في الشرايط عين الكعبة فقل  
قول الجرجاني بشرط ان تية عينها في وسعه وعلي قول العامة لا يشترط  
لان اصابة عينها ليست في وسع الغائب ان كان بعيدا لكن فيه مرجح عظيم  
وهو مدح ع شرعا وفي المجتبى عن الفضلي بنوح الكعبة مع استقبال القبلة  
قال اصحابه لدراية قلت وهذا احوط انتهى في قال في حان قال بعضهم  
ان كان يقبل الى المحراب لا يشترط وان كان يقبل في القصر يشترط فاذا  
نوي للقبلة او الكعبة او الجهة جاز انتهى في جمع الروايات ونوحى  
البيعة فان نوي بها الكعبة لا يجوز لان الكعبة اسم للبيعة لا للبناء الا ان  
يريد بالشأمة الكعبة بخبره نظيره لو نوي مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة  
ان كان قد اتي مكة لم يجز وان لم يات مكة وعنده ان المقام والبيت واحد اجزاء  
لا بد نوي البيت قال في فتاوى صاحب لوفقات نية القبلة ليست  
بشرط وان توجه اليها بغية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امام قوام الدين  
الكافي صاحب معراج الدراية قال شيخنا العلامة رحمه الله بنية الكعبة هي  
الجهة التي اذا توجه اليها الانسان يكون مشاهدا للكعبة او هوها حقيقة

عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم



أو تقريبا ومعنى التحقيق الموقوف على ما هو شرط من تلقا وهم على ما هو قاطع إلى أن  
 يكون ما را على الكعبة أو صراها ومعنى التقريب أن يكون ذلك من غير فاعل الكعبة  
 أو هو الخرافة لا تزول به المقابلة انكشبت بان يبقى شيء من سطح الوجه  
 مسامحتها وهو الصواب وبيانها ان مقابلة الشيء بالشيء إذا وقعت في مسافة  
 قريبة من زوالها تنقل القليل من البين والشمال مناسب لتلك المسافة وإذا  
 وقعت في مسافة بعيدة لا تزول مثل ذلك الانتقال إلى ما تنقل مناسب  
 لذلك البعد فان اتسا فالوقابل اتسا في مسافة ذراع مثلا لا تزول تلك  
 المقابلة بالانتقال أحدهما مقدار ذراع أو نحوها وإذا وقعنا لمقابلة بينهما  
 في مقدار ميل أو فرسخ لا تزول تلك المقابلة الا بمقدار ما يترد ذراع أو نحوها  
 بل يحتاج في زوال المقابلة إلى مسافة بعيدة مناسبة لذلك البعد على ما عرفت  
 تحقيقه في موضعه ثم ان محجة ما بعدت عنه بارنا بعد مغرطا تحقيق  
 المقابلة اليها في مواضع كثيرة في مسافة بعيدة فانما لو فرضنا خطا من  
 تلقا وجه مستقبل الكعبة على التحقيق في هذه البلاد ثم فرضنا خطا اخر  
 يقطع ذلك الخط على زوايتين قائمتين من جانب مدين المستقبل وشماله  
 لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال إلى البين والشمال عن ذلك  
 الخط بفراخ كثير ولذلك وضع العلماء قسمة بلاد مستقارة على ست واحد  
 انتهى وإذا علمت ما ذكرنا فالفرق بين المشاهدة خاصة كعتها ولو كان  
 غير المشاهدة **مكة** وتعال بينه وبين الكعبة بنا أو جبل على **الصحيح** قال في  
 معراج الدراية ومن كان مكة وبينه وبين الكعبة ما يمل مع المشاهدة  
 كالأبسية فالأصح ان حكمه كالمعايش لو كان الحائل صليا كالجبل فله ان  
 يحتملها العيون يصعد على الجبل حتى تكون صلاته إلى الكعبة يقينا تقيا  
 وذكر الزوايد في حواشي في نظمه ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام  
 والمستحط الحرام قبله أهل مكة لمن يصلي بيت أو في الباطن أو مكة قبله أهل

في

الحرم

الحرم والحرم قبله أهل العالم قال صاحب الهداية في التختيس والمهد وهذا يشير  
 إلى ان من كان مقامه الكعبة فالشرط اقامة عينها أو من لم يكن معها فاعلها فالشرط اقامة  
 حصة أو المختار انتهى وقال الشيخ عبد العزيز الحارثي هذا على التقريب وال  
 ما التحقيق ان الكعبة قبله العالم انتهى وقال الكمال بن الهمام وعندي في جواز  
 التحري مع مكان صعوده أي صعود المكي الجبل شكله لأن المصلي لا يبل  
 الظني وتزول لقاطع مع مكانه لا يجوز وما قريب قوله في الكتاب الاستحباب  
 فوق التحري فإذا امتنع المصلي الظني لا مكانه وظني أقوى منه فكيف بترك البين  
 مع مكانه لظن انتهى فقول في جميع الروايات قال في من كان مكة ففرضه  
 اقامة عينها اجماعا يمكن حمله على ما إذا كان مشاهدا أو لا فكيف لا اجماع  
 مع ما ذكرناه ولكن قد يرد به قوله حتى لو صلى في بيته فيسبغ ان يصلي بحيث لو  
 انزلت الجدران يقع استقباله على شط الكعبة يبدأ فعله بغير خلاف الا في  
 قال الزاهد في فرض الغائب هذه الكعبة انتهى وقد فاز من حاز هذا البسط  
 اذ لا على بشرط **الوقت** وهو مختص بالعرض كما تقدم وقوله شرط الصحة  
 اذ الصلاة لا وجود جميعه والاصل في اشتراط قوله تعالى ان الصلاة كانت  
 على المؤمنين كما بان فوقنا وتقدم الكلام عليه **تنبيه** قد مر ذكر الوقت  
 في باب شروط الصلاة في عدة من المعتمدات كالقنود في المختار والحداء  
 والكنز مع ذكرهم اياه في ابتدا كتاب الصلاة وكان ينبغي ذكره في باب  
 الشروط لا به متها وان تقدم لم يبان حقيقة الوقت في بيان مواقيت  
 الصلاة فيذكرها ايضا ليستبين التعلم على ان من جملة الشروط كافتة الفقيه  
 ابو الليث في مقدمته وصاحب منية المصلي فيها **ويشترط** **استقاء دخوله**  
 لتكون عبادة تدين بتجارتها لا سيما إذا شك في دخوله لم يكن تجار ما فلا تضع  
 صلاته في السالك في سبيل من اشتبهت عليه القبلة صلى الفرض وعند ان  
 الوقت لم يدخل فظهر ان كان قد دخل بحرية لا يملك حكم بفساد صلاته بما على

دليل شرعي وهو تحريمه فلا ينفك جازرا اذ اظهر خلافا انتهى في مثله في  
 التبيين والبر في قلبي فان في فصلات التراجع ولو صلى المكتوبة عندك  
 انه قبل الوقت ثم طلع كان في الوقت قال لا يجوز وعكاف عليه في دينه  
 انتهى **فشرط النية** وتقدم الكلام عليها في باب النية وفي شرح منية للعلي  
 انها في اللغة مطلق القصد وفي الشرعة قصد كون الفعل لما شرع له العباد  
 اما شرعت ليل في الله سبحانه وتعالى لا يكون ذلك لا باخلاص النية لخالقه  
 في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس غيره **فشرط** تعالى في امره لا يتعدى  
 الله مخلصين له الدين انتهى وفيما في شيوخ الاسام الدري نية في الارادة  
 الجازمة لان النية في اللغة العزم والعزم هو الارادة الجازمة المقاطعة  
 وقال الشيخ ابو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى معنى النية قصدك الشيء بقلبك  
 وتحركك لطلبه منك **وقال** الخطابي البيضاوي رحمه الله تعالى نية عبارة  
 عن ابتغاء قلبك نحو ما تراه موافقا لغيره من جلب نفع او دفع ضرر حال  
 او مالا والشرع خصصها بالارادة للتوجه نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى  
 وامثال الحكم والاصل في اشتراطها في فعل الله تعالى في الاعمال النيات  
 والقبول الصاق اي صحة الاعمال وثوابها ملصق بالنية وكان ابتغاء الصلا  
 بالقيام ومن المحتمل ان يكون عبادة ومادة فلا بد من التحسين بيدها بالتحقق  
 الاخلاص للمأمور به قال تعالى وما امر الا ليتعبوا لله مخلصين له الدين  
 والخلص لا يكون بلا اخلاص وذا في جعله تعالى وانما يكون ذلك بالنية  
 انتهى وقال كمال في النية قصد الفعل واداة صاحبها بيقوله  
 والشرط ان يعمل بقلبه في الشطر في اعتبارها على صلاة في اي التحسين  
 فاصل كلامه النية الارادة للفعل شرطها التحسين للفعل وليس  
 العلم النية ولذا لو نوى الكفر عند كماله ولو علم الكفر لا يكره انتهى وهو كمال  
 في جمع الروايات قال عبد الواحد اذا علم اي صلاة يصلي قال محمد بن مسلمة هذا الله

اعرف ان النية الارادة للفعل  
 بشرط التحسين للفعل  
 وليس العلم النية وانما التحسين  
 هو في الشطر

نية في الصور والاصح ان لا يكون نية لان نية في العلم بها الامري وان  
 علم الكفر لا يكره لو نواه كغيره المسافر اذا علم الاقامة لا يصير فيها وانما نواه  
 يصير فيها انتهى **فشرط النية** وليست ركا وعليها عامة المشايخ وهو  
 الاصح وهو مع الروايتين وقولنا بتحقيق من مشايخنا الطائفة والتحريم حصل  
 الشرع مجرما وادها التحقيق لاسية كذا قال الشيخ الاسلام يدالدين رحمه الله تعالى  
 او المرد لها ههنا التكبير او نحوها من ذكرها العبد وانما اختصت التكبير  
 الاولي بهذا الاسم لان بها تحريم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر  
 التكبيرات وثبتت فرضيتها شرط كانت كقولنا او ركعا قال الحارثي  
 الطحاوي بقوله تعالى في ذلك فليفرحوا في تطهير الماركة تكبير الافتتاح  
 والامر لا يجاب وما رواها ليس بفرض فتعين ان تكون مباداة ليا بدوي في  
 تعطيل النقص وقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطمأنينة والتكبير  
 فتحليلها التسليم رواه ابو داود وغيره وشرع الخلاف في حوانا النقل  
 على تحريمه الفرض فمندا يجوز ان شرط الفرض بصله شرط النقل كسائر الشروط  
 وعندنا لا يجوز لانها ركن الفرض وركن الفرض وجوب لا يقع جزا من النقل  
 والشرط لصحة الترخمة ان توجب بالا فصل بينها وبين النية باجبي منع  
 الفصل للاجماع على ذلك كالاكل والشرب والكلام واما المشي والوضوء فليست  
 مانعين وقال في البنداري لانهما نقل الما في صيرنا وكما نية عرضا عنها  
 بقوله عليه السلام ان الله تعالى لا ينظر الى صوركم واماكم ولكن ينظر الى قلوبكم  
 وتبينكم كذا في مجمع الروايات **فشرط النية** انما جاعلها شرط فحتم ذكرها  
 مستاقا لبا في شرحها الا تيان بالترجمة **فما قبل تمام** الحاشية بان لم  
 يكون اقرب للركوع حتى لو اوردنا الاسم راكمها تحق بطله ثم كثر ان كان اول القيام  
 اقرب صرح الشرح وان كان في الركوع اقرب لا يصح كذا في البيان ولو كبر قاعا جريد  
 تكبير الركوع والاسام راكم صار شارعا واغت نية لان مدتها الاسام في الركوع

الظاهر بضم الظاهر لا يح  
 لان الظاهر بضم الظاهر لا يح  
 وهو المراد بهذا الحديث  
 وبالله التوفيق  
 والمقيد قال الله تعالى  
 من اسلمها ما في قلبه او قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم انما  
 تحموا الله والرسول ولو كان  
 شيئا منكم فليست  
 التكبير في خطبة المصل  
 الخليفة

اعرف ان الله لا ينظر الى صوركم  
 ولا الى افعالكم بل ينظر الى قلوبكم  
 واعلم ان الله تعالى لا ينظر الى  
 قلوبكم الا اذا كنتم في الصلاة



لا يحتاج الى تكبير بين خلاف بعضهم والثاني من شروط صحة التسمية عدم  
تأخير النية عن التخرجه لان الصلاة عبادة وهي لا تتجزى ومالم يتوجه بها  
لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها وهو صاف في المقارنة والتقدم والمقا  
الحقيقية في الاصل وهي افضل حياطا للخروج من الخلاف فتستحب وعلت  
صحة المتقدمة ما لم يأت بفصل جنبي لان المتقدمة على التكبير كالوجود  
عند التكبير لم يوجد ما يقطع القصد ويبدل على الاعراض كما نعلم المنا في الصلاة  
كما في الراجحة وقال صاحب البحر ظاهر اطلاعهم في اعتبار النية المتقدمة ان  
النية قبل دخول الوقت صحيحة كالطهارة قبله لكن نقل ابن امير حاج عن ابي حمزة  
اشترط دخول الوقت للنية المتقدمة عن ابي حمزة انتهى وروي عن ابي حمزة  
وصاحبه لو نوي عند الوضوء انه يصلي الظهر مع الامام ولم يشعرا بعدوها عاين  
من جنس الصلاة الا انما انتهى الى مكان الصلاة لم تخضم النية وكبر جاز  
صلاة بتلك النية كذا في البحران وفي معراج الدرارية وعن ابي يوسف انه لو  
خرج من منزله يريد الصلاة مع القوم فلما انتهى اليهم كبر ولم تخضم النية جاز  
ولم اعلم احدا من اصحابنا خالفنا با يوسف فيه لانه لا يقبل على تحقيق ما نوي بقي  
على عزيمته ونيت ابي ان يوجد ما يقطعه وما ذكره الطحاوي وعنه في انه يكبر  
تكبيرة محالطة بالنية ليس بشرط لازم كذا في الايضاح ويقول الطحاوي قال  
الشافعي ومالك واحد حتى لا تجوز نية متقدمة ولا متأخرة وقالوا ويجب  
ان يقدم النية على التكبير انتهى والاشارة الى انه لا عبرة بالنية المتأخرة عن التسمية  
وكونها رواية عن ابي حمزة انها تغشوا واختلوا على قوله فتقبل في التوبة وقبل  
الي الركوع وقيل في الركوع فبما على نية الصوم والفرق بينهما على قلنا ان  
وصف الانتصاف في الصوم ساقط للخرج لان ملاحظة حال الطلوع الفجر عشر  
خرج ولا حرج في الصلاة كما في الراجحة وغيرها والثالث من شروط التسمية  
الانطق بالتسمية بحيث يسمع نفسه لو لم يكن يسمع والاخر في الامي الذي

لا يحسن

لا يحسن شيئا يصح شرعا بالنية لا يتأهلها با فصح ما في رسمها ولا يلزم الاخر  
تحرركا للسان على الصيغة في المجتبى وغيره من غير ان احضار القلب في النية  
او يشك في النية كتحريك اللسان ولما كان النطق بالتسمية بحيث يسمع نفسه  
ما يتعلق باللسان قلنا يشترط ذلك على **الاصح** كما قاله الشافعي في الحلواني واكثر  
المشايخ على ان يصح ان لا يحضر حقيقة ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو  
قوله الحسن بن علي قال لا بد ان يسمع نفسه ونزاع في المجتبى في النقل عن الحسن بن علي  
انه لا يجزى ما لم يسمع اذناه ومن يقرأ بها انتهى ونقل في الذخيرة عن شهر الا بعت  
الحلواني ان الاصح هذا وهذا شرط في كل ما يتعلق بالنطق كالنعمان والقرارة  
والنشيد والادكار والتسمية على الذي يسمع ووجوب تحريك اللسان في النية  
والطلاقة والاستئذان واليمين والندبة حتى لو اخرجها لطلاق على قلبه حرك  
لسانه من غير تلفظ يسمع لا يقع وان سمع الحروف وقال في الذكر على القراءة بجميع الحروف  
وان لم يكن صوت بحيث يسمع وقال لا يحقق كمال من الامام رحمه الله **صلى الله عليه وسلم** ان  
القراءة وان كانت فعل للسان لكن فعل الذي يركل والكل بالهوى في الحروف  
كيفية تعرض للصوت وهو احسن من النفس فان النفس المعروفة بالفرع والحرف  
عروض للصوت لا للنفس فبما نصيبها اي الحروف بلا صوت اعلم الى الحروف بعضا  
المخارج لاحرف فلا كلام انتهى **تنبيه** في اشتراط النطق بالتسمية الشا  
الى انه لا يشترط النطق بالنية لانها من متعلقات القلب التي لا يشترط لها  
النطق وقد جمع العلماء على انه لو نوي بقلبه لم يتكلم بنية فانه يجوز وفيه  
الدراية عن المشروط النطق بالنية لا يعتبر به وان قبله بجمع عزيمته قلبه فحسن  
وقال الطحاوي ويؤيد قاضي خان القصد مع الذكر للسان افضل لان الذكر للسان  
يقدر ما في القلب يركل وذلك ان التسمية شرعت لا كمال الزجر والذكر به  
موكد للمعنى فيكون سنة انتهى وفي الاختيار شرح المختار قال محمد بن الحسن النية  
بالقلب من ذكرها باللسان سنة واجمع بينهما افضل انتهى وقال كمال بن

النية

العام قال بعض الحفاظ يعني به ان قيم الجوزية كالأفاد من حفظه رحمه الله لم  
يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف ان يكون يقول  
عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المتقول ان كان قيل  
الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر هذه بقية انتهى في جميع الروايات  
التلفظ بالنية كرهة البعض لأن عمر رضي الله عنه أب من فعله وأما بعض  
لما فيه من تحقيق عمل القلب قطع الوسوسة وعمر رضي الله عنه انما ذكر من تحريره  
فأما المخافنة صافلا بتر كذا في جوامع الأحكام ولوامع الأحكام انتهى فمن  
قال للتلفظ بالنية سنة لم يرد به كونه سنة النبي بل سنة بعض المشايخ اختلفوا  
لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلب فيما بعد من الصلاة بوجاهة  
**تنبيه** آخر في كيفية التلفظ بها قال في الدراية لا يقول نويت كذا  
لأنه يكون كذا بان لم يكن نوي ويقع اخبارا عن المحقق ان كان نوي من غير  
حاجة ولكن يقول اللهم اني اريد ان أصلي كذا فيسرها في تنبها مني  
كاو سرح من محمد في حرام الحج انتهى وفي المبسوط لا ينبغي ان يقول نويت لأنه  
لأنه ينو فقد كذب وان نوي بعد النية فقد اجبر الله تعالى مما في ضميره  
مع انه تعالى عالم به فيكون مستغفها بل يقول اللهم اني اريد ان أصلي صلاة  
كذا فيسرها لي وتقبلها مني ليكون دعا بالقبول وطلباً للتيسير من الله  
تعالى في حصول مقصوده وكذا ذكر القاضي صدر لا صلاة في مبسوط  
والقاضي بهما لا مئة كذلك كذا في جميع الروايات وكذا نقله في البحر عن  
الحديث ثم قال في هذا كله يفيد ان التلفظ بها يكون بهذه العبارة اللهم  
اني اريد ان أصلي نويت او نوي كما عليه عامة المتلفظين بالنية من  
عامي وغيره ولا تخفى ان سؤال التوضيح والقبول شي آخر غير التلفظ بصا  
على انه قد ذكر واحد من مشايخي في وجه ما ذكر محمد في كتاب الحج انما كان  
متمد ويقع فيه القوارض والموانع وعبادة عظيمة يحصل بها ثباته استج  
طلب

اعرف طبيعة التلفظ  
بالنية وانما يقول نويت  
بل يقول نويت لله  
اريد ان أصلي الحج

طلب التيسير والتسهيل من الله تعالى ولم يشج مثل هذا الدعا في الصلاة  
لأنه اذا في وقت يسيرا انتهى وموضح في نفي قياس الصلاة على الحج انتهى  
وقد يكون القوم مثل الحج لطول وقته ومشقة الرابع من شروط صحة  
التسمية نية **المناسبة** مع نية الصلاة **المقتضى** اما النية  
المشتركة فلا قلناه وأما الخاصة بالمعنى فلا ان الغشاء ملحق من أمانه  
فلا بد من التزامه وكيفية نيته قال في المحيط ينوي فرض الوقت لا قلنا  
بالكلام فيلوي نوي الشروع في صلاة الامام او ينوي الاقتداء بالامام في  
صلاته ولو نوي الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز به ولا يصح بحرية لأنه جعل  
نفسه متبعاً للامام مطلقاً والتبعيت من كل وجه انما يحقق اذا صار متبعاً  
ما صلاة الامام وان قال نويت صلاة الامام لا يجوز به لأنه ليس بصلاة  
الامام وليس باقتداء به كذا في جميع الروايات وكذا في الدراية عن المحيط عن  
مبسوط شريح الاشلاء وفي شرح الطحاوي لو نوي صلاة الامام حرامه وقام مقام  
نيته من غيره قال الشرحي والكرما في الجلاية قيل متى انتظر تكبير الامام ثم  
كبر بعده كفاة عن نية الاقتداء لان انتظاره فصد منه لا يقتداه الصحيح  
انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار لان الانتظار منزه به ان يكون لا يقتداه  
وبين ان يكون بحكم العادة فلم يفتد الاقتداء لا يصير مقتدياً قالوا ولو  
اراد تسهيل الامر على نفسه يقول شرعت في صلاة الامام فيكفيه قال الامام  
خطيب الدين المرعشي في ينبغي ان يزيد على هذا ويقول اقتداه وفي فتاوى قاضي  
خان يقول نويت ان أصلي مع الامام ما يصلي امام انتهى **قلت** قد مر  
على ما تقدم من انه لا يقول نويت انتهى وفي الفتاوى الظهيرية ينبغي مقتدياً  
ان لا يعين الامام عند كثر القوم وكذا في صلاة الجماعة عند كثرة القوم  
ينبغي ان لا يعين الميت ولا يشترط نية عدة الركعات بالاجماع مقتدياً كان  
او غير وقال الكافي فينبغي ان ينوي الامام القائم في الحرب كما يامر ان ولو لم

نور اما النية المستقر  
بعض بها التي لا تحصى  
من الامام والجماعة  
وفي نية الصلاة



مختص بالاداء زيد وهو جازا فاشتد او ولو نوي بالاسم للقيام وهو يرى ان لا يرد  
 وهو يرى صحة اقتداء لان العبرة لما نوي بالاداء في نوي لا يقتد بالاسم بخلاف  
 ما لو نوي لا يقتد به من جازا لا يجوز لان العبرة لما نوي في مثلها الصوم لو نوي  
 قضاء يوم الخيرة فاذا اعلين في لا يجوز ولو نوي في قضاء ما عليه من الصوم وهو يقيد يوم  
 الحزب في غير جاز ولو كان يرى شخصه فنوي لا يقتد بهذا الاسم الذي هو زيد  
 فاذا امر غير جاز لا يرد فيه بالشاة فلفت التسمية وكذا لو كان حرا الصوف في كاري  
 شخصه فنوي لا يقتد بالاسم للقيام في الجواز الذي هو زيد فاذا امر غير جاز  
 ايضا انتهى قال في البحر اطلق اي صاحب كسرة في اشتراط نيته المتابعة لقوله  
 والمقتدي بنوي المتابعة ايضا فمثل الجمعة لكن في المخرجة وقاضي خان لو  
 نوي الجمعة ولم ينو الاقتداء بالاسم فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الاسم  
 انتهى **قلت** فكذلك العبد انتهى ثم قال في قيدا للمقتدي لان الاسم يشترط  
 في صحة اقتداء الرخالة به نية الامامة لا يقتصر في حق نفسه الا يرى انه لو خلف  
 ان لا يوم احدا فصلي خلفه جماعة لم تحت لان شرط الختان ان يقصد الامامة  
 ولم يوجد بخلاف ما لو خلفه ان لا يوم فلان حال بعينه فصلي ونوي ان يوم نفس  
 فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه فانه تحت وان لم يعلم به لانه لما نوي الناس كل  
 هذا الواحد والخامس من شروط صحة التسمية **ففي** **الفرض** في ابتداء  
 الشرع حتى لو نوي فرضا وشرع فيه ثم نسي فظن تطوعا فانه على طر ان يقطع فهو  
 فرض مستط لان النية المعتبرة انما يشترط فيها الجدة الاولى كذا الحكمه يكون  
 تطوعا ولا يشترط نيته اعداد الركعات حتى لو نوي الجدة الربعا او الظاهر ثلاثا  
 وانه على الوجه المطلوب صحة واشترط التعيين بشل الامام والمقتدي في المخرج  
 وانما على الوجه المطلوب صحة واشترط التعيين بشل الامام والمقتدي في المخرج  
 لتراحم الفريضة او قضاها فلا بد من تعيين ما يريد ان يشاء بها مختلفة وباختلافها  
 مختلفا الواجب في نوي ظهر اليوم وظن الوقت مثلا فلو نوي في الظهر مثلا ولم يقضها  
 في ما يخصه لا يجزيه لا يرد ما يكون عليه فائنة فلا يعين الا في فتاوى المتأخرين

لو نوي بالاسم ما يشترط  
 في صحة اقتداء الرخالة به  
 في صحة اقتداء الرخالة به نية الامامة لا يقتصر في حق نفسه الا يرى انه لو خلف  
 ان لا يوم احدا فصلي خلفه جماعة لم تحت لان شرط الختان ان يقصد الامامة  
 ولم يوجد بخلاف ما لو خلفه ان لا يوم فلان حال بعينه فصلي ونوي ان يوم نفس  
 فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه فانه تحت وان لم يعلم به لانه لما نوي الناس كل  
 هذا الواحد والخامس من شروط صحة التسمية **ففي** **الفرض** في ابتداء  
 الشرع حتى لو نوي فرضا وشرع فيه ثم نسي فظن تطوعا فانه على طر ان يقطع فهو  
 فرض مستط لان النية المعتبرة انما يشترط فيها الجدة الاولى كذا الحكمه يكون  
 تطوعا ولا يشترط نيته اعداد الركعات حتى لو نوي الجدة الربعا او الظاهر ثلاثا  
 وانه على الوجه المطلوب صحة واشترط التعيين بشل الامام والمقتدي في المخرج  
 وانما على الوجه المطلوب صحة واشترط التعيين بشل الامام والمقتدي في المخرج  
 لتراحم الفريضة او قضاها فلا بد من تعيين ما يريد ان يشاء بها مختلفة وباختلافها  
 مختلفا الواجب في نوي ظهر اليوم وظن الوقت مثلا فلو نوي في الظهر مثلا ولم يقضها  
 في ما يخصه لا يجزيه لا يرد ما يكون عليه فائنة فلا يعين الا في فتاوى المتأخرين

قال لا صح به يجوز ان يشرع لو نوي بلفظ الفرض فقط لا بلفظه ايضا لان الفرض  
 متوقفا لما لو نوي فرض الوقت في الوقت اجزاء الا في الجمعة كاستدركم وطرح  
 الوقت لا كان بعد خروج الوقت العصر الظاهر في الدار فانه خرج ونسيه  
 لا يجزيه في الصحيح كما في المفعول الاول ان ينوي بلفظ اليوم سواء كان الوقت  
 خارجا ولا خلا في الفروض وفي جامع الحرم ري ينوي فرض الجمعة ولا ينوي  
 فرض الوقت لا بد مختلف فيه واذا جمع بين فائنة وقاضية لا يصير شارعا في واحدة  
 منها كنيته الظاهر في وقت العصر في المستقي ان كان في الوقت سعة  
 يصير شارعا في الظاهر في الخلاصة ان نوي مكتوبين فائنتين كالتلاويل  
 منها وعلم في المصطلح بان الثانية لا تجوز الا بعد قضاء الاولى قال صاحب البحر  
 وهو قائم لو كان الترتيب بينهما فليكن انتهى **قلت** وهو محل ذلك لانه قال في  
 خير موطوب لو نوي في حين لا يصير شارعا في اخدها فيحصل على ما سلف ترتيب  
 اذ ليس احدثا اقل من الاخر في التقديم توفيقا بين التقليل انتهى ولو جمع  
 بين فرضين وتقليلين شارعا في الفرض عدائي يوسف لان الفرض قوي من  
 التقليل فلا يعارضه فتلغو نية التقليل فيبقى نية الفرض وقال المحمدي  
 في الخلا في الصلاة اصل التعارض الوصفين ولو نوي في الظهر والجمعة جميعا  
 بعضهم جوزه ذلك وزعموا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوي نافلة وجازا  
 في نافلة ولو نوي مكتوبة وجازا في عن المكتوبة ولو ادرك الامام في التمدد  
 ولا يعلم اي القعتين هي فنوي ان كانت الاولى قسديت به والا فلا فانه  
 لا يصح الاقتداء بالمتروكة في التي وان اردت بين وقتين ففعل فنوي ان كانت  
 الاولى قسديت به في الفريضة وان كانت الثانية في التطوع لا يصح من  
 الفريضة وان نوي ان كان في المفروضة اقتديت به صح اقتداء وان نوي  
 ان كان في التطوع اقتديت به في التراجع صح فيها لا يتردد في  
 نية اصل الصلاة وهو كني للتمتع خلا في ما لو نوي ان كان في العتة اقتديت

معرض الوقت

بها وفي التراويح فلا تتدلى يصح اقتداء في فواحق منها تقدم الجرم بأصل  
 النبي كما في الغنم وغيره وتندكر كم فضا العوايت في محلها كما في الغنم  
 والسادة من شروط الترخمة تعين **الواجب** بطلقة فخل فضا مشاع فيه  
 من فخل ثم اقتد فالنذر والوزن وكثيرا الطرف والعبد من فلا بد من التعيين  
 لا تقاط الواجب عند اختلافها باختلاف الشاربها وقالوا في العبد من  
 والوزن يعوي بطلقة صلاة العبد والوزن من غير تعييد بالواجب للاختلاف  
 فيه وفي فجوة السهو لا يجلب التعيين في التجدات وفي التلاوة يعينها  
 لتقع المناح من سجدة الشكر والشهو **تنبيه** بزيادة سبع الصحة الترخمة  
 وهو قولها بلفظ القرينة للقاء وعليها على الصحيح وتأمروا ولا يدهمزا  
 فيها ولا أكبر واشاع حركة الحاء من اجل اللفظ من حيث اللفظ ولا تقصديه  
 وكذا تسكينها لوقال كجاء بالالف بين الباء والراء يصير شاربها وان  
 قال لك في خلال الصلاة تفقد صلاة قيل لا تسمع من سماء الشيطان قيل  
 لانه جمع كبريا فخره وهو الطبل وقيل يصير شاربها ولا تفقد صلاة لانه  
 اشباع والاولى صح كذا في شرح المنيّة ويزاد ناسع وهو ان ياتي بحملة تامّة  
 وعاشر وهو ان يكون بذكرها لصلوة تعالى في الحاء في عشران لا يكون بالشملة  
 كما سباني وهذا المجلد من الله سبحانه لا يقطاط لجمع ولم ان قبله مجموعا فله  
 الحواذا انعام ليس محظورا ولا محظوظا لا يشترط التعيين في النفل لطفه  
 فمثل شدة الجوع وهو الاصح كغيرها من السنين الحركات وكذا التراويح عند جماعة  
 بخلافه من الواجب ان لا ياتي في السنين نوافل وهي غير مضمونة قبل الشروع  
 فيها ولا اسباب يستلزم لانها تتكامل للقرآن والواجبات كما بيناه كذا في الدراية  
 وقال قاضي خان في فضل التراويح اختلاف المشايخ في السنين والتراويح  
 الصحيح انما تتأدى بنيتة الصلاة ونيتة التطوع لانهما صلاة مخصوصة  
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن المبدأ وذلك بان ينوي الستة او ما جازة

النبوي

النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوي بعبتين  
 قال بعضهم يحتاج لان كل شفع صلاة والاصح لا يحتاج لان لكل منزلة صلاة  
 واصحة قال صاحب البحر فتد اختلاف الصحيح فلما قال في منية الصلوة والاصح  
 في التراويح وسنة الوضوء في الليل التي يفتر من القيام في كل صلاة مفردة  
 او واجبة لان الواجب بمنزلة الغرض في القاء ركعتي وعلى الركوع والسجدة ولا بد منه  
 بغيره شرط طهارة ولا فدية القراءة فثبت ان هذا القبول كما ذكرناه  
 لو تعسر عليه القيام وقد علم على القيام وعجز عن الركوع والسجدة لا يلزم القيام ومن به  
 تسلسل من حيث لو قام عزرا وان جلس احتبس بصلواته ولو مضى من القراءة  
 بالقيام او بالخروج للجماعة يصلي قاعدا بالقراءة في بيته على المقي به وسقط القيام  
 للمعذور لقول تعالى وقوم الله في بيته من طيبين ولم يجب القيام في كل صلاة  
 فتعين ان يكون الامر بالقيام في الصلاة وعليه العقد والاجماع ايضا وقوله  
 عليه السلام يصلي المرحى قاعدا ما لم يستطع الخ وقيل على لزوم القيام ايضا  
 ثم القيام وكما صلي في القراءة ذكرنا زيادة في نية القيام وهذا يحل الامام  
 القراءة دون القيام كما في محمل الروايات وانفقوا على ركعتي وهذا القيام ان يكون  
 بحيث لا يتعدى ثلاث ركعتي كالاستراج الوهاج وقوله في غير النفل متعلق  
 بالقيام فلا يلزم القيام في النفل ان يساء على توسع كما ذكرناه ان شاء الله تعالى  
 ويفترض القراءة وحقيقتها ان يصح نفس نطقه كما ذكرناه في بحث الترخمة  
 وكانت القراءة فرضا لقول تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمع له هاديا ولقوله عليه السلام  
 ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن في علي فرضيتها انعقاد الاجماع ذكره الراسي  
 وغيره ونحو الاستدلال بالاية لان المراد منها قراءة القرآن بحقيقتها وبذلك عليه  
 السباني وهو في تفسيره انتموا الصلاة في هذا التفسير بحقيقتها والحقيقة  
 مقدمة على الجواز فهو مقدم على ما قال بعض المفسرين بان المراد من الصلاة  
 بعين السباني وهو قول تعالى ان ذلك يتم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم

ان ينوي التراويح

ونصحه والشيخ والحاج  
 بن عبد الله بن محمد  
 بن عبد الله بن عبد الله



قوله علم ان من تخضع فلما جعلكم اي علم ان من تقدر واعلى حفظ ساعات الليل في رفع  
 عنكم وجوب القيام المفترق فارقا ما تيسر في وقتها وما تيسر عليكم من صلاة الليل  
 غير عن الصلاة بالقرآن لا بما مضى من كانا وكانت صلاة الليل المفترقة فرضا  
 ثم انتقلت الى المقدور ثم انتقلت اضلا بالقرآن والصلوات اخرجت بتفسيرها بما  
 والا ولا الحقيقة وتابيد الحديث المبين للفرق بين بقوله صلى الله عليه وسلم ثم اقرأ  
 ما تيسر علي ان هذا في الواقع سند الاجماع وممكن للسند في القراءة ركن في الصلاة  
 بالاجماع ولا خلاف فيه لاحد من يتبع ولا يلتفت الى قولنا في الركعة الاولى لا ركعة ولا اجزاء  
 التسلف وكذا الجواب عن قولنا تنبيه على الحق من مقام وسعيان بن عيينة  
 ليست القراءة بفرض في الصلاة بل هي سنية لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها فقل له فقال كيف كان الركوع والسمي قال الواحدا  
 قال فلا بأس ان تقرأه المشافعي وغيره من زيد بن ثابت قال القراءة سنة ورواه  
 البيهقي واختلف في كون القراءة ركعا فذهب الغزنوي صاحب الحاوي الى ان  
 ليست بركن واجله هو انما ركن غير انهم سموها الركن الى اضلي وبموثلا يشق ان  
 لصورة ورايد وهو ما يشق في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وحصلوا  
 القراءة من هذا الغنى فاحذفوا عن مقتدي بالافتاء عندنا وعن المدرك  
 في الركوع بالاجماع وكيف يكون ركعا زائدا ودخل لما هي لا يوصف  
 بالزيادة لان التسمية التي باعتبار ركن فتسميته ركعا باعتبار قيام ذلك الشيء  
 به في حال بحيث يستلزم فواته انتفاء الشيء وسرايا لان الصلاة غاية العبادة  
 فيجوز ان يعتبر بها الشارع تارة او كان وثاقا بقل منها والتمساة بينهما انما  
 هي باعتبار واحد لا زائدا بل لا يخلط بينهما والزائد هو الجز الذي اذا اتقى  
 كان الحكم المركب باقيا باعتبار الشارع وعلى هذا لا خلاف لا يصلح فاحرم وقام  
 وركع وسجد بلا قراءة حيث وكانت القراءة فرضا فنفع لها الصلاة ولو قرأ  
 اية قصيرة مركبة من كلمتين فقط كقوله تعالى ثم نظر ومن لم يأت كقوله تعالى

سنة المفرد

فقتل كيف قد علم على قولنا في حيفة بلا خلاف بين المشايخ في الرواية وهو ظاهر  
 الرواية لقوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان ما دون الثانية  
 خارج منه وشمل الآية التي على حرف ولكن المصحح لا يجوز لها فدلنا واما الآية  
 من كلمة كقوله ثم هما من او كلمة سها حاقها قوله تعالى من او حرفان ثم طس  
 او حرفا محقق كحيف من فقد اخلف المشايخ في قوله في شرح الطحاوي في جامع  
 الاسبغيات يجوز ان يكون وقد صح رجوع اي حيف من الله عن حروا في مثل الاسم  
 فلا يجوز لها الصلاة على المصحح لا يسمي عادا لما روي وقال لقده ورويان المصحح  
 مذهبا في حيف ان ما تيسر في القرآن اتم القرآن بجود وهو قولنا بن عباس فانه قال  
 اقرأ ما تيسر من القرآن فليس في من القرآن بقيل وهذا اقرب الى الطوايع  
 الشرعية فان المطلق ينصرف الى الله في كل ما عر في قوله لا يبي في خط في بعضهم  
 بان المطلق ينصرف الى العمل في الماهية انتهى وانك ابو يوسف وعبد  
 الغفر قراءة اية طويلة او ثلاث ايات فصار تعدل اية طويلة ومروية عن  
 اي حيف لان قاري قد دون ذلك لا يبعد فاعرفا فشطت الآية الطويل او لا  
 ايات فصار تحصيل الوصف القراءة احتياطا وتجاوز الآية القصيرة ومما  
 دون الطويلة على الجبل احتياطا ايضا لعين الحقيقة ورحمة الاسرار والاحتياط  
 احتياط امر حسن في العبادات فاذا قرأ نصف اية طويلة في ركعة والنصف الاخر  
 في الاخرى في اختلاف وعما تنه على الجواز ولو قرأ نصف اية مرتين او كلمة  
 واحدة مرارا حتى بلغ فند اية تامة فانه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه  
 التكرار في ركعة فيقرء في الركعة الثانية مرة ايضا عند اي حيف قالوا  
 وعندنا يلزم التكرار ثلاث مرات اية في كل ركعة ومن يحسن ثلاثا باثباتها  
 كدوا واحدة ثلاثا لا يتبادر به الفرض عندها كما في المحتسبي وفي الخلاصة فيه  
 اختلاف المشايخ على قولنا وحفظ ما يجوز به الصلاة وعن من لقوله تعالى  
 فارقوا ما تيسر من القرآن وحفظ جميع القرآن من كتابه وحفظا تحفة

تخلي

اعرف ان حفظ ما يجوز  
 به الصلاة امر حسن  
 وحفظ جميع القرآن  
 تحفة وحفظ ما في  
 القرآن وسورة واجبة على  
 كل مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مذكرا للناس بما كانوا  
يكرهون

الكتاب في سورة واجب على كل مسلم وإذا علم ذلك فالقراءة فرض في ركعتي الفرض  
أي في ركعتين من الفرض غير متعينتين فإذا قرأ في ركعة فقط لا تقع الصلاة  
وقال رحمه الله البصري يقع لأن الأمر يقتضي التكرار قلنا نعم لكن لما كانت في  
الثانية أيضا اشتد لا بالأولى لأنها متساوية في كل وجه وأما الأخيران فيقرأ  
في حق السجدة بالسر وصفة القراءة وقد عرفنا أن طه كان في السجدة الأولى  
مستوفى يعني الله عنها إنما قالوا في الأولى وسبع في الأخريين وكفي بما قد عرف  
قالوا الردي في البدنية القراءة فرض في أحدهما بعبارة النص وفي الثانية  
بدلالة النص لأن الثانية مثل الأولى جوابا وسقوطا وحجرا وأخفا قالوا  
في الثاني لا يقال ركعوا واتحدوا أمر أيضا ومع هذا ذكر في كل ركعة لأنه  
قلنا للسلام بينه في كل الركعات وقال في القراءة الأولى في كل ركعة لأنه  
في الأخريين رواء علي وقال في شرح الطحاوي قال أصحابنا القراءة في ركعتين  
فرض بغير عيبتها أن شأ قرأ فيها الأولى وبين وأن شأ قرأ في الأخريين وأن شأ  
في الأولى والركعة وأفضلها في الأولى وبين والطاهران الفرق بين اختيارهما  
المقدوري والطحاوي يظهر في القضاء وسجدة التهنئة أحسن كذا في مجمع الزوائد  
قلت وقد يقال إن التحجير لا ينبغي الوجوه لما ذكره بيان الصحة وأفضلت  
القراءة في الأولى بين لا ينبغي كون الفعل واجبا فلا خلافا انتهى وقال في  
الغوايد فإن قيل الركعة الأولى مع الثانية أكثر في تكبير الافتتاح والتف  
والشأن قلنا المشاهدة والمشاهدة في التكية والكيفية فيما يرجع إلى نفس  
الصلاة وأركانها أما التكبيرة فشرط وهو ما يدور التعمد والثبات أيضا  
مرايدان ليسا من أركان الصلاة فالافتراق بينهما لا يفتح في ثبوت المشاهدة  
انتهى وكذا استدلل في الاحتياط والمصنف بقوله صلى الله عليه وسلم  
القراءة في الأولى بين قراءة في الأخريين أي فتوسب عنها كما قولهم لسان لوزير  
لسان الأمير تنسب قال في البحر القراءة فرض على في ركعتي الفرض كما في السج

وان شأ في الثانية والركعة  
في الأولى وبين والطاهران الفرق بين اختيارهما  
المقدوري والطحاوي يظهر في القضاء وسجدة التهنئة أحسن كذا في مجمع الزوائد  
قلت وقد يقال إن التحجير لا ينبغي الوجوه لما ذكره بيان الصحة وأفضلت  
القراءة في الأولى بين لا ينبغي كون الفعل واجبا فلا خلافا انتهى وقال في  
الغوايد فإن قيل الركعة الأولى مع الثانية أكثر في تكبير الافتتاح والتف  
والشأن قلنا المشاهدة والمشاهدة في التكية والكيفية فيما يرجع إلى نفس  
الصلاة وأركانها أما التكبيرة فشرط وهو ما يدور التعمد والثبات أيضا  
مرايدان ليسا من أركان الصلاة فالافتراق بينهما لا يفتح في ثبوت المشاهدة  
انتهى وكذا استدلل في الاحتياط والمصنف بقوله صلى الله عليه وسلم  
القراءة في الأولى بين قراءة في الأخريين أي فتوسب عنها كما قولهم لسان لوزير  
لسان الأمير تنسب قال في البحر القراءة فرض على في ركعتي الفرض كما في السج

بينهما

للاختلاف بين العلماء في انتهى قلت هذا ظاهره النظر للركعتين جميعا ولا  
خفي منا قول الردي المنع لاجتماع فرضيهما واستدلالا بجماع قوله تعالى فاقرأ  
مما ينشرك قوله صلى الله عليه وسلم اقرأ ما ينشرك من القرآن ولم يمتد بخلاف  
الأمر للقراءة فرض في كل ركعات النفل لأن كل شفع صلاة على حق وقد  
علمت فترضاها في الركعة الثانية كالأولى والقيام إلى الثالثة كتحريك  
مبتدأة ولقد لا يجب بالتجوزة الأولى لا شفع في المشرك كما سلك في القراءة  
فرض في كل ركعات التراتل على القول بسنية فظاهره ما على القول  
بوجوبه أو فرضيته فلا احتياط ويقرأ في جميعه لأن دليل الفرضية لما كان  
قاصرا لأن أخبار الواحد خاطئ في القصور فيها من باب الاحتياط وترك  
القراءة في ركعة من التسنن يفسدها فقلنا بالفتا دهمنا احتياطاً ومأمراً  
لقصور دليل ولم يتعين شي من القرآن لصحة الصلاة لا إطلاقاً  
ومأروينا وأشرنا إلى قولنا لا تمام الثاني في ركعتين في الصلاة لجواز  
الصلاة وقائنا بتعيينها وجوباً لذلك دليل وسند كرم في الواجبات أن شاء  
الله تعالى ولا يقل الحق بل يستمع في حال جهرا لا تمام وينصت حال الشراء  
لقوله تعالى وإقرأ القرآن فاستعملوا وانصتوا قال أبو هريرة رضي الله  
عنه أن نوافل من خلفه لا تمام فقلت وقال لا تمام مع الناس على  
أن هذه الآية في الصلاة وفي حديث أبي هريرة وأبو موسى وإذا قرأوا فاستمعوا  
قال مسلم هذا الحديث صحيح وعن عباد بن القاسم أنه لما تلا القرآن  
أخبركم شيئا من القرآن إذا جهرت بالقرآن قال لا تخطئ رجلا كلهم بقراءة  
ولا تقول معهم بالمحرفة لا تستر حجة عننا فلا يقل في السرية وقال  
الأمام أحمد ما سمعنا أحدا من أهل العلم يقول أن لا تمام إذا جهرت بالقراءة  
لا تجزي صلاة من لم يقرأ وفي مسلم عن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت  
عن القراءة يعني خلفا لا تمام فقال لا قراءة مع الإمام في شيء من جازر جهرا

أخبرنا أبو هريرة رضي الله عنه  
أن نوافل من خلفه لا تمام فقلت وقال لا تمام مع الناس على  
أن هذه الآية في الصلاة وفي حديث أبي هريرة وأبو موسى وإذا قرأوا فاستمعوا  
قال مسلم هذا الحديث صحيح وعن عباد بن القاسم أنه لما تلا القرآن  
أخبركم شيئا من القرآن إذا جهرت بالقرآن قال لا تخطئ رجلا كلهم بقراءة  
ولا تقول معهم بالمحرفة لا تستر حجة عننا فلا يقل في السرية وقال  
الأمام أحمد ما سمعنا أحدا من أهل العلم يقول أن لا تمام إذا جهرت بالقراءة  
لا تجزي صلاة من لم يقرأ وفي مسلم عن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت  
عن القراءة يعني خلفا لا تمام فقال لا قراءة مع الإمام في شيء من جازر جهرا

للاختلاف



وهو قول علي بن مسعود وكثير من الصحابة رضي الله عنهم ذكره الماوردي  
 ولا جهة لمن اوجب على المؤمن قراءة الفاتحة مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا صلاة الا بقراءة الكتاب لان الامام له قراءة علي ما قال عليه السلام  
 من كان له امام فقرأته له فقرأه كذا في التبيين والرازي وروى ابو حنيفة  
 في مسنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام  
 له فقرأه انتني في المصايب وغيره قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام اماما  
 ليؤتم به فاذا قرأنا نستغفر ولا يعارض بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا  
 بقراءة ولا بقوله لا صلاة الا بقراءة الكتاب لان قراءة الامام له قراءة والصلاة  
 بقراءة صلاة بالفاخرة لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه  
 قرأه وذلك الظاهر في شرح الآثار باسناده عن انس قال صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال لا تقرن والامام يقرأ فكنتموا فسلم  
 ثلاثا فقالوا انا لنفعل قال فلا تفعلوا وفيه ايضا باسناد متصل الي ابن  
 مسعود انه قال ليس الذي يقرأ خلف الامام ملي فخرجا وعن ابن عباس  
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يكفيك قراءة الامام  
 ام خافت وروى عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه انه قال من قرأ خلف الامام  
 فقد نزل صلاة وقال محمد بن الحسن في موطأه اخبرنا كثير بن عامر قال حدثنا  
 ابراهيم الخفي عن علقمة بن قيس قال لان اخض علي حجة احتبالي من ان قرأ خلف  
 الامام وقال فيه ايضا اخبرنا داود بن قيس ان اخبرنا محمد بن عجلان عن محمد بن  
 الخطاب رضي الله عنه قال ليس الذي يقرأ خلف الامام حجة كذا في  
 شرح الكشي للامام الذي رحمه الله وقال في شرح المقدوري المسمى بحجج الروايات  
 ولا يقرأ المؤمن خلف الامام حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال فقرأ  
 معك اصحابه فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال في النهاية  
 لا يقال ان الامام يسكت ليقرأ المقتدي لاننا نقول الخلاف ثابت في امام لم

يسكت

يسكت وكان السكوت بغير قراءة حالة القيام مكره ولو سكوت طويل الزمة  
 تحببنا التهور ومنع المقتدي عن القراءة خلف الامام مروي عن ثمانين صحابيا  
 من كبار الصحابة رضي الله عنهم وقد جمع اسماء اهل الحديث وقال شيخنا  
 الشريفي بقصد صلاته في قول عن من الصلاة وعن عبد الله بن علي انه قال  
 اجتنب ان توافي من الزاوية وقد منا مثله عن ابن مسعود انتهى وتنبيل يستحب  
 ان تكرر اسما فلما فيه من الوعيد قال عليا السلام من قرأ خلف الامام فيه حجة  
 وقال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطره وما روي من حجة عبادة بن  
 القاسم من قراءة المقتدي خلف الامام محمول على ان كان ركعا في الابدان ثم  
 ستم عن قراءة خلفه بعد ذلك لا يرى انما سمع رجلا يقول قال مالي نافع  
 القرائن القراءة مخالفة للساير الا ان كان فاما المقطوع بها والا وكان لا يحصل  
 بفعل الامام بخلافه لقراءة على ما سري في المبسوط والاشرار وفي شرح الكافي  
 للزبدري ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد بن عيسى  
 وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهور والعصر وما  
 شامرا القرآن انتهى وكذا في بعض نسخ النخبة من قسام الفضل الثاني من  
 كتاب الصلاة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي هذه المسئلة قال  
 والاصح انه يكره ان يقرأ في الفوايد كما في كتاب المقتدي لان سعد بن  
 ابي وقاص رضي الله عنه لو اتي بها المقتدي بقصد صلاة فلو قلنا بان  
 المقتدي ياتي بها احتياط يلزم منه فتاها الصلاة عند من هو افضل من  
 مجتهد خالفه بدرجات كثيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فتاها صلاة  
 عند احد من الصحابة وبمن العشرة المبشرة بالجنة انتهى قال ابو بكر  
 الرازي الجصاص في شرح مختصر الطحاوي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بغير الفاتحة الكتاب فهي خداج الا  
 خلف الامام وعن علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فليس على الفطره والا

سعد  
نفي

مقدار فرض  
القيام

ففي ذلك كثيرة ولو كانت قراءة المأموم ركعا لما سقطت عنه إذا أدرك الركعة الأولى في الركعة الثانية  
والركوع كسائر الركعات وقد اجتمعنا على سقوطها إذا أدرك الركعة فلو كانت  
القراءة واجبة عليه لما سقطت عنه مثل هذه الضرورة كالقيام فإنه لو كثر  
سجدة لا يجزئ ما لم يكبر قائما ثم ركع وفي الحافضة اجتمعنا أن الإمام يحمل الزيد  
على الفاتحة عن المقتدي فكذلك يحمل الفاتحة أيضا لأن قوله عليه السلام  
قراءة الإمام قراءة للمطلق **فإن قلنا** القيام ركع وأنه يسقط إذا أدرك  
الإمام في الركوع **قلنا** لا نسلم أنه يسقط بل تنادي بالتكبير قائما لا يعتادي  
فرض القيام بأدني ما ينطق عليه ثم القيام وأما الحديث فقلنا هذه صلاة  
بقراءة لأن الشرع جعل قراءة الإمام لقراءة كما قد ساء وما ذكرناه من الاختلاف  
بحرم وخاف من مسلم عن التخصيص فترجح هذه الخجعات بخلاف ما روينا من أن  
**قلت** قال الشيخ الإمام أبو جعفر الشافعي إن كان في صلاة الجهر يركع قراءة  
المأموم عندي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يركع بل يستحب فيه ما خالفه  
أحوط وهو مندب للصديق والعاروف والمرضي **قلت** قال الكمال يطع  
القدر إن قرأ المونم ركع مخبر بما وفي بعض الروايات أنها لا تخل خلف الإمام  
وأما لم يطعوا اسم حرمة عليها لما عرف من أصلهم أنه لم يكن إبراهيم قطعيا  
وما يروى عن محمد أنه يستحسن على تسهيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد  
كقولنا وصرح محمد في كتب بعدم القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه وما لا  
يجهر فيه في كتابه لا يري ما به القراءة خلف الإمام بعد ما استدللنا عليه  
بن قيس أنه ما قرأ قط فيما يجهر فيه ولا فيما لا يجهر فيه قال أبي محمد وفيه ما خالف  
لأنه يري القراءة خلف الإمام في شيء من الصلاة يجهر فيه ولا يجهر فيه وقال الشافعي  
تفقد صلواته بالقراءة في قول عن من الصحابة انتهى وقال في الكافي ومنع  
المقتدي عن القراءة ما شاور عن ثمانين فقل من كان بالصلاة منهم لم يقتض  
والعبادة لله عز وجل عنهم وقد روي عن أهل الحديث أناس منهم انتهى ثم قال

المحقق

المحقق ابن الإمام ثم لا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام لأن  
الاحتياط هو القيل قولنا لا يركع ولا يركع مقتضي إجماعنا القارة بل المنع  
انتهى **ثمرة لطيفة** قال في كتاب السنة والجماعة أن الإمام كان في  
رحله يقول للمقام مقام لا ينسأط لا يري قوله تعالى في قول الجوهري  
والدليل عليه أنهم ما روي بالصلوة والجماعة عن صفوة هذه الأمة وقال  
عليه السلام يقول الله تعالى المتصدق يقرضني والمصلي يناجي ربه في القوم  
لي وأنا اجزي به فثبت أن المكان كان لا ينسأط قلنا بل كان حسيبة وجا  
ذلك على مثال جماعة وقولنا بين يدي ذلك فإن عدم تكلم معه قلنا  
يتكلمون جميعا مقتضى المقام والأجل لهذا عن التخليط والمخطأ  
فكذلك لما قاموا بين يدي هؤلاء الجبار فان أماتهم بقرادونهم بقوله  
عليه السلام يومكم أقرأكم كتاب الله وفي رواية يومكم أنوركم إيا نوركم  
بقراءة القرآن لهذا يدل على أن المقام مقام حسيبة وجلال على أنه  
محض مقام لا ينسأط عند الختام حين يومن القوم والإمام أذبه  
المشاركة في المناجاة وجمع بين المفايين وقد انحصر هذا العلم  
فاختر الحسن الحسينين **وقد اتفق الإمام الأعظم أبو حنيفة وأصحابه**  
والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم على صحة صلاة الليل  
من غير قراءة شيئا خلف الإمام فأرجح بفضل الجماعة والسلام **قلنا إن قراءة**  
المأموم الفاتحة أو غيرها **كذلك** لما قد ساء ولا يشغل المأموم  
بتعود من يار ولا طلب جنة عند قراءة الإمام أيتز غير ترهيب وكذا  
الإمام وما روي أنه عليه السلام ما ساء بآية ردة الأساها وأية  
عذاب لا استعاد منها على النوافل منفردة أو يطر من الركوع لقوله  
تعالى لا تدعوا ولا مرا النبي صلى الله عليه وسلم ولا لاجماع على فضيسته  
ودركيته والركوع خضع الراس إلى طاعة الراس مع الاحتياط بالظهور

مسألة أخرى هي

وقالوا أنه عليه السلام



حصل المفروض واما كماله فيحصل الواجب فيمكننا انما حصل حتى تستوي  
الارباب الجرح مجازاة وموعدا الاعتدال فيه فاطا طاء راس قليلا ولم يصل الي  
تحت الاعتدال ان كان الي الركوع الكامل اقرب منا الي القيام جازركه لا يبعد  
لا كما لغة وعرفا لان ما يفرس من الشيء يعطي حكمه وان كان الي القيام اقرب بان  
يصل فلهذا راسه مع ميلان منكب لا يجوز ركوعه لا كما لا يبعد كما بل قائما  
وتدبركون قيام بعض الناس كذلك كما في شرح المنة للحلي ولكن ضعفه في  
الاختيار حيث قال في شرح المختار الركوع بتحقيق ما ينطق عليه لا سيما  
عبارة عن لا تخافا وتبيل ان كان الي حال القيام اقرب لا يجوز ان كان الي حال الركوع  
اقرب جازا انتهى وقال في حاوي فرض الركوع انما الظاهر انتهى في الحقيقة  
فقد المفروض في الركوع مواصلة لا تخافا وكذلك في السجود مواصلة الوضوء انتهى  
والمراد بالاصل تمام لا تخافا لقوله عقبه ما الطائفة والقراء في الركوع والسجود  
ليتر بغير عند اي حيفة ومحمد بن ابي يوسف والشافعي ان الفرض هو  
الركوع والسجود مع الطائفة مستقار تسبحة واحدة انتهى وهذا ايضا في  
الاجازة اذا كان الي الركوع اقرب وقال ابو مطيع البجلي تليد اي حيفة رحمه الله  
لوفقد من ثلاث تسبحات الركوع والسجود لم تحرك صلة ثابت في ذلك الي اذرك  
مشروع فكان نظير القيام فوجبان محله ذكر مفروض فليسا على القيام كذا في مجمع  
الروايات انتهى والاحد اذا بلغت عدد ركوع يشير براسه للركوع لانه  
عاجز عما عايناه كذا في التفسير المنيد في حصة من السجود لقوله تعالى يا محمد  
ولا من النبي صلى الله عليه وسلم به ولا لاجماع على فرضيته والتجوز انما تحقق موضع  
الجهة الا لا يفتتح وضع احدي يدين واحدي اركبتين وفي من طائفة عالم  
احد القديسين على الارض فان لم يوجد وضع هذه الاعضاء لتحقيق التجوز فاذا استقل الي جهة  
اخرى لم تكن السابقة صحيحة واذ اوضع البعض المذكور صحت على المختار ومع  
الكراهة وتام السجود بانها لا واجب فيه وتحقق بوضع جميع السجود والركبتين

والقديسين

والقديسين والافضل مع الحقيقة كاذك ان المحقق الكمال وغيره ومن انقصر على  
بعض عبارات استصحابها بخلافها قال الفقيه ابو الليث والمحققون فقد قصر  
واي ذلك اشار في الفتاوى الصغرى حيث قال وضع القدمين على الارض حال  
التجوز فرضان وضع احدهما دون الاخرى يجوز ثم قال في الظاهر من ذلك  
الروايات ما ذهب اليه الفقيه ابو الليث انتهى وسند ذكر فرضا والتجوز الثاني  
كالاول في فرضا وكيفية كاستدركه ومن شروط صحة السجود كونه على ما ينبغي  
**عبد الساجد** وقصدي وجد ان الحكم ان الساجد لو بالغ لا يغفل راسه بل مع ما  
كان عليه حال الوضع فلا يصح التجوز على الارض والذرة ويزداد المكان ونحو لعدم  
استقرار الجهة عليها الا ان يكون في جوارق ونحوها لا مجرد الخوض كذا  
الحديث والتبديل القطر في الشئ وكل محسوس كالفردا لو تابعدا وجد تحجر  
الارض كبسج نحو الا فلا ولا رذاذ من لا يصح عليه لان جوارقها لا تستقر ولا رذاذها  
لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتماء السجود فيها واستقرار الجهة عليها  
في الحنطة والشعير **تستقر عليها** فبحر السجود لان جوارقها لا تستقر بعضها على بعض  
لخشونة ورخاوة في جسامتها فتستقر عليها **جسمتها** الجهة قائمها يصيب الارض مما  
فوق الحاجبين الي فضاء الشعر حاله السجود وعرفا بعضهم باطامها اكتشف اجنبان  
والسجود في اللغة يطلق على طاعة الراس والاختار والوضوء والتواضع والميل  
كسجد من الخلة مالت والحنطة كالسجود لادم بحكمة لاذن في ضياء الطلوع وفي  
الشريعة بعض الوجوه لا سيما فيه فرج الحدق المدقق والصدغ ومقدم الارض فلا  
يجوز السجود عليها وان كان من عدلان لا بد له لا ينصب بازي فمع الغذاء  
حجبا لا بما بالراس ولو وضع جهته على حجر صغير وضع اكثر الجهة على الارض  
يجوز ولا فلا فوجيفة يتولى ينبغي ان يضع من جهته مقدما لاذن حتى يجوز  
والا فلا ووضع جميع اطراف الجهة ليس بشرط الاجماع ويصح السجود ولو كان  
على كراهي الساجد في القيام وكان التجوز على طرف ثوبه اي الساجد كمن يصير

وضع

عندك السجود على كورعائستلما وراه ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم سجد في شوق احد يتي بقضوه خرا الارض وروها وزواه  
 احمد ابو بصير الموصلي في اخوان وفي الكتب الستة عن اسحق قال كان مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم ينضع احد اطراف الثوب في شدة الحر في مكان السجود كما في  
 البرهان وسراج الداراية ان **طهر محل وضع اي الكف او الطرف على الارض** وقبل  
 سجود ان ينضع طرف ثوبه لان السجود على الارض لا على الكف والكم من جهة الساجد  
 كونه كما في الداراية والفتح وقيل يجوز ان ينضع طرف ثوبه على مجلس فيسجد عليه  
 الموعظاني في ليس بشي قال الكمال قد نقل في الداراية عن مسعود الاسدي  
 ايضا قال لا يصح ان يسجد على شيء من الارض الذي وضعه على المجلس حقيقة  
 وهو اي الكف طاهر انتهى وقد ثبت الكمال على انه ليس بشي **تدبير** قال في الداراية  
 ذكر البرزوي لو سجد على صدره كتيبه ويديه خارجة فلا شافعي رحمه الله وقال  
 الحسن الناصح اذا سجد على فخذه او ركبتيه بعد سجدة واحدة فلا انتهى في الخلاصة  
 لو سجد على فخذه ان كان بغير عدد المختار لانه لا يجوز وان كان بعد المختار  
 انه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعد ذلك وبغير عدد لكن ان كان بعد  
 يكفيه لا بما انتهى وكذا ظاهر عبارة الزبيدي فقد علت الخلاف في جواز السجود  
 على الركبة وقد نقل الكمال كلام الخلاصة فقال ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعد  
 او بغير عدد ثم ذاع الكمال فيه ولم يسلط خلافا وكان عدم الخلاف فيكون السجود  
 يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجبهة في التخصيص لو سجد على حجر  
 صغير ان كان اكثر الجبهة على الارض جازوا فلا انتهى كلام الكمال في جواب  
 عنه مما نقلنا من الخلاف فليست **وسجد وجوبا مما صلب من الله** لان رتبة  
 ليست محل السجود قال شيخ الاسلام ذكر الانف وهو اسم لما صلب يبل على انه  
 لا يكفيه السجود على الاربة وان عليه ان يمكن مما صلب منه عن اي حيلة للمذاضع  
 اربعة الانف لا يجوز وانما يجوز اربعة اضع عظم انفه كذا في الداراية ولما كان السجود على

ال

الانف واجبا لا دخل له في شرط الصحة وانما هو شرط كمالها سجد ان ضم  
 الانف للجبهة واجبا استدرك ذلك فقال وسجد بجبهة **ولا يصح الاقتصار**  
**على الانف في الاصح الامن عند الجبهة** لان الامن ان الامام الاعظم رحمه الله  
 رجع الى موافقة صاحبيه عند جوار الشروع في الصلاة بالفارسية لغيا ليعلم  
 عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرهما من اللسان غير عربي  
 لغير القاجار عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف بلا عند  
 في الجبهة وقوله عدم جواز الاقتصار على الانف كما روي من قوله صلى الله عليه  
 وسلم امت ان تسجد على سبعة اعظم على الجبهة في رواية امر القيدان بسجد  
 على سبعة ارباب الحديث في البرهان ومن شرط صحة السجود عدم ارتفاع  
**محل السجود عن موضع القدمين** باكثر من نصف ذراع يستحق صدقة  
 الساجد الارتفاع القليل لا يضر وان زاد عن نصف ذراع لم يجز السجود  
 اعلم يقع معتد به كما في الداراية فان في بغير معتبر صحت وان لم يات به حتى  
 خرج من صلاة تنفذت الا ان يكون ذلك لوجه سجدة فيها على محل صلاة  
 للضرورة فان لم يكن السجود عليه مصلحا اصلا وكان في غير صلاة الساجد  
 عليه لا يصح السجود وقيل انما يجوز اذا كان سجود الثاني على الارض كما في الداراية  
 ومن شرط صحة السجود وضع اصلي اليدين فاصلي الركبتين في **الفتح** كما قد عا  
 لما رويناه ووضع شي من اصابع الرجلين هو بها يابط نحو القبلة حاله  
 السجود على الارض ولا يكفي لصحة السجود وضع ظاهر القدم لان ليس محل  
 لقوله صلى الله عليه وسلم امت ان تسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين  
 والركبتين واطراف القدمين متفق عليه وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد  
 القيد سجدة سبعة ارباب وجهه وكفاه وركبته وقدماه وهو اختيار  
 الفقهاء في المشكا في البرهان ولو سجد ولم يضع قدميه او احداهما على الارض في  
 سجدة لا يجوز سجدة ولو وضع احداهما جاز كما لو قام على قدم واحد وفي الكفاية

111



قال العلامة الزاهد في ظاهره ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقدر  
يقتضي ان اذا وضع احد القدمين دون الاخر لا يجوز في قدميك في بعض  
النسخ ان يردوا بين كذا في شرح الحنية قلنا من وضع القدم وضع اصبا  
قال الزاهد في وضع راس القدمين بحالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي في سجود  
ورفع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز وكذا في الخلاصة والبرازية وضع القدم  
بوضع اصابعه وان وضع اصبع واحد وانتهى ولا يكون وضعا الا بتوجيهها  
نحو القبلة يستحق السجود لها والافه ووضع ظهر القدم سواء وهو غير معتبر  
وهنا ما يجب التنبيه له والكثير عند غافلون ويشترط لصحة الركوع والسجود  
**تفقد الركوع على السجود** كما يشترط تفقد عم القراءة على الركوع في صلاة التمام  
وان لم يتعين محل القراءة عين السجود كما اذا كانت محل القراءة كما اذا ركع في الثانية  
التي والمغرب والثالثة الرابعة ولم يكن قرا الفروض فيما اذا لم يصح ان رعاية  
تمام بشرع سكران في الركعة شرط بقاء الصلاة على الصحة وكذا الشرط المتأخر  
عن الاركان وهو بقوله الاخير فانه شرط اتمام الاركان عند البعض وبعضهم يعدل  
ركعا حتى لو ترك قبل القيام وسجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو تعدد قدمه بالشبه  
ثم تذكر ان عليه سجدة او قراة بطل العمود لان الترتيب فيه فرض وانما كان فرضا  
لان ما اتخذت شرعيته برأعي وجوده صورة ومعني في تحله تحرا عن القوت  
ما تعلق به سواء كان متعلق به جزاء او كلاً مثلاً الركوع جزاء اذا فات فات متعلق  
به وهو الركعة فلا تنضم بتركه مع وجود السجود عطف للمقام والعمود الاخير  
متعلق به كل الركعات فاذا فات عن محله بطل متعلق به كما اذا سجد ركعة زائدة  
ولم يكن قد عدل على اخر صلواته قد لا تشهد فاما فوات احد فعل التكرار وهو  
السجود والنا في اذا تركه ثم اتي به في محل غير قبل الثانية ما في الصلاة فانه يلحق  
بمحله الاول فكان موجودا فيه معني وان لم يوجد صورة مثلاً اذا سجد ركعة واحدة  
ثم قام ركعة اخرى لا تبطل ركعته السابقة اذا اتي بالسجدة المتركة بعد

اعرف توجيه  
اصابع الرجل  
في السجود

ذلك في حزمة الصلاة لكنه اذا اتي بها بعد القعود الاخير لم يرد عادته لانه  
لحتم الاركان فلم يكن فعلاً قبل الثانية السجدة معتدا به اذا لم يكن استيقا  
متعلق به جزاء وكلا من جنس ما اتخذت شرعيته لفرضه في السجدة  
والا فادباً شرعية لا ليل توقف ذلك الذي تعلق به على وجوده صورة ومعني  
**ويشترط الرفع من السجدة الى قرب القعود على الراح** ليصح الثانية السجدة  
الثانية في الراح عن اي حنية رحمه الله لا يبعد جالساً بقية من القعود فحقت  
السجدة الثانية فلو كان الى السجدة اقبل بجزء الثانية لا يبعد حاجداً اذا  
من الشيء احكم كذا في اليقظان وهناك احدى روايات اربع عن الامام في سجدها  
في الهداية بقوله وهو الراح وهو احتراز عما ذكر بعض المشايخ انما اذا ركب منه  
عن الارض ثم عاد لها جاز ومن الحسن زيادة ما هو قريب منه فانه قال اذا رفع  
رأسه بقدر ما تجوز في الزرع جاز وما ذكر القدر وفيه ما يظنون  
تحلية ثم الرفع وهو ما يراي في يوسف كذا في المحيط وجعل شيخ الاسلام هذا  
القول صحيحاً وقال محمد بن مسلمة مقدار ما يقع عند الشاظر الرفع رأسه فان فعل  
ذلك جازاً في السجدة الثانية فلا فلا وهذا قريب الى ما ذكر في الهداية كذا  
في معراج الدراية وقال صاحب البحر لا من سجوداً وابتداء رفع بقدر ما ترفعها الراح  
بينه وبين الارض ويغير هذا **القول في السجدة الثانية** كالاولى  
باجتماع الامة وتكلم في تكرار السجود دون الركوع فذهب لفقهاء ان هذا  
لغيره لا يطلب فيه المعنى كعدد الركعات وفي المبسوط قليل فان كان السجود  
مشي ترغيباً للشيطان فانه امر بالسجود فلم يقبل فخص سجدتين بين ترغيباً للوالي  
اشاد النبي صلى الله عليه وسلم في سجود السهو ترغيباً للشيطان وقيل  
السجدة الاولى شارة الى ان خلق من الارض والثانية اشارة الى ان يعود  
اليها قال النعماني فيها خلقاً ثم في فيها تعيدكم وفي المبسوط شيخ الاسلام اكثر  
مشايخنا على انه توقيف غير معقول المعني ومنهم من يذكر ذلك كذا فقال

حكمة

حكمتما روي في بعض الاخبار ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية آدم  
عليها السلام حيث قالوا اذا اخذتلك من بيني ادم الائمة امرهم بالسجود فصدقوا  
لما قالوا اخسجوا لعلكم تكلموا بقول الكافرون فلما رفعوا رءوسهم راوا الكفاة لم  
يسجدوا فشهدوا باننا شكر المداق فقيم الله تعالى اليه فصار المعروض سجدة اثنين  
كذا في معراج الدراية ونراه في المستصفى في بيان الاول لشكر نعمه الامان  
والاخر بطلب الامان انتهى ويضرب **الفتوى** في الاخير بجماع العلل وان  
اختلفوا في قدس وعبره لاخير وان الثاني ليس بقعدة الجرة فعدة المشاخر  
لانها اخيرة وليست ثانية كذا في الدراية والمراد وصفه بان واقعه اخر الصلاة ولا  
فالاجر يقتضي سبق غيره وعليه لو قال اخر عبد ملكه فهو حر ملك عبد لم يمتنع  
فليسا مثل المعروض القعود قد اقره **التشديد** في الاصح وسند كذا العاقلان  
كما الله تعالى لقوله تعالى قيموا الصلاة وقد اتفق فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وقوله يا نوحا وانه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها قط بدون القعدة الاخيرة  
والموافقة من غير ترك دليل القرينة فاذا وقع بيننا الجملة المعروض كان فرضا  
بالضرورة الاما خرج بدليل قد اذعننا بقدم التشهد لا صلى الله عليه وسلم  
اخبر به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وعلمه التشهد في قوله واشهد ان محمدا  
عبد ورسوله ثم قال اذا فعلت هذا او قلت هذا فقد قضيت صلاتك  
ان شئت ان تعرف فقر وان شئت ان تعقدنا فقد خلق تمام الصلاة بركا اتم  
الفضل الاله فهو فرض وعظم بعض شائعا ان المعروض في القعدة مما يلي فيه  
بكله الشاهدتين كما في البهان فكان فرضا عليا او بشرط تاخير اي القعود  
الاخير عن اركان لا شرع حلتها حتى لو تكررت بعد القعود وسجدها  
ويذكرها عادة الجالس لان السابق لم يعتد به كونه قبل تمام الاركان كما فعلت  
ويشترط لصحة الاركان في غيرها اذ **اوها** مستيقظا فاذا ركع ثانيا وقام ثانيا  
لم يعتد به واما اذا قام مستيقظا لم نام او ركع مستيقظا فنام فانه محضه

الركن

الركن قبل النوم واختلفوا في قراءة التام قبل بعثتها واختلف الفقهاء بو  
البيت كان الشرع جعل التام كالمستيقظ في الصلاة تعظيما لامر المصلي  
واختارنا للاسلام وصاحب الهداية وغيره على ان لا يجوز ونقض في الحديث والشي  
على ان الاصح لا الاختيار بشرط اداء العبادات ولم يوجد حاله النوم وقال النكاح  
الاوجه اختيار الفقيه الاختيار بشرط قد وجد في ابتدا الصلاة وهو كاف  
الاخر بانه لو ركع وسجد اهل من فعل كل الدهور لا يجوز ما انتهى قال صاحب  
البحر وهذا ينبغي ان لو ركع وسجد حاله النوم بجريه وقد نقضوا على ذلك  
قال في المستصفى ركع وهو نائم لا يجوز جماعا انتهى وخبرهم بين القراءة والركع  
والسجود بان كل من الركوع والسجود ركن اضلي بخلاف القراءة لا يجدي نفعا  
واما القعدة الاخيرة نائما ففي نسخة المصلي اذا نام في القعدة كلها طلت  
ان يعتد اذ انتب هذا التشهد وان لم يعتد فقد تمت صلاته وبخلافه  
ما في جامع الفتاوى لو وقع قبل التشهد نائما يعتد به وغلب في التحقيق  
للشيخ عبد الرحمن الحارثي بالطلعت بركن ومبناها على الاستراحة  
فيلا بها النوم انتهى قلت وهذا امر الخلاف بين من قال انما شرط  
ومن قال انما ركن فتعونا على القول بشرطتها اركانيتها وهو جواب قول  
صاحب البحر نقضوا على فرضية القعود الاخيرة واختلفوا في ركعتين ولم اذكر  
من تعرض لشرع هذا الاختلاف انتهى فله الحمد بشرط لصحة اداء الفرض  
اخذ من زمانا في ما يشترط به الفرض الاول منها **معرفة كيفية** اي صفة  
**الصلاة** وذلك معرفة حقيقة ما فيها اي ما في جملة الصلوات **الحاصل**  
اي الصفات الفرضية يعني كونه فرضا كاعتقاده افتراض ركعتي الظهر  
وافترض الاربع في الظهر وان ستة الصبح ركعتين غير الفرض وان ستة  
الظهر ركعتين غير الفرض وهكذا باقي الصلوات المفروضة فيكون ذلك  
**على وجه معين** لها عا ذكرناه وليس الشرط ان يميزها شملت عليه صلاة

اذا فعلها





رحم الله عنه كان يضرب الامانة فيقول اني عرفت اني عرفت اني عرفت  
بالخبر لا يخرج حاجته مولاها في ثيابها فحسبها عادة فاحسبها حاجته  
الحاجم في حق الاجابة فقال للرجل وقولك يا داريا لعل الامر لم يترك كسر ارا وكفى  
القادي ما منته كذا في الهادي قروي ايضا ان جوارى عرفت اني عرفت اني عرفت  
الضيغان كاشفات الروس مضطربات الشديدين كفا في المستضي في مهنها كسر  
الهم وفتحها وانكر الاصمى كسر **جميع** **بكل** **طرق** **عورة** في بعض النسب من الحق كفا  
وموت كيد البند والبن سكر لا انما اضيف الى المرأة اعطى حكم ان البند كسر  
بينها وعليه القراءة الشاذة تلتقط بعض الشبان وقوله شرقت صدر القاعة  
بالعم وقول الاخ لما اتى خبر الوزير قواضف سور لمدينة والجمال الخشع  
كما في المستضي وقوله تعالى منظرنا ظن كما في المراج **الان** **نحوها** **وكيف**  
**وقد** **يكنها** **لغوة** **تعالى** **يكنها** **تستحق** **الما** **ظن** **منها** **والمراد** **بكل** **نحوها**  
وما ظن منها الوجه والكفان قال الم من عباس ابن عمر ولا يتلا بايديها ولا نظير  
السلام ثم لمحة عن ابن القصار بن والنفار لو كان الوجه والكفان من العورة  
ما حرمسترها بالمحيط في القدم من ايتان الاصم من الروايتين انما ليست  
بعورة للايتلا بايديها اذا مشى خافية او مستعكة فرعا لا يتجاذف كما في  
الهداية والبرهان فلذلك استشهدا وقال لا قطع في شره الصبي اعورة  
لظاهرها خبر وهو في بعض اهل البيت وسلم المرأة عورة مستورة انتهى سلم  
في جمع الروايات وفي الاختيار في القدم روايتان التجميع انما ليست بعورة في  
الصلاة وعورة خارج الصلاة انتهى فقد اختلف التجميع والتحقيق ان القدم  
ليست عورة لما ذكرنا ولا لا اشتها لا يحصل بالنظر الى القدم كما يحصل بالنظر  
الى الوجه فاذا لم يكن الوجه عورة مع كثر الاشتها فالقدم اولى بان قيل قوله  
صلى الله عليه وسلم المرأة عورة مستورة عام في جميع بدنها وليس في شاة  
فاستثنى من الاعضاء بالابتلا تخصيص باللفظ ابتداء وهو لا يجوز فيها است

بان قوله تعالى ولا يبدن منهن من الاجزاء ان يكون وروى قبل الحديث في بعض  
فان كانت بعدة فقد شئت عموم الحديث وان كانت قبله فالحديث كونه خبر واحد  
لا يبطل شيئا مما تناوله الاية وقد روي ابو داود وصححه مسلم انه عليه السلام  
ان الجارية اذا احتضنت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويديها الى الفصل قال لا بد  
لا تاتي قولنا القدم ليست بعورة لان محل الخلط ليس القدم بل الشاخي لا بد  
يكون في قولنا الكعبين في الكلام في القدم والضرورة في ابتداء قوله وكفى  
شامل لظاهرها كما ظنهما كما في مختلفات قاضي عيني وقاضيها ظاهرها كفى  
وباطن ليعتد بعورتين الى راسها واختار في ظاهرها لولا ان ظاهرها كفى  
عورة وباطن ليس بعورة انتهى وصرح بما رواه ابو داود دليله على ان ليس بعورة  
وقوله ويدها الى الفصل وقوله تعالى لا ما ظن منها اي لا ما حرمت العادة  
والاجبة على ظهوره كوضع اليد وقول القين وقولهم الخاتم وقول الاصم والمراد  
بالعين الوجه وبالاصلح اليد واطلاق التجميع على الكل كما في المستضي  
وهذا اما دفع ما قاله ان قوله في الهداية وكفى اشارة الى ان ظهر الكف عورة  
وقوله كذا لاضافة الظاهر الى سمي الكف يقتضي اني ظهر الكف ليس خلافيه  
انتهى ما شرح الحديث لا يغلط لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم قوله  
ولا اقتضت اضافة الراس الى يدها عدم قوله الراس في سمي كذا يقال في  
الكف كذا للتيمم بالباطل الكف فلهذا دفعه وقوله كذا في سلك الضرورة  
في التمييز لظاهره ان ظاهرها كفى ليس بعورة كباطن لان الضرورة في ابتداء ظاهرها  
اشد من باطن فكان صرح وان كان غلب ظاهرها رواية واشترط ان ذراع المنة عورة  
وعرضها رواية عن مستا الثلاثة وفي غرضها رواية عن اي يوسف  
ان يروي عن اي حبيبتان ذراعيها ليست بعورة وفي الميسر في الذراع رواية  
والاصح ان عورة كذا في الغرض وفي الاختيار لو انكشف ذراعا عما حارمت  
صلاها لانها من الزينة الفاهرة وهو السواد محتاج الى كسوة في الخدمة



كالطبخ والخبز وسائر أفضل شئ في حال كان يحج بعضهم انه عورة في الصلاة  
 لا حرج فيها واعلم ان لا تلازم بين كونها عورة وجواز النظر اليها فحل النظر  
 منوط بعدم خشية الشهوة مع اتقاء العورة وتذرع النظر بالوجوه ووجه  
 الامر اذا اشك في الشهوة ولا عورة انتهى وشمل ما وراء المستثنى ايضا شعر  
 الحرة وفي كون المستثنى من شعرها عورة روايتان وفي المحيط الاصح انه عورة  
 وفي الهداية ما الصحيح وبما هذا الفقيه بوالبيت وقليلة الفتوى كما في جامع  
 المحمود وهو احتراز عن رواية المستثنى ليس بعورة وبما قاله عبد الله السبكي  
 كما في الدراية والتحقيق ان يقال لا يخلو اما ان يعرف الشعر بانزل عضو او  
 اوزينة خلقية فان كان الاول فكونه عورة ظاهر لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 انما استثنى الوجه والكفين خاصة فيكون المشرق خارجا فوالصلي الله عليه وسلم  
 وسلم المرأة عورة وسقوط غسل عنها على ما مر في المخرج لا بد ليس منها وان  
 كان الثاني فكذلك لانه ليس من الزينة الظاهرة ليكون من الحشاة بل من  
 الخفية كالسوار والخلخال والدمج والقلادة والاكيل والوشاح  
 والقرط وذكره لونه دون موافقها للبا لغته في الامر بالصون والفتن كان  
 هذه الزينة واقعة على قاض معلومة من اجتهاد محل النظر بها الغير من  
 استثنى الله فهي عن بقا الزينة نفسها ليكون اوسع في حجة بما واقعتها  
 تبسبب كل عضو عورة من المرأة اذا انفصل منها في النظر اليه في ثلث  
 احدها بخبرنا كما يجوز النظر اليها وبها والثانية لا يجوز فيها الا هو وكذا  
 الذكر المقطوع من الرجل وشعره اذا اطلق الصبي انه يجوز تبسبب اخر  
 في النوازل لغته المرأة عورة ونظيرها الفراء من المرأة احب قال عليه السلام  
 التمسيع للرجال والنصفين للنساء فلا يحسن ان يسميها الرجل انتهى قال  
 السكاك وعليه ما لو قيل اذا تخرجت بالقرعة في الصلاة فسدت كان متجها وهذا  
 منعها علينا للسلام من التمسيع بالصوت لعلام الامام يستوعب الى التصديق

اعرف ان الشعر الوجه  
 المرأة ووجه المرأة اذا  
 شئ في العورة حرم

النتي

انتهى كلامه وذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في الشفاء ولا يطمح ولا يظن  
 عنده انما اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لان ذلك ليس صحيحا  
 فانما يحجب الكلام مع النساء الاجانب ومحاورهن عند الحاجة الى ذلك ولا يخبر  
 لهن دفع اقوالهن لا تمطيطها ولا تليينها وتقطيعها لما في ذلك من احتمال  
 الرجال اليهن فحرم تلك الشهور منهم ومن هذا لم يحزان تؤذي المرأة انتهى  
 كذا عظم العلامة المقدسي رحمه الله وكشف ربيع عضو من اعضا الفتوة  
 الغليظة والخفيفة من الرجل والمرأة **منع حجة الصلاة** ان وجد  
 ما يشتره ومكت مكتوف فقلادة اركن وقيد بالربيع كان مادونه لا يمنع  
 الصحة للضرورة وبوجدان الشا نزلان فاقبل يقبل عاريا وبالمكث قد  
 اذا اركن لان الانكشاف في الكسح في الامم ليس عفو كالوجه ربح  
 فكشفت جميع عورتها فسترها من عورة لا يضر لانكشاف القليل في الراس  
 الطويل يقع تحت الحجاب من العورة الغليظة بالدرهم ومن الخفيفة  
 بالربع اعتبارا بالنجاسة الغليظة والخفيفة مدونة والركبة مع الخيل عضو  
 واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقيها واذها بانفراؤها واذها المنكشاف  
 كانت ناهضا فهو يتبع قصدتها والتكرار بزيادة والاشيع بلا حتم  
 اليه في الصبي وما بين الشرة والقائمة عضو كامل بجميع جوانب البدن وكل اليه عورة  
 والدراسة التماس في الصحيح ولو تفرد الانكشاف على اعضا من العورة وكان حجة  
 ما تفرد في يبلغ ربيع اصغر اعضا المنكشفة يعني التي انكشف بعضها منع حجة  
 الصلاة ان طال زرع الانكشاف بقدر اركن كما ذكرناه والا اي وان لم يبلغ  
 ربيع اصغرها او لمع ولم يطل زرع الانكشاف فلا منع الصحة لان القليل لا يكشف  
 عفو عن الضرورة فان ثابا لفقرا لا يخلو عن قليل بل في كفاية القليلة في علم  
 الحكم الفقير وغيره وقفا بالكل لاصل الضرورة ومن عجز عن استقبال القبلة بنفسه  
 لمرضى او كان على خشية في البحر بحيث لا يستقبل بغيرها فيفرد ويحصل بغيره

او

ويعجز عن النزول بنفسه عن ابنته وهي شابة وكان في جموعها من الرجال  
الركوب الامميين وكان بها كمين لا يمكن الركوب الا بمعية او خاضعاً او ميا  
او سلباً او خاضعاً على نفسه او ابنته او ماله او امثله واشتد الخوف في حال القتال  
او هرب من عدوا كما قبلته كهيئة قد رثت اي العاجز عن الاستقبال بعد وقبله  
الخائف كهيئة امته وانما تنقطع عند استقبال كهيئة القبيلة واجزاء الاستقبال الغير  
لان استقبال القبيلة شرط لا بد من قطع عند الحجة قال في لاداية والفقه في  
ان النبي صلى الله عليه وآله تعالى فلا بد من الاقبال على من يحرمه والله تعالى منزه عن  
الجهل فابتلاه اي كلف بالتوجه الى الكعبة كالمصداق للكعبة حتى ياتوا حياء للكعبة  
يكفرون عراء الخوف فالجهر بتحقيق العذر فاشبه حالة الاشتباه في تحقيق العذر  
فيوجه الى اي كهيئة قد كان الكعبة لم تقبل لغيتها بل بالابتلاء فيتحقق المقصود  
بالوجه الى اي كهيئة قدما انتهى ولو خاشان من اعداء ان قصد صلي بغير  
بالايمان الى كهيئة امته وقيدنا بالهجر عن الاستقبال والنزول بنفسه لان لقادر  
بغيره الغير ليس بقادر عند اي حجة خلافا لما في قولنا في التيمم تفصيلا في  
المسئلة فاذا لم يجد العاجز حياء فلا خلاف في الصلوة ومن استشهدت عليه كهيئة  
القبيلة ولم يكن عنده مخبر من اهل المحلة ولا من غيرهم علم او كان يراه  
فلم يخبر ولا بالمثل محراب محراب اي اجتهد وبهذا الجهد لتبيل المقصود كما في  
المستصفي وقال في الدراية في التبيين والفتوح لا يجوز التحري مع الحاشية ولا معها  
في الاصل يحرق في المحيط وظل صراوعا على المحارب لا يتحري في قدينا بالتحري يكون  
المخبر من اهل المحلة او العلم لانه لو كان غيرهم من المسافرين فاخبره اثنان منهم  
لا يفتتالي قولنا لانها يقولان بالاجتهاد فلا يثبت اجتهاده باجتهاد غيره وان  
كانا من اهل البلد لموضع زمرة الا عند بقولنا ان الحصر في كهيئة فوق الاجتهاد كالي  
التجسس في قولنا ولم يكن عند مخبر اشارة الى انه ليس عليه طلب من يباله عند  
الاشتباه كما في عمل ج الدراية وقال في الفتاوى الحاشية صلى في المسجد في الليلة مظلة

قرآن

يا تحريري فنبين ان صلي الي غير القبلة جازت صلاة لا تليق بان يفزع  
 اليها بالناس للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة من الجدران والحيطات  
 للاشتباه وعسى يكون ثم سؤدد اي من الحشرات فجاءه التحري في انتهى فيه  
 يجوز للاعني التحري الكبير ولا يلزم من الجدران لما ذكرنا ولذا قال في القنيس  
 والمريد الاعني اذا صلي ركعتي الي غير القبلة فجاء رجل وسواء واقام في القبلة  
 واقتدي به فخذوا علي وجهين ثمان وجد عند الافتتاح انسا ثانيا له  
 اوله بعد فلي الوجه الاول لا يجوز صلاة ولا الافتتاح بل قد روي في  
 الصلاة الي جهة الكعبة وفيها الوجه الثاني يجوز صلاة الامام اي الاعني  
 عاجز ولا يجوز صلاة المقتدي لان عنده صلاة امام علي الخطا ثم قال اذا  
 دخل المسجد ومعه مظلم وصلي المغرب فداخ من الصلاة حتى بالشرح فاذا سؤ  
 صلي الي غير القبلة ان صلاحها بالتحري جاز ولا إعادة عليه وفيها شكل  
 ومما قد روي في صلاة القبلة بالاستدلال بالحارب المنصوبة والسؤال من  
 اصل الحجة قالوا في الجواب عنما السؤال بذلك عند حضرتهم وغروهم  
 من المنازل لان من التقيح ان يستخرجهم من المنازل يشاء لهم عن قبلهم واما  
 الحارب فالاستدلال بها عند النظر اليها عاذا لوقوف عليها بها واقاسا  
 لسر الجدران حين اظلم المصلي لا يظن بذلك لانه قد تقع يد علي بعض الحوام  
 الداسة وخرج لك ضررا ويكون في بعض الروايات فاقات تؤم انما الحارب  
 فحيث لا امر او يكون الحارب منقوشا فعمل بالخطوط ورواياتها في الدالة في  
 الحائط ولا يعرف ذلك الا بالرواية قال رضي الله عنه وهناك فائدة جليلة  
 عليها الشيخ الامام نجم الدين عمر بن محمد النسفي رحمه الله عن استاذ شيخ الاسلام  
 عمر بن السيد الامام اي شجاع انتهى ولا إعادة عليه لو علم بعد الفراغ من صلاة  
 مستحذ ان اخطا الخطا لما روي عن عمار بن ابي عبد الله قال كان مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ير ان القبلة فصلى كما مضى على حاله

صالحون



قلنا اصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت فاجابوا قولا فشرع  
 وجهه الله وقال علي رضي الله عنه قبله المخزي فقه قصده ولان التكليف مقيد بالوضع  
 فاقبيل اذا تخري في الاول التي اكثرها طاهرا والى ثياب مغلطاة ثم ظهر ان خطا  
 تحبب الاعادة هناك وجبت هناك الاصل ان ما احتمل الانتقال بعد الثبوت  
 لا تخفى فيه الاعادة واما التنبه فله الصفة لا يرى انها حوت من بين المقتضى  
 الى الكعبة ثم منها الى كعبتها وما لا احتمل الانتقال بعد الثبوت يلزم في الاعادة  
 وطهارة الاواني والى ثياب لا احتمل الانتقال لان في وسعها صابون الطاهر  
 كان يقدر على نظفها حقيقة وانا حقي لنسبنا الطاهر منها وكنا في الماء في  
 وسع الاستحباب عن طهارة من لم يعلم به وان لم يكن في وسعها كان في وسع راقته  
 والنهر الذي يخلطه بلا شبهة واما على كعبتها الكعبة فما غاب عنه ولا يدرك  
 حقيقة باستقصاها لا بالشرع في النجم ونحوه ومن يخرج يعتقد في ذلك فاذا حقي  
 عنها عجز عن الاستدلال بالمعارض الغيم ونحوه وذلك من قبل الله فسقط به  
 خطابه وان علم بخطابه في صلاة استدار وكيفية الاستدارة ان  
 يد من الجانب الايمن لا يترك في معراج الدواب فوكنا اذا تبدل اجتهاد  
 الى جهة اخرى استدار وبني على ما صلى الى الجحفة الاولى ثم تحول الى اخرى  
 تحول اليها وهكذا كذلك الى ان يتمها واختلف المتأخرون فيما اذا تحول من اية  
 الى الجحفة الاولى بالتخري ففهم من قال بتمتها ومنهم من قال يستقبل في اول  
 الى جهة اخرى فتذكر سجدة من الركعة الاولى فسدت صلاته وتخرى تسجد  
 التلاوة كالصلاة وبعد على خطابه في تخريه واستدارته بني على ما صلى  
 لان تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل النعم وما شرع فيه بالتخري لا يطل بطل  
 الخطا واهل فاما بلغهم نسخ القبلة استداروا في الصلاة الى الكعبة استدار  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لان اليقين حاد وليس مناهض فصار  
 كنس ترك علي خلافا لاجتهاد او اجماع العقيد بعد ما حكم الاجتهاد بخلافه

وان شرع من شجعت عليه القبلة في صلاته شاكا في الجحفة بل ان كان فيها  
 امر على الفساد لكن غير محتم فاما انما فعل بعد فراغه من الصلاة انما  
 صحت لانه بين الصواب بطل الحكم باستصحاب الحال وبقت الجواز من الاصل  
 وان علم باصابتها بيقين او باكبره فسدت لا ريب في ذلك فثبت بالعلم وبنا  
 القوي على الضعيف لا يجوز وعندنا ييوسف يعني لما ذكرنا قلنا لا كما لا يبي اذا  
 تعلم سورة والمحمي اذا قدم على الاركان منها فسدت بعد ما تم لقوله ما بقي  
 وضعف المأخوذ فلا يبي قوي على الضعيف كما فسدت فيما لو لم يعلم اصابت املا  
 وقد شرع شاكا فيها لا تختر لان الاصل من الفساد وثبات باستصحاب الحال في لم  
 يرتفع بدليل فتقرر الفساد لعدم حصول المشروط لا حقيقة ولا حكم كما في البرايح  
 والمبتدئين والعلم تنسب علم ما ذكرناه ثلاث صور من مسائل المخري  
 صحة الصلاة مع الشك والتخري في علم الخطا وفي الثاني كما او علم بالخطا بعد  
 فراغه وصحتها لا مع شك والتخري حتى اذا صلى في ليلة مظلمة من غير تحريه شك  
 فهو على الجواز حتى يظهر خطا بيقين او باكبره ولو صد الفراع فيلزم الاعادة  
 وصحتها مع الشك وتزلنا التخري في الكثرة في هذه الصلوات للقبلة ان يعلم بعد  
 فراغه انما صابت اذ لم يحزم بفسادها في ابتداها فان لم يعلم حاله الا فيها ولا بعدها  
 او علم الخطا فيها او بعدها او علم الاصابة او فيها فسدت في هذه الاقسام  
 الاربع من هذه الصلوات وبقي صورة من صور التخري وهي ما لو تخري وقع تخريه  
 الى جهة فقل الى جهة اخرى وفي هذه لا تجزئه اذا لم يصيب ما اذا لم يصيب  
 فظاهرا اما اذا اصاب فلتذكر ما هو مخاطب به من الاستقبال بالاجتهاد واعتقاد  
 الفساد لان الجحفة التي ادب اليها اجتهاده صارت قائمة مقام الكعبة في عقد  
 فلا يجوز تركها وهذا على قولنا وقال ابو يوسف نعم اذا طهر صوابه لان المقصود  
 قد حصل كالتخري في الاولى وعدل عن تحريمه الى اخره فطهارة صحت صلاته  
 وعندنا يي حيفة ونحوه لا تمنع مائة له باعتقاده فسادها فلا تتطلب تحريمه

فظهر انما يحدده وعلى هذا الوجه في توجيحه عند ان يحضر ثم ظهر ان طاهره صلى  
 و عنده ان يحدث فظفره متوجها وصلي الغرض عند ان الوقت لم يدخل فظفره  
 قد دخل لا يجوز لان الشرط ان تبين وجوده كمر هذا شرط اخر وهو ان لا يحكم بقساد  
 فعله ابتداءه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم في اتمامه والذي يدل عليه  
 وجد الجزم بالنية والطمأنينة حقيقة فصحت التيمم من الدراية والفتح والتبيين  
 وغيرها ولو تخري قوم جهات في ظلمة **وهملوا** حال امامهم في توجيحه بجزءهم  
 تخريهم اذا كانوا خلفاء الامام لوجود الاستقبال لان كل جهة منها قبلته في موا الذي  
 تخريها ولا يضرهم هذا الاختلاف كالصلاة في جوف الكعبة بحجاة امامهم علم  
 في حال اقتداءهم بخلافه امامه فقد اقتدي من يعتقد بطلان صلاته بالنية  
 لنية لا اعتقاده خطاه في توجيحه ومن علم تقدمه على امامه لا تنفع صلاته لتركه وضع  
 الامام سواء علم حاله الاضطرار او بعده والفرق بين علمه بخالفته جهته امامه  
 وعلمه بتقدمه عليه بعد العلم انه في الاول في مافي وسعه في حق الجلالة بالحق  
 فاجزاء وفي الثانية ترك ما في قدرته وهو العلم بالوقوف خلفه امامه وفي وسعه  
 علمه بذلك ففقدت به صلاته **فصل** في بيان واجبات الصلاة الواجبة  
 اللغة المحكي بمعنى اللزوم ومعني السقوط ومعني الاضطرار في الشرع انما لما روي  
 به به ليل فيه شبهة في لغة في الاسلام وانما سمي به اما لكونه مطلقا عن علم  
 او لكونه ساقطا عليا علما او لكونه مضطرا بين الغرض والسنة او بين اللزوم  
 وعدم اللزوم وقانه يلزمنا علما او **اعلم** ان الالة السمعية انواع اربعة  
 قطعي الشبهة والادلة كالنصوص المتواترة وقطعي الشبهة قطعي الملائكة كالآيات  
 المتواترة وقطعي الشبهة قطعي الدلالة كاحياء والاحياء التي منها قطعي وظني  
 الشبهة والادلة كاحياء والاحياء التي منها قطعي فبالاول يثبت للمفرد الثاني  
 والثالث يثبت الوجوب وبالرابع يثبت السنة والاستحبابا يكون ثبوت  
 الحكم بقدره ليله كذا في الكشف **واعلم** ان الواجبات شرعت لكالقرآن

والسنن

والسنن شرعت لكالالواجبات والادب شرع لكالالسنن ليكون كالمنا  
 حصنها لما شرع لتكيد وحكم الواجب مستحقا للعقاب بتركه وعدم الكفاية  
 والشواب بفعله وحكمه في الصلاة ودخول النقص فيها بتركه وجوب سجود التسهو  
 بتركه تمهوا وانما تها بتركه عمدا وسقوط الفرضنا فصلا ان لم يجد ولم يجد الصلاة  
 في تركه عمدا او سهوا وقد صنفوا في السنن والادب والواجبات الواجبات  
 عشر شيئا بحسب قراءة الفاتحة لمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها والقول صلى  
 الله عليه وسلم لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ومن غيرها ما وقا وجب العقل فترك  
 الصلاة بتركها تخريفا ولا تنفس بتركها لفاتحة لوقا غيرها لاطلاق قوله ليعقل  
 ما قرأ ما يتيسر ولا يقتد بالخبر المذكور لانه نسخ ولا يجوز تخير الواجب بحسب  
**سورة** قصيرة او ثلاث آيات فصلا والقول صلى الله عليه وسلم لاصلاة لمن لم  
 يقرأ بالحدود سورة في غير هذه وغيرها واما الترخي في الكلام عليه كما في حديث  
 الفاتحة بحسب قراءة الفاتحة وقسم سورة في ركعتين غير متعنتين من ركعتين  
 الغرض الرابع في الثاني ان لا يمتثل وحكم الركعة الثانية كالأولى كما في الامر  
 بالقرأة في الاولى للعبارة وفي الثانية بدلالة النص وبحسب قراءة الفاتحة وقسم  
 سورة في جميع ركعات الوتر وجميع ركعات النفل لما روي ان كل ركعتين  
 من النافلة صلاة على واحدة فلما خالفنا لفرض الوتر مشابهة للنفل وجوبه بين  
 القراءة اي قراءة الفاتحة وسورة في الاولى بين من لفرض لمواظبة النبي صلى  
 الله عليه وسلم على القراءة فيها قمارا وما ان عرضني الله عن تركها القراءة في ركعة  
 من لفرض ففقدنا في الثانية ولم يجب في الاخر بين القول على رضي الله عنه القراءة  
 ليا لا ويسر قرأة في الاخر بين من ان مشغوره وعابته رضي الله عنها التخيير في  
 الاخر بين ان شاقا وان ميسرا ويجب تقدم الفاتحة على قراءة السورة  
 لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتركه  
 بقراءة الفاتحة ثم يقرأ السورة وسجد للتهنئة كما ذكرنا الفاتحة قبل قراءة السورة ويجب

الواجبات  
 الفاتحة



ضم الانقاي ما صلبت منه للجبهة في الشجر المواقية عليه ولا يجوز الا فقا  
على لان في السجدة على الصحيح كانهما ويجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين  
وهو الايتان بالشجرة الثانية في كل ركعة من الركعتين وغيره قبل  
الانتقال اليها اي غير الشجرة من باقي افعال الصلاة للمواظبة على ذلك  
ولما قد مر في بيان الفرائض حتى لو سجدت من الركعة الاولى وغير هذا  
او تركها عمدًا فقتضاها في اخر صلاته صححت وتجدد السهو وانما في التعمد يجب  
الاطمينان وهو التعديل في الاركان بتسكين الجوارح في الركوع والسجود  
حتى تطهر مفاصله وهو الصحيح لا يشرع تكميل الركن فكان واجبًا كقراءة الفاتحة  
لا ركعا ولا سنة كما قال الخليل بن يسر سنة مؤكدة فادناه مقدار تسبيحة وقال ابو  
يوسف وموافقه القول صلى الله عليه وسلم من خفض الصلاة وقال له المصلي  
صل فانك لم تصل وسئل محمد رحمه الله عن تركها لطمانينة فقال لا يا هذا ان لا تجرد  
وعن اي حيفة فمن لم يتم ركوعه وسجوده ولم يتم صلبه قال خشيان لا يجوز صلاته  
وقيد بالاطمانينة في الاركان لانها لطمانينة في القنوت والجلطة سنة عند  
اي حيفة ومحمد مقتضى الدليل وجوب الطمانينة في الاربعة وجوب نفس الرفع  
من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله والامر في حديث طمس  
صلاة واليه ذهب المحقق الكمال بن الامام وثقة تقي الدين ابن امير الحاج وقال انه  
الصواب فليست له وجوب القنوت الاول في الصحيح وقبل يسر وقلنا الوجوب  
للمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجوده للسجود لما تركه وقام ساهيا  
والمراد بالاول الاول لو سجدت قبل ففقد التسبيح فيما يقضي فان وجدته  
حقيقة منع الامام وبعبارة التشهد فيه اي في القنوت الاول تذكر  
لفظ ان شاء الله تعالى في قوله في الصحيح متعلق بكل من القنوت الاول تشهد  
وهو احتراز عن القول بسنيتها او بسنية التشهد وصله وجه القول بالوجوب  
مواظبة صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن فرضا لما قدمناه من حديث ابن عمر

رضي

رضي الله عنه ما ذكرت هذا المعنى ويجب قرأته اي للتشهد في الجلوس  
الاخير ايضا لما ذكرناه ويجب القيام الى الركعة الثالثة من غير ان يجلس  
قراءة التشهد حتى لو نزل عليه بمقدار اركان ساهيا يستجد للركعة الثانية  
واجب القيام للثالثة ويجب لفظ السلام مرتين في اليمن واليسار للمواظبة  
عليه وسيا في حكم الانتفات به في الشئ ولم يكن فرضا لما قدمناه من حديث  
ابن مسعود دون عليه كذا يحصل المقصود بلفظ السلام دون متلفعة  
والجواب الوجوب بالمواظبة عليه ويجب قراءة قنوت الوتر عند اي حيفة  
ويحسن صلاة عند هذا استدلالا بوجوبه بان يضاد للصلاة فيقال القنوت  
الوتر قد دل على انه من خصايصها وبما انما المراد من متلفعة والواجب في  
متعين بخلاف التسليم ونحوه فانه يضاف اليه الركوع فقط فلا يجب الجابر  
بتركه بخلاف القنوت ويجب تكبيرات العيدين كلها وكل واحد منها  
واجبة يجب بتركها سجدة السهو وتسمى المزاويدي لانه في كل ركعة ووجه  
الوجوب للاضافة الى الصلاة كما ذكرناه ويجب تعيين لفظ التكبير لافتح  
كل صلاة للمواظبة عليه ولما قال في الذم ان تركه الشروع بغير التكبير  
في الاصح ولذا قلنا لا يتعين التكبير لانتاح صلاة العيدين خاصة  
احترازًا عما قال به بعضهم قاله يشير قول الشرحي الامم ان لا يكون الشروع  
بغير التكبير كما في التبيين ووجه ما ذكرناه مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم  
على التكبير عند افتتاح كل صلاة ويجب تكبيرة الركوع في ثمانية اركان الثالثة  
من العيدين تتبعًا لتكبيرات العيدين لانهما تلحقا بخلاف تكبيرة الركوع  
في الركعة الاولى من العيدين ويجب الحمد الامام بقراءة ركعتي الفجر وقراءة  
اولي العشائين للمواظبة عليه ولو فقتضا لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك  
في الفقتضا ويجب الحمد بالقرأة في صلاة الجمعة والعيدين والتراويح  
والوتر في رمضان على الامام للمواظبة وحقيقة الحمد اجتماع الغير ويجب

١٢١

الاسترار وهو انما اعطى الصبح كان تقدم في جميع ركعات الظهر والعصر  
 ولو في غيرها بركعة والاسرار فيما بعد وفي العشاء من وجها لركعة الثانية  
 من المغرب الثالثة والرابعة من العشاء والاسرار في نفل النهار للمواظبة  
 على ذلك والمنفرد بخير فيما يخصه بغيره الا امام وهو المغرب والعشاء والجر  
 وما سبق من اجزاء في العيدين وغيرهما والاصل في ذلك ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يحضر القراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكان لمشركين يؤذونه  
 ويؤذون من انزل ومن انزل علي فانزل الله تعالى ولا تحضر بصلواتك ولا تخاف  
 خطاي لا تحضر بصلواتك كلها ولا تخاف بصلواتك واتبع بين ذلك سبيلا  
 بان يحضر بصلوة الليل وتخاف بصلوة النهار فكان بعد ذلك تخاف  
 في صلاة الظهر والعصر لانهم كانوا يستعدون للاباء في هذين الوقتين  
 ويحضر في المغرب لاشتغالهم بالاكل وفي العشاء والجر لقادهم وفي الجمعة  
 والعيدين لان اقامتها بالمدينة وما كان احكاما رخصا قرة وهذا العذر وان  
 راحة المسلم من فاحكم باق لان بقاء يستغني عن بقا السبيل لا خلاف  
 عذرا اخر في كثرة اشتغال الناس في هاتين الصلاتين لظهور الغرض من  
 غيرها وقد انعقد الاجماع على احوالها ذكرنا ولا يبالغ الامام في الجهر لا يركن  
 ان يردد فيه بل حاجة السامع والمنفرد كمنفرد الليل فانه يخبر ان شاهده وان  
 شاهده يكتفي به في الجهر لوصول المقصود به ولا يحضر بما يضره من حديث عائشة  
 رضي الله عنها انه عليه السلام جهر في التهجيد بالليل وكان يوشى ليقظان ولا يوقظ  
 الوصيان كذا في معراج الدراية ولو ترك التسوية في ركعة من الليل لم يلحق  
 جميع اولي العشاء اي التسوية الامام وجوبه على الامم واستحبابا على ما قال  
 في الاصل في الاخرين من العشاء وفي الثالثة من المغرب مع الفاتحة تحمدا على  
 الامم وروى ابن جماعة عن ابو حنيفة انه جهر في التسوية لا الفاتحة ولا يلزمه جهر  
 المخافتة والجر في ركعة لان القراءة تلحق بمحل الادة او اثنان في الاسلام

اسرار الامام في الصلاة  
 في الركعة الثانية  
 في الركعة الثالثة  
 في الركعة الرابعة  
 في الركعة الخامسة  
 في الركعة السادسة  
 في الركعة السابعة  
 في الركعة الثامنة  
 في الركعة التاسعة  
 في الركعة العاشرة  
 في الركعة الحادية عشرة  
 في الركعة الثانية عشرة  
 في الركعة الثالثة عشرة  
 في الركعة الرابعة عشرة  
 في الركعة الخامسة عشرة  
 في الركعة السادسة عشرة  
 في الركعة السابعة عشرة  
 في الركعة الثامنة عشرة  
 في الركعة التاسعة عشرة  
 في الركعة العشرون

وروي

وروي هشام بن محمد انه لا يجزئ صلاة الفاتحة فلو جاز خلفها واما التسوية  
 فلا يلزم جميع بين المخافتة في ركعة ولو غير مشرق وجها للصحيح ان جميع بين الجهر والمخافتة  
 لما كان غير مشرق في ركعة واحدة صرا الى اخفاء الامر من وتغيير صفة  
 المنفرد في الفاتحة دون تغيير صفة الواجب وهو التسوية ويقدم الفاتحة  
 ثم يقرأ التسوية وهو لا يشبه وعند بعضهم بقراءة التسوية لانها ملحقة بالاوليين  
 فكانت قراءتها اقل من عند بعضهم ينزل الفاتحة لانها غير واجبة بعد قراءة  
 التسوية قبل الركوع ياتي بها ويعيد التسوية في ظاهرها لمصلحة كذا اذا ان  
 بها تكون وضعا كالتسوية قصارا كالموت ذكر التسوية في الركوع فانه ياتي بها  
 ويعيد الركوع ولو ترك الفاتحة فيها لا يبين لا يركعها في الاخرين عندهم  
 واسجد للمتمم لان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة كقراءة التسوية  
 فيه مشروعة نفلا ايضا على ما في شرح الجامع الصغير لغير الاسلام فاذا قرأ  
 الفاتحة مرة وقع عن الادة الا انها اقوى كوضا في محلها ولو كررها خالف المشروعة  
 بخلاف التسوية فان الشفع الثاني ليس بمحلا لها او انما ان تقع وقفا كركوع  
 القتاي في قنائة ان تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره لوروده الجهر في مثله  
 فان قيل المقتضا صرفه ما عليه وقد شرعت الفاتحة في الاخرين محلا له  
 فله صرفها الى ما عليه فيقضيها والتسوية لم تشرع في الاخرين محلا فلا يقضيها  
 قلنا على رواية الحسن بن ابو حنيفة رحمه الله قراءة الفاتحة واجبة في الاخرين  
 فلم يملك صرفها الى ما عليه لا هاهنا تشرع فقال واما التسوية فشرعت نفلا  
 في الاخرين حتى لو قرأها بها بعد الفاتحة لم يجب عليه سجود التسوية فلهذا صرفها  
 الى ما عليه **فصل في بيان سننها اي الصلاة وفي احدى تخويل**  
 تقر بها انها يسهل رفع اليد من الجهر عند الادة من الجهر لما في صحيح مسلم  
 عن ابن عمر انه راي النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كثر  
 وضعها حيال اذنيه ولما روي العياشي والدارقطني كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

الكهف

ولو تذكر الفاتحة

او الصلاة





ويحذرك وتبارك انك وتعالى جددك ولا تغفل وان لم تزدوا على التكبير  
 اجزاكم تقاة الطير في سندكم مقل في الفاظ الله تعالى يشترط فيقول  
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويظهر المذهب واختار شمس الاجتهاد في رد مقام  
 وابن كثير من القرآن ويقول استعبد بالله من الشيطان الرجيم واختار المحدثون  
 ومن القرآن من لموافقته القرآن وتحدث اي تعبدان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 اذا قام الي الصلاة استنفض ثم يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقوله  
**للقرآن فيه شارة** الي ان من لا يقرأ لا يتقرب لانه تابع للقرآن فياخذ المسبوق كالامام  
 والمسبق ولا المفتدي لا يقرأ ولا امر بها معلق بازاء القراءة وهذا قول في حجة  
 ومحمد وحصل ابو يوسف الاستحادة تتبعها للثبوت للصلاة لانها لا تدفع وتوسعة  
 الشيطان والقاضي ارجح اليمن القاري فيلحق به ولا تعلق في الخلاصة والمخيرة  
 قولنا في يوسف الصميم وتنسب التسمية **اول كلمة** وهي **بسم الله الرحمن الرحيم** والقرآن انزلت  
 للمفضل بين الشريعتين لا يصح ليست من الفاتحة ولا من كل سورة يسر الايتان احدا  
 في ابتدا القراءة تبيل الفاتحة لقول ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يفتتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة في الصلاة وعند هذا  
 ابتداء ذكر النور والحاكم وقرآنهم صليت خلفا في هرة فقرا اسم الله الرحمن الرحيم  
 ثم قرأوا القرآن فلما سلم قال الذي نفسي بين اي لاشدكم صلاة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وراه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما وقراءة الطحاوي ومن زاد فلما  
 بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال امين فقال الناس امين كذا في البرهان  
 وقد ذكرها في السنن في اكثر كثير وبعد ما شرح الزيلعي هذا المثل على انها سنة  
 قال في باب سجود التوبة منها اي واجبات الصلاة البسطة فانه تركها بحسب قوله  
 التوبة وقيل لا يجب قبل ان تركها قبل الفاتحة بحسب تركها بين الفاتحة والقراءة  
 لا يجب انتهى كلامه وقال العلامة الشيخ علي المقدسي في شرحه نظر الكفر عن المجتبي  
 الصحيح الهاجب في كل ركعة قال شيخنا شيخ الاسلام السيد سي في شرح المختار ليست

وقوله اسم الله الرحمن الرحيم  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

بن جبهة فقد حكى المحققون من الخفية كالامام اي كمال الرازي والعلامة اي  
 بكر الاسكافي وغيرهما الخلاف بين امتنا في السنة لا في الوجوب قال بعض المحققين  
 القول بالوجوب ليس له اصل في الرواية وما نسب اليه حنفية من الخلاف في الوجوب  
 فهو من طغيان اليراع ومن نسب اليه القول بالوجوب فليس بمشهور ولا اختيار كما ان  
 القاسم الحنفي ميني في ايهان الكافي وغيرهما وصرح صاحب الخلاصة بقوله  
 الشهر يستركها انتهى ولكن في الغاية اوجب عين الامنة الفكر ليس في الشهر بترك  
 البسطة بين الفاتحة والسورة وايضا قال في معراج الدراية الخلاف في الوجوب  
 اي وجوب البسطة فعندنا ورواية المعلي عن ابي حنيفة انها تجب في السجدة  
 كوجوبها في الاولى وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انها لا تجب الا عند افتتاح  
 الصلاة وان فراهها في غير موضع الصحيح الهاجب في كل ركعة حتى لو لم يركعها  
 تبيل الفاتحة يلزمه التبرؤ وكذا قال ابن وهبان في منظره  
 ولولم يسجد تاهيا في كل ركعة يسجد بوجوبها قال لا يصح  
 ولكن لم يسجد عواذ الاكثرية وقال في الوجوب هذا اي القول بالوجوب  
 كله ضعيف والمواظبة عليها لم تثبت لما في تسليم عن امر صليت خلفا النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال في كروعر وعثمان فلم اتبع منهم احد يقول بسم الله الرحمن الرحيم  
 وان كان قد اجاب عنه امتنا بانهم يرون في القراءة بل استماع للاخفاء بل ما رواه  
 الجماعة فكأن لا يجوزون بسم الله الرحمن الرحيم ومنه ليس على الاخفاء ولو لا  
 التصريح بلزوم الشهر بتركها قلنا ان الوجوب في كلامهم معني الشئ انتهى  
 وتس **التامين** للامام والمأمور والمنفرد لقول صلى الله عليه وسلم اذا من  
 الامام فاسوا فان من فاتني تامين تامين ملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق  
 عليه ناه في جميع الروايات وما تافوا من الموافقة الاخلاص الشقة بالله  
 تعالى لا الموافقة في التلفظ لها في وقت واحد قال لا يري غفره وقال لا غفر  
 دعا عليه لان الغفر مع الاعدام انتهى من المستغنى في الدراية وفي رواية البخاري اذا

في كل ركعة  
 في كل ركعة



قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين قولوا امين الحمد لله في كل حال اذا قال  
 اخذ في الصلاة امين الحديث قال عبد الحق في هذه الرواية اندج المنفرد  
 وفي الكشف روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعنني جبريل عليه السلام  
 عند غيبي من الغائبة امين وقال لا تكلم على كتاب ليس من القرآن به دليل  
 اسم يشهد في مصاحف وفي المجتبى لا خلافا ان امين ليس من القرآن حتى قالوا  
 بارتداد من قال لا من القرآن وانما منسوك في حق المنفرد والامام والمأموم  
 والغاري خارج الصلاة وفي امين اربع لغات اقصصها قاسمهم من المذاهب  
 لان اصلها امين استجبت ما ناولتم من اسماء الله تعالى لا المنة لفظا التدا  
 فاقم المنة مقام المعنى استجب وهو صواب في الفعل الذي هو استجب عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم معني امين فقال  
 افضل وقيل تقرب همين اي همين برؤسهم او همين برؤسهم **الشاعر**  
 يا ربنا انك ذو من مفضل ثبت بعافية ليل المحييا  
 يا رب لا تسلبني جها ابداء ورحم الله عبدا قال امين  
 والثانية نقص الالف والتخفيف **قال الشاعر**  
 تبا عد عني فطحت اذ دعونه امين طرا والسماء بيننا بعدا  
 وهما نان مشهوران وعلى اللغتين تبني على الفتح مثل كيف واين لا جراح  
 الساكنين ويجوز ان يكون النون فيها والمد اختصارا للفتحة المروية  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والقصر خيا والاد باف الثالث بالامانة والارادة  
 بالمتنق التثنية واما الحديث ومعني القول ان التثنية  
 خطأ فاحتمل ان لا يكون شي وقيل معناه قاصدين الصلاة لكون قولهم لا  
 الضالين وعن شمس الائمة الحلواني لا وجه لانه حينئذ معناه ندعو للفقهاء  
 اجابته صيانة للصلاة القائمة وعن جعفر الصادق والحقين من الفضل  
 قرا هكذا ولا تقصد بها الصلاة لانه يوجد في القرآن وعليه الفتوى وقيل تقصد

اعرف ان امين التي  
 وقال بعض العامة ليست  
 من القرآن الخ

اصح

بلغ مقابلة  
 ٢

به كافي التخصيص قال في البر من الخطا التثنية مع حذف الياء  
 مقصودا وممدودا ولا يبعد فساده الصلاة فيها انتهى وفيه إشارة الى  
 انها تقصد بالمد والتخفيف مع حذف الياء لوجوده في القرآن **ويستحب**  
 للمؤمن والمنفرد اتفاقا والامام عندهما ايضا وتذكره ليدان شأ  
 الله تعالى **ويستحب الاشارة** اي بالثناء والتعظيم والتسمية والتسليم  
 والتعظيم لما روي الطحاوي في ثار عن وايل قال كان عمر بن الخطاب  
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعظيم ولا بامين وروي محمد بن الحسن في ثار  
 اربع تخفيف من الامام التثنية وبسم الله الرحمن الرحيم وسبحانك اللهم  
 وبحمدك و امين وقوة عبد الرزاق في مصنفه كما ان قال عوض شحانك  
 اللهم وبحمدك والحمد وتبنا لك الحمد قولوا انما صليت خلف رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وتسلم وتطعن اي بكرو عن عثمان فلم اسمع احدا منهم  
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم وقوة الشيخان وفي لفظه وسلم فكانوا يستفتحون  
 القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يدرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة  
 ولا في اخرها وقوة النسيان والدارقطني في سننها والامام احمد في  
 سند وابن حبان في صحيحه وقالوا لا يجوزون بسم الله الرحمن الرحيم  
 وثلة ابن حبان ومحمد بن احمد رب العالمين وفي مسند ابن عيسى الموصلي  
 فكانوا يستفتحون القراءة فيما يجتمع بالحديث لعالمين وفي ثار الطحاوي  
 وسبحم الطبراني وحلية ابن نعيم ومختصر من خروجه فكانوا يسلمون بسم الله  
 الرحمن الرحيم وتجال هذه الروايات ثقات مخرج لهم في الصحيحين وقول  
 ابن عبد بن معقل سمعني ابي قانا اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال لا ينبغي  
 اليك والحدث قال فلم اتر احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يفيض اليه الحديث في الاشهاد منه فاني سئلت مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقمع اي بكرو عن عثمان فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا نقلها

لام

كلمة

أنت إذا فعلت فقل الحمد لله رب العالمين رَوَاهُ الطحاوي وابن ماجة  
 والنسائي والترمذي وقال حديث حسن وأما ما ذكره من الجهر بالسلمة فقد  
 ذكره عارضه وتضعيف طه الطحاوي رحمه الله ونقله في الفتح والبرهان كما  
 يطول ذكره وعن ابن عباس الجهر بالسلمة قراءة الإعراب وعندنا لم يجر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالسلمة حتى مات وحكي عن الدارقطني أنه ما ورد  
 بمصر ساء بعض أهلها تصنيف شي في الجهر بالسلمة فصنف فيه جزءا فاقسم عليه  
 بعض المالكين أن يجهر بالصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقد جمع أبو  
 بكر الخطيب بغداديا أحاديثا جهر وقد بين خلفاؤه عللها في البرهان ما يطول  
 ذكره فليراجع وليس **الاعتدال عندنا بقراءة التوبة** وإنما اعلم بان يكون  
 آتيا لها من غير طاعة إلا لرسالة المتوارث وليس **تجمل** تمام بالتكبير  
**والتسليم** الحاجة إلى لا علام بالدخول لا انتقال فيبدأ لا تمام لأن المأموم  
 والمنفرد لا يستلما الجهر لأن الأصل في الذكر للاخفاء والحاجة لما إلى  
 الجهر ويستخرج القدمين في القيام قد راجع أصابع لأنه أقرب إلى الخشوع  
 وروي عن أبي نصر لديوسمي رحمه الله أنه كان يفعل ذلك والتزاح أفضل  
 من نصب القدمين وتقبل التزاح أن يعتد على أحدها مرفوعا وعلى الآخر  
 مرفوعا لأن القيام هكذا الصفه أيسر وأمكن لطول القيام وأفضل لصلاة  
 أطلقها قياما كذا في التحفيس والمنزلة ويستأن تكون **السورة المضمرة**  
**للفاتحة من طووال الطووال** المقصود أكثر الأول فيها جمع طويلة وقصيرة  
 صككم وكرهه والطووال الصم الرجل الطويل **المفصل** سمي مفصلا لأنه  
 مفصول وقيل لقلة المنسوخ فيه صلاة **الظهر** يستأن تكون التوبة  
**من أوساط** أي المفصل والوساط جمع وسط ووقع الشين مقابله نقصا  
 والطووال لم صلاة **العصر** والعشاء ويسن أن تكون السورة من قصار  
 أي المفصل في المغرب هذا لو كان المصلي مقبلا ولم يثقل على المقندين  
 بقراءته

ط  
 اعرب العار ووافقه  
 لا يستحق الجهر ولا التكبير  
 والتسليم

بقراءته من طووال المفصل وهو التسبيح السابع قليل وعنده أكثر من سورة الجهر  
 وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم ومن الفتح أو من طه أو من  
 منها إلى البرهان وقصار منها إلى آخره قليل طوالة من طه إلى صبر وأوساط  
 من كورت إلى الضحى والباقى قصار ذكره في شرح الطحاوي وأفضل ما كتب  
 عمر بن الخطاب إلى أبي موسى لا شرعي أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل في العشاء  
 بوسط المفصل وفي التسبيح بطووال المفصل رَوَاهُ عبد الرزاق في مصنفه وأظهر  
 كالجهر لسأواتها في سنة الوقت وقال في الأصل أنه وسأله عن غير رضي الله  
 عنه أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بوسط المفصل لأن وقتها وإن  
 كان مستقرا لكنه وقت اشتغال الناس في مهماتهم فتخلوا عن صلاة المفصل  
 في استحبابها لتأخير فضلها في وقتها فلو طولت القراءة لربما أفضت  
 إلى الوقوع في الوقت المكروه فكان وسطه فيها استجابا لما المغرب فيها  
 على الجمل وتكرهه التأخير فكان فضاهما اليق وأطلق طلب القراءة فيها  
 ذكر فضل المنفرد وصرح في المجتبى أنه يستحب في حق المنفرد ما يستحب في حق الجماعة  
 من القراءة **تسبيح** قراءة القرآن على التلخيص في الصلاة كما بينه طحاوي  
 عن ابن عمر قال ذلك رضي الله عنهما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا  
 يقرءون القرآن في الغرض على التلخيص وتساخفا استحسنوا اختصاره  
 الفضل للتسبيح القوي وتعلوا القراءة في الركعتين من آخر السورة أفضل  
 أو سورة بأكملها بخلاف أن كان آخر السورة أكثر آيات من السورة التي رآه  
 وأنها كان لأفضل ذلك وإن كانت السورة أكثر فقرها أفضل لأنه  
 كلما طالت قرأها كان أفضل يكن يشيخون بقراءته من آخر سورة وأحد  
 أما لا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة لأن ذلك عند أكثر  
 مشايخنا مكروه كذا في التحفيس والمنزلة قال أيضا لو قرأ بعد الفاتحة  
 خاتمة السورة يجوز من غير كراهة لأن بابك رضي الله عنه قرأ خاتمة سورة

بعلمه  
 أو دونه



البقرة لكره لا فضل ان يقرأ سورة قلها اي في لغة الفقه عليه السلام صلاة  
 الابغية الكافي سورة قلها هكذا ذكره شمس الاعنة المرحوم في قال الزبيدي  
 روي عن ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين  
 الى المائة وقال في الجامع القطيب يقرأ في الركعتين في الركعتين باربعين  
 اية او خمسين اية سوي لغة الفقه وروي عن ابي سعيد ومن سبوا في  
 وهكذا ذكرنا ايضا فمراده ان يقرأ في الركعتين او خمسين بان يقرأ  
 في الركعة الاولى خمسين ركعة في الثانية بما بقي الى تمام الاربعين  
 لان يقرأ في كل ركعة اربعين وخمسين انتهى وليس المراد الحضر كما لا  
 يستطاع الاولي على الثانية كما سذكره ووفق بين ذلك باختلاف  
 حال الركعتين وبالرغم من حصول الصوت وعدم عندنا ان لا عند نفسه  
 وهذا يعلم الجواب عن قول صاحب الجرح عبارة ان كثر اذ كانت بقولها  
 وتسننها في الحضر طوال المفضل ثم ان القراءة في الصلاة من غير الفصل  
 خلاف السنة وعن ابي هريرة انه عليه السلام كان يقرأ في الركعتين  
 الم تنزيل الكتاب وحل في علي الانسان **وقد** في الحضرية الاما ندر  
 منهم هذه السنة ولا ريب عليها الشافعية الا القليل فظهر جملة المذهبين  
 بطلان الصلاة بالفتور والترك فلا ينبغي الترك دائما ولا المداومة  
 ابدا وروي انه عليه السلام كان يقرأ في الظهر والليل ايفشي وقرا فيها  
 سبع اسم ربك الاعلى وفي العشاء الاخيرة والشه وخمها وفي المغرب قل  
 يا بها الكافرون وقل هو الله اخلاها ان هذا الاختلاف لا اختلاف  
 الاحوال ولذا قال صلى الله عليه وسلم من قرأ مائة مرة فليقل بهم صلاة  
 اصغرهم وهي لا تبلغ القدر المستون لكن يكون سنة باعتبار مله حال  
 روي انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعزة ثنتين في الركعة الواحدة قالوا لا وجرت  
 قال سمعت بكاهني فخصيت ان تغفر له وكذا قال في التذاع ان التقدير

مختلف

مختلف باختلاف الحال والوقت والقوم ولا علينا هذا البسط بل  
 ويسر ان يقرأ اي سورة فاقراها ولوم قصا والمفضل في الظاهر الصبح  
 لو كان مسافرا الحديث اي اورد وعين انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعزة ثنتين  
 في صلاة النحر في السفر لان السفر في اشتراط شرط الصلاة فلا يؤثر  
 في تخفيف القراءة اذ في مثل الاحلاق في الجامع الصغير حالة القرار كحالة  
 التبرع ما وقع في الهدية وغيرهما من المحول على حالة العمل والتبرع ما في  
 حالة الامر والقرار فانه يقرأ نحو سورة البروج واشتقت فليست اصل  
 بعين عليه من جهة الرقابة من جهة الداية قال بعض المحققين ويشترط ان لا  
**الاول** في الخبر اتفاقا للتوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى  
 يومنا هذا كما في النهاية ولا وقت نوم وغفلة فيعين الامام الجماعة  
 بتطويلها رجاءا ولا كمالا لا تقربط بالنوم فحصل ثلثي القراءة في الركعة  
 الاولى والثالث في الثانية وهذا بان الاستحباب واتا الحكم بالتفاوت  
 وان كان اكثر من ذلك لا بأس به وقوله فقط اشار الى ما يشاهد في  
 اولى غير النحر هذا عندنا لو قال محمد بن حاتم ان يطول ركعة الاولى على  
 الثانية في الصلوات كلها لقول في قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاولى في لغة الكتاب وسورة ثنتين وسورة  
 الركعتين الاخرتين بلغ لغة الكتاب ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول  
 في الثانية وهكذا في العصر هكذا في الصبح وقراءة الشبان واللفظ  
 للبخاري وقراءة ابوداود وعنه وفي رواية لو كان يطول الركعة  
 الاولى من الظهر بقصر الثانية وكذلك في الصبح ولما قرأه ابو سعيد  
 الخدري رضي الله عنه انه عليه السلام كان يقرأ في صلاة الظهر الركعتين  
 الاولى في كل ركعة قنصلين اية وفي العصر في الاولى في كل ركعة  
 قنصلين عشرة اية وقراءة مثل فانه ظهر ظاهره المتأولة بخلاف حديث ابي

يختارة فانه محتمل ان يكون المستعمل فيه ناشية من حلة الشاة والقوف والسمية  
 وقوله تمام ونشلاش فيجعل عليه جمعا بين المتعاضدين بقدر الامكان  
 وقيدنا باطالة الاولى لانه يمكن اطالة الثانية على الاولى اتفاقا وانما  
 يكون ثلاثيات فافترقا فان كانا باية او اثنين لا يكون لا صلى الله عليه وسلم  
 قرأ بالمعقودتين في المغرب الثانية اطول باية واشرنا اليه ان يستوي بينهما  
 في النوافل وان اطال الاولى فيها لا يكون لان مناه على التحفيف ولا في استقبال  
 من الغرض **ويستحب ركعة الركوع** لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر  
 عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يرفع فيه **يستحب**  
 اي تسبحة الركوع **ثلاثا** لقول صلى الله عليه وسلم اذا ركع احدكم فليقل  
 ثلاث مرات سبحان ربنا العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربنا  
 الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه وقوله اورد وابن ماجة هذا اللفظ  
 اي اذ في كماله المعنوي وهو اجمع المحصل للثنية لا للمعنوي في اللفظ لا مستجاب  
 فيكره ان ينقص عنها ولو رفع الامام راسه قبل اتمام المقتدي ثلاثا فليحذر  
 انه يتابعه وكلما زاد فهو فضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على وتر ولا يزيد  
 الا امام على وجه ممل بالقوة ولا ياتي في الركوع والتسبيح بغير التسبيح وقال  
 الشافعي رحمه الله بزيعة الركوع المنة لك ركعت وذلك خشعة وذلك  
 اسلمت وعليك نوكلت وفي التسبيح تسجد وكفى للذي خلقة وصنعه وحق  
 سمعه وبصره فتبارك الله احسن الخالقين كما روي عن علي قلنا هو يقول  
 على حاله التمجيد عندنا وقيل ان تسبيح الركوع والتسبيح وتكبيرها واجبات  
 كذا في البهان **ويستحب اخذ ركبته بيديه** حال الركوع **ويستحب تقريع**  
**اصابعه** لقول صلى الله عليه وسلم لا تسرعوا في الركعة اذا ركعت فضع  
 كفك على ركبتيك وفرج بين اصابعك وارفع يديك عن جنبك  
 وقاه الطبراني وما في الصحيحين عن مصعب بن سعد ان ابي رقا

قال

قال علي بن ابي طالب ووطئت بين كفي ثم وضعتها بين مخذي فها في اي وقال  
 كذا نقله فنهبا عنه وامرنا ان نضع ايدينا على الركبتين في التسبيح وحكمة تقريع  
 الاصابع لم تكن من بسط الظفر ليقوى الاستسكان بيديه ولا يطلب لتقريع  
 الاضراس **والمرأة لا تقرب بها** لان مبني جاطها على التسبيح **يستحب** ساقية  
 لانه لتوارث واحدا وهما شبه القوس كما يفعله بعض من اعلم عند مكره ويس  
**بسط ظفره** حال ركوعه لقول ابي بصير من معبد راي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقبل فكان اذا ركع يستوي ظفره حتى يلمس عليه لما استقر وقاه ابن  
 ماجة وروي نكاح اذا ركع لو كان قدح ماعلي ظفره لما تحرك لاستواظهر  
**ويستحب تسوية راسه** **للمحج** لقول عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا ركع لم يرفع راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك لا يلم برفع راسه  
 ولم يخفضه وقاه مسلم وفي البخاري من حديث ابي حمزة مكرم ويضع راحتيه  
 على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصب راسه ولا يرفع **ويستحب الرفع من الركوع** وهو  
 الصحيح وروي عن ابي حنيفة رحمه الله ان الرفع منه رخص الصالح الاول ان  
 المقصود الانتقال وهو يتحقق بدونه بان يخط من ركوعه وقدمنا ان مقتضى  
 اليدين جويل الرفع منه للمواظبة عليه ولا امر في حديث المصلي صلاته وانته  
 ذهب المحقق ابو الخطاب **ويستحب القيام بعد الرفع من الركوع** **مطمينا**  
 للتوارث **ويستحب وضع ركبتيه ابتداء بيديه ثم وجهه** عند نزوله **للتسجود**  
**ويستحب عكسه** بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **للمحج** للقيام هذا اذا كان  
 قويا خافيا وانما اذا كان ذا اخفاف وضعها لا يمكنه وضع ركبتيه قبل يديه  
 فيبدأ بوضع يديه ويعتمد عليها للتسجود والاهوض ويستحب الخوض باليمين  
 والاهوض باليسار والاضل فيه قوراي بن حجر رضي الله عنه راي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض دفع يديه  
 قبل ركبتيه وقاه اصحاب السنة الاربعة **ويستحب تكبير التسبيح** ولما روي ثنا

اعرف ان الرفع من  
 الركوع سنة على  
 الصحيح



وليسن تكبير الرفع منا من السجود لما روينا ويسن كون السجود بين كفتيها  
 في سئل ان صلى الله عليه وسلم سجدة وضع وجهه بين كفيه وفي الترمذي مكان  
 صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا سجد بين كفيه رواه عن البراء بن عازب وقال  
 حديث حسن وروى ذلك عن ابن عمر سعيد بن جبير في عارض في البخاري من  
 حديث اي حيد ان صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع كفيه خلف عنقه وروى قال الشافعي  
 يضع يديه خلف عنقه اي حيد ان صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد مكن جهته  
 وانف من الارض ونحو يديه عن جنبه ووضع كفيه خلف عنقه رواه ابو داود  
 والترمذي وصححه وقال بعض المحققين لو قال قائل ان السجدة ان تعقل الله  
 تيسر جهات الارض باننا على ان صلى الله عليه وسلم كان يفعله هذا احيانا وهذا احيانا  
 الا ان بين الكفين افضل ان فيمن تحلوا الحفاة المشنونة ماله ليس في الارض  
 كان حسنا ويسن **تسبيح** اي السجود بان يقول سبحان ربّي اعلّي ثلاثا لما روي  
 ويسن **محا فاة** الرجل اي مائة سجدة بطنه عن خذيره ومحا فاة مرفقيه عن جنبه  
 ومحا فاة ذراعيه عن الارض في غير ذلك لا فيها حفاة عن الايدى فانه حرام لما روي  
 ان صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جافا حتى لو شات منه ان تمر بين يديه لم ت  
 وكان صلى الله عليه وسلم اذا سجد يحج حتى يري وطمح بطيبي بياضها وفي رواية  
 بمسونه كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد جافا حتى يري من خلفه وضوح بطيبي واه  
 الطحاوي في الصحيحين فرج بين يديه حتى يمسك بياض بطيبي والقول صلى الله عليه  
 وسلم وارف يديك عن جنبك والقول صلى الله عليه وسلم اعتدلوا في  
 السجود ولا يسط احدكم ذراعيه يسط االكب متفق عليه وقوله عليه السلام  
 لا يسط بطن السبع وادع على راحتيك فادبضبيك فانك اذا فعلت ذلك  
 سجد كل عضو منك ذوا الحاكروا بن حبان صححه في المغرب ابد الضعيفين  
 تفرد بها واما الباقي هو الظاهر فلم اجد في كتب الحديث رواية ولا حسن  
 يستقيم من حيث المعنى والضعيف العصفه وفي مبسوط شيخ الاسلام اختلف  
 اهل

اهل اللغة في قوله ضبيبي فقال بعضهم يحزم الباء وقال بعضهم برفها  
 وبما لغتان النجاء في الباء عند التهمة ولذا الشاة بعد السجدة فان السجدة  
 اول ما تقسمه ثم يصيب منه كذا في الدابة ويسن **خفض الرأس**  
 ولزها بطنها **بخفض** لها لا لها عورة مستورة كاقدماء وهذا امر  
 لها وفي اسرائيل في رواه انه عليه السلام مر على من بين يسلين فقال  
 اذا سجدتما فضا بعضا للآخر الى بعض فان لمرة لبيت في ذلك كالرجل **ب**  
 المرأة تحالف الرجل في خصالها منها ان ترفع يدها الى عنقه وتضع  
 كفها على اذنيه من غير قبض تحت شديتها ولا تحا في بطنها عن خذرها  
 وتضع يدها على خذرها بحيث تبلغ راسا يراها ركنها وتكون يدها  
 لتوحيش ويكره الا ان يمسها لحيها ولا تفتح ابطيها في السجود وتترك  
 ولا تفرج اصابعها في الركوع ولا تقوم الرجال وتكر جماعتهم وتقوم  
 وسطهم لو فعلوا ذلك الا ان لا قامت لعل ايضا ولا تحضر جماعة الرجال ولا  
 تنصب قبايع القدمين ولا يستحب لها الاشارة بالرجل ولا الجهر بالقرأة  
 في الحمد مائة وتصفق للرد بين يديها ونحو ويسن القومة يعني قامتها  
 لما قد بنا من ان لرفع من السجود فضا الى قرب القومة فاما مائة ولا يستن  
 الجلست بين **السجدة** بين بنا على قول في حيفه ومحمد بن عيسى على قول في  
 يوسف كما تقدم ويسن وضع اليدين على الخان من وقت الجلوس فيما  
 بين **السجدة** فيكون صفة وضعا كما لا **الشهادة** للتوارث وهذا  
 مما اغفل ذكره في المتون والشرح التي اطلعت عليها في كتبنا متاوتيل  
 ذلك ما نقله الجلال السيوطي رحمه الله في ينبوع عن ابن العلاء عن الامام  
 الشافعي في الام يقول والثابت في الحديث **وتقول** وضع اليدين على الخان  
 اشارة الى ان **يكن** اي بطنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد رفع  
 راسه من السجدة الاولى رفع يديه من الارض وضعا على خذيره وقال صلى

وسئل الخليلي عن الرجل اذا سجد  
 على الارض ان يضع يديه  
 على راسه او على عنقه  
 على راسه او على عنقه

اعرب معنى القول

الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني في أصلي انتهى فلهذا الجهر الشكر على تنبيهي لذلك  
 وإطلاعي على دليله وقرئونا وضع اليدين على الخدين من إشارة إلى أن هذه  
 هي كيفية الوضع كما قال في الخلاصة وبجاء القعدة يضع يده اليمنى على  
 فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى لا يأخذ الركبة هو الأصح انتهى  
 لما روي عن غير الخزانة على أنها أي النبي صلى الله عليه وسلم قاعدًا في الصلاة  
 وأصابع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأصابع أصابعه اليسرى على فخذه اليسرى  
 وهو يدعو وفي حديث قال لعلي عليه السلام وضع يديه على فخذي وقال الطبري  
 يضع يديه على ركبتيه كما في تحلة الركوع لقول ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إذا تعدى في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته  
 اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وإشار  
 بالسابعة وفي البدائع لا بد على كيفية الأولى أن تكون الأصابع متوجهة إلى القبلة  
 وعلى الثانية إلى الأرض انتهى وعن محمد بن يحيى أن تكون أطراف الأصابع عند  
 الركبة انتهى وعليها قد شاء إذا عمل هذا في وقت وبالأخص في غيرهما من  
 الموضعين لا بأس به ويستحب أن تشر رجل أي رجل الرجل اليسرى وتصلب اليمنى  
 وتوجه أصابعها نحو القبلة حالة التشهد في كل قعدة في فرض وقيل للقول  
 ابن عمر رضي الله عنهما من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى وتستقبله  
 بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن  
 صلى الله عليه وسلم يفتش رجله اليسرى في نصب رجله اليمنى ويسمى ثوبه  
 المرأة لأنها تستلجها وهو أن تجلس على أيتها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج  
 رجلها من تحت ذكها اليمنى وتسبب إشارتها في التحية لما روي أنها احتراز  
 عن قول كثير من المشايخ أنه لا يشير بأصابعه إلى الركبة والدرية كما في البراءة  
 وتكون بالمسح وتسمى السابعة أيضا من أصابع اليد اليمنى فقط يشهد عند  
 انتهائها إلى الشهادة في التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا كان يدعو

بأصبعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتحدوا كلمة التوحيد في الفناء  
ثم بين كيفيتها بقوله رفعها أي المسجحة عند النفي أي نفي الالهية عما سوى  
الله بقوله لا إله إلا الله عند الإثبات أي إثبات الالهية لله وحده في كلمة  
التوحيد بقوله لا إله إلا الله ليكون رفع الشارة إلى النفي والوضع إلى الإثبات وبين  
بسط الأصابع على الخدين ويشترط أن لا يدبراة التشهد ولا يعقد شيئاً  
من أصابع يمينه لتكون موجهة إلى القبلة قبل الاعتدال إشارة بالمسجحة  
فيما روي عن أبي يوسف ومحمد بن يسر قراءة الفاتحة فيما بعد الأذان وبين  
وعى الشارة في العرب الشارة والبيعة في غيرها القول أي فتاة أنه  
عليه السلام قرأ في الأخرين بها تحة الكتاب بعدها وروي الحسن عن أبي  
حيفة الضاء واجبة حتى يصب حمر الشهوة كلها وكان كلهما مواظبة عليها  
والصحيح أنها سنة وروي عن الإمام أن المصلي يخبر في الأخرين بين قراءة الفاتحة  
والتسليم والتكوت وهو روي عن علي وابن مسعود وهو ما لا يدل على الراي فيه  
كالرفع وهو انصار للمواظبة عن الرجل يستفاد من حمة التخصيب عن أبي  
قتادة وهو يشترط الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس الأخير  
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى  
آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وأرحمهم وأرحمهم وأرحمهم وأرحمهم  
علي إبراهيم وعلي آل إبراهيم ذلك حميد مجيد وقوله البهني والحاكم وسيل محمد  
أحد عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم على محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد  
آل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد وآل محمد  
من غير ذكر في العالمين وفي رواية ابن مسعود أن أنصاري عنده قال  
ومسلم وأبو داود وغيرهم وفيه فصحاح ابن هبيرة عن محمد بن الحسن ذكر الصلاة  
المذكورة مع زيادة في العالمين فإني السراج فليس من أن لا ياتي في هذا تصنيف

يا صديقي





المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا والماتة اللهم في أعوذ بك من  
 الحيا والماتة وعن ابن عباس أنه عليه السلام كان يقول اللهم هذا الدعاء كما يعلم  
 التسعة من القرآن المفسر في أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب  
 القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا والماتة  
 كذا في الدراري لا أي لا يجوز أن يكون في صلاة نسيئة كلام الناس لقوله  
 صلى الله عليه وسلم أن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا  
 يستقبل ثوابهم فهو من كلامهم وهذا مقدم على حديث ثم ليخبركم من  
 الدعاء العجيب في دعوى لا تضرع وهذا مبيع وفهر صابنا ما يشبه كلام  
 الناس بما لا يستقبل ثوابه من غير الله تعالى كقولك أعطني منصبك أو جني  
 فلانة أو رقي شربة معينة وما يستقبل كالغفوة العافية والغفران كذا  
 في الدراري عن الأيضاح ويستل التفتات ميساراً بابا للتسليمين  
 لأنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة  
 الله حتى يرى بياض خده الأيمن وعن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى  
 يرى بياض خده الأيسر وأما أصحاب الترتين وصحاح الترمذي والثقة أن  
 يخفف صوته في الثانية عن الأولى إلا كل قد علمت من لفظة الشريفة قال  
 قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أجزاء وكان يركبها  
 للثقة وصرح في السراج بكراهة الأخير فإنه لا يقول ذلك وأصرح النووي  
 بأنه بدعة وليس في شيء ثابت فلو بدا يميناً أو يساراً أو يساراً يسلم عن  
 يمينه ولا يمينه على يساره ولا شيء عليه ولو سلم تلقاً وجهه فانه يسلم عن  
 يساره ولو نسي يساره حتى قام يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم يخرج من  
 التسليم ويستنيب الإمام الرجال ومن معة من النساء والحائضات والقيان  
 والحفظة جمع حافظ صكتبة جمع كاتب وسرا به حفظهم ما يصدر من  
 الإنسان من قول أو عمل أو حفظهم ياء من الجرح والانسبال للمطابق لا يؤني عنده

بلغ

محمداً

محمداً إلا بالخيار في عهدهم قد اختلفت فاشبهه إيماناً بالأنبياء عليهم السلام  
 كذا في الهداية قليل الكرام كما تبين شأن واحد عن يمينه وواحد عن يساره  
 وعن ابن عباس أنه قال مع كل من حمس من الحفظة وواحد عن يمينه يكتب  
 الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وأخر ما مر ليحفظه خيررات  
 وأخر رواه يدفع عنه المكان وأخر عندهما صيته يكتب ما يصلح على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ويبلغه إلى الرسول عليه السلام وفي بعض الأحبار مع كل  
 مائة مائة وستون يدعون عند كذا يدعون بمغفرة  
 الناس في اليوم القاضى الذباب ولو بدوا لكم لا يتنوم على كل سهل وصل كلهم  
 بأسطيد فاعرفوا ولو وكل القبيح في نفسه طرفة عين لا خطفتك شيا طير فإياها  
 بهم كالأيمان بالأنبياء عليهم السلام لأن عهدهم ليس معلوم قطعاً فينبغي أن  
 يقول أنت بالله وتلا يكتبون جميع الأنبياء وأما من عليه السلام وأخر من  
 صلى الله عليه وسلم وقيل عهده الأنبياء مائة وعشرون الفا ونيت صاحب الجني المقتد  
 به فينوي الإمام الجميع بالتسليمين في الأصح لأنه خاطبهم فينوبهم فيها  
 وقيل لا ينوي لأنه يشيرون بهم وقيل بخبري بالتسليمين الأولى يستنيب المأمور  
 أمامة في محض البهيمان كان فيها أو اليسار كان فيها وإن خاذاه فوالله  
 في التسليمين لأنه خاطبهم من كل جهة وموافق من المأمورين كما احتسبوا الإمام  
 بالتزام صلاته مع القوم والحفظة وصالح الجرح وتسنيب المقتد الملائكة  
 فقطاء ليس معه غيرهم وينبغي التسليم لهذا فانه قال من يمتنع له من أهل العلم  
 فضلا عن غيره ويستن خطف التسليم الثانية عن التسليم الأولى قدومه  
 شرحا ويستحقار أي سلام المقتدي سلام الإمام عند الامام وعندهما  
 بعد تسليم الامام والانتداب أو انقضاء القرآن وهي رواية ثانية عن الامام  
 وعمل رواية الأخرى وهي ظاهرة رواية لا يحتاج إلى فرق بينهما وبين الترجمة  
 للمقارنة فيها وعلي غير ظاهر الرواية الفرقان في مقارنته التكبير مرة إلى

أعرب الله بحسب الإيمان ما يحسن  
 وإن كان يقع في الإيمان بالأنبياء  
 عليهم السلام وأصله كان محمداً  
 ليس بغيره كذا في الحج



العبادة في مقامات التسليم شرعة الى الخروج عن الصلاة والاشتغال بالغير  
الدنيا والاول مطلوب دون الثاني كذا في التفسير والمزبد ويسرى البداية  
باليمين وقد يتناه ويحسن انتظار المسبوق **فروع** الامام لوجوب التسمية  
ولا يجعل القيام حتى يعلم ان لا يجوز ستره على الامام وسند ذكره ان شاء الله تعالى  
**فصل من ادعى انما امرنا من التبعية الى انما نستقيم افراد الادب**  
بل ذكرنا ما يتسمه والادب في اللغة معلوم قال الجوهري ادب ادب لنفس  
والدرس يقول عند ادب الرجل هو ادب وادبه فادب وفي الاصطلاح هو كل  
ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة او مرتين ولم يواظب عليه كسراية  
التسبيحات في الركوع والتسجود والرياءة على القراءة المستنونة كافي العناية  
والمرابطة وغيرها والادب شرع لا كاللينة والنية كالواجب الواجب  
لا كاللينة كافي البرازية فمن ادب الصلاة **اخراج الرجل كفيه من كفيه**  
**عند التكبير** في تكبير الاحرام كانه اقرب الى التواضع والابتعاد عن التشبه بالجاهلية  
وامكن من لمشا الاصاب الضرورة بحد ونحوه ولا يخرج المرأة كفيه لانه  
يؤذي بالكشف ساعدتها وما عورة ويهين حالها على الشتر والحنث كالمرأة  
احضاطا **ونظر المصلي** هو ان كان رجلا او امرأة **الى موضع سجوده قائما**  
حفظا له عن النظر الى ما يشغله عن الخشوع وسند ذكر ان الخشوع محل القلب  
او هو تسكين الجوارح او هما جميعا وفي اطلاق النظر الى موضع السجود شمول المشاهدة  
للكعبة وقال الجلال السيوطي في الينبوع قال الاذرعى حكى المحيى الطبري في كتابها  
ان كان يشاهد الكعبة فينظر اليها مع توفر الخشوع واستحتم ثم قال  
والله هذا النظر الى موضع سجوده مطلقا لانه لا يمان ما يليه انتهى في نظر  
**الى ظاهرها** **القدم** **راكعا** **الانذار** **الى الخشوع** **ونظره الى اوتها** **الانذار**  
**ساجدا** لان تصويب النظر اليها اقرب الى الخشوع **والجهر** **جاءا** **الى**  
ينظر الى ما يشغله عما هو فيه من الخشوع استحضارا لقطعة موكاة ويكون ملاحظا

ولا

قوله صلى الله عليه وسلم عبد الله كانه تراه فان لم تكن تراه فانما ترى الكبريت  
**الى المكتوبين** **مسائل** ينظر الى يمينه في الاول ثم الى يساره في الثاني لان المقصود  
الخشوع وترك التكليف فاذا تركه صارنا ظاهرا الى هذه المواضع فصار له يقصد  
واذا كان في الظلام او كان بصيرا يلاحظ مودى الحديث ويحافظ على مراقبته  
عقله الله لان المدار عليها ومن الادب **دفع السعال** **فما استطاع** **عمر**  
عن النفس ان لو كان بغيره قد فسدت صلاة ثم ما حصل من الجهر في صحاح  
فيجب ما امكن وكذا الجشاع من ادب **كظم فيه عند التشاوب** فيطبق  
فد فان لم يقدر على كظمه او لم يقدر على السلام التشاوب في الصلاة من  
الشیطان فاذا تشاوب احدكم فليكن كظمه **فما استطاع** **ولقوله عليه السلام**  
**اذا تشاوب احدكم فليقر به** **فما استطاع** فان احدكم اذا تشاوب خطبته  
الشیطان ومن الادب القيام اي قيام القوم والامام ان كان حاضرا بقر  
الحبيب **حين قيل** اي دقت قول المقيم **حي على الفلاح** لانه لم يره فيسبح  
المسارعة اليه وان لم يكن الامام حاضرا لا يقومون حتى يصل اليهم ويقف  
مكانه في رواية وفيه احاديث يقومون اذا اختلط بهم وقبل يقوم كل صف  
حين ينتهي اليه الامام ومن لا يظهره اذا دخل من قدام وقوا حين يروونه  
قاله في البحر عن الظهور هكذا اذا كان المودع غير الامام فان كان هو قائما  
في المسجد والقوم لا يقومون حتى يفرغ من قائمته انتهى وفيه ما نقل لا يشه  
يو في الجواهر مقارنة الاحرام والامام ومن الادب **شرح الامام** **اي**  
**احرامه** **مذقيل** اي عند قول المقيم **قد قامت الصلاة** وهذا عندهما  
وقال ابو يوسف يشرع اذا فرغ من الاقامة يحافظ على فضيلة متابعة المودع  
اي اجابته واعانة المودع على الشروع معه لانه ان المودع امين وقد اخبر  
بقيام الصلاة فيشرع عند صوت الكلام عن الكذب وفيه مسارعة الى المشاهدة  
وقد تابع المودع في الاكثر فيقوم مقام الكل على انهم قالوا المتابعة في الاذان

١٢٢

دون القائمة كذا قال الزيلعي في التلخيص لا يروى يوسف باغاثة الموفين علي  
 الشروع منة ناشلان عنده الا فضلنا بقية لا مقارنته لاحول الامام كما  
 تقدم وفي تعليقه لما يضمن كلامه عن الكذب فيه ناشلان ايضا لان تناقير من  
 الشي يطلق عليه كقول صلى الله عليه وسلم لم يقنوا سواكم و قوله **عليه السلام**  
 تعالى اي سر الله فلا تستجلمون انتهى قال صاحب الجسر في قول الزيلعي علي  
 انهم قالوا المشايخ في الادان دون القائمة منظرها فقلناه في باب الادان  
 ان اجابة القائمة مستحبة وفي الظاهر ولو اخبرني بفرغ الموفين من القائمة  
 لا يترتب في قوطهم جميعا انتهى وفي حمل النوارك من الكافي السجدة في افعالها  
 به بقوله خروا السجدة اي بكت كذا في الدراية وقد ذكرت امور من جملة الاواب  
 تركتها عمدانا انها ليست ضمن الصلاة كقولهم ملا الانا استعددا الوقت  
 اخر وكون انيته من خروا وكما فرغ من ذكر كل شي على حدة من العروص  
 والواجبات والشر في الاداب راد ان يبين كيفية الاتيان بها مرتبا  
 بعضها على بعض من غير ان يصف الافعال والاقوال بفرضا وغيره لا تقدم  
 بيانها وليس الحاجة هنا الى كيفية التركيب كذا في كذا شيئا من ذلك  
 شركا اهتماما بشان المقام البيان والتعليم فقلت **فصل** في اللغة  
 ما بين الشيئين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تقتضيت  
 احكامها بالنسبة الي ما قبلها غير مترجمة بالنكاح والاباء في كيفية تركيب  
 افعال الصلاة اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة اي صلاة كانت  
 اخرج **كثير من كية** بخلاف المرأة وحال الضرورة كايمنه ثم رفعها  
**حدا** اذ نيه حتى يحاذي باهاية تحصى اذ نيه وروى صاحب  
 ويجعل باطن كية نحو القبلة وقال قاضي خان في مسامعها شحاذية في نشر  
 اصابعه وموان لا يفرحها كل التفرغ ولا يضمنها بل يتركها على حالها وظن البعض  
 فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كية نشر اصابعه ان المراد بالمشعر

المستخرج للشيخ الطائفة

للتفريع

المستخرج وهو غلط بل المراد النشر عن علي يعني رفعها منصوبتين لا منصوبتين  
 لتكون الاصابع مع الكف مستقبلة القبلة كما في الدراية عن مبسوط شيخ  
 الاسلام والمرأة الحرة ترفع حذامتها على الصحيح والامة كالرجل في الرفع  
 وقد مناه بديله والرفع سنة لكل مسلم وان كان من حكمة في حق الامام اعلام  
 المقتد من كان حكمة تزاوي في الجسلا في كل فرد وما روي ان صلى الله عليه وسلم  
 كان يرفع يديه الي منكبيه ليجعل علي مالة العذر ولهذا اذا لم يمكنه الى الموضع  
 المسنون يرفع قدر ما يمكنه وان لم يمكنه رفع واحدة فقط رفعها لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا امرتكم باسراف فواضعا استطيعتم وان لم يمكنه الرفع الا بالزيادة  
 على المسنون رفعها لانه المسنون في حقه لعدم استطاعته الامتناع عن الزيادة  
 ثم اذا رفع الي المجل المسنون **كثير** لقوله تعالى وتبكي فكيروا لما روي من قوله  
 صلى الله عليه وسلم وتبكيها فكثيرا اذا كان اخرها شيئا لا يحسن شيئا فانه  
 يجر شروعا بالنية فقط لا يتاها بافتي ما في وسعها وهذا اي الرفع او لا  
 ثم التكرير بعد ما لا يحسن وفي المبسوط وعليه غاثة المشايخ لان في مبسوط قوله  
 معني النبي والاشياء اذ يرفع ايده من شيئا كبريا عن غير الله تعالى وبالكبير  
 يثبت لله تعالى فيكون النبي مقدم على الاشياء كما في كلمة الشهادة كذا في معراج  
 الدلالة وقال في جمع الروايات وضع اليدين منزلة النبي قال شر الامم الكروية  
 رحمة الله معني رفع اليدين بهذه ماسوي الله وبما ظهر فاليد اليمنى كالأخوة واليسرى  
 كالعاجلة والله اكبر منزلة الاشياء والنبي مقدم على الاشياء كما في كلمة الشهادة  
 انتهى لان ابا يوسف يقول يثبت التقدم في كلمة الشهادة ضرورة النظر ولا  
 ضرورة هنا فيقارن والاولى لان اخطو فخطوا فقال الصلاة عن كبري هذا  
 قيل ينبغي ان يكون اجرة التكبير مع ابتداء الرفع وانتهى مع انتهاء ارسال  
 اليدين وذلك لما في صلاة هذا قولنا جميعا ولم ينكر الجلال كذا في  
 الدراية قلت وهذا ظاهر على القول بان الخيرة من الصلاة واما على الدخول

اعرف ان الكبير // يحتاج  
 بعد ربح / لا يله على الصالح

موسى بن جعفر



فلا يكون حاله الصلاة الا بعد الدخول فيها وهي فيما بعد التهمة انتهى فيقال  
 الزموني ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لما في به لغوات محله وان ذكر  
 في شأن التكبير رفع يديه لم يفت محله انتهى في قوله **بلا متد شرط لصحة التكبير**  
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتم التكبير الا بعد وكان ابراهيم  
 الخفي يقول التكبير جزء وروي جزم بالحاء والذال اي يرفع يديه فان تمد همتز  
 الجلالة او همنز اكبر لا يكون شارعا في الصلاة وتفسيرا ان فعله في شأنها  
 لانه يستقيم وان فعله يكفر للشك في اكبر انتهى كما في التبيين وهذا  
 من حيث الظاهر فان الهمة للاداء وصفا وكمن حيث ان العزق يجوز ان  
 يكون للتفريق فلا يلزم الكفر وما قال في الهداية انه خطأ من حيث اللسان فهو حسن  
 كذا في الدراية وان كان في با أكبر فقد نبيل تغسله خطا من حيث اللغة  
 لان فعل التفصيل لا يحتمل المتد لغة وان اجاز جمع كبر فهو الطبل فخرج  
 عن معنى التكبير وكان في ثبات الشك قيل اجاز انهم الشيطان وقال بعضهم  
 لا تغسل لان الالف واللام نشأت من الاشباع وهذا بعيد لان الاشباع يجوز  
 الا في ضرورة الشعر لو مد بها الله فهو خطأ لغة وكذا لو مد را اكبر لانه  
 يصير صيغة جمع لا اخبارا ولو قال الله عجزم لها فهو خطأ لانهم تجي الالف  
 ضرورة الشعر لو مد لام الله اكبر فهو صواب كما في الدراية وفي التبيين حسن  
 ما لم يخرج عن حدها وقوله **او با حال** هو قيد شرط لصحة التكبير كما قد ساء  
**ويصح الشروع** في الصلاة بغير تكبير كالتكبير فيصيح بكل ذكر خالص لهما  
 عن احتلاط بحاجة الطاء فلا يصح بقوله **الله اعظم** فهو لا ندوان كان  
 فيه شأنا وذكر لم يكن مجزئ اع الحاجة وهو شرط في كسبحان الله فيصيح بالتسبيح والتحميد  
 والتحميد لا فرق بين لاسما الحاجة والمشاركة حتى يصح الشروع بالرحم أكبر  
 واجل واكرم والجليل وهو الاظهر والاصح ذكره المكي في فائقه المغشاي في ان في  
 الدراية كنت متع ترك الواجب وهو لفظ التكبير قد ساء مع بيان اختلاف

التصحيح

التصحيح والادراج الكرامة المحالفة المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم وهذا  
 قول في حيفته ومحمد لقوله تعالى ذكرتم ربتي فضلي والماء بكثرة الافتتاح لان  
 الفكر الذي يتعقبه الصلاة لا يفضل لغير الافتتاح فقد ساء افتتاح  
 الصلاة مطلقا الذكر فلا يجوز تعقيبها بلفظه ون لفظ لانه نعم قال است  
 بالنسبة ذكر الله على سبيل التعظيم لفظ التكبير في الخبر فوجب المحل ولا يقتضي  
 وتلقاها لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم يرفع يديه عن اي حيفته كرامة  
 الافتتاح بتغير اللفظ المحم لك من محسنه وصح صاحب الحفة وقوا في من  
 تصحيح الشرح عنده الكرامة بتغير لفظ التكبير لان حال المواظبة العمالة  
 على الافضلية ولين كان هو الواجب بمعنى اللازم فالتكبير لنية التعظيم قال  
 الله تعالى في ذلك فذكر اي فتمتظم فلما رايه اكبر شأنا وعظمته وهذه الالفاظ  
 التي هي ذكره خالص لله تعالى تعظيم لله عز وجل خصوصاً الله اعظم واجل  
 فكان تكبيره لم يتلفظ به وقال ابو يوسف لا يجوز الشروع الا بالله اكبر  
 المتفق عليه ولا اكبرا والكبير يتزود في كبير نفيا وشأنا ولا يجوز بغير  
 هذه الثلاثة والاربعة اذ كان محصل التكبير والجواب في محله فاشترنا  
 الي انه لا يصير شارعا في الصلاة الا بحلة تامة فلا يفسر شارعا بالمتدا  
 وحق كقول الله ولا بالوصف فقط وهو ظاهر الرواية لان تمام التعظيم  
 بالجللة ومنهم من قال ان يصير شارعا بكل اسم مفعول كان او خبرا لا فرق بين  
 الجلالة وغيره او رواية الحسن وكذا الموقال المفسر ولم يرد عليه فانه  
 لا يصح الشروع بغير الاصح كما في الشرح وفي الدراية عن المحيط الاصح انه  
 مجزئ والاختلاف لا اختلاف في المراء به ففيل معناه يا الله وهو قول  
 البصريين فيجوز التخصيص كما قال شيخنا وهو الاصح بدليل قوله تعالى واذا  
 قالوا الحمد لله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من  
 السماء او ايتنا بعذاب اليم لئلا كان معناه الحمد اقصدنا بالخير لغيره يعني

الايلا ان شئنا ان نقضنا بالخبرتنا قضا وقال اصل الكوفة من  
 يا الله اسما غير ابي نقضنا بالخبر فكان مشورا بالدينا انتهى ولا شك ان هذا  
 احوط وانما بنى الله الرحمن لهم لو انتم تصحوا فقيلا يصح وقيل لا يصح وهو  
 الصحيح كما في الغاية وغيرهما والذكر الخالص **كسبها** الله اوله الله  
 او الله يصح به ويصح الشرح ايضا **بالفارسية** وغيرهما من الاسماء غير  
 العربية لكن ان عجز عن العربية لم يكتف بمفهومه فصرح بما علم من الترانما  
 فقال وان قد علم على العربية لا يصح شروعه **بالفارسية** ونحوها ولا قرأه  
**لها** في الاصح من قول الامام الاعظم رحمه الله مؤلفته لما في عدم جواز الشروع  
 في الصلاة وجواز القراءة فيها **بالفارسية** وغيرها الغير المتأخر عن العربية  
 وعدم جواز الاختصار في التهجئة على لا تفلا عذر في الجبهة كافي البهان  
 وفي الدراية روي ابو بكر الرازي وغيره من فقهاء يارجمع الامام الى قولنا  
 وبما الصحيح وعليه لا عقاد ولنسب لمثله الاجماع لان القرآن اسم للنظم  
 والمعنى جميعا بالاجماع **تنبيه** التنبيه في ما في السلام من القلة والنسب  
 على الذميمة والادمان جاز في غير العربية اجماعا لحصول المقصود **تنبيه**  
 اخر لو قرأ التوراة والانجيل والابوكلاجرى لا تفقد صلواته ان علم  
 معناه وان كان لا يصح تفقد صلواته لان لا يوسن من ان يكون من الحرف  
 وكذا القراءة **بالفارسية** للقادر على العربية لا يجرى ولا تفقد ولو قرأ بقراءة  
 شاذة لا تفقد بالتوافق وكذا لا تفقد بقراءة ما ليس في مصحف القاشة  
 كقراءة ابن مسعود واي على الاصح ولكن لا يعتد به من القراءة وتاويل ما روي  
 عن علي بن ابي طالب انه تفقد صلواته اذا قرأ هذا ولم يقل شيئا مما في مصحف القاشة  
 ولو قرأ على طريق التفسير تفقد بالاجماع لانه غير متقطع به ولا يمكن رعايته  
 كذا في الدراية عن المبسوط وغيره **قلت** ولقد ضاع اذا اقتصر على التالو  
 فرائقه فلهذا لم يرض صحتة لم يكن فيما قاله من التفسير ما يقتضي الفساد

اعرف ان القرآن اسم  
 للنظم والعنى جميعا  
 بالاجماع

من الالفاظ انتهى ثم وضع بينه على يمينه وتقدم صفته وقيل تحفة  
 من عظم الخيرة **بلا ملة** لانه سنة القيام في ظاهر المذهب لا اعتقاد  
 انما شئنا ان لا يربط الخشوع والميل في النظم هكذا المعنى يتأني قبل  
 القراءة فكونه من سنة القيام والميل عند محو القراءة فعند ارسال حال  
 الشئ وعند ما يمتد في كل قيام في ذكره سنون كالشئ والقنوت وصلاة  
 الجنازة وارسال بين تكبيرات العبد من اذلت فيه ذكر سنون ويكون ينبغي  
 شئنا لامة الخشوع والقنوت والكبير برهان لامة والقنوت والشهد حاشا  
 الامة كذا في الدراية عن المحيط وقول **مستفحا** حال من الضمير في وضع وهو  
 ان يقول سبحانه **الحمد لله** وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك  
 ولا اعمرك عن اي حبيفة ان قال سبحانه **الحمد لله** مستفحا لو او  
 نقدا صاب وقال الخلو في قال امثا محنا ان قال وتجل ثنا ولمن من فان  
 سكت لم يورث لا يزيد على هذا في الغرض وعن اي يوسف يرض ان يرض  
 ويحكي للذي فطر السموات والارض حيفا مشا وما انما من المشركين **اصلا**  
 ونسكي ونحياي وما في الله رب العالمين ويبدأ بها شاما روي جابر  
 انه عليه السلام كان يجمع بينهما قلنا به محمول على حالة التمجيد والامر فوسع  
 فامسا الغرض فلا يزيد على ما اشتهر فيها لا شك في الدراية والتبيين  
 وفي النظم لا يقرأ ويحتمل في الغرض عند ما لا قبل لا يركب ولا يمد  
 ولا بعد لثنا انتهى ولو قرأه اختلف فيه قيل تفقد صلواته لانه كذا **فصل**  
**لا تفقد صلواته** وقيل لا تفقد لانه قرأه والاصح ان يقول حياة اقله في  
 التهجئة وانما من المشايخ حضرة راعن محل الخلافه ذلك ما روي عن عابسة  
 رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح  
 الصلاة قال سبحانه **الحمد لله** ولاء الجماعة وهو مذهبنا يكرهه وان  
 مستغود وجمهور التابعين رضي الله عنهم وفي المستصفي عن ابن مسعود

قوله مستفحا  
 من الاقوال

وهو قولنا وانما اول  
 المستصفي



ان احب الكلام الى الله ما قاله بونا حين الاعتراف سبحانك اللهم وصحرك  
 الحق قال تعالى فتلقى امة من ربك كلمات فتاتك من بيت الاوتار نصا  
 ليتقبل الله الصلاة منا انتهى **اعلم** ان التسميع تنزيه الله تعالى عن صفات  
 النقص والحدائث صفات الكمال سبحانه في الاصل مقصد كنعصر ان  
 لا يكاد يستعمل الا مضاعفا باضمار فعله وجوبا وبواسيع ثم صار علما على التسميع  
 ونصب على المصدرية فمعنى قوله **سبحانك اللهم** اني اسبحك بجميع  
 الايات وقوله وبحمدك فيه مضمرا اي بحمدك بحمدك فلك الحمد على  
 ما وفقتني من التسميع والمعنى قد نزهتك عن صفات النقص بالتسميع  
 واثبت صفات الكمال لذاتك بالتحديد لان الحدائق صفات الكمال لشيء  
 وهذا يظهر وجه تقدم التسميع على التمجيد وهو في المعنى عطف الجملة على  
 الجملة فخلقت الثانية كالاولى ابقى حرف العطف في اخلاص تعلقها بما راها  
 به الالة على الحالية من الفاعل فهو في موضع نصب على الحال منه فكانا لا يقي  
 لي شربا في قد كان هنا جملة نظري ذكرها انما ازا على ان لو قيل بحمدك لا حرف  
 العطف كان نحو اياك قد مناه مرفوعا عن اي حبيبة لا يخل بالمعنى المقصود  
 وعن الخطابي اخبرني الحسن بن خالد قال سالت الزجاج عن قوله سبحانك  
 اللهم وحمدك والمنة في ظهور الواو فقال سالت المبرد عما سالت عنه  
 فقال سالت لما في عما سالتني عنه فقال سبحانك اللهم بجميع الايات وحمدك  
 سبحانك ونباوك مطاوع ببارك لا يتصرف فيه فلا يجي منه مضارع ولا  
 اسم فاعل ولا مقصد ولا ينصرف ولا يستعمل لانه تعالى في فاعل وتعالى اما  
 والبركة الخير الكثير الدائم لانه ما ان كان مشتقا من ربك لما في الحوض  
 اي دام او من برك الابل وهو الشبوت فمعنى تبارك اي قام خيرا وتزايد  
 ولعل المعنى والله اعلم كما شرعوا لهما يان الحسنى ورايت على جوارحه  
 الاستماله لانهما على الذات النبوتية القدسية العظيمة بالافعال الجامعة

جاء

بدو بمصاويك بارك  
 ما يتصرف فيه فلا يجي  
 مضارع ولا مقصد  
 ولا ينصرف ولا يستعمل

لكل معنى سفي وتعالى في الدنيا رتبع سلطانك او عظمتك او غناك  
 عما سواك ولا اله غيرك في الوجود فانت المعبود نحن خدما لا نستطيع ان نزي  
 يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقييا في الشا على الله عز وجل من ذكر الموت  
 السليبة والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجلال وسائر  
 الافعال وقوله لا تغرب بالالوهية وما يخص من الاحدية والقدسية  
 فهو الاوقاف الاخرى الظاهر الباطن وهو بكل شيء عليم ووجه الشا بما ذكر الله  
 اعلم ان المخلوق ممكن ان ينفي عنه صفات النقصان فمع ان يقال ليس بمجاهل  
 ولا عاجز ولكن لا يثبت صفات الكمال وهذا رد القول من قال لا يعلم قادر  
 تسميع بصير معني نفي ضداهما لا معنى يثبت هذه الصفات لا انتهى  
 الدائرية وغيرها ويستفهم كل متصل في الوجود والمقتضى الامام في القيام  
 بشيئ عالم يبدأ الامام في القراءة وفي صلاة الخافتة يشي وان كان  
 الامام في القراءة مخلصا لخصه وقيل يشي حرفا في مكان الامام  
 وسياق حكم المبسوط فيه ثم نفوذ سرا وقدما ان شئت واكلام عليه في الوجود  
 متابع احدها في اصله فعند جميع العلماء يتعوز الا عند الامام مالك فانه  
 قال لا يتعوز في المكتوبة ويتعوز في قيام ومضان قد ايلد حواشي في الدولة  
 وعناقره تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
 وهو سنة وكان ينبغي ان يكون من صفات الظاهر الالية كما قال عطاء الله في الاستغفار  
 اجعلوا على سنة كذا في المبسوط فلم يبين سند الامام الذي هو القاري  
 للامر عن ظاهره ولا اشكال على القول بان لا احتياج الى استدلال بحجج ان  
 مخلوق الله لم يعلم ضرورة باستقيدون به الحكم قلت ان القاري في صلي  
 الله عليه وسلم لم يذكر له اعراض حين علمه ولو كان واجبا لذكره في الامام  
 للاستحباب انتهى ولما ايضا ما روي عن جبير بن مطعم وغيره انه عليه السلام  
 كان يتعوز ولان الصلاة جهاد قال عليه السلام وجهنا من جهاد الاصل

١٨١

الى الجهاد الاكبر اما كان كبر لان الكا وعده بمراي عيننا والشيطان  
 عدو غايب عنا فنطلب الاستغاثة من الله الذي برأه ويقدر على دفعه  
 وعن العلامة شمس الامنة الكرمي رحمه الله في معنى النفوذ ان الشيطان  
 يبس عن حضرة الله تعالى مطرود فهو يريد ان يجعلك شركا فيما اعد الله له  
 من العقاب ولا تراه فاسم الله ان تستعبد من برأه وهو الله المحفوظ  
 من كبره وهو ما خوذ من شاط بيضا **الخرق** زنه فلان واقام شيطان  
 نوزله في هذا الموضع الثالث في محله بينه بقوله **للقرآن** فيتمتع  
 قبل القراءة عند الجهر وقال بعض اصحابنا لظواهر كثر من المقر على الخفي  
 وابن سيرين بعد القراءة لا نقرأ في ذكر بحرف الفاء وانما للتغني عن اليبس  
 بفتح لان الفاعل كما يقال اذا دخلت على الاميرة هبلية اذا اردت الدخول  
 عليه فهو من اخلاق المتبعل السبب فعني لاية اذا اردت قراءة القرآن لمادني  
 عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه عليه السلام كان يتعمد قبل القراءة والموضع  
 الرابع في كيفية وقدمنا كما وان يقول عندنا عود بالله من الشيطان الرجيم  
 وحيث كان للقراءة **فيها** اي بالقرآن **المسبوق** في ابتداء ما سبق به لانه  
 يقال فيما يقضيه ثم بالشاويتملي ايضا حال اقتداءه وان سبق به امامه لم  
 يقال وقيل ينبغي في سكنته وفي صلاة الميدين واجعة اذا كان المسبوق  
 بعيدا عن الامام لا يسمع قرانه قال الفضلي لا ياتي بالشا لا يسمع من يقرأ  
 فيجب عليه الانصات وقال الامام ابو محمد من الفضل ياتي بالشا لانه  
 لا يسمع فصا را اذا ادركه في صلاة لم يخط فيهما كما في التخييل وان ادرك  
 الامام في الركوع يتحرى ان كان كبيرا لم يركع في ادرك الامام في شيء من  
 الركوع ياتي بالشا كما جاء في اتباع الامام ولا ياتي بالشا في الركوع لغوات  
 محله فان محله للتسبيحات وانما ياتي بتكبيرات العيد في غير التسبيحات  
 لانها واجبة دونها وكذا لو ادرك المسبوق الامام في السجدة فركع وان

والشيطان ابليس  
 وجنوده فالمراد به  
 الجنس على حد لغزاة  
 الشياطين

ادرك

ادرك امامه في القعود ياتي بالشا بل كثير لاقتناع ثم للاخطاط شعر  
 بتعدد وتنبيل ياتي بالشا لا ياتي في **المقتضي** بالتقوى لا بتعقلا  
 ولا يقدر وقال ابو يوسف من تتبع للشا ياتي به وقد كراهه **ووجوه التسوي**  
**تكبيرات** الزاوية في العيد من لا يقرأه وهو بعد التكبيرات في الركعة  
 الاولى ثم يسمى سراً وقد منا الكلام عليها ويصيح كل من يقبل في صلاة في كل  
 ركعة سراً كانت صلاة وضوء وغيره قبل الفاتحة بان يقول اللهم الله  
 الرحمن الرحيم واتقوا في الوضوء والذبيحة ونحوها فلا يتفقد بعض من الصلاة  
 بل يركع كركعه كفاءه واشار بقوله **فقط** الى انه لا يسمي بين الفاتحة  
 والسورة مطلقا وهذا عندها وقال محمد بن سفيان اذا خافت لان  
 محمد بن سليمان لا يلزم الاحتياط بين الجهر والسر وهو شنيع كذا قاله ابن علي والحافظ  
 في السنة وانما عدم التكرار فمتفق عليه ولهذا صرح في الذخيرة  
 وغيره بان من سمي بين الفاتحة والسورة كان حتما عندا وحضرة  
 سواء كانت السورة مقروءة جهرا وسرا ورحمة المحقق ابن الامام والشيخ  
 الحلبي شبهة الاختلاف في كونها اية من الفاتحة ومما في القضية من  
 انه يلزم سجود الشهور بنوكها بين الفاتحة والسورة فبعد جدا كما  
 ان قول من قال لا يسمي الا في الركعة الاولى قول غير صحيح بل قال لا يهدي  
 انه غلط على اصحابنا غلطا فاحشا ثم قرأ الفاتحة الا ان يكون مقتديا  
 او لا فإذ لا واذا قال الامام ولا الصائين من الامام والمأموم  
 سراً وتقدم الكلام عليه ثم قرأ سورة وتقدم تفصيلها من المفضل  
 او قرأ ثلاث ايات قصار او اية طويلة وجوبا فيسجد السجود كما سألها ويرى  
 باعادة الصلاة بركتها عند قول الزليعي يوم بالعادة لتزك  
 الفاتحة دون السورة غير متبع والاكيدة لا تخط في الاثم لا يقول  
 بالتشكيل في العادة وعدمها لان الاطاعة حكم ترك الواجب



بلغ

مطلقا لا الواجب لمساكنا اذا اقوا الواجب خرج عن كراهة التحريم  
وان قل المستون خرج عن كراهة التنزيه ايضا والافضل تركها فمن  
قال يخرج عن كراهة اذا اقرا الواجب اذ التحريمية ومن قال لا يخرج  
عنها اذ التنزيهية **ثم قس كل فصل تراكمها** فينبغي بالتكثير  
انبتدأ الاختار ونحوه فحقه ليس في التبع فلا تخلوها من حالات  
الصلاة من ركعتين **مطيينا مستويا راسه** بمحرم اخذ ركعتيه بيديه  
ويكون الرجل مفرجا **اصابعه** ناصبا ساقيه واجادها القوس تكون عند  
اصل السلم كما في الداية وقيدنا بالرجل لان المرأة لا تخرج اصابعها كما تقدم **وسمع**  
**فيه** اي اركع كل فصل فيقول سبحان ربنا العظيم مرات ثلاثا وذلك العدد  
ادناه ايجاد في كل اهل المثل المستون كما قدمناه ويكون قراءة القرآن في الركوع  
والسجود والتشهد باجماع الامة الاربعة لقول عليه السلام خضت ان  
اقرا القرآن راكعا او ساجدا رواه مسلم **ثم رفع راسه** واطان قاما  
**قايلا سمع الله من محمد** اي قبل الله محمد بن محمد قال في الداية السماع يذكر  
ويراد به القبول بحازا كما يقال سمع الامير حكاهم فلان اذ قبله ويقال سمع  
كلاما يرد ولم يقبله وان سمع حقيقة وفي الحديث اعوذ بك من عا  
لا يسمع ولا يستجاب وفي نوaid الحميدية لها في حمد للسكت والاستراحة  
لا للكتابة كذا نقل عن الثقات وفي المستصفى واللام تعود المنفعة  
والها للكتابة لا للاستراحة كقوله تعالى واشكروا له ربنا للالحمد  
فيجمع بين التسبيح والتحميد لو كان سائما ههنا قولنا وموروا به عن الامام  
والظاهر عن الامام يكتفي بالتسبيح وعليه من صاحب الخبر بقوله الكافي  
الامام بالتسبيح والموتم والمنفرد بالتحميد لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال  
الامام سمع الله من محمد فقولوا ربنا لك الحمد سمع الله بك رواه مسلم وابو  
داود وابن ماجة والنسائي والطحاوي لا نظاهر الحديث يقتضي الفتنة

ولنا

والفائتة في الشركة وذكر قولنا وموروا به عن الامام واختارها في الصلاة  
القدسية في الداية عن الطحاوي كان الفضل والطحاوي وجماعة من  
المناخرين يميلون الي قولنا وهو قول اهل المدينة فاخترنا وقولهم  
الموافق لتلك الرواية عن الامام فاتبعنا ما قلنا ان الامام يجمع بينهما  
قول اي هرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع  
من صلاة النحر من القراءة يكبر ويرفع راسه من الركوع يقول سمع الله من محمد  
ربنا ولك الحمد اللهم الخ الوليد عن الوليد الحديث وقوله انا اشبهكم  
صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا قال سمع الله من محمد قال  
الله ربنا لك الحمد قولنا عيشة رضي الله عنها خضت السمع في حياة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى بالناس فلما رفع راسه من الركوع قال  
سمع الله من محمد ربنا لك الحمد رواه الطحاوي ولانه داع الي الحمد  
فلا يتأخر عنه بنفسه مخوفا عن دخوله تحت قوله تعالى تارة من الساتر البر  
وتسبون انفسكم وقوله تعالى ليرتقون بما لا تقبلون وليس في حقيقة  
الحديث قسوة وتنفير شركة بل غاية اندام المقتدي بالتحميد عند تسبيح الامام  
وسكت عن الامام ولهذا تعدت الروايات عنه فيه قول من قال في قلب  
موضوع الامانة حيث يصير تحميدا لامام بعد المأموم ممنوع وقوله  
**او منفردا** متفق عليه على الاصح عن الامام زوانية ثابتة موافقة  
لما اخبرنا فيهما ذكرناه من اجمع بينهما على المنفرد وعن الامام رواية  
ثابتة ان المنفرد يكتفي بالتسبيح لا يستقله كلاما ورواية ثابتة يكتفي  
بالتحميد لان التسبيح للمحمد بن محمد موقوف وحالة الاقراء والمقتديين  
**بالتحميد** اتفاقا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام سمع الله من محمد فقولوا  
ربنا لك الحمد رواه البخاري ومسلم وقد اختلفت الاخبار في لفظ التحميد  
فقال في بعضها يقول ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا لك الحمد

وفي بعضها رتبنا وملك الحمد قال في المحيط اللهم ربنا لك الحمد فضل لا زيادة  
 الشكر وقال ابو جعفر لا فرق بين قولك ربنا لك الحمد وبين قولك ربنا ولك  
 الحمد واختلنا في هذا الواو وقيل زيادة وقيل عاطفة متقدمة ورتبنا  
 حمدنا لك ولك الحمد كما في التبيين والاول اظهر كما في البداية وفي الحمد  
 عن المجتبي افضلها اللهم ربنا ولك الحمد عليه اللهم ربنا لك الحمد عليه  
 رتبنا لك الحمد انتهى **تبيين** شرع الحمد في اخر القيام كما شرع في ابتداء  
 بقولنا الحمد لله رب العالمين فلذا اتجه التحديد نحو الامام كقدمناه  
**ثم كبر** كل فصل **خاتمة السجود** وعنده عند وضع جهته للسجود ليدخلوا  
 حال من الصلاة عن ذكر وتقدم عليه ثم وضع ركبتيه ثم يديه اذا لم  
 يكن به عذر يمنعه من النزول على هذه الصفة كما تقدم ثم وضع ركبته  
**بين كفيه** لما روينا ولان اخر الركعت معتبرا وطافا كما جعلنا بين  
 يديه عند التحنيط فكذلك عند السجود كما في السراج عن الميسر **وتجديده**  
**وجبهته** وتقدم ان لاكتفاها لانها مرجوح وان الاصح رجوع الامام  
 عنه وتقدم ذكر لانها على الجبهة لان في الانفا المجرى عن مناجاة اختلاف  
 والصحاح ان منها ايها واجب وحمل الفرض هو الجبهة كقدمناه فيسجد  
 بها **مطبينا مسجدا** بان يقول سبحان ربّي لا على مرات ثلاثا وذلك  
 ادناه على ما تقدم وناسب وصف الرب بالعلي في السجود وبالعظيم في الركوع  
 لان الركوع اخف وفيه مدالة القبة تناسب وصف الرب بالعظمة والقبة  
 في سجوده يكون في غاية التسفل وقد وضع الشرف اعطاه على احقر موجود  
 وهو التراب تناسب وصف تعالى بالعلو في الاقتدار لا المكان تعالى  
 الله عن ذلك خلقا كبيرا **او كفا** اي باعد الرجل بطنه عن فخذه **وعضده**  
**عن بطيه** لانه شبه بالنواضع والبلغ في تمكين الجبهة والاف من الارض  
 ولكن هذا في غير رجمة وينضم فيها حنقا عن اضرار الجوارح والحكمة في

الابداء وفي المجازاة ان يظلم كل عضو بنفسه ولا تقتد الاعضاء بعضها  
 بعضا وهذا عند اقيام في الصفوف لان المقصود فيه المساواة بين  
 المصلين ليسيرا كالجسد الواحد فلا يبق فيما بينهم رجة بتخللها الشيطان  
 وفي المجازاة بعد من صفته الكسائي فان المتبسط يشبه الكلب تشمير  
 شانه بالتهاون وقلة الاعتناء بشان الصلاة ويكون المصلي ولو  
 امرأة **موجها** اصابع يديه ويضمها كل الضم ولا يندب الا هنا والحكمة فيه  
 ان الرجة منزل عليه في السجود فيا لقم يبالا لا كثر ويكون موجها اصابع  
 رجليه نحو القبلة والهمة التحفص فنضم عضدها جنبها وتلزم  
 بطنها بخدتها لا لها عورة مستورة وهذا استرها **وجلس** كل رجل  
 بين السجدين واصفا يديه على فخذه مطبينا وتقدم عليه وليس  
 فيه ذكر مسنون ومأورة فيه وفي حال اقيام من الركوع فحمل على السجود عندنا  
**ثم كبر** للسجود وسجد بعد مطبينا وتقدم عليه وحده نكران وبوسون  
 ومقتضى الدليل من المواظبة عليها الوجوب لكل المذهب خلاف وما في شرح  
 المشية من ان لا يصح وجوها ان كان بالنظر في البداية فسلم لما علمت  
 من المواظبة وان كان من جهة الرقابة فلا لان الشراح مصرحون بالسنة  
 بقوله في السجود سبع في السجود ثلاثا وكفا فاطمة عن فخره **وايدي عضديه**  
 ومضاميه والضعف يشكون اليها غير العضد كذا في القصار وقال  
 بعضهم يرفعها ومما لفتنا كذا في كبشود شيخ الاسلام وذلك سنة  
 لما روينا ثم رفع راسه مكبرا للتهويز اي اقيام للركعة الثانية بلا  
 اعتناء على الارض بهديان لم يكن به عذر وبلا فتور قبل القيام **سمي** جلسة  
 الاستراحة مؤنة عندنا في رحمة الله لا يصلي الله عليه وسلم ثم ان  
 يعتدل الرجل على يديه اذ انصرف عن على رضي الله عنه الذي قال ان السنة اذا  
 انتهت من الركعتين ان لا تعتدل على الارض بيدك الا ان لا تستطيع

على



وكان عمرو بن حنبل واحدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهضمون في الصلاة  
على صدورهم وراقداهم وفي الدراية عن شرح الطحاوي لا بأس بان يعتمد  
بيده على الارض شيئا كان او شاها او قولا مما عاتى العلم ارحمهم الله وما روي  
عن علي بن ابي طالب في رجل النوازل جلسته الا شراحة شكر وحة  
عندنا لان المروية ان القضاة كانوا يتهضمون على صدورهم وراقداهم والركعة  
الاشانية يفعل فيها كالاولى وعلقت ما شئت من الاثر في المصلي لا يلتفت في  
الركعة الثانية لا تشرع فيها اول العباداة دون اشائها ونحو هذا مما  
الاستفتاح ولا يتقوذا لا تشرع فيها اول العباداة لدفع وشوشة  
الشیطان فلا يتكبر بالابتداء للمجلس كما لو تعود وقرا ثم سكت فليدبر  
ولا يرفع يديه اذا لا يسترفع اليدين في حالتي الركوع وقيامه ودليل القائل  
بدو جوارحه في محله ولما روى الطحاوي عن عبد الله بن النضر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ان كان يرفع يديه في اول تكبير ثم لا يعود وقد حجت الموطأ في  
يست فيها رفع اليدين في فقص صريح وذكرها مبسوطة مع زيادة تعليلها  
فقلت لا يسترفع اليدين الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير  
القنوت في الوتر وتكبيرات الزوايد في العيدين لا اتفاق الاخبار  
والاجماع وصفة الرفع في هذه كلها حد الا الذين ليس رفعها مبسوطة  
نحو الساجدين في تكبيرة المشقة اي وقت معاينتها فتكون العين في  
فقص العيدين ومقابلة البيت المكرم لان الدعاء عنده رواية مستجاب وقد  
اوتي بعضهم بان يدعوا عندها باستجابة دعائه لان اداءها بشي مخصوص  
بفوت غيره فاذا صار محابا لدعوة كان محصلا المقصود في اي وقت اراد  
ويسترفعها حين يستلم الحجر الاسود مستقبلا بها طمها الحجر ويسترفعها  
مبسوطتين نحو السجدة اعيا حين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة  
ويست كذلك عند الوقوف برفة ووقوف مرة لغة ويست بعد من الحجر

الاولى

يبدل به

الاولى في الحجر لوسطي لما روي الطبراني بسند عن ابن عباس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا ترفع الايدي في الاية سبع موطأ وحين يقتصر الصلاة  
وحين يدخل المسجد لطم فينظر البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم  
على المروة وحين يقف مع الناس على عرفة وجمع والمقامين حين يري  
الحجرة وقد روى الحاكم والبيهقي من غير اداة حصر بعدة فيكون قسمة  
على عدم اداة تنجزها ان يراود عليه غير بدليله وذكر في المبسوطة والمحيطة  
في الاستسقاء وعن ابن يوسف ان شافع يدير بالدعاء وان شافا يصيب  
لان رفع اليد في المقامات انتهى واما الرفع عند الركوع فقد قال الكمال  
اعلم ان اثارا عن الصحابة والطرف عن عبد الله بن علي بن مسلم كثيرة جدا وان كان  
فيها واسع والقدر المتحقق بقدر الكمال ثبوت رواية كل من الامر عن عنده  
فليست السلام الرفع عند الركوع وعدمه يحتاج الي الترجيح لقيام المعارض  
ويترجح ما صرحنا اليه بان قد علم ان كانت اقوال المباحة في الصلاة وافعال  
من جنس هذا الرفع وقد علم انها لا بعد ان يكون هو ايضا مشكوكا بالرفع  
خصوصا وقد ثبت ما يعارضه شيئا لا مرد له بخلاف غيره فانه لا يتطرق اليه  
احتمال بقدر الشرعية انتهى وفي هذا الشأن اليه حقا قال بعض المتأخرين  
من بطلان الصلاة بالرفع عند الركوع ولا رسالة في ذلك ومما يروى لزوما  
اتفاق الامم على رفع الايدي في تكبيرات الزوايد لو كان الرفع مبطلا للصلاة  
لا يبطل صلاة العيدين لا لوجه تخصيص مبطل ما سوى العيدين  
لكنه محرج كما شذذ في باب ما يعسد الصلاة ويسر رفعها مبسوطة  
نحو الساجدين عند قيامه بعد فراغه من التسبيح والتحميد والتكبير الذي شذذ  
عقب الصلوات كعلي السلمي في سائر البلدان واذا فرغ الرجل من  
سجدة في الركعة الثانية اقم رجله اليسرى وجلس عليها ونصب منامه  
وجاء اصحابها نحو القبلة ووضعت يديه على فخذه وبسط اصابعه

وَجَعَلَهَا مُنْتَهِيَةً إِلَى تَرَاهُ مَكْنِيَّةً كَأَقْدَامِهِ وَالْمَرَّةُ سِتُّونَ وَتَقْدِمَانَا  
 مَسْفُتَةً وَقَالَ الْمُصَلِّي لَوْ كَانَ مَقْتَبِي الشَّهَادَاتَيْنِ مَسْفُودَ رُضِي اللَّهُ عَنْهُ  
 وَيَقْصِدُ الْمُصَلِّي بِالْفَاظِ التَّشَهُّدَ مَعَانِيَهَا مَرَّةً لَمْ يَلْغُ وَجَدَ لَنَا مَرَّةً وَان  
 كَانَتْ عَلَى مَوَاقِفَ حِكَايَةِ سَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَكَانَتْ حُجَّتِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَبَسْمَلُ عَلَيْهِ  
 وَعَلَى نَفْسِهِ وَأَوَّلِيَّاهُ كَأَسْتَدَكُنَّ وَأَشَارَ بِالْمَبْصُحَةِ مِنْ أَصَابِعِ يَدِهِ اليمَنِ  
 فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الصَّحِيحِ كَأَقْدَامِهِ بِرَفْعِهَا عِنْدَ النِّقْيِ وَيَضَعُهَا عِنْدَ الْإِثْمَانِ  
 وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهُّدِ فِي الْعُقُودِ الْأَوَّلِ لَوْ جُوبِلَ لِقِيَامِهَا فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ  
 وَبَوَايَ تَشَهُّدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْفُودَ رُضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَأَقْدَامِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُّدُ كَفِيٌّ بَيْنَ كَفَيْهِ كَأَيْتَلَفِي الشُّجُوعَ مِنَ الْقِرَانِ فَقَالَ إِذَا  
 تَقَدَّأْتُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ **الْحَيَّاتُ اللَّهُ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ**  
**السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى**  
**عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ** فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَشْهَدُ  
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَرَوَاهُ الشُّتَّةُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ  
 أَصَحُّ حَدِيثٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشَهُّدِ حَدِيثُ ابْنِ مَسْفُودَ وَالْقُلُوبُ  
 عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالنَّابِعِينَ وَأَخْرَجَ الطَّهَافِيُّ عَنْ ابْنِ عَسَى  
 أَنَّ أَبَا جَرْدَةَ السَّامِيُّ السَّامِيُّ وَهُوَ أَخْبَرَنَا وَرَأَيْتُ ابْنَ مَسْفُودَ لَا يَفِيضُ الْأَمْرَ إِلَّا  
 الْأَسْتِجَابَ وَالْإِثْمَانِ وَاللَّامِ فِي السَّلَامِ وَمَا لَا اسْتِغْرَاقَ وَزِيَادَةَ الْوَاوِ وَهِيَ  
 لَمْ تُجَدِّدْ كَلَامُهَا فِي الْقُسْرِ وَتَأْكِيدِ التَّعْلِيمِ وَالْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَا تَقْفُوا  
 عَلَى خَفَائِهِ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْفُودَ مِنَ الشُّتَّةِ أَنْ تَخْفِيَ التَّشَهُّدَ قَرَأَ أَبُو أَوْدَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ  
 كَأَقْدَامِهِ وَالْحَيَّاتُ أَصْلُهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْخُذْ بِرِيشَةِ  
 الْأَسْرِ أَحْتَمَلَ الشَّرِيفَ الْمُطَهَّرَ لَمْ يَرَوْهُ فَقَطَّ الْأَسْرَ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَرَّةً بِرُوحِهِ  
 وَمِنْهُ مَرَّةً بِجَسَدِهِ نَدِيلُ الرَّفْرِ لِحُجُورِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَلَسَ عَلَيْهِ تِلْكَ لَيْلَةُ ابْنِ  
 عَادَ لِيَحْيَى تَقْسِيمُ لَوْ زُفَرَ مَا جَلَسَ عَلَيْهِ كَأَلْبَسَا وَنَحْوُ التَّهْنِ وَقَالَ الْغَارِقُ بِاللَّهِ

اعرف ان العمل بفعله بالحق  
 بالفاظ التشهد والاشهاد  
 سرادة له على وجه الاستقامة

مقال

لَعَالِي يَتَدَرَّى الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيُّ فِي الرَّفْرِ مِثْلَ الْمَجْدَةِ عِنْدَنَا مَقْعَدًا  
 بِعِلَّةِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ وَعَلَى جِبْرِيلَ الْمَلَكِ النَّازِلِ فِي رَفْرِ قَسَا لِمَا لَمْ يَنْصَبْ  
 لِيَأْخُذْ بِهِ فَقَالَ جِبْرِيلُ لَا أَقْدَرُ لَوْ خَطَرْتُ خَطُوتَ احْتَرَفْتُ قَامَنَا إِلَّا مَقَامَ عَلِيٍّ  
 وَمَا أَشْرَفَ اللَّهُ بِكَ يَا مُحَمَّدُ لَا يَرِيكَ مِنْ بَابَةٍ فَلَا تَغْضَلُ فَرْدَهُ جِبْرِيلُ وَانْصَرَفَ  
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ ذَلِكَ الْمَلَكِ وَالرَّفْرِ مَشْيُ بِهِ لَمْ يَطْعَمْهُ اسْتَقْوَى  
 سَمِعَ فِي مَرْيَمَةَ الْقَدَامِ ثُمَّ رَجَعَ بِصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْزِ رَجَعَهُ فَأَرَادَ الْمَلَكُ  
 الَّذِي كَانَ مَعَهُ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَقَالَ هَلْ الْعِلْمُ تَأَخَّرَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَسُولِ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَى صُورَةَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ  
 وَهِيَ أَعْيَنُ عَنْهُ فَقَالَ يَا رَبِّ أَوْسُقْنِي أَبُو بَكْرٍ لِيَهَذَا الْمَقَامَ قِيلَ لَا وَكَانَ يَدُ الْعَقْدِ  
 عَنْ الْأَعْيُنِ خَلْفَتَا ذَلِكَ صُورَةَ تَوْشِكَ عَلَى صُورَةِ أَبِي بَكْرٍ كَأَنَّ ابْنَيْكَ فِي الْغَارِ  
 ثُمَّ تَرَفَّقَ وَتَوَخَّرَ عَنِ الْأَعْيُنِ وَالْفَرْجِ لَمَّا رَجَعَ فِي النَّوْزِ اسْتَرْجَعَ الْحَالُ فَخَذَّ مِثْرًا  
 ذَاتَ الْبَيْنِ وَذَاتَ الشَّامِ لِتَسْبِيلِ تَبَاعِ ذَلِكَ الْأَقْدَامِ وَصَرَفَهَا فِي الْأَوَاحِ  
 وَأَعْطَاهَا مِنَ النِّعَمَاتِ الْمُسْتَلْزِمَةِ مَا أَوَاهُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ مَرَاتِنِ الْحَالِ فِيهِ  
 فَتَقْوَى بِذَلِكَ الْحَالِ وَأَعْطَاهُ اللَّهُ دَعَايَ فِي نَفْسِهِ عِلْمًا عِلْمَ مَنْ يَكُنْ يَعْلَمُ قَبْلَ  
 ذَلِكَ مَنْ مَرَّ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي وَهَجْزَةً فَطَلَبَ لِأَذْنٍ فِي الرُّبُوعِ مَعَ الْخُلَا  
 فِي الْحَفْزَةِ الْأَحْقَصَا حَصِيَّةً فَأَمْلَأَ بِالْخُلُوفِ فَرَأَى عَيْنَ مَا عِلْمُ وَمَا تَغْيِيرُ  
 عَلَيْهِ صِفَةً اعْتِقَادَهُ وَرَأَى الْحَقَّ عِيَانًا وَكَلِمَةً بِلا فَا سَطْرَةً شَغَاها وَسَمِعَ  
 كَلَامَهُ بِالْصَّفَةِ اللَّائِقَةِ بِهِ وَكَيْفَ يَرَى عَنْ حَسَنَتِ مُتَقَدِّمٍ وَلَا حَسَنَتِ مُتَوَرِّعٍ  
 إِذْ مَوْقَدِمُ أَذْنٍ لِيَسْتَرْجِعَ جِبْرِيلُ لَمْ يَرَوْهُ فَطَلَبَ الْأَصْرَ وَالْأَصْرَ وَأَقْدَمَ  
 اللَّهُ وَتَوَّاهُ لِيُجَاهِدَ بِقَدْرِ تَرْتِيلِ رَدْيَا مَبْعُوعٍ رَأْسَهُ كَأَقْدَامِهِ عَلَى تَبَاعِ خُطَاهُ  
 قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَفَعِي جِبْرِيلُ لَمْ يَنْقَطِعْ أَصْوَاتُ سَمِعْتُ كَلَامَ  
 رَبِّي وَهُوَ يَقُولُ لِي سَدَارٌ وَعَلَى يَا مُحَمَّدُ لَا أَذْنُ فَلَمْ يَجِدْ بَيْنَ يَدَيْهِ الْقَدَمَ الْأَيْمَنَ  
 حَضَرَ الْقَدَمَ وَقَالَ الْحَيَّاتُ اللَّهُ وَالْقَدَمَةُ الْأَيْمَنُ لَا تَقْصُرُ عَنْ ذَلِكَ

والعقد الذي عليه  
 لا تقصر على



وقد بسطنا الكلام على هذا في رسالة سميتها اكرام اولي الباب  
 الخطابات **واعلم** اني ذكرت هذا لتعلم قول الشارح المنية وغيره ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى في المعراج استوي سمع فيه ريف الاقام  
 وقام في المقام الذي اذاه الله تعالى للمطربة فقصدها بحجته سبحانه  
 فاهله الله تعالى ان قال الخفيات الخ وتعلم ان هذا اظهر مما قاله في جمع  
 الروايات عن تفسير اي فليث بلغ النبي صلى الله عليه وسلم مع جبريل  
 الى صدر المشتبه وقال له جبريل لم اتجاوز هذا الموضع فجاوز النبي  
 صلى الله عليه وسلم حتى بلغ ما شاء الله فاشارة النبي جبريل بان يسلم عليه  
 الخ لانه لما تجاوز واشرف احتفي عن الملك العادل بالرفق ايضا كيف قال  
 فاشارة النبي جبريل بان يسلم فكون السلام كان بمجد الهام الله تعالى ان  
 ذلك اظهر انتهى وتعلم ايضا ما في معراج الدراية واصل الغشيد  
 ما روي عن الامامة الفردوسي في ثواب العبادات عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال عرج يلبس المعراج الى السماء امر في جبريل عليه السلام  
 ان اسلم علي ربي فقلت كيف اسلم قال قل التحيات لله والصلوات  
 والطيبات قال فقلت فقال جبريل عليه السلام السلام عليك ايها  
 النبي ورحمة الله وبركاته فقلت السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين  
 فقال جبريل شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله النبي  
**وحيث علمت** اصل التشهد فلا بد من علم معناه والمراد به ومن  
 صدر عنه شيء من القادر من النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله قوله  
**التحيات لله والصلوات والطيبات الخفيات** جمع تحية من هي  
 فلان فلانا اذا قاله عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند  
 ملاقات بعضهم بعضا حياك الله اي بقاءك وكل قوم تحية لان ملوك  
 الارض كانوا يحبون بتحيات مختلفة يقال لبعضهم بيت العرش لبعضهم

لما

اسلم وانهم وعشر الفسنة الى غير ذلك ففعلوا قولوا التحيات لله عز  
 الا لفاظا التي تدل على الملك في شيء ما عده في يده وعن يحيى بن علي  
 شعبي التحية هي القبول والقول الذي يحيى به العبيد سئل فيظهر  
 بكلامه وقوله عبودية نفسه والتنظيم لمولاه واجناس التحيات مختلفة  
 هي اما متفاوتة صفاها فمنه تحية العجم السجود ومنهم من يحيى بقامة  
 ومنهم من يضع يديه على صدره ومنهم من يقول للسانه اقم صباحا عشرين الفا  
 نيروا القامه مرجان فامر القيدان جمع هذا فيقول التحيات لله  
 وبه تقدر ماري من المشايخ ان التحية ما يحيى به الرجل اياه عند  
 الملاقة كالسلام والمراد بالتحيات في التشهد كل شئ حميد وكل عبادة  
 قولية لله تعالى في اما الصلوات فقال في الغريبين قال ابو بصير  
 الصلوات التي سمع قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي  
 اي برحمون وعن الازهري نحو وعن ان المبارك في قوله تعالى اولئك  
 عليهم صلوات من ربهم ورحمة اي رحمت وعن الاعرابي الصلوة من الله  
 رحمة ومن المخلوقين من الملائكة والجر والانس القيام والركوع والسجود  
 والدعاء والتسبيح ومن الطيور الحمام التسبيح انتهى فالمراد بالصلوات في  
 المقام العبادات البدنية وغيرها واما الطيبات فقد قال في  
 الغريبين الطيبات من الكلام مصروفات الى الله وعن الليث احسنه  
 وافضل وفي المستعمل الطيبات العبادات المالية قال الله تعالى  
 كلوا من طيبات ما رزقناكم وهذا على ما ان يدخل على عظماء الملوك  
 فانه يثنيه ثم يخدم ثم يبذل المال فلما قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالهام من الله سبحانه ردا لله عليه حيا به بقوله **السلام عليك ايها النبي**  
**ورحمة الله وبركاته** فقال بل التحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام  
 وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معناها وقابل الطيبات بالبركات

١٤٨

المناسبة للكمال كونها الصوفيا المكشوفة واخرها السلام والرحمة لان كلا من  
 النقيضات والصلوات متحدة باعتبار اتحاد الله من اللسان والبدن فوجد  
 الله تعالى وما يقابل بخلاف العبادات المألوفة فانها متعددة وفي  
 انواع الاسوال من النقص والحبوات والنيات فجمع ما يقابلها ثم  
 لما اخاض الله تعالى بالانعام على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل  
 ثلاثة والنبي اكرم خلق الله واجودهم عظمى من هذه الكرامة الاخوانه  
 الانبياء والملائكة وصالح المؤمنين من الانس والجن فجمعهم به كما شهدت  
 به التسعة الصريحة حيث قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلتموها انما  
 كل عبد صالح في السما والارض مخموم وعظم بالافاضة من ذلك على ما هو  
 مقتضى نتيجة الكاملة في الكرم وشيعة النبي اكرم الشيم وعطف  
 باحسانه من ذلك عليهم فقال صلى الله عليه وسلم **السلام علينا**  
**وعلى عباد الله الصالحين** العباد جمع عبد قال بعضهم ليس شي شرف  
 من العبودية من صفات المخلوقين ولذا وصف الله تعالى بيته في مقام  
 الاستداح والامتنان سبحان الذي يشرى عبده فاوحى الي عبد ما اوحى  
 وفي الرضي ما يفعل الرب تعالى في العبادات متابعي الرب والعبودية  
 اقوى منها لانها لا تستقطب في العبدية بخلاف العبادات والصالحين جميعا  
 وبما القام بحقوق الله وحقوق العباد ولذا وصف به الانبياء بيته احمد  
 صلى الله عليه وسلم ليلة الاشراف فقالوا امرحبا بالنبي الصالح ولذا قالوا  
 لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشارح به انما يقال هو  
 صالح فيما اظهره من الشهادة مما ليس في ظنا ان قال ذلك صلى الله عليه وسلم  
 احسانا من شهادته على الملوك والاعلى السموات وجبريل يان قال لكل منهم شهيد  
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله قال ابن الناباري شهيد  
 ههنا اعم واليقين وهكذا قال ابو عبيدة في قوله تعالى شهد الله ان لا اله الا هو

شهادة  
 لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشارح به انما يقال هو  
 صالح فيما اظهره من الشهادة مما ليس في ظنا ان قال ذلك صلى الله عليه وسلم  
 احسانا من شهادته على الملوك والاعلى السموات وجبريل يان قال لكل منهم شهيد  
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله قال ابن الناباري شهيد  
 ههنا اعم واليقين وهكذا قال ابو عبيدة في قوله تعالى شهد الله ان لا اله الا هو

ان معناه بين الله واعلم الله وجمع بين شرف اسماءه المذكور في مقام الاستداح  
 وبين العبودية شرف وصف الخلق والمرتبة وصف مستلزم للسبق وفي الرسالة  
 وقدم العبودية على الرسالة اظها ان الخالق اعلم الخالقين حيث قالوا كما اظهر  
 عنهم البارئ سبحانه بقوله عز وجل وقال الله عز وجل ان الله وقال  
 الصادق المبيح ان الله ذلك قولهم باقوا هم ايضا هون قول الله من كفر  
 من قبل قال صلى الله عليه وسلم ان يكون **تسليم** قد معنا انه يقصد المصلي انشا  
 هذه الالفاظ مرادة لقا صدقا معناها الموضوعه عن عنده كانه يحكي الله  
 ويستلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه واوليائه الله خلافا لما قاله  
 بعضهم انه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي **وقرأ الفاتحة**  
**فيما بعد الركعتين الاولىين** من الفريضة وهو شامل للمغرب وقرأها سنة  
 كما تقدم ثم جلس فقرأ بشار جلد اليسرى ناصبا اليمنى فالمرأة تتورك  
**وقرأ الفاتحة** اي تشهدا من مسعود المتقدم بيانه ثم صلى على النبي  
**صلى الله عليه وسلم** وتقدم الكلام عليها ثم قال يكون مقبولا بعد الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم مما يشبه الالفاظ القرآنية وتقدم  
 مثالوه ليله ثم سلم يمينا ابتداءا او يسارا انتهى فيقول السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته ممن القوم والحفظة كما تقدم بيانه بعد الله  
 وتنته **باسم الامامة** قد مناشيا يدل على فضل الاذان  
 وعندها هي اي الامامة **افضل من الاذان** لما اظنت صلى الله عليه وسلم  
 عليها والخلق الراشدون بعد وفاته رضي الله عنه لولا الخليفة لاذت  
 لا يستلزم تفصيل عليها بل مراده لا انت مع الامامة لا مع تركها فيفيد  
 ان افضل كون الامام والمؤمن وهذا مذهبا وكان عليه بوضعية  
 رحمة الله كما يعلم من اخباره **والصلاة بالمساجد سنة** في الاصح موكدة  
 شبهة بالواجب في القوم للرجال ما ذكرنا من المواظبة والقول صلى الله عليه وسلم



صلاة الجماعة افضل من صلاة ائمتكم وحسن عشرين جزءا وفاة  
الشيخان وفي رواية درجة وفي اخرى صلاة الرجل في جماعة تضعف على  
صلاة الرجل في بيته وفي سورة خمس وعشرين ضعفا وذلك ان اذا توضا فحسن  
الوضوء ثم خرج الى المسجد فصرجه الا الصلاة لم يخط خطف الارضت لها  
درجة وحط عندها خطية فاذا صلى لم تنزل ملائكة تصلي عليه مائة ام  
في صلاة مما لم يحدث فيه اللهم صل عليه للسرور ولا يزال السب في صلاة  
ما انتظر الصلاة نأدا بوجه اود فيه فان صلاها في صلاة قام ركوعها  
وسجودها بلغت خمسين صلاة وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى الفاتحة  
في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما  
صلى الليل رواه مسلم وفيه اي داود والترمذي ومن صلى الفاتحة  
والصبح جماعة فكأنما قام الليل كله وروى ابو ابن ماجة ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل اذكي من صلاة وحده وصلاة  
الرجل مع الرجلين اذكي من صلاة مع الرجل وما اذا فهو احب الي الله كما في  
البرهان وفي المصنفات مكتوب في التوراة صفات مائة مجهر وجماعتهم  
وانه بكل يصل في صفوفهم يزداد في صلاتهم صلاة يعني اذا كانوا الف رجل  
يكتب لكل رجل الف صلاة ومن حكمة مشروعيها قيام نظام الاقربين  
المصلين والتعلم من العالم ومعين خاصا بهذا الدين وقلنا انها مشروعة  
مؤكدة في الاصح احترارا عاقلا لها واجبة واختار جماعة من المشايخ  
لقوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان امر المؤمنين فيؤذن ثم امر رجلا  
فيصلي الناس ثم اطلق سبي رجال معهم حمى الخطب لي قوم يتخلفون عن  
الصلاة فاحرق عليهم بوقهم بالنار وفاة الشيخان وليس المراد ترك  
الصلاة اضلالا بليل قوله في رواية اخرى شرعا في قوم كما يصلون في بيوتهم  
ليست بهم علة فاحرق عليهم فقد استدل من قال لها فرض عين كالامام

احمد قلنا ان صلى الله عليه وسلم ولم يعقل فكان شديد الاطاعة للشعيا لا يكون  
فرضه قيل فرض كفاية وهو قولنا كرجي والطحاوي ثم الجماعة يحصل فضاها بواحد  
مع الامام لقوله عليه السلام الاثنان فانفرقا جماعة ولو كان صتيبا يعقل ولو اربعة  
او خمسة اسوا في البيت والشيء حتى لو وصل في بيته زوجتا وجاريش او ولد  
فقد ايق بضئيلة الجماعة واما الحق فمشرط لها ثلاثة او اثنان عندهما  
سوريا لامام كما سندكم وقيدنا بالرجال لان جماعة النساء مكرهة كما  
سندكم وبكونهم من الاحرار لان العبد مشغول بخدمته المولى وقيدنا بكونهم  
بلا عذرا فلا تستغفروا كما سندكم فلا يسمع تركها الا لعذر ولو تركها اهل  
مصر بلا عذر لم يورثوها فان قبلوا او لا يقاتلون عليها الا بالناس شعاب  
الاسلام كما في الاختيار وشروط صحة الامانة للمرجال الاحسان اشيا  
الاسلام وبشرط الصحة كل عبادة فلا يصح الاقتداء بها فلو علم به او لم يعلم  
كمن يقول يقدم البعث او ينكر خلافة الصديق وصحبت اويس الشيخين او نكر  
الاسرار من مكة الى بيت المقدس او ينكر الشفاعة او الرواية عن اهل القبور جرد  
الكرام الكاشين فاذ انبش بد ذلك لزمه اعادة صلاته خلفه واذا اتم زمانه  
ثم قال انه كان كافرا او مع نجاسة متاعه او لا طهارة ليشترط له إعادة لان  
جرح غير مقبول في الدنيا فان الغسقة باعتراة خلا في ما اذا حصل فتيبين له  
نساد صلاة نجاسة وقدره طهارة فانه قد يخطئ عن ذلك فيطر الطهارة  
فان فرق حاله عن حال الماجن الذي لا يبالى يصنع فاذا قال علي وجه التورع  
والاحتيال كان مقبولا فلم الاعادة والثاني البلوغ لما روي عن ابن  
مسعود رضي الله عنه لا يوم الغلام الذي لا يحب عليه حدوده وعن ابن عباس  
رضي الله عنه لا يوم الغلام حتى يحتلم واما قاله بعد ما علمه من النبي  
صلى الله عليه وسلم فلا يصح الاقتداء بالصبي في وضوءه ونقل ما اقرض  
فلا ير مستغل ولا يجني القوي على الضعيف واما النقل فلان البالغ مضمون

الحديث  
المراد به  
المراد به  
المراد به

بالافتاد بخلاف نفل الصبي لعدم الزامه به فلا يصح الافتدائه في جميع  
 الصلوات على المختار قال عليه السلام المأمون ضامن والقيى لا يصلح لجان  
 حينئذ كيف يصح منه ضمان هذه العبادة العظيمة وتقبل يصح الافتدائه في التراويح  
 والسنن المطلقة قال ثالث **العقل** فلا يصح اتمامه المعتوق والمجنون لعدم  
 اهليته بالتمام عقلة وهو شرط الصحة التصرفات والالتزام وكذا لا يصح  
 صلاة السكران فلا يصح الافتدائه فالرابع **الذكورة** فلا يصح افتدائه الرجل  
 عرجا لانه لقوله صلى الله عليه وسلم اخر من حيث اخر من الله يعني في صلاة  
 الجماعة وهو نهي عن الصلاة خلفها والي جانبها والحنثي كالمراة للرجل  
 والحنثي مثله لاحتمال نويته وقوة المفتدي والخامس **القراءة** اي حفظ  
 ما تصح به الصلاة على الخلق وموايزه عند الامام او ثلاث ايات عندها كما  
 تقدم فلا يصح افتدائه القاري بالاي للتمرنه على ركعة القراءة وعجز الاخي عنه  
 والسادس **السلامة من الاعذار** لان المعتذر لم يباحثه صلواته لضرورة  
 عذره فلا يصح افتدائه غير به فاذا كان بعد من الاحداث كالرعاف العارم  
 والجرح الذي لا يبرقا وانغلات النحر والاستحاضة لا تنقض اتمامه الا مثله  
 فان اختلفت العذر لا يصح ان يكون من به تسلسل بولاء ما تملك به انغلات  
 وبيع لزيادة الحنث على الحدث به ولا من به انغلات رنح ورجح كانه قاطن به  
 تسلسل بولاء الامام صاحب عذرين واقما المفتد فان كان جرحا لا يخرج  
 منه من تنصحه اتمامه للاصحاح كما بشرط السلامة من الرعاف ونحوه بشرط  
 سلامة نطقه وهي من نحو الفا فا لفا فاقا والذي لا يقدر على اخراج الكلمة  
 الابكر بالفا والتممة التمام موالذي لا يقدر على اخراج حرف من  
 الحروف لا يمثل ذلك واللش بابت المشقة والتحريك وهو اللشقة يصح  
 اللام وشكون الشا تحرك الشين الي الشا ومن را الى الغين  
 او الي اللام او الي التيا او من حرف الي حرف والمختار للفتوي في صلواته

والحنثي

الحرف ان المفتد ان كان  
 جرحه الرعاف منه و  
 كماله اتمامه

الصلوة لا بعد ان يدبرها  
 في الصلاة او لا  
 لا يقدر على اخراج

ان

ان كان مجتهدا في الدليل الطرف النهار في النصيب ولا يقدر عليه فصلا  
 جارية فاة امر في طلب النصيب ولا يبطا وعلمنا ان صلاة فاسدة وانما يجوز  
 عن الاصلاح فصارت تلك الالفاظ لغت ولست فكله قرا القرآن بلفظه  
 فيصير بمنزلة الاخي في حق نصيب الحروف التي عجز عنها فلا يجوز الافتدائه  
 وانما يجوز صلواته مع قراءة تلك الحروف فاذا لم يجد على ما تجوز به الصلاة  
 مما ليس فيه تلك الحروف لان جوازها مع تلك الحروف ضروري فينتقد  
 بالعدم الضرورة بقدرته على ما ليس فيه مما تجوز به الصلاة وهذا هو الذي  
 عليه لا اعتناء فلذا شرطنا السلامة عما ذكرناه فالسلامة من **نقص شرط**  
**كطهات** من حيث فان الذي به نجاسة مانعة انما صححت صلواته للصحيح  
 فلا يصح اتمامه للطاهر منها وكذا حكم **مترعون** لان قرأت شرط الشتر  
 في حق العاري ضروري فلا تنقض اتمامه بفساد القرعة **وشروط صحة الافتدائه**  
**اربعة عشر شيئا** تقريرا لاحصاء حقيقيا فيشرط **نية المفتدي**  
**المتابعة** متعارفة **التحريم** اما متعارفة حقيقية او حكمية بان لا يفسد  
 بفواصل جنبي بينهما كما تقدم فينوي الصلاة والمتابعة ايضا فان نوي  
 الشروع في صلاة الامام والافتدائه في صلواته بحرية ولو نوي الافتدائه  
 بغيره لا يصح التحريم كما تقدم **ونية الرجل الا اتمامه شرط لصحة**  
**افتدائه** **المتابعة** لا يلزم من افتدائه بالمجازاة ولا يلزمه بكون التزامه  
 بخلاف الرجل فانه لا يلزمه بافتدائه حكم في حقه فلا يشترط ان ينوي  
 اتمامه فلا تصح لمراة دخلة في صلاة الامام حتى ينوي اتمامها واكثر  
 المشايخ على ان نية اتمامه شرط فيما جئنا والعيدين ايضا لصحة  
 افتدائه المرأة كما في الجهازية والمحيط **وتقدم الامام** **بمقتضى** **عب**  
**المأموم** شرط لصحة افتدائه حتى لو كان عقيب المفتدي غير متقدم على عب  
 الامام لكن بدها طول فيكون اصابعه قدام اصابع اتمامه تجوز كما لو كان

صحيحة وسائر  
 الشروط اتمامه  
 تحريمها واما  
 اذا نوى الصحيح  
 والجهل بصلواته  
 بل سعة

الشرط



المقتدي يطلق من امامه فيسجد امامه ويشترط لصحة الاقتداء ان لا يكون  
 الامام اذ في حاله من المأموم كان يكون مستظلا والمقتدي مستظرا او مستظلا  
 والمقتدي خاليا عنه ويشترط ان لا يكون الامام مضطرا واضحا غير قرضه  
 اي المأموم كظفر وعصر كظفر من يومين لان المقتدي يشارك الامام  
 فلا بد من الاتحاد وهذا بان يمكنه لدخول في صلاة بنية صلاة الامام  
 فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدي وهو المراد بقوله صلى الله  
 عليه وسلم الامام ضامن اي تضمن صلاة صلاة المقتدي على هذا  
 لا يجوز اقتداء التاذر بالناذر لان المندبر انما يجب بالترام فلا يظفر  
 الوجوب في حق عين لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة اقتداء المقتدي  
 بالمستظل الا اذا اذرع عين ما اذرع صاحبه فيصح اقتداء احدهما بالآخر  
 للاتحاد ولا يصح اقتداء الناذر بالخالف لان المندبر اقوى من الخلف  
 على فعلها وقلية صح كالحالف بالخالف ومقتل كمتي الطواف مثله  
 كالسفل مثله هذا في قاضي خان وخلافه في الخلاصة جعله كمتي الطواف  
 كالمندبر مع القدرة لا تصح خلف مثلها ويشترط ان لا يكون الامام  
**مقيمًا لمسافر بعد الوقت في رابعة** لان فرض المسافر لا يتغير  
 بعد الوقت لانقضاء السبب لا يتغير بنية الإقامة بعد فحان  
 اقتداء مفترض مستغل في حق القدرة او القراءة او التحريمة ويشترط  
 ان لا يكون الامام **مستبقا** فلا يصح الاقتداء بالمتسبق اذا قام  
 لفتحا ما سبق به لشبهة الخلط اقتداء به حال تحريمه ولو لم يقرأ  
 عليه لشيء الا نقرأ ويشترط لصحة الاقتداء ان لا **يفصل بينهما**  
 الامام والمأموم صف من النساء الماروي عن عروة بن مرفوع  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان بينه وبين الامام نهرا ووطئ  
 اوصف من النساء فلا صلاة له كافي في البدائع فان كن ثلاث فتد صلاة

المتنور

ثلاثة

ثلاثة خلفين من كل صف الى اخر الصفوف وعليه الفتوى وجاذا اقتداء  
 بها في قليل الثلاث صف مانع من صحة الاقتداء لمن خلف صفين  
 جميعا وان كانتا اثنتين فتد صلاة اثنين خلفها فقط وان  
 كانت واحدة في الصف بخلافه فتد صلاة اثنين خلفها فقط وان  
 وبشارتها واحدا خلفها ويشترط ان لا يفصل بينهما نهرا ووطئ  
 في الصحيح والزورق نوع من السفن الصغير والاطراف **مرفي العجلة**  
 وليس فيها صفوف متصلة لان غاية البعد مانع من صحة الاقتداء  
 فحصل الحد الفاصل بين البعد والقرينة كوقيل واجتاز الرجل  
 القوي بوثبة والمانع من الاقتداء في الصلاة فاصل سبع في صفين  
 على المفتي به كافي في التحريم والمزيد والفاصل في مصلي الميلا يمنع  
 وان كثرا واختلف في اتحاد الصلاة الجانبة وفي النوازل جعله كالمنهج  
 والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل في الجامع القديم بخوارزم فان ربه  
 كان على أربعة الاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل  
 على المساجد الثلاثة الاقصى والقصر والبيضا كذا في البرازيل ويشترط  
 ان لا يفصل بينهما ما يقطع كبر يشبه معه العلم بالانتقالات  
 الامام فان لم يشبه العلم بالانتقالات الامام **لصالح** او روية ولولم  
 يمكن الوصول اليه **صح الاقتداء به في الصلوة** واختيار شمس الاممية  
 الحلواني طاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجر عائشة  
 والناس في المسجد يصلون بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاماكن  
 المنفصلة بالمنهج لجرام وابوا بها من خارجة جميع اذ لم يشبه حال الامام  
 بتمام اوردية ولم يخلل الا الجدار كاذكر شمس الاممية رجل يصلي على سطح  
 بيته وسطح بيت متصل بالمسجد انه يجوز ان سطحيته اذا كان متصلا  
 بالمسجد لا يكون اشدا حاله من منزل يكون بحسب المسجد بينه وبين

اعني ان المقتدي اذا كان  
 عليه ربة اما به حاله ان  
 اشته عليه هذا ما يروى  
 وان لم يشبه لتمام  
 روية كفي الاقتداء به

أورد

المتصل بها ولو وصل في مثل هذا المنزلة اعتديا بامام في المسجد لم يسمع  
 التكبير من الامام او من المكبر يجوز صلاته كذا في التمهيد والمزيد ويشترط  
 ان لا يكون الامام راكبا او مقتديا جلا او اقله لا يختلف المكان  
 او ترابا كما غير اية امامه لا يختلف المكان فلو كان على اية واحدة فتح الاقتدا  
 لا اتحاد المكان ونسبا في حكم الصلاة على الدابة ويشترط ان لا يكون المقتدي في  
 سفينة والامام في سفينة اخرى غير مقترنة بها لا يهاك لما بين  
 واذا اقتترتا صح للاتحاد الحكمي واذا انفصلتا لم يجوز ان يخطا بينهما  
 بمنزلة النظر وذلك لمنع صحته الاقتدا ومن وقف على اطلال السفينة  
 واقتدي بالامام في السفينة صح اقتداؤه الا ان يكون امام الامام  
 لان السفينة كالبيت واقتداه الواقف على الشط من مرفأ البيت صحيح  
 اذا لم يكن امام الامام ولا يخفى عليه حاله كذا هكذا او الرابع عشر بشرط  
 ان لا يعلم المقتدي من حال امامه المخالف لمذهب مفسد في زعم  
 المالحوم كخروج دم سائل او في حمل الماء الغرم ويتحقق ان لم يعد بعد وضوءه فلو  
 غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء لم يعلم حاله فالصحيح جواز  
 الاقتدا مع الكراهة كالوجوه حاله بالمر فلم يعلم منه شيئا واما اذا كان  
 يعلم منه انه لا يحاط به في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتدا به متوا علم حاله  
 في خصوص ما يقتدي به ولا انتهى فان علم انه يحاط به في مواضع الخلاف  
 يصح الاقتدا به على الاصح ويكره كما في المجتبى وقال في شرح الدرر لا يكون  
 اذا علم منه الاحتياط في مذهب الخطي انتهى واما اذا علم المقتدي بالامام  
 ما يفيد الصلاة على نزع الامام كسر الملة او الذكر والامام لا يدرى بذلك  
 فانه يجوز اقتداؤه بعلى قول الاكثر وقال بعضهم يجوز منهم الهتاف في ان  
 الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدي بنقله وجه  
 الاول وهو الاصح ان المقتدي يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في خبره

لغيره ان يراه  
 في الصلاة  
 ان غير مقتدي  
 من امامه المقتدي  
 الاحتياط في مواضع  
 الاقتدا به  
 ان يعلم المقتدي  
 ما يفيد الصلاة  
 ان يعلم المقتدي  
 ما يفيد الصلاة  
 ان يعلم المقتدي

نفسه فوجب القول بجوازها في التيسير والفتح وفتح اقتدا مقتدي  
 مختصم عندها وقال محمد بن يعقوب والخليل بن علي ان الخليفة بين الاثنين  
 وما التراب والساوا الطهارتين فمدها بين الاثنين وظاهر القول  
 عليه فاستوى الطهارتان وعند محمد بن الطاهر بين الاثنين والتميز والوضوء  
 فيصير بين القوي على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتدا  
 بالميت في صلاة الجنازة وفتح اقتدا غاسل لما صح على خفاة جبهة او رقة  
 فرقة لا يسيل منها شيء وفتح اقتدا امام بقاعد لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم صلى الظهر يوم السبت والاحد في قبره فموتة جالسا والامر خلفه  
 قياما وهي اخر صلاة صلاها اماما وصلى خلفه اي بكر الركعة الثانية  
 صبح يوم الاثنين مما هو ثابت ثم اتم نفسه ذكره النبي في العرفة وفتح  
 الاقتدا بما حدب لم يبلغ حد بدخا الركوع الخافا على الاصح واختلفوا  
 فيما اذا بلغ ففي المجتبى يجوز عندها وبها خلفا من العلماء وفي رواية  
 هو الاصح بمنزلة الاقتدا بالقاعد لان القيام استواء الضعيف وقد  
 وجد استواء الضعيف لا يشغل فيجوز عندها ولا يجوز عند محمد بن ابي  
 وفي الظاهر هو الاصح انتهى فقد اختلف القوي انتهى وفي الذخير  
 والخطا في يوم الاحد لقيام كل يوم القاعد القيام انتهى فقد  
 اطلق الجواز وقال في البزار قال الفقهاء بالبيت لا يجوز امامة  
 الاحص اما في حق نفسه ان بلغت حدية الركوع فخصص للركوع  
 قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع انتهى فقد اطلق عدم جواز  
 الاقتدا به وعلمت منافية من اختلاف الصحيح وفتح اقتدا قوم مثله  
 بان كانوا عدينا او مضطجعين او الماموم مضطجعا والامام  
 قاعدا القوة حاله لا عكسه وفتح اقتدا مستنفل مفترق لانه بناء  
 الضعيف على القوي والقراءة وان كانت وضعا في الاطراف من النقل

١٢٨



تغلا في العرض كن انما تكون فضا اذا كان مصلي النفل منفردا انما اذا كان  
 مقتديا فلا لا فضا محظوظ كذا في العائنة او لا فضا اذا كان متصلا بالجماعة  
 في القراءة وكانت تغلا في حقه كما تمامه **وان ظهر بطلان صلاة امامه**  
 بفوات شرط او ركن عادة لزوما يعني فترض عليه لانيان بالعرض وليس  
 المراد بالعادة الجارية لتقص في الموضع لان لا فضا باناء البناء على المعلوم  
 محال لا تقدم ما اذا اخبر بان صلي مدة بغير طهارة وقيدنا ظهور البطلان بان  
 شرط او ركن اشارة الى ان لو طرأ المفسد لا يقيد المقتدي بصلاته كما لو اردت  
 الامام او سجد على الجماعة بعد ما صلي النفل بجماعة في سعي يوردونهم فسدت  
 صلاته فقط كما في العائنة وكذا الوفاة الى سجود التلاوة بعد ما تفرقوا كما سجد  
 ويلزم الامام اذا علم بفساد صلاة اعلام القوم بالعادة صلاتهم بالعادة  
**الممكن** بكتاب رسول ونفسه في المختار بقوله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت  
 صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه وعن علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم  
 ان صلي بهم ثم جاء ورأسه يقطر غادهم كذا قالوا في روي عبد الرزاق في  
 مستغفران علي رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب فامة ولم يجد الناس فقال  
 علي فذلك ان ينبغي لمن صلي معك ان يعيدوا قالوا فرجوا الى قول علي رضي الله  
 عنه قال القاسم قال بن مسعود مثل قول علي رضي الله عنهم كذا في ابراهيم قال  
 في له راية ولا يلزم الامام اذا كانوا قوما غير معينين وفي حذرة الاكل لا  
 سكت عن خطا بعضهم عنه وعن الوير في خبرهم وان كان مختلفا في الظاهر  
 اذا راى غيرهم يتوضأ من ماء نجس وعلى ثوبه نجاسة **فصل في الاعذار**  
 المستقطعة لحضور الجماعة يستقطر حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر  
 شيئا منها **مطر وبرود شديد وخوف ظالم وظلم شديد في الجمع** وجلس  
 معسر ومظلول وعمرى فليقطع كيد رجل من خلاف وسقام وانقاد  
**ووجل ولو بعد النقطاع** عن اي يوسف تيات ابا حنيفة عن الجماعة

في جنس من جنس  
 في جنس من جنس  
 في جنس من جنس

في جنس من جنس  
 في جنس من جنس

في طين ودرجة فقال لا اجتزها وقال محمد بن الحوطي الحديث رخصة يعني قوله  
 تحلية السلام اذا ابتليت النفل فالصلاة في الرخا كذا في شرح الحنيفة ورواية  
**وشخصه خذونكم انفق بجماعة تنفقون في الفتاوى** يعني بجماعة تنفقون في الفتاوى  
 كنية بخلاف تكرار اللغة والنحو في القضية يستعمل تكرار اللغة ليلادها راق لا  
 محض جماعته لا يعلم ولا تقبل شهادة تركها في الجوهرة وفق بين الجواهر بين  
 في شرح العمري بان الحق اطلب على ترك الجماعة نها ولا يعذر الفقهاء في تركها  
 على التزلزل معدوم انتهى **وحضور طعام** تنفق نفسه سوا كان عشاء  
 او غير لشل لا كدافعة احد لا خيشين والربع كاستدركه وراية **تنفق**  
 ان كان فقلت التي واشتعال بالصلوة وقبالة مريض يحصل به بغيته  
 المشقة والحشة وشقة رطل ليلادها بالهجر واذا انقطع عن الجماعة  
**لعذر من اعذارها** البسطة الخلف وكانت نيت حضورها لولا العذر  
 الحاصل **حصول النوا** بالبقول صلى الله عليه وسلم ان الاعمال بالنيان لكل  
 امره ما نوي **فصل في بيان الاحق بالامانة** وفي بيان ترتيب  
**الصفوف** اذا اجتمع قوم ولم يكن بين الحاضر من اجلهم صا ح منزل  
 اجنوا فيه ولا صاحب خليفة وقول الامام المار بذا اجتمعوا في مسجد ولا و  
**سلطان** كما في رواية القاض قال لا علم احكام الصلاة اذا كان يحفظ من القرآن  
 ما يقوم به سنة القراءة واجبها ورواها وحبته لغوا من القاهرة وان  
 كان غير متميز في بقية العلوم **حق بالامانة** واول من المتميز في البقية  
 كما في شرح الارشاد والزاد اما اذا اجتمعوا السلطان متقدم ثم الامير ثم  
 القاضي ثم صاحب منزله لو متا جازا يقدم على الخالد وكذا يقدم القاضي  
 على امام المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقدمهم حجة فان كانوا في  
 الحرم سوا فافقه منهم في الدين فان كانوا في القعة سوا فافقه للقرآن ولا يؤم  
 الرجل في سلطان له حيث رقا الحاكم والقوله عليه السلام ليوم القوم اعلمهم

في جنس من جنس





الحرا قبله اذا استنوا في غير صفاء الحربة وكن امانة الاعني لعدم  
اهتداه الى القبلة بنفسه وتعدن من ثيابه عن النجاسة كما ينبغي حتى لو لم  
يوجد شيء يصير افضل منه يكون هو اولى لاستحلاف النبي صلى الله عليه وسلم  
اياه من مكثهم على المدينة حين خرج الي بنوك وكان اعني وكن امانة الاعرابي  
ويوم من يسكن البوادي والقرى عريثا كان او اعجميا الغلبة الجاهل على البديعة  
التقوي حتى لو كان عالما متقياً صار كغيره وقيل اهل الكوفة اهل القبوي  
منزلة الموق لا يشاهدون الامصار ولا يعرفون الاحكام وقالوا لا يستحب تولد  
من يسكن المدن من العرب للعلم وفي المستصفي حكايته روي ان اعرابيا اقتدي  
بامام فخره قوله تعالى الا اعرابيا شق كفرة ونفاقا الاية فصره بالعصاة  
اقتدي بمرقة اخرى فخره قوله تعالى من اعراب من يومن بالله واليوم الآخر  
الاطراف فقال فعلك العيصي كرم امانة ولدا الزنا لانه ليس له اب يعلم فيغلب  
عليه الجمل فلذا اقتدي به مع ما تقدم بقوله الجاهل اذ لو كان عالما لتقيا كل  
امانة لان الكرامة في حقهم لما ذكرنا من التقايع ولو عدت فكان الاعرابي  
افضل من الحضري والقبيل من الحر وقدا لزام ولعل الشدة والاعني من البصير  
فالحكم بالصدق في الاختيار وكن امانة الفاسق العالم لانه لا يهتم له  
دينه ولا في تقديسه للامانة تعظم وقد وجبها الله شرعا واذا انقذ  
منه نصلي الجمعة خلفه اذ لم تقم الجمعة الا في محل وفي غير محل ينتقل الى مسجد  
اخر كان ابن عمر وارض من مال الله عنهم يصليان خلف الحاج الجمعة  
والفاسق هو الخارج عن الطاعة والاسم منه الفسق وجمع على فاسق  
واصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد ويقال فسقت لوطبة اذا خرجت  
من قشرها وكن كرامة تشويها مائة المبتدع اسم من ابتدع الامراء  
ابتداء واحدة والبدعة كالرفعة من الارتقاء ثم غلب على من به هوى بادة  
في الدين ونقص منه وعرفت البدعة باضافتها احدث على خلاف الحق المتلقي

عن

101  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او قال بنوع شبهة او استخفا  
وجعل دينا فوملا وصرطا مستقيما والمال المبتدع الذي لا تكفر بدعته  
فان كفر لاهلا لا تقم امانة كاد صانه فان لا تشد باهلا لاهوا صحيحا  
الجمية نوا القدسية والرقا فضل الغالية ومن يقول مخلوق القرآن الحظية  
والمشبهة ونحوهم ممن تكفر بدعت والمحصل ان من كان من اهل قبلتنا ولم يزل  
حتى لم يحكم بكفره قطع الصلاة خلفه ونكره فلا يجوز خلف منكر الشطاعة  
والروية وعذاب التقير في الكلام كما تبين لانه كما فرغوا من هذه الامور عن الشارع  
ومن قال لا يراعي عظمته وجلاله فهو مبتدع ولا خلف منكر المسب على الحقيقة في المشبه  
اذا قال له تعالى يدور رجل كما للعباد فهو كما فرغوا من ذلك وان قال جهم لا كالا جسام  
فهو مبتدع لا يراعي في الاطلاق لفظ الجهم عليه وهو موم للمقتصر في نفسه  
بقوله لا كالا جسام فلم يبق الا الجهم الاطلاق وذلك متعصية تتبعض سببا  
للعقاب لما في من الاضمار بخلاف ما لوقا له على التشبيه فاما في قول بكفر  
بمجرد الاطلاق ايضا ولا خلف منكر خلافة ابي بكر او عمر او عثمان لانه كما فرغوا  
وتنعم خلف من يفضل عليا عليهم لا يبتدع وروي محمد بن ابي حنيفة وابي  
يوسف ان الصلاة خلف اهل الاهل لا تجوز والقبول ايضا يجوز على الحكم  
الذي ذكرنا مع الكرامة خلف من لا تكفر بدعته لقوله عليه السلام صلوا  
خلف كل روافد واصلوا على كل روافد وجهاد وبلغ كل روافد جرد واما  
الدارقطني كما في الامتحان واذا صلى خلف فاسقا ومبتدع يكون محمورا  
الجماعة لكن لا يبال ثواب من يصلي خلف متقي قال صلى الله عليه وسلم من صلى  
خلف عالم متقي فكما صلى خلف نبي كذا في جمع الروايات والحديث الضعيف  
يحمل في فضائل الاعمال وكن للامام تطويل الصلاة لقوله في مشغور الا  
رضي الله عنه جازل الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله في الاكاد  
ادرك الصلاة مما يطول ما قلنا في راي رسول الله صلى الله عليه وسلم

نضاري

في موعظة اشد غضبا من يومئذ فقال يا لها الناس ان منكم منفر من  
 سبيل الناس ليخطف فان منهم الكبير والضعيف وهذا الحاجة وذا الشيطان  
 وفي لفظ للبخاري والمريض وفي رواية واذا أصلي وحده فليصل كيف شاء  
 وحديث اخر انما قال صلى خلف امام قط اخف صلاة ولا ثم صلاة  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المصنوعات لا يزيد القراءة المستحبة  
 ولا يشغل على القوم ولكن يخفف بعد ان يكون على التمام والاستحباب انتهى  
 ولكن برأي من ان منعه كروي انه صلى الله عليه وسلم واما الموعودين  
 في الفجر لما زرع قيل او حرت قال نعمت بكما صبي فحشيت ان تغتنق امه  
 انتهى فمع مراعاة حال المؤمن لا يخرج بذلك عن المستنون وكن جماعة  
**المرأة** اذا اقتدوا بواحد منهم لما فيها من اطلاع بعضهم على عورة  
 بعض وكن جماعة **النساء** امام منهن لان اجتماعهن قلما يخلو عن قسوة  
 وفي قيامهن مخالفة حال الامام وهذا في غير صلاة الجماعة فانهما اهل  
 لمن جماعة لغوات الصلاة بافراد واحدة لها غيرها والتفضل بها  
 مستنع وقال عليه السلام بيوتهم خير طهر لو كن يعملن فان فعلن اياه  
 الصلاة جماعة بواحدة منهن بحبل ان **يقف الامام وسطهم** لما  
 ان عايشة وام سلمة رضي الله عنهما كانتا توم النساء حين كانتا جالستين  
 مشرعة فتقومان في الصف وسطهم ولا تبالغ في الشرف وتقدمت  
 اثنتي عشرة صلاة واذا توسطت كانا تكثر اركعة من التقدم ولو  
 تاخرت لم يصح الاقتداء عندنا لتقدم شرطه وبما داخل المأموم بعقبه عن  
 عقب الامام كافتائه والامام من يوتر به اي بقتدي به ذكره كان  
 او تفي الوسط بالتحريك ما بين طرفي الشيء بالسكون لما بين بعض  
 عن بعض كجنت وسط الدار بالسكون وقوله كالعمر اذا التثبي  
 من حيثية القيام في وسط الصف والفضيلة الانفراد لكل من النساء

المرأة من بين النساء  
 بالتحريك والوسط  
 بالالتفات

والمرأة واما المرأة فيصلون بالامانة فتعوز او هو افضل والنساء  
 قاعات وكذلك يكن للرجل ان يومئ في بيت ليس يقين له محرم من  
 نحو امه واخته وزوجته او جارية ولا يحضران الجماعات مطلقا في كل  
 الاوقات والجموع كالسنة في المنع من حضور الجموع والاعباد وغيرها  
 لانها ممنوعة عن البرزخ ولذلك كانت صلاتها في جوف بيتها افضل من  
 صلاتها في محرابها **ويقف المولى احدا** الم يكن يترفع عن **محمدين**  
**الامام** ساءوا بالمراتب بعقبه عن عقبه هكذا التقى حديث ابن عباس  
 انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقام عن يمينه وكان يقف عن  
 يساره لما روي انه كان يقف خلفه في رواية وكن في اخره وهو النبي  
 في القيام كالمالغ ولا يكون المرأة الا خلفه بحيث لا تحاذي شامه ولو كانت مع  
 رجل يقيم عن يمينه والمرأة خلفه **ويقف الاكثر** من واحد خلفه لانه  
 عليه السلام تقدم عن امرتا اليتيم حين سكي بها وبوديل الافضلية واما  
 ورد من قول ابن مسعود من القيام بين يديها وبوديل الابهة واليتيم وواحد  
 اخر من ماله عمن سليمان بن سليم بنسب النبي والام **تثبي** فضل تعميمه  
 المشهود لما قاله الجلال السيوطي في الجامع الصغير قال صلى الله عليه وسلم  
 من عسى من المسجد كثر الله له فعلين من الاجور **واما اجتماع الرجال** **يقف**  
**الرجال** خلف الامام بقوله صلى الله عليه وسلم يلبسكم اولوا الاحلام  
 والنهي قوله يلبسكم من الاربعة من الاربعة من الاربعة من الاربعة من الاربعة  
 الام والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن  
 بها لباغين مجازا لان الحكم سبيل بلوغ والنهي جمع نسيه وفي العقل باعتبار  
 ان العقل منع ونهي عن الاشياء الصارفة في الدين وينبغي للامام ان  
 يلزمه بذلك ونهيا صرا وبسوء الظن ويسوء الظن ويسوء الظن ويسوء الظن  
 منهم في الصف لقول البراء بن عازب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

المرأة من بين النساء  
 بالتحريك والوسط  
 بالالتفات



يا تينا اذا اقيمت الصلاة فيسمع عوانقنا ويقولون اقيموا صفوفكم  
 ولا تختلفوا فختلف قلوبكم ويلين منكم اولوا الاحلام والنهي وقوله  
 صلى الله عليه وسلم سوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالاعتناق  
 هو الذي نفسي بيده اني لا اري الشيطان يدخل من خلل الصف كما هنا  
 الحذف اي كان الشياطين الحذف بالتحريك عنهم سوء صفاء من عنهم  
 الحجاز الواحد حذف كذا في الصحاح وقوله عليه السلام انما الصف  
 المقدم ثم الذي يليه فاكان من نقص فليكن في الصف الموحدة رواء ابو داود  
 وقوله البرا كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتي ناحية الصف فيسوي بين صفه  
 القوم ومناكبهم ويقول لا تختلفوا فختلف قلوبكم ان الله وملائكته يصلون  
 على الصف الاول رواء ابن خزيمة في صحيحه وقوله صلى الله عليه وسلم استوا  
 فتسوي قلوبكم وتساوا تراحموا رواء الطبراني وقوله صلى الله عليه وسلم  
 اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب سدوا الخلل ويسوا بايديكم احوالكم  
 لا تغدروا فرجات الشيطان من وصل صفاء وصل الله ومن قطع صفاء قطعه  
 الله وقوله صلى الله عليه وسلم خياركم ايتكم مناكب في الصلاة رواء ابو  
 داود كذا في البيهقي **تنبيه** اشرنا ما رويناه الى ما قاله صاحب  
 البحر ونظرا يعلم بحال من يستسلم عند خول داخل بحجبه في الصف فيظن  
 ان صفه له راي يستلزم تحريك لا طيل ذلك اعانه على ادراك الفضيلة  
 واقامة لسد الفراجات المأمور بها في الصف والاحاديث في هذا  
 كثيرة شهيرة انتهى وشيخنا في مقال في جمع الروايات وفي كتاب  
 المتحاجن لو قيل لمصل تقدم فتقدم او دخل فرجة الصفات متجاب  
 المصلي فوسعة له فسدت صلاته لانه امثل من غير الله تعالى في الصلاة  
 وينبغي ان مكث ساعة ثم يتقدم براه انتهى لانه تعليل في مقابلة  
 النص وليس فيه عمل كثير مجرد الحركة الواحدة كالمركب لا قصد الصلاة

انما هو ان  
 الله تعالى  
 لا يطلع على  
 ما في القلوب  
 الا بما يشاء  
 من عباده  
 الصالحين

والاستتال

والامثال انما هو امثال الامراء ورؤسولة **تنبيه** اخره بان  
 الله وملائكته يصلون على الصف الاول قال في الغنية القيام في  
 الصف الاول فضل من الثاني وفي الثاني فضل من الثالث وهكذا  
 روي في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل رحمة على جماعة ينزلها اولاً  
 على الامام ثم تنزلها وعند من يجاوره في الصف الاول ثم الى الميا من  
 ثم الى الميا سرهم الى الصف الثاني وروي عنه عليه السلام ان قال يكتب  
 للذي خلف الامام بخاتمة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمسة  
 وتسعون صلاة وللذي في الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر  
 الصفوف خمسة وعشرون صلاة اذا وجد رتبة في الصف الاول والثاني  
 الثاني **تنبيه** خرق الثاني لانه لا حرمه لم لتفسيرهم حيث لم يصف الصف  
 الاول لو كان الصف منتظماً انظر محي الخوان خاف فوت الركعة  
 جذب فامد من الصف الثاني ان علم انه لا يتأذى فهو من اهل العمل  
 فلو كان في الصف اثنان ان يكبروا ولا ثم يجذبه لوجذب ولا متأخر  
 كبير مو قيل نفس صلاة الذي تاخر ولا صح الصلاة فنفس والقيام وحده  
 في زماننا اولي الغلبة الجليل فما اذا جذب يظن امر غير ما اراده  
 الجاذب فينقل ما يبطل صلاة **تنبيه** هذه المسئلة تنافق  
 القول بفساد الصلاة بامثال امر لان تاخر المجدب بغيره ما يقف  
 مع الجاذب ان في هذا كثر فعلا من مجرد تلبس منكبه ووضعه للداخل بجانبه  
 او تقدمه خطوة او خطوتين ثم يقف **القسيان** لقول اي مالك  
 الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وقام الرجال ولونه واقام  
 القسيان خلف ذلك واقام النساء خلف ذلك وان لم يكن جميع من القسيان  
 يقوم القسيان بين الرجال **ثم الحفا** اجمع خنثي والمرا به الشكل احتياطاً  
 في الامران الخنثي الشكل ان كان رجلاً فقيامه خلف القسيان لا يضره

صلاة من تقدم او  
 يسع ما من العمل  
 بحجبه وتوبه ما  
 لا طراحي عند هذه  
 القول بفساد  
 الصلاة

وان كان انزلة فهو متاخر تنبيه اطلاق المشايخ في صلاة الخسفي  
 خلف الامام ولم ارس شرط الصحة ان يثبته الامامة كالنسب  
 وكذلك اطلقوا في اصطفا الفخا ثا ولم يشترطوا عدم المحاذاة ولا كونه  
 خلفه مثله في كثير من المعتبرات ولعلهم اكلوا في ذلك على ما هو المشهور  
 من مقامه الخسفي لا صريحا في احواله وهو مستلزم فساد صلاة المحاذاة  
 مثله وبتاخر عن مثله لا ضال ان يثبته المتقدم والمحاذاة صحة  
 صلاته اذ لم يزل الامام امامة كالنساء والصفوف المكنة عقلا في الخاتما  
 مستترة شرعا لعدو صحة القيام خلفه مثله فيشرط ان يكون الخسفي ثامنا  
 واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل يمنع المحاذاة وهذا مما من الله  
 بالتنبيه له ثم يصف النساء المارويين في مسند الحارث كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يصفهم في الصلاة فيجمل الرجال قدام العلى ان قال العلى بظهورهم  
 والنساء خلف العلى وسند ذكر مشيئة المحاذاة في المفسدات **فصل**  
**فيما يفعل المقتدي بعد فراغ الامام واجب غبره لو سلم الامام**  
**او حكم لانه في معنى السلام بعد فراغ المقتدي من قراءة التشهد بتمه**  
 لان التشهد من الواجبات ويسلم بعد وحرمة الصلاة باقية بعد تمام  
 الامام وادرك منظوم فترك ما بقي بوجوب بطلان ما عصى وان بقي عليه  
 غي من الدعوات او الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يسلم لانه لم  
 يبق عليه واجبه لانه عند محمد رحمه الله يخرج بسلام الامام من وجوب  
 سلام نفسه ولو قاتا اذا احدث الامام عمدا ولو بعد بتمه عند السلام  
 لا يفرض المقتدي التشهد ولم يكن عليه ان يسلم لخروجه عن الصلاة بطلان  
 الجز الذي لا قاه حدث الامام فلا ينبغي عليه ما تسد ولا يضر ذلك في صحة  
 الصلاة لكنها ناقصة بترك السلام فيجوز عادة تهاجر الخلل وان لم يكن  
 فعند قدر التشهد بطلت بالحدث العدة لو قام الامام الى الثالث ولم

قبل

يتم المقتدي التشهد انما وان لم يتم تجاز في فساد في القبول والتجيز  
 بتمه ولا يقيم الامام فان خلف فوت الركوع كان قراءة بعض التشهد لم  
 تعرفه بتمه والركوع لا يفوت في الحقيقة لانه يترك مكان خلف الامام  
 ومعارضته واجبه كما يمنع الايمان مما كان فيه من واجبه غير لا يثبته  
 به بعد وكان تأخير حاله الواجب مع الايمان بما اولى من تركها احدهما  
 بالكلية فتلاخفا اذا عارضه سنة لان تركها سنة اولى من تأخيرها  
 اثارا انه بقوله ولو رفع الامام سرائره قبل تسبيح المقتدي ثلاثا  
**في الركوع او السجدة يتابعه في الصحيح لان التسبيحات سنة ومتابعة**  
 الامام فريضة فكان الاشتغال بها اولى وهو مذکور في شرح الجامع الكبير  
 من باب صلاة العيدين ومنهم من قال يتركها ثلاثا لان من اهل العلم  
 من قال لا تجوز الصلاة باقل من ثلاث تسبيحات ولو زاد الامام  
**سجدة او قاء بعد القعود الاخير ساهيا لا يتبعه لموته لانه ليس من**  
 اصل صلته فينتظر سلامه ليسلم معه ان تذكره جلت قبل تقييد  
 الزايدة بسجدة وان قيت بها اي الامام الزايدة بسجدة سلم المقتدي  
 وحده ولا ينتظر خروجه من تلك الصلاة واشتغاله بالنفل وان  
**قام الامام قبل القعود الاخير ساهيا انتظر المأموم وسبح يثبته**  
**امامه فان سلم المقتدي قبل ان يقيد امامه الزايدة بسجدة فقد**  
 فرضه لا تعاره بركي المقعود حال الاقتدا كما تقدمت بقيد الامام الزايدة  
 بسجدة لتركها المقعود الاخير في محله وهاتان مسئلتان مما لا ينبغي الموت  
 امامه فيه والثالث لو زاد على قائل الضحية في تكرار التسبيحات  
 من الامام لان سمعه من المقتدي ولو اخطأ عليه والراية لو كبر في  
 الجنازة خامسة وخمسة اشياء اذ تركها الامام يتركها الموم ويتابع  
 الامام القنوت اذا خاف فوت الركوع وتكبير الزايدة في العيدين كذلك

ان يبعثه الموم

اعرف ما انه تركه الامام  
 من تركه المقتدي



الحرب لا شيئا التي يأتي بها الموت اذا اتركها  
أما

البرازيم

المباراة

بلغ مقابلة  
سنة

والقعدة الاولى تتجدد السلافة والشهر وتسمى شيئا اذا اتركها  
الامام ياتي بها المقتدي برفع اليدين للتحريمة والشان كان الامام  
في الفاحشة وان في السنة لا عند محمد خلافا لما في رواية الكرخ والتجويد  
والنسيب فيها والتسميع وفراة التشهد والسلام وتكبير التشريق  
من الرواية وغيرها **وكم سلام المقتدي بعد التشهد الامام**  
المستلزم لرفع يديه قائل التشهد اذ هو الشرط قبل سلامه لترك  
المتابعة وصحت صلاته لعدم بقائه من فروضها حتى لو عثر  
المفسد بعد كطوع الشمس في الفجر وجد ان المأتمين بطلت  
صلاة الامام فقط على القول بان الخروج بالصنع وجب على الجميع  
لا تبطل ايضا كما سذكر ان شاء الله تعالى **فصل في صفة**  
**الاذكار والواردة بعد صلاة الفرض وقضايلها** وغير ذلك القيام  
الى صلاة السنة التي تعقب الفرض متصلا بالرفع مسنون غير  
انه يستحب الفضل بينهما بقدر ما يقول اللهم انت السلام الخ لما قال  
الكامل عن شرح الشهيد وفيه الشافعي كان عليه السلام اذا سلم مكث  
قدرا ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك اعرج السلام  
تباركت يا ذا الجلال والاكرام وكذلك عن الباقي وقال الكامل عن  
**شمس الامنة الحلواني** ان قال لا بأس بقراءة الاوراد بين الفريضة  
والسنة وانما قال لا بأس لان المشهور من هذه المسئلة استعاضتها  
فيما يكون خلافا واول منه فكان معناها ان الاولى ان لا يقرأ الاوراد  
قبل السنة ولو فصل لا بأس به فلا تستقطب السنة بقراءة ذلك حتى اذا  
صلاتها بعد الاوراد تنقطع سنة مودة لا على وجه السنة انتهى ما قاله  
الكامل وقال في الاختيار كل صلاة بعدها سنة كركعتي القعدة بعدها  
والعشاء يستقل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن

عائشة

عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفقد مضراهما يقول اللهم انت  
السلام ومنك السلام واليك اعرج السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام  
ثم يقوم الى السنة الثانية فيسجد الفضل بهذا الحديث النبوي لا يقرأه رجل قد  
ادرك مع النبي صلى الله عليه وسلم التكبير الاولى يشفع فوشع رضي الله  
عنه فاخذ منكب فضنه ثم قال اجلس فانه لم يملك اهل الكتاب لا انهم لم يكن لهم  
بين صلاتهم فضل فرجع النبي صلى الله عليه وسلم بعزمه فقال صلى الله عليه  
يا ايها الخطاب ثم قال لكل من ادعى فضلا اكثر منه للغير ولا يقضي الاكثر  
ما اورد من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول برك كل صلاة كالأله الا الله وحده  
لا شرك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت  
ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجرم منك الجدة قوله صلى الله عليه وسلم  
لفقر المهاجرين تسبحون وتكبرون وتحمدون وبرك كل صلاة ثلاثا وثلاثين  
الى غير ذلك لا لا يقضي ومنه ان الاذكار بالرفع من بل كونهما عقب السنة  
من غير اشتغال بما ليس من تواضع الصلاة فصح كونهما منهما قال  
الكامل والحاصل ان لم يثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم الفضل الاذكار التي  
يوافق عليها في المتأخر في عصرنا من قراءة اية الكرسي والتسبيحات  
واجواتها ثلاثا وثلاثين وغيرها بل يرب موايلها وانما تقدمنا المتحقق ان  
كلام المتن والاورد له نسبة الى الغرابي بالتحعية والذي ثبت  
عنه صلى الله عليه وسلم من الاذكار التي توتر عنه السنة والفضل به  
بينهما وبين الغرض هو ما روي عن عائشة كما قد مره كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يقعدا لا مقدرا وما يقول اللهم  
انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام فهذا منقح  
صريح في المراد وما يتخيل من انما لم يقوونه فوجبا تباع هذا  
النقص واعلم ان المذكور في حديث عائشة هذا لا يستلزم سنية ذلك

100

اللفظ بعينه في ترك الصلاة اذ لم تقل الا حتى يقول والا ان يقول جهر  
 كونه صلى الله عليه وسلم كان مرة يقول وسرة يقول غير مما ذكرنا من قول الله  
 وحده لا شريك له الخ ومقتضى العبارة حيث ان السنة ان يفصل بين الفرض  
 والسنة بذكر غير ذلك وذلك يكون تقريبا فقد يزيد قليلا وقد ينقص قليلا  
 وقد يمدج وقد يترسل فاما ما يزيد مثل اية الكرسي والعدة في السجدة  
 ثلاثا وثلاثين فينبغي استئذانها خيرا عن السنة البتة على ان يكون في  
 صلى الله عليه وسلم عليه لا علم بل الثابت عندنا ان ذلك ولا يلزم من تدبيره  
 شي مواظبة عليه والقلم يفرق حينئذ بين السنة والمندوب وعند قول المولى  
 حكم اخر لا يعارض القولين فيعدم سقوط السنة بقراءة الاورد بهن  
 الفرض والسنة فقط انتهى **تنبيه** قال في الجواهر ان كلاما كثيرا ولا  
 او شرب بين الفرض والسنة نقص ثواب السنة ولا ينطبق هو الاخر وكذا لو  
 اخر السنة بعد الفرض ثم ادلها في اخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون  
 سنة والا فضل في السن اء اوها في المنزل لا التزاوج وقيل ان الفضل  
 لا يختص بوجه دون وجه وهو الاصح ولكن كل ما كان بعد من الزاوية  
 للخشوع والاخلاص فهو فضل كذا في النهاية **ويستحب** **للإمام بعد صلاة**  
**ان يتحول الى يمين القبلة** وهو الجالس المقابل الى جهة يسار أي يسار  
 المستقبل لان يمين المقابل جهة يسار المستقبل فيستقر اليه ليطلع بعد  
 الفرض لان اليمين فضلا ولا يصح في مكان الفرض كذا يشتهر على من جاء  
 بعد السلام والاحتيا ايضا الغير الإمام ان ينتقل عن مكانه كذا روي عن  
 محمد انه قال **يستحب** للفقهاء ايضا ان ينقصوا الصفوف ويتفرقوا الزول  
 الاشتباه عن الداخل المعين لكل والبعيد ولا تكلم من ثوبه لما روي  
 ان مكان المصلي يشهد له يوم القيامة كذا في البدائع **ويستحب** **الاستقبال**  
**بعده** أي بعد التطوع ان كان وكذا اذا لم يكن تطوع بعد الفرض يستقبل

انما هو في الجواهر  
 للفقهاء ايضا  
 انما هو في الجواهر  
 وقيل في

الناس

الناس بوجهه ان شاء اذ لم يكن في مقابلته فصل في الصويين وغيرهما كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى انبل علينا بوجهه وان شاء الامام الخاف من  
 يئس وجعل القبلة عن يمينه كذا لو كان استقبالا ليقع مواضعها فصل ولولا  
 صفاء بعد منه وان شاء الخاف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا  
 اولها في مسلم كما اذا صلى لنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم اجبنا  
 ان نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وان شاء ذهب نحو اوجهه لا نرد فحي  
 صلاته وقد قال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض والامر  
 للاباحة وكونه في الجهة لا ينبغي كونه في غيرها بل يثبت فيه طريق الدلالة  
 وفي الصلاة التي لا تطوع بعدها كالنحو والعصر كركن الامام المكت في  
 مكانه قاعدا مستقبلا القبلة كافي الخلاصة لمخالفة فعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم الذي كان يداوم عليه كايضا لفظه كان فيما روي عن النبي  
 اعلم انه قال في شرح القنود في جمع الروايات قال في حاشية الهدية روي  
 عن أبي حنيفة انه قال اذا قضا الامام بعد الفرض من صلاة نحو ركعتين  
 اذا كانت الجماعة عشرة من الرجال دون النساء لا يدعوا الى القبلة لانهما  
 اليها خرج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كانت الجماعة عشرة خرجت  
 حرمة الصلاة للجماعة على القبلة والار تحت حرمة القبلة على الجماعة  
 انتهى ونقص ذلك الجواب عما قاله شيخ المنيه اعلم ان الاخرى والاستقبال  
 لا تفصيل فيه بين عدة وقعدة ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شرح المقادير  
 من ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمة على حرمة القبلة  
 والا فلا لترجح حرمة القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره داخل  
 في الفقه ويوجد في كل الاشباه لفاظا لفاظا اهل الفقه فضلا عن  
 ان يقلد فيما يتردد اصل والذريعة واه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بل حرمة المسلم الواحد ترجح من حرمة القبلة والله الموفق اقبح لان



تدخلت اضل مرديا عن الامام ووصول الحديث الي الامام الاعظم واذا استقبل  
**يستغفر من ابي الامام** قال القوم يستغفرون الله العظيم **ثلاثا** القول ثوبان  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاة استغفر الله ثلاثا  
وقال الفاتحة تسليما وفتحك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه  
مسلم وفيه النبي روي ابو بصير عن ابي ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من استغفر الله في كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله الذي  
لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه غفرته ذنوبه وان كان في مرارة اخذ روي  
عبد الرزاق عن معاذ بن جبل قال من بعد كل صلاة استغفر الله الذي لا اله الا هو  
الحي القيوم واتوب اليه كفر الله عنه ذنوبه وان كان في مرارة اخذ روي  
**ويقرن آية الكرسي** يقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي  
دبر كل صلاة لم يمتنع من دخول الجنة الا الموت ومن قراها حين ياخذ  
مضجته امنه الله على ان وذا رجاء واهل دبراته حوله رواه البيهقي  
ويقرن **المعوذات** لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه امرني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان اقر المعوذات في كل صلاة رواه ابو داود والنسائي  
ويستحب **الله ثلاثا وثلاثين** وحده كذا في ثلاثا وثلاثين ذكره  
**كذلك ثلاثا وثلاثين** ثم يقولون تمام المائة لا اله الا الله وحده  
**لا شريك له الملك** قد اوردوه على كل شيء وهذا مستحب لكل من  
لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين دبره  
ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين فمثلت تسعة وتسعون وقال تمام  
المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك قد اوردوه على كل شيء  
غفرته خطاياهم وان كانت مثل بياض الجوز رواه مسلم عن ابي هريرة رضي  
الله عنه ان نفا من المهاجرين اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا  
اهل النور والبرجات المني والنعيم المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما

قاله

الله

ضم

نصوت ولم فصل من احوال النجوى عاقبهم وبنوا جاهدون ويتصدقون  
فقال لا اعلم شيئا من ذلك من سبهم وقبضت من بعدكم لا يكون احد  
افضل منكم الا من صنع مثل ما صنعتم قالوا اي رسول الله قال سبحون وتجنون  
وتكبرون خلق كل صلاة ثلاثا وثلاثين قال ابو صالح لما سئل عن كيفية ذكرها  
تقول سبحان الله والحمد لله والله اكبر حتى يكون من كل ثلاثا وثلاثين وكذا  
الشحان كذا في النبي روي في كل صلاة تسليما عليه وسلم معقبات لا يحرقها  
او فاعلم في كل صلاة مكتوبة ثلاث وثلاثون تسبيحا وثلاث وثلاثون  
تحميدا واربع وثلاثون تكبيرة رواه مسلم **لا تسبحوا تسليما**  
بالادعية الماثورة الجامعة لقول ابي امامة فيل يدرش الله على الدنيا سبع قال  
جوف الليل الاخر وبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي في النسخة فان  
صلى الله عليه وسلم يدبر كل صلاة رواه البخاري في تاريخه لا وسط  
ولقول النبي صلى الله عليه وسلم والله في لا حيا ولا حيا ولا حيا ولا حيا ولا حيا  
كل صلاة ان تقول الله اعني على كرك وشرك وحسن عبادتك رواه ابو  
داود والنسائي **داود** هذا القصد ويطونها بماء الى الوجه خشوع  
وسكون ثم يخفون بقوله سبحان ربك ربنا العز الابر لقول علي رضي الله عنه  
من احب ان يحيا الى كمال الا وفي من الاجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه اذا  
قام من مجلس سبحان ربك الابر انتهى روي الطبراني عن زيد بن ارقم عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال من قال في كل صلاة سبحان ربك ربنا العز عتقا  
يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ثلاث مرات فقد  
اكمل الى كمال الا وفي من الاجر كذا في النبي روي في كل صلاة تسليما عليه وسلم  
**وجوه** في اخر يعني عند الطلوع منه لقول ابن عباس رضي الله عنهما قال قال  
الله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فاعلم انك لا تدع بغيرها  
فاذا فرغت فامسح بها وجهك رواه ابن ماجه ولقوله صلى الله عليه

١٢١

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع يديه في الدعاء لم يحطها وفي رواية لم يرد يداه حتى يسمع بها ويحمد ذواته التزمذي **تنبيه** اذا فرغ من صلاته ان شاقرا ووده جالساً وان شاقرا قائماً كما في مجمع الروايات والله الموفق بلفظه **باب ما يفسد الصلاة** من العوارض المكتسبة والصلوات والفساد والبطلان في العبادات بيان وفي المعاملات كالبيع مفترقان وفي القاموس ضد كسر وعقد وكره فتاذا وضوء اضدض فهو فاسد وضيد من ضد ولم يسمع انفساً نهى وحصل المفسد بالفتنة لا بتعديداً فقال **وهي ثمانية وستون شيئاً منها الكثرة** نقصان القل وان لم تكن مضيدة كما ولو نطق بها **سواء** بظن كونه ليس في الصلاة ونطق بها **خطا** كما لو اراد ان يقول يا نعم الناس فقال يا زيد ولو جعل كرهه كذا كما لو فسد لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو وفي رواية انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وفي لفظ للطبراني في معجمه صلاتنا لا نحل فيها شيء من كلام الناس ولا نحل ولا يصلح في الصلاة فباشرة نقبها لقوله صلى الله عليه وسلم الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء شي كره في موضع التوقف فيستغنى الصلاح من جميع الوجوه فتطلب الصلاة ولو تكلم بالمال والنجس واما قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان وما سكرهوا عليه فالمراد برفع الحكم لان الخطا والنسيان والاكراه ليس من في حكم ذلك مشاهدة وحكم نوعان دينوي وآخر دنيوي فالدينوي الجواز الفاسد ومنها ما على وجود الشبهة الثاني الاخر في الثواب والعقاب سيما على وجود الغرمة فصلاً بالحديث مشكك وهو لا عموله وقد اريد حكم الاخرة فاستغنى الاخر ولا يصح ان يقال على السلام فهو الا انه دعا من وجه فيها غنارة لا تتطل اذ السلام ناسياً وكلامه موجه فاعتبار بتطل

اذا تعد في غير محله علاماً شهيدين وانما عفي القليل من العمل لان اصله لا يمكن الاحتراز عنه لان في الحركات ليست من الصلاة طبقاً فعلي ما لم يكثر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولهذا يستوي فيه التعمد والنسيان وليس الكلام كذلك لانه ليس من طبعه ان يتكلم فلا يصح ولا يجوز قيامه على الصوم لان حاله الصلاة مذكورة كونه على هيئة مخصوصة تحالف العامة في زمن يسير فلا يحسن النسيان فيها بخلاف الصوم وفي المحيط وعطس او تحنفاً فحصل منه كلام لا تقصد التعمد الاحتراز عنه ويفسد هذا **البناء على ما يشبه كلامنا** نحو قوله للامم بسني ثوب كذا او زوجي امرأة وآفهم بها لغيره وان دخل في التكلم لان الاسلام لا يفي رحمه الله لا يفسد لا بالعمد لذلك وذكر في البحر المعنى في ضابط فقال الماصل ان اذا تكلم بما جاء في الصلاة او في القرآن او في المأثور لا تقصد صلاته وان لم يكن في القرآن او المأثور ولا يستعمل ثواب العباد تقصد ان يسمع قوله اللهم اطعني واقر بغيري وارزقني فإلانة على الصحيح ومما استحال عليه من العباد فليس من كلامه مثل طلب العافية والغفرة وارزق كقول المأثور في من بقلها وقناتها ونومها وعقدتها وبصاها لا يفسد صلاته ولو قتل المأثور رزقني فومما وبقلها وقناتها وعدتها وبصاها لما قلنا انفساً **السلام بدنية التقية** وان لم يقل على كره لو كان **شاهداً** كما لو تعمد في غير محل لا يقصد التحلل شاهداً لما تعمدناه ويفسد هارة **السلام** **لبساً** ولو سبهوا الا انه ذكر كلام الناس اوردوا السلام بالمصالح لا كلام معني ويفسد هذا **القل الكثير** لا القليل واختلفوا في الفاصل بينهما على خمسة اقوال منها ان لا يشك الناظر ان ليس في الصلاة وان اشبه على الناظر فهو قليل على الاصح والثاني ان ما يقم بالدين عادة كثير وان فعله بيد واحد كالتم وليس القبيح وشا السراج او ما يقيم

ان من الجيم زكاة  
انما اذ كان في الصلاة  
ما كانه وهو اذا اراد  
بعضه ان يتركه من قوله  
في بعضه ان يتركه من قوله

تسند



بيد واحدة قليل وان فعله باليدين كنز القيص وظل الشراويل  
ولبس القطنسوق وترعصا وترع الحجام والثالث الحركات الثلاث  
الموايلات كثير وماتد ونز قليل كحل موضع من جسده ثلاثا وروي ثلثة  
اجداد وثقت ثلاث شرارت فان كانت على لولا تقصدا ولا فلا والرايان  
الكثير ما يكون مقصودا للدفاع على الغليل خلافة والخامس ان يقول  
الي واي المستلي به وهو المصلي فان استكسر كان كثيرا فانا مستقل كان  
قليل قال الزبلي وهذا اقرب لا قول الي ابي حنيفة رحمه الله **تنبيه**  
رفع اليدين عند الركوع والرفع منه لا يفسد الصلاة منصوص عليه في  
باب صلاة العيدين من الجامع وذكر في شرح الجامع الصغير رواية  
مكحول عن ابي حنيفة انه يفسد كذا في الفتاوى الصغيرى وقال الامري  
في شرحه روى مكحول النسفي في كتاب سماء الشجاع عن ابي حنيفة ان  
من رفع يديه عند الركوع والرفع منه تفسد الصلاة وجعل ذلك اقلا كثيرا  
حيث انتم باليدين ونظر فيه بان المختار في القل الكثير ما انزلوا منه  
من بعيدة ليس في الصلاة انتهى قدسنا وقال في شرح مشيئة  
المصلي ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الصلاة  
ذا يدها من تحتات الصلاة ولا يفسد الصلاة خلافا لما روى مكحول  
عن ابي حنيفة انه يفسدها لان المفسد انما هو القل الكثير وهو ما يظن  
ان فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك ذكر في الكافي انتهى  
**تنبيه اخر** اذا رضع صبي بنفسه ثلثا فنزل اللبن ولو عقه فتد  
صلاتها وصح في الداية وان لم يغزل اللبن فلا بد من ثلاث مقصات  
اتقافا وفي جمع الروايات نقل تصحيح اشراط الثلاث مع نزول اللبن  
فقال رضع ثلثها مرة او مرتين لا تفسد وان زاد تفسد وفي  
النوادر ونزل اللبن وهو الاصح انتهى **وهذا يلغى** فيقال

اذا رضع صبي بنفسه  
قلوبا

شخص

شخص شرب ففسدت صلاة عشرين بشربه ولم يكن مقتديا به ولا متبعا  
**شرح لطيف** لو رفع احد المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير ان يحول  
عن القبلة لا تفسد صلاته ولو وضعه على الداية تفسد كذا في البحر  
ويفسدها **خول الصد عن القبلة** لما فيه من ترك التوجه لموضع الا اذا  
ظن الحدث وانصرف ثم شرب عنده قبل خروجه من المنبر ومجاورة الصفوف  
في الصحرا وهذا في الطهارة للبناء بسبق الحدث اوللا اصطفايا فاذا القدر  
في صلاة الخوف وفسدها **كل شيء من خارج فده** ولو قل كسرة الامكان الاخر  
عنه وفسدها **كل ما بهما شانه ان كان كثيرا** وهو اي الكثير **قيل** لمصلحة  
سواء كان يعمل قليل وكثير لا مكان الاحتراز عنه خلافا لعل الغليل يعمل  
قليل لا يترتب لريقه ولا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان يعمل كثير يفسد  
بوجود العمل الكثير يفسدها **شربه** لا نهيا في الصلاة ولا في غيرها  
العمل في الشبان لما قدمناه ولو رفع راسه الى السماء وقع في حلقه رد  
او ثلج او مطر وصل الى جوفه ففسد صومه وصلاة ولو طول في الخارج  
الي جوفه كذا في النزاهة لكن في الصوم بشرط ان يكون ذكر الصوم  
ويفسدها **التخيم** لا عند بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به صرف لان  
الكلام ما نلفظ به وان كان بعدد بان كان مدفوعا اليه لا تفسد  
لعدم امكان الاحتراز عنه كصاحب السعال في السلام وهو ان يقول  
اح بالفتح والضم والعذرجا من قبل صاحب الحق يجعل عفوا وان لم يظهر  
به عروق سمجة لا يفسد اتفاقا وكذلك يكون بغيره كذا في الجوف لو  
ستخف لا صلاح صوته وتحسين لا تفسد صلاة على الصحيح ونفسه عند  
الفتنة اسما جليل ان اهدوا لخطا الامام فستخف المستند بهن في  
الامام لا تفسد صلاته وذكر في الغاية والتخيم للاحكام بما عفا الصلاة  
لا تفسد كذا في التبيين كذا الملقح من قيد كذا هو معروف وقال في التبيين

هذا

ان تعدد سمعت حروفه فسدت صلاته انتهى فان حمل ما في الغاية على ما ليس  
فيه حروف كان وجه التوفيق بينهما والافالمحالة لفظا ظاهرا **والتأنيف**  
سواء اراد نفي التراب وتنقية موضع سجوده او اراد به التخيير فسدت صلاته  
ان كان متمسكا بالافلا وقال في البداية عن المجتبي نفي في التراب فقال  
اخي وانق فسدت عندهما خلافا لابي يوسف والتخيير ان الخلافة في الخط  
وفي المشقة نفدت بالانقاف انتهى وبعضهم لا يستلزم في المسح ان  
يكون له حروف فمهما قال انية ذهب خواهره **والاين** وموان يقولون  
بسكون الهمزة مقصورا وزد نوح العجم **والتاق** وموان يقولون ويقا  
او الرجل تا وهما وتاقا وهما اذا قال اوع ومي كلمة نوح ورجل اواه  
كثيرا التاق وفيها لغات كثيرة فكذا لا تدرع تشديد الواو المفتوح وسكون  
الها وكسرها وبلاها وسكون الواو وكسرها وغير ذلك وينفذهما ارتقا  
**بكايه** وموان يحصل به حروف وتوله من **وج** بحسده **وامصية** بفقد  
حبيب ومما لكلمه متعلق بالانين ومما بعده فهو قيد تجميع للتأنيف الاعم  
في الفساد لانه اذا حصل شيء منها لا حد لها صار كانه يقول انه من بعض عذرها  
او مصابغ فحرفه والدلالة لفعل على التصريح ان لم يكن حصره على لغتها ولو  
افصح به نفدت كذا هتئا ولا نفدت بحصول هذه الاشياء الانين  
ومما بعده من **ذكر جنة** او ذكرها او اتفاقا لدلالة على زيادة المشوع والخاشع  
سعي به الخاف من الواحد القهار ولا يلزم على يدنه فكانه يابس كارض حاشية  
وفي الحديث من اطاع الله با كما دخل الجنة ضاحكا ومن اذنب ذنبا ضاحكا  
دخل النار با كما وينفذهما **تثنية** بالسين المعجمة افصح من المملة وبوالها  
له بالخير عما طهر **رحمك الله** عند اي حنيفة وقال ابو يوسف لا تفعل لانه  
دعما بالمعطرة والرحمة كالوقال لعاطس الحمد لله على الاصح الرواية واذ لم  
يروده الجواب بل الثواب لا تفقد بالانقاف وكذا لا تفقد لوقال لعاطس الحمد

بغير حصة

لله و ارادة الجواب لانه لم يتعارف جوابا وقيل نقصد ان ارادة الجواب محل  
الخلافة فيما اذا لم يرده التخيير بل ارادة تفقد صلاة السامع الغالب الحمد  
لله لانه تعطل الغير من غير حنيفة وجه قولنا في حنيفة ما روينا من قوله صلى  
الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلى فيها شيء من كلام الناس الحديث  
قوله لقائل اي التثنية معاوية بن الحكم ولا يجرى في مخاطبات الناس  
فكان من كلامهم وينفذهما **جواب** مستفهم عن نفيه سبحانه نزي قال  
قائل هل مع الله الاخر فاجاب المصلي **بلا الا الله** فسدت صلاته عندهما  
خلافا لابي يوسف من يقولون ثانيا بصيغة فلا يتغير بعزمه فلما انه  
اخرج من الجواب وموصاه له لا يستعمل في موضع آخر فافصح الجواب  
لان الكلام ينبغي على قصد المتكلم فان من راي رجلا سديحي وبين يديه كتاب  
فقال يا سديحي هذا كتاب بقوة و ارادة خطابه لم يشك على احدا من متكلم  
لا قاري وامثاله وينفذهما جواب **خبر رسول** بالاسترجاع وهو قوله انا  
لله وانا اليه راجعون وينفذهما جواب **خبر محمد** بالرحمة وجواب **عجب**  
**بلا الا الله** او جوابه سبحانه الله وينفذهما كل شيء مما يشبه  
الفاظ القرآن اذا قصد به الجواب **كجاءي** هذا الكتاب من طلت كتابا  
او غيره من المصلي واشتد تزيه اخذ وقولنا تناغما للمستفهم من الاتيان  
به وتلك حدود الله فلا تقربوا هياكله في اخذ في اخذ عند الخيل  
قال البخاري الحريون سئل عن احد من المشايخ والوجه ما بينا واذ لم  
يرد به الجواب بل ارادة اعلام انية الصلاة لا تفقد صلاته بالانقاف و  
ينفذهما **روية** منتهى ما تقدم على استماعه ليقبل نفوذه قدما للشهادة حكما  
سنقيدها بالمقابل التي بعد هذه ايضا وكذا تبطل وكذا تبطل **لو رآه**  
المستفهم مستمرا ولم يرم امامه لعل ان امامه قد رآه جاز فتبطل صلاته  
دون صلاة الامام لعدم قدته وكذا تبطل وقال كل عند الامم التيمم



قبل القعود قدما للتشهد لظهور الحديث السابق كما قدمنا في التتميم  
وكذلك تمام مدة **صالح الحنف** وتقدم بها لها وكذا انزع عطايا لخصمنا  
كان بقل يسيرا وكثيرا لان هذا فيما قبل القعود قدما للتشهد لظهور  
بالعمل لتبليغ عن الكثير فيما اذا اعتقد قدما للتشهد في الخلافة **وتعلم**  
**الاممي** لانه مضمون في السنة العرب وفي الامم الحالية عن العلم والكتابة  
والقراءة وسوا نعلمها بالتلويح او تذكرها بعد النسيان والتفصيل  
فيما اذا اعتقد قدما للتشهد الكلام هناك الكلام فيما قبل وهذا اذا لم يكن  
مقتديا بقاري في المقتدي به محض على صلاة في الصلاة لان قراءة الامام  
للقراءة فلم يتغير حال اخرها عن **وهذا وجد** ان المعاري سائر ايام الصلاة  
في خروج نجر النكل ومملوك الغير اذا لم يصح للصلاة فيه **وقدر الموي على**  
**الركوع والسجدة** لغوة باقية فلا ينبغي على ضعيف وتذكر فائدة الذي ترتيب  
والفساد موقوف فان صلي ختمه متذكرا تلك الغاية وقضاها  
قبل خروج وقت الحامسة بطلت الطمخ كذا الوقت قلها بعد شي منها  
بطل وصف ما صلاة قبله فصار نفلا واذا لم يقصر المني وكذا حتى  
خرج وقت الحامسة مما صلاة متذكرا للفاينة ارتفع الفساد **استخلا**  
**من لا يصلح** اما ما كافي في معذور وطلوع الشمس في الفجر لطلوع النافس  
في خلال ما لزم كاملا ورواها اي الشمس في صلاة العبد من الغوات  
شرط صحنها وهو وقت الضحى ودخل وقت العصر في الجمعة لغواتها  
وهو وقت الظهر وسقوط الجيرة عن برز لظهور الحديث السابق وذلك  
العند المبيح للشمس ورواها عند المعذور من نحو سلس بول وتقدم ان  
شرط زواله خلوص وقت كامل عند قتل الصلاة التي تقطع في خلاها  
ثم استمر منقطعاً حتى مضى وقت كامل والحديث عن احترازه عن سبق  
الحديث فانه لا يبطلها ولا لينا كما سذكره والحديث بصنع غير كثرية

ودفع

ودفع شرع من شجرة قادمه والاعمال والجنون والجنابة الحاصلة  
**بطل** واختلاف بان تمام متمكنا قبله ومحاذاة المشبهة ولو في الماضي  
كالعبور والشوها في اذ اركن على ما قاله محمد ومقدار على قولنا في يوسف  
والمراد ان محمد رجليه لا يبتا قضا وكعبها في الاصح ولو كانت محروما لكان  
او زوجة ولا معتبرا بالنسبة في الصغير اما العبرة بالخطاة والعبادة  
لتكون صالحة للجماع فتخاذه في صلاة مطلقا في استلزام الركوع والسجود  
ولو كانت بالامم فلا تبطل صلاة الجماعة مشتركة **تحرمة المستلزم**  
للاشتراك تادية والاشترالك بتحقيق باتحاد فرضها وارتباط  
صلاتها بابتداء تحرمتها على تحرمة الامام او يكون هو اما لها في مكان  
**منه** حتى لو كان اخرها على كان والاخر على لا ومنه لكان قدوة ممة  
الرجل لا يقتصد صلاة لا اختلاف المكان بل احال بينهما مثل نحو خروج الرجل  
في الطول وعظما الاصبع فان كان لا ينظر لمحاذاة لان ادق الامور  
التموه لشد الحبال بقدر والفرقة تقوم مقام الحبال وادناها قدرة  
ما يقوم في المصلي ولم يشر اليها التاخر فان شانا اليها فلم يتاخر في  
فدت صلاتها دون صلاة لا تيانة مما في وسعه وتقدم عنها بالمشي  
مكروه فاذا ترك الاشارة فدت بالمحاذاة صلاة وتاخر من شرط  
المحاذاة المفسدة ان يكون الامام قد بولي **ما مستحق** لانه شرط لصحة  
اقتدائها كما قدمناه فاذا لم ينوها لا تقتد بمحاذاتها وفي الجملة والمريد  
قال كثرهم لا يصح ايضا اقتدائها مما لم ينو اما متما بالخصم وقال بعضهم  
يصح اقتدائها فيها لان الامام ينوي مطلق الامامة ويفسد **الخطو**  
**عن** من سبقه الحدث في ظاهر الرقابة ولو اضطرت له لبنا على ما مضى  
من صلاة ككشف المرأة **واعضا** للوضوء بعد سبق حدثها وبوالصحيح  
الا ان يكون انكشافا كثيرا في زمن يسير دون اذ اركن كغلبه كقراءة

وقرأنا اي قراءة من سبعة الحوادث في حالة كونهما للوضوء او عايدا  
**للوضوء** اما في الذهاب فلا تباين بين الركعة والقراءة مع منا في الصلاة وهو  
الحديث واما في حال عوده من وضوء فلا يركن مع المنا في وضوء المشي  
فاحترق بقراءة عن التسليم فاذا تسلم لا تقصد صلاة على الاصح لا يركن  
من اجنابها ومكة قد رآه اركان بعد سبق الحدث مستيقظا بالاعادة  
حتى لو كان نائمًا متمكنا في الصلاة فزعف ومكث نائمًا ثم انتبه فانه يركن  
او مكث لتعدد الزحام او السبلان او العافيا ان ينقطع بيني واد استبق  
الحدث ناكها او ساجدا لا يرفع راسه بقصد اتمام الركن بخلاف من اقتاد  
القنلة بذلك بل يرفع راسه ناويا اليها او يتأخر محدودا باستراش  
يشترط للطهارة ومجاورة ما قربها لغيره اي لما بعد من غير عذر  
التسكين ونحوه الا اذا كان الماء القريب في بيته او جاوزه قليلا قدر  
صدين كما اذا وجد شربة من الماء فركها وذهب الي اخرها بجنبها وفيه  
اشارة الى ان فعل ما يحتاج اليه لا يضر كالاستقام من البير على الحشا  
وخرجه لوم لو كان مستحقا وفتح الباب وتكرار الغسل ثلاثا واستيعاب  
الراس بالتميم والضمضة والاستنشاق ثلاثا على الاصح لان العوض يقوم  
بالكل وقيل بوضوء مرة وان راد وضعت وغسل نجاسة اصابته  
من سبق الحدث لا من غير والقاء الثوب المتنجس منعنه وخرج من  
**المسجد بغير الحدث** لوجود المنا في وضوء المشي بغير عذر ولا قياسا  
بالاخر ان عن القنلة مطلقا ولكن الاستحسان بقا وما عند عدم  
الخروج من المسجد لا يقصد اصلاح فاعتبر منه عام مختلف المكان  
والدار والبيت والجماعة ومضلي الجماعة كالنجد ومجاورة الصفوف  
في غير يعني في الصحرا الا في المسجد ولا ماني حكمه وان مشي تاما وليس  
بين يديه ستره فالصحيح هو التقدير موضع السجود وان كان يصلي في الصحرا

اعرفه انه الدار والجماعة  
والبيت والجماعة  
فالمسجد كغيره  
حدته اقرضه ان شاء  
الله

وحله فمسجد موضع سجوده من الجوانب الاربع الا اذا مشي امامه وبين  
يديه شقة فيعطيها خطا حكم المسجد فاذا تجاوز ذلك بطلت اياها فحدث  
صلاة كما لو نزل من اربعة فاقطعها وكذا تقب يقدم عوده كما علمت في  
فيها واما ان كان قد فرغ فله الخيار بين اتمامها في مكانه او عوده الى الاول  
واضلفوا في الافضل وقيل يقصد بعوده بعد فراغ اتمامه الى مكانه  
ويقصد هنا الضرف من مقامه انا انه غير متوضي او طائفا ان مدح  
مسحوا لتقصت او طائفا ان عليه فائدة او طائفا ان عليه نجاسة وان  
لم يخرج في هذه القرون **المسجد** لان الاضرف فيها على سبيل الرضف والترك  
وتكذلك لو تحقق ما توجه يستقبل بخلافه من الحدث لا يمسح بالارض بل  
للاصلاح وهذا هو الاصل وقد علم ما ذكرناه شروطا لتسبق الحدث  
الساوي في الصلاة ولا يفضل الاستقبال مطلقا بخلافه من الخلاف  
لقول الامام الشافعي رحمه الله يبطلانها به وتخدم الباقي وقيل ان كان  
يصلي بالجماعة ولا يفضل البناء احولا الفضيلة الجماعة والافلا استقبال  
وفي الحافظية والمستصفي الدلائل اربعة الكتاب الخبر المسموع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والخبر المتواتر والاجماع والمجوز اربعة ايضا  
الاية المأولة والخبر الواحد والعام المخصوص والقياس ولو لم يكن من خلافه  
الواحد ولو استأنف يكون خلافا لاجماع فكان اولي شئ في يقصد بها **الفتحة**  
اي المصلي على غير امامه لا يقرأ بغير ضرورة وفتح على اتمامه فيه اصلاح  
صلاة لانه قد يجري على لسانه ما يكون منسدا لفتحة عليه ولو بعد قراءة  
المفروض وبعد استعانة اليه اخري لا يقصد صلاة ولا صلاة الامام على  
الصحيح ويقصد بها التكبيرة **الافتحة** لا انتقال صلاة اخري او غير صلاة  
لانه صحيح شرعه في غيرها لئلا يتخيل ما لم يركب ما لا يخرج عن صلاته  
التي كان فيها ضرورة وكذا لو كان منفردا فتوى لا تقصد الا وكذا لو كان

اعرفه ان من صلى في الصحرا  
وطهارة ومسح راسه  
سجود من الجوانب  
الاربعة الخ

لحسن  
يستقبل بي يستأنف

اعرفه ان من صلى في الصحرا  
وطهارة ومسح راسه  
سجود من الجوانب  
الاربعة الخ



سَبَّوْهُمَا قَامَ لِقَامًا سَبَقَ بِهِ شَيْءٌ فَيَكُنْ يَتَوَحَّجُ لَاسْتِقْبَالِ الْحُجَّجِ عَنْ  
صَلَاتِهِ لَأنَّ حُكْمَ صَلَاةِ الْمُسْتَوْفَى وَحُكْمَ صَلَاةِ الْمُنْفَرِّ يَخْتَلِفَانِ لَا  
يَرْجِعَانِ لَا قِسْطَ بِالْمُسْتَوْفَى لَا يَصِحُّ بِالْمُنْفَرِّ وَصَحَّ قَاذِ الْقَبْلِ عَلَى حِلِّهِ  
وَكَبُرَتْ لَنَا التَّنَقُّلُ إِلَى الْآخَرِ كَمَا تَنَقَّلُوا لَتَكْبِيرٍ مِنْ فَرْضٍ لَا يَنْقُلُ وَكَرِهْنَا  
كُنَا فِي التَّجَنُّبِ وَالْمَرْبُودِ لَوْ كَانَ يَصْلِي عَلَى جَنَازَةٍ نَحْنُ بِأَخْرَجِي فَكَبَّرْنَا وَرَجَعْنَا  
الْإِسْتِيفَاءُ صَادَرَتْ نَفَا لِلثَّانِيَةِ وَأَشْرَأَ إِلَى أَنْ لَوْ كَبَّرَ بِرَبِّهَا سَبَّحْنَا فِي عَيْنِ  
مَا بَدَا فِيهِ لَا يَغْنِي عَنْهُ مَا تَصَدَّقَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَقْعُدْ عَلَى آخِرِ مَا بَقِيَ مِنَ الرُّكُوعَاتِ بَعْضُهُ  
إِلَى مَا مَضَى بَلْ تَزَكَّرَ وَتَعَدَّى عَلَى آخِرِ مَا ظَنَّنَا فَتَمَّ بِمَكْتَبَرٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ  
وَمَعْلُومٌ أَنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالنِّسْبَةِ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَّظَ بِهَا بَطَلَتْ مَا مَضَى لَنَا فِي وَكَلَامِ الْكَلَامِ  
وَقَبْدًا بِالصَّلَاةِ لَا يَدُلُّ لَوْ كَانَ صَاحِبًا عَنْ قَضَاءِ رُكُوعَانِ ثُمَّ نَوَى بَعْدَ الشَّرْعِ بِإِفْتِاحِ  
صَوْمِهِ لَيْبَسَ بِصَلَاةٍ فِي صَحَّةِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَبِدَ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ لِيَمَّا تَقَدَّمَ مَا أَوَّلَا  
حَصَاتٍ وَأَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَاتِ قَبْلَ الْجُلُوسِ لِأَخِيرِهَا قَدَرُ  
التَّشَهُدِ قَبْلَ الْإِفْتِاقِ وَأَمَّا إِذَا عَرِضَ الْمَنَاقِبُ فَيَقْبِلُ السَّلَامَ بَعْدَ الْقُرْعَةِ  
فَقَدَرُ التَّشَهُدِ الْمَخْتَارِ حَتَّى الصَّلَاةُ لَأنَّ الْخُرُوجَ مِنْهَا بِفَعْلِ الْمُصَلِّي وَاجِبٌ عَلَى  
الصَّحِيحِ وَقَبْلَ الْقِسْدِ بَعْدَ مَا عَلَى مَا قَبْلَ أَنْ الْخُرُوجَ بِصَنْعِهِ فَرَضَ عِنْدَ الْأَمَامِ لَا عِنْدَهَا  
وَلَا لِقَابِ فِي عَيْنِ الْأَمَامِ وَأَمَّا الْخُرُوجُ أَبُو سَعِيدٍ الْبَرْدِيُّ عَنْ قَوْلِ الْأَمَامِ بِفَسَادِ  
الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَقَالَ إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَقْسُدُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفَرْضِ وَلَمْ  
يَبْقَ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ إِلَّا الْخُرُوجُ بِصَنْعِهِ قَاذِ اخْتَدَتْ بِتَرْكِهِ كَانَ خُطَاؤُهُ عِنْدَهَا  
الْخُرُوجُ بِفَعْلِ الْمُصَلِّي لَيْسَ خُطَاؤُهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَجَنَّبَ مَا مَوْفُوتٌ  
كَسَابِرُ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ فَلَا يَحِلُّ الْخُرُوجُ بِالْكَلَامِ وَالْحَدِيثُ ذَلِكَ لَيْسَ بِفَرْضٍ  
قَاذِ أَحْدَثَ هَذِهِ الْعَوَارِضَ وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ فَرْضٌ صَادَرًا بَعْدَ السَّلَامِ وَقَالَ  
الْبَرْدِيُّ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِفَعْلِ الْمُصَلِّي لَيْسَ  
بِفَرْضٍ وَخَطَأُ الْبَرْدِيِّ فِي اسْتِنْبَاطِ فَرْضِيَّتِهِ عَلَى قَوْلِ الْأَمَامِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ

المعنى ان كل من صلى في صلاة  
فقد صلى في صلاة  
فقد صلى في صلاة

لأنه لو كان خُطَاؤُهُ لَا خُطْأَ مَعَاوِفَ بَرَزَ وَهُوَ السَّلَامُ وَلَمْ يَلْمِ بِخُطْأِ لَنَا لَيْسَ  
بِفَرْضٍ وَأَمَّا قَالِ الْأَمَامِ أَوْ حُضِيْفَةُ بَطُلَانِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَأنَّ  
مَا يَفْعَلُهُ الصَّلَاةُ فِي آثَانِهَا يَتَغَيَّرُ مَا فِي آثَانِهَا كَبُرَتْ الْأَقَامَةُ وَقَبْدَتْ  
الْمَسَافَةُ الْمَقِيمُ انْتَهَى قَوْلُ الْبَرْدِيِّ بِأَنَّ تَعَدُّ الْغَيْرِ فِي آثَانِهَا لَيْسَ كَهَوِّ قَبْلِهِ  
فَلَا يَصِحُّ الْحَاقُّ بِهِ عَلَى أَنْ مَعْفُورٌ فِي مَقَابِلِهِ مَقُولٌ وَهُوَ يَتَقَبَّلُ انْتَهَى فِيهِ  
نَاسِلٌ وَيُفْسِدُهَا أَيْضًا مَدَّ الْهَرَجَ فِي التَّكْبِيرِ وَقَدَرْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَقَرَأَ  
مَا لَا يَحْفَظُ مِنْ مَصْنُوعٍ وَأَنْ لَمْ يَحْمَلْ لَتَلْفِظِي مِنْ غَيْرٍ وَأَمَّا إِذَا خَافَ ظَا  
لَهُ لَمْ يَحْمَلْ فَلَا تَقْسُدُ لَتَنَقُّالِ الْقَوْلُ وَالتَّلْفِظُ يَفْسِدُهَا إِذَا رُكِنَ كَرُكُوعٍ  
أَوْ أَمَّا كَانِ أَيْ مَضَى لَعَنَ يَتَمَّ إِذَا رُكِنَ مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ مَعَ خَاسَةِ  
مَنْعَةٍ لَوْ جُودَ الْمَنَاقِبُ أَمَّا لَوْ قَعَّ عَلَيْهِ خَاسَةُ فَدَفَعَهَا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ  
مَجْرُومٌ وَقَوْلُهُمَا أَوْ هَبْتَ الرِّجْلَ فَكَشَفْتَ فَتَسْتَعْرِجُ عَنْهُ مِنْ سَاعَتِهِ فَلَا يَضُرُّ  
وَيُفْسِدُهَا مَسَابِقَةُ الْمُقْتَدِرِ رُكِنَ لَمْ يَشَارِكْ فِيهِ قَامَهُ كَالْوَرُكِ وَدَفَعَهُ  
وَأَسَدُ قَبْلِ الْأَمَامِ وَلَمْ يَدْعُ مَعَهُ أَوْ بَعْدَ وَتَسَلَّمَ مَعَ الْأَمَامِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَسَلَّمَ  
مَعَ الْأَمَامِ وَقَدَّ بِالرُّكُوعِ وَالتَّسْبُوحِ قَبْلَهُ فِي كُلِّ رُكُوعَاتٍ فَلَهُ بِطَرَفِهِ قَضَاءُ  
رُكُوعَةٍ بِإِقْرَاءَةِ كَلَامِ مَدَدِكَ وَالصَّلَاةُ الْأَمَامِ لَاتَّقُ وَهُوَ يَقْضِي قَبْلَ فِرَاقِ  
الْأَمَامِ وَقَدَرْنَا تَدْرِكَةَ الْأَوَّلِ بِتَرْكِهِ مَتَابِقَةُ الْأَمَامِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
فَيَكُونُ دُكُوعُهُ وَبُحُودُهُ فِي الثَّانِيَةِ قَضَاءُ عَنِ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِيَةِ عَنْ الثَّانِيَةِ  
وَفِي الرَّابِعَةِ عَنِ الثَّانِيَةِ فَيَقْضِي بَعْدَ صَلَاةِ الْأَمَامِ رُكُوعَةً بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لِأَنَّهُ  
لَا حَاقُّ بِأَدْرَاكِهِ أَمَّا مَطَرَةُ أَوَّلِ الصَّلَاةِ وَأَنْ رُكِعَ مَعَ الْأَمَامِ وَتَجَدَّدَ قَبْلُ رُكُوعِهِ  
فَقَضَاءُ رُكُوعَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَلْتَحِقُ بِتَجَدُّدِهِ فِي الثَّانِيَةِ بِرُكُوعَةٍ فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ كَانَ  
مَعْتَبَرًا وَلَيْسَ بِرُكُوعَةٍ فِي الثَّانِيَةِ لَوْ قَعَّدَ عَقِبَ دُكُوعِهِ الْأَوَّلِ بِالسُّجُودِ ثُمَّ رُكِعَ  
فِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْأَمَامِ مَعْتَبَرًا بِرُكُوعَةٍ فِي الرَّابِعَةِ لَكُنْ قَبْلَ سُجُودِهِ فَيُلْتَحِقُ  
بِالسُّجُودِ فِي الرَّابِعَةِ الْأَمَامِ فَيَصِيرُ عَلَيْهِ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ فَيَقْضِيهَا وَأَنْ رُكِعَ

كان  
او

قبل امامه وتجدد معه يعقضي اربعا بلا قراءة لان التحصيل لا يعتد به اذا لم  
يتقدم ركوع جميعه وركوعه في كل ركعات قبل الامام يطل بمجرده الحاصل  
معه واما ان ركع امامه وسجد ركع وتجدد معه جازت صلاته هذه حتى  
صوره ماخوذة من نسخ القدير والخاصة وبفسدها متابعة الامام  
**في سجود السهو المستوفى** اذا تأكد ان قرأه بان قام بعد صلاة الامام وقبله  
بعد قعوده قد علم التشهد وقيد ركعتي سجدة فتذكر الامام سجود مستوفى  
فتابعه فسدت صلاته لانه اختل في بعض بعد وجود الافراد ووجوبه  
فتفسد صلاته اما لو قام وركع فقبل سجوده سجدة لا تمام السهو وجب  
متابعة الامام في سجوده ورفض قيامه وقراءة وركوعه فان لم يعد الي  
متابعة الامام ومضى على قضائه جازت صلاته لان عود الامام الى سجود  
السهو لا يرفع القعود والباقي على الامام سجود السهو وهو واجب المتابعة  
في الواجب واجبة وترك الواجب يوجب فساد الصلاة الا ترى انه  
لو تركه الامام لا تفسد صلاته فكذا المستوفى وسجد السهو بعد الفراغ  
من قضائه استحسانا وقيدا قيام المستوفى يكون بعد قعود الامام قد  
التشهد لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقي عليه فرض لا ينفرد بالسجود  
عنه فتفسد صلاته وتتصور المشيلة ايضا اذا تابع المستوفى امامه في  
سجود السهو ثم تبين يحيى المستوفى انه لم يكن على الامام تهو حيث تفسد  
صلاة المستوفى متابعة الامام لا فتد في موضع كان عليه لا تتراد في  
ذلك الموضع لانهما السجدة بين ومن الفقهاء من قال لا تفسد صلاته  
مخلقا لاحق لانه مقتضى جميع ما يورثي فلا تفسد صلاته كذا في البيع  
انتهى وفي الحاوي لاحوط ان المستوفى يبعد صلاته وفي الغياثية صلاته  
اي المستوفى جازية عند المتأخرين وعليه الفتوى انتهى وقد فصل في  
القناني في الكبرى ايضا بين علمه به واما ما قد علمه فقال ان لم يعلم المستوفى

ان

ان الامام لم يكن عليه سجود السهو لم يفسد صلاته وهو المختار انتهى  
ومثله في التجنيس المنبسط انتهى وفي الحاشية ان علم تفسد في اشهر  
الروايتين كذا في الترتيبية انتهى وقد قال القاضي خان وان لم يعلم  
اي المستوفى انه لم يكن على الامام تهو لم يفسد صلاة المستوفى في قولهم  
انتهى وهذا مخالف لما يفيد الخلاف في حالة عدم علمه في كلام غيره كما  
قد علمه انتهى واما حكم سجود التلاوة فقال في التجنيس لو تذكر الامام  
سجدة تلاوة فسجدها فان كان المستوفى لم يقيد ركعة التي قال لها  
بسجدة فقلنا ان يعود الى متابعة الامام فيسجد معه للتلاوة ويسجد  
للسهو ثم يسلم الاقام ويقوم المستوفى الى قضا ما عليه ولا يعتد بما اتي  
بغيره قبل المأمور ولو لم يبعد فسدت صلاته لان عود الامام الى سجدة  
التلاوة ارفض القعدة في حق الامام وهو بعد لم يصرفه الان ما اتي  
به دون فعل صلاة وانقصت القعدة في حقه ايضا فلا يجوز له الافراد  
لوجوب المتابعة في اوانها فيكون الافراد مفسدا في هذه الحالة وان  
كان قد قيد ركعة بسجدة فان عاد الى متابعة الامام فسدت صلاته  
رواية واحدة وان لم يعد ومضى عليها فبها رواية ثان ذكر في الاصل ان  
صلاة فاسدة قال في الجوهري وظاهر الرواية كذا في المحيط وفي الظهيرية  
وباصح الروايتين انتهى وكذا في نوادر ابي سليمان انها لا تفسد صلاته  
وجه رواية الاصل ان القعود الى سجدة التلاوة ارفض القعدة فثبت  
ان المستوفى انقضى في موضع الاقتضا فتفسد صلاته وجه نوادر ابي  
سليمان ان ارتفاع القعدة في حق الامام لا يفسد حق المستوفى لان ذلك  
بالعود الى التلاوة والقعود حصل بعد تمام الافراد عن الامام وخرج عن  
متابعته فلا يعتد بحكمه كذا في البدائع وبفسدها عدم **عادة الجلوس**  
**الاخير بعدوا** **السجدة** **صليته** **تذكرها بعد الجلوس** **لا يعتد بالجلوس**



ألا بعد تمام الركعة لأنه طهرها وكذا إذا استعمل للتلاوة بعد التفتيح الأخير  
 يلزمه إعادة تلاوة برقص سجود التلاوة على المختار كما ذكرناه في حقنا وسلم عليه  
 سجود التلاوة وتقرأ في القوم وتذكر في مقامه عادة التي وفقدان تركها  
 المقتضى فسدت صلاة وصلاة من تأخره لم يتأخره كذا في البرازية  
**ويفسد ما عدا ذلك إذا كان شرط صحة أن يكون مستيقظا**  
**كما تقدم** ويفسد ما قصته أمام المنيق وإن لم يشهد أو حدثه القوم  
 الحاصل بغير التهمة أيضا إذا حققه أو أحدثه بعد الجلوس الأخير  
 قدما للتشهد عند أي حيفة خلافا لما لا يصح صلاة المقتدي بمبيلة علي  
 صلاة الإمام صحة وقضاء أو لم تقصد صلاة الإمام فكذا صلواته  
 كالسلام والكلام والخروج من المسجد ولأن التهمة والحدث المرفضان  
 للجزء الذي يلاقيانه من صلاة الإمام فيفسدان مثل صلاة المقتدي  
 غير أن الإمام والمهر لا يحتاجان إلى البناء أو المنيق أو من حاله مثل حال  
 محتاج إليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لأن الصلاة تستلزم  
 به وهو من واجباتها ما موربه والكلام في معناه لأن السلام كلام لوجوده كافي  
 الخطاب فيه والخروج من المسجد من موجبات التهمة لكونه مأمورا به لقوله  
 تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ويفسد ما **السلام على**  
**رأس كسيتين في غير الثانية** الثانية الجزئية المقصود بالتعريف  
 المعبر به بأمية المقيم ظاهرا أنه مسافر ولم يكن مسافرا وظاهرا أنها  
 الجملة أو ظاهرا أنها التراب والجمع وهي أي التي صلاها الظهر والعشا  
 أو كان في يومه صلبا لا سلام أو جاحلا ناشطا فظن الغرض وكسيتين  
 في غير الثانية لأنه سلام عند علي جهة القطع قبل أو أنه يفسد الصلاة  
**فضل** فيما لا يفسد الصلاة لو نظر المصلي إلى مكتوبة فهم سواء  
 كان قرآنا أو غير فضل لا استقام لم لم يقصد خالفا لأدب ولا تقصد تقدم

بلغ مقامه محمد الله  
 كتب مولاه محمد الله

المنطق

المنطق بالكلام أو كل ما بين أسنان وكان **من الحصة بلا عمل كغيره**  
 ولا تقبل لعشر الاحترار بعد في صيرورة كريمة واحترار ما بين أسنان قالو  
 كان في غير كرم فذات منها شيء وصل إلى حلقه فانه يفسد صلاة ولو لم يلها  
 قبل خوله في الصلاة ولكنه وجد صلاؤها في الصلاة لا تقصد أو مرمحاً  
**في موضع سجود لا تقصد** سوا كان المارار ميتا أو كلبا أو امرأة أو حملا  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأمرنا بالاستطعم فأنما  
 هو شيطان وتصدق كرامة من شاء الله تعالى **وإن ثم المار المكلف لقوله صلى**  
 الله عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلي بما إذا عليه كان يقف أربعين  
 خيرا له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان وفي رواية البزار أربعين خريفا  
 وإنما يجوز إذا مر في موضع سجود في الأصح إذا كان المسجد كبيراً أن هذا القدر  
 حقه وفي تحريم مارة أو التضييق على الماء وقيل يقدر صغرين وقيل يقدر  
 ثلاثة أذرع أو خمسة أو أربعين وأما في المسجد الصغير فيكون مطلقاً وأما  
 كالكبر في لو كان المصلي على كان قد مره الرجل لا بأس به وإن قل كالحجزة  
 بعض أعضائه **ولا تقصد صلاة الرجل ونظره إلى فرج المطلقة** يعني في مكانها  
 الدخان **شهوة في المختار** كذا في الخلاصة لأنه عمل قليل والنظر إليها خلال  
 لأن الطلاق الرجمي لا يحرم الوطئ وإن ثبت به **بالرحمة** ولو قبلها المصلي  
 أو لمستها فسدت صلاة لأنه في معنى الجماع والجماع على كسيتين كذا في الحنبلين  
 والمنزلة في البرازية جاحلها بين العند من فيها فسدت صلاتها  
 قائم لم ينزل وكذا إذا أتياها بشهوة أو بغيره أو لمستها بشهوة لأنه  
 في معنى الجماع بخلافها إذا قبلت ولم يشتمها ولو نظر إلى فرج المطلقة  
 فيها صار مجتأ ونظر حتى ثبتت حرمة المصاهرة لا تقصد الصلاة  
 في المختار انتهى **فصل** في المكروهات المكرهة من الصلاة وحل  
 ما يكون منكره أو من فعله وتخصيص كذا قيل وهذا ظاهر في المكروه

الحرف أن من أتبع سكره قبل دخوله  
 في الصلاة وردت حكمه في الصلاة  
 لا يفسد

الحرف في  
 الصلاة

تتركها ويصلي ركوعها باعتبارها ركعتين على الصلاة في ركعتين في ركوع  
 في هذا الباب نوعان أحدهما ما كرم تنزهها والثاني ما كرم تحريمها فإذا ذكر  
 المكون لأحد من الطرفين فليدفعه فان كان خفيا ظاهريا يحكم بركعة التحريم الاصل  
 للمني عن التحريم الى الندب وان لم يكن الدليل خفيا بل كان مفيدا للترك الصغير  
 الجازم فهي تركه نصية وقيل ان يقتصر ترك واجب فهو ركوع تحريمي وان يقتصر  
 ترك سنة فهو ركوع تنزيهي هكذا انتهى المكون تحريما الى الحرمة او تركه  
 تنزيها الى الحل اوجب والصلاة صحيحة في جميع صور الكراهة لا يستجاء  
 شرايطها ونقضاء على وجه غير ركوع وهو الحكم في كل صلاة ادبت مع الكراهة  
 قال في التبیین المنبذ وكل صلاة ادبت مع الكراهة فانها نقضاء لا على  
 وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصل بعد صلاة مثلها تاويله المنع عن  
 الاعادة بسبب لو شئنا ولا لا إعادة بسبب الكراهية وذكره  
 الاسلام البزدوي في الجامع الصغير انتهى هذا شامل للاعادة بركعة  
 التنزيه ولا يمنع منه تشييل الشئ اكله الذي بالواجب في قوله ونقضاء على وجه  
 غير ركوع اي نقضاء الصلاة للاحتياط على وجه ليس فيه كراهة وهو الحكم  
 في كل صلاة ادبت مع الكراهة كما اذا ترك واجبا من اجبات الصلاة  
 انتهى كان لا إعادة بترك الواجب اجبة فلا تمنع ان يكون الاعادة مندوبة  
 بترك سنة لان المكون موقوف بترك السنة والركعة في سياق التنقيح  
 بقوله نقضاء على وجه ليس فيه كراهة نعم المكون تنزهها وتحريمها كرم **الحصل**  
**سبعة وسبعون شيئا** تقريرا لا تحديدا ترك واجبا سنة من اسد  
 لهذا لان ما بعد كماله الكلي المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الاطمينان  
 في الاركان وكسابقة الامام لها من الوعيد على ما في الصحيحين اما  
 تحشي احكامه اذا رفع راسه قبل الامام ان يجعل لله دابة من حمار او يحمل  
 الله صورته صوته حمارا وكجاورة اليتيم الاذنين وجعلها تحت المنكبين

اعرف ان الصلاة صحيحة في جميع صور الكراهة

فترك

وتترك القدمين في السجود على الرجل كعبه بثوبه وبهذه لان البعث بنا في  
 الجشوع الذي يورث الصلاة وكان سكرها الغفلة لعلنا في ذلك فلعلم المؤمنين الذين  
 هم في صلاة خاشعون وقوله عليه السلام ان الله يكرمكم بمركب في الصلاة  
 والركن في الصيام والطمع عند لقاءه وقوله عليه السلام كفوا ايديكم في الصلاة  
 ومراي عليه السلام رجلا يعيب بليته في الصلاة فقال لو خضع قلبه خضعت  
 جوارحه وآتيت عبادة عن ملأ فابى فيه ولا مصلح ولا حكمة تقتضيه وقال  
 الامام بديل بن النخعي ان الله فعل فيه عرض ليس بشرعي والسفء ما لا عرض  
 فيه صلاة وقال الامام حميد الدين البعث كل على ليس فيه عرض وقال الشيخ اكل  
 الدين ولا نزاع في الاصطلاح وقال الذي المذكور في شرح الهداية وغيره  
 ان البعث العقل العرض غير صحيح والتحقيق ان المراد بالبعث ههنا فعل ما ليس  
 من فقال الصلاة لا يباح في الصلاة قال عليه السلام ان في الصلاة تنبها  
 انتهى وفيه جميع الروايات قال في البداية المرحمة اربعة البعث والسفء  
 والجلل والظلم وسنة البعث في السفء كسنة الجمل الى الظلم فان  
 في السفء والظلم اصرا وادون البعث والجلل فان فيها ضررا لا افعلا  
 والسفء اقوى من البعث كالظلم اقوى من الجمل والبعث عبارة عن فعل  
 مخلو عن الغاية والسفء عبارة عما يوجب المضرة وفي الهداية البعث  
 خارج الصلاة حرام فاطنك بسرة الصلاة وفي الحديث البعث حرم لقوله  
 عليه السلام ما انا من ذلك ولا اذن مني البعث انتهى **الحاصل** ان البعث  
 ليس بمرق لقوله عليه السلام لا تمنع الحصة وانت تعقل فان كنت لا تمنع  
 فاعلا فواجب متفق عليه وقوله عليه السلام اذا قام احدكم في الصلاة فلا  
 تمنع الحصة فان احدهما توجه واداه اصحاب السنن وقول جابر بن عبد الله  
 سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن تمنع الحصة فقال لا حرج وان تسلم عنها  
 خير لك من مائة ناقة سورة الحديد وقرئ **الاصحاب** ولو منع وهو ممنوع

شرح

اعرف ان البعث والسفء  
 الهم بالظلم والجلل

المراد بالبعث ههنا فعل ما ليس  
 من البعث

هذا الحاصل



وقال عليه السلام  
الصلاة الخ

او مدها حتى نضوت لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع اصبا بعك وانت في  
الصلاة ولا نه نوع من البعث كذا في البرهان وقال عليه السلام الصالحون في  
الصلاة والمسلمون والمفرق اصبا بعد سوا يعني في الاثم كذا في مجمع الروايات  
وانما كره لانه عمل قوم لوط فيكم التشبه بهم قال عليه السلام لعلي بن ابي طالب  
انما احب لك ما احب لنفسك لا ترفع اصبا بعك وانت تقضي كذا في المستضي  
ويستفي ان تكون الكراهة تحريمية للذي لو اورد في ذلك ولاها من افراد  
البعث كذا في البحر والاجماع على كراهتها في الصلاة انتهى كذا في الدراية  
مختلفا للفرقة خارج الصلاة لغير حاجة فاحاطت بترغيبية وتوبيخية  
لقول ابن عمر عن تلك صلاة المغضوب عليهم وراي النبي صلى الله عليه وسلم  
رجلا قد شبل اصبا بعد في الصلاة ففرج عليه السلام بين اصبا بعد  
**والله** لقول اي هرة رضي الله عنه نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
يصلي الرجل مختصرا في لفظ نبي عن الاحتصار في الصلاة وهو ان يضع  
يده على خاصرته قال ابن سيرين وهو اشتهر بانه لا يقرأ الا بحدود ما خرج  
ابو اود عن زيد بن صبح اخنوق قال صليت الى جنب ابن عمر فوضعت يدي  
على خاصرتي فلما صليت قال هذا الصلابة في الصلاة وكان رسول الله يسي  
عنه وفيه تفصيل وهو ان يبتكي على المختصرة وفي القصة وقبل ان لا يتم الركوع  
والتسليم وقيل ان مختصرة الايات التي فيها التمجيد ويكون ايضا خارج الصلاة  
فان ابليس اخرج من الجنة مختصرا ولا اختصارا استراحة اهله السار  
اي اليهود فانا يكرم لمعنيين ترك سنة اخذ اليمين والثاني انه من  
فعل الجارية وقال في البحر والذي يظن انها تحريمية فيها للذي المذكور  
**والاشقات** بعنفه لقول عابدين رضي الله عنهما سالت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن اشقات الرجل في الصلاة فقالوا اختلاص بخلتة الشيطان  
من صلاة العبد وقاء البخار يفتقر لصلي الله عليه وسلم لا يزال الله مبتلا

لعله  
مختصرا

علي

علي العبد وقوس في صلاته قال لم يلتفت فانما التفتا نصرف عنه وقاء ابو  
داود والسنن في كبره ان يسي سبلا والبراق كذا في التمام اذا خرج منه  
وماء دام فيه فهو يرق فيسبته بالرق باعتبار الاول او يرق فيخامنه بضم الخاء  
التلثم الذي يغذي الحلق بالنفس لطيفا تمام من الخيشوم او القدر او السر  
يكن مدغوما اليه وانما اضطر اليه فلا كراهية له الا ان ياخذ بثوبه ويلبثها  
تحت رجله اليسرى اذ لم يكن يصلي في السجدة في البخاري عليه السلام قال واذا قام  
احكم الي الصلاة فلا يصنع امامة فاما ما ياتي في الله ما دام في صلاة ولا عكن  
ممينه فان من يمينه ملكا لا يفسق عن ايتان او تحت قدمه وفيه كذا في تحت قدم  
اليسرى وفي الصحيحين البراق في السجدة خطية وكفارتها وقها انتهى واما  
عبره لا لقلالة لا يذم من كان يكون يحرف فيفسد الصلاة فالله اورد في يده  
صوتون بهر وفي عند الضرورة انتهى وفيه كراهة الاشقات بالغنى  
بان يكون بغير عذر فاما في الرجل الوجه فغير مكره قال صاحب البحر ويني  
ان تكون الكراهة تحريمية وفيه كراهة بالعين لانه بالصد سبلا وقد فاما  
تحويل النظرة وشرع من غير تحويل الوجه فغير مكره من مطلقا كما سذكر  
والا في تركه لانه ياتي في الادب لغير حاجة فالتظاهر ان فعله عليه السلام اياه  
كان له حاجة تفقد احوال المعتدين من جمع ما بين يان الجوار والافهم صلى  
الله عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر امامة كما في الصحيحين وكره **الاتعا**  
وهو ان يضع اليد على الارض وينصب ركبتيه وقيل ان يعتد بيوتيه  
على الارض ويجمع ركبتيه الى صدره وقيل هو ان ينصب يديه كما يفعل في  
السجود ويضع اليد على عقبه ويضع يديه على الارض فالاول اصح لان قعاء  
الكلب يكون بتلك القصة الا ان قعاء الكلب في نصب اليدين وقعاء الايدي  
في نصب الركبتين الى صدره والاضل فيه قول اي هرة رضي الله عنه سالت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن تفرقة كثره الديك فاقعا قعاء الكلب والاشقات

اعرف ان البراق اذا سرت  
البرق من الغيم وماء دام فيه  
البرق وهو البرق

كالنقبات المتقلب رواء احد في مستند وقول عايشة كان يقضي النبي صلى  
 الله عليه وسلم يهني عن عقبة الشيطان وان يهترش الرجل راءه فترأش  
 السبع رواء البخاري وعقبة الشيطان لا تقا وقول انس قال في النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا رقت راسك من السجود فلا تقع كما يقوي الكلب صنع  
 اليك بين قدميك والرقط ظهر قدميك بالارض رواء ابن حنبل وفي  
 كراهة تحريم العقبة بضم القين وسكون القاف والعقب بفتح القين  
 وسكون القاف معني لا تقا كذا في البحر عن العرب وقوله النبي في الهداية  
 قيل ينبغي ان يقول لا اله الا الله لان الثانية تستغنى عن الاضافة  
 فنقول خصيبه ولا يقال خصيتيه كقول الشاعر ترج الياء ارجاج الربيع  
 وقال كان خصيبه من التمدل كذا في العيون ويكره اقر اشرف اربعة اوثان  
 ويكره **تشمير كية** عنها لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اتجد على تسعة اعظم  
 وان لا اكف شعرا ولا ثوبا مستفوق عليه وهو يتضمن كراهة تشمير الكمين وكذا  
 فيمن اجفا المنا في الخشوع ويكره **صلواته في السر والعلانية** وفي اراصح قدرته  
**علي لبس القميص لما فيه من الهوان** والتكاسل وقلة الادب والمستحب  
 للرجل ان يصلي في ثلاثة اوثاب ناز وقص ومائة والمراة ان تصلي  
 في قميص وخمار ومقنعة كذا في البرهان وجمع الروايات ويكره **السلام**  
**بالاشارة** لانه سلام معني حتى لو متاح شيت قصد كاذمنا وقال في  
 الذخير لا بأس بالصلي ان يجيب المتكلم براسه به ومنه الا من عايشه روي  
 الله عنها ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلي قال تعالى فاضا تة الملاحة  
 وموافق يصلي الاية وفيه احكام القرآن للملوي لا بأس بان يجيب براسه  
 وهل يجيب للسلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطاي والطايعان  
 النبي صلى الله عليه وسلم على ان يستغفر روي الله عنه بعد فراغه من  
 الصلاة كذا في جمع الروايات ويكره التربع بالاعدد لما فيه من ترك السنة

اعرف انه لا بأس بان  
 يتكلم الرجل مع المصلي

القعود

القعود فيها وليس مكروه خافجه لان جل فقود النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان التربع وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يفيد ان الكراهة في  
 الصلاة تنزل على سبب وسمي رجا لان صاحب هذه الجلطة قد تربع نفسه  
 كما يربع الشيء اجمع رجا والاربع هنا الشافان والفخذان ربعها  
 بمعنى ادخل بعضها تحت بعضها ويكره **عقش شرج** وهو شد صغيرته حول  
 راسه لا تعمله النساء والترك وخدام الامر كما في الحافضة وقيل جمع  
 على هامة وشده ضبطا وصنع ليلته وقيل لانه اذا خالط في ارضه  
 وقيل شد على القفا لئلا يصيبه الارض اذا سجد ذلك لما في مسلم ان  
 عبد الله بن عباس رضي الله عنهما راى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه  
 معقوس من وراء رقبة وراه فقام وراه لم يقتل حذرا ان يصلي اقبل على عباس  
 فقال مالك ولا اسمي قال في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 الما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف ولقول علي رضي الله عنه قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقص شعرك في الصلاة فانه كمثل  
 الشيطان رواء عبد الرزاق استنهي وهو كذا كاف وتشكيب الفا اي  
 معتد الشيطان وانه كذا اي رحول ضام البعير في قيل كسا يعتد طرانا  
 على حجر البعير ليركبه الرديف كذا في الطلبة وفي شرح سنن طالق العلل الحكمة  
 في النهي عن عقص الشعر ان الشعر يسجد مع المصلي ولهذا مثل الذي يصلي  
 وهو مكتوف كذا في شرح الدرر ان النبي قلت وهو مشرط الحديث قال في شرح  
 العزيزي لانه عليه السلام من رجع يصلي وهو معقوس الشعر فقال دعه  
 شعرك بسجدة معك استنهي وعقص من حد ضرب قال في البحر في شرح  
 الهداية ويكره **الاغترار** وهو شد الرأس بالمنديل او كبره رامة على راسه  
 ونزك **وسطا** وكشفا وقيل ان ينتقب بعمامة فيعطي انفا مما  
 للحتر والبرء والكبر فيصير شعبا للبرء من المبرر ثوب ثلث المرأة على

اعرف ان جل فقوده  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان التربع



راسها وعن محمد بن محمد الله لا يكون الاحتياط الا مع تنقيب ذلك انتهى الى سبيل  
 الله عليه وسلم عن الاحتياط في الصلاة كما في شرح الدرر وقال في شرح  
 الحديث وشرها يكون وجها لكرهه التشبه بالنساء او كونه فعل الحفاة من  
 امر ابيكم **كف ثوبه** اي رفعه بين يديه ومن خلفه اذا اراد السجود  
 انتهى وقيل ان يجمع ثوبه ويشده في وسطه كما في شرح الارشاد انتهى  
 لما قدمناه من قوله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نتخذ على سبعة اعظم وان  
 لا كف شعرا ولا ثوبا مستقيم عليه لما فيه من التبحر لما في موضع الصلاة  
 وهو الخشوع والخضوع كما في البرهان ويكره سدله يقال سدل الثوب سدا  
 من باب طلب واسدل خطا كما في الدرر ايضا يكره سدله بغير تكبير او قانا  
 وبالعذر يكره السدله وان جعل الثوب على راسه وكشفه ورسل جوانبه  
 من غير ان يضمهما وفي شرح الوفاية هذا في الطبستان اما في القبا  
 ونحوه فهو ان يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل يديه في كرايته ويكره سدله  
 عن الخلاصة ان المختار عند كراهته وفي الظهيرية ان يضع ثوبه على كتفيه  
 ويرسل طرفيه انتهى وفي جمع الروايات لو كان تحت الرد اقبصا وثوبه اختلفوا  
 في كراهة السدله الاصح انه يكره انتهى وفي البحر عن فتح القدير ان السدله  
 يصدق على ان يكون المندبل من راسه من كتفيه كايضا في غير ذلك بل على  
 عنقه منديل ان يضعه عند الصلاة ولا فرق بين ان يكون الثوب بحضرة طاهر  
 الوقوع او لا انتهى وذلك لقول ابي هريرة رضي الله عنه ان عليا السلام لم ي  
 عن السدله وان يغطي الرجل فاه وذو اء ابوه اده والحاكم ومحمد وفي المحيط  
 لا تشبه بفضل اليهود حال عبادة النيران انتهى في التبيين يكره  
 التسليم وتعطية الانف والتم في الصلاة لا يشبه فعل الجاهل حال عبادة تم  
 النيران انتهى واختلف المشايخ في كراهة السدله خارج الصلاة والصحيح  
 قول ابي جعفر انه لا يكره كما في البغية والبحر عن القية ويكره المداخ في راسه

اخرى انه لا يكره اسدل خارج الصلاة

الثوب

الثوب بحيث لا يدع منفذ يخرج يديه منه وكذا لا يشترط ان يغطي المارواه  
 ابوداود عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم  
 ثوبا لم يغط به فان لم يكن لا ثوب فليستر بغيره ولا يشغل اشتهار اليهود  
 انتهى وفي التي شرها سمي به لعدم منفذ يخرج يديه منه كما في المحيط  
 وفيها في المحيط بان يجمع طرفي ثوبه ويخرجهما من تحت احدى يديه على كتفيه  
 وقبده في البدايع بان لا يكون عليه ثوب بل لا يلبس من ان كان في القنوة  
 ويكره جل الثوب تحت راسه الا من وطرح جانبيه على عاتقه الا لستر  
 او عكس لان ستر المتكبرين في الصلاة مستحب فيكره تركه لغير ضرورة  
 تنزهوا وفي شرح المنية يكره الفصل كل ثوب من اطلاق الجارية عموما لان  
 الصلاة مقام التواضع والتدلل والخشوع وهي تنافي في التكبر والتجبر  
 ويكره القراءة في غير حالة القيام كاتمام القراءة حال الركوع ويكون  
 ان ياتي بالاداء والمشرقة في الاستقالات بعد تمام الانتقال وفيه  
 خللين تركه في موضع وتخصيصه في غيره ويكره اطالة الركعة الاولى في كل  
 شفع من التطوع كما في المحيط الا اذا كان في ذلك المتطوع مريعا عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم او مائة ثوبا عن احد من الصحابة كما في قراءة سبعين وثلاثا  
 الكافرون وقيل هو الله سبحانه في الوتر فانه من حيث القراءة ملحق بالشاغل  
 انتهى وقال الامام ابواليسر لا يكره وكذا في جامع المحقق لان الواو في رها  
 اشهد من الفرض ويكره تطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى بثلاث  
 ايات فاكثرت تطويل الثالث لانه ابتداء صلاة في جميع الصلوات اما  
 الفرغ فتشقق على كراهة فيه كما في الخلاصة واما التطويل في ركعة واحدة  
 الثانية على الاولى في الاصح الحاقه بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة  
 ويكره تكرار التسوية في ركعة واحدة من الفرض ذكره قاضي خان كما  
 تكرارها في ركعتين من الفرض اذا كان لغير ضرورة بان كان يقدم على قراءة

اخرى ان السدله لا يكره في الصلاة

سورة اخرى اما اذا لم يقتصر فلا يكون موجب ضم سورة الى الفاتحة في  
الثانية ايضا وهذا اذا وقع عن فضاها اذا كان لا عن قصد كما اذا قرأ قل  
اعوذ بربي الناس في الاولى فانه لا يكون ان يكونها في الثانية لان قراءة  
سورة واحدة غير مكروه في هذه الحالة والقراءة مكروها بان يقرأ  
من البقرة مثله في هذه الحالة تكون بخلافها اذا اختتم القرآن في الركعة  
الاولى فانه ينبغي ان يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة كما صار  
اليه يقول النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس حاله لم يحل يعني الحائض المنيق  
وكذا لا يكون لو اراد ان يقرأ غير التي قرأها في الاولى فاستحبها فافترقا  
منها اية اويتين تذكرا اذا ان يتركها ويستتم سورة التي ارادها  
يكون ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا افتتحت سورة فاقراها على  
نحوها كذا في التجنيس والمنع وجها لكونه عدم وروده ولم ينقل  
عن احد من السلف فعله في الغرض فيكون بدعة ليس عليه امر عليه السلام  
فيكون في الغرض ولا يكون تكرار السورة في ركعة او ركعتين من المنقل  
لان بال استطوع او سمع وقد ورد في الشرع عليه السلام قام الى الصباح باية  
واحدة يكرها في التجنيد فدل على جواز التكرار في استطوع كذا في شرح  
المدينة وقد ثبت عن جماعة من السلف انهم كانوا يعيدون ببيتهم باية  
العذاب اية الرحمة او اية الرحمة او اية الخوف فان كان ذلك في الغرض  
فهو مكروه اذ لم ينقل عن احد من السلف اذ فعل مثل ذلك كذا في التجنيس  
والمنع يكره **قراءة سورة فوق التي قرأها** لما فيه من تلبس التلاوة وقال  
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن مكرها فهو مكرس كذا  
في التجنيس وما شرع التسليم لاطفال لا لتيسر الحفظ بقدر سورة يكره  
**فصل بين سورتين قرأها في ركعتين** وقال بعضهم ان كانت السورة  
طويلة لا يكون كالوكان بينهما سورتان قصيرتان وذلك لما فيه من شبهة

اعوذ الله بقرعة فراءة القرآن  
منه ما شرع من قرأه  
هذه الحكيم اطفالا  
تيسر الحفظ بقدر سورة يكره

التفصيل

التفصيل في العود بقرعة الجمع بين سورتين بينهما سورة او سورة واحدة  
في ركعة بالاتفاق كذا في التجنيس فبينما بالسورة لا يكون الانتقال  
الي اية اخرى من سورتها بينهما ايات والاية من سورة غيرهما قصد  
وفي الخلاصة والبرازية لا يكون هذا في الغرض ولا يكون شتم طيبا  
قال في شرح المنية يكون ان يشتم بغير الشين وهو الغصير اي يلبس طيبا  
بكسر لظا اية اراحة طيبة لانه اجتمع من الصلاة هذا اذا قصد اما  
لو دخلت الراحة ان يغير بقصد فلا يكون ترويح اي يطلد روح بفتح  
الراء اسم الروح بشو او مرة بكسر الميم وفتح الراء او مرتان لانه  
مناف للمحشوع وهو على قليل كما في التيسير وغيره ويكون نحو الابع يدبر  
او جليبه عن القبلة في البحر لقوله عليه السلام فليصبر من اعضابه  
الى القبلة مما استطاع وفي غير اية التيسير لما فيه من زالتها عن  
الموضع المستنون كما في جمع الروايات والتجسس بقرعة ترك وضع  
اليدين على الركبتين في الركوع وكذا ترك وضعا على الخدين فيما  
بين السجدين وفي التشهد وكذا ترك وضع اليدين على اليسار وقال لقيا  
لترك السنة وكره التشاوب لانه من التكاثر والامتلاء فان عليه فيكظم  
مما استطاع فان غلب وضع يده او كفه على قوله عليه السلام ان الله يحب  
العطاء وحده التشاوب فاذا اثبات احدهم فليده مما استطاع ولا  
يقول بهاء هاهنا فاذا كنتم من الشيطان بعضكم وفي رواية اذا تظاهرت  
احدهم فليسك يده على فم فان الشيطان يدخل فيه كذا في الجهران التيسير  
وقال في البحر وضع اليد اثبت في مسلم وانكم قياس وفي الخلاصة ان  
امكنه خذ شفته بسنه فليقتل ويضع ظهره على فيه كما في مخاضات  
النوازل ويكون يمينه وقيل في القيام هاهنا في غير بيتا كذا في  
المجتبي وكره **تضييق عينية** لقوله عليه السلام اذا قام احدكم في الصلاة

بلمحظة

منه



فلا يغرض عينييه ولا ينادي في الخشوع وفيه نوع عبث وترك النظام  
الموضع المستنون وكان كل عضو طرفه وحظ من هذه العبادة فكذا  
العين وينبغي ان تكون الكراهة تنزع عطية اذا كان الغرض ضرورة ومصلحة  
اما لو خاف فوت الخشوع بسبب روية ما يفرق الخاطر فلا يكون غرضه بل ربما  
يكون او لا يراه حينئذ كالمخشوع قاله صاحب البحر ويكره رفعها للنساء  
لقوله عليه السلام ما بال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء لينتروا تحطن  
ابصارهم كذا في البرهان **والتمطى** لا يركب النكاسل وموينا في الخشوع  
ويكره **العمل القليل** لما في الصلاة واذا دة كثيرة كتبت شقة لو شئت  
وتقدم الفرق بين العمل القليل والكثير وجعل منه قاضي خان الرمية  
الواحدة عن القوس في صلاة الخوف ولا تقام الا باليدين ولعله لا يفي  
تلك الحالة لا يقطن به انه ليس في الصلاة لما انما ابيع له المشي فكذا  
الرمية لا حثيا جالبها ومنه اخذ قلة وقته من غير عذراء او شقات  
او شغل برغوث بالضر لا يكره الاخذ وفي جمع الروايات بحران ياخذ قلة  
ويقتلها لكن يذبحها تحت الحصى في قول اي ضيفه وروي عنه ان اخذ  
قملة او دفنها فقذا استتم وفي البرازية قال الامام دفنها فيها  
احب من قتلها وقال محمد قتلها وقال الثاني كلاهما كرهه انتهى وفيه  
التجسس وعن محمد حماد الله ان قتل القملة في الصلاة اجاب من  
دفنها وكل ذلك لا بأس به قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقتل القملة في  
الصلاة ويدفعها تحت الحصى ما دعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
ان كان يصلي فاخذ قملة ودفنها ثم تلى قوله تعالى **التمتع** الا وركعتا  
ووجها القتل ان طاراة الاذي عن نفسه فلا يكون به بأس كقتل الحية  
والعقرب انتهى وقال في التجسس ايضا الكدغ عن قتل القملة افضل  
انتهى ووجه لما فيه من ترك العمل والاحتراز عن الجائسة المختلف فيها

وله وقال الثاني يغض شواء  
اشياء راسا القاذي وهو  
ابو سعيد

قال

قال الجلال السيوطي في المشيوع قال ان ركعتي كرم ما لا يقتل البراءة  
والقتل في المسجد وصريح التوري بانه اذا قتلها لا يجوز القاءها في  
المسجد فلهذا منتهى وفي مسند احمد عن ايوب قال جده جلي في ثوبه خلة  
فاخذها فطر بها في المسجد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسلم  
رديها في ثوبك حتى تخرج من المسجد وقال ابن العلاء واقاطح الغل في المسجد  
كان ميتا حرم لمخاضه وان كان حيا فليكن ميتا كذا في مسند احمد في طرحة الغل حيا  
تخلط البرغوث فالفرق ان البرغوث يعيش باكل التراب بخلاف الغل ففي  
طرحة تعذيبه بالجمع وقيل لا يجوز قتل الغل صلى الله عليه وسلم ان الله كتب  
الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل وعلى هذا فطر طرحة الغل  
حيا في المسجد ويحرم وعلى الرجل ان يلقى شيئا في قتل قتل ولا يركب  
لا يقتله في المسجد حيث اذا وجد احدكم القملة في ثوبه فليصرها ويحرقها  
في المسجد وانه احمد لوقتل القمل في ثوبه وتركه فيها ميتا وصلي فيها لم يصح  
صلا لانه ميتة القمل والبرغوث نجسان على الصحيح خلافا للفقهاء يعني عن  
تقليد مهابل الثوب وان قتلها خلافا لجلدانه لا مشقة في القوم منه  
ولو حصل على حصر المسجد البراءة من ينام في المسجد في القفوعة بالنسبة  
الى القمل بنظر لان التحريم ممكن وينبغي ان يوسع الشايم بان يجعل يديه بين  
المصير بلا خالة النوم نظيفا لوجه المسجد وحفظ الحصر عن تجسسها  
بالدم انتهى عبارة الجلال السيوطي رحمه الله المصريح به في ثوبنا لا يجوز  
القائه قلة في المسجد ويكره نقطية انفة وقد مارونا من انه صلى الله  
عليه وسلم يني عن التسليم ان يغطي الرجل قامة ويكره وضع شيء لا يذوب في ثوبه  
ومن منع القراءة **المستونمة** ويشغل باله كن هبة فضة وحجروكم التجر على  
كوسر **كامة** من غير ضرورة حرا وروا حشونة الارض والكورة ويقال  
كارا العامة وكورها اذا رجا على براسه وهذه العامة عشرة اكار وعشرون

قيل

كثر اكد في العرب ومن بفتح الكاف لا ضبط من امر حجاج قال البخاري في صحيحه  
 قال الحسن كان الغزو يسجدون على العمامة والقلنسوة ولا نه حائل لا يمنع السجود  
 فيجوز ذلك الخلف والنقل وقد ثبتت العمامة ابراهيم حجاج ههنا تنبيه احسان هو  
 ان صحة السجود على التراب محله اذا كان على الجبهة او بعضها اما اذا كان على  
 الراس فقط وسجد عليه ولم تنصب جبهة الارض فان الصلاة لا تصح لعدم السجود  
 على محله وكثير من القوام يتساهل في ذلك فيظن الجواز والظاهر ان الكراهة  
 تنزهت لتفعل فعله صلى الله عليه وسلم واصحابه من السجود على العمامة قليلا  
 الجواز فلم تكن تحجب وقد اخرج ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 راي رجلا سجد قد اعتم على جبهته فمسح عن جبهته ارشاد المأمور لا يفضل  
 والاكثر وكبر السجود على صورة حيوان لانه يشبه عبادة بها وكبره الاقتصار  
 على الجبهة في السجود بلا عذر بالانف الترتل الواجب ومنهم انما يقابلها  
 والكراهة تحريمية وتكره الصلاة في الطريق لان فيه منع الناس عن المرور  
 وشغلهم بالسير لا ضاحقا القائمة للرجوع في الحمام وفي الخرج اي التكيف  
 وفي المقبرة وفيما سألها لما رآه ابن ماجة والترمذي عن ابن عمر ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي في تسعة مواطن في المزملة والمجبرة  
 والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاظن الابل وفوق ظهر بيت الله  
 انتهى معاذن الابل مباركتها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كعصر يصر  
 والمنزلة بفتح الميم مع فتح التاء وضمتها وهي مطلق الابل في الشرفين  
 والمجبرة بفتح الميم مع الزاي وضمتها ايضا موضع الجورة اي ضل الجوارح  
 القصاب والمقتل بضم الميم وفتح الشين مكان الاعتسال بالعلمة كوضوح  
 الجماسة والحق هما المقتل لا مص الجماسة والاولى ماخ والتبكي على الصلاة  
 في الحمام لمعنيين أحدهما انصب القتالات فتبكي هذا لا يمكن في سائر اماكن  
 غسل من موضعها ليرتد ثمال لا يخرج فيه والثاني ان الحمام بيت الشياطين

فعل

فتبكي ههنا كبر في جميعه غسل بوضوح ولا والاولى ان لا يقبل فيه الاضحية  
 كحرف فوت الوقت ونحو لا بطلاق الحديث واما الصلاة في موضع جلوس  
 الحامي فقال القاضي خان لا بأس بها وفي الفتاوى لا بأس بالصلاة في المقبرة  
 اذا كان فيها موضع عدل للصلاة ولا يتر فيه قبر وهذا لان الكراهة متعلقة  
 بالتشبه باهل الكتاب وهو مشتق فيما كان على القسمة المذكورة والكراهة تنوق  
 للكعبة المشرفة بنا في تعظيمها كما سذكر وتكره الصلاة في ارض الغير **لا**  
**رضاء** واذا ابتلي من الصلاة في الطريق ارض الغير فان كانت مزبحة  
 فلا فضل ان يصلي في الطريق لان له حقا فيه ولا حق له في ارض الغير وان  
 لم تكن مزبحة فان كانت لمسلم يقبل فيها لان الظاهر انه يرضي بها لانه  
 ينال اجرا من غير اكتساب منه ولا اذن في الطريق لا يحق المسلم والكافر  
 وان كانت لارض الكافر يقبل في الطريق لانه لا يرضي بها كذا في البرهان  
 والطريق ليست للكافر على الخصوص وتكره الصلاة اذا فعلها **قياص**  
**حاشية** لان ما قرب من الشيء قد يعطي حكمه وقد امر بتجنب الجماسة ومكانها  
**وتكره الصلاة** حال كونه **مذافعا لاهل الحبس** مما البوارق الغايط او  
 في حال مذافعة **الزئج** وتساو كان به ذلك قبل افتتاح الصلاة او بعد  
 لا مع المعنى نعمه كذا في التجسس والمن يدل قول صلى الله عليه وسلم لا يحل احد  
 يؤمن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو عاق حتمي تخفف رقاء ابو داود  
 ولانه يشتمل على الحشوع وتكره الصلاة **مع حاشية** بغير مائة تقدم بانها  
 وتساو كانت بثوب او بدنه او مكانه لاستحباب الخروج من الخلاء **الا**  
**خاف فوت الوقت او فوت الجماعة** فحينئذ يقبل ويؤتي ذلك الحال لان  
 اخراج الصلاة عن وقتها حرام ومع الجماعة شنة سوكتن **والا** اي وان لم يخف  
 الفوت **ندب قطعها** اي قطع الصلاة وازالة الجماسة والتحقيق القطع  
 للاكل مندوب اليه كالمواقيت الجماعة بعد ما شرع منفر او كعدم المسجد

انكرت في الصلاة الجماعة  
 بعد ما شرع منفر او كعدم المسجد  
 في وقتها او في غير وقتها  
 باقائها المشركين بها  
 بتعليم الزنادقة والافان  
 من جهة التمسك بالجماعة



لبني حسن ما كان كذا في البرهان انتهى فتبين قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يصل توجبه لقطع وتكرار الصلاة في شيئا بل يلهي بكسر لبا وسكونه والآن  
 المعنى ثوب لا يقان ولا يحفظ عن الدرس ونحوه وأبطل الشوب ونحوه  
 أمته انه وقيل ما يلبس في البيت ولا يذهب به إلى المكر أو كذا شيئا بل يفضى  
 حكة في أوزانها بفتح الميم والمهاجمة وهي المدة والتمل فحضر زعمها بحيل  
 رهاية مقام الوقوف بهن يدي الله تعالى مما أكر من تحيل الظاهر والباطن  
 وفي قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل صلاة إشارة إلى أن كان المراد به  
 مسترة العورة على ما ذكره أهل التفسير تقدم وقال في التجسس حكم في ثياب  
 البذلة لما روي عن رضي الله عنه راي رجلا فعل ذلك فقال ارايت لو كنت  
 ارسلتكم إلى بعض الناس كنتم في ثيابكم هذه فقال لا فقال عمر رضي الله  
 عنه الله احق ان يترنن لم وتكرار الصلاة وهو مكشوف الرأس قاهرا على  
 سترها وفعله تكاسلا واستشقا لا لتعطيتها لا استحضا فالأمر كذا واليا  
 بالله فكشفتها للكسل ونحوه مكشوف لما فيه من ترك الوقاد لا يكره ذلك لل  
 والتضرع لله تعالى في ستره لذلك لأن معنى الصلاة على الخشوع كذا في  
 التجسس والمزبد قال في الميتة لا بأس إذا فعله متذلا قال شارحها  
 وفي قوله لا بأس إشارة إلى أن لا يلزم أن لا يفعل وان يتبدل ونحوه بقلب  
 فانها من أفعال القلب انتهى ولكن قد علمت نص استحبابه في ذلك تلبية  
 قد جزم شارح الميتة بأن الخشوع من أفعال القلب كما علمت وقد قال الجلال  
 السيوطي في الينبوع اختلافوا في الخشوع هل هو من أفعال القلب كالوقوف  
 أو من أفعال الجوارح كالسكون وهو عبارة عن الجمع وقال الرازيك الشاذلي  
 وفي شرح المذهب روي التميمي عن علي قال الخشوع في القلب عن جماعة من  
 السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال البغوي في شرح السنة المشرفة  
 قريب من الخشوع إلا أن الخشوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت

التي

تسلي

انتهى وتكرار **خشوع** **طعام** **ميل** **طبعه** الميتة باشتباهه في تلك الحالة  
 لمجوع بل لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بخشوع طعام ولا مريد فلهذا جئنا  
 رواد مسلم وما في اليوما وكذا في الصلاة لطعام ولا غير محمول على تأخير  
 عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشا (أحكم) وأقيمت الصلاة  
 فابدؤا بالعشا ولا تجعل حتى يفرغ مدرؤا الشيطان وفي لفظه إذا قدم العشا  
 فابدؤا به فتبين ان تصلوا صلاة المغرب ولا تجعلوا عن عشاكم وإنما امر بقتلها  
 ليلا ينهض الخشوع باشتغال الفكر به كذا في البرهان وتكرار **خشوع** كل ما **يشل**  
 البالي كزينة **ولخشوع** **ما** **عقل** **بالخشوع** **لحم** **ولعب** **لما** **كفا** **ولما** **نبي** **النبي**  
 عليه السلام عن أنس أن الصلاة تسعيا بالهولة ولم يكن ذلك مراد في الأمر  
 بالتسبيحة بل للدعاب بالتيكئة والوقار لذلك في الصلاة **عند لا** **ي** **جمع** **ي**  
 وهي الحيلة المقدرة من القرآن فطلق معنى الصلاة وهو التقصد والرسالة  
 وكذا عند الشور **وعند التسبيح** **وقوله** **باليد** **فيذكر** **أمة** **عند لا** **ي** **التسبيح** **وهذا**  
 عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما في ذلك بأن يكون يقبض الأصابع مسكها بين  
 ولا يكره الغزب بالانامل في موضعها ولا الأحصا بالقلب اتفاقا والمعد  
 باللسان منفسدا اتفاقا كذا في شرح الدرر ولكن قال في جميع الروايات قبل  
 أو كذا الشيخ العبد الأصابع وقيل بالقلب الأصابع أيضا لأنه ينقص من الخشوع  
 وقال لا بأس به وقيل محمد مع أي حبيضة وقيل لا بأس في التطوع أجماعا وإنما  
 الخلاف في المكتوبة وقيل كره في المكتوبة أجماعا وإنما الخلاف في التطوع  
 واختلف في عند التسبيح خارج الصلاة وقال في شرح الدرر هذا كذا  
 إلى أنه لا يكره وقال في المستصفى هو الصحيح **قريب** **يناسب** **للمقام** **وكر** **صلاة**  
 التسبيح وضربها لما روي صاحب السنن بأسناده إلى عكرمة عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمعيا من عبد المطلب يا أبا  
 أميخن عشر خصال فإد صاحب الجمر إلا عطيها إلا فعلها عشر خصال إذا

أو بسجدة

عن أبي عبد الله في الصلاة

انت فعلت ذلك غفر الله لك ذلك اوله واخره قدومه وتحديد حظه  
 وحله صغير وكبير سره وعلائقه ان تصلي اربع ركعات تقرا في كل ركعة  
 فاتحة الكتاب عشرة اذاعت من القراءة في اول ركعة وانت قائم قلت  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة ثم تركه فمفقوها  
 وانت راكع عشر ثم ترفع راسك من الركوع فتقولها عشر ثم تنوي ساجدا فتقولها  
 وانت ساجد عشر ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشر ثم تسجد فتقولها عشر  
 ثم ترفع راسك فتقولها عشر فذلك خمس وتسعون في كل ركعة تفعل ذلك في  
 اربع ركعات ان استطعت ان تضليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل  
 شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة انتهى وقال  
 صاحب الجوزي واهل يوداد وابن ماجة والطبراني وقال في اخره ولو كانت  
 ذنوبك مثل زبد البحر ومن عمل على غفر الله لك كما لا يحافظ عبدا لعظيم النذري  
 وقدر وي هذا الحديث من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة واسلمها حديث  
 عكرمة هذا وقد صححه جماعة انتهى وذكر في الاصل في شرح الجامع الصغير  
 قال صاحبنا مشايخنا ان احتاج المرابي العبد بعد اشارة لا افصا حكا  
 ويعمل بقوله في المضطر انتهى فيكم قيام الامام بحملته في المحراب  
 لا قيامه خارجا وسجده فيه سمي محرابا لان المصلي يحارب الشيطان في النفس والقيام  
 اليه وقد اختلفوا في علة المحاربة فذهبوا لاكثر الى انها للتشبه باهل الحرب  
 لانهم يخصون امامهم مكانا وحدا والتشبه بهم سكره وذهب جماعة منهم  
 الفقهاء بوجوه اخرى في ان محرابا لا يشبه المحراب بل هو من جنس غيره ويتارة  
 والانتقام شرع للتيسير على القوم ليعلم حاله فاذ افضى الى خلاف قوله  
 فلو كان الطاق مشككا بحيث لا يخفى حال الغلام فيه قيل لا يجوز لا تنفك  
 العملة وهي شئنا الحال فيقول كونه لوجود العملة وهي التشبه باهل الكتاب  
 انتهى وقال النكاح بن الهام لا يخفى ان امتياز الامام قد مر مطلوب في الشرع

اعرف ان شئ سمى المحراب  
 محرابا

وخاتمة

ونما يتما هذا كونه في حضور مكان ويكون من اتفاق الملتزمين في بعض الاحكام  
 في بعض الاحكام ولا بد فيه على ان اهل الكتاب انما يخصصون الامام مكانا من رفع  
 على تابل انتهي وهذا كله اذا لم يخصصوا على القوم اما اذا اضاف فلا ياتس  
 بقيام الامام في الطاق للتعديل الامر عليه والصورات تتبع المخطوات كما في العتبات  
 والتبسين او قيام الامام على ان كان بقدر ذراع اعتبارا في الشوق وعليه الاعتماد  
 قال الشيخ اكل الذن في العناية والعبادة وقال الطحاوي قد مر ما ذكره الرجل وهو  
 مشهور في سبب من سبب والمادة الرجل لوسط واختار في سبب لامتة الحلواني وقيل ما يقع  
 به الامتياز من هذا مثل الاول وقيام الامام على الارض وقوله وحل في قديم الميثاق  
 فلو كان معه بعض القوم ولو قاحدا لا يكون له اختصاص مكان وذلك لحديث  
 ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام نهى ان يقوم الامام فوق شيء وان س  
 خلفه يعني اسفل من حديث جده فقلت له عليه السلام قال اذا قرأ الرجل القوم  
 للامام من في مقام ورفع من مقامهم وفي التيسير الثانية اوردوا بالامام ترك  
 ويكن الفتيان خلف صف فيدرج لما قد مر من الامور في رجالات الشيطان  
 وقال في التيسير لا ينبغي ان يترتب الصف وفيه خلل حتى يستوي لقوله صلى الله  
 عليه وسلم من سدد فرجة من الصف كتب الله له عشر حسنات ويحى عشر سيئات  
 وقمعه عشر رجعات ولا ينبغي اذا تكامل الصف الاول ان يراهم عليه لما  
 فيه من لا ينادي والقيام في الصف الثاني في غير ما ينادي الغير ولا يجوز الاصطفا  
 بين الاسطواناتين لانه صف في حق كل رتبة وان لم يكن على الاخرى ويكون  
 المشعوب فيه نصا وروى في حديثه كامل الصنم وكما ان يكون  
 فوق راسه او يكون خلفه او بين يديه او يحدا به صورة حيوان  
 الصور لغة التمثال جمعها صور مثل عرفة وعرف وتصورن الشيء مثلت  
 صورته وشكله في الذهن فتصور وقد تطلق الصورة وفرادها الصفة  
 كقولهم صورة الامر كذا اي صفة ومنقولهم صورة المسئلة اي صفتها

ليس



كذا واما كان مكرلا من خشب وذهبا فمضة على صورة انسان فهو صنم وان  
 كان من حجارة نمرودش وكن ذلك لا يشبه عبادتها ولقول القليل المتاح لا يدل  
 الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة واشتد هناك اعتكافه لئلا تكون له امام المصلي ثم  
 فوق راسه ثم على يمينه ثم قبال المراء ملائكة الوحي واما الحافظة فاعظم  
 يدخلون مع الانسان كل مدخل وقيل المراء ملائكة الرحمة والاستغفار واما  
 الحافظة فلا يخافون الا عند الحماة وخلق الرجل ياهله كذا في البرهان وقال  
 في التبيين واشد هذا كراهة ان تكون امام المصلي ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم على  
 ثم خلفه وفي الغاية ان كان التمثال في موضع الظهور القليل لا يكون لا بد  
 لا يشبه عبادته وفي الجامع لتفصيل طلاق الكرامة **الا ان تكون الصورة**  
**صغيرة** بحيث لا تبدد والمقام اذا نظرنا الابدان مثل كالتي على الدنيا  
 لا فلا لا تقبل عبادته وقال في التبيين والمزيد ان اصلي ومعددا هم  
 عليها فاشيل ملل الابرار به لان هذا يصغر عن البصيرة انتهى وقال ان يلبس  
 روي ان خاتم ابي هرق رضي الله عنه كان عليه دبا بتان وخاتم دبا عليه  
 السلام كان عليه سد ولبوة وبينهما رجل لخصته انتهى وفي شرح الدرر  
 وبينها صبي لخصته انما اراد عري الله عندا عرو ردت عنه بالربوب وذلك  
 ان دانيال عليه السلام التي في غيضة وهو رضيع فقبض الله تعالى له اسدا فحفظه  
 ولبوة ترضعه وبها لخصته فاذا اخذ النقص ان يحفظه من هتكه عليه  
 وابن عباس كان له كائون يحفظ بصور صغار كذا ذكر في الانسلاخ البرودي  
 في شرح الجامع لتفصيل انتهى وفيه خلاصة لا بد نقل في النهاية لما وجدنا ما دنا  
 عليه السلام في عهد عمر رضي الله عنه وجد عليه اسدا ولبوة وبينها صبي  
 لخصته وذلك ان نخت نصر قيل لم يولد له ولد يكون هلاكه على يد ربه فحصل  
 يقتل من يولد فلما ولد له دانيال لقت في غيضة رجلا ان يسلم فيقتل اسدا  
 يحفظه ولبوة ترضعه فنقشه عمر ليذكر نعمة الله عليه وقد نعمة عمر رضي الله

اعرف ان من هذا ومعددا هم  
 عليها فاشيل ملل الابرار به

الله

عن

عند ابي موسى الاشعري انتهى في هذا يستدل على ان كان يصلي معاذ والله اعلم  
 او الا ان تكون الصورة كبيرة متقطعة الرأس لا فلا لا تقبل عبادته ولا  
 تزول الكرامة بوضع نحو حيط بين الرأس والجثة لا بد مثل المطوق من الطيور  
**او** الا ان تكون الغير في روح كالشجر لا فلا لا تقبل عبادته وقد جاء في صحيح مسلم عن  
 ابن عباس ان قال ان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا ينزل فانه لا رجل حاله  
 فقال في صورة الصورة فاقبني فيها فقال له ان مني فديني ثم قال ان مني  
 فديني حتى وضع يد علي وقال اني لنبيل مما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سمعت رسول الله عليه وسلم يقول كل مصور في الانسان محمل بكل صورة صور  
 نفسا فاعبده في محله قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لا ينزل  
 له وفي الخلاصة لو تراى صورة في بيت غنم بجوارها نحوها وتغيرها في  
 التفاريق هدم بيتا مصورا بالاصابع ضمن قيمة البيت والاصابع غير  
 مصورة كذا في المحرر ويكن ان يكون بين يدي اصلي لم يتوروا وكانون  
 فيهم لا يشبه المجرى في حال عبادتهم لها وفي التبيين كمن ان يصلي ان كانون  
 او الي توريفنا رتقوا فلا يشبه المجرى ولو صلى الي شمع او الي فتندل او الي  
 سراج لا يكون وهو الصحيح لا فلا لا يشبه المجرى لا فلا لا يشبه المجرى لا فلا لا يشبه المجرى  
 الراس انتهى فيكون بين يديه قوم ينام اذا اخشى خروج شي منهم فيصيح  
 او يوذرا وكان الي وجوههم فانكر احد طمعا بل الصورة واما اذا لم  
 يخش شيئا ولم يقابل وجهها فلا ذكر امة لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل فانه اذا  
 لم يمتنع منه وبينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر فيقضي فوترت  
 ويكره **من جهة** من ترك يصلي في خلال الصلاة لانه نوع عبث فاذا  
 منه الترك والحديث او شغل عن الصلاة لانه نوع عبث فاذا  
 الغرض وكذا مسح العرق في الصلاة ويكره تقبيل صورة غير لافحة

اعرف ان من هذا ومعددا هم  
 عليها فاشيل ملل الابرار به

لا نأمنه متعينة وجوبا أو سنة على ما تقدم بحيث لا يقرأ غيره في أي غير السورة  
التي عينها لما فيه من مجزأ في الآيات الطحاوي رحمه الله فيذكرها مع ما إذا اعتقد  
أن الصلاة لا تجوز بغيرها أو ما إذا لم يعتقده ذلك ولم تكن ملازمة الألبس  
عليه وتترك بقرأة النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكره بل يكون حسنا  
كقرأة سبع فقلها الكافرون والأخضر في الميزان وقراءة التمجيد وحمل التي  
في بحر الحقيقة أحيانا كما في البرهان من تنبيه السور التي قرأها النبي  
صلى الله عليه وسلم في الأوقات الخمس بحسب الأماكن حيث نقله عن الجلال  
السيوطي رحمه الله يستفيد من حرص علي التماسي بر صلى الله عليه وسلم في كتابه المستفي  
بالنبوع فمن ذلك ما جاء في الصبح وروي الطبراني في الأوسط بجمع  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بمسعين وفيه كان يقرأ  
في الصبح بالواقعة ونحوها من السور وروي الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم  
كان في سفر فصلى العداة فقرأ فيها قل هو الله رب كل شيء وقيل عوذ  
برب الناس وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم الجرباء فقرأ سورتين  
من القرآن وأوحى فقرأ ففصل الصلاة قال له معاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما صليت مثله قط قال لما سمعت بكاء النبي صلى الله عليه وسلم في صف النساء  
أردت أنزع لأمه وروي أبو داود عن رجل من أصحابه أنه سمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض وروي مسلم أن  
النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بمكة فاستغفر سورة المؤمنين  
حتى تجاذر هرون أو موسى وركع وروي مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يقرأ في المغرب والقرآن المجيد وروي الطبراني في مشدح حسن  
رفاعة الأضاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ في الصبح بركن  
عشرين آية ولا يقرأ في العشاء بركن عشرين آية وفي صلاة الظهر  
والعصر عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ

وفي الزاوية أصل العدة  
وسلم في الصبح بسورة الروم



الاخرة ليلة الجمعة ينور الجنة والمشافقين وفي العشاء منه هذا  
 القريب **وعن** جابر بن مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء  
 والتبين والزيتون ورواه البخاري ومسلم **وعن** ابي داود قال صلى الله عليه وسلم  
 اي مخرج العتمة فقرأ اذا السماء انشفت فستجد فقلت له فقال سمعت  
 خلفا بن النعمان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الاخرة الشمس وضحاها  
 ونحوها من السور وروى احمد بن محمد بن النعمان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء  
 الاخرة بالسجدة والبروج والشمس والطارق **وعن** ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الاخرة بالسجدة والبروج والشمس والطارق وروى ابن عمر بن الخطاب  
 الشرح عن ابن عمر قال سمعت ما من لفصل سورة صغيرة ولا كبيرة الا سمع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها التار في الصلاة المكتوبة انتهى  
 ما ذكره الجلال السيوطي رحمه الله وقد علمت التفصيل في القراءة من المفضل  
 في الاوقات عند ما ذكره ترك **اتخاذ ستر في محل يظن امره فيه** بين  
 يدي المصل لما رواه الحاكم واحمد وغيرهما عن ابن عمر قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل الى ستره ولا يدع احدا  
 من بين يديه ولا من خلفه **اتخاذ الستر** فيه تسبب لوقوع المار في الام  
 فلذا اطلقناه عن قيد كونه في القبة او غيرها قلنا **فصل**  
**في اتخاذ الستر** ودفع المار بين يدي المصل واذا ظن المصل اي  
 الصلاة مروره اي المار يستحب له ايدي اقله ان يستر ستره  
 لما روينا ولقول عليه السلام ليس ستر احدكم ولو ستم وفي الشرح اذا  
 صلى احدكم فليصل الى ستره فليدفع منها انتهى وان تكون طوله **راع**  
**فصلا** عدا الحديث مسلم عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن ستر المصل فقال مثل موخرة الرطل عن الميم وعن ساكنة وكثر

الحا

الحاشية المجهزة الغزو الذي في اخر الرطل تحاذي داس الراكب في موخرة البعير تنبيه  
 الحاشية قالوا المطرزي وفستها عطا بانها ذراع فافوتها كما اخبرنا ابو  
 داود وقال صلى الله عليه وسلم اعجز احدكم اذا صلى ان يجعل امامه مثل  
 موخرة الرطل في حديث اخر اذا وضع احدكم بين يديه مثل موخرة الرطل  
 فليصل ولا يبال ان مرور ما روتكون الشتر في غلط الاصبع وذلك انه اذا  
 كان ماء وذلك وما لا يدور للناظر فلا يحصل به المقصود وروى الحاكم  
 مرفوعا استتر وفي صلواتكم ولو ستم وقال ابن مسعود يجر من  
 الشتر الشتر وهو يصلح بانا للطل والغلط جميعا ذكره شمس الامنة  
**والسنة** ان يقرأ منها ما روي في السنة عن سهل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى ستره فليدفع منها لا يقطع الشيطان عليه  
 صلواته **جعلها على الحجة** احدا حجبها لا امر ولا يستر ولا يصدر  
**اليها** احمد الماروي في السنة عن المقداد انه قال ما رايت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يستر الى عمود ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبه  
 الا من او لا يستر لا يصدر هذا اي لا يقابل مستويا مستقيما بل كان  
 مائل عند كذا ذكره صاحب المغرب وان لم يجد ما ينصب منع جملة من  
 المتقدمين من الخط واجازه المتأخرون لما روي في السنة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال ان لم يكن بمكة عصا للخط خطا قيل هو  
 مقطوع فيه كذا في شرح المكثر للذري في التجنيس لا يعتبر الخط هو  
 المحتا انتهى اي لا يعتبر من السنة اي ليس من سنون ليقام به سنة  
 الشتر اذا حصل بالمقصود لعدم ظهوره من بعيد وهو روي في  
 والثانية انه الخط سنة عن محمد بن عطاء بن حريش في اود فان لم يكن  
 معه عصا فليخط خطا انتهى في شرح المني وبحجوز العقل  
 بمشله في الفضائل لنا قال الكمال ان العام والسنة او في الاتباع مع انه

يظهر في الحجة اذ المقصود جمع الخاطر وربط الجبال به كيلا ينتشر انتهى  
وايضا ان علم انه غير مفيد فلا ضرر فيه من ما فيمن التعليل بالحديث الذي  
يجوز التعليل به في مثل انتبه من اعتبر الخط قال بخطه طولا فانه بمنزلة  
الحشة المفروزة امامه **وقالوا** ايضا بخطه بالعرض مثل **الطلال** ان  
وجدها يغرن ولكن تغذ الغر والصلابة الارض اختلفت الامة فيه  
ايضا فمنهم من منع قال القدرى قال بوجاهة اذا خط المصلى بين  
يديه في الصلوة او طرح سوطا لم يعتد به من المشنوق حتى ينصب شيئا  
كمخرقة الرجل وان المقصود وهو الحيلولة بينه وبين المار لا يحصل به  
فيكون وجوه كعدمه كذا في شرح الدرر وهو المختار كما قال في التبيين  
اذا تقدم غرضا المستتر لا يعتبر الاقام المختار ومن اعتبر بالاقا قال لم يلق  
بين يديه طولا يحصل كانه غرض ثم سقط هكذا الضار الفقيه ابو جعفر  
رحمه الله انتهى **قال هشام** تجت مع اني يوسف وكان يطرح بين  
يديه السوط كذا في التوقيف ولانه قد جعل المكان حدا للصلوة فيحصل  
به المقصود لكن يضع طولا لا عرضا فالشيخ الاسلام المعروف بنحوه انه  
ولا باتس بترك السترة اذا امن المرد ولم يواجها الطريق لما روي عن عمار  
رضي الله عنه انه عليه السلام صلى في فضاء ليس بين يديه شيء واستتر  
الامام سترة لمن خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى لا يبط الى عنزة  
ركزت له ولم يكن للمقود سترة انتهى العنزة عصا ذات رنج والرج  
الحديد في شغل الرمح وهو بالتسوية لانه اسم جنس نكره وقال في الكافي  
ان اردت بها عنزة النبي صلى الله عليه وسلم كان غير متصرف للعلوية والتانية  
فيكون منصوبا كذا في العناية انتهى **قال** اذا اتخذ سترة او لم يتخذ فمر ما  
بين يديه المصلى كان **المستحب ترك دفع المار** لان مبني الصلوة على  
التسكون والامر بالدور في الحديث لبيان الرخصة كالامر بقتل الاسود

في الصلوة ورخص دفع المار بالاشارة بالاسر والعيان وغيرهما كما قل  
النبي صلى الله عليه وسلم بولده لم يلم سلة حيث كان يصلي في بيتها فقام ولدها لم يفرق  
ليربين يديه فاشارة اليه ان وقف فرفقه ثم قامت بنتها ونسب امر بين يديه  
فاشار اليها ان فتي فابت ومرت فلما فرغ عليه السلام من صلاته نظر اليها وقال  
ما قصات العقل يا قصات الذين صواب يوسف صواب كرسف يظلم الكرام  
ويظلمون للقيام او يدفعه بالنسب لبقوله عليه السلام اذا نابت احدكم  
نابتة في الصلوة فليستع وكمن اجتمع بينهما اي بين الاشارة والنسب  
لان باحدهما كفاية كذا في العناية ويدفع المار في الطريق المار ان شاء برقع  
**القنوت** بالقرأة كذا زاد في الاول والحق قال صاحب البحر وينبغي ان يكون  
معد في الصلوة الجهرية فيما يحجر فيه انتهى وقد يقال بل في السرية لان  
الجهر صلي في الجهرية الا ان يراد به زيادة في الجهر وتدفعة للمار بالاشارة  
**او التصديق** **بظهر** اليمنى على صفه كذا اليسرى لان من التصديق  
ولا ترفع طرفها بالقرأة او التسيب لانه فست فلا يطالب من التسيب  
للدور ولا يقاتل المصلى المار بين يديه وما ورد من قوله صلى الله عليه  
وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا من بين يديه وليعتزل ما استطاع  
فان ابي خليفته اما هو شيطان قال الشيخ ابو سليمان الخطابي ان  
الشيطان هو الذي يصل على ذلك فهو مؤثر لان كان في ابتداء العمل  
المنا في الصلوة مباح في الصلوة اذ ذلك وقد سمع كذا قال شمس الامة  
الشيخ محمد حماد الله ما ورد في المقاتلة محمول على لا بد حين كان التعليل بان  
فيها كذا في شرح الدرر **فصل** فيما لا يجوز للمصل من الاموال  
له شدة الوسط لعدم شغل البال بكذا في الجاهان وفيه تسمية لاجابة رب  
فلا يكون كذا في البرازية وفي شرح المنية عن الفقيه اي جعفر الهندي في  
انه كان يقول اذا صلى مع القباوي غير مشدود الوسط فهو مسمي انتهى

اصح



وكذا في الخلاصة ونقل في البحر عن النجاشية بكم لانه صنيع اهل الكتاب  
ولا يكره نقل المصل بشفيف ونحوه اذا لم يشتغل بحركة وان يشغل كان  
لم يصح الى حملها في البهتان ولا يكره نقله اذا كان يدبر في فرجية وشقة على  
المختار وكذا في الخلاصة والبرازية لعدم شغل التال بها ولا يكره التوجه  
للمصطفى او شيف متعلق لانهما لا يعبدان ومن الناس من ذكره ذلك قلنا اما المصنف  
فاصل الكتاب بفعله من المصنفه وهو مكره عندنا بل يفسد على ما قدمناه ولا نأمن  
في مجرد كونه امام المصل فلا يكون نفسه بهم واما الشيف فقد قال تعالى ولا تأخذوا  
اشقيتهم واذ كان الشيف متعلقا بين يدي كل امرئ لاخذة اذا احتاج الى الرجوع  
الكراة وقد كانت العترة تركه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي اليها  
وتنمي سلاحه كقدماء **او ظهر قاعد مخدش في المختار** لقولنا فاع كانا وعرضنا  
عنهم اذا لم يجد مسيلا الى تاريه قال في له طهرنا وشمع **او سراج على الصحيح**  
لانه لا يثبت التعبدان المجرس لا يعبدون مثل هذا بل اذا كانت النار مضربة  
كما في غاية البيان والتجسس والبهتان وفي البحر قال ابن قتيبة في ادب الكاتب  
في باب ما جافيه لغتان استعمل الناس منعهما الشمع والتكون والاولى من الميم  
ولا يكره **التجود على ساطع في تصاوير** في يد روح لم **يوجد عليها** وهذه رواية  
الجامع الصغير لانه استهان بها لا فائدة له وتوطأ بالادب فلا يكره كما اذا كانت  
الوسادة معلقة مغلقة ما اذا كانت الوسادة مضمومة وكانت القشور  
على السترة لانه تعظيم لها وقيل يحكي الصلاة على ما في سورة وان لم يقع السجود عليها  
تأمل ما اطلقه في الاصل لان ما يقبل عليه مقظم بالنسبة الى ما يراى البسط فكان  
فيه تعظيم لقصوره وقدرنا باها انتها فكن ولا يكره قتل حية بجميع انواعها  
في الصحيح سواء كانت جنسية وهي البيضاء او غير جنسية وهي السود وهذا بالنظر  
لا من الصلاة واما بالنظر خشية الذي من الحرف الاولي لا مسائل عما فيه  
علامة الجلالة اذا اظهرت نفسها فقد نقصت محمد النبي صلى الله عليه وسلم

كان

ول

أخوه صمد الشفع

الذي

الذي عاهد بالجلل ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظلموا نفسه وناقض  
العهود غاش فخشى من ان يفسد من هذه الضرر بقتله في المحيط قالوا  
ينبغي ان لا يقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية لا لها جان لمقتلها  
الله عليه وسلم اقتلوا اذا الطغيت من قالا بنزقها كم والحية البيضاء  
من الحية انتهي واذ اراى شبة خارج الصلاة وشك ان يفتل على طريق  
المسلمين فان الله ومن قاتل من قاتلها ولا يكره وقال الطحاوي لا ياتر بقتل  
الكلب المتعد الذي يرويه الله انتهي وقيل يشترط ان ياتر بقتلها فقتلها  
ثلاثة اقوال الاول ان ترك خشية الضرر لا لها اذا ابت المرد وصحت  
الاذا يفتترك محاشا عنه ولا يقتل عقرب طاف المصطفى اذا هاج الى الحية  
والعقرب ولو قتله بضربات وان خاف من العقرب في الاظهر فبنا يخوف  
الادي ما قال في البحر عن النجاشية عن الجامع الصغير والبهان في ابايح قتلها  
في الصلاة اذا مرت بين يديه وخاف ان تؤذي ولا يكره انتهي ولما قال في  
البرازية قتل الحية بضربة واحدة ولو خشي اذا هاج لا تقتل ولا يكره في  
الاظهر ومع الامن كرايتها بقول النبي صلى الله عليه وسلم قتلوا الاسود في  
الصلاة الحية والعقرب نواف واحباب الشوق لا رمة قال القرطبي في  
الصحيح وهو باطل انه يشمل المحتاج الى القتل الكثير وقيل يفسد ما كثر من الضرر  
كملاح المار اذا كثر جمع ما هو به قلنا في هذا امر اخر وهو الضرب المرد  
لتنف النفس بلسانها وضربا المشي بعد سبق الحديث والاستعانة بالبير  
انتهي وفي السبعيات لا يكره الشقة اشيا اذا راحها المصل لا بأس بقتلها  
الحية والعقرب والوزغة والزنبر والقر والبعث والعل كذا في مجمع  
الروايات انتهى قلنا وعلى هذا يزداد السنفق البعوض والعل الموقد  
بالعض ونحوها انتهى وقدنا ان اخذنا القلة وقتلها مكره في الصلاة عند  
الامام وقال فيها احب من قتلها وقال محمد بن عمار قال ابو يوسف جازها

اعرب صفة الحية الخبيثة

اعرب الالهة السبعة التي  
تقتل من العقول

وقال صاحب البحر لعل الامام اما اختاره من القملة لما فيه من الراحة  
عن اصابتها منها لئلا يغتسل وتورث في هذه الحالة وان كان معفو عنه  
انتهى فالتفت وصرح في شرح المنية وفتحها احب ان تيسر ان في فضلها  
اجاد بحاسة على قول الشافعي لان قشرها نجس وماء امت حية في طاهره  
فقد غم قتلها تجز عن الخلاف لئلا يحمل الجاسة المانعة على قول من  
الامة او يلقبها في المستحب فكان احب وتحمل الاساة والكرهية المروية  
عن ابي حنيفة واما يوسف على اخذها فقتلها من غير عذر انتهى ولا  
باس بنقض ثوبه على قليل كذا يلحق بحسنة في الرجوع تحاشيا عن  
ظهور صور الاعضاء ولا باس بصونه عن التراب كما في البحر عن المجتبي  
ولا باس لمس جهة من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة  
تنظيفا له عن الملوث قال في التنجيس مسح العرق مسح التراب لجهة  
وقد عرفنا انه لا يركم بعد الفراغ من الصلاة وقبل الفراغ فيه ما يتك  
قالوا المراد من الفراغ السجدة الاخير لانه اما يكون على راية لئلا تنقلب  
ثانيا فلا يفيد وهذا المعنى لا ياتي بعد السجدة الثانية من الركعة  
الاخيرة انتهى وفي البحر عن الحاية لا باس بان مسح جهة من التراب  
او الحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبل اذا كان يضرم ذلك ويشتمل  
عن الصلاة واذا كان لا يضرم ذلك يركم في وسط الصلاة ولا يركم قبل  
التشهد والسلام انتهى في صحيح في المحيط وندب ترتيب الوجه في السجود  
انتهى فلذلك قال ولا باس مسح قبل الفراغ من الصلاة اذا ضربه  
وتغسل عن الصلاة مثل العرق ولا باس بالنظر فوق عينيه منه ومرة  
من غير تحويل الوجه والاولى تركه لغير حاجة لما فيه من تركه بالنظر في  
الحال المطلوب فيها كما تقدم ولا باس بالصلاة على الفرض والبسط  
واللبود اذا وجد حجم الارض كما تقدم ولا باس بوضع خرقة بين يديه

مسح  
بشروط  
وفيه

يسجد

ليسجد عليها ويستقي بها الحذر ونحوه لانه ليس فيه ما يوجب كراهة وعن  
ابي حنيفة رحمه الله انه قتل ذلك فربه رجل فقال يا شيخ لا تغتسل من هذا  
فان هذا مكره فقال ابو حنيفة رحمه الله من اين انت قال من خوارزم قال  
الله اكبر جاء التكبير من ورايتني من الصفة لا خراي على العكس يعني يحمل  
علم الشريعة من هنا الى خوارزم قال في هذا ثم قال في مسجدكم حشيش قال نعم قال  
يجوز السجدة على الحشيش ولا يجوز على الخرقة كذا في التنجيس والافضل  
الصلاة على الارض بلا حائل وعلى ما ثبتت الارض قال في التنجيس  
الصلاة على الحشيش والحطوي من الصلاة على البساط لانها في الحديث  
الصلاة على ما ثبتت الارض افضل من المصلاة على ما لا تثبت وهذا اخبار  
مشايخنا الحشيش والحطوي في المسجدة وانه البساط انتهى لانه اقرب التواضع  
وفيه خروج عن خلاف الامام ماله فان عندكم حكم الشجر على ما كان من  
نحو الصوف او القطر وان كان مكانا كان افضل كذا في شرح المنية ولا باس  
بتكرار السجدة في الركعتين من التفل لان بالتمقل او مسح وقد ورد  
انه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكرها في التمجيد كما تقدم  
فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يخرج عن ذلك من تأخير الصلاة  
وتركها يجب قطع الصلاة ولو فرضها باستغاثه شخص ماهر فيهم اصابه  
او ظالم تغلق به قريبا كان واجبتا وقد استغاث بالمصلي ولم يعين  
اخرا في استغاثته اذا قد علم ذلك لا اي لا يجوز قطع الصلاة بهذا  
احدا بوجه من غير استغاثه وطلب عانة لان قطع الصلاة لا يجوز الا  
لضرورة وقال الظهاري هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم احد  
ابويه انه في الصلاة وناذاه لا باس بان لا يجيبه وان لم يعلم بجبه  
ولا يجوز قطعها ولو كانت فرضا بسجدة ما يساوي رها لان الدم مال  
بدليل انه لو اقر لرجل مال ثم فسد بدمه فالتقول قوله فان فسد ما قبل

لا من خوارزم



من الدم لا يقبل قربة قال عليه السلام قاتل من ماله من غير  
 فضل قال رضي الله عنه هذا الذي اختاره قولنا كثر المشايخ قال في مجمع  
 الروايات لأن ماله من الدم حقيق لا يقطع الصلاة لأجله قال الحسن  
 رحمه الله لمن هذه الدنانير ومن ثوب الدنانير كذا في المحيط لكن ذكر في الكفالة  
 أن الحبس بالعاق يجوز فحظ الصلاة أولى وهذا في مال الغير أما في ماله  
 لا يقطع والأصح جواز القسط فيها انتهى وكذا كان شمس الأئمة المطواني  
 رحمه الله يقول فيما دون الدم يباح قطع الصلاة فإنه ذكر في كتاب الكفالة  
 والمواصلة أنه يحبس الرجل في دنانير فصاعدا فلا كان محبس في دنانير يباح  
 باختيار قطع الصلاة ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كذا في التقييس  
 وقال في البرازية وكذا لو قال له كافأ عرض علي الإسلام أو فارت قدمها  
 أو ضافت علي ولديها أو ساقية الفرض ما التفتل انتهى لو كان المستروق  
**لغير** أي غير المصلي يقطعها لأنه لا يرفع الظلم والنهي عن المنكر مع القدرة  
 ويجوز قطعها خشية **خوف ذيب** ويحجب على غنم ونحوها وحرف تردده  
 أي سقوط أعني أو غير ممن لا علم عنده في بيرو ونحوه كحقيق أو سقم وإذا  
 غلب على الظن سقوطه وجب عليه قطع الصلاة ولو كانت فصا كما في  
 البرهان والتقييس وشرح المنية وإذا خافت القابلة ومهي المرأة  
 التي تتلف الولد حال خروج من بطن أمه **موت الولد** وتلف بعض  
 أعضائه بسقوطه من بطن أمه على الأرض فلا بأس **بناخيرها الصلاة**  
**وتقبيل على الولد** لأن تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بغيره لا ترى أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل الصلاة عزم قتلها يوم الحندق  
 كذا في البحر عن الولوجية انتهى قلت وهذا يعلم جواز تأخير المرأة  
 الصلاة حال أولادها وبغيره عزم الزامها بالصلاة المنصوم عليه في  
 شرح المنية عن الذخيرة بقوله امرأة خرج راس ولدها وخافت فوت

الوقت

من الدم لا يقبل قربة قال عليه السلام قاتل من ماله من غير فضل قال رضي الله عنه هذا الذي اختاره قولنا كثر المشايخ قال في مجمع الروايات لأن ماله من الدم حقيق لا يقطع الصلاة لأجله قال الحسن رحمه الله لمن هذه الدنانير ومن ثوب الدنانير كذا في المحيط لكن ذكر في الكفالة أن الحبس بالعاق يجوز فحظ الصلاة أولى وهذا في مال الغير أما في ماله لا يقطع والأصح جواز القسط فيها انتهى وكذا كان شمس الأئمة المطواني رحمه الله يقول فيما دون الدم يباح قطع الصلاة فإنه ذكر في كتاب الكفالة والمواصلة أنه يحبس الرجل في دنانير فصاعدا فلا كان محبس في دنانير يباح باختيار قطع الصلاة ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كذا في التقييس وقال في البرازية وكذا لو قال له كافأ عرض علي الإسلام أو فارت قدمها أو ضافت علي ولديها أو ساقية الفرض ما التفتل انتهى لو كان المستروق لغير أي غير المصلي يقطعها لأنه لا يرفع الظلم والنهي عن المنكر مع القدرة ويجوز قطعها خشية خوف ذيب ويحجب على غنم ونحوها وحرف تردده أي سقوط أعني أو غير ممن لا علم عنده في بيرو ونحوه كحقيق أو سقم وإذا غلب على الظن سقوطه وجب عليه قطع الصلاة ولو كانت فصا كما في البرهان والتقييس وشرح المنية وإذا خافت القابلة ومهي المرأة التي تتلف الولد حال خروج من بطن أمه موت الولد وتلف بعض أعضائه بسقوطه من بطن أمه على الأرض فلا بأس بناخيرها الصلاة وتقبيل على الولد لأن تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بغيره لا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل الصلاة عزم قتلها يوم الحندق كذا في البحر عن الولوجية انتهى قلت وهذا يعلم جواز تأخير المرأة الصلاة حال أولادها وبغيره عزم الزامها بالصلاة المنصوم عليه في شرح المنية عن الذخيرة بقوله امرأة خرج راس ولدها وخافت فوت

من الدم لا يقبل قربة قال عليه السلام قاتل من ماله من غير فضل قال رضي الله عنه هذا الذي اختاره قولنا كثر المشايخ قال في مجمع الروايات لأن ماله من الدم حقيق لا يقطع الصلاة لأجله قال الحسن رحمه الله لمن هذه الدنانير ومن ثوب الدنانير كذا في المحيط لكن ذكر في الكفالة أن الحبس بالعاق يجوز فحظ الصلاة أولى وهذا في مال الغير أما في ماله لا يقطع والأصح جواز القسط فيها انتهى وكذا كان شمس الأئمة المطواني رحمه الله يقول فيما دون الدم يباح قطع الصلاة فإنه ذكر في كتاب الكفالة والمواصلة أنه يحبس الرجل في دنانير فصاعدا فلا كان محبس في دنانير يباح باختيار قطع الصلاة ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كذا في التقييس وقال في البرازية وكذا لو قال له كافأ عرض علي الإسلام أو فارت قدمها أو ضافت علي ولديها أو ساقية الفرض ما التفتل انتهى لو كان المستروق لغير أي غير المصلي يقطعها لأنه لا يرفع الظلم والنهي عن المنكر مع القدرة ويجوز قطعها خشية خوف ذيب ويحجب على غنم ونحوها وحرف تردده أي سقوط أعني أو غير ممن لا علم عنده في بيرو ونحوه كحقيق أو سقم وإذا غلب على الظن سقوطه وجب عليه قطع الصلاة ولو كانت فصا كما في البرهان والتقييس وشرح المنية وإذا خافت القابلة ومهي المرأة التي تتلف الولد حال خروج من بطن أمه موت الولد وتلف بعض أعضائه بسقوطه من بطن أمه على الأرض فلا بأس بناخيرها الصلاة وتقبيل على الولد لأن تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بغيره لا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل الصلاة عزم قتلها يوم الحندق كذا في البحر عن الولوجية انتهى قلت وهذا يعلم جواز تأخير المرأة الصلاة حال أولادها وبغيره عزم الزامها بالصلاة المنصوم عليه في شرح المنية عن الذخيرة بقوله امرأة خرج راس ولدها وخافت فوت

الوقت نوضان أن قدرته ولا تيممت وجلت راس ولدها في قدره  
 أو حقيقه وتقبلي انتهى ولا شك أن هذا الأمر من قبيل ما ذكرنا من خشية  
 موت الولد ولها توخر القابلة الصلاة فالأمر أولى لأن خشية هلاكه عند  
 خروج راسه أغلب على معلومه ولا مرة أما أن يكون قد خرج أقل الولد  
 منها وهو لا يخلو عن سبلان شيء وذلك مناف للطهارة ولا تفسيره صاحبة  
 عند ختي يستوعب وقتنا كاملا كقدماء وميتي يكون هذا وإن كان قد  
 خرج أكثر الولد فالحارج نفاست ولا تصح صلاة لها فضلا عن الزامها بها  
 فليست به وكذا المسافر يعني المارة برة إذا خاف من اللصوص **وقطع**  
**الطريق** أو سبغ أو سبيل جازله تأخير الوقت للعذر وفي المجتبى  
 الأصح أن تأخير لغويات لعذر التسوي على العيال والمحتاج يجوز قبل  
 وإن وجب التقصا على الفور يباح له التأخير عن أي جعفر بحجة التلاوة  
 والنذر المطلق وقضا رمضان موسم وصيق الحواشي والقاسري  
 وذكر الروايات أن تقصا الصوم على التراخي وقصا الصلاة على الفور لا  
 لعذر كذا في البحر وتارك الصلاة عدا كذا يضرب ضربا شديدا  
 حتى يسيل منه الدم ويحبس حتى يظلمه وهذا جزاء الدينوي واما  
 الآخر فيقال تعالى فاعلم من بعدهم خلف أشاعوا الصلاة فاجتروا  
 الشهوات فتوفى بيلقون عتيا قيل أي ضللا وقال الحسن عدا باطويلا  
 وقال ابن عباس شرا وقيل هو في النار أشدها حرًا وقد هنا ضربا شديدا  
 يقال له الصليب وقيل بآية محمد يسيل بها القدر يدق القبع اعت  
 لتارك الصلاة وتحدث بها برمين الرجل وبيننا كثر ترك الصلاة وقام  
 أحمد ومسلم وكذا تارك الصوم رمضان كسلا يضرب ويحبس حتى يصوم  
**ولا يقتل** مجرد الترك مع الإقرار بفضيلة الصلاة والصوم إلا إذا  
**جحد** افتراض الصوم والصلاة فيقتل لا تكاد ما كان معلوما من ذلك

الوقت تأخير الصلاة خشية

وإذا أضر القابلة الصلاة أو  
 من الدم لا يقبل قربة قال عليه السلام قاتل من ماله من غير فضل قال رضي الله عنه هذا الذي اختاره قولنا كثر المشايخ قال في مجمع الروايات لأن ماله من الدم حقيق لا يقطع الصلاة لأجله قال الحسن رحمه الله لمن هذه الدنانير ومن ثوب الدنانير كذا في المحيط لكن ذكر في الكفالة أن الحبس بالعاق يجوز فحظ الصلاة أولى وهذا في مال الغير أما في ماله لا يقطع والأصح جواز القسط فيها انتهى وكذا كان شمس الأئمة المطواني رحمه الله يقول فيما دون الدم يباح قطع الصلاة فإنه ذكر في كتاب الكفالة والمواصلة أنه يحبس الرجل في دنانير فصاعدا فلا كان محبس في دنانير يباح باختيار قطع الصلاة ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كذا في التقييس وقال في البرازية وكذا لو قال له كافأ عرض علي الإسلام أو فارت قدمها أو ضافت علي ولديها أو ساقية الفرض ما التفتل انتهى لو كان المستروق لغير أي غير المصلي يقطعها لأنه لا يرفع الظلم والنهي عن المنكر مع القدرة ويجوز قطعها خشية خوف ذيب ويحجب على غنم ونحوها وحرف تردده أي سقوط أعني أو غير ممن لا علم عنده في بيرو ونحوه كحقيق أو سقم وإذا غلب على الظن سقوطه وجب عليه قطع الصلاة ولو كانت فصا كما في البرهان والتقييس وشرح المنية وإذا خافت القابلة ومهي المرأة التي تتلف الولد حال خروج من بطن أمه موت الولد وتلف بعض أعضائه بسقوطه من بطن أمه على الأرض فلا بأس بناخيرها الصلاة وتقبيل على الولد لأن تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بغيره لا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل الصلاة عزم قتلها يوم الحندق كذا في البحر عن الولوجية انتهى قلت وهذا يعلم جواز تأخير المرأة الصلاة حال أولادها وبغيره عزم الزامها بالصلاة المنصوم عليه في شرح المنية عن الذخيرة بقوله امرأة خرج راس ولدها وخافت فوت

الوقت تأخير الصلاة خشية

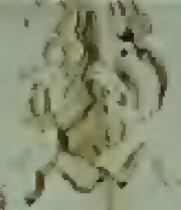
بالضربة او الا اذا استخف باحدهما كالواظف لا يظفر في رمضان  
بل غفرهما وانما يكون حكم المرتد **باب الوتر** لما فرغ من بيان  
الظفر على شرع في العمل في الوتر في المعتد انما خلاص الشفع وبالفق  
المعتد وقال الكسيرة المجازة وتميم والفق لغة غيرهم واورى صلى الوتر في  
الشرع صلاة مخصوصة ووصفه بقوله الوتر واجب في الاصح وهو اخذ قول  
الامام والظاهر من مذهبه واخر ما راجع اليه في الطحاوي في وجوبه  
اجماع السلف كذا في المبسوط قال اسرار روي اولا عن الامام انه  
فرض وبه قال الشيخ علم الدين السجاي المقر في علمه جزا وساق  
الاتحاد في الدالة على فرضيته ثم قال فلا يرتاب في فهم بعد هذا وبه  
قال في الزيل ولا ثم رجع وقال سنة ثم رجع وقال واجب وروي عن الامام ثانيا  
انه سنة متى كن وهو قولها وعليها كثرة العلم ووفق المشايخ بين  
الروايات بانها فرض على كل واحد لا يترك واجبا اعتقادا فلا يكفر  
بما صدق سنة دليل على ثبوتها فلا اختلاف في الحقيقة بين الروايات  
ودليل كل في المطولات ودليل الوجوب قوله عليه السلام ان الله زادكم صلاة  
الي صلاتكم الحسن الا وهي الوتر فخافوا عليها والزيادة تكون من جنس  
المزاد عليه وقضيتها لفرضية الا انه ليس مقطوعا به فقلنا بالوجوب  
وقال شيخ الاسلام الاستدلال به من ثلاثة اوجه احدها الزيادة  
فالخلاف لا يكون الا من جنس المبدأ عليه والثاني انه قال لا وهي الوتر  
على سبيل التعريف فخذاه دليل على ان كان معلوما عندهم وزيادة التعريف  
زيادة وصف وهو الوجوب لا اضله والثالث انه اراد بها الامور  
للوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق على كل مسلم وقوله عليه السلام  
اجعلوا اخر صلاتكم وترًا والمعنى ان الوتر صلاة موقفة فان فضل الوقت  
السرير وكن اداء العشاء شدا فكم اتمه ولو كان الوتر تيقا للعشاء سنة لكان

وقته المستحب كوقت العشاء المستحب الي ثلث الليل الاول وقوله عليه  
السلام الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق  
فمن لم يوتر فليس مني لقاء ابوداره والحاكم وصححه والاشعري وكذا في علي بن ابي  
من الدلائل والاختيار والتهذيب وغيرهما واورى الوتر ثلاث ركعات  
بتسليمه لقوله عليه رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوتر ثلاث لا يسلم الا في اخرهن رقا الهاكم وصححه وقال علي بن ابي طالب الشيعيين  
وعن ابي جابر السدوسي قال قال الله تعالى عن الوتر فقال اعلنا اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار  
وعن ثابت قال صلى الله عليه وسلم انما نزلنا عن عينه واثم ولد خلفنا ثلاث ركعات  
لم يسلم الا في اخرهن وعن عبد الله بن ابي نجراد عن ابيه عن ابي عبد الله  
سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير قال القسم بن محمد وابي بكر بن عبد  
الرحمن وخارجة بن زيد وعبد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار وروى  
شيخة سوامم اهل فقه وصلاح وكان مما وعيت عنهم ان الوتر ثلاث  
لا يسلم الا في اخرهن وروى ابي حنيفة في مصنفه عن الحسن البصري قال  
اجمع السلف ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في اخرهن وهو من صلب بني بكر وعمر  
والعبادة وابي هريرة روي ان عمر رضي الله عنه راي سعيدا يوتر  
بركعة فقال اما هذه البتة والتسعة او لا فدينك فانا قال ذلك  
لان الاثر اشهر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من احب ان يوتر خمس  
فليقل ومن احب ان يوتر بواحدة فليقل وروى انه يوتر تسع وتسع  
واحد عشر فيجوز ان يكون ذلك قبل استقرار الوتر او يحل على انه  
يستقبل بالركعتين ويوتر بالثلاث وكذا غيره وروى ان سعيد بن ابي  
وقاص ووتر ركعة فقال لعبد الله بن مسعود ما هذه البتة اما اجزات  
ركعة قط وروى عن خلف وقال في الله ما اجزات ركعة قط ولذا قال

علي بن ابي حمزة  
عن النبي او ما روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال



الامام الحسن المروي قال بان الموتر ركعة واحدة فقد نسبت قدوة  
 من كبار الصحابة الذي هو صدق الشريعة وعليه مدار الاسلام وكان عليه  
 الامتاع جمع وهو عبد الله بن مسعود الي يمين الكاذب ثم وجب قوله يروي  
 الي هذا التفسير ترد العقول السليمة والاراء الصالحة الصحيحة من  
 العناية والتبيين قال بهان جمع الروايات وغيرها **يقولون جوبا في كل**  
**ركعة من الفاتحة وسورة المادوي** انه عليه السلام كان يوتر ثلاث  
 ركعات يقول في الاولى سبح اسم ربك الاعلى في الثانية بقول يا عا  
 الكافرون وفي الثالثة بقول هو الله اخذ ويقت قبل الركوع وفي حديث  
 عايشة ورا في الثالثة قل هو الله اخذ والمعوفتين قال الحق اكمال بن  
 العام رحمه الله اعلم ان خيار بني اقرانته عليه السلام في الثالثة الاخلاص  
 والمعوفتين ولم يذكر اصحابنا سوى قراءة الاخلاص رواية الامام احمد  
 انه قرأ صلى الله عليه وسلم في الثالثة قل هو الله اخذ ان شئ فقيه شارة الي انه  
 كانت هذا ثبت الاخر في تتبع ولو في بعض الاوقات غلب المروي فيها  
 ولكن قال الحق اصح شئ ورد في قرآنه صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع  
 وقيل يا عا الكافرون وقيل هو الله اخذ ورواية المعوفتين انكرها  
 وحكي عن معيننا شئ في هذا سراقضا واعتنا على الاخلاص في الثالثة  
 انتهى ولا يقال ان الموتر في كل ركعة من امان السنة فيشكل على  
 قول الامام بوجوبه لانه يقول بانه وضع على لانا نقول ليل الفرضية  
 لما كان قاصرا لكونه من اخبار الاحاد وظاهر القصور فيها من باب  
 الاحتياط وهو لزوم القراءة في كل ركعة كالسنة لسانها من حيث  
 الشئ فيفسد بترك القراءة في ركعة منها احتياط من المستغني عن  
 الايضاح قال بهان في التبيين والفتح وغيرها **يجلس جوبا على رأس**  
**الركعتين الاولتين** من المادوي يقتصر على التشهد شبهة الفرضية



ولا يستغني اي لا يقرأ بها تلك الفاتحة عند قيامه الثالثة لانه ليس  
 ابتداء صلاة واذا فرغ من قراءة السورة فيها اي الركعة الثالثة رفع  
 يديه هذا اذ لم يلقاه في المعاطن التي ليس فيها رفع اليدين وروي  
 الحافظ الاثر عن ابن مسعود انه كان يفت في الوتر وكان اذا فرغ من  
 القراءة كبش يرفع يديه ثم قنت انتهى وفي روضة الزهد وسبب قوله  
 ورفع يديه اي في الوقت اما في القضا ان كان عند التماس لا يرفع يديه  
 حتى لا يطلع احد على تقصيره كذا في مجمع الروايات ثم كبر المادوي واولان  
 التكبير شرع عند الانتقال من حال الى حال فها ينتقل من القراءة  
 الي الدعاء كذا في مجمع الروايات عن المديريه فعد قنت قائما المادوي  
 عن اي من كعبنا النبي صلى الله عليه وسلم كان يفت في الوتر قبل الركوع  
 وقراء ابو داود واصحابه عليه السلام ولا يرفعها عندها في حنيضة وعن  
 اي يوسف يرفعها كما كان ابن مسعود يرفعها الي صدره وبطونها الي  
 الساق وفي المبسوط عن محمد بن الحنفية قال الدعاء رتبة دعاء رتبة فقيه  
 جعل بطون كفي الي الساق ودعاه رتبة فقيه يجعل ظهر كفيه الي وجهه المستقب في الركعة  
 من الشئ قد عارضه فقيه يعقل الخنصر والبصر وتعلق الالهام والي  
 ويش بالسياسة ودعاه خفية وهو ما يفعل المروي في نفسه كذا في معراج  
 الدراية فيكون القنوت قبل الركوع في جميع السنة المادوي ولا يفت  
 في غير الوتر وهو الصبح وما روي انه عليه السلام قنت شهرا واربعين  
 يوما وقت بعد الركوع في الصبح فتدفع لقول ابن مسعود رضي الله  
 عنه ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح الا شهرا لم  
 يفت قبله ولا بعدا وروى لم سلة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت  
 عن القنوت في صلاة الفجر وقال ان قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الصبح بعد الركوع يدعوا على ايام من القربى عمل وكون وعصيه

اعرف من المصنف ان  
 يفت في الوتر على الساق  
 لا يرفع يديه حين لا يطلع  
 احد على تقصيره

المصنف  
 ر

حين فستلوا القرآن وسمعون او ثمانون رجلا ثم تركه لما ظهر عليه  
فدل على نكته وفي حديث ان المارفع راسه في اركبة الثانية قال اللهم اني  
الوليد والوليد وسيد بن هشام وفي اخره ثم بلغنا انه ترك ذلك لما  
نزل اليك من الامرين لا يترى وعمر بن الخطاب ذكر القنوت فقال الله  
انه بعدة ما كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم غير شهر واحد وكان  
سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت  
وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني احاذر بعدة قال الترمذي  
حديث صحيح وروى بن ابي شيبة لما كنت على رجلي الله عنه في الصبح  
انكر الناس عليه ذلك فقال اما استنصرنا على عدونا وفي الغاية  
ان نزلنا لمسلمين نازل قننت لامام في صلاة الظهر وتوتوا الثوري  
واحمد فقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلاة  
كلها استوفوا القنوت في النوازل مجتهد فيه وذلك لانهم يروون عن النبي  
الله عليه وسلم انه قال لا قنوت في نازلة بعد هذه بل بعد هذه  
في صلاة الاجتهاد بان يظن ان ذلك اما بولع شرعية ونسخة فظن  
الي بسب تركه عليه السلام وموقوله تعالى انيس لك من الامرين او انه لعدم  
وقوع نازلة فتدعي القنوت بعدها فتكون شرعية مستمرة وهو  
محمل قنوت من قننت من الصلابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وتوجد هنا  
وعليه الجمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي اما لا يقنت عندنا في الظهر  
من غير رتبة فان وضعت فتنة او بلية فلا بأس به فعذر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من الغاية والاحتياط والبهان والبري وغيرهما  
**والقنوت** يطلق على طول القيام وبه يفرق القنوت عما هو قننت كما في  
الليل وقوله عليه السلام افضل الصلاة طول القنوت وعلى الطاعة

والله اعلم

قاله اتفاق المشهور والحق وقوله عا القنوت اصلا فترهان وهو في الوتر  
**معناه** الدعاء قال في الفتاوى الصغرى القنوت في الوتر هو الدعاء والقيام  
وهو اي دعا القنوت كما علم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني  
نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونفترق من  
يعجزك اللهم اياك نعبدوك ونقتل ونجعدا اليك نستحي ونخضع  
رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق كذا في الفتح وباللغة  
الذي روي عن ابن مسعود ومثله لا يكون ايا منة فيكون عن مشاهد  
او سماع ان يقول **اللهم** اي يا الله انا نستعينك اي نطلب منك  
الاعانة على طاعتك ونستمد يدك اي نطلب منك الهداية لما يرضيك  
**ونستغفر** اي نطلب منك ستر عيوبنا فلا تقضضنا عنها وتسب  
اليك من ذنوبنا ونؤمن بك وما آتاك من عندك وما لا يحد فكذلك  
ورسلك وباليوم والاخر وبالقدر خير وشره ونسئلك بغيره عليك  
بتغوي بعض امورنا اليك العجزنا ونسئلك عليك الخير كله الشا المذبح والخير  
صدا لشر والمغني عنك بكل خير مقربنا اليك ايضا لامنك وانتصاب  
الحجة على المصدري نسئلك الشا فيكون تاييدا لان الشا قد يستعمل  
في لشرك فقولنا نسئلك شرا لشركك بهرقا جميع ما انعمت به من  
الجوارح الي ما خلقت لاجله سبحانه ذلك لئلا يخصنا بغيره فقلنا نسئلك  
كما اثبتت على نفسك ولا تكفر لك اي لا نجحدنك عليك ولا نصفيها  
الي غيرك الكفر بغيرك والشكر واضل التستر بغير الكفر الشا اذ لم يشركها  
كانه سترها بحجج وقوله كبرت فلا ناعلي حرفا مضاف والاصل كبرت  
نعمته ومنه ولا تكفر وكنت بشيخوخة العطف يقال خلع الفرس  
رأسه القاء اي سلقه ونطرح وترى رتبة الكفر من اعانته وبقية كل  
ونترى رتبة الكفر من اعانته وبقية كل

نزلت في المثل



تخلف مخدوني وقد رزاه فمن **بغير** الحجة لعنتك وعبادة غيرك  
 شقا شاعرو عن صفته بان نفرض عصفان زلفا الجنازة كل في  
 الوجود شاهدة بانك واجب الوجود المستحق بطبع الجاهل الفرد المعبود  
 والمخالفة لهذا من الشق المطرود فطرح موجبه ومقتد وملائمة  
 ولا نميل الى شي من ذلك **والنكاح** من باب العقاب ملك فليس في تزوج  
 السكينة سبل اليها من هذا القبيل اذا البغض في الذن قال تعالى **وَمَنْ يَتَزَوَّجْ**  
**فَتَمَّا يَتُزَوِّجُ بَالُوهُ** واليوم **الاخير** نواة من حاتم الله وشهولة **الامر**  
**ايالك** **تعبد** عود للشا وتخصيص لذاته بالعبادة اي لا تعبد  
 الا اياك اذ تقدم المفعول المحصر **والله يصلي** افردت الصلاة بالذكر  
 لشرها بتضمينها لجميع العبادات **وتسجد** تخصيص بعد تخصيص لانه هو  
 اقرب حالات التعبد من المعبود **واليك تسبي** اشارة الى قوله تعالى من  
 اتاني سميا اتيت به ولة والمعني تحمدا بالقل في تحصيل ما يقربنا  
 اليك لا فاضلة انعامك بان تسبي **تخضع** تسرع في تحصيل عبادتك  
 بالششاط لان الخفد معني السعة ولذا سميت الخدم خفد لسرعتهم في خدمته  
 ساداتهم ويوفى التو ويجوز ضمها وبالها المهمة وكسر لقاو الدال  
 المهمة يقال خفدوا خفدا فية ولو ابدل الدال الهمزة فتدث  
 صلاته لا كلام اجنبي لا معني له **ترجوا** **حملك** اي وامها وامدادها  
 بالقيام بخدمتك والتمس في طاعتك وانت كرم فلا تخيب راجيل **وتخشي**  
**عذابك** باجتنابتا خشيته عند فلا تامر حرك فمخ بين المقامين وهو  
 اشارة الى المذهب الحق اذ امر المكر كفر كالقنوط من الرحمة **فلا تعامل** **حليبا**  
 بالانعام تستعد وتقول **تجدد** **الامر** **الحلج** ومع بين الرجاو الخوف لان شان القاء  
 ان يرحم نواله وتغافل كذا وفي الحديث لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن الا  
 اعطاه الله ما يرجو وامنه مما يخاف فلا تعامل علينا بالامان والعلل الاكرا

اي نزل

الحمد لله  
 بلغ مقابلة  
 رفته

مستلزم

مستلزم لامرك لا مقتضون على القابل للسان اذ هو طبع الكاذبين  
 ذوي البهتان تستندون نقول ان هذا **الحمد** الحق وهو كسر الجيم اتفاقا  
 بمعنى الحق وثابت في مراسيل اي داود وبنه يتدفع ما في شرح النفاية  
 من انه لا يقول الحمد **لكن** **الحمد** اي لا حق بهم بكسر الحاء اقصم وقيل بفتحها  
 بمعنى ان الله ملخصهم وصل الله على النبي اله وسلم لما روي التستاي باسناد  
 حسان في حديث القنوت وصلى الله على النبي لما رواه الطبراني عن علي  
 كل عام محبوب حتى يصل على محمد وفي الواقعات ويستحب في كل عام ان  
 يكون فيه الصلاة على النبي لله مثل علي النبي محمد وعلي المحمدا في البحر  
 وقال في شرح الدرر اختار ابو الليث رحمه الله ان يصل في القنوت على  
 النبي صلى الله عليه وسلم والمرتم يقرأ القنوت كالامام علي الاصم كما  
 في الدراية وغيرها وتخفي الامام والقنوت من الصحيح قاله الدرر في قوله  
 ابي يوسف كما في البهتان لانه ما وقيل بفتح الامام وقيل عندك بقت  
 الامام دون المومة فلا يفتت كالايقر والصحيح ان يقرأ القنوت كما في  
 التبيين وفي البحر عن النخبة استحبوا الحمد في بلادهم الامام يستعمل  
 كما جهر رضي الله عنه بالشا حين قدم قلب وفدا العراق وكذا فصل بعضهم ان  
 لم يعلم القنوت فالأفضل للامام الحمد يستعملوا والا فالاخا افضل اذ  
**شرح** الامام في الله عا بقوله الحمد هذا الخ بعد ما تقدم من قوله الحمد انا  
 نستعينك الخ قال ابو يوسف يا يعقوب ويزيد ونرمعة ايضا وقال  
 محمد لا يتابعونه كما قال انهم لا يتابعونه في القنوت الذي هو الله اما  
 نستعينك ولكن يؤمنون علي وقا به والعه الذي يكون بعد التقدم  
 قال طايقة من الشايع ان لا توفيت في دعاء القنوت لا رجبيندهم في علي  
 اللسان من غير صدق رغبة فلا يحصل المقصود وقال خرون ذلك في غير الله  
 انا نستعينك لان الصلابة تفقوا علي ولو قرأ غير جاز ولا ولي ان يقرأ

بعد فنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما ولا ندرو ما يجري على اللسان شي منه  
 كلاهما ناسا له لم يوت في صلاة قدا شوي في فنوت الحسن رضي الله عنه  
 صل رفع يديه روي فرج حليا بن يوسف قال لريت مولاي يا يوسف اذا دخل  
 في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابن ابي عمير كان فرج شقة قال  
 الكمال ووجه عموم دليل لرفع يدها وحباب بان مخصوص بالستر في الصلاة  
 لا جماع على الرفع في دعاء التشهد فنوت الحسن في السجدة لا رقة عن  
 يزيد بن ابي هريرة عن ابي الجوزاء عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كلمات اخوهم في الوتر وقلعت في فنوت الوتر المنة  
 اهدي في من هديت وما في من عافيت وتولي في من توليت وبارك لي فيما  
 اعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي عليك وانه لا يدل من  
 واليت تباركت وتعالى وحسن الترمذي ورواه ابن حبان والبيهقي  
 ورواه فيه بعد واليت ولا يعز من عافيت ورواه النسا في بعد وتعالى  
 وصلى الله على النبي قال النووي واستاده صحيح ورواه الحاكم وقال  
 في هذا راوي لم يبق الا التهجيد استوفى الدعاء هو هذا اللهم اهدنا  
 بنون الجمع في جميعه ورواه في المتقول لا تصيغته اهدني على الافراد في حديث  
 الحسن وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في فنوت الجهر لما كان يقول  
 صلى الله عليه وسلم قال الكمال كنهم اي المشايخ لقوم من حديث في حق الامام علم  
 لا يحسن القنوت فقال بنون الجمع استوفى وسلم صاحب لدره الفراء والبرهان  
 فحكينا ذلك وكان الامام يستحب ان يشارك لما شوه في الدعاء ولا يحسن نفسه  
 تخاشيا عن شبهة الحياة للفقير فقلنا اللهم اهدنا اصل الهداية الرسالة  
 والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى على صراط مستقيم فاما قوله تعالى انك  
 لا تهدي من اجبت وكبرنا الله فهدى من يشاء من الله سبحانه وتعالى  
 التوفيق والارشاد فطلب الهداية من جهة المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى

رفعت

طلب

طلب ثبت عليها او بمعنى المزيد منها بفضلك ومنتك لا يوجب  
 عليك وهذه الزيادة ليست في فنوت الحسن الذي رواه المصنف اهديني  
 فمن هديت اي مع من هديته وعافنا العافية السلامة من الاضغاث  
 والبلاء والحق المتأفة ان يعافيك الله من الناس ويعافهم منك وفيه  
 اشارة الى ما ورد سئلوا الله العفو والعافية فمن عافيت اي مع عافية  
 وتولانا من توليت الشيء اذا اعتيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر  
 الولي في حال البيت لا سيما في نظر في امور من تولاه العناية  
 وتجاوز ان يكون من وليت الشيء اذا لم يكن بينك وبينه واسطة فالمعنى  
 انه يقطع الوساطة بينه وبين الله سبحانه وتعالى حتى يقصر في مقام  
 المراقبة والمشاورة وهو مقام لا حسان الولي الجيب ضدا لقد و  
 فالخطا بالعناية واكرمنا بالمحبة فمن توليت اي مع من توليت امور من  
 عبادة المقربين ولا يترك الله لعباده اذاعة توفيقه وتأييده وتقريره  
 واكرامه قال تعالى ان الله موالي الذين آمنوا قالوا في المؤمنين  
 فيل معنى منقول لان الله تعالى قد نوله برعايته ورعيته بحمايته وايداع  
 بكرامته فمحققا حاله عند شراة وتقبل ما ربه عند خطا حتى لو هم  
 محضون حواء الله عن ارتكابه وجعل الى تقصيره بشرقة الى بابه والما به  
 فيكون الولي فيل معنى فاعل لا يهمل الله ويطيعه فاعا المتوالية  
 في الطاعات وعتته بما في اكتساب الطاعات وفي الصميم عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان قال يقول الله تعالى من اذى ليا فقد استحل  
 محاربي وما تقرب الي العبد علة اما افترقت عليه ولا يزال  
 العبد يتقرب الي بالتواقل حتى احبه فاذا احببت كنت حبه الذي  
 يسمع به ويصرف الذي يصرفه في يسمع ويصرف من علامات الولي  
 ان يجعل الله له ودا في قلب المؤمنين قال الله عز وجل ان الذين آمنوا



وعلموا الصالحات سيجعل لهم الرحمن و قد اوفي الصبح اذا احتب الله عبد اقال  
 لمبرجل عليه السلام الى ما جئنا انا فاحبه فحبه جبريل ثم ينادي في اهل السما  
 ان الله يحب فلانا فاحبه فحبه اهل السما ثم يضع له القبول في الارض وقال  
 في المغفر مثله وهذا وجه تقدم طلب المصافاة ثم طلب الموالاة ثم طلب المودة  
 فقال وبارك لنا فيما اعطيت لان البركة الزيادة من الخير وتيسر في حلول الخير  
 الالهي في الشئ فالعطية المحبة فالمراد بها ههنا ما انعم به ثم رجح ملاحظته الى  
 مقام الحنية والجلالة المحبة والاقتدار فقال وقسم من الوفاة وهي  
 الحفظ بالعناية بدفع شر ما قضيت بواسطة الانها اليك في دفعه  
 ولا تخلف لوعدك لا قلت في محكم كتابك ادعولي استجب لكم وليس هذا من  
 فيل طلب ردا القضا المبرر بل المعلق على نحو الدقا وصلة الرحم وصلة خيرة  
 بالاحسان اشاد اليه بقوله مؤكدا انك تقضي بما شئت لاداء لامرك  
 ولا معقب حكمك ولا يقضي عليك لانك الواحد لا احد لا شريك لك  
 في الملك فتطلب سوا لا نك انه لا يذل من واليت لعزتك وسلطان  
 فتركه ولا يعز من عادي بيت اذ لا انا صر له ذلك بان الله تعالى للذي استوا  
 وان الكافرين لا متولي لهم تباركت تقديست وتنزهت قال في القاموس  
 تبارك الله تقديس وتنزه صفة خاصة بالله تعالى انتهى وقال البيضاوي  
 لا يستعمل الله تعالى انتهى ربنا اي باسدينا وناكنا وسبوه نا ومصالحنا  
 وقال البيضاوي ايضا تبارك الله تعالى شانه وقدرته وكنته انتهى فهو مني  
 وتعالى وجه تقدم تباركت الاختصاص به سبحانه وفي المصباح تعالى  
 تعالى من الارتفاع انتهى وتبارك لكنا شريف من البركة وهي كثرة الخير والبر  
 على كل شئ وتعالى عنه في صفاته وانما لان البركة تتضمن معنى الزيادة **وسئل**  
**الله على سيدنا محمد ص** لما رويناه وقد رويت الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن جماعة من السلف عن علي رضي الله عنه كان حسبي الله عليكم

يقول

يقول في اخره ه اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك واعوذ بمعافاك من  
 عقوبتك واعوذ بك منك لا احيي شئنا عليك انت كما اثبتت علي نفسك  
 رقة الحنة ومن علم في جميع السنة قال الترمذي ولا تعرف شيئا في الفتوت  
 احسن من هذا وقال الخطابي في هذا معنى لطيف وذلك انك انصرت الله عليه  
 وسلم قال الله سبحانه وتعالى ان يحسن برضاه من سخطه وما ضاع من سخطه بل ان  
 وكذلك بالعفو من العقوبة ثم جاء الى ما لا ضل ولا هو الله سبحانه وتعالى  
 اظهار العجز والانتفاع ورفع من اليه فاستعاذ به من انتهي وقال  
 ابن الضيا وقوله منك اي من بحر رحمتك ومن لم يحسن دعا الفتوت الذي  
 ذكرناه قال النقيض هو الليث رحمه الله يقول **اللهم اغفر لي كبرها ثلاث**  
**مرات** او يقول **اللهم ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة**  
**وقنا عذاب النار** قال الكمال في جمع الروايات والتجسيم واختيار  
 مشايخنا ويقول يارب يارب يارب ثلاثا كرم القدر من الشبه ونسبه  
 الى فتاوي اهل بيته كذا في التجسيم انتهى وقال صاحب البحر في ثلاثة  
 اقوال مختارة واذا اقتدي من يفتت في الفركشاف في قام مع حال  
 فتوته ساكنا في لا ظهر لهنا بعه فيما يجب عليه متابعتة وهو القيام  
 وقيل يطيل الركوع الى ان يفرغ الامام من فتوته وقيل بقعد وقيل  
 يسجد الى ان يبركه في تحقيقا لما لغتة والاول اظهر وهو القيام معقة  
 لوجوب المتابعة في غير الفتوت وهذا عندنا في حنفية ومحمد وقال ابو  
 يوسف يتابعه لانه تتبع الامام والفتوت مجتهد فيه فصا ركبتك انت العبد  
 والفتوت في الوتر بعد الركوع ولما انه منسوخ على ما تقدم فصا لا لا كبر  
 حكما في الجارة حيث لا يتابعه وهذا الاختلاف دليل على ان ربنا بعه في  
 قراة الفتوت في الوتر كونه ثابتا بين فصا ركنا الشك والشهد وتيسر الركوع  
 كما في الفتوت والتيسر في شرح الدرر في قولنا اقتدي من يري سيرة الوتر

في كبرها ثلاث

صح لا اتحاد ولا اختلاف باختلاف الاعتقاد في الوصف كما في البحر وقال في محل  
 اخر في اقتضاء الحقيق من راء شدة اختلاف المنافع انتهى وفي فتح القدر  
 قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل صح لا اقتداء من يرى سنية الوتر  
 لوجود اصل سنية الوتر انتهى **تنبيه** يشترط الصحة لاقتداء بالشاذ في المحل  
 في الوتر وصل كعامة الثلاثة فيؤدي به بتسليمه فاحدة فان سلم على اس ركعتين  
 منه لا يصح ويحق في الاكثر وقال ابو بكر الرازي يجوز الاقتداء ويصل بمقتضى  
 وقيل اذا سلم الامام على ركنين يقوم المأموم ويتمه منفردا كما في البحر  
 والتبيين وغيرهما واذا اقتدي به في البحر بغيره منه في حال القنوت  
 ورسول الله **في جنبه** لان وضع اليدين على اليسار لما يكون في قيلم فيه ذكر  
 مسنون وقدنا الكلام على لاقتداء بالمخالف في باب الامامة واذا نسي  
**القنوت في الثالثة الوتر وتذكر في الركوع او في الرفع منه اي من الركوع**  
**لا يفتت على الصحيح** لا في الركوع الذي تذكر فيه ولا بعد الرفع منه وسجد  
 للشهور لو قننت بعد رفع راسه من الركوع لا يبعد الركوع كانه انكسار  
 عن قاضي خان فان عاد الى القيام وقننت ولم يعد الركوع لم تغتصلا لان  
 ركعة واحدة لم يرتفع انتهى فوفق بين هذا وبين تكبير العبد فان لم تذكر  
 في الركوع باقيه والوجه ان القنوت محله القيام المطلق وقد فاسد لا يمكن تقف  
 الركوع لان الركوع وضعا للقنوت ليس بغيره فلا يجوز نقضه لانه موقوف  
 تكبير العبد فحله لم يفت لا شرع في حال القيام وفيما يجري مجراه كذا في معراج  
 البداية **واسجد للسجود** والفتن **عن محله الاصل** فسجد السجود واجب  
 عليه قننت بعد الرفع او لم يفتت لانه ان قننت فقد قدم واخر ان لم يفتت  
 فمتركه الواجب سلا ولو ركع الامام **قبل فراغ المقتدي من قراءة**  
**القنوت او قبل شروعه** فيه وظاف قنوت الركوع مع الامام تابع امامه  
 لان اشتغاله به يفوت واجبه لتابعه فتكون اولى وان لم يخف فوت

اعرف اقتداء الحقيق  
 في الوتر من يرى سنية الوتر  
 ومن يرى على راس الركعتين

من يرى تكبير العبد  
 في الركوع باقيه  
 والوجه ان القنوت محله القيام المطلق وقد فاسد لا يمكن تقف

المشاركة

المشاركة في الركوع بقننت جميعا بين الواجبين ولو ترك الامام القنوت  
 يأتي به المأموم ان مكنته مشاركة الامام في الركوع لجمع بين الواجبين  
 بحسب الامكان والا مكنته المشاركة تابعة لان متابعتها اولى وقدنا  
 ما يقتضيه المقتضي اذا تركه الامام ونظائره ولو ادرك الامام في  
 الركوع الثالثة من الوتر كان مدركا للقنوت حكما فلا يأتي به فيها  
 سبق به قال انكسار لاجتماعه على ان المشيوق ركعتين اذا قننت مع الامام  
 في الثالثة لا يفتت مرة اخرى وعن ابي الفضل تسوية بالثالث  
 ونسبنا في سجود الشهوات انتهى قال الذي لا يله لوقت ثانيا يتكرر  
 القنوت في محل غير مشروع **ويوتر جماعة استحبابا في رمضان فقط**  
 عليه اجماع المسلمين لا تغفل من وجوه الجماعة في التغفل في غير  
 التراويح مكرهة فلا احتياط تركها في الوتر خارج رمضان وعن شمس  
 الامنة هذا اذا كان على تسهيل التعدي عما لو اقتدي واحد بواحد  
 او اثنان بواحد انما قاض من الفسخ والتبسين وغيرهما وصلاته  
 اي الوتر مع الجماعة في رمضان افضل من ادايه منفردا **والاخر**  
**المستل في احتيا** وقاضي خان قال قاضي خان رحمه الله هو الصحيح  
 لا لما جازت الجماعة كانت افضل وكان عمر رضي الله عنه كان يومهم  
 في الوتر **ومح غير** اي غير قاضي خان خلافة قال في النهاية بعد  
 حكاية هذا قالوا اختار علما وانا ان يوتر في منزله لا جماعة لان الصحا  
 رضي الله عنهم لم يجتمعوا على الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على  
 التراويح لان عمر كان يومهم فيه في رمضان واي بن كعب كان  
 لا يومهم وفي فسخ القنوت والبرهان ما يقتضيه رخصة الاول  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان اوترهم ثم بين العذر في الترك  
 وهو خشية ان يكتب علينا قيام رمضان وان خلفا الراشدين

لا يكره اذا اقتدي بالامة  
 بواحد او اثنان  
 او جماعة بواحد



قتلوه ومن تاجر عن الجماعة فيجب ان يصلي اخر الليل والجماعة فيله ذلك  
 متعذر فلا يدل على ان افضل في ترك الجماعة لوجوبها في وقت اخر الليل  
**تفسير** قلنا ان من انزل قبل النور ثم قام من الليل فصلى نافلة لا كراهة  
 فيه ولا يوتر ثانيا لقول صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة رزاة السنة  
 الا ان ما تجوز ولا ترك المنتخب لمفاد بقول صلى الله عليه وسلم اجلوا  
 اخر صلاتكم بالليل وتر انتهي وهذا في غير رمضان بل هو في فضيلة  
 الجماعة في الوتر والنهج داخل الليل **فصل في بيان النوافل**  
 عهد بالنوافل دون السن لان النفل اعم اذ كل سنة نافلة ولا عكس اعلم  
 ان المشروع ينقسم الى قسمين عز مئة ورخصة والعهدة هي الاصل وهي  
 اربعة انواع فرضية واجبة وستة ونفلية قدم مضى الاول وهذا  
 بيان السنة والنفل وقدم السنة لانها اقوى من النفل وكان اقرب الى  
 الواجب والفرض ثم النفل في اللغة عبارة عن الزيادة ومنه سميت الفرية  
 نفلا لانها زائدة على ما وضع له الجهد وبواعدا لكثرة الله تعالى ومنه  
**قوله** **ليست** ان تفقوي ربنا خير نفل  
 وهي ههنا لولد نافلة لهذا وفي الشرح النفل عبارة عن ضل شيء ليس  
 بفرض ولا واجب لا مسنون وقال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله النوافل  
 شرعت ليرتفعان تكن في الفرض لان العبد وان علت رتب لا حظا في  
 تقصير حجب ان واحدا لو قدر ان يصلي الفرائض من غير نقصان لا يلزم  
 بترك السن من الجوهر والمستصفي والدراية وبها قال القاضي خان  
 السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعمني  
 في ترك ما لم يكتب علي فكيف يطعمني في ترك ما كتب علي من قلنا  
 تفصيل السنة وهي الطريقة مرضية كانت او غير مرضية وفي الشريعة هي  
 الطريقة المستلوكة في المن من غير افتراض ولا وجوب وهي تتناول

وسنة ترا صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا

**بيان النوافل**

في وقت اخر الليل والجماعة فيله ذلك متعذر فلا يدل على ان افضل في ترك الجماعة لوجوبها في وقت اخر الليل

قول

قول النبي صلى الله عليه وسلم وفضل في تناول اطلاق قضاة القضاة  
 خلافا وقال صاحب النهاية لا يبي ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم علي  
 طريق المواظبة ولم يتركها الا بعد ذلك في التوضيح والسنة على قسمين  
 موكدة ومندوبة شرع في الموكدة فقال ابن سنان **موكدة** ركعتان قبل فرض  
 ما لم يبقا منها من الموكدة تبعا للهداية لاها اقوى الشيخين حتى روي الحسن  
 عن ابي حنيفة رحمه الله لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وذكره ابن عثيمين  
 ابي حنيفة انها واجبة وقالوا العالم اصاب مرجعا للفقهاء في ترك ما  
 السن للجماعة الناس السنة الفرك في الفتح والدراية لقول صلى الله عليه وسلم  
 ركعتا الفجر اجبتا من الدنيا وما فيها وفي لفظ غير من الدنيا وما فيها رزاة  
 منكم وقول صلى الله عليه وسلم لا تتركوا ركعتي الفجر فان فيها الرغائب وقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان طرحتكم الخيل وكقول عائشة رضي الله عنهما  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ويديع ولكن لم ازل اركعتين قبل صلاة  
 الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم رزاة الطبراني في قوله ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من النوافل شدة معاودة منه على الركعتين  
 قبل الفجر رزاة الشيخان كذا في البهان والرغائب جمع رغب وهي العطاش  
 الكثير ما يرغب فيه من نقاييس الاموال وفي الميسر طابت سنة النظر  
 لاها اول صلاة في الوجود لان السنة تتبع للفرض والاول صلاة فرضت صلاة  
 الظهر معني اول صلاة بعد الافتراض ثم اختلف في افضل بعد ركعتي  
 الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعها سفر ولا حضر  
 ثم التي بعد الظهر لاها سنة مستفقة عليها بخلاف التي قبلها لاها قبل بي الفصل  
 بين الاذان والاقامة ثم التي بعد الاذان التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر  
 ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء التي قبل الظهر ومن بعد المغرب  
 كلها سواء قيل التي قبل الظهر كدعجحة المحسن وقد احسن فقال لا في له راية

العالم اذا طهر من رجب للفتور مما زعم تركه في سنة الفجر

وهو لا يصح انتهى لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقل مواظبته  
 على غيرها من غير ركعتي الغزوة وسنة مؤكدة **ركعتان بعد الظهر** وسذكر  
 انه يلعب بعد الظهر اربع ركعات وسنة مؤكدة **ركعتان بعد المغرب** وصح  
 ان يبطل القراءة في سنة المغرب فقد روي ان صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في  
 الاولى منها الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في المرحمة وعن  
 ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين  
 قبل ان ينطق مع احد يقرأ في الاولى بالحمد والقل يا ذا الجلال والإكرام وفي الركعة  
 الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج مرة نوب كما يخرج الحبة من سلخا قال الشيخ  
 ابو الحسن البرقي خرج ابن النجار في تاريخه وركعتان بعد العشاء وسنة  
 مؤكدة **اربع ركعات قبل الظهر** لقول صلى الله عليه وسلم من ترك الادب قبل  
 الظهر لم تنله شفا عني كذا في الاختيار ولما في حديث ابى يوب رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعاً اذا زالت الشمس قال  
 ابو ايوب الانصاري عن ذلك فقال ان ابواب السماء تنفتح في هذه الساعة  
 فاحسان يصعد في تلك الساعة غير قلت في كل مرة قال نعم قلت  
 ابفضل بيهن بسلامه قال كذا في اربعان ولقوله صلى الله عليه وسلم ما من  
 عبد مسلم يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة الا جئته الله  
 له بيتاً في الجنة رواه مسلم رواه الترمذي في النساء اربعاً قبل الظهر ركعتين  
 بعدها وركعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة  
 الغداة وسنة مؤكدة **اربع ركعات قبل الجمعة** لقول ابن عباس رضي الله  
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم من ركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل فيهما  
 منهن واربعة ركعات **بعد ما** لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة  
 اربع ركعات يسلم في اخرهن رواه المافظ ابو عبد الله الا شرف في النسخ والشرح  
 كذا في المنوع للجلال السيوطي رحمه الله ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا سلمت بعد

شرح

الجمعة

الجمعة فصلوا اربعاً فان مجئك شيء فسلم ركعتين في المني وركعتين اذا  
 رجعت ورواه الجماعة الا البخاري وقوله **بمسلم** متعلق بقوله اربع ركعتين في  
 الرباعيات وتقدم دليله وقال الزيلعي حتى لو تلاها بتسليحتين لا يعتد بها عن  
 السنة انتهى ولعله عقيد بغيره العذر لا يرد ما علمت من قوله صلى الله عليه وسلم  
 فان مجئك شيء الحديث ثم شرع في بيان القسم الثاني وهو المسحوق فقال **ولدت**  
**اي صحت اربع ركعات قبل العصر** لما روي عن عمر رضي الله عنه انه عليه السلام  
 قال رضي الله عنه اربع ركعات قبل العصر لم تنسها لانا وكذا في السهيلي وفي شرح  
 الوجوه روي انه عليه السلام قال رحمه الله امر ان يصلي اربعاً قبل العصر وقال  
 عليه السلام من صلى قبل العصر اربعاً كانت له الجنة من النار كذا في المبسوط وجمهور  
 محمد بن الحسن في الغزوة ويصلي بين ان يصلي اربعاً او ركعتين قبل العصر  
 لاختلاف الآثار قال علي بن يحيى رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
 قبل العصر ركعتين رواه ابو داود والترمذي في واحد فقط لا اربعاً  
 بدل ركعتين وقال صلى الله عليه وسلم رحمه الله امر ان يصلي قبل العصر اربعاً  
 انتهى من الدراية والفتح والبرهان وندب اربع قبل العشاء لما قاله في  
 الاختيار وشرح المختار وصحت ان يصلي قبل العشاء اربعاً وقيل ركعتين  
 وبعدها اربعاً وقيل ركعتين وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام  
 كان يصلي قبل العشاء اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يصلي في نيتي وذكر  
 في المحيط ان طلوع قبل العصر اربع وقيل العشاء اربع فحسن ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها انتهى في مراجع الدراية والا اربع قبل  
 العشاء محض فيها دليل ان محمداً في اصل حسنا ولم يذكرها من السنن والروايات  
 انتهى فمن قال ان لم يذكر في خصوص الاربع قبل العشاء حديث لعلمه بطلان  
 علي ما قاله صاحب الاختيار وما ذكرناه ايضا وندب اربع **بعد** اي العشاء  
 لما روي عنه عن الاختيار ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان

طه  
اعرف السهيلي



كانا نجد في ليلة من صلوات بعد العشاء كان كل واحد من ليلة القدر وفي  
خايدا المستغني بقر بعد الفاتحة في الاولي اية الكرسي ثلاث مرات وفي  
الثانية قل هو الله احد ثلاثا وفي الثالثة قل اعوذ برب الفلق ثلاثا وفي  
الرابعة قل اعوذ برب الناس ثلاثا وفي الملتقط في الثانية والثالثة  
والرابعة الاخلاص والمعوذتين مرة في كل ركعة كذا في الدراية وتعدت  
ست ركعات بعد المغرب لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب  
ست ركعات كتب من الاوابين ونسلي قوله تعالى ان كان الاوابين عفووا  
والاواب للنجاة اذ تبت ذنبا يادرا في التوبة وعن ابي هريرة انه عليه  
السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم ينكح فيما بينه وبين يوم  
له عبادة شنتي عشرة سنة وعن عايشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من  
صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وعن ابن عباس انه  
عليه السلام قال من صلى ربيع ركعات بعد المغرب قبل ان يكلم احد اذ اذنت  
لدي علي بن وكان من ادرك ليلة القدر في المسجد لا يصلي وهو خير له من  
قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
صلى ست ركعات بعد المغرب قبل ان يتكلم عفر له بها ذنوب خمسين سنة  
وروي الطبراني عن عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
صلى بعد المغرب ست ركعات عفر له ذنوبه وان كانت مثل ذنوب البحر  
من ايسوب الجلال السيوطي والدراية والاختيار وشرح الدرر في ذلك  
بثلاث تسليمات كما في التجميع والمزيد ذكر الغزنوي لها بتسليمتين  
وفي الدرر بتسليمات استيق على قول الامام ان افضل في المثلث الفار ربيع  
تجبه كلام الغزنوي وعلي قولهما كلام التجميع لا هنا فعل لئلا ينتهي بتسليم  
عطفنا المنعوبات على الموكدات كما في لكتز وغيره من المعتبرات وظاهر  
العطف يقتضي المقابلة انتهى وفي الدراية يستحب الاربع بعد الظهر

روينا من حديث ام حبيب انه عليه السلام قال من صلى على اربع ركعات  
قبل الظهر اربع بعدها حرمة الله على ان لا انتهى تسليمة الاختيار  
انتهى وظاهره يقتضي ان الاربع التي بعد الظهر يجب منها الركعتان  
الموكدتان والية مثال الحال رحمه الله كما سندهم ولكن قال في ابراهيم  
جماعة من المشايخ باستحباب اربع بعد الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم  
من صلى ربيعا قبل الظهر اربعا بعدها حرمة الله على ان لا انتهى ابا  
داود والترمذي والنسائي ثم قيل لها غير الواحدة وقيل معها انتهى  
وتحتمل ان يكون مراده بهذا الخلاف ما ذكره الحال رحمه الله من الاختلاف  
بين هل عصر في مثلتين اصلها هل السنة الموكدة محصورة من  
المستحب في الاربع بعد الظهر بعد العشاء في السنة بعد المغرب ولا  
الثانية على تقدير ان كانها هل يؤدي لكل بتسليمتين او تسليمتين وقال  
الحال رحمه الله الى الاول فيها واظلال الاستدلال والكلام عليه كما هو  
داه رحمه الله قال صاحب البحر وظاهر كلام المحقق ابن العمام انه لم يطلع  
عليه في كلام من تقدمه انتهى وقد علمت ما نقلناه من الاقوال في  
الست بعد المغرب من كوفات بتسليمتين وتسليمتين وقراحة ويقتصر  
المستقل في الجلوس الاول من السنة الرابعة الموكدة وهي التي قبل الظهر  
والجمعة وبعد على قراءة التشهد الا شاهدان محمد اعبده ورسوله  
واذا تشهد في الاخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد واذا  
قام الى الشفع الثاني من الرابعة الموكدة لا ياتي في ابتدا **الثالثة**  
**بعدها الاستفتاح** كما في فتح القدر انتهى ولا يصح كما في شرح المية انتهى  
لانها لا كدها اشهد الفريض ولهذا اختلف في وجوب تجديدها في الشهور  
علي من مراد علي التشهد فيها كما في الدراية والعز وشرح الدرر في استيق  
ولا تبطل شفقت ولا خيارا المحقق اذا علم او ما في الشفع الاول بالاستقلال

الى الشفع الثاني ولو دخلت عليه رويته في الشفع الاول فانتقل الى  
 الثاني فخرجت لا يلزمه كمال الموضع لعدم صحة الخلق كذا كان ذلك في الفقه  
 كذا في فتح القدر **خلاف** الربا عيات **المندوبة** فيستغنى في ابنة اكل  
 شفع منها كذا في الدراية عن المجتبي من غير اسناد ولا حد وفي الحافظة  
 قبله بان عند البعض وينتقد ايضا كما في شرح الارشاد كذا في الدراية  
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في كل جلوس منها لا تنقش شبهة الغرضية  
 فيها فيعتبر كل شفع منها صلاة على حدة وقال في شرح المنيبة سبيل الاستقنا  
 مروية عن المتقدمين من الامة والنامي اختيار بعض المتأخرين واذا  
 صلى نافلة اكثر من ركعتين وانتهى اربعا ولم يجلس الا في اخرها  
 فالقياس فساده ما به قاله في موضع رواية عن محمد وفي الاستحسان كابون  
 قوله مع نقله **استحسانا** لانها صارت صلاة واحدة لا في التطوع كاشرا  
 ركعتين شرعا اربعا ايضا فكانت صلاة واحدة وفيها الفرض الجلوس  
**اخرها** لان افتراض القعدة للحنث فاذا لم يحنث لم يبق الا بقية الرابطة صارت  
 من ذوات الاربع ويجبر ترك القعود على الركعتين ساهيا بالسجود وجب  
 القعود اليه اذا ذكر بعد القيام ما لم يسجد كذا في الفقه وقد روي بسلم  
 ان يصلي الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثالثة ثم نهض فبقي  
 التاسعة كما سئلكم تنبيه قيدا لصحتها باتمامها اربعا لانها قال في  
 الحاوي الحصري اذا تنقل ثلاث ركعات ولم يجلس الا في اخرها جاز عند  
 المتقدمين لان الغريب يجوز بمثل هذه الشقة فكذا ان فلة كالاربع  
 سواء وقال المتأخرون لا يجوز لان القعدة المشروعة قد تركها فالتنقلها  
 هي في غير موضعها لان القعود في الثالثة غير مشروع في السوا فلنفسار كان له  
 يتعدا صلا بخلاف الاربع فان القعود في اخرها قعود في موضعه فهو فاذ لم تجز  
 الثلاث عن شيء على هذا القول فلازمه فقار ركعتين فصل يلزمه بالثالثة شيء قال

ان كان ساهيا فلا شيء عليه لانه شرع في مظنون فان كان عامدا الزمته  
 ركعتان في قول ابى يوسف رحمه الله بقا الترخمة وعند ابى حنيفة رحمه الله  
 لا يلزمه شيء لان البناء على الفساد يترك القعود لا يلزمه شيء على الصحيح  
 من مذهبه ومن قلنا انما جازت هذه الثلاث من تسايعة على ما قال المتقدمون  
 من اصحابنا فصل يلزمه شيء اخر لاجل الثالثة قال ان كان ساهيا لم يلزمه  
 وان كان عامدا يجب ان يلزمه ركعتان في قول ابى حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله لا بد قد صححتنا لثالثة حيث حكم بصحة الترخمة حين تعد في  
 اخر الصلاة ولكن لم يكملها بضم اخرى اليها فيلزمه القضا اختياري وقول وان  
 كان عامدا يجب ان يلزمه ركعتان في قول ابى حنيفة بمعنى قولنا القابل للصحيح  
 لما قدمنا انتهى وفي الخلاصة لو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد  
 على تاسر ركعتين لا يصح انه تفسد صلاته ولو صلى ست ركعات او ثمان  
 ركعات بقعدة واحدة اختلقت المشايخ فيه ولا يصح انه على هذا تفسد في  
 القياس وفي الاستحسان لا وقال الامام الشريفي لا يصح ايضا تفسيدا  
 واستحسانا والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد اما عند ابى حنيفة ففيه  
 قياس الاستحسان فقول الاستحسان لا يفسد في القياس يفسد عند وهو  
 لما خذ هكذا ذكره القصة الشهيرة رحمه الله انتهى وكن الزيادة على  
**اربع بتسليمة في نفل النهار** والزيادة على ثمان لئلا بتسليمة واحدة لانه  
 عليه السلام لم يزد عليه ولو لا الكراهية لراد تعليل الجواز وهذا اختيار  
 اكثر المشايخ ووجه الشك في عدم كراهية الزيادة عليها لما في صحيح البخاري  
 عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي  
 اذا سمع النداء اربع ركعتين خفيفتين فتسبق العشر فقل او في الثالثة  
 وتر اكا في البرهان وفي المعراج ولا يصح انه لا يكره لان فيه وصلا بالصلاة  
 وهذا فصل انتهى وكان صلى الله عليه وسلم يقول في دعاءه اللهم اجعل



في قلبه نوراً وفي بصره نوراً وفي سمعي نوراً وعن يميني نوراً وعن  
يساري نوراً وفوق نوراً وتحت نوراً وأما في نوراً وخلف نوراً وأمام  
لي نوراً وفي رواية وأما في نوراً وأمام لي نوراً وفي رواية  
**والأفضل فيها** أي الليل والنهار **ترباع** عندما لا أمام الأعمى  
**حيفة** رحمه الله لما روت عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي  
بالليل أربع ركعات لا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسئل  
عن حسنهن وطولهن رواه مسلم والبخاري ومادوي عن عائشة أنها  
قالت أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما صلاة  
وثبتت مواظبة صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى وأنه لم يتركها  
فيكون أكثر مشقة قال عليه السلام أفضل الأعمال آخرها ولهذا يند  
أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب مخرج  
كما في التبيين والاختيار والفتح والدرية **وعندها** أي أي يوفى  
ومحمد **الأفضل في النهار** كما قال الإمام وفي الليل **مثنى مثنى** قال  
في الدراية وفي العيون وبها يقول ما يعني اتباعاً للحديث وهو قوله عليه  
السلام صلاة الليل مثنى مثنى انتهى وفي البهان في الصحيحين  
عن ابن عمر قال دخل رسول الله كيف تأمرنا أن نصلي من الليل قال يصلي  
أحدكم من الليل مثنى مثنى فإذا احتوى الصبح صلى واحدة فأوترت له  
مما صلى من الليل انتهى وتأويل لفظ مثنى بشفع لا وتر فرد وبصره  
ما رواه الطحاوي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يصلي بين كل اثنتين ثم قال وهذا الباب لما يؤخذ من  
حجة التوقيت والاتباع لما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرو  
وفعلوا صحابة من بعده فلم يخروا عنه من فعله ولا قوله أنه أباح أنه يصلي في  
الليل بتكبير أكثر من ركعتين وبذلك نأخذ وهو أصح القولين في

ذلك

ذلك انتهى قال صاحب البهان لا اندر عليه طاهر ما أخرجه مسلم عن عائشة  
عائشة في حديث طويل قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وطهوره  
فيبعثه الله ما تشاء من الليل فيسئلك وتوضأ ويصلي تسع ركعات  
لا يجلس فيها إلا الثامنة فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يمشي ولا يسلم ثم يقول  
فيصلي التاسعة ثم يتعد فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يسلم تسليماً يسعدنا  
وعني غير مسلم كان يؤتى تسع ركعات إلا أن اتفاق الأمة على القول  
على أن كل شفع لما روي أنه لا يليل التماساً وأنه من خصائصه **قلت** ليس  
مراد الطحاوي بغني الوجدان من صلاة بل وجدان ما ليس بمعارض ولا خاطر ولا  
منسوخا ويكون المروي في مسلم مختلفاً لبيان الصحة لوفيل التبع الفعل ولذا  
قال في الاختيار وصلاة الليل ركعتان بتسليمة أو أربع أو ثمان  
وكل ذلك نقل في فقهه صلى الله عليه وسلم انتهى والبيان الأفضل  
واجاب المحقق ابن العام عن دليلها بأن لفظ الحديث أما مثنى في حق الفضيلة  
بالنسبة إلى الأربع أو في حق الأباحة بالنسبة إلى الفرد وترجم أحدهما  
لا يكون إلا مرجح وقد ورد فعل صلى الله عليه وسلم على كلا القولين لكن عقلت  
زيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تعقيبها  
في مقام الخديعة ورواها صلى الله عليه وسلم قال أنا أجرك على قدر تعبدك  
فحكمتا بأن المراد الثاني وهو الأباحة أي يباح مثنى لا واحدة أو ثلاثاً  
انتهى **مخصاً وصلاة الليل خصوصاً** في الثالث الأخير منه **أفضل من**  
**صلاة النهار** وأنه أشق على النفس قد قال تعالى شجاً في جنوده ثم من الصلح  
الاية وقال تعالى إننا نأثيث الليل لآية ويكون وقت التحلي وعرض الأحكام  
هل من باع هل من مستغفر هل من مستزني وأما صفتها فقد قال في شرح  
النية أنها منسجبة وقتاً مثله كما سذكره ولكن قال الكمال بن العام بقا أن  
صفة صلاة الليل في حقنا المنية أو الاستحباب يتوقف على مستهوها

في حقه صلى الله عليه وسلم فان كانت في حقه وضاهي مندوبة في حقنا  
لان الادلة القولية فيها انما تفيد التثنية والمواظبة الفعلية ليست  
على تنوع ليكون سنة في حقنا وان كانت تنوعاً فمما فاضلة لنا وقد اختلف  
العلماء في ذلك فذهب طائفة الى انما فرض عليه وعليه كلام الاصحاب  
من مشايخنا تسكوا فيه بقوله تعالى قل للذي لا قليلا الآية وقالت  
طائفة تنوع لقوله تعالى قل للذي لا قليلا الآية ذلك والا ولون  
قالوا لا مضافة لان المراد بالثانية الزايرة اي ايداع على ما فرض على غيرك  
اي تتجدد فرضا ايداعك على ما فرض على غيرك واما ما يعطى التثنية بالمرور  
ذلك فانه اذا كان الفعل المتعارف يكون كذلك له ولغيره واسد عن  
مجاهدة الحسن واني امانة ان تسميتها نافذة باعتبار كونها في حقه صلى  
الله عليه وسلم عاملة في رفع الدرجات بخلاف غير فانها عاملة في تكميل  
السيئات لكن في مسلم واية اودوا للناسي عن سبعين هشام قال  
قلت لعائشة رضي الله عنها يا ام المؤمنين اخبريني عن خلق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قالت كانت تقرأ القرآن قلت بل قالت فان  
خلق نبي الله كان القرآن قال فهمت ان قوم ولا اسأل احدا عن شيء  
خفي اموت ثم بعالي فقلت انبيئي عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت انت تقرأ يا نساء المنزل قل للذي لا قليلا قلت بل قالت  
فان الله تعالى فرض قيام الليل في اول هذه السورة فقام نبي الله صلى  
الله عليه وسلم حولا واسلم الله خاتمتها التي عشر شهرا في الساجدة انزل  
الله في اخر السورة التحفيف فصار قيام الليل تنوعا بعد فرضه ثم قال  
الكامل فمما يفهم انه نسخ وجوبه منه صلى الله عليه وسلم انتهى اي يكون  
شيء في حقنا وطول القيام في الصلاة لئلا اوهاذا **احب من كل السجود**  
لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة طول القنوت اي القيام لان القراءة

تكثر

تكثر بطول القيام وكثرة الركوع والتسبيح والتسليم والقراءة  
افضل منه واجتماع ركعتي القراءة والقيام افضل لانهما من اجزاء الصلاة  
فكان افضل من اجتماع ركعتي السجود مع سنة التسبيح كما في التبيين في الصلاة  
وقال في البحر وهكذا نقل الطحاوي عن محمد بن عيسى عن ابي اناز ووجهه في  
البدائع ونقل في المجتبى عن محمد بن خلافة وعوان كثر الركوع والسجود افضل  
لقوله عليه السلام ليس عليك بكثرة السجود ولا خراعى على نفسك كثر  
السجود وقوله عليه السلام اقرب ما يكون القيد من دنته وهو ساجد  
وكان السجود غاية التواضع والعبودية ولتعارض الادلة توقفا لاما  
احد في هذه المسئلة ولم يحكم فيها شيء وفضل ابو يوسف رحمه الله فقال  
لذا كان له وره من الليل بقراءة من القرآن فالا فضل ان يكثر عدة  
الركعات والا فطول القيام افضل لان القيام في الاول لا يختلف ويضم  
اليه زيادة الركوع والتسبيح **فصل في تحية المسجد وصلاة**  
**الضحى** وحب الدنيا في غير هاتين تحية المسجد ركعتين يصليهما في  
غير وقت مكروه **فصل في الجلوس** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم  
المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وكونها في وقت غير مكروه ذكرنا وجهه  
في محله واد الفرض ينوب عنها قاله الزيلعي وكذا كل صلاة اداها  
اي فعلها عند الدخول بلا نية التحية لانهما التظهير ووجهه واي  
صلاة صلاة فصل ذلك كما في البدائع فلو نوي التحية مع الغرض  
فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندهما وعند محمد لا يكون دخلا في الصلاة  
فانهم قالوا لو نوي الدخول في الظن والسطوع فانه يجوز عن الغرض عند  
ابي يوسف ومرواية عن ابي حنيفة وعند محمد لا يكون دخلا ولا تقوت  
بالجلوس عندنا وكذا لا فضل فعلها قبل ما روينا ولذا قال بما شئت  
العلماء يصليها كادخل وقال بعضهم يجلس ثم يقوم فيصليها وانما قلنا بانها

١٤٤



لا تسقط بالجلوس لما أخرجه ابن جابر في صحيحه عن أبيه وقال دخلت المسجد  
فأذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وحده فقال يا أبا ذر إن المسجد  
مخيمته وإن غيبت ركعتان فقم فاركعها ففعلت فركعتها فاستبقي قال إمام  
البحر وإذا نكر دخولك يكفيه ركعتان في اليوم وقال في البرهان وندب  
أن يقول عنده قول المسجد اللهم افتح لي أبواب رحمتك وعند خروجه  
اللمعة إلى آتاك من فضلك لا أمر النبي صلى الله عليه وسلم به رواة  
مسلم وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفا في لقوله صلى الله عليه  
وسلم لما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما  
بقبله أو وجهه للجنة رواة مسلم كذا في البرهان وندب صلاة الضحى  
على الراحم وهي أربع ركعات لما رويناه فريفاً عن عايشة رضي الله عنها  
أنه عليه السلام كان يصلي الضحى ولا يفصل بينهما بسلام ولما في صحيح  
مسلم عن عايشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربع  
ركعات ويربدها ثلثاً ولذا قلنا ندب أربع فصلاً إلى ثلثي عشرة  
ركعة لما روي الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن  
صلى ستاً كفي له اليوم ومن صلى ثمانياً كتب الله من القانتين ومن  
صلى اثنتي عشرة ركعة بشي الله له بيتاً في الجنة وما من يوم وليلة إلا  
لله من عمره على عباده وصدقه ومن الله على أحد من عباده أفضل من  
أن يلهيه فذكر قال المذري ورواه ثقات كذا في البحر في وقت الضحى  
وابتداء من ارتفاع الشمس إلى زوالها وندب صلاة الليل خصوصاً  
آخرها وأقل ما ينبغي أن ينتقل بالليل ثلثاً في ركعات كذا في البحر حسنة  
وفضلها أكثر من أن يحصر لقوله تعالى فلا تسلمن أنفسنا أفرح من  
فرح أعين الذين شجنا في جنوهم عن المصارع وفي صحيح مسلم قال صلى

اعز و ما يقول الله تعالى  
عند دخول الرعية  
وعند الخروج منها

اوریا

الله عليه وسلم عليكم بصلاة الليل فافهاوا بالصالحين قبلكم وقربا إلى ربكم  
ومكفرة للذنوب ومنها عن الأثر وفي الجوهر قال عليه السلام من أطال القيام  
الليل خفف الله عنه يوم القيامة انتهى وفي الطبر في معرفة الأبدن بصلاة الليل  
ولو قدر حطب شاة ومما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل انتهى وهو  
يبدأ من هذه الساعة حتى لا تسفل بعد صلاة العشاء قبل النوم قاله  
صاحب البحر وقد صاعن الكمال الزهد في تحجيد الليل هل هو سنة في حقنا  
أم تطوع والمفاد سنة سنة ونسب صلاة الاستحارة وقد أفصحت  
السنة عن بيانها قال جابر رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسكن الاستحارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا  
هجم أحدكم بالامور فليكن ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم افعل  
بعملك ما تستقبلك بقدرتك وأسالك من فضلك العظيم فالتك تقدر  
ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير  
لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال أعالج أمري فاجعله فاقدر لي ويسر لي ثم  
بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري  
أو قال أعالج أمري فاجله فاصرفه عني واصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضني  
به قاله يسمى حاجة وقاء الجماعة الأمثل وينبغي ان يجمع بين الروايتين  
فيقول وعاقبة أمري أو قال اجعلوا صلاة الاستحارة في الحج والجهاد وجميع أبواب  
الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل وإذا استخار مصنف ما يشرح له  
صدره وينبغي ان يذكر هاتبع مراتب الروايات السنية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك فان الخير فيه ونسب صلاة الحاجة وهي كعتا  
عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الحاجة  
إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتنوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليشتي

اعرف ان الانتقال بعد  
الحشا قبل النوم هو من  
علامات الليل العرجب فيه

اعرف ان الاستخارة في الحج ابراهيم  
 راجع الى ابو الخير محمد بن علي  
 الوائلي لما على نفسه من عمل







الا البخاري والترمذي وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفات رواه  
 احمد وابن ماجة والبيهقي في صحيحه والترمذي في صحيحه  
 والصوم يصعبه بغيره لم يستحب احيا ليلة النصف من شعبان  
 انها تكفر نوب السنة واحيا ليلة الجمعة تكفر نوب الاسبوع  
 وليلة القدر تكفر نوب العزة طرقت في السبيل في تفسيره ولائها  
 ليلة يغفر فيها الارزاق والالجال والاعنا والافقار والاعزاز  
 والاذلال والاحياء والاموات وعدة الحاج وعن عابشة رضي الله  
 عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يسمع  
 الله الخير في اربع ليال سماه شهرتها وليلة النصف من شعبان  
 وانها ليلة الاجابة لما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال خمس  
 ليال يابرد فيها الله عدا ليلة الجمعة واول ليلة من رجب  
 وليلة النصف من شعبان وليلتا العيد من روي عبد  
 الرزاق عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا كان ليلة النصف من شعبان  
 يقوموا ليلا وهو موافق لها فان الله عز وجل ينزل  
 فيها الغروب الشمس الى السماء فيقول الامستغفر  
 اغفر له الامستغفر اغفر له حتى يطلع فجر وروي  
 الحافظ ابو نعيم عن انس بن مالك رضي الله عنه  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اربع ليال يباهن  
 طيامهن وايامهن طيامهن طيامهن طيامهن طيامهن  
 ويعشق فيهن النسم ويعطي فيهن الجزيل ليلة  
 القدر وصباحها وليلة النصف من شعبان وصباحها

ليلة عرفة وصباحها

١٩٧

وليلة عرفة وصباحها وليلة الجمعة وصباحها وروي  
 الاصمغاني في الترغيب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيا الليالي  
 الخمس وحبس له الجنة ليلة التروية وليلة عرفة وليلة  
 النحر وليلة القدر وليلة النصف من شعبان وقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان  
 وليلتا العيد لم يموت قلبه يوم تقوم القلوب ومضى  
 رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيا ليلتي  
 العيد وليلة النصف من شعبان لم يموت قلبه يوم تقوم  
 القلوب ومعنى القيام الوارد في الحديث القيام للطاعة  
 قال تعالى وقوموا لله قانتين وهو حقيقة شرعية فيه  
 ومعنى لم يموت قلبه اي يعجبه الدنيا حتى يصد عن الآخرة  
 كما جاء في السور العنق يعني اهل الدنيا وقال بعضهم  
 لم يموت قلبه اي لا يتخيم قلبه عند الترفع والافقار والافقار  
 القيامة وحصل القيام بالصلاة نفاذا في غير عدد  
 مخصوص وبقرائة القرآن والاحاديث وسماعتها  
 والتسليم والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى  
 الله عليه وسلم الحاصل ذلك في معظم الليل  
 وقيل بساعة منه وعن ابي عباس رضي الله  
 عنهما بصلاة العشا جماعة والعزم على صلاة الصبح  
 جماعة كما قالوا في احيا ليلتي العيد ومن لم يجمع  
 مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى  
 العشا في جماعة فكانوا قام نصف الليل ومن صلى الصبح في

قال

جماعة مكانها فام الليل عليه ويظهر الاجتماع على احياء ليلة من  
**هذه اليا** المتقدمة من غيرها في المساجد وغيرها لانه  
 لم يعمل النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة فانظر العلماء وقال  
 حاشية السنة الشريفة الشيخ نجم الدين الغيل في صفة احياء ليلة  
 النصف من شعبان جماعة انه قد انظره لداخر العلماء من اهل الحجاز  
 منهم عكا وابت ابي مليكة وبغها اهل المدينة والحجاب مال وغيرهم  
 والرواة لذلك بدعة ولم يثبت في فيما بها جماعة شريفة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولم يفعل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا عن الصحابة احياء ليلة العيد جماعة واختلج علماء الشام في صفة احياء ليلة  
 النصف من شعبان على قولين احدهما انه استحب احياء الجماعة في المسجد  
 جماعة من الثابتين الثاني من ثمانية وعشرون واثني عشر  
 ابن راهويه والقول الثاني انه يفر الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول  
 الاوزاعي امام اهل الشام وفيه هم وعالمهم انتهى وقال في السير الطبراني في  
 المسلم بالقتل صبراً فانه يستحب له ان يصلي عند ذلك ركعتين يستغفر به  
 بعد صلاة توبه ليظن به اخر عمله الصلاة والاستغفار قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من ختم كتابه بالجماعة غفر له ما سلف وقال الامور نحو اتبعها وفي حديث ابن  
 عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان اول ظلامه واخر  
 كلامه قول الله لا اله الا الله غفر له ما بين ذلك وهذه الاستغفار ان يلقن  
 الصبي في اول ما يقد على التكلم كلمة التوحيد ويلقن ذلك عند موته ايضاً  
 ليكون اول كلامه واخر كلامه العشرين فقله من صلواته ركعتين  
 وسواء سيد الشهداء او قال هو يفي في الجنة بمائة سنة من ذلك الوقت انما  
**فصل في صلاة النفل جاً اساً في الصلاة على الدابة وصلاة**  
 الماشي بحوز النفل لما عبره ليشمل الشئ المؤكدة وغيرها فيصان بصلاتها

السا  
 تنه

وقد استحسن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ما عمله جليل رضى الله عنه  
 على الدابة في العشرين

فانما

قاعدة مع القدرة على القيام وقد حكى في اجماع العلماء ولا يرد عليه سنة الفجر  
 لانه بحوزة اوها قاعداً مع القدرة على القيام على القول بسنيتها فلا يستثنى  
 من النوافل شي ولا يجوز على القول بوجوبها وكذا قال ابي علي وقاما السنن  
 الرواتب فلو انما حتى يجوز على الدابة وعن ابي حنيفة انه ينزل السنة الفجر  
 لانها اكثر من غيرها وتروي عندها فاجبة على هذا الخلاف اوها  
 قاعداً انتهى وقال في البرهان وعن ابي حنيفة انه ينزل اراكب السنة الفجر  
 ولا يصلها قاعداً بتأجيل رواية وجوبها انتهى وقال قاضي خان في فصل  
 ١١ التراويح قاعداً تنفخوا على انه لا يستحب بغير عدد فاختلجوا في  
 الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عدد واستدلوا بما روي الحسن عن ابي حنيفة  
 رحمه الله انما يلوصل سنة الفجر قاعداً بغير عدد كذا التراويح اذ  
 كل واحد منها سنة مؤكدة قال بعضهم بحوزة ١١ التراويح قاعداً بغير عدد  
 وقرئوا بين التراويح وبين سنة الفجر مما الصحيح ان ثوابه يكون  
 على النصف من صلاة القيام وقوله لفرقان سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف  
 فيها والتراويح في تأكيدها ومنها فلا يجوز التسوية بينهما انتهى وفي  
 الخلاصة قما صلاة التراويح قاعداً من غير عدد ما خلت المشايخ  
 فيه والاصح انه يجوز واجمعوا ان ركعتي الفجر قاعداً من غير عدد لا يجوز  
 كذا روي الحسن عن ابي حنيفة انتهى ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على  
 عدم جواز ركعتي الفجر جاً لانه الجواز من غير عدد لما قد علمت ولا يمتزج  
 الا على تأكيدها فيستأجل ولما جاز النفل قاعداً على كل حال لا يصلي عليه  
 وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعداً وكان يجلس في عامة صلواته بالليل  
 تخفيفاً كما ذكر شيخ الاسلام ولم يقبل صلى الله عليه وسلم حتى كان اكثر  
 صلواته جاً لاني في النفل ركعة عايشة رضي الله عنها وفي رواية عنها  
 ظا ارادة ان يركع قامة فقرا ايات ثم ركع وتجدو عا الى القعود وقال

سئل النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد صلاة الوتر لا يركع



الركوع قائم وركع والافضل ان يقوم في كل ركعة ثم يكون موافقا للسنن  
ولم ينزلوا وكذا استوي قائما وركع اجزاء فان لم يستوتوا بما وركع لا يصح له ان  
لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى وسواء نكثت للسنن ذكرنا هذا فيما تقدم  
وفي مجمل روايات انه عليه السلام كان يفتتح السجود قائما ثم ينعقد اذا بقي  
قائمة مقدار عشرين ايتا وثلاثين ايتا قام فقرأ ثم ركع ثم سجد فبينما هو في سجده  
التسليم لم يزل يركع خارج المصري خارج المهرجاني يشمل خارج القرية وخارج  
محله قائمة الذي اذا جاوزه يصير مشافرا كالأخيه وسواء كان مشافرا او غير  
خرج لما حترق بعض المواضع على الاصح فالمداء خارج الموضع الذي يجوز له ان  
ان يقصر فيه الصلاة ويؤم على الاصح وقيل اذا خرج قد دفر خيانه واكثر جازله ولا  
تلا وقيل اذا خرج قد لميل لجوز وعن ابي يوسف اذا تجوز في المصرا ايضا حكى  
عن ابي يوسف انه ما سمع من ابي حنيفة تقدم الجواز في المصرا قال حدثني فلان وسمعه  
عن سالم عن ابن عمر انه عليه السلام ركب حمارا في المدينة يبعث سعد بن عباد  
وكان يصلي ويقرأ فرفع ابي حنيفة رحمه الله راسه فبصره فبصره فبصره  
سند الى الحديث وقيل انما لم يرفع لان هذا حديث شاذ فيما تقدمه البلوى في ذلك  
في مثل لا يكون حجة فابو يوسف اخذ بالحديث ومحمد كذلك لكنه ذكره في رواية  
مخافة الغلط بكثرة اللغات في المصرا فناء في اخرى الحديث الذي رواه  
يوسف وروي ايضا عن ابي يوسف في حنيفة ان لا يجوز على الدابة الا للسنن  
خافعة للضرورة ولا ضرورة في المصرا فصلي عليها موميا الى **الحجة**  
**توحيث** به واجبة لقول ابن عمر رضي الله عنهما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلي على راحلته وهو متوجه الى خيبر رواه مسلم وغيره ولقول جابر راي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي النوافل على راحلته في كل وجه يويها  
ولكنه يخفض السجدين من ركعتين رواه ابن حبان في صحيحه وكان في الآ  
النزول في التوجه نكطا عما عن لافلنة والفاكلة خلافا للرايض  
لاخصام

بلغ

لاخصامها باوقاف فلا يشق عليه النزول الا اذا والرفق من تظافرون  
منته على ذلك فلا يجوز الا من عذر اذا لم يقضوا الركعات المأمورة والسبع  
جازله ان يقضيها ركبا ويجوز ان يفتتح الصلاة حينما توجهت به الدابة  
كما جازت الصلاة حينما توجهت به الدابة كان الحائز ولا يشترط عجز عن  
ايضا فاصولها الرواية واذا حرك رجله او ضرب به استغفلا باس بداهة الم  
يصنع شيئا كثيرا من الفسخ والرهان والمراج والتبسين والخاصية  
والاعتقاف وبني بنزول على ما سئل من السجود اذا لم يحصل منه عمل كثير  
كما اذا سئل جله فاجاب من الجانب الاخر فيسئها على الارض لان احرام الراكب للنفقة  
يجوز للركوع والسجود بواسطة النزول فكان لان باقي بالانما راجعا  
او ينزل بعد الاحرام راجعا فياقي بالركوع والسجود عن عمد وتقصدا يفرق بين  
بنايه وعدم بناه المصرا فانما على الركوع والسجود كان موميا لان احرام المصرا  
لم يتناولها لعدم قدرته عليها فصلا حراما لا الذي افتتح الصلاة  
على الارض فلا يجوز بناه ما لم يتناولها حرامه على ما سئل ولذا لا يجوز له ان  
بعد ركوعه على ما سئل نازلا في ظاهر رواية عنهم لان افتتاحه على الارض  
استلزم جميع الشروط في الركوب يفوت شرط الاستقبال والاتحاد المكان  
وطبقت رتبة وتاجاز ذلك على الدابة على خلاص القياس بتدال لا ضرورة اليه  
وجاز لا سيما على الدابة لو كان بالتوافل رتبة الموكنة وغيره لاخصا  
نوافل هي في حكمها حتى شئنا الغفر وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه ينزل  
الراكب للسنن **الركب** لها الكرم غير ها قال ابن شجاع يجوز ان يكون هذا  
ليسا لا ولا يعين ان لا يزل الركعتين الغفر كما في المنايا وقد سئل ان  
هذا على راحلة وجوزها **تجوز** لا تكا على شيء كصفا وحاسيط  
وخادم ان تعب لانه عند قرآن شاق قدوة ذلك بلا كراهة للمنفذ ان  
كان لا تكا صلاة بغير عذر ذكر في الاصل لاسا الادب بخلاف

القوم بغير عذر بعد الافتتاح قائما كما قد مضى ولا يمنع صحة الصلاة على  
 الدابة خاصة كثيرة عليها اي الدابة ولو كانت النجاسة التي ترعى على الدوم في  
 الشرج والركابين في الاصح كذا في البحر عن المحيطات كما في قول اكثر مشايخنا  
 لا بد لما سبقه اعتبار الاركان الاصلية فلا ينسقط شرط طهارة المكان في  
 ما فيه من الضرورة كما في الفقع والمعالج وغيرهما ولا يعلم ان ما في الجنين من الوب  
 على قول غير اكثر حيث قال ان كان على الشرج نجاسة مثل العذرة او العلم اكثر من  
 قد يلد مع فصلاته فاسد لا يصلي على موضع نجس وان كان عرق الحمار ولعابه  
 فضلا نجايزة لا يمشكوك هذا معنى قول اصحابنا رحمهم الله الرجل اذا صلى  
 على الدابة وسرجه نجس يجوز صلاته انتهى ان هذا الحمل على غير الصحيح لان  
 الصحيح طهارة عرقه ولعابه كقد مضى ولا تنقض صلاة الماشي بالاصح كذا  
 في جميع الروايات وفي البحر عن المجتبي والمراد اجماع المعتزلة وذلك لاختلاف  
 المكان وادارة الاركان مع المفا في الاصح واما الصلاة على الدابة فقد  
 علمت بفعله صلى الله عليه وسلم **فصل في صلاة الفرض والواجب**  
**على الدابة والمحمل لا تقم على الدابة صلاة الفريضة والواجبات**  
 كالوتر والمندوب والعيد وما ارادة قضاء عما شرع فيه فلا فاسد  
 ولا صلاة الجازية ولا سجدة تلاوة قد ثبتت ايتها على الارض الا  
 لضرورة اما الفرض فلقوله تعالى فان خفتهم فركبوا او تركبوا والواجبات  
 كالفرض الاصل في شدة الخوف من العدو وحال القتال لا بد لم يقدر على  
 الصلاة حاله النزول ومثله غير من الاعذار كخوف لص على نفسه او دابة  
 او ثيابه لو نزل لم تقف له رفقة وخوف سبع على نفسه او دابة ومطر  
 وطين في المكان يغيب فيه الوجه او يبلطه ويتلف ما يبسط عليه اما بحر  
 نوع فلا تتبع له ذلك والركب دابة له يصلي قائما في الطين بالاصح كما في  
 التجديس والمزيد و**جموح الدابة وقدمه** وحيوان من يركبه دابة ولو

كانت غير جموح البحر عن الركوب بنفسه وهذا بالاتفاق ولا ضرورة لاعادة  
 اذا قدر على النزول منزلة اخرى اذا صلى بالاصح ثم قدروا كذا لو كان مرضا حصل  
 له بالنزول والركوب زيادة مرضا وبطويرة تجازيها لا بما بالمرض على الدابة  
 فاقعة مستقبل القبلة ان امكدة لك ولا يقدر على المكان ولا يلزم إيقاف  
 الدابة حال الخوف واما اذا كان طين المكان فقط وقدر على يقاضها لا يجوز  
 اذا كانت تسير وان لم يقدر جازت صلاة وقاها جرح عن الركوب لو نزل اذا وجد  
 من يركبه فهو مستقبل القاد ويقدره الغير ولا يكون قادرا لها عند الامام  
 خلافا لما وعلي هذا المرة اذا لم تقدر على النزول الا بحجم او زوج من  
 الفقع العائنة ومعراج الدابة والحاشية والتبيين وغيرهما وقال صاحب  
 البحر ارحمهما اذا كان راكبا مقاولا امر اياه ومعه ولم تقدر المرأة على  
 النزول نفسها يجوز للرجل المعادل لها صلاة الفرض على الدابة كالمراة  
 لميل الحمل بخذوله وحده وينبغي ان يكون له ذلك كما لا يخفى انتهى **في الصلاة**  
**في المحل وهو على الدابة** كالصلاة عليها اي على الدابة في الحكم الذي علمت  
 سواء كانت شايقة او واقفة ولو واقفا وحمل تحت الحمل خشية الخوف  
 حتى يقرق راها المحمل الى الارض بواسطة الخشب ونحوها كان اي  
 صار المحمل بمنزلة الارض فتصح الفريضة فيبقى اما الصلاة على الجملة  
 ان كان طرف الجملة على الدابة وهي تسير ولا تسير في صلاة على الدابة  
 يجوز ايا الفريضة في حالة العذرة لا يجوز في غير حالة العذرة وان لم يكن طرف  
 الجملة على الدابة جاز وبمعركة الصلاة على الشرك في البحر عن الظهير وفي  
 الخلاصة **فصل في الصلاة في السفينة صلاة مصل الفرض**  
 والواجب فيها اي السفينة وهي جارية حال كونه قاعا عذرا لا عذرا بان كان  
 يقدر على القيام والمخرج منها صححة عند الامام الا عظماء في حليقة رجمه  
 الله لكن بالركوع والسجدة لا بما لان الغالبية القيام دوران المراس

اعرف حكم الجملة على  
 التجمل

اعرف العلم على المسير



والغالب كالمحقق لكن القيام افضل لانه بعد عن شبهة الخلاف والمخرج افضل  
ان امكنه لانه احسن لقبه كذا قال ابن سبيح الكليني وقال في البحر عن ابي  
صحت وقد ساعدني في حفيظة انتهى ومثله في الفقه والاختيار وقال لا ابي بو  
يوسف ومحمد رحمهما الله لا تقم جالسا لامن عذروا ولا تظهران القيام رك  
فلا ينزلان لا بعد محقق لا موقوف كذا في البيان ولكن قال في جمع الروايات  
وتجاوز الصلاة في السفينة قاضيا على كل حال عندنا في حفيظة وعندنا لا يجوز  
الا بعد حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن  
الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما لان تخافا الغرق وقال جعفر  
مثله انتهى وقال لما روي الساجل جعفر بن ابي طالب رضي الله عنه لما هاجر  
الي الحبشة قال لا تدري ولا في حفيظة ان ابن سيرين قال صلينا مع انس  
في السفينة قعودا ولوشينا خرجنا الي الحد وقال مجاهد صلينا مع جادة  
رضي الله عنها في السفينة ولوشينا لغتنا فوافقه صاحبين جادة وانس  
وباعين ابن سيرين ومجاهد وقال في شرح الغزواني المقنوني  
فحل الامر على الغالب ان كان واحد مغلوته كان الغالب من امر السفر  
مشقة فكذلك والغالب من امر الابدان الجاهل على الغالب  
فكذلك هنا وقال لراعي حديث ابن عمر جعفر بن محمد بن علي بن ابي بصير  
في هذا يظهر قوة قول الامام رحمه الله فيسمع والعدو ركودا ان الواجب عدم  
القدرة على الخروج ولا تجوز اي لا تصح الصلاة فيها بالاجماعين بقدر  
على الركوع والسجود اتفاقا لفقد المسبح حقيقة وحكايا المروطة في جهة  
البحر بالراسي والجلال مع ذلك تحركها ارفع تحريكها شديدا حتى كالتأني  
في الحكم على الخلاف الذي قد علمت ولا ابي وان لم تحركها شديدا بان حركتها يسيرا  
اولم تحرك فكلا واقفة على الارجح كذا في العناية وفتح القدر والواقفة  
ذكرها مع حكمها بقوله وان كانت مربوطة بالشط تجوز صلاة فيها قاعدا

نحو

مع قدرة على القيام لا تنافي المقضي للصحة بالاجماع على الصحيح ومما احتراز  
عن قول بعضهم انها ايضا على الخلاف فان قيل في المروطة بالشط قائما وكان  
شيئا من السفينة على قرار الارض تحت الصلاة معتزلة الصلاة على السرير  
والا اي وان لم يستقر بها شيء على الارض فلا تصح الصلاة فيها كذا في الايضاح  
ومجم الروايات عن المصنف وهذا على المختار وكذا في المحيط والمبدايع لاها حينئذ  
كالدابة وظاهر الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة في المروطة بالشط  
قائما مطلقا سواء استقرت بالارض لم تستقر بها الا اذا لم يكن الخروج  
بلا ضرر فيصلي فيها للمخرج ويتوجه لمصلي فيها اي السفينة الي القبلة  
لقدرة على فرض الاستقبال عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت  
السفينة عنها اي القبلة يتوجه لمصلي يستدارت اليها اي القبلة في  
خلال الصلاة وان عجز مسلك عن الصلاة كذا في جمع الروايات حتى يفتقد  
الي ان يتمها مستقبلا ولو ترك الاستقبال لا تجزئه في قولهم جميعا كذا في  
البحر عن الاسيحي ان انتهى ومما اراه الشيخ الكليني بقوله وينبغي ان  
يتوجه الي القبلة كيف ما دارت السفينة سواء كان عند افتتاح او في  
خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قادرا انتهى لتعليقه بان  
التوجه فزعاف فحصل في صلاة التراويح هي جمع تروحة للنفس اي  
استرخاء في الاصل مصدر بمعنى الاسترخاء سميت بها كل ربيع لاسترخاها  
شرقا استرخا بعد ما يقدمها كذا في الفقه وقال في المستصفى التروحة  
الجلسة في الاصل لم سميت الركعات اي الاربع التي ارفعها التروحة لها كما أطلقوا  
اسم الركوع على الوظيفة التي تقرب الي القيام لما ان اخرجت ذلك الوظيف الركوع انتهى  
والكلام على التراويح في جملة مواضع الاول في صفتها وهو قوله التراويح سنة  
موكدة قال في الهداية الاصح انها سنة ملقاة بالخلفاء الراشدين قال الكليني  
عمرو عثمان وعليهما رضي الله عنهما وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة

الخلفاء الراشدين من بعده قال صلى الله عليه وسلم في حديث اخر من الله  
 عليكم صيامه وسنتكم قيامه انتهى وفي الخلاصة وانقطع الاختلاف في المشايخ  
 في كون التراويح سنة برواية الحسن بن ابي حنيفة الهاشمية وقال في الاختيار  
 التراويح سنة مؤكدة وروى سعد بن عمر عن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن  
 التراويح وما قبله عمر بن الخطاب عنه فقال لا تراويح سنة مؤكدة ولم يخبر عمر عن  
 تلقا نفسه ولم يكن فيه مستدعا ولم يامر به الا عن اهل المدينة وعمر بن الخطاب  
 صلى الله عليه وسلم انتهى ولا ينافي قول القدر ويصدق الله انها مستحبة كما فهمه  
 في الحديث عنه لا سيما لانها مستحبة للناس وهذا يدل على ان اجتماع الناس  
 مستحب وليس فيه دلالة على ان التراويح مستحبة والى هذا ذهب بعضهم  
 فقال التراويح سنة والاجتماع مستحب كذا في العناية والمحرو والحقيق ان  
 الجماعة سنة ايضا لكن على الكفاية كما سذكر خلاف نفس الصلاة فانها  
 سنة عين موكد على الرجال والنساء قال الزري في شرحه قال بعض الرافض  
 سنة الرجال والنساء وقال بعضهم هي سنة عمر بن الخطاب سنة النبي  
 صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء انتهى ثبتت سبيلها بفعله صلى الله  
 عليه وسلم وقوله الثاني في حكم الجماعة فيها اشار اليه بقوله وصلاها بالجماعة  
 سنة لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلاها بالجماعة على سبيل التداخي في  
 بحرهما يجري تباركوا فلاننا نعلم المواظبة العند الذي بينه وهو خشية  
 صلى الله عليه وسلم افتراضها علينا لكن الجماعة سنة كفاية قال في المبسوط لوسلي  
 افسان في بيته لا ثم فضل فقله بن عمر بن عروة وسلم والقاسم وبرا صيد  
 ونافع فدل على ان الجماعة في التجمعة على سبيل الكفاية فلا يظن بان  
 عمر من تبعه ترك السنة انتهى فلا يلزم على من لم يحضر الجماعة الا ان يتركها  
 جميعا او يكون فقيها معتدي به وفي البرارية قال القصد الشهيد الجماعة  
 سنة كفاية فيها حتى لو اقامها البعض في المسجد بجماعة وباقي اهل الحلة اقامها

اعرف انه لا يلزم على من لم يحضر  
 جماعة التراويح في المسجد

منقول

منفردا في بيته لا يكون تاركاً للسنة لا يروى عن افراد الصحابة المتخلفين  
 وقال الامام طهطا لم يكن تاركاً للسنة لا سنة على الكل فكل مختار وان  
 وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح انه لا يحد في فضيلته فان لا اذا  
 في التجمعة فضيلة ليس لاداء في البيت وذلك وكذا الحكم في المكتوبة انتهى  
 والثالث وقتها وبما بعد صلاة العشاء على الصحيح الى طلوع الفجر قال  
 جماعة من اصحابنا منهم سماعيل الازهدان الليل كل وقتها قبل العشاء وبعد  
 وقبل الوتر وبعد لا خلاف في الليل وقال القامة مشايخ بخاري وقتها ما بين  
 العشاء والوتر وبما الصحيح حتى لو شرب حسدا والعشاء دون الوتر والتراويح  
 اعادة العشاء ثم التراويح دون الوتر عند في حنيفة لا يخالف تتبع العشاء تكون  
 التي فعلها بعد فساد العشاء نافلة مطلقا ليست واقعة عن التراويح كقولها  
 ليست في محلها فتعذر اى تفصيل في موضعها كما في التبيين والظلال في الطرح  
 والعناية وبعدهم تقدم الوتر على التراويح لا يخالف تتبع العشاء لا للوتر وكذا يصح  
 تأخير اى الوتر عنها اى التراويح وهو لا يفضل الا ربع انه يستحب تأخير  
 التراويح الى قبل ثلث الليل او قبيل نصفه واختلفوا في اى انها بعد  
 النصف فقال بعضهم يكره لا يخالف تتبع العشاء فصارت سنة العشاء وقال بعضهم  
 لا يكره تأخيرها الى ما بعد اى ما بعد نصف الليل على الصحيح لا خلاف ان كانت  
 تبع العشاء كنيتها صلاة الليل والافضل فيها اخر فلا يكره تأخيرها عن  
 صلاة الليل الى اخر ولكن لا حيلان لا يورحها التي خشية القوات والخامس  
 في كمية اي عدد ركعاتها وهي عشرون ركعة لما روى البيهقي باسناد صحيح انهم  
 كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب عليه السلام بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثل  
 فصارا جماعا كذا في التبيين وقال الكمال كرهها عشرين ركعة سنة الخلق  
 الراشد من والذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم بالجماعة احدى عشرة الوتر  
 وما روى انه عليه السلام كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر فضعيف



انتهى يشير به الى مثل ما قال في العنابة روي انه صلى الله عليه وسلم خرج ليلة  
من ليالي رمضان وصلى عشرة ركعات فلكا كانت ليلة الثانية اجتمع الناس  
فخرج وصلى عشرة ركعات فلكا كانت الليلة الثالثة كثرت الناس فلم يخرج  
وقال عرفتم اجتماعكم فكنتي خشيت ان تكتسب عليكم فكان الناس يصلونها وروي  
الي من خرج فقال عمر رضي الله عنه في اريد ان اسمع الناس على اتمام واحد فجمعهم  
علي اي من كعب فصلى بهم خمس ركعات وعشرون ركعة انتهى والصلوة في  
تقدم بها بعشرين ركعة لتوافق الغرايض للاعتقاد بنية والعتبة فالطابع  
الوتر عشرون ركعة وتكون السنين شرعت مكملات الواجب فتقع المساواة بين  
الحكم في المكمل في الجمع الروايات وشرح المنية والسادس في صفة اداء الصلوة  
وهو كونه **بعشر تسليما** كما هو المتوارث يسلم على من كل ركعتين قال في  
البحر فلو صلى اربعا بتسليم ولم يقعد في الثانية فانظر الروايتين عن اي  
حييفة واي يوسف علم الفساد وقال ابو الليث تنوب عن تسليمين وقال  
ابو جعفر ان الفضل تنوب عن واحدة وهو الصحيح كذا في الظاهر والخاتمة  
وفي المجتبى وعليه الفتوى ولو فقد على من ركعتين فالصحيح انه يجوز عن  
تسليمين وهو قول المسألة وفي المحيط لو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة  
وقعد على من كل ركعتين فالاصح انه يجوز عن الكل لا نه قد حمل الصلوة ولم  
يحل شي من الاركان الا انه جمع المتفرق واستدام الترخيع فكان ولى الجواز لانه  
اشق والتسليمين انتهى والصحيح ان من يعمد ذلك يكره كما في النصاب وخزانة  
الفتاوى وفي البرازية عامة المتأخرين على انه يجوز عن الكل لكن يكره لمخالفة  
المأثور لما في بناء على ان الزيادة على ثمانية بتسليمية يعني في نطاق النافذة  
ناقض عنده وعلى الاربع ناقض عندها وعلى الست في رواية الجامع عنده فضلا  
يتأدى انما مل قلنا نقصان لا يرجع الى الذات ولا الى السبب فصحيح الا ذكره  
لما قلنا لما ثلثا انتهى واذ لم يقعد الا في اربع العشرين قال محمد بن عمر عن شي

وعليه

وعليه فقلنا ركعتين وعلى الصمد عندهما يجوز عن التسليمية اي ركعتين بخلاف  
ما اذا قعد على من كل ركعتين كما في الخلاصة السابعة **يستحب الجلوس بعد**  
**صلوة كل اربع ركعات بقدرها** وكذا يستحب الجلوس بقدر الاربع ركعتين  
**التروية الحامسة** قالوا لا لمتوارث من السلف وهكذا روي عن اي  
حييفة رحمه الله ولا انتم التراويح ينبغي ذلك لانه مأخوذ من الاستراحة  
ثم لم يخبرون في صلاة الجلوس بين التسليم والقرأة وقلادة اربع فرادى  
والشكوت والهل بكم يطلون ان يتبعوا يصلون ركعتين وأهل المدينة صلوا  
اربع ركعات وروي كذا في التسليم في الجاهل ونفع القلة ولا يعلم ما في قوله فيخرج  
المسألة انكم الصلوة منفردا من كل شعبين وهو فعل مثل الجاهل كذا بقية مع  
مخالفة الاحكام وكما السرخسي عن خزانة الفقهاء انتهى الناس اشار اليه بقوله  
**سكن ختم القرآن فيها** الى التراويح مرة في الشهر على الصحيح وهو قول الأكثر  
ورواه الحسن بن علي حييفة يقول الامام في كل ركعة عشرين ركعة ونحوه لان عدد  
ركعاتها في جميع الشهر ثمانية ان كان كاملا وخمسة وثلاثون ان كان ناقصا  
وقد روي القرآن سنة الاق وشيئا فافرا في كل ركعة عشرين ركعات حصل للمتم  
فيها وقال بعضهم مقرا في كل ركعة ثلاثين اية لان عمر رضي الله عنه سار بذلك  
فيقع الختم ثلاث مرات لان كل عشرة مخصوص بفضيلة على حد كانت به  
السنة انه شهر اربعة واسطة مفرقة وأخوه عنق من النار ومنهم من  
استحب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء توافقة ليلة القدر عن اي  
حييفة رحمه الله ان كان بختم احدى وستين ختمه في كل يوم ختمه وفي كل ليلة  
ختمه وفي كل تراويح ختمه والمشهور عنه صلى الله عليه وسلم ان يقرأ بعشرين ركعة  
سنة وان **مل به** اي يختم القرآن في الشهر القويم قرا قدر ما لا يوهى في تنفيرهم  
في الختم لان افضل في زمانا ما لا يوهى في تنفير الجماعة كذا في الاختيار  
وفي المحيط لا فضل في زمانا ان يقرأ ما لا يوهى في تنفير القوم من الجماعة

عنه ان ابا حنيفة ولا يجمع  
في شهر رمضان احدى وستين  
ختمه وانه في كل يوم يوهى  
العشرة اربعين سنة

لان تكثير القوم افضل من تطويل القراءة كذا في شرح الديري للكنز  
 وفي مجمع الروايات قال الزاهد في قيل بقرا في المغرب وقيل ثلاث ايات  
 قصارا وايت طويلة او ايتان متوسطتان بعد الفاتحة وعن ابي ريسان  
 قال رحمه الله والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث ايات قصار  
 او اية طويلة من اجل القوم ولا يلزم نعطيلها وهذا حسن فان الحسن يروي  
 عن ابي حنيفة رحمه الله اذ قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث ايات فقد  
 احسن ولم يسن هذا في المكتوبة فاطنك في غيرها وقال في غير المذهب  
 قيل لا افضل الا بقرا في كل ركعة مثالا يروي في تنغير لطراعة وتب يفتي  
 ولا اقتصارا على متادون الفاتحة وثلاث ايات قصارا واية طويلة  
 بوجوب الكرامة وتعليق الفتوى في زماننا انتهى لا تسامح انه لا يترك  
**الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها** لاها من على قول بعض  
 المجتهدين وثمة مؤكدة على قولنا وكذا محمد بن ترك ترتيب القراءة لكل  
 من بعضا لخصا من الهدية وترك الطائفة في الاركان وغيرها واصل  
**القوم بذلك على المختار** لانه عين الكسب منهم فلا يتبع والتاثر انه لا يترك  
 الشا في افتتاح كل شعاع لانه مطلوب من كل فصل سواء كان آمنا او مؤثما  
 او منفردا كاقدماء والحادي عشر انه لا يترك **تسبيح الركوع والتسبيح** لما كانا  
 انهم عند البعض وثمة مؤكدة عندنا فلا يترك لتكسار الشا في عشراته  
 لا يا في الامام بالدعاء قبل السلام ان مل القوم بدق ينبغي الدعاء بما فصر  
 يترك الشا والثالث عشر انه لا يقضي التراويح اطلاقا بقومها عن وقتها  
 لا منفردا ولا جماعة على الاصح لان القضاء من قضاء يصح الواجبات وان قضاها  
 كان نفلا مستحب لا تراويح **تسبيح** قلنا صحة صلاة التراويح بحالها  
 مع القدرة على القيام في الصحيح لكن الكرامة كما يحسن للمقتدي ان يتعديها  
 فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لما فيه من اطلاق التكاسل في الصلاة والتسبيح

المستحبين

بالمناقبين **ب** تعالينا اقاموا الي الصلاة قاموا كسالي كذا في شرح  
 المشية وهذا عطف على ما قبله من ان صلاة التراويح في صلاة التراويح النبي  
 صلى الله عليه وسلم وذلك لما في هذا من مخالفة الامام ولما فيه من القول  
 بلزوم القيام في التراويح وتكرار مع غلبة النوم فيصير حتى يستيقظان في  
 الصلاة مع النوم خاونا وغفلة وتترك التراويح في خصوصية هذا الحديث بل كل  
 الصلوات كذلك وقال في زاد الامنة اصلوا في التراويح الخاصة الوقت  
 او سنة الصوم والاصح الخاصة الوقت لقوله عليه السلام في قيام ليلة خمسين  
 المبرور المخطوف المسافر والمريض والنفس اذا طهرت اذ كانا في اخر  
 اليوم ومن لم يزل تراويح فكيف بعد المقيم الصائم في تركها وذكر الباقين  
 عن ابي حنيفة ومن وجد القوم في الصلاة ولا يدي هذا المكتوبة امر التراويح  
 انه يكبر ويؤتي صلاة الامام مقتديا به فان كان في المكتوبة فهي هي وان  
 كانت تروحية فانه يفرغ منها ثم يصلي العشاء القعدة لتزد في مثل الشية  
 كذا في مجمع الروايات **باب الصلاة في الكعبة اعلم**  
 ان شرط صحة الصلاة استقبالا للجزء من رقيقة الكعبة او هو لها لان القبلة  
 اسم لبقعة الكعبة المهدية وهو الصا الى عنان السماء عندنا كما في العناية وليس  
 بنا وما قبله لانه لو صلى على جبل ابي قبيس لا يكون بين يديه شيء من بنا  
 الكعبة وصحت صلاته ولذا حين اذن لنا في زمن عبد الله بن الزبير رضي  
 الله عنه صلى الصلابة رضي الله عنه الى البقعة وكذا فيما بعد ولم ينقل عنهم  
 انهم اتخذوا شرقا وقال تعالى في حيث ما كنتم قولا وجوهكم شطره وكان الشرط  
 البقعة او هو اعمادون البنا وان كان البنا المقعر يسمى كعبة لانه مأخوذ  
 من الارتفاع والنتوء ومنه الكعبة صح فرض ونفاها فيها اي في اطلالها  
 الى ابي جبر منها توجه المصلي حديث بلال رضي الله عنه انه عليه السلام دخل  
 البيت وصلى فيه وصلاته صلى الله عليه وسلم وان كانت نفلا فالعوض في

ثم تمام

اعروا ان الصلاة تروى مع غلبة  
 النوم حتى العرايل



متناه فيما هو من شرط الجواز دون الاركان ولا يصح صلاة استجتمت  
 شرط بطحا بوجود استقبال القبلة لان استقبال جميعها ليس بشرط كالم  
 صلى خان حواء لقوله تعالى ان القبلة التي ينبغي للمسلمين والفاكهين والركع  
 الشجوق فان الامر بالتصوير للصلاة فيه ظاهر في صحتها في الاصل  
 لتطهير المكان لاجل الصلاة وفي لا يجوز في ذلك المكان كذا سمع في بعض  
 فوقها وان لم يتخذ المصلي مستقرا في الصلاة وقضا لاساة الالة  
 باستعلايها وترك تعظيمها ومن جعل ظهره الى غير وجه امامه  
 او فوقها بان كان وجهه الى ظهر امامه او ظهره الى جنب امامه  
 او ظهره الى ظهر امامه او جنبه الى وجه امامه او جنبه الى جنب امامه متوجها  
 لغير وجهه او وجهه الى وجه امامه صح اقتداء في هذه الصور السبع لانه  
 يكون ان قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما حاجلا لما تقدم من كراهة لشبهه  
 بعبادة الصلوة وكل جاب خيلة والتقدم والتأخر ما يظهر عند اتحاد  
 الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله وان جعل ظهره الى وجه امامه  
 لا يصح اقتداء ونصرح بما علم التمام من السابق لا يوضح الحكم وذلك  
 لتقدمه على امامه وصح الاقتداء المركان **ظاهرها** امام لها اي في جوفها  
 سواء كان معه جماعة فيها او ليس كذلك وهذا الباب مفتوح لانه كفاية في  
 المحراب في غيرهما من المساجد كما في التبيين والاختيار ولعل اشتراط فتح  
 الباب ليتمكن انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ والاب  
 مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كقدمه في شروط  
 صحة الاقتداء وان خلفوا حولها والامام يصلي خارجها صح اقتداء  
 جميعهم الا لا يصح لمكان قرب اليها من امامه وهو في جهة امامه لتقدمه  
 على امامه والامام من موازب اليها من امامه وليس هو في جهته فاقتران جميع  
 لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما

اعرف ان المتقدم اذا سجد  
 انتقل الى امامه واسأله عن  
 ما سجد عليه من جهة القبلة

الحمد لله الذي جعل  
 بلغ مقابلة من يريه  
 من حيث هذا الفقه  
 على من هو من هذا  
 احوال سنة ١٢٠٠

باب صلاة المتأخر من باب اضافة الشيء الى شرطه ويقال اني محله والفعل  
 الى فاعله واصل المعاملة ان تكون بين اثنين وقد استعمل في واحد ايضا  
 والمتأخر من هذا القبيل لان المتأخر من الشرف هو الكافر وقد حصل  
 بين اثنين هنا فان المتأخر في كشف اللطيف وهي تكشف لكنا في جميع الروايات  
 والعمل ان المشروعات على نوعين عزيمة ورضعة فالعزيمة ما تقر به على  
 الامر الاول والرضعة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذر ثم الرخصة على  
 ضربين رخصة ترفع مثل لفظوا حركات الكفر ورخصة اسقاط اي  
 سقط الحكم احكاما مثل كرم على شرح الخبر ونحوه بالله من هذا القبيل فصر  
 الصلاة او نقول الرخصة على ضربين تحبيقة وهو على نوعين اما ان يكون  
 السبب موجودا او الحكم كذلك مثل الاكراه على اكل الكفر ونحوه والشيء  
 موجودا او الحكم غير موجود مثل لفظ في رمضان ومحار ومما ان يكون  
 السبب معدوما او الحكم كذلك مثل منع الاضراء الاغلاطا او يكون السبب  
 في الجملة موجودا او ليس في موضع العذر موجودا كالسلم وقصر الصلاة كذا  
 في المستصفي وفي جميع الروايات قال في التحقيق وفي الشريعة العزيمة اسم  
 لما هو اصل من الاحكام والمعدومة ثابتة ابتداء ثبات الشرع والرخصة  
 اسم لما بني عليه اعدا العباد كالادان باجرا كلة الكفر على اللسان عند  
 الاكراه والباقة الفطر في رمضان بعدد الشرف والمحرر وانما جعلنا هنا  
 اي هذه الرخصة اي قصر الصلاة في الشرف اسقاطا للعزيمة استدلالا  
 بمعنى الرخصة ومما ان الرخصة الحقيقية اذا ثبتت في شيء ثبتت للمقتصد  
 الميار بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة لان الرخصة وان  
 تضمنت يسرا فالعزيمة ايضا ان تضمنت فضل ثواب كتنص العزيمة في الاكراه  
 على الكفر ثواب الشهادة ان تضمنت يسرا اخر ليس ذلك في الرخصة كتنص  
 الصور في الشرف ثواب فقه المشايخ فاذا لم يكن فيها فضل ثواب فلا ييسر

سقطت أي العزم من حصول المقصود بالرخصة وتعيين اليسر فيها وفيما نحن فيه  
نعين اليسر في قصر الصلاة ونظاها فلا ينضم إلا كالفضل ثوابا لأن تمام الشارح  
في فعل العتبه جميع ما عليه لا في اعداد الركعات والمسافر قد في جميع ما عليه  
كالقيم فكان كالطبعة أو الفجر مع الظفر فانه لا فضل لظفر القيم على غيره ولا جمعة المزمع  
على ظهر العتبه فاذ كان كذلك وجب القول بسقوط الأكل لا فضلا انتهى أي  
فيما ثم العامل بالعمدة لأنه حكم رخصة الاستقاط كما في المدة والغربا انتهى  
والسفر في اللغة قطع المسافة كذا في العناية وغيره وقال في جميع الروايات  
السفر في اللغة عبارة عن الخروج المديد وفي الشرع ثبت له حديثه بقوله  
أقل من سفر تغيره أي السفر الأحكام وهي لزوم قصر الصلاة وأما حصة  
الفطر فامتداد مدة مسح الخف إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعتبة  
والأضحية وحرمة الخروج على الحرمة بغير محرر وتغير ذلك مسير ثلاثة أيام  
قاصدا محلا لا يصل إليه لا يسير ثلاثة أيام من قصر أيام السنة كما في الخروج  
والبرهان وآثاره بنقد من بالأيام إلى أنه لا يقدر بالفراخ وهو لا يصح لقوله صلى  
الله عليه وسلم مسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها وجعلناك  
به أنه يقتضي أن كل من صدق عليه أنه مسافر شرع له مسح ثلاثة أيام واللام  
في قوله المسافر للاستغراق كما في جانب المقيم ولا يتصور ذلك إلا إذا قدر  
أقل مدة السفر بثلاثة أيام لأنه لو قدر أقل من ذلك لم يمكن استيفائه  
لأنها سفر فاقضى بقدره به ضرورة ولا يخرج بعض المسافرون عن  
استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليها منتفية إجماعا فكان الاحتياج  
إلى إثبات أن الثلاثة أقل مدة السفر لأن الرخصة كانت منتفية بيقين  
فلا ثبت إلا بيقين ما هو سفر شرعي وإذا اجتمع عتبه أو لم يقل أحد بأكثر منه  
كما في التبیین فالبرهان والفتح وذلك السيرة بغير وسط لها  
أدليل ليس محلا للتبیر بل للاستراحة والتبیر لها أوسع الاستراحات إذ

لا بد لها من النزول للأكل والشرب والصلوة ولا كثر لها وحكم كلمة فأت  
المسافر إذا بكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ الرحلة فنزل  
بها للاستراحة وبان بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال ونزل  
ثم بكر في الثالث ثم مشى إلى الزوال فبلغ القصد الشمس لامة السرخسي  
الصحيح أنه يصير مسافرا عند النوبة كما في الجهرية والبرهان والتبیر لو سقط  
تبیر لا بد مشي الأقدام فيعتبر في التبر ويعتبر في الجبل بما يناسبه  
من التبیر لانه يكون صغورا أو هبوطا ومطيقا وعرا فيكون مشي الجبل والاقا  
فيه دون تبيرها في السهل فاذ قطع بذلك التبیر إضافة ليست ببعيدة  
ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه لو كرر وسار إلى الزوال فنزل  
كان يوما وأما اعتبارنا التبیر الوسط لأن عمل تبير لغيره فباطل لا تبير  
الحجلة وتبیر لا بد في الأقدام وسط ونحو الأمور وساطعا وفي البحر يعتبر  
اعتدال الزمان على المفتي به فإذا سار أكثر اليوم به كان حركته وإن كانت  
المسافة دون ما في السهل فاذ علت مدة السفر والتبیر في قصر الخوض  
العمل في القصر في التسنن ثم قبل الأضطرار ركعتين وقيل العقل بقربا  
وقال الهندوا في العقل حال النزول ترك حال التبیر وقيل قبل مدة  
الفرج خاصة وقيل مدة المرباض وفي التحصيل المختار أن كان حاله منه  
وقراريا فيهما أي التسنن أيضا شرعت مكالات والمسافر إليه محتاج وإن  
كان حاله خيرا لا ياتيها لانه ترك بعد الانتهاء وبما علمت أن المزمع لا ترك  
كما لا يقصر فيها لفرغ بقوله الرباعي لانه لا قصر في الغرض الثاني والثالث  
لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني صلى وقد صلى كما ذكرناه سفره  
ومحصرا فالتبيرة والمأروى أبو داود في سننه بأشاده إلى عايشة رضي الله  
عنها أنها قالت وضعت الصلاة ركعتين وكعتين في المسافر والسفر فارت  
صلاة السفر وريدت صلاة الحضر كذا في الدرر في مداري عنها أن الصلاة



فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صلح  
 الى كل صلاة مثلها غير المغرب فانها وزلها في الجمع الروايات قال في شرح  
 العزيزي قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين  
 فزيدت في الحضرة اقرت في السفر لا المغرب فانها وزلها في الصلاة  
 من الخطبة والصبح لطولها فاقوا عن عمر رضي الله عنه انه قال صلاة الجمعة  
 ركعتان وصلاة الجهر ركعتان وصلاة السفر ركعتان تام غير قصر على  
 نيتكم وكانت الصلاة قبل الاسرا صلاتين صلاة قبل غروب الشمس صلاة  
 قبل طلوعها وتشهد هذا قول تبارك وتعالى في الحج يحذركم الله ان لا تنسوا  
 معي هذا يحتمل قوله عائشة رضي الله عنها فزيدت في الحضرة في دينها حين  
 اكلت خمساً فكون الزيادة في اركعات وفي عدة الصلاة ويكون فيها  
 فرضه ركعتين أي قبل الاسرا وقد قال بهذا طائفة من السلف منهم ابن  
 عباس رضي الله عنهما ويجوز ان يكون معني قولها فرضت الصلاة أي ليلة  
 الاسرا حين فرضت الخمس فرضت ركعتين ثم زيد في صلاة الحضرة بعد ذلك  
 وهذا هو المراد عن بعض رواة الحديث عن عائشة رضي الله عنها وسمهم  
 الحنفية في الشعبي ان الزيادة في صلاة الحضرة كانت بعد الهجرة بعام وخمسة  
 ذكره ابو عمر انتهى وعندهما يقصر من نوي السفر أي فسد تلك المسافة  
 ولو كان عاصياً بسفره كابق من سبيل وناشر وقاطع طريق لان يصرح  
 الرخصة مطلقة قال تعالى وإذا أمرتكم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا  
 من الصلاة وقال في الصوم فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فليصوم أو قال صلى الله عليه وسلم  
 سمع المسافر ثلاثة ايام وليلاتها فوجبا على اطلاقها والقوم المجاور لا يفي الاكل  
 كالبيع فتدأ الصلاة في الارض المعصومة ولا يكون مسافراً مع قصد  
 تلك المسافة الا اذا جاوز بولوت مقامه ولو بولوت من حيث كان مسافراً  
 اذا فارق عما قرب من خيمته وان نزلوا على ما او محظبت تعتبر مسافة المسافر

والخطب

والمحتجب كذا في مجمع الروايات وتقدمه ما لم يكن محظباً ما سماها جماً ثم المعتبر  
 المجاوز من الجانب الذي خرج منه ولو جازاه في احد جانبيه فقط لا يصح كما في  
 قاضي خان وغيره ويشترط ان يكون قد جاوزاً ايضاً ان اتصل به أي بمقامه من  
 فناء به كما يشترط مجاوزة بعدد ومنا حول المدينة من بولوت ومساكن فانه في  
 حكم المصروف كذا القرطبي المتصلة برضا المصروف بشرط مجاوزتها في الصحيح وان  
 انفصل لفتاً من رعية او قد غلق وتقدم لها اربعاً بخرطوط لا يشترط  
 مجاوزتها اي لفتاً وكذا لو اتصلت القرية بالفتا بالارض لا يشترط  
 مجاوزتها بل مجاوزة الفتا كذا في قاضي خان والفتا المكان المعد لمصالح  
 البلد كخز الدواب في الموقى والفتا الزاوية لا يعتبر البستانين  
 من طرفي المدينة وان كانت متصلة ببستانها لان البستانين ليست من  
 البلدة ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكني  
 الحفظة والآخره اتعاقاً وانما شرطنا المجاوزة لانه عليه السلام فطر قصر  
 بهذا الحليفة وقال علي رضي الله عنه لو جاوزنا هذا الحصن بقصرنا ويشترط  
 لصحة نية السفر ثلاثة اشياء الاستقلال بالحكم والثاني البلوغ والثالث  
 عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة ايام فلا يقصر من لم يجاوز عن ذلك  
 او جاوزا العمل نادوا ولكن كان صبيهاً او ناهياً لم ينو متبوعه السفر  
 والثابع كالمدة مع زوجها وقد وافاها معها المجرى ان لم يوفها لم تكن معها  
 له ولو دخل حالاً لم يجز لها من الموطى والاخراج على ظهره عداي حليفة  
 رحمه الله والعقب غير مكاتب فيشمل لمن يترام الولد مع مولاة والجد  
 مع امير اذا كان يترام من الامير لا جبر مع المتبوع والتبذير مع استاذ  
 والمكر على السفر والاستيلاء على مع المتبوع بقوده وان كان جبراً فالعبارة  
 نية الاعمال وانما يادون الثلاثة لان ماد وفقاً لا يصير بمسافراً  
 شرطاً لتقدم وهن نية الإقامة والسفر من الاصل كالتزوج

اعرف ان السفر  
 هو السفر  
 احكم المسافر

والمولى لا يريدون التبع كالمائة فالتبع الجندى ان علم التبع بنية  
المتبوع في **لا يصح** فلا يلزمه الا تمام بنية الاصل لاقامة حتى يعلم كافي توجه  
الخطاب بالشرع عز وجل لو كمل حتى لو سلكي يا ما قبل عليه صحت في الاصح وروي  
عن بعض اصحابنا ان عليه لعادة كافي البرهان والقصر **عزيمة عندنا**  
لما قدمناه فاذا اتم الرابعة والحال نفقدا لقوة الاقل لقصر التمسك  
**صحت** صلاة لوجود الغرض في محله وهو الجلوس على الركعتين وتصلية الاخرى  
نافذة لتمام الكراهة لنا خيل لواجب وهو السلام عن محله ان كان متعمدا وان  
كان ساهيا يتجدد للمتمسك والاي وان لم يكن قد جلس قدرا للتمسك على راس  
الركعتين الاولتين فلا تصح صلاته لتركه وض الجلوس في محله واختلاط الغرض  
بالفعل قبل كمال الا اذا نوى **لاقامة لما قام** لك الشئ في محل تصح الاقامة  
فيه لانه صار مقبلا بالنية فانقلب فوضا ريعا وتركه لقلعه في الاولين  
غير مفسد في حقته وحيث هذا لو ترك القرعة في احدي اليمين ثم نوى الاقامة  
صح فرضه لانه امكن ان يقبل في الاخرى من كافي التبيين ولا يزال المسافر  
الذي استحكم سفره ثمضي ثلاثة ايام متساويا يقصر حتى يدخل مصر يعني  
بلدها ووطنه الاصيل وينوي اقامة نصف شهر ببلدا وقرية وكما  
اذ لم يسر ثلاثة ايام فلا يشترط ان تكون اقامته في بلدة او قرية لغدها  
السفر كما يتم بمجرد الرجوع الى وطنه وان لم يدخله لانه نقض للسفر قبل  
الاستحكام وهو محتمل النقض لانه ترك خلاف السفر فانه لا يكون متساويا  
بمجرد نيته لانه فعل ولا بد من وجوده وتقدرا لاقامة بنصف شهر لما  
روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انها قالوا اذا قدمت بلدة او اوت  
متساويا وفي نفسك ان تقيم بها خمسة عشر يوما ولما فيها فكل صلاة لك  
وان كنت لا تدري متى تنقطع فانقصها ولا اثر في المقدار كالحبر اذا راى  
لا يهتدي اليه **تغيب** الحاج اذا وصلوا بغداد في شهر رمضان ولم  
ينووا

ينووا الاقامة صلوا صلاة المقيمين لانهم اذا عرفوا ان لا يخرجوا الامم  
القافلة وتعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمس عشرة  
يوما فصاعدا كانهم نوا الاقامة كذا في التخييس والمن يدرك ذلك في الحاج  
بعد القدوم من منى الى مكة ان علموا اقامة الامم خمسة عشر يوما بعد الاخراج الا  
بعضها لانهم الاقام فان لم ينووا الاقامة وعلمه في البرازة بدلالة الحال  
ولسان الحال نطق من المقال واما نيتهم لاقامة قبل الصلوة الى عرفات  
فلا تصح اذا كان من الخروج الى منى وعرفات في الحت عشرة يوما كذا في البحر  
وقصر ان نوي قل صدي من نصف شهر لما قدمناه او لم ينو شيئا وبقي  
على ذلك سنين وهو ينوي ان يغدا يخرج او بعد لما روي للبيهقي باسناد صحيح  
ان ابن عمر قال رجع علينا الشيخ ونحن باذريجان حنة الجوز في غداة فحكا  
نصلي ركعتين واذا رجعنا ان يسمع الحقة والاركان لقال المجتهد وعنه  
جماعة مثل ذلك روي عن سعد بن ابي وقاص انه اقام بقرية من قرى بني سبأ بور  
شهرين وكان يغصر الصلاة وكذلك علمته من قيس اقا وخوارزم سنين يغصر  
الصلاة وكذلك روي عن ابن عباس كافي التبيين ولا تصح نية الاقامة  
ببلدتين لم يبين المبيت باحدهما لان الاقامة لا تكون في مكانين او نوا  
فيما جازت في اماكن فيؤدي الى عدم تحقق السفر واذا عين المبيت بعد  
البلدتين كان مقبلا لان اقامة المبيت في مبيت يقال فلان سكن  
حارة كذا وان كان بالنها وفي الاسواق وهذا اذا كان كل من المومنين  
اصلا بنفسه وان كان احدهما تيمنا للاخر بان كانت قرية قريبة من المشر  
حيث تجمل جماعة على ساكنها فان يصير مقبلا فيتم بلخول احدهما اليها  
كان لانها في الحكم كوطر واحد كذا في التبيين ولا تصح نية الاقامة في مكان  
لغير اهل الاحبية لعدم صلاحية المكان في حقته والاحبية جميعها يتبع  
همز مثل كسا واكسية ومبيت من وبرا وطفون وقد يكون من شرك كذا في البر



والحيا الحيمة والمراد هنا ما هو الاثم من ذلك واما هذا لاختية فتصح  
نيتهم لاقامة في الاصح وان كانوا في المعاز لان لاقامة اصل فلا ينظر الى  
من مر على امره الا اذا ارتحلوا عن موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع  
اقامتهم في الشتاء وبينهما مسير ثلاث ايام فانهم يصيرون مسافرين في الطريق  
واذا نوي غيرهم الاقامة منعهم لا يصير مقاما في الصيف ولا تضع نية الاقامة  
**لعسكر فابدأ الحرب** لان حالهم بخالف عن عمدتهم للتردد بين القرار والفرار  
ولو كانوا محاصرين مصر لاهل الحرب فصارا كالمغاز والجريرة والسير  
ولا تضع نية الاقامة لعسكرنا بدارنا في حال محاصرة عسكرنا اهل البني  
لان حالهم بخالف عن عمدتهم للتردد بين القرار والفرار فصارا كالمغاز  
وان كان في حداثته صالحا للاقامة بان كان مصر او قرية كالمغاز فليانع  
اخرى وبما هم انا يقيمون لغرض فاذا حصل نزحوا فلا تكون نيتهم مستقرة  
فلقد اوجهم تنقيد المحاصرة بكونها في غير مصر كما تنقيد في الجهاد والكنز  
بقول فيها وكذا اي يقصروا اذا حاصروا اهل البني في دار الاسلام في غير  
مصر وحا صروهم في البحر لان حالهم مبطل عن عمدتهم انتهى فاذا منعهم منه  
اذا كانت المحاصرة محصورة صححت نية الاقامة انتهى وقد قال الشيخ اكله  
رحمه الله في العناية قوله ان حالهم مبطل عن عمدتهم فيسيرا الى الجوزان كان  
صالحا للنية لكن ثم مانع اخر وبما هم انا يقيمون لغرض فاذا حصل نزحوا فلا  
تكون نيتهم مستقرة وهذا التعليق يدل ان قوله اي صاحب الهداية  
في غير مصر وقوله في البحر ليس بقيد احترازي حتى لو تزلوا مدينة اهل البني  
وحاصروهم في الحصن لم تخرج نيتهم ايضا لان مدينتهم كالمغاز عند حصول  
المقصود لا يقيمون فيها انتهى وهذا الوجه وجيه لا يطلق المشيئة ولا  
فرق بين كون القوة والشوكة ظاهرة لنا عليهم او لا وقالا في رواية عن  
ابي يوسف ان ظهرت الشوكة صححت نية الاقامة والجواب ما ذكرناه لان

الغزوة

الغزوة فصلا لثروده وهذا النية منهم حين وجدت اثم وجدت مع  
التردد ولعله لانه حال من القنق قاله الحان ما ليس للمقاتلة لبيان ذلك ان  
الحال ينطق من لسان المقاتل لانه لا مجال للتكليف في ذلك الحال ولا يتسع للمقاتل  
كذا في ايهان ومجمل روايات فان اقتضى من اثمهم بغير اربعة ولو في  
العهد الاخير في الوقت صح اقتضى وقتها اربعة هكذا روي عن ابن عباس ان  
عمر رضي الله عنهم ولا تتبع لا مامه فيتعين فرضه الى اربع كما يتعين نية الاقامة  
لا تقام في غير السبب هو الوقت فيتمها اربعة ولو خرج الوقت قبل ان تمامها  
ولا تبطل صلته بترك الامام القعود الاول على الصحيح وقيدنا بكون لا يقتضي في  
الوقت احترازا عما لو كان الامام موديا لاقاطيا ولكن خرج الوقت قبل فراغه  
فاقتدي به كالمواضي وكما من القعود قبل الغروب واقتدي به المسافر بعد  
الغروب لا يصح لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا تنقضي السبب قبل ما لو لم يبد  
اقتدي به في الوقت حتى خرج الوقت ثم انتب فاعيدتها اربعة لما ذكرنا من  
انصال المغير بالسبب كذا لو سبقت الحادثة للوضو فخرج الوقت  
او كان من لطيفة الاول في صلاة الخوف وخرج الوقت قبل ان يركع ولو  
اقتدي المسافر مثله فاستخلف مقيما لتبطل الحادثة لم يلزم المسافر الا تمام  
سوا فيه الامام المستخلف وغيره من المشافرين لانه ما اثم من متابعته  
المقيم فاما لزمه متابعتة لضرورة اصلاح صلته كالمكان الخليفة مسافر  
فتوى الاقامة لم يلزم القوم الا تمام ولو لم يقتض المصلحة على ركنين  
الاولين فتدبت صلاة اكل المسافر من المقيمين ولو لم يحدث الامام  
المسافر ولو نوي الاقامة اثم من خلفه من المشافرين لانهم التزموا متابعتة  
فصار منهم اربعة تبعا للامام ولو كان خلفه المسافر مثله فكل مقتدي به  
قعود الامام قدما للشاهد على ركنين او قام فتوى الامام الاقامة  
لم تبطل صلته ولو لم اتمام ومن بقي معه من المشافرين الا تمام اربعة

تكم بعديته الامام الاقامة فستت صلاة ولازمة صلاة المسافر كعتي  
كالوقت بعد اقتدائه بالمقيم لان لزوم الارجع للمتابعة وقدرت  
مختلفا مما لو اقتدي به بنيت النفل ثم فستد حيث يلزمه الاربع لانه  
بالشرع التزم صلاة الامام فصد او في مسئلتنا انا قصدنا انما  
الفرض عن ذمته والتغير الحكمي قدما لا لا فساد فيصلي ما كان عليه قبل  
الاقتداء ركعتين من التبيين ومجمع الروايات والبروق فتح الغديس  
وبعد اي بعد خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم فيما يتغير الزمن  
وبما الرابعية وهذا تصريح بما علم التزاما من السابق لان فرضه لا يتغير  
بعد الوقت لا نقضا للشك لا لا يتغير نيته الاقامة فيستلزم اقتداءه  
بنا الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتدي به في الشفع الاولى  
القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة ان اقتدي به في الشفع الثاني  
فان القراءة فيفضل على الامام فرض على المقتدي ولولم يكن قرا من الاولين  
لان القراءة في الاخرين تلحق محققا فيبقى الثاني خاليا عن القراءة  
حكما وفي حق القعدة لان احرام الامام انعقد على وجه لا يفترض عليه  
القعدة الاولى ولا القراءة في الاخرين ولا كذلك الموتر المسافر فيكون  
اقتداء المفترض بغير المفترض في حق مقتضي القعدة وبمكة بان  
اقتدي بمقيم محسرا في حق الاقتداء فيها اي في الوقت وفيما بعد خروجه اما  
جوان في الوقت فلا حرج عليه السلام صلى باهل مكة وبمكة ففقال انما  
صلاتكم فانما في سفر ولا صلاة المسافر قوي لان القعدة الاولى من  
حقه نفل في حق المقيم وبناءا على القوى جاز وما بعد خروجه  
الوقت فلما ذكرنا من ان صلاته قوي من صلاته ثم اذا سلم ثم المقيم  
مسفر من لانهم التزموا الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي  
كالمنسوق الا انهم لا يجوز تسهوا عليهم واسهوا ولا يقتدي احد منهم بالآخر كما في

الخاتمة

الخاتمة وسميت للامام بعد التسليمين في الاصح وقيل بعد التسليم  
الاولي ان يقول انما صلاتكم فاني مسافر كما روينا وانما كان عند ولا يه  
لم يتعين مع فالحال لا امام لجواز التساؤل قبل الصلاة او بعدا تمامهم  
صلاتهم وينبغي ان يقول لهم الامام ذلك قبل ثم وعده في الصلاة للرفع  
الا اشتباه ابتداء الطيقة **روينا** ان ابا يوسف لما حج مع هشرون الرشيد  
رحمهما الله وصلي بالناس بمكة ركعتين ثم قال انما يا اهل مكة صلاتكم  
فانا قوم سفر فقال واحد منهم نحن علم بعد ذلك فقال ابو يوسف لو علمت  
ما نكلت في الصلاة فقال هشرون الرشيد لو كان لي مثل هذا الجواب  
بدا عن الملك الذي عطانيه الله تعالى لكانت اسر بذلك كذا في مجمع  
الروايات ولا يقرأ الموتر المقيم فيما يثمه بعد فراغ اما المسافر في الاصح  
لانه ادرك مع الامام او صلاة وضعا لقراءة قد قاده في خلافا لمسوق  
وقايسة الشفع وقايسة الحضر تقضي ركعتين والبقا فيه لف ونشر  
مرتبا اي قايمة الشفع تقضي ركعتين وقايسة الحضر وبما لان القضا  
مكتسبة لاد اختلاف ما لو فانت في المضر وكان لا يقدر الا بالامام حيث  
يقضيها في العدة كما ساجدا قايما ولو فانت في العدة يقضيها  
بالا سيما ان الركوع والشهد يشيطان بالبحر فاذا اقتدا فيهما وفيما نحن  
فيه لا يتغير بعد الاستقرار والمعتبر في اي لزوم الاربع بالحضر الركعتين  
بالسفر اخر الوقت فان كان في اخر مسافر صلى ركعتين وان كان مقيما صلى  
اربعا لانه المعتبر في السببية عند عدم الادانما قبل من الوقت ولهذا  
تلزمه الصلاة لوصا راهلا لها في اخر الوقت بيلوغ قاسلام وفاقاة من  
جنون واغما وظهر من حيض ونفس وتوقف بقدا لاهلية فيه يجوز  
واغا دمستد ونفس وحيض ويبطل الوطن لا يصلي مثله فقط ان لا يجل  
بوطن الاقامة ولا بالسفر لان الشيء لا يبطل بما دونه بل بما هو مثل الوقت ولا



يشترط تقديم السفر لشبوت الوطن الاصيل اجماعا ولا لوطن الاقامة  
في ظاهر الرواية واذا لم ينقل اهله بل سجدت اهلا بغير اهله اخرى فلا  
يبطل طه الا ولدها منها وطن اضلي **ويبطل وطن الاقامة** **مسألة** ويبطل  
ايضا بانشاء السفر بعده ولحقه الوطن **لا اضلي** **لا ذكرنا** **الوطن الا اضلي**  
**الذي في الغيبة** لاشان وتزوج فيها ولم يتزوج ولم يولد فيه ولكن قصد التقيس  
**الا** **الارتحال** عند وطن الاقامة متى وضع صالح لها على ما قدمناه وقد نوي  
**الاقامة** فيه نصف شهر فافقه فابعد هذا انه يتم الصلاة اذا دخل وهو  
مستأفرا فبطل بطلانه مثاله مصري ينتقل باهله الى الشام فاذا أعاد مسافرا  
ودخل مصر لم يتبع محول محلوا بغير اهله وتزوج بالشام ايضا يتم بدخوله في  
من الوطنين واذا خرج مريدا الشام فنوي الاقامة بالخانقاه السرا قوسية  
مثلا خمسة عشر يوما لم يبطل وطنا الاصيل فاذا ارجع اليه لم يفتقر الى الصلاة  
فيه فاذا اخرج ودخل الخانقاه يفرض بطلان وطن الاقامة لها باصيل وكذا  
لو خرج من الخانقاه بعد نيته الاقامة فيها خمسة عشر يوما ولم يرجع الى وطنه  
الاصيل ولم يولد السفر حتى وصل الى بلبيس مثالا فنوي الاقامة فيها خمسة  
عشر يوما يبطل وطن الاقامة بالخانقاه وكذا اذا خرج منها ونوي السفر  
حتى لو عاد الى الخانقاه يفرض لو دخلها مستأفرا بعد ذلك ولم يعتبر  
**المحققون** **وطن السكنى** وهو ما يوضع نوي الاقامة فيه دون نصف  
شهر وقد كان مسافرا فلو لا انه لا فائدة فيه لانه يبقى في حاله مستأفرا كما  
ذكره الشارح الزلي رحمه الله من تصور ما يقدره رجل خرج من مصر الى قرية  
حاجة ولم يقصد السفر ونوي ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما يتم ثم خرج  
منها غير مستأفرا ثم قال ان يتسافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم له في موضع  
مستأفرا فانه يفرض ولو رتبنا تلك القرية ودخلها اتم لانه لم يوجد ما يبطله مما هو  
فوقه او مسله انتهى مخرج كان وطن الاقامة يبطل السفر فكيف لا يبطله وطن  
السكنى

السكنى وهو دون ذلك وقد قال الشارح رحمه الله في تعليقه بطلان وطن الاقامة  
بالسفر لا بالسفر من الاقامة فلا تبقى من السكنى فيقتصر على ذلك بطلانها  
تفهم بدخوله والله اعلم **باب صلاة المريض** من باب اضافة الفعل  
الى فاعله والى محله وانما يصح كقولنا خرج زيد لا يندمل في الصلاة بدليل من رحمه  
الله كذا في المستصحب في تصور مريضه ورياء لا شك ان لم يلد من الغلط  
المريض اجلي من غيره من قولنا معنى يزول محلولة في بدن اجلي اعتدالى الطباع الاربع  
بل ذلك مجري مجري التعريف بالاضفي وعرفه في كشف الاسرار بان حاله للمريض  
خارجة عن المجري الطبيعي وفيه المصباح مرض الحيوان من باب تعقب المرض  
حالة خارجة عن الطبع ضارة بالفعل وتعلم من هذا ان الامام والاورام  
اعراض عن المرض وقال ابن فارس من المرض كل ما خرج به الانسان عن حقه الصحة  
من علة او نفاقا وتقصير في امره مرض مرضا لقليل قال الصامي  
قرأت على ابو عمرو بن السلا في قلوبهم مرض فقال لي مريض يا علام اي بالشكوت  
والفا على من الاول مريض وجمعه مرضى ومن الثانية ما رخصه الله من محمول  
ولا ما رخص اذا **استدرك على المريض كل القيام** بان لا يمكن القيام اضلا حركه  
ولو قد علمت مكانه على عصى وخادم قال في الحلوا في الصحيح يلزم القيام متكيا  
وكذا يجز به غير ذلك كما في التبيين قال الفخر وهذا التعذر الحقيقي وشك  
الحكمي في الحكم اشاد اليه بقوله **فكل القيام بوجوده** لم يشدد بترك  
القيام ايضا فان لم يجد نوع مشقة لم يجز ترك القيام به كما في الفقه وقاضي خان  
والترغاية او خاف اي غلب على طبعه تجرته سابقا واجبا وطبيب مشتم  
كما ذكر في زيادة **المرض** وخاف **بسطه** اي طول المرض به اي القيام **صلي** **قاعدا**  
**بركوع** **وبجملته** روي الجماعة الامثلة عن عمران بن حصين قال كانت سيرة  
بواسير فتالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم  
لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فجلي جنب راذا اناسي فان لم تستطع فستلقيا

لا يكلف الله نفسا الا وسعها **ويقف كيف شاء** اي كيف تيسر له بغير ضرر  
من تربع او غيره **في الاصح** لما روي عن ابي حنيفة انه يحل كيف شاء من غير  
كراهة ان شاء محبها وان شاء متربعا وان شاء على ركبته كما في التشهد  
لان عندنا لم يأنسقط عنه الا ركان فلان يسقط عنه الهيئات اولى كما في القيام  
**والا اي وان لم يتيسر كل القيام** بان قدر على بعضه قام بقدر ما يمكنه لما عن  
ابي جعفر الهندعي في لو قدر على بعض القيام ولو قد راية او تكبيرة يقوم  
ذلك القعد واذا اعجز فقد ان لم يفعل ذلك خفت ان تفسد صلاة  
هذه لما ذهب لا يروي عن اصحابنا خلافا كذا في معراج الدراية والنهاية  
والفقه والتبيين ومما ذهب اليه كذا في التترخاوية عن الخلاصة انتهى  
لان الطاعة بحسب الطاقة كما في النهاية والدراية **وان تعذر الركوع**  
**والسجود** وقد روي عن القعود ولو مستدنا **صلي قاعدا** بالاهتمام للركوع  
والسجود براسه ولا تجزيه مضطجعا كما في الجهرية عن النهاية **وحمل اناه**  
**براسه للسجود اخفض من اناه** براسه للركوع وكذا الوجه عن السجود  
وقد روي الركوع يومئ بها كما في البحر عن البدائع وحقيقة الاما طاطاة  
الراس وروي مجرد تحريكها لما قال في البحر وشرح المقدي عن الخاتمة مريض  
عجز عن الاتمام فحرك راسه عن ابي حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز  
لانهم يوجد منه الفعل انتهى لحقيقة الاما طاطاة الراس انتهى  
عبارة فان لم يخفضه اي لا يمس السجود عنه اي لا يمس للركوع وان جعلها  
على حد تساوي **انهم** كما في شرح المقدي والبحر عن الوالوجية لفقد السجود  
حقيقة وحكما مع القدح **ولا يرفع باليد** لوجه شي خشية وسجود  
**يسجد عليه** لقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم ان يسجد فليسجد  
لم يستطع فلا يرفع الي وجهه شي يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده  
يومي براسه رواه الطبراني في معجمه وللقول جابر رضي الله عنه ان النبي

صلى

صلى الله عليه وسلم عادة مريضا رآه يصلي على سادة فاضدا فزى بها فاخذ  
عودا ليصلي عليه فزى به وقال لعل على الارض ان استطعت ولا فاقوم **وما**  
**واجعل سجودك اخفض من ركوعك** رواه الزاوي في مسنده كذا في البرهان  
ومثله في الفقه وقال في المحجب كان كيفية الاما بالركوع والسجود مستبها  
على شيء انه يكفي بعض الاحتياط اقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فانه ذكر  
شيخ الاسلام المولى اذا خفض راسه للركوع شيئا ثم للسجود شيئا جاز ولو وضع  
بين يديه وسابدا فالتق جبهة فان وجد في الاحتياط جاز ولا فلا  
وكذا في النسخة وفي المبسوط لو كانت الوسادة على الارض وسجد عليها  
جازت صلاته لان امثلة فعلت هكذا ولم عنها النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال ابو حنيفة اذا كان يجبهته فانه عذر يصلي بالاهتمام ولا يلزمه تقريب  
الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب كذا في معراج الدراية  
فان فعل بان وضع شي فتجده عليه وخفض راسه للسجود عن اناه  
للركوع صح اي صحت صلاته لوجه الاتمام لكن مع الاساءة لما روي في السجود  
كذا في النهاية وينبغي ان يقال لو كان الشئ الموضع حال السجود عليه في السجود  
جاز للمريض على انه يسجد والاهتمام في المحيط لو كان يقدر على السجود ورفع له  
شي فتجده عليه قالوا ان كان في السجود اقرب منه الى القعود جاز ولا فلا  
وفي التبراج الوهاج اذا وجد الاما فوضه مقبلا لا مائلا لا يقتدي به من  
يركع قد سجد كذا في شرح المقدي وقال في التترخاوية وفي البحر يفتعل في  
صلاته من القراءة والتسليم والتشهد ما يفعل للصحة وان عجز عن ذلك تركه  
والا اي فان لم يخفض راسه للسجود انزل عن الركوع بان جعلها سورا لا تتصل  
لعدم الاما للسجود الذي يفرضه كالوفعل كذا في ذلك من غير رفع شي وان تفسر  
القعود فلم يقدر عليه شيئا ولا مستدنا الى جامع لا غير بلاضربا وما ولو قدر  
على القعود مستدنا فتركه لم يجز على المختار فاذا غسل لا مستدنا او ما كذا لو قدر



قالوا الصحيح كما في التترخاية والابد اربع وجزم به الروايات حتى حيث قال  
المريض اذا احادته حاله لا يستطيع ان يقبل بالامانة ولا بغيره ولا بما فات لا يجز عليه  
شي من كفارة الصلاة ولا يكون مآخوذاً وفي شرح الطحاوي ولو عجز عن الامانة  
وتحريك راسه سقطت عند الصلاة كذا في التترخاية وقال في شرح المحلى  
فان عجز عن الامانة راسه اطر الصلاة لما روينا اي من قوله صلى الله عليه وسلم  
يقبل المريض قائماً فان لم يستطع فقعاً فان لم يستطع فمقبلي فقاء يومئذ  
فان لم يستطع فقلبه احق بقبول العذر منه ثم قال فان مات على تلك الحالة فلا  
شي عليه وان بري فالصحيح ما يزمه فقضايا يوم وليلة لا غير يعني اذا لم يزد عجز  
على يوم وليلة فانه اذا اراد لا يلزمه قضاء شيء فضا الحرج كما في الحنون ولا غناء  
تخلط النوم فانه اي لنا يم يقضيها وان كبرت لانه لا يمتد اكثر من يوم وليلة  
فالباء التثنية وفي شرح الكنز للذريعي قد اختلفوا في معنى قوله عليه السلام  
فاله احق بقبول العذر منه فمن لم يقبل بسقوط القضاء عند عدم القدرة على  
الامانة قال معناه فاله احق بقبول عذرك اذا عجزت عن الاستقاط ومن قال  
بسقوطه عند ذلك قال معناه فانه احق بقبول عذرك لاسقاط التثنية في قوله  
عليه السلام بما ذكرناه ان الذي اختار سقوط القضاء من اهل المرجع هو صاحب  
الهداية يقع ما ذكر من مخالفة لنفسه في التخييس والمزيد وباتي المرجع  
على خلاف القاعدة انه يعلم ما عليه اكثر رحمة الله واعادة علينا من ركائمه  
ومن عجز عن الامانة راسه لم يؤمر بعينه اي لم يصح الا بما بعينه وقلبه  
وما جبهه لما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يستطع اي لا بما راسه  
فاله احق بقبول العذر منه ولان التجرد تغلق بالراسه دون القلب والقلب  
والحاجب فلا ينقل اليها كما لا يبعد وان قد عجز على القيام وعجز عن الركوع والتجرد  
صلي قاعداً بالامانة وهو افضل من ايمانه قائماً لان الامانة قاعداً اشبه  
بالسجود تكون راسه فيها خاضع واقر الى الارض والناسك عنه القيام بالامانة



وسيلة إلى التهجيد والمقصود المضموع والخشوع لله تعالى وإنما يحصل ذلك  
بالركوع والسجود فإذا كانت المقصود بذلك لا يجب ما مره وند وفي البداية يسقط  
الركوع عن تعجز عن التهجيد وإن قدر على الركوع وإذا كان به جراحه ان قام سال  
جرحه وإن قدر لا يسيل وكان شيخا كبيرا إذا قام سلس يولد وإن تعدا حستك  
يصلي قاعدا بركوع وسجود وإن كان لو سجد سال أيضا يصلي بالإناء قاعدا وكذا  
لو ضعف عن القراءة بالقيام وأختلف الصحيح فيما لو خرج إلى الجماعة يعجز عن القيام  
وإن صلى في بيته صلى قاعدا صح في الخلاصة أنه يصلي في بيته وفي الموالاة  
صح خلافه فيما السنن طيند وإن عجزه أن يركب القنطرة صح ما عجزه عن ركعتي  
في صلته ينهها عاقدة ولو كان لا تمام إلا بما في المشهور وهو الصحيح لأن إذا  
بعض صلته بركوع وسجود وبعضها بالإناء أولى من أن يركب الكلال بالإناء ومن  
الويضفة أنه يستقبل إذا صار إلى الإناء من خلفه التقدمة موجبة للركوع  
والسجود فلا يجوز بدوها بالصحيح البناء قلنا ولو صلى المريض قاعدا بركوع وسجود  
فصح بي أن البناء لا يفسد عند هذا لا عند محمد كالتقدم وفيه ما يصلي شاذ  
إلى أن يدلو قد قبل الركوع والتهجيد بي تقاد التعم بنا القوي على الضعيف ولو كان  
قد أدى بعضها من ميا فقد قد على الركوع والسجود ولو قاعدا لا ينبغي لما فيه من بنا القوي  
على الضعيف ولو كان يوم مضطربا ثم قد على القنطرة ولم يقدر على الركوع والسجود  
استأنف على المختار أن حاله القنطرة قوي فلا يجوز بناه على الضعيف كما في التبيين  
ومن جن باقة سداوية أو غي عليه ولو مضرب من سبع أو أدى ما ستره من صلوات  
قضى تلك الصلوات ولو كانت أكثر من أربع وقت السادة لا يقضي ما فاتته  
من الصلوات لما عن ابن عمر رضي الله عنهما أن قال في الذي يعني عليه يومئذ ليلة قال  
يقضي وعن علي رضي الله عنه أنه اغي عليه أربع صلوات فقضى من فأن عمر اغي عليه  
أكثر من يوم وليلة فلم يقض لأن المدة إذا قصرت لا يخرج في الغضا بغيرها ما إذا  
طالت يخرج فيستقط كالحايض والجنون كالانحاض فما رقا أبو سليمان وهو الصحيح

والكثرة تغتبر من حيث الاوقات عند محو حتى لا يتقطعا القضاة لم يستوجب  
 ست صلوات وعند أبي يوسف تغتبر من حيث الشاغل وتؤمر بانه عن أبي حنيفة  
 والاولى ان الكثرة بالدخول في حد التكرار قيدنا ذوال العقل بما ذكرنا ان لو  
 شال عقلا باخر يتلزم القضا وان طال لانه حصل بماء مصيبة فلا يوجد الخفيف  
 وهكذا يقع طلاقه وكذا اذا ذهب عقلا بالبلع او الدوا عند أبي حنيفة لان شغلها  
 القضا عرف بالاشراذ احصل باقر سائر ولا يفسر عليه ما حصل بفعل وعند  
 محمد يستقط لان مباح وقصارا لم يصح ولو اغمى عليه بغير من سبغ او اغمى عليه  
 القضا بالاجماع لان الخوف بسبب ضعف قلبه وبمرض وقيدنا بدوام الاغماء لان  
 اذا كان يغيب في وقت معلوم يخاف ان يخف عنده الصبح فيبقى قليلا ثم يبعثه  
 الاغماء تغتبر لافاقته فيبطل ما قبلها من حكم الاغماء اذا كان اقل من يوم وليلة  
 وان لم يكن لافاقته وقت معلوم الا انه يتكلم بفترة بسلام الاصح ان يغيب عليه  
 عبرة هذه الافاقه كذا في التنزيلية **فصل في استقاط الصلاة**  
**والصوم وغيرها اذا مات المريض ولم يقدر على اداء الصلاة بالامام**  
 لا يلزمه ايضا وان قلت بان كانت دون ست صلوات كالوكرت لما  
 روينا من قول صلى الله عليه وسلم فان لم يستطع فادع اخي فيقول العذر منك  
 القائل بان معنى قبول العذر جواز التاخير لا يقول بلزوم القضا الا به والامر  
 يتبعه ولم يوجد القائل بان معنى قبول العذر الاستقاط ظاهر في عدم لزوم  
 الايقاع بما يجب عليه وكذا حكم الصوم في شهر رمضان ان افطر فيه المسافر  
 والمريض ومما تاقبل الاقامة للمسافر وقبل الصحة للمريض لان رمضان في  
 حقهما كسببان في حق غيرهما لا يلزمهما صيامه ولم يذكر مدية من ايام احوال القضا فليست  
 عليها الوصية بشئ ولا علق يعني على من افطر في رمضان ولو بغير عذر الوصية  
 بما اي بفدية ما قدر عليه من ايام عدة من ايام اخر لو كان فطر في رمضان وسفر  
 وبفدية ما افطر بغير عذر وان لم يدر لعل من ايام اخر لزوم الصوم عليه في  
 والتقيد

الحمد لله رب العالمين  
 بلغ مقابلة كنه حسن  
 مولانا لطف الله  
 امير

والتقيد يضيق اليه فيبرح العفو عنه بفضل الله لا يصايه بفدية ذلك الذي  
 قدر عليه وبقي بزمته حتى لا يركب الموت واصح بفدية ما عليه من صيام فرض  
 رمضان وكذا الصوم كفارة عمن وقتل خطاء وعلقها روحانية على احرام قتل  
 محرر صبيد او صوم من ذبح فخرج عنه وليه اي من له ولاية التصرف فيما له بورا  
 او وصاية فيلزم اخراجه من ثلث ما ترك الموصي ان يحق في ثلث حاله حال  
 مرضه وعلق حتى الوارثا الثلثين فلا ينقص على الوارث الا في الثلث وعلى  
 هذا دين صدقة الفطر والنفقة الواجب والحراج والجزية والكفارات المالية  
 والوصية بالغ والصدقة المفدرة والاعتكاف المفدرة من صوم من كان الميت  
 في المسجد قاله الكاوي قد لا يمتد من قبحه ولم يمتكف حتى مات لزمه ان  
 يوصي بقصوم اعتكافا كل يوم بنصف صاع من ثلث حاله وان كان يصا وقت  
 الاجابة ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فذا لم يقرب به الثلث توفيقا لا يعلل  
 الاجابة فيعطي لصوم كل يوم طعام مسكين لقول صلى الله عليه وسلم من مات  
 وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين قاله القرطبي سنده حسن  
 ورواه ابن ماجه وكذا اخرج للصدقة كل وقت ففرض اليوم لليلة حتى الوارث  
 لا يعرض على عند الامام الاعظم وقد ورد في التوراة الصوم والصلاة كالصوم  
 باستحقاق المشايخ كروضا اعم واعبادا كصلاة بصوم يوم من الحج وقيل  
 فدية جميع صلوات اليوم الواحد كفدية صوم يوم وعلى الصحيح ان كل صلاة فدية  
 هي نصف صاع من بر او دقيقا وسويقا او صاع تمر او زبيب وشعير او حنظل  
 وهي افضل عندنا لاسرها بحاجتها الفقير ان لم يوص في شهر رمضان  
 ولله بغيره لاعتقاق جاز وحكم بحوان كما قال محمد في تبرع الوارث  
 بالاطعام في الصوم بحرية ان شاء الله تعالى من غير حزم كما قال في تبرع  
 الوارث بالاطعام بخلافه يصايه به عن الصوم فانه جزم بالاجرة كما في الفقه  
 وسواء تبرع الوارث بمال ورثة او بغيره او بالوصية مال تصدقة لغيره

ان يصام





تذكر الغائية وفي الوقت ضيق لأن هذا الوقت للوقتية بالمتواتر من الاجزاء  
والنصوص وقت التذكر للغائية ثبت بالخبر وبصف بانه خبر جازع وانما يجب  
العمل به اذا لم يتضمن تلك العمل بالنظر اما اذا تضمن فلا يلزم فيها الكتاب به  
وذا لا يلزم وعلى القول بانه مشهور ويبرز على الكتاب بعمل به مادام الوقت  
متسما وان لم يمتد تأخير العمل المتواتر ويبرز اذا الوقتية مجرد دخول وقتها  
حتى لا يتعطل العمل المشهور لان تأخيرها من لا يبطا ولا ينطأ جازع  
الوقتية من غير اشتغال بفضايلة فيكون معة والوقتية تنسج بالاولى  
ضاق الوقت يلزم بطلان المتواتر اضلا لوعلا بالخبر وقتية ان تكون الحاضرة  
فانته ايضا وليس من الحكمة الاشتغال بما يورث في ذلك فيسقط العمل به  
حينئذ ضرره وهذا خلاصة بعض ما في هذا المحل وان كان المحل في مجال  
اذلا به منه تقرير في التعلم ويسقط الترتيبا حد ثلاثة اشيا الاول ضيق  
الوقت بغير غايتها ثم اذا الحاضرة لما قلناه وليس من حكمة الحكم  
اضاعة الموجود في طلب المفقود وان اثار الوقت للوقتية بالنظر والاجماع  
والمتواتر فلا نعمل بما يعارضه حينئذ فلو قدم الغائية لا يقع لان السقوط  
الحاضرة لمجردنا عن الجمع بين الظاهر والظني بخلاف ما اذا كان الوقت متسما  
لا مكان الجمع بين الدليلين وقيدنا بضيقة الوقت المستحقة تبعا لما في المحل  
والظهيرية لانه يلزم من مراعات الترتيب حينئذ تغيير حكم الكتاب بوضا  
الوقتية بايقاعها في وقت المكون ويسقط به الترتيب في الاصح خلافا لما في  
المبسوط من ان اكثر ما يختص على ما يلزم الترتيب مع ضيق الوقت استثنائه  
لو اشتغل بقضاء الظاهر يقع العسر وبعضه في وقت التغيير يسقط الترتيب في  
الاصح ولا بد من ضيق الوقت حقيقة فلوطن ضيقه فصل الوقتية ثم ظهر معة  
بطلت فلما عادها ثم تغيرت بغيرها حتى يظهر بعد الاعادة ضيقه  
حقيقة فنقض الوقتية قبل الغائية وان ظهر بعد الاعادة الوقتية اندمجا

بمثل

يصل الغائية ثم الوقتية فالعبرة بضيقة الوقت عند الشروع حتى شروع  
في الوقتية مع تذكر الغائية واطال حتى ضاق الوقت لا يجوز ان لا ينقطع  
ثم يشروع فيها ولو شروع ناسيا والمسئلة سماها فتذكر عند ضيق الوقت جازع  
الوقتية ولو عرفت الغايات القليلة والوقت يتبع بعضها لا الكل نحو الوقتية  
في الاصح لانه ليس القرف الى هذا البعض من الغايات اولى مثلا حكا في الغنى  
واذا لم يمكن اذا الوقتية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال رتب  
ويقتصر على اقل ما يجوز به الاصلاح في محمل روايات وفي البحر عن المجتبى ولو  
سقط الترتيب بضيقة الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح انتهى وكذا قال  
في معارج الدراية اذا سقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت فانه يعود  
بالتذكر وسعة الوقت بالاتفاق انتهى في نقله في البحر عنها وعن النهاية انتهى  
فيكون حمل لا تعاقب على الرواية وقلة على تصحيح المسامح لقطع السامع الثاني  
من المستقطات النسيان لانه لا يقدر على الاتيان بالغائية مع النسيان  
ولا يكفينا الله نسياننا وسقمها ولان الوقت ما يصير وقتا للغائية بتذكرها فلم  
يتذكر لا يكون وقتا لها فلا اجتماع بينهما والثالث اذا ضاقت الغايات  
الحقيقية سنا لانه لو وجد الترتيب فيها لموقعوا في حرج عظيم وهو تدفوع  
بالنقص والمعتبر خروج وقت السادة في الصحيح لان اكثر بالدخول في حجة  
التكرار وروي عن محمد بن عماره اعتبار دخول وقت السادة لان الزايد على  
الحسن في حكم التكرار وسقط الترتيب فيما بينها وبين الحاضرة سقط الترتيب  
فيما بين الغايات نفسها على الاصح وقدنا يكون الغايات متساوية في الزمان  
لا بعد سقطا في باب اكثر الغايات والاجماع اشاعها فظاهرا لانها يتو  
بسيته واتحاده فلا بد وان كان حرجا عليها لا تعطل بالكثر لانه من تمام  
وطبقنا اليوم للليل والكثر لا تعطل الا بالزيادة عليها من حيث الارقات  
او من حيث الساعات ولا بد من الترتيب في ذلك بوجه وان الزمان يتو



تتيسر قال الزملي ويستقط الترتيب ايضا بالنظر لمعتبر فيكون مستقطا  
وابعا قال اذا حصل الظن وهذا كونه لم يقبل المخرج فسد ظنهم ثم قضوا لغيره  
المعصوم وهذا اكر للظن بخلاف المعصوم لا فائنة عليه في نفسه حال اذا المعصوم  
ظن بغيره انتهى أي لانه مجتهد فيه فان الامام الشافعي رحمه الله بريان  
الترتيب ليس بالذوق وهذا ليس مستقطا ابعا في الحقيقة لان حمل الظن  
على المجتهد فلا حكم لنا عليه بشي لان دليله شرعي والامر مجتهد فيه لا ترجيح لاحد  
الاجتهاد من على الاخر الا بالنسالة بالقطا كما هو مقرر في محله وان كان الظن  
مقلدا للشافعي فلا كلام لانما معناه ايضا وان كان مقلدا للامام الاعظم اي حيفة  
فلا عبرة بظن مخالف المذهب مائة فيضد موقفا ماصلا مستفكر الغاية  
وسقط ما صلا به قطعا الغاية بعد فيعيد وان كان عاميا ليس له مذهب  
معيّن فذهب فتوى مفتية ان افتاء حنفى لزمته الاعادة وان افتاء شافعي لزمته  
فتحين حمل المسئلة على عاي ليس له مذهب ولم يستفت احدا فصولا صحيحة  
لصادقها مجتهدا فيه فلا يتعرض له من علم حاله من غير مستقايه انتهى قلت  
وبقي مستقط اخر وهو العجمي ما قال في البرهان لوفاته ظهر من يومين وهو  
يدافعها فواتا قضاها كيف شاء ثم عليه اعادة اولها عند اي حيفة يخرج غايه  
يسقين كمن نسي صلاة ولم يدري صلاة نسيها ولم يقع تحريمه على شي فان بعد صلاة  
يوم وليلة ونسيها اي لاعادة وفي قاضي خان قال الفتوى على قولهم لان  
الغاية صلاتان فلا يجب عليك قضا اخرى لم تجب عليك والترتيب يستقطك بعد  
النسيان انتهى ولم يعد الترتيب بهن الغايات التي كانت كثيرة يقع صا  
الي القل بقضا بعضها كذا في الكثرة لان الشافعي قد لا شافلا محتمل الفتوى  
في صحاح الروايتين قال ابو حنبل الكبر وقيل للفتوى في مواعيد شرا لاجلها وفي  
الاشلام وقاضي خان وصاحب المحيط والمعني وغيرهم وفي المجتبى والاصح وقال  
بعضهم بغير الترتيب قال في المجتبى وهو احوط وفي محيط الشهدا قالوا

بعد العجز والسفلة

(١٧)

التصحيح كذا في الدراية وقال في الدراية والاطلاق قال صاحبها في التحسين والمزيد  
وهو الصحيح فاختار في كتابه ونكرت ان الاكثر على انه لا يعود الترتيب  
فاتبعناه خصوصا وقد قال الزملي رحمه الله ولا لانه استدل بصاحب  
الهداية على عود الترتيب انتهى وقال الكمال ابن المام والفتوى على الاول  
اي عدم عود الترتيب كذا في الكافي وغيره لان هذا اي ترجيح الهداية  
ترجيح بلا مرجح انتهى ولا يعود الترتيب ايضا بفوت صلاة واحدة اي  
جديدة تركها لغرض او سفي بعد نسيان ستتقدمة ثم تذكرها على الاصح  
فيها اي التصويتين لما ذكرنا وعليه الفتوى في قبل يقره قال في التحسين  
والمزيد الفتوى ان لا تجز به الحاضرة مع تذكر التبت القديمة لحرمان  
التهاون انتهى قلنا هذا يعود الى التهاون لا الى حرمان من اعتاد تقويت  
صلواته لوافقي بعد جواز الحاضرة للغاية يفوت اخرى ثم وثم يفوت  
الى التهاون لا الى حرمان الغاية ابطلت الترتيب كثر قضا والهداية  
ارادات الكثرة فيتا كذا سقوطها ولا يصح وعليه الفتوى كذا في مجمع الروايات  
عن الكاسل في البرهان وفيه القدر ثم فرع على لزوم الترتيب بقوله ظلو  
صلى فضاذا كرافيته ولو كانت تواتر افسد فرضه فسادا موقفا محتمل  
تعدا لفساد ومحتمل فعدمه بقوله فان صلى خمس صلوات متذكرا في كلها  
مثل المتروكة قبل صلاتها وخرج وقت الحامسة مما صلاه بعد المتروكة  
حالة كونه ذا رطبا اي المتروكة صحت جميعها عند اي حيفة لان الحكم وهو  
القصة مع العلة وهي الكثرة يعتران والكثرة صفة هذا المخرج لان  
الفاصلة حكم المتروك فكانت المتروكات ستا حكا وحكما سقوط الترتيب  
فاذا ثبت صفة الكثرة بوجود الاخيرة استدنته الصفة الى اوطا حكمها  
فيكونا كل التي صلاتها كانت سقط الترتيب من اول صلاة تركها ولا بد من  
سقوط الترتيب على وجه لا يضاف الي لاخيرة فلو كان لعل لوكات هي

المرتب ان مصنف  
التميز والتميز هو  
مصنف الهداية

الاخيرة لثبت الحكم مقتصرًا فحسب ان يثبت مستندًا ليكون الحكم مضافًا الي  
 الكثرة التي هي العلة دون الاخيرة التي ليست بعلة فام تجب لترتيب من اجل  
 ولا يمنع توقف حكم على امر اخر حتى ينتهي من حاله كتجمل الزكاة الي الفقير  
 يتوقف كضامضاً على تمام الحول والنصاب التام فان تم على غاية كان التجمل فضا  
 والا كان نفلاً وكبر بمره لغة في طريقها المعتاد وتوقف على عدة اعادة لها  
 قبل الخروج ان اعادة ما كانت نفلاً ولا كانت فضا وارتفع الفسا وظهر بطلان  
 وصلاة المعتد اذا انقطع عنده فيها والثالث قصر عن عادة الحيض اعلنت بعد  
 انقطاعها فاداسعي الى الجمعة وانقطع العذر وقتنا كمالاً وعادة معها بطلت  
 صلاتهم والانعين صحتها فلا تبطل الحبل لى صلاتها تذكر للفائنة بقضا  
 الفائنة المتركة بعد ان اي بعد خروج وقت الخامسة المستقر الزجر ان  
 بقي الفائنة المتركة قبل خروج وقت الخامسة مما صلا متذكر لها  
 تبطل وصف لا اصل مما صلا متذكر للفائنة قبلها اي قبل وقتها وما لا يبي  
 متصفا بانه فرض بل صار الذي صلا لعل عند اي حصة واي يوسف وعند  
 محرم بطل اصلها فلا تنتقض الطهارة بقصدها فيها عند خلافا ما رهم  
 الله **تنبيه** قيد ارفع الفسا دخرج وقت الخامسة من الموديات بعد  
 المتركة لانها والتحقيق في حكم المشيلة وما ذكر في عامة الكتب الهداية والها  
 والعناية وغاية البيان والكا في التنبيه من ان نقلا لكل جاز لم يوقفي  
 على اذ استصلوات بعد المتركة فيستمر لما راد منه الا كما كد خروج وقت  
 الخامسة من الموديات لا اشتراط اذ السادسة بل لا دخول وقتها لانه  
 لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس من الموديات هو الصبح فطلعت  
 الشمس كما حققناه في حاشيتنا على الدرر والعزم ثم اطلعني الله بعبرج اذ  
 على موافقة ونصه ثم اعلم ان الشرط لصحح الموديات الفوايت ستا  
 بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الدارات لا اذ السادسة قبل  
 فضا

فضا المتركة لاحتمال انهم ذكروا اذ السادسة التي هي سادسة الفوايت  
 لقصر مود الفوايت ستا يبين ان شرط البتة انتهى وقال في جميع اوقات  
 ثم اعلم ان نساد الصلاة بترك الترتيب موقوف عند اي حصة رعدا فان  
 كثرت وصارت الفوايت ستا ظهر مجتها ولا فلا كما في تجمل الزكاة  
 واذ انظر قبل الجمعة وانقطاع الدم قبل العادة وعندها الفوايت ستا  
 حتى يلزمه فضا الفوايت بكونها لغيرها على ما اذا اقتضتها والوقت واسعي  
 فطوها حتى تنقضي الوقت ثم تنقلب بمره بالاجماع انتهى وقال في الترخا  
 رجلا ترك الظهر وصلى بعد ما استصلوات وموذاكر المتركة كان عليه المتركة  
 لا غير اي عند الامام وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقضي المتركة وحسبها  
 بعد ما انما يقول ان بل الصلوات لا موقوف ولو صلى بعد المتركة كفة  
 خمس صلوات ثم قضى المتركة يعني في وقت الخامسة لقوله كان عليه عادة  
 الحبل التي صلاها في قولهم جميعا انتهى لانه لو كان بعد خروج وقت الخامسة  
 لم يقبل الامام بلزموه الاعادة وفي التفتا في ولو صلى السادسة قبل  
 الاشتغال بالانقضاء مع الحرج عند وقت الشمس لاجل المشي وهذا في المني  
 يقال لها واحدة تقصد خمسا واحدة تصح خمسا انتهى فالمتركة تقصد  
 الخمس اي تقصد فسادها بقضائها في وقت الخامسة من الموديات والساد  
 من الموديات تصح الحس قبلها وفي الحقيقة المصح خروج وقت الخامسة ولكن  
 لما كان من لازم الخروج دخول وقت صلاة وتاويتها فيه عالجا اقيم ذكر  
 اذ الصلوات دخول وقتها انتهى وقال قاضي خان بعدما تقدم  
 وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلاة وموذاكر اعلم يصل الحس  
 فانه يصلي الحس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض المتركات ولو  
 بعد السادسة حتى يصلي السادسة وموذاكر قبل جازت السابعة  
 في قولهم وعليه فضا الحس الحركات واختلفوا في السادسة قال ابو



حنيفه رحمه الله لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة أو حنيفه فوق فقال  
 قبل خروج وقت السادسة يعيد السادسة أو بعد خروج وقتها لا يعيد لا قبل  
 خروج وقت السادسة الغوايت خمس فلم يستفط الترتيب وأما بعد خروج وقت  
 السادسة لو وجبت عليه عادة السادسة كانت الغوايت ستا فيستفط  
 الترتيب فيستفط الاعادة التي في هذه خصوص فطابق بحثا المحقق الكمال  
 ابن المام وهذا الذي قلناه أو في قول صاحب البحر رحمه الله الصواب ان يقال  
 الخ لا يشترط قيام خطا عليه وكذا حكمه على قول صاحب المبسوط ان المصحف يقرأ  
 في السادسة بانه غير صحيح ليس كما ينبغي ثم لو قال في مظنة فلا كانت مظنة للصحة  
 أصيغت إليها كان حسنا لا قد علمت والله الحمد وإذا كثرت الغوايت ولو كانت  
 لا زمة الترتيب لم يقرأ الكثرة المستقطعة للترتيب بل مطلقا لكثرة غنية  
 محتاج لتعيين كل صلاة عند قضاءها التزاما لفروض والوقاات التي هي  
 اشبا بكفولة اضلي ظهر الخير على شرائح ستة عشر واربعين والف وهذا  
 فيه كلفة فان اراد تسهيل الامر عليه نوي اول ظهر على فاذا نواه كذلك  
 وصلاه فإليه يصير ولا يصح مثل تلك التهمة وهكذا وان شأني  
 اخره اي ظهر عليه فاذا نواه وصلاه كذلك فإليه يصير اخره بالنظر لما كان  
 فيحصل التعيين بيعةين وكذا الصور الذي عليه من رمضان في الآخرة  
 قضاء يفصل مثل هذا على احد تفصيلين مختلفين صح الزيلعي كسنة كراهه  
 لا بد من تعيين فخرج عنه بنية الاول والاخر كما في الصلاة ومعها للاختلاف  
 انه لا محتاج لتعيين فيكفي ان ينوي من الليل صيام عند قضاءه عليه من  
 الشهرين وان كان عليه ايام من رمضان واحدا احتاج لتعيين في ايام  
 باتساقها وعدد هاهنا وهذا الذي ذكرناه في الصلاة هو الاصح وقال في  
 بالكثر في مسائل شتى لو نوي قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان  
 كقضاء الصلاة صح وان لم ينو اول صلاة او اخر صلاة عليه انتهى قال شارحه

مثل هذه الموافقة  
 وقت المائتين  
 في الصلاة المذكورة  
 بغير وجه

مع

الزيلعي هكذا قول بعض المشايخ والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا  
 يجوز في رمضانين مما لم يعين له صيام من رمضان سنة كذا وكذا في قضاء  
 الصلاة انتهى يعذر من شمل بداء الحرب بحمله الشرائع اياها احكام الواجبة  
 من فتراض الصلاة والركاة والقصر والجمع ونحوها مدة حمله كان الخطأ بغير  
 يلزم بالعلم به او بدليله ولم يوجد بخلاف التسليم بداءا لسلامة الزمة معاذة كما  
 يلزمه الامان قلنا دليل جود القاصر ظاهر فلا ينعذر بحمله وليس عند دليل  
 على جود فضل الصلاة ونحوها فيعندوا اذا ارادوا التسليم والاعادة بالله حبست  
 اعماله ولا يلزمه الا قضاء الصلاة التي يقع قضاها والجمع لبقا التيسر في المقصود  
 تنبيهه سنة حكم قضاء السنة وفي كسرها اشرا بان المشقة في القضاء  
 لا زالت المأثم لا حولها الفضيلة قال صاحب البحر الظاهر ان المأثم بالمأثم  
 اثم ترك الصلاة فلا يعاقب عليها اذا قضاها وأما اثم تأخيرها عن الوقت  
 الذي هو كبره فبان لا يزول الا قضاء المخرج عن التوبة بل لا بد منها انتهى وفي  
 المراج قال في المجتبى الاصح ان تأخير قضاء الغوايت بعد التسليم على العيال وفي  
 الجوامع يجوز قيل ان وجبت على الفور يباح له التأخير عن اي جمع تجدة الثلاثة  
 والنداء المطلق وقضاء رمضان من مع وضيق الحلو في قال العامري في الخطاوي  
 خلافا وذكر الوالوي في الصور ان قضاء الصور على التراخي وقضاء الصلاة  
 على الفور لا ينعذران في في الحواوي لا يدرى كمية الغوايت يعمل كراهيه  
 فان لم يكن له اي يقضي حتى يستيقظ واختلف في يقضي احتياطا فيقبل  
 بقرا السورة في الاخرين مع الفاححة وقيل الفاححة فقط كما في الدراية  
**باب** ادراك الفريضة مع الامام وغيره وحقيقة هذا  
 الباب مسائل شتى تتعلق بالفريضة في الاداء الكامل اذا شرع المصل في ادا  
 فرضه وقضاه منفردة افا ثبت الجماعة في ذلك الموضع بالاحرام الامام كان  
 حقيقة اقامة الشيء فعلة فها هو المراد لانه يجوز شروع المودن في الاقامة

في الصلاة الواجبة  
 عليه تعالى في رمضان  
 واحد يقتضي عليه قضاء  
 نوي اول رمضان وان لم يكن  
 من هذا الشهر او كان في  
 الاول من رمضان لم يقرأ  
 بدين من رمضان وان لم يكن  
 في الثاني من رمضان لم يقرأ  
 في الثالث من رمضان لم يقرأ

اعرف ان التسمية  
 في الفريضة في رمضان  
 الاصح ان الفريضة في

اعرف ان تأخير الصلاة  
 عن وقتها غير الجوامع  
 ما قبله في غير الجوامع

اعرف ان قضاء الصلاة  
 على الفور ما بعده

الزيلعي

لا يقطع بل يتم ركعتين بالاجماع وان لم يقيد بالتجديد ثم يقطع في الرابعة  
 فاذا شرع الامام قطع المنفرد بان سلم تسليمة واحدة قائما بعد اعتد في  
 على الصحيح لانه محل الرقعة لا كالتمتع فيجوز نقص المسجد  
 لتجديده ونقص الظاهر للجمعة وكان صاحب جمعة شك في سجود مرفوع ثم وضع  
 لم يحصل تجديد كذا في البحر يعني تجديد من ثمانين من زيادة ثلاثين  
 منزلة واحدة الا انه لو اصابته الشوكة وقدر اصابته جهة الارض فلم يطهر  
 ورفع راسه لا تقصدا لاكمال تحت تجديد وقال في معراج الدراية والقطع  
 للاكمال يجوز كجدة المسجد ليس على الوجه الاكفر كذا لو اصابته الشوكة في السجدة  
 ورفع راسه لتجدة اخرى يجوز لانه لا كمال انتهى والاصل ان نقص العبادة  
 نقصا بلا عند حرام لقوله تعالى ولا تبطئوا العمل انكم ولا تضايها السجدة واذا  
 كان القطع ثم الاعادة من غير زيادة احسان جاز الحطام الدنيا كالمادة  
 اذا افرقت حيا والمسافر اذا نذرت دابته او غير ذلك وخاف فوت درهم من  
 حاله فجوز له تحصيل نفسه على وجه الكل والى الجواز لان صلاة الجماعة  
 تفصل صلاة الفرد خمس عشرة من درجة وفي رواية تسعة وعشرين درجة  
 وتقيدنا القطع بان على الصحيح تنعما للهداية والتبيين واليه مال الخبر  
 الاسلام احراز على حال الشك لانه يصلي ركعتين ثم يقطع لانه  
 يمكن الجمع بين الفضيلتين والصحيح انه يقطع لانه محل الرقعة وهذا هو  
 قائم لمستوفى لقضاء ما سبق به وسجد الامام للتسوية عليه ان يتابع الامام  
 ويترك تلك الركعة ولو سجد الامام بعد ما قيد السجدة لا يتابع اما جازي  
 لو تابعه وسجد معه نفسه صلاة ولو قام لحامسة له رفض القيا مؤيد  
 الى القصة تعلم ان الشرح جعل له ولاية الرقعة قبل التقيد بالسجدة والقطع  
 للاكمال لانه لو خلف لا يصلي لا يثبت عماد وركعة كما في الدراية والفق  
 والعامة ثم قيد القطع بقوله ان لم يسجد لما شرع فيه من ركعة الاولى والصلاة

رفع راسه لشوكة في السجدة

اعرف انه يجوز هذا المسجد للبناء على الوجه الذي هو في هذا الخبر  
 اعرف ان نقص العبادة نقصا بلا عند حرام

بأية

رابعة او غير رابعة او تجديد للركعة الاولى في غير رابعة بان كان في الخبر  
~~المعتمد~~ والمغرب فيقطع بعد السجدة ايضا بتسليمة واحدة لو اضاف  
 للشياطة ركعة اخرى بقوة الجماعة لا يتاهاه بالكل ولا اكثر في المغرب لحكم  
 الكل وقتها بالشرع في فرض لا لو كان في الغل لا يقطع حتى يفتت شفعاء والمنذور  
 كالقصر وقتها يكون لا قاعة في محل اياه فلو كان يصلي في البيت مثلا اجتمع  
 في المسجد وفي المسجد اجتمع في مسجد اخر لا يقطع مطلقا ذكره المصنف في اواخر  
 في الغل حضرت جنازة وخاف ان لم يقطعها تنونه يقطع لانه لا يمكن من  
 المصلين معاً قطع الغل مع قطع الغل خلاصا لاجتماع القاء اختيار تقويتها  
 كان لا يخلت كذا في الفتوى في يفسد جواز قطع الفرض ايضا بحسب المصنفين  
 وان تجدد وقتها في رابعة كالظفر ثم ركعتين ثمانية صلاة للذي عن  
 البطون وتشهد وسلم نصيب الركعتين طه نافلة ثم اقتدى بغير طه  
 لا حار فضيلة الجماعة وان صلى ثلاثا من رابعة فاقمت انها اربعا  
 منفرد قالوا بل يرفع عنهما ثم يركعا ثالثا للتقيد لا تنفلا ثم يصلي مع  
 الجماعة لجمع بين ثوابه انفسا واثاب الجماعة في الفرض وجه الظاهر للاكثر  
 حكم الكل فلا محتمل للنقص ثم بعد انما افتدى منفلا ان شاء ووافضل  
 بعد ذلك بفضيلة الجماعة في الظهور لاعتبار الجواز انفسا بعد ما ولو مع الامام  
 وليس كونهما لا ليس على سبيل التداخي كما تقدمه وان شالا لا يقطع لان  
 فيه الخيار والافضل لا اقتدا مستطوعا لا مشروع في الظهور والاعتناء  
 واذا تركه فيها رعايتهم لا يري الجماعة وروي انه عليه السلام لما فرغ  
 من الظهور اري رجلين في اخر باب الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما  
 فانيا ورا يصهما ثم رعد فقال علي رعاكافي ابن امرأة كانت تاكل القديد  
 ثم قال ما لكم تضلينا معنا فقالا كاصليا في رجالنا فقالا عليه السلام اذا  
 صليتما في رحاكما ثم اتيتا صلاة قوم فصليا معهم واجعلوا صلاةكما معهم

ولا يقطع بعد الفجر

ولا يقطع فيه متعبا كما سئل عنه



سجدة اي ما خلفه كذا في السابعة والارابعة **فان قيل** ويجوز ان يكون في الترمذي  
 والنسائي عن يزيد بن الاسود رضي الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم حجة فصلت منه صلاة الفجر في مسجد الحيف فمما اقصوا صلواته  
 اذ اوى من حطين في ارض القوم لم يصليا معه فقال علي بن ابي طالب ما ترفعوا  
 قال ما شئكم ان تصليا معنا قال لا يرشول الله انما تصليا في حالنا قال فلا  
 تقعدا اذ تصليا في حالنا ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا منهم فالتصليا  
 نافلة صحح الترمذي **فان قيل** ما هو من ما تقدم من حديث النبي عن  
 التنفل بعد العصر والضحى وهو مقدم لزيادة قوته ولان المانع مقدم وفيه  
 حديث صحيح اخرجه الارقطي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 صليت في اهلك ثم ادركت الصلاة فصلها الا الظهر والمغرب والا مرسر  
 بالصلاة في غيرهما من الوقتين الذنب والقصر الامر عن الوجوب جعلها  
 نافلة **الا** لا يقتدي مستفلا في **العصر** والخبر كراهة التنفل بعدهما  
 وكراهة في المغرب لما يلزم من مخالفة الامام لو اتها اربعا وان وافق لازم  
 التنفل بالاعتبار كما سئذ ذكر **فان** قام الثالثة ربا عية منفردة افاقت  
 الجماعة قبل مجيئها **فقطعت** واختلف في كيفية القطع على اربعة  
 اقوال قال ثمر لامة الحلواني يعزى الى القنود ولولم يعزى الى القنود فسدت  
 صلاته وهو المذكور في النوادر واختار شمس لامة الشرحي لان القعدة  
 المؤداة لم تقع فظا وركعتاه لما انقلب فغلام يكن لما بد من القعدة  
 المعروضة كذا في العناية ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم يشهد بانها  
 لان القعدة الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفي ذلك الشبهة لان  
 القعدة الاولى القعدة ينقضي القيام كان لم يكن فكانت هذه القعدة هي القعدة  
 الاولى ثم اختلف في صلاة فصد بعضهم يستلم تسليمين لانه محلل في القعدة  
 وعند البعض تسليمة واحدة لان التسليمة الثانية للتنفل وهذا قطع من وجه

كذا

كذا في معراج الدراية والقول الثاني في كيفية القطع بينه بقوله يقطع قائما  
 بتسليمة واحدة في الصحيح لان القنود للتنفل وهذا قطع كذا صح في المحققين  
 من الاقوال في كيفية القطع قال في الاصلاح الاصح انه يكثر قائما لانه يكثر  
 صلاة فاذ اكبر قائما يتولى الشروع في صلاة الامام تنقطع لا ولي في ضمن  
 شرفه في صلاة الامام ثم يخبر ان شافعي يبيح ان شالم يرفع كذا في العناية  
 والرابع من الاقوال انه يخبر بين القطع قائما والقول الى القنود قال في الدراية  
 والاصح التحجير وكذا في المحيط وان كان قد شرع في سنة الجماعة فخرج الخطيب  
 او شرع في سنة القطر فقامت الجماعة سلم يخطون على راس ركعتين كذا روي عن  
 الامام واثي بن يوسف رحمه الله واولا وحده لانه مستكن من فضاها اشار اليه  
 بقوله ثم قضى السنة اربعا بتسليمة بعد رفعه من الفرض مع ما بعد ولا يبطأ  
 في التسليم على راس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل  
 بلا سبب واليه مال ثمر لامة الشرحي والبقا في قيل شتمها اربعا واليه اشار  
 في الامتلاء صلاة واحدة كذا في الفتح وفتح جماعة من المشايخ انه يتمها  
 اربعا كما في شرح العلامة المقدسي ومن حطرت في غير صلاة الفجر كما سئذ ذكر وكان  
 الامام في صلاة الفرض قبل ان يركع الامام خارج المسجد بفعل حصارا  
 للفضيلتين وان خاف فوت ركعة واحدة شرع معه كذا في التبيين لا في الفجر  
 فانه يصلي سنة ولو لم يتم ركعتين بعد ان القضا فيصليها عند الشكر وكان فيه  
 موضع لذلك والا فبقي المشي خلف القنود عند سارية واشدها ركعتان  
 يصلي محالطا للقضا محالفا للجماعة ويبيح في الركعة ان يكون خلف القضا  
 من غير حائل بينه وبين القضا كذا في البدايع وهذا ان امن فوته او فوت  
 الامام بادر ركعة ولو في التسليمة لانه يباله فضل الجماعة وقوله في التحجير الظاهر

اعرجه ان من اراد  
 الامام والتسليم  
 الاخير ينال به فضل  
 الجماعة

فول محمد في الجمعة انه لا يدركها الا بادر المدة كمن تبع الامام لما قال الكمال  
 والوجه انفاق اعتنا الثلاثة على انه يصلي ثمة العجز هنا اي اذا لم يدرك  
 الامام الا في التشهد وقد حققناه في حاشية الدرر محمد الله وانما خصت  
 سنة العجز بهذا الماروي انه صلى الله عليه وسلم رجس من صلح بين انصار فوجد  
 الناس في العجز دخل منزله وصلى ركعتي العجز ثم خرج وكان الناس يغفلون للملح  
 في زمن عمر رضي الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة  
 الا المكتوبة تتحول على غير صلاة العجز توفيقا بين الحديثين وقال محمد في كتاب  
 الصلاة من الاصل المودون يا خذ في الاقامة ايكره ان يتطوع قال نعم لا ركعتي  
 العجز انتهى وفي الحاوي القديني المحيط مسئلة انتهى فانه عليه الصلاة والسلام  
 قال صلواهما ولو طردنكم الخيل عنهما وقال عليه السلام ركعنا العجز خير من الدنيا  
 وما فيها فان قلت روي في الهداية من ترك الاربع قبل الظهر تنسله  
 شعاعني وقال الشيخ اكل الدين فهو وعيد عظيم ولا لانه على كادة الاربع  
 اقوى من الاول انتهى جاتي لها مثل سنة العجز حال قيام الجماعة قلت لا يلحق  
 سنة العجز فها ذكر ان الكمال رحمه الله قال ما شأنا ذكر صاحب الهداية من حديث  
 سنة الظهر فانه اعلم به فان قلت قال في شرح البيرق للشيخ الهندي  
 ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اجتمعوا على الاربع قبل الظهر  
 والا سقار العجز وتحريم الاخت في عدم الاخت قلت موثقت للتاكيد  
 لكن لا كمثل ما نشر عليه الشارع ومن فضل فلا يلحق به لا ينقض مشد وقال في  
 التجديد والمسند الفرق من وجهين احدهما ان الوعيد الذي جاتي في ركعتي  
 العجز لم يرد في الاربع قبل الظهر الثاني ان سنة العجز تقوت لا الى خلف لا لضا  
 لا تقضي اي بانفرادها وسنة الظهر تقضي تمام في الوقت سعة انتهى  
 فائدة عظيمة السنة في ركعتي سنة الضحى في البيت لا يعلو السلام  
 كان يصليها في البيت وانكر على من صلاها في المسجد قال عليه السلام من صلى

في سنة العجز لا تقضي  
 اذا ابتدأ بها

ركعتي

ركعتي العجز في بيته يوسع له فيها الله ويقول المانع بينه وبينه عليه وعظم له  
 بالامان انتهى السنة فيما يصليها او يطوع العجز لان السبب في وجده وقيل  
 بقوله في الجمعة لانها تتبع لها وقيل في الاولين بعد الفاتحة صلوات الله الكاف  
 وفي الثانية لا خلاصه في ذلك ابو جريحه عنده صلى الله عليه وسلم كذا في الهداية  
 وقال في الهداية الافضل في عامة السن التواتر المنزل قال الكمال هبت جماعة  
 من أهل العربية الى ان لفظ عامة بمعنى الاكثر وفي خلاف وذكر المشايخ انه  
 المراد في قوله قال به عامة المشايخ ونحوه وجعل عتبان كذلك هنا بالنسبة  
 الى النزاع وبحسب المحقق في المتن انما في التواتر فلا انتهى فالأفضل في  
 السن البيت الا التزاوج ونسبة المصنف قال بعضهم ان ركعتين بعد الظهر  
 والمغرب يوقعا في المشي لا ما سواهما ورافعي الفقيه ما يوجعه قال لان  
 محشي ان يشتمل عنهما اذا رجع فان لم يحفظ فالأفضل البيت وقال في مجمع  
 الروايات اخفا التطوع افضل من اتيه قال صلى الله عليه وسلم صل صلاة  
 المرثية بيته افضل صلته في المشي المكتوبة وقال صلاة الله وسلامه  
 عليه تطوع الرجل في بيته يزول على تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلته  
 وحل التنوير في العجيين فعليك بالصلاة في مسبوكم فان خير صلاة المرثية  
 بيته الا المكتوبة فخرج ابو داود وصلاة المرثية بيته افضل صلاة في مسجد  
 هذا الا المكتوبة وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا افضل  
 من الف صلاة فيما سواه الا المشي طرأ اخرج الشيطان وغيره او صلاة في  
 المسجد الحرام افضل من صلاة في مسجد في مسجدي هذا اخرج الامام احمد وابن  
 حبان في صحيحه وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في المشي طرأ تمام الف  
 صلاة وصلاة في مسجد بالف صلاة وفي بيت المقدس بمسجدة صلاة  
 اخرجها لبيته في محمول على مكتوبة المستثناة في الذي قبله في هذا ان افضل في  
 السن اذ اوقها في المنزل الا التزاوج وقال في البحر النازية وقيل ان



الفضيلة لا تحقق بوجه دون وجه وقوا لاصح ولكن كل ما كان بعد من الربا  
 واجمع الخشوع والاحكام فهو افضل انتهى قلت يعارض بالحديث الثابت  
 في الصحيحين وغيرهما المتعني للتخصيص كاتري وان لم يامن فزت الامام  
 باشتعال سنة النجس **نزهة** واقتضى بالامام لان ثواب الجماعة اعظم فان  
 الجماعة مكللة ذاتية للفرايض والسنن مكللة خارجية عنها فيركب الاربع وفضيلة  
 الفرض بجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لافضل الفرض منفردا يستمع  
 وعشرين صغفا لا تبلغ ركعتي الفجر صغفا واحدا منها لافضل اضاف الفرض كذا في  
 الفتح وتكون الصلاة بالجماعة كسبع وعشرين فرضا عند الانفراد وكل فرض اعظم  
 ثوابا من السنة فاجمع اولى كذا في الدرر اية عن جامع ابي المعين انتهى والوعيد  
 على ترك الجماعة الزمنية على ركعتي الفجر ومما تقدم في باب الامانة من قول  
 ابن مسعود رضي الله عنه لا تختلف عنها الا سافق ومما قدمنا من ان رسول الله  
 عليه وسلم هم بحر من بحوث المختلفين وقال عليه السلام تارك الجماعة ملعون  
 في التوراة والانجيل والفرقان كذا في له داية ولم **تنقص سنة الفجر** الى  
 بفوقها مع الفرض الى الزوال توافق الفرض بجماعة او منفردا فانه يصل السنة  
 ثم يقضي الفرض بالقياس لان تقضي السنة لاختصاصها القضا بالوجوب كذا في  
 الخبر يقضيها قبل الزوال تبعا للفرض ومما روي انه عليه السلام وقضاها  
 مع الفرض عنداء ليلة الترمس بعد ارتفاع الشرف فيبقى ما وراءه على الاصل  
 فلا تقضي وحدها قبل طلوع الشرف اتفاقا وتقضي بعد الزوال تبعا  
 اتفاقا وتقضوه عند محمد ولا تقضي بعد الزوال فضلا لا مقصودة ولا  
 تبعا اتفاقا على الصحيح واما غيرهما من السنن فلا تقضي تبعا الا في الوقت على  
 الصحيح وقال بعض المشايخ انها تقضي لانهم من شي شئت تبعا وان لم يثبت قضاها  
 كذا في البرهان وشار الى الصحيح بقوله **وقضى** السنة التي قبل الظهر في الصحيح عندي  
 حنفية ومما جيبوا اطلاق القضا بها وكا طلاقة في الحج بعد فداءه ان ليس له

اعرف ان سنة الفجر تقضي  
 الا بغيرها مع الفرض في الزوال

اعرف ان سنة الفجر اذ ايات  
 وحدها قبل طلوع الشرف سواء  
 كان قبل طلوع الشمس او  
 بعد

اعرف ان سنة الفجر  
 التي قبل الظهر في الصحيح عندي  
 حنفية ومما جيبوا اطلاق القضا بها

فت

وقت يصير بوجه فتاوى في المراج ينوي القضا عندها وعندا في حنفية لا ينوي  
 القضا انتهى وتبين لا تقضي بغيره عليك وتعلم اننا اطلب عليها قبل الظهر في وقتها  
 فتدبر لانه لا يقضي بعد خروج الوقت لغير من الشغل لاشنة التسليم وخضت برما وقد  
 لان التقضا يختص بالواجبات فياقي بالسنة التي قبل الظهر عقيبها وقت قبل شفعه  
 على المفاتيح هكذا في شرح الكنز للسنة المقدسي وقال لكان يقضيها عندا في وقتها  
 بعدا ركعتين وهو قول ابي حنيفة وقيل قول محمد قبلها وقيل الخلاف بالعكس انتهى  
 ونقل القضا من بعد الاحتلاف على العكس وهو الاصح في نقل الخلاف كذا في  
 البداية وفي فتاوى المتأخرين في المقتار ارتفاع السنن على الاربع وفي مسبوطة  
 شيخ الاسلام وهو الاصح حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا  
 فالتة الاربع قبل الظهر يصلهن بعدا ركعتين وهو قول ابي حنيفة وكذا في  
 جامع قاضي خان انتهى قال صاحب البحر وحكم الاربع قبل الجمعة كالتة قبل  
 الظهر لا لا تقضي انتهى فابق الا التي قبل العشاء وهي مندوبة فلا مانع من  
 قضاها بعد التي قبل العشاء ولم يصل الظهر جماعة باذنا لركعتي او ركعتين  
 اتفاقا حتى لو خلفا لم يصل الظهر جماعة او مع الامام ولم يدركا لا ركعتين  
 او ركعة لا بحيث لا شرط حشد صلاة الظهر مع الامام ولم يحصل دل ادرك  
 قضاها اي فضل الجماعة اتفاقا وكذا لو ادركا التشهد يكون مندوبا  
 فضيلتها في قول ابي حنيفة وصاحبه وقال لا اتفاقا في المسبوق يدرك ثواب  
 الجماعة لكن لا ثواب مدرك اول الصلاة مع الامام لغوات الكبرية الاولى  
 كذا في شرح المقدسي اختلف في مدرك الثلاث من الاربعة وعلق للث  
 ادراك ثنتين من المغرب والوتر مع الامام قبل ظاهرها الجواب لا بحث لانه  
 لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء ليس بالشي واخترنا رسل لانه بحث  
 لان الاكثر حكم الكلا والظاهر الاول كافي في الفتح انتهى ومما يضعف قول شمس  
 الامة السرخسي ما اتفقوا عليه في باب الامانة انه لو خلف لا ياكل هذا الرغيف

يعرف ان سنة الفجر تقضي  
 الا بغيرها مع الفرض في الزوال  
 لا يستتبع ركعتين  
 كما خشيتم

لا بحث الا بكل كلمة وان الاكثر لا يقوم مقام الكل لكن في الخلاصة لو خلف  
 لا يقرأ سورة فقرأها الا حرفا حثت ولو قرأها الاية طلبة لا بحث كذا في  
 البحر في الكافي لو قال عبد حر ان ادرك الظلم فانه يحث به وراك ركعة لان  
 ادراك الشيء بادره قاله وراك اي اخذها وفي الخلاصة لو قال عبد حر  
 عتقت حرانا وراك الظلم مع الامام فادرك الامام في التشهد وخلع ثوبه في  
 صلاته حثت كذا في مخرج المقدسي **وينقطع قبل الفرض** ان من فوت الوقت  
 وامن فوت ركعة مع الجماعة في غير الصبح لا تقدم وتسوا تنقطع ممكنة او غيرها  
 متعبا كان او مستافرا منصرفا او جماعة سائرا او نازلا لان المنفرد اخرج الى المكل  
 لنقصان صلاته مروج والسنة شرعت قبل المكتوبة لقطع طمع الشيطان فانه  
 يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتبه عليه  
 والمنفرد في ذلك اخرج وبما صح والاحذ باحوط وهذا في حصص اما في صلاة  
 صلى الله عليه وسلم فزيادة الدجاء او الاخل في صلاة ولا طمع للشيطان فيها  
 كما في الدراية في النسخ والمناجاة والاي وان لم يامن بالموت بان طاق الوقت  
 او لم يضمنه لكن بتقوية الجماعة بركعة في غير الجهر فلا يستطيع لان الاشتغال مما  
 يفوت به الا اذا لا يجوز واذا قيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولو اضني  
 فوت الجماعة او الوقت وعلى شريطة نجاسة اقل من المدة ثم استحب له الصلاة مع  
 الجماعة واداء الفرض في وقتته وان لم يخش ولو بادر الجماعة في موضع  
 اخلا لا فضل ان يغسل ثوبه ويستقبل القبلة بعد شروعه فيها ليكون  
 موديا للجماعة بزيغين كذا في التقييس والمريدون وراك اما من اركعا  
**فكبر وقف حتى رفع** الامام راسه من الركوع او لم يقبل الخطا بجهره  
 فرفع الامام راسه قبل ركوع المقيم لم يدرك الركعة لقول ابن عمر رضي الله عنهما اذا  
 ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان يرفع راسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل  
 ان تركع فقد فاتت تلك الركعة انتهى فكان الشرط لادراك الركعة اما مشاركة

فان

لمع مقابلة

تلك

الامام

الامام في جنة من القليل وان لم يشارك في الركوع او في جزء مما حكم القيام وهو  
 الركوع ان لم يشارك في القيام ولا يشترط الايتان تكبيرين للاجل من الركوع  
 خلافا لبعضهم ولو كثر قوما ينجون بذلك التكبير الركوع والافتتاح جاز  
 ولغت نيته كما في الفتح تنبيه بحسب علي المقتدي اذا فات الركوع متابعة  
 الامام في السجود وان لم يحسب من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم  
 تابعه في بقية الصلاة ونقص ما فات من الركعات بعد طراخ الامام يجوز  
 صلاة لانه يقضي تلك الركعة الغاية تسجدها ولو ركع وحده ثم شارك  
 الامام في السجودين لان هذه صلاة لفرق بين هكنا وبينها اذ ركع الامام  
 وسجد سجدة ورفع راسه عنها فخارجا رجلا وخلع ثوبا وركع وسجد سجدة  
 صلاة لفرق ان في المسئلة الاولى لم يدخل فيها الا زيادة ركوع لانه قد  
 وجبت عليه متابعة الامام في السجودين وذا الايضا الصلاة اما ههنا  
 وجد ما خال زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وان ادرك الامام في القعدة  
 الاخيرة ولم يفتد متعة ولكن قام وقرأ فوجد من القيام والقراءة قبل فراغ  
 الامام من التشهد لا يكون معتبرا كذا في التقييس والمريدون وان ركع المقتدي  
 قبل امامه وكان ركوعه بعد فراغ الامام مما اي شيئا يجوز من الصلاة وهو  
 اية فادركه اما من فيه اي في ركوعه صح ركوعه لوجه المشاركة لان الركوع  
 طرفين طرف الابدان وهو الاول وقطر في الاستها فكا صحت مع مخالفتي في  
 الاستها فكذا في الاول اداء الشكر في احدها كافي للصحة مع الكراهة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر  
 فكبروا واذا ركع فاركعوا الحديث وقال صلى الله عليه وسلم اما غصني الذي  
 يرفع راسه قبل الامام ان يحول الله راسه واسم حماره فبكون ركوعه  
 بعد فراغ الامام اية اذ لو كان قبل ان يقرأ الامام اية ثم فركع والمقتدي  
 راع فادركه في الركوع لا يجوز به عن الركوع لانه قبل والكد في البحر عن

خبر  
 لا افتتاح



النظم انتهى ووجهه من قوله في حقيقته انه لا يخرج  
 قبل رفع الامام من الركوع ثم ادركه الامام فيها لا تجزئ لانه قبل اوله في حق  
 الامام فكذا في حقيقته لانه تتبع له ولو اطال الامام في السجود ان نوي بها الاولى لم تكن له  
 نية تكون عن الاولى فكذا ان نوي الثانية والمتابعة ترجحها المتابعة وتلحق  
 نية طهر للجماعة وان نوي الثانية لا غير كانت عن الثانية فان ادركه الامام  
 فيها حجت وعمل قاسمها روي عن اي حقيقته فمن سجدة قبل رفع الامام من الركوع  
 سجدة لا تجزئ لانه سجدة قبل اقامته في حق الامام فكذا في حقيقته لانه تتبع كانه  
 التبيين في الفقه وقد مر ما اذا اقي بالركوع والسجدة قبل الامام والاولى ان  
 لم يدرك الامام بان رفع راسه من الركوع ثم ركع الامام او ادركه الامام في الركوع  
 وكان ركوعه قبل قراءة الامام اية لا يصح ركوعه ولو شاركه الامام فيه كونه  
 قبل اوانه فيلزم ان يركع بعد ركوع الامام واذا لم يفعل وانصرف من سجدة  
 بطلت وكن **خروج من مسجد** اذن فيه حتى يقبل بقوله عليه السلام يخرج  
 من المسجد بعد انتم الامساك او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع الا اذا  
 كان مفقودا **جماعة اخرى** بان كان معا او مودعا في مسجد اخر يستقر الناس  
 بغيبته لانه ترك صورة تكيل معنى العبارة المعنى وفي النهاية ان خرج  
 ليصلي في مسجد حيت مع الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام لو  
 قال الزيد في قال الكمال والافضل ان لا يخرج انتهى وان خرج بعد  
 صلاته منفردا **لا يركع** له الخروج بعد لانه قد اجاب دعا الله مرة فلا يجب  
 عليه ثانية الا انه يركع خروجه اذا اقيمت الجماعة قبل خروجه في وقت  
 الظهور **المساكن** او اجاب لداعي من ينتمى بمخالفة الجماعة عيانا او ربما  
 يظن انه لا يرى جواز الصلاة خلف اهل السنة لا يركع الخروج والشيعة  
 وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يومئذ في اليوم الاخر لا يقن عاقبة

الح  
 اعرف انه يخرج خروجه من  
 مسجد اذن فيه حتى يقبل

التزم كذا في التبيين قال رواية في حقيقته في اي الظهور العشا مستغلا  
 لرفع النية عنه وانما في غيرهما من الصلوات فيخرج بعد صلاته منفردا  
 وان اخذ المودع في الاقامة تركه اية النفل بعد الفجر والعصر لزم  
 الركعة في المغرب اقامته ووجه الامام للنفل بالنية وانما مخالفة  
 ان اتم ركعتان مكث ولم يخرج في الظهور العشا بغير اقامة مستغلا  
 كن لمخالفة الجماعة وفي ظاهر الرواية لا ينفل مع الامام في المغرب  
 وروي عن اي يوسف بن زيد لم ينفل مع الامام في المغرب وروي عنه بغيرها  
 بعد سلام الامام لان مخالفة الامام هو من مخالفة السنة لا مخالفة  
 بعد الفلاح ويصير للنظم ان اقتدي بمسافر وكالمسوق وفي المحيط لو  
 اضاف اليها ركعة اخرى يصير مستغلا بربع ركعات وقد فقه على ان  
 الثالثة وهو مكروه كذا في الدراية وقال الكمال لو علم مع الامام ثنتين  
 بشر لا يلزم شي وقيل فدت ويقضي اربعة لانه التزم بالاقامة ثلاث  
 ركعات فيلزم اربع كالون في ثلاث انتهى ولا يصلي بعد صلاتها  
 بهذا لفظ الحديث قال الزيد في واختلفوا في تفسير فقيل معناه  
 لا يصلي ركعتان بقرعة وركعتان بغير قرعة وروي في ذلك عن عمر وعلي  
 وابن مسعود فيكون بياننا لفرع القراءة في ركعات النفل كلها وقيل  
 كانوا يقولون العريضة ثم يقولون بعدها مثلها يطلبون بذلك زيادة  
 الاجرة من راع ذلك وقيل هو نهي عن عادة قائل المكتوبة بحججهم فساد  
 من غير تحقيق لما فيه من تسليط الوسوسة على القلب انتهى وهو محمول على  
 تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الاولى وعلى النهي عن فضا القرا بين  
 مخالفة الخلل في المروي كذا في الفقه **بالمسحوق** الشوفا  
 ذكر الفرائض والنوازل شرع في بيانها برقعان يمكن فيها اضافة السجدة  
 الى السجود قبل اضافة الحكم الى السجود والاضافة كذا في الداية

وفيه على وجهه

التزم

اعرف الفرق بين النسيان والسهو

لان الاضافة للاختصاص واقر في حق الاختصاص اختصاص المستبب بالسبب كما في المستضي والاضل ان الشواذ اضيق في كون المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصفتنا القطر وحجته الاسلام كذا في العناية وكذا في اللغة بين النسيان والنسيان فان النسيان في التكرار انتهى فالنسيان في الغفلة قال في المصباح و فرقا بينه وبين النسيان بان النسيان في التكرار انتهى فالنسيان في الغفلة قال في المصباح في السراج الوهاج النسيان عن وجه الشئ عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به كذا في البحر والكلام على هذا الباب من وجوه الاول في السبب قد علمت انه السهو في الثاني تفسيره وقد علمنا ايضا الثالث في شرطه وهو ان يكون المنزول كذا جابجا وتاديرا للجهل بشرائط الصلاة وان لا يتلوا متذكرا وكذا وان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء وسهوا في الوقت الناقص وليس من شرطه ان يتلوا قاصدا والاربع في حكمه وهو جبر للمقتصان ونزع عليم الشيطان ورضي الرحمن والخامس في كونه نورا وهو سجدة ثانيا والسادس في هيئته وهو تشهد وتسليم والسابع في محله الافضل وهو بعد السلام والثامن في صفته وهو الوجوب وقد شرع في بيانها فقال **الحجب** لانه ضمان فايته وضمان الفايته لا يكون الا واجبا خصوصا اذا كان الفايته موصوفا بالوجوب لانه شرع بغير ضمان تمكن في العبادة فيكون واجبا كما دللنا في الحج وقال بعضهم انه سنة لا لا سيما قال محمد رحمه الله ان العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد كما لا يرفع القعدة وقالوا لو كان واجبا لرفع كعبته التلاوة والصلية كذا قال الزيلعي في نزاهة في البداية ثانيا وهو قراءة التشهد فقال ثم العود الى هذه المتروكات وهي السجدة والصلية وسجدة التلاوة وقراءة التشهد يرفع التشهد يعني يرفع العود فاطلق التشهد وازاد العود كذا زاد محمد رحمه الله لقوله حتى لو تكلم او قصه او احدث متعمدا فسدت صلاته لانه سلام

سلام علق قد بقي عليه كمن من اركان الصلاة انتهى وهذا الذي ذكره في البداية مع من ارتقاها القعدة بقراءة التشهد قول شمس الامة الشرحي والحلواني قال في الترخاينة عن الزخير لوسمي عن قراءة التشهد حتى علم لكنه قد عفا التشهد ثم ذكره فقال بقراءة القعدة ثم خرج عن الصلاة قبل ان يتم قراءة التشهد لم تغفر صلاته قال في المصباح عند وجدت رواية نصا ان العود الى قراءة التشهد لا يرفع القعدة وهو قول زفر وعنه ابن يوسف ايشان وذكر شمس الامة الحلواني وشمس الامة الشرحي انه يرفع القعدة كما نرى نقض اذا عاذا في سجدة التلاوة في التسليم حتى لو تكلم بعد شراعه في قراءة التشهد قبل ان يتم فسدت صلاته وذكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل في فتاواه انه يرفع القعدة وفي فاقعات الناطقي في الفتوى على هذا انتهى وفيه في العيس والزم بدقدا خلتنا التجميع في ارتقاها القعدة بقراءة التشهد بعدما تركه ساهيا وقد عفا التشهد انتهى الصحيح الاول وهو وجوب سجود السهو لما ذكرنا ولهذا يرفع التشهد في قراءة حتى لو تكلم بمجرد لمعه من تجديد السهو صححت صلاته ويكون تاركا للواجب كذا يرفع السلام ولولا انه واجبا لرفعها وانا لا يرفع القعدة لاضا اقرى به كوضا فضا خلافا لسجدة الصلابة لانها اقوى من القعدة كونها ركنا والقعدة حكمة الاركان ومختلفة من سجدة التلاوة لانها اثر القراءة وهي ركز في مطلقها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع الفرع واثنان شمس الامة والاول اصح وبما اختاروه وما اصرع الروايتين كما في التبيين فالرفع والتسخاينة وقوله سجدة ثانيا فاعل حجب القول صلى الله عليه وسلم لكل من سجدة ثانيا بعد السلام وقال صلى الله عليه وسلم من شئت في سجدة فليشهد تسجدتين بعد ما يتلوا فاء ابوة او دواين مائة ولا يصلي الله عليه وسلم تسجدتين للسهو وجب له بعد التسليم كما في البخاري وسلم وعمل به عمر بن الخطاب وعلي



وسعدت ناني وقاهر عتب الله من مسعود وعار من يشرق عتب الله من  
 عيار وعبد الله من الربير قاسن من مالمك ترضي الله عنهم ومن السابيع الحسن  
 قابر عيم والحق وعبد الرحمن بن ابي النبي والشوري والحسن بن صالح قاهر  
 الكوفة وعمر بن عبد العزيز كافي البرهان بشهدق تسليم لما ذكرنا من ان سجدة  
 السهو رفع التشهد والسلام فحسبها عادة لها وبافي خيد بالصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والدعاء اختيارا الكرخي قال لخر لا سلام ان اختيار  
 عامة اهل النظر من مشايخنا وبالمختار وعندنا وذكرنا في خان وظن الذين  
 ان الاحوط الاتيان بذلك فيه وفيما قبل واختاره الطحاوي وقيل عندهما  
 يصلي في الاولى في يدعو لكون سلامه تخرجه موقوفا في فقد ختم وفي  
 المفيد من الاصح وعند محمد لا يخرجها فيؤخرها الى فتحة الشهوات الاخرة  
 كذا في شرح المفيد في خان **قلت** للمروي انه صلى الله عليه وسلم ثم سجد سجدة  
 ثم سلم ولم يذكر فيه التشهد **قلت** التسليم اعم لانه ذكر التسليم في  
 الحديث واريد به بعد التشهد لما روي الكمال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلى العشر وسلم من ثلاث الى ان قال فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدة ثم سلم  
 انتهى فلم يكن سلاما الاول والثاني في الا بعد التشهد فكذا الثالث فقد  
 اطلق التسليم واريد به بعد التشهد لترك واجب لانه لا يجزى  
 النقصان والصلاة لا توصف بالنقصان على الاطلاق بترك شت فلا  
 يحتاج الى الجبر واما الفرض ففوقه بر الاصل لا الوصف فلا يجزى  
 بغيره وكان الا في لا يجزى بالادبي وقولنا بترك واجب كذا قال القاضى  
 صدمه الاسلام وجوبه بشي واحد وهو ترك الواجب قال في الترتيب  
 وهذا اجمع مما قاله الاكول الشافعي على ان سجدة السهو يجب بسة اثباتها  
 مكن وبنا خير مكن ونكر اركان وبغيره واجب بترك واجبه بترك سنة  
 نضاف الى جميع الصلوات ثم ان يترك التشهد في الفتحة الاولى

سلم

فان

فان الرجوع الستة تخرج على هذا فان التقيد ثم والتا خفيه ترك واجب صراحة  
 الغرض في تكرار الركعة فيه تاخير الذي بعده وتقدمه واجب الجهر والاشارة  
 في غير محل فيه تغيير واجب الاصح ان القعود الاول واجب على المحققين  
 فقولنا لترك واجب شامل معني عن السنة المتركة سهوا المار وينا  
 ولان السابيع معدور فيسحق التعفيف بحسب الخطا بالسجود والمنع من لا يحق  
 الا التخليط وبما عادة كل صلاة لجبر نقصها وقوله وان تكرر فاصل ما قبل  
 وهذا بالاجماع فليس عليه الاستحسان فقط للشهو المترك وقوله عليه السلام  
 لكل تسهو سجدة فان بعد السلام تحمّل على شمول الاشتغال والصلاة على الصلاة  
 كل ولا يحل على شمول الشهوات ليرتكب الاجماع كذا في المستصفي ولا يرد  
 من بيان بعض الواجبات وان تقدم ذكرها فيجب التسبب للشهو ليرتكب الفا  
 او اكثرها وذكرها في من المصلوات وبعضها قبل قراءة السورة واما  
 قراءة الفاتحة ثانيا بعد قراءة السورة فلا يلزم سجود السهو لانه بمنزلة سورة  
 ضمنها الى السورة وكذا الوقول السورة بعد الفاتحة في الاخيرين من الفرض  
 لا يجب بعد السهو في المختار لانه لا يتعين الفاتحة وحدها فيهما والقراءة افضل  
 من الشكوت كذا في التحسين فاذا ابتدء بحرف اية من السورة فتذكر قراءة  
 الفاتحة وقراءة في الركوع او السجدة او القومة والقعود قبل قراءة  
 التشهد وترك بعض التشهد وان قل في ظاهر الرواية لانه ذكر منظر ترك  
 بعضه كترك كله او تشهد في قيامه فيما بين الفاتحة والسورة ولو قرأ التشهد  
 قبل الفاتحة لا يلزم له السهو في الصحيح كما في الدراية واصل القيام للشافعية  
 عقيب فرغ من التشهد الاول ثم مكث ساكنا وزاد فيه مقدار ما يروي  
 ركعتا سو اكان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها استحضار الشاخر  
 واجب لقيام الذات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ذات النطق  
 به من ذكر غيره كتركها التشهد وترك تكبيرة من تكبيرة العبد وكبير

امر في الاستسبوا على من رواه  
 السهو بعد الفاتحة في الاخيرين  
 يسجد للسهو

الركوع في الثانية المنيعة وكيفية القنوت لأنها بمنزلة تكبيرة العيد قبل  
 لا يجب وفي الشريعة من الظاهر لا رواية لمحمد وأدانت الامام في محل الخبر  
 أو نحوها أو المنع من مقدار ما يجوز به الصلاة في الأصح ولم يقر بعد الفاتحة في  
 الاولين ثلاثايات قصدا واية طويلة لأن فاة الفاتحة مع ثلاثايات  
 قصار واجب بالاجماع كما في التخصيص المريد ويريد دفع ما قيل ظاهرها في التبيين  
 يقتضي انه لو لم يكن اثنين قصيرتين لا سهو عليه لأن الاكثر حكم الكل انتهى  
 لما عطل من الاجماع على وجوب الثلاث مع الفاتحة وان كان تركه شي من الواجبات  
 عدا اثم ولا يسجد بالشهو لا يشرع تخفيفا لم يسي وهذا المنع وجب عليه  
 اعادة الصلاة تغليظا عليه **فصل في نفيها** اذا لا يمكن من جبر الا  
 باعادة فتنكون مشكلة وسقط الفرض بالاولي وقيل تكون الثانية وضاع في  
 المستقطعة ولا يسجد في الترتيب لعدم الشهوة لان سجود الشهو عرف جابر الفاتحة  
 شهوة شرعا والقد قوي فلا ينبو بسجود الشهو عنه ولانه منعه فيسحق التعلية  
 بالاعادة ثم بين ضعف القول بالشهو لما تركه عدا بصيغة الترتيب بقولنا  
**قيل** في ثلاث مسائل الاولى ترك الفقرة الاولى عمدا والثانية تأخير  
 سجدة من الركعة الاولى الى اخر الصلاة والثالثة تفكر عدا حتى تنقل  
 عن مقدار ركن سئل في الاسلام السليحي كيف يجب بالعمد قال ذلك بسجود  
 العذر لا بسجود الشهو كما في شرح المفهومي عن الروايات ثم بين محل سجود الشهو  
 بقوله وبس لا تيان **سجود الشهو** بعد السلام في ظاهر الرواية وقيل يجب  
 الاتيان به بعد السلام وبمرواية النوادر فقلبه لا يجوز قبل الثانية قبل  
 وقته وجه الظاهر ان فعله حصل في محل مجتهد فيه فلم يحكم بفساده الا المني  
 المعقول من شرعيته وهو الجبر لا يمتنع بوقوعه قبل السلام ولكنه خلاف السنة  
 عندنا لما روينا وعند الشافعي رحمه الله يسر قبل السلام وروى في الحديث  
 مثل المذنبين قولان فعلا والخلاف في الاولين ومجسا كونه بعد السلام

بان السلام واجبا صليا في فيقدم على سجود الشهو كما برأى جات ولا يجوز الشهو  
 لا يمكن في سجود السلام حتى لم يسي عنه جبره ان قام للحاجة مثلا أو في قاعة  
 على ان السلام ثم تبين انه لم يسلم فيسقط كسفي بتسليمه واحل قال شيخ الاسلام  
 وصاحب الاجازة وفي اخباره في النظم في ان التسليم الاول تحليل وتخيصة  
 في الثانية تحيصة لا يراى التحليل يقع بالاولي وهذا ظاهرا لا يبع الا سنة ابرهه الاول  
 ولو تحقق بعد الاول لا تستغنى طارئة فكان الاحوط التسجود قبل السلام  
 الثاني وتضمني التحليل في الثانية قالوا لا سلام يسلم تلقا وجهه ولا يخفى عن  
 القبلة فيكون مرقا بين سلاما القطع وسلاما الشهو وفيها محجبا وعلى قولها علة  
 المشايخ يكسفي بتسليمه واحدة وهو الاخر للاحتياط كذا في الدراية وفي الاجازة  
 وهو الاحسن ويكرن عن ميمه كذا جعل محمد رحمه الله السلام الاول عن اليمين  
 فقط كما في البرهان لان السلام عن اليمين معروضة وتحلل التحليل للاحتاجة الي  
 غيره وقد قال شيخ الاسلام خواهر راده لا ياتي بسجود الشهو بعد تسليمين لان  
 ذلك بمنزلة الكلام وتقول في الاصح يجوز ان يتعلق بتسليمه قال في الدراية  
 عن المجتبى وهو الاصح وتقول القامة كذا ذكرناه ويجوز ان يتعلق بقولنا  
 عن ميمه لما قال في جميع الروايات وسلم عن ميمه وهو الاصح وقيل في المجتبى  
 وقيل تلقا وجهه وقا بين سلام القطع وسلام الشهو كذا ذكرناه وفي الهداية  
 وباتي بتسليمين هو الصحيح صرفا للسلام المذكور في حديث ثوبان الى ما هو  
 المعهود والسلام المعهود في الصلاة تسليمان انتهى ولكن قد علمت انه بعد الاول  
 احوط وقد منع شيخ الاسلام خواهر راده ما سجود الشهو بعد التسليمين فاشيئا  
 الاصح والاحتياط فان سجدة قبل السلام كرهت خصوصا ولا يعيده لانه  
 مجتهد فيه فاذا امله وقع جابزا وتواعده يودي الى تكرار سجود الشهو بل يقل  
 به احداهما التسجود قبل السلام فقد قال الحسن فكان لاكتسابه ولي ولو كان  
 الامام يرى سجود الشهو قبل السلام والمأموم فعله قال بعضهم يتابع الامام

اعرب ان السجود اذا طلع  
 من سجود الشهو قبل السلام  
 بان لا يكره عليه



لأن حكمة الصلاة باقية فيترك رايه لاي امام تحقيا لما بقية وقال بعضهم  
 لا يتابعه ولو تابعه لا عادة عليه بعد السلام كذا في التحصيل وقال صاحب  
 كان القول الاول مني علي ظاهر الرواية والثاني علي غيرهما كما لا يخفى انتهى  
 وفي التنزيلية عن العتبات يتابع امامه في الغنوت وفي رمضان بعد الركوع  
 وفي سجدة الشهور قبل السلام انتهى واقتصر علي هذا انتهى في التحصيل في سجدة  
 للشهور في وسط الصلاة لا يعتبر له لا في غير محله وبسبب ثانيا في محله انتهى  
 وسند كره ان شاء الله تعالى ويستفاد من وجود الشهور بطول الشمس بعد السلام  
 من الغرض في صلاة الفجر وكذا الخروج وقت الجمعة او الصلوات الفورية للجمعة  
 يعود بمرحلة الصلاة وقد فات شرط صحتها لخروج الوقت في الجمعة والعيد من  
 وطول الشمس في البر وقد بحثت بسلامة قبله وكذا ينقطع لولم قبل احوارها  
 اي تغير الشهر في العصر وقد علم من نائبة في الخاصة تحرا عن المكره كما في  
 الدراية ويستفاد من وجود ما منع المتابع بعد السلام كحدث عدد من  
 لغوات الشرط ويلزم المأمور بالسجود مع الامام بسمه امامه لما روي انه عليه  
 السلام سجدة سجدة يقوم معه ولا يركع الا بعد ان يركع الامام حتى يركع الامام  
 وهو متوافر في سجدة ايد بالمقيم ويتبعها فيها ولو اقتدي به بعد من سجدة بعده  
 فيه وان لم يركع السجدة الا ثانيا نيتها لا يقضي الا في وقتيها بعد من  
 لا يقضيها كما لو تركها الامام لانه حين دخل في تحريمه كان التقصير فيها  
 او باحد هما ولا يعقل وجوب جابر من غير نقص بخلاف تكبير الترتيب حيث  
 يأتي به وان تركه الامام لانه يودي في عزمة الصلاة فلا يصير بها عتسا  
 لا امامه فيها كما في التبيين وشرح المقدسي ولا يلزم لا يسجد المأموم بسمه  
 قال الزبلي لانه لو سجدة وحده كان مخالفا لاما به ولو تابعه الامام بقليل تتبع  
 اضلا فلا يسجد اضلا انتهى لقوله عليه السلام لا تحتلفوا علي عمنكم وقولك  
 السلام الامام كم ضامن برفع عمنكم تهكم وكذا في رواية سجدة

المسوق مع امامه لانه لا تقتد التزم متابعت في يقوم لغضا ما سبق به  
 وفي المحيط وغيره يلبيح له يقول ان مكث ساعة بعد فراغ الامام ثم يقوم لمحو  
 ان يكون علي الامام ثم يولي متابعت فيه انتهى ولما ان يقوم بعد ما اقتعد الامام فتر  
 التفتة قبل الصلاة في مقام منع منها مما سمح الحنفية اذا حافظ تمام المدة وصاحب  
 العتد ومقتل الجملة والعيد من قال لغيره اذا خرج الوقت ومن خشي  
 مرور الناس بهن يديه لما ان يقوم الى وقت ما سبق به ولا ينتظر سلام الامام  
 وقد علمنا ان اذا قام لغضا ما سبق به وقراء في ركع فانه يركع فلهذا ولا يعلم  
 لمنا بعة الامام وان قيد بالشجر ولا يعمد في عتباته التي وقفت  
 صلاتان عادة لا تقتد ايه بعدا كما لا نقول وتتبع الطائفة الثانية في صلاة  
 الحنف الامام فيه بمنزلة اللاتحين وانما الطائفة الاولى في يسجدون بعد  
 اتمامهم بمنزلة المستوفين ولو سجد المسوق فيما يقضيه سجدة اي شهور  
 ايضا وتكرار وان لم يشرع في صلاة واحدة لكن صلاته صلاتين كما كانت  
 التحنمية واحدة لانه منفرد فيما يقضيه قال القاضي فان ولو لم يكن تابع امامه  
 كفاه سجدة ثان ولا ينتظر ما كان مع الامام وان سلم مع الامام بمقارن الا وسلم  
 قبله ساجدا فلا يسجد عليه لانه حال اقتدائه وان سلم بعد بركعه السجدة لانه  
 منفرد وقيل يلزم له السجدة الثانية دون الاولى كره ان مناعة  
 عن محمد في النوادر لا اي لا يسجد الا للاحق وهو من ادرك اول صلاة الامام وقا  
 باقيا بعد ركوع وغفلة وسبق حدث وخوف ومن من الطائفة الاولى لانه  
 كالمرك مقتد في جميع صلاته بدليل انه لا قراءة عليه فلا يسجد لوسعي فيما  
 يقضيه ولو سجد مع الامام للشهور لم يخرج لانه في غير وانه في عتقه فعليه ان  
 يعبد اذا فرغ من مقام ما عليه ولا تقصص صلاة لانه لم يركع الا سجدة من حال  
 اقتدائه وانما المقيم اذا انتهى في باقي صلاته بعد سلام امامه لمسا في قتل  
 صاحب البحر ذكر ان في ذلك للاحق الا لا قراءة عليه وذكر في الاصل انه يلزمه

السجدة وصححه في البدائع وتوافق الروايتين لأننا إذا اقتدي بالامام بقدر  
 صلاة الامام فإذا انقضت صلاة الامام لم ينفع ايضا وذلك وانما  
 لا يقر بما يمتد لان القراءة فرض في الاول وليس كذلك في الامام فيها انتهى وقال  
 في المحيط ان السجدة المنتهية لا ترفع النقص المتأخر بخلافها خلاصة  
 واستشكل بما في عدة الفتاوى وخبرنا انما الذي انه يقع التشهد في صلاة  
 عشر مرات بان ادرك الامام في تشهد المغرب الاول فتشهد معه في الثانية  
 وكان عليه سهو فتشهد وتشهد معه الثالثة وتذكر الامام سجدة تلاته  
 فتشهد معه وتشهد الى رابعة وسجد للشهو وتشهد معه الخامسة فاداس  
 قام الى قضا ما فات من فضلي ركعة وتشهد السابعة ويصلي ركعة اخري  
 ويتشهد السابعة وكان قد بقي فيها يفتي فيسجد ويتشهد الثامنة ثم  
 تذكر ان السجدة في قضائه فيسجد لها ويتشهد التاسعة ثم يسجد للشهو  
 ويتشهد العاشرة انتهى مع انه تذكر سجود الشهو في صلاة واحدة حقيقة  
 وحكاوي صلاة الامام والمنبوق بسبب السجدة الخامسة وانما الرابع  
 طرفع سجود التلاته ما قبله من التشهد والقعود وسجد الشهو فكان له  
 يسجد كما في الخبر وشرح المقدسي رحمه الله ولا ياتي الامام بسجد الشهو  
 في الجمعة والعيد من فم اللقنة بكثرة الجماعة وبطلان صلاة من  
 يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركها ودرء المفسدة مقدم على جلب  
 المصلحة وكذا سجود التلاته لا ياتي به فيها كما سذكر ومن كان اماما  
 او منفردا عن القعود **الاول من الفرض** ولا يحل له ولا للمؤتمدين ولا للمؤتمدين  
 ما لم يستوقفا كما في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في التبيين والبرهان  
 لصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في ركعتين فان ذكر قبل  
 ان يستوي قائما فليجلس وان استوي قائما فلا يجلس وسجد سجدة في الشهو  
 رواه ابو داود وماروي ان صلى الله عليه وسلم قام من الثانية الى الثالثة

بقدر

قبل ان يقعد فسجدوا للنعاء كان قبل ان يستتم قاضيا وما روي انه لم  
 يعقد لكن سبعهم فقط كما كان بعد ان استتم قائما فانه بعد ما استتم قائما  
 الشغل بفرض القيام وليس من الصواب ترك الفرض الموقوف الى السنة بخلاف  
 ما قبل استتمام القيام وفي الهداية والكنز ان كان الى القعود قرب قاء  
 ولو كان الى القيام اقرب لا يعود وهو مروي عن ابي يوسف فاذا خاف من شغل محاذي  
 واصحاب المنون كن استعاضوا بهما عن شروجه البرهان لصريح الحديث  
 الذي رواه واما في الرواية وحكي نصيحة الكالغان لم يوافقا انتهى المقتضى  
 لحكمه كالمستعمل اذا قام يعود ولو استتم قائما اما المقتضى لان القعود  
 عليه حكم المشايعة فيبغى لما عليه ويترك ما عداه وانما المستعمل لان كل  
 شغل صلاة على حدة في حق القراءة فاذا قاء تبين ان القعدة وقت فرضا  
 فيكون فرض الفرض مكان فرض الفرض وما استشهد له في غير القعود لا يبعد  
 صار كالمقتضى وهو الصحيح كما في الاسترخائية عن العنابية فان عاد من شئ  
 عن القعود وهو الى القيام اقرب وتفسيره كقول الكال لاصح فيه ما في الكافي  
 انه بان يستوي النصف الا شغل وظهور بعد منى فاذا عاد ونداشتوي النصف  
 الا شغل سجدة للشهو لترك الواجب ان كان الى القعود اقرب وهو ما لم  
 يستوي النصف الا شغل فحينئذ لا يسجد وهو عليه في الاصح وعليه الاكثر  
 وفي النوازلية المختار وجوب السجدة وفي قاضي خان في رواية اذا قام على  
 ركبتيه لم ينقض بقعوده عليه السهو يستوي فيه القعدة الاولى في الثانية  
 وعليه الاعتناء ثم قال العاد ان رفع اليه من الارض وقد كتبه عليه لم يرفعها  
 لا سهو عليه وهكذا عن ابي يوسف انتهى لا يعتبرا في القيام والقيام  
 وفي ظاهر الرواية يفتى ما لم يستتم قائما كما ذكرناه انتهى في الاصح في  
 هذه الصورة هي الصورة التي قبلها فيها اختلاف الرواية وقد خالف في  
 الاجناس في هذه الصورة ان عليه السهو انتهى وان عاد الشاي عن القعود



الاول بعد ما استتم قايما اختلصا التصحيح في فتا و صلواته قال  
 الزيلعي وان لم يكن الي القعود اقرب وعادة تقصد صلاة على الصحيح لتكامل  
 الجنازة برفض الغرض بعد الشروع فيه لاجل ما لم يشر بغيره منتهى وهو شامل  
 لما اذا كان الي القيام اقرب ولما اذا استتم قايما وقد فصل في في القترخاية  
 فقال ان كان الي القيام اقرب وعادة لا تبطل صلواته لان فيه كمالا ما ذكره ويكون  
 مبيها بالعود فان استوي قايما ثم علم انه لم يقعد فعادة وقد فسدت صلواته  
 لتكامل الجنازة برفض الغرض لاجل ما ليس بغيره منتهى وقد يقال هذا هو  
 مراد الزيلعي لتفصيله عمله فيختص الفساد بما اذا استتم قايما ولو كان  
 كلامه شورا اذا كان الي القيام اقرب فيفسد العود فيه ايضا والناظر في مجموع  
 الروايات وفي الشرح ان كان الي القيام اقرب وعادة فيل فسدت صلواته وقال  
 ابو علي الجوزجاني لا تقصد وقال الزوزجي في شرح القعود ان عادة وقد  
 يكون شيئا ولا تقصد صلواته ويسجد للشهو وان استوي قايما ثم علم انه لم يقعد  
 فعادة وقد فسدت صلواته لتكامل الجنازة برفض الغرض بعد الشروع فيه لاجل  
 ما ليس بغيره منتهى ولا يخفى ان القول بفسادها بالعود وهو الي القيام اقرب  
 غاية في علي رواية اي يوسف لا على ظاهر الرواية كما بيناه انتهى ولكن قد حكمي  
 المكان ان العام ذلك التصحيح بصيغة الترخيص فقال ثم لو عادة في موضع وهو  
 علمه قيل الاصح انها تقصد صلواته تكال الجنازة برفض الغرض ما ليس بغيره  
 بخلاف ترك القيام للجمود التلاوة يعني انه غير ما جازا حال قيامه لا يرد به  
 الشرع كذلك على خلاف القياس لاظهار مخالفة المستكر من الكثرة واليسر  
 نحن فيه معناه اخلا يعني لان الجالس يكون للاستراحة والتخفيف المضي على  
 ان القول الجنازة هنا بالرفض وليس ترك القيام للجمود ورفضه حتى لو لم يعمد  
 اي سجدة التلاوة فقد رفض القراءة بل ترك سجدة القيام من سجود التلاوة صححت  
 صلواته انتهى والذي يظهر من ما في تلك الصيغة فانه عقبه ما ضا في ما بالفا

فقال

فقال هذا وفي النفس من التصحيح في ذلك ان غاية الامر في الرجوع الي  
 القعود الاول ان يكون زيادة في قيامه في المكان وهو ان كان لا يحل كنه  
 بالصحة لا يحل لما عرفنا ان زيادة تادون ركعة لا يفسد لان يفرق  
 باقتزان هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المحقق لزوم الاثم ايضا بالرفض  
 اما الفساد لم يظفر به استلزامه اياه فيترجح هذا القول  
 المقابل للصحة انتهى عبارة وقال في معراج الدراية وفي المحتج قال الحسن  
 لو عاد بعد الانتصاب لم يخطئ قيل يشهد لنقصه القيام والصحيح انه  
 لا يشهد ويقوم ولا ينقص قيامه بقعوده لم يورثه كمن قرأ الفاتحة  
 والشورة وركع ثم نقص الركوع الشورة اخرى لا ينقص ركوعا منتهى  
 وقال صاحب البحر بعد نقل بحثنا كما لفظا هو ان لم يطلع على تصحيحه  
 ثم نقل عبارة الدراية وقال فقد اختلفا في تصحيحه كرايت والحق عدمه الفساد  
 انتهى وقد بالغ في المستغني الدين المجهول في رد القول بفسادها في ايده كلام  
 المال جعل القول بان القعود يبطل القيام غلط من بعض الجاهل فانما يوجب  
 القول بالبقية تأخير القيام وان سمي عن القعود الاخير عادة ما لم يسجد  
 لانه لم يستحكم خروجه عن الزمن وفي القعود اصلاح صلواته وقد امكنه  
 ذلك برفض ما اتى به ادمادون الركعة محل الزيادة ويجانه على التلاوة  
 قام الي انك قبيح فلم يرجع وقام الي الخامسة فبصره فرجع وسجد للشهو  
 ولو قد سجد وقام ثم عاد وقعد سجد اتم به قدما للشهادة صح حتى لو  
 فكل حين بدعت صلواته ولا يشترط ان يكون القعود قدما للشهادة مرة  
 واحدة من التبيين والدراية وغيرهما وسجد للشهو لتأخير رفض القعود  
 الاخير للمعد حتى يسجد لما يدعي عن الغرض صا ورفضه نظرا برفع راسه من  
 السجود عند سجود الاختار للفتوى لان الخامسة قد انعقدت وامسك  
 د حوله في النقل قبل كمال الغرض ومن ضروره خروجه من الغرض وقال

انما هو لا يشترط القعود  
 ثم ان تشهد مرة واحدة  
 وراجع عند الاعمال في الفساد

ابو يوسف يبطل فرضه اي صار نفلا بوضع الجبهة ومروية عن  
محمد لا يمسح كامل وجه المختار ان تمام الركبن بالانتقال عنه ولهذا لو  
سبقت الحدث ينقض الركبي لئلا يحدث فيه ولا ماعاد اذا ابي وكوتم  
بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا لو سجد الموم قبل امامه فادركه امامه  
في السجود اجزاء ولو تم بفرض الوضع لما جازت صلاته لان كل ركبن سبق به  
الموم تمامه لا يعتد به وخرقة الخلاف تظن فيما اذا سبق الحدث في هذه  
السجدة فانه يبيح عند سجدة انه بالحدث يبطلت السجدة فكانه لم يسجد فبقي ما  
وبني لا تمام فرضه وهو قيس واوفى وعندي يوسف لا يبيح كما في الدراية  
والتيبين وفي الخلاصة لو قيد الخامسة بسجدة فسدت كانه ترك  
سجدة صليبه من صلاته لا تنصرف في هذه السجدة اليها لما الذي شرط  
النية في السجدة وصلاة فاسلة انتهى لو كان اما ما يبطل صلاة  
الموم سوا فقد قبل بقيده امامه بالسجود او لم يقعد مدركا او مشوقا  
وضم سادسة ان كما ان لم يشرع في التفل قصدا فلا يلزم اتمامه ولكنه  
يندب الا تمام ولو في العصر لان التنفل قبله غير مكروه قصدنا الظن  
بالاولى ضمنا بعبارة في الفجر وسكت عن المغرب لانها صارت ارتباطا فلا  
يعم فيها ولا كراهة في الضم فيها اي صلاة الفجر وكذا لا كراهة في  
المغرب لان المنع من التنفل باكثر من سنة الفجر وقبل المغرب اذا شرع في قصده  
وقد عارض كراهة التنفل بالتيار وكراهة التنفل للوقت فتقوا وما  
وصا وكلما لم يباح فلا كراهة في الضم على الصحيح لما ذكرناه من عدم قصد حال  
الشرع ولا يسجد للشهو لترك التعبد في هذا المضم في الاصل ان التنفل  
بالفساد لا يلجئ بالسجود ولو اقتدي به انسان حال المضم قطع رتبة تركه  
في التي كانت رابعة لانه المود بهذه الترخمة وسقوط عن الامام للظن  
ولم يوجد في حقه مخالف ما اذا عاد الامام الى الفقرة بعد احتياطه حيث

يلزم

يلزم اربع ركعات لانه لما عاد جعل كما لم يتركنا في الدراية والتبيين  
وان قص الجلس الاخير قدما للتشهد فقام وقرا ورفع عاد للجلس لان  
ما دون ركعة محل الركن وسلم والقود للتسليم جالسا لانه السنة  
التسليم جالسا والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بل  
عذر فيا في به على وجه المشروع لانه صلى الله عليه وسلم قلنا الى الخامسة  
فبشر به فعاد وسلم وسجد للسجود وسلم قائما لم يقصد صلاته وكان تاركا  
للسنة لان السنة التسليم جالسا من غير عادة التشهد وكذا لو قارعا مدام  
يعود للتسليم ولا يعيد التشهد وقالنا لا طغي عبيد وان لم يعيدوه  
في النافلة فالصحيح عن علي بن ابي ان القوم لا يثبغونه لانه لا اتباع في  
البدعة لكنهم يثبتون به فعاد فان عاد قبل ان يقبض الخامسة  
بالتشهد الثماني في السلام وان قيد سلكوا في الحال كما في الدراية  
والفرض فان سجد للزيادة لم يبطل فرضه لوجود الجلوس لاخير في سجدة ولم  
يمرر الا اصابه لفظ السلام وهي ليست بفرض عندنا وضم استحبابا  
اليها اي الزيادة ركعة اخرى في المختار ان شال نصيبا لانه ان لم  
ناخلة ولا تنوب عن سنتنا لفرج على الصحيح لان المواظبة عليها بحجة شبيهة  
كما في الهداية ولا كراهة في الضم فيما بعد الفجر والعصر كما في الاوقات  
اذ لانقصان في الشرع في التنفل على قول محمد وهو المختار للفتوى خلافا  
لابي يوسف وكذا لو تنفل اخر الليل فلما صلى ركعتين لم يقطع الفجر منه شفعا  
بلا كراهة ثم يصلي سنا الفجر واما قيدنا الضم بالاستحباب لانهم اختلفوا  
في الضم في غير وقت مكروه قليل بالوجوب وقيل بالاستحباب وهو الظاهر  
لانه لو قطع لم يلزم له القضاء لانه مظنون ولو اقتدي به انسان يصلي سنا  
عند سجدة لانه لو جازي هذه الترخمة وعندها ركعتين لانه استحكم خبره  
عن الغرض ولو افسده المقدي لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بالامام



وعندها يقضي كعتين وعليه الغنوي لان السقوط يعارض بخص الاما  
كما في الدراية والفتح **وسجد للسهو** لنا خير للسلام وتكرار النقصان في  
العرض بالخروج لعل الوجه الواجب **وكوسجد للسهو** في شفع التطوع  
لم يكن اي استلزام ان يبني شفع اخر عليه لان البناء يبطل السجود بالضرورة  
لوقوعه في وسط الصلاة ومما داه صحيح بدون البناء فلا يبني استصحابا  
لان الاحتراز عن نقصان الواجب في كافي البرهان فان بني صحيح لبقاء الصلاة  
واعاد سجود السهو في المختار وقيل لا يعيده لانه وقع خارجا حين وقع  
فيعتد به عند اي تكرار الا عشر وما هذا لفتيا ابو جعفر كذا في الفتاوى  
الصغرى والاصح انه يعيده لبطلان الاول بما طرأ من البناء كما في الفتح  
وقيدنا بالنقل لان المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الإقامة فانه يبني لانه  
لوم يبين يبطل جميع صلاته كذا في الهداية ويعيد سجود السهو لبطلان  
الاول بالبناء كما في شرح المقدسي ولو سلم من عليه سجود سهو فاقدي به  
غير صحاح **سجد السهو للسهو** عند اي حيفه واي يوسف لان سلام من  
عليه السهو يخرج عن الصلاة موقوف الا بالسلام محلل في نفسه وانما محل  
هنا لما جاز الى اداء السجود فاذا سجد تبين انه لم يخرج فصح الاقتداء به اذا  
تابعة المأمور فيه لم يسجد ثانيا في اخر صلاته وان كان ذلك السجود في وسط  
صلاته لانه اخر صلاته حكا وصلاة الاحكام خفيفة تحقيقا لما بينا  
فان تبني فيها يقضي بسجده ايضا ولا يجز به عنه سجوده مع الامام كما في الدراية  
والا اي وان لم يسجد للسهو فلا يصح الاقتداء به لانه تبين انه خرج من  
الصلاة من حين سلم وقال محمد وزفر يصح الاقتداء به وان لم يسجد لان  
سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة اصلها عند التحقيق الجبر  
بالسجود في احوال الصلاة وثمرة الخلاف ظهرت في الاقتداء بعملة ونظير في  
انتقاض الطهارة بالعمية فعند محمد وزفر انتقض لا عند اي حيفه

قايي يوسف ولا يتصور ان يسجد بعد هذا لانه تبين بالسلام الاول خروج وجه العمية  
ومما في بعض الشرح من ان ان عاد الى السهو انتقضت فغيره عطفه انتهى  
وقاي الهداية ونظير في تغير الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة أي بجمدة  
السلام قبل السجود للسهو قال في الدراية فعند محمد يتغير فرضه وعند محمد  
اي في حيفه قايي يوسف لا يتغير فرضه سواء سجد للسهو او لا لانه لو تغير  
بالسهو لصحت نيته قبل السجود وتوحيث لو قضا السجود في وسط الصلاة  
ولا يعتد بها فصار كذا لم يسجد أصلا فلو صححت لصحت به السجود ولا وجه  
له عند هذا لانه حصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه انتهى قلت فيه  
ناش لان يحصل ان عدم صحة نيته الإقامة يتقدم لم يسجد أصلا وقد  
سجد ووراء لم يسجد أصلا لا تصح نيته الإقامة وقد صرح في الدراية بأنه  
اذا سجد للسهو وبمسافر فبنوي الإقامة صححت نيته وترا ريبا انتهى  
فيكون الحكم كذلك هنا بجامع وجود السجود في الصورتين ولا يفرق الحال  
بتقدم نيته الإقامة على سجود السهو للزوم التناقض قولنا ان كان وعندها  
اي اي حيفه قايي يوسف لا يتغير فرضه بنية الإقامة لان نيته لم تحلل  
في حرمة الصلاة انتهى غير مسلم وقد صرح في خلافه في عدة مواضع منها  
قوله سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلاة وصرح به صاحب الهداية  
في مسيلة البناء في شفع التطوع بعد سجود السهو فيه وصرح عاذا كراهة  
في غاية البيان وقول صاحب البحر ان اي قول غايبة البيان غلط لانه لو سجد فقد  
عاد الى حرمة الصلاة فيتغير فرضه ريبا خفيف سجود في خلال الصلاة فلا  
يعتد به ولا فائدة في الاشتغال به انتهى ليس بذلك بل قول غايبة البيان صحيح  
بواصح البرهان ويلزم صاحب البحر ان نيته الإقامة بعد سجود السهو  
لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة وهم متفقون على صحته وانهم صاحب  
الهداية صرح قبل هذا بقوله بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الإقامة

يعني لانه لو لم يكن يبطل جميع الصلاة انتهى لان ذلك هذا الاية الثانية  
 وان تغدقت على سجود السهو في مصاحبة له ولا يلزم تخلف الحكم اذا كانت  
 نيته الاقامة السجدة انتهى وقد قالوا ان الجابر وافق في حرمة الصلاة  
 اتفاقا بينهم وتراخي الحكم ومن الخلل عن العلة وهي السلام عند سجود  
 لصورة الجابر وهو سجود السهو انتهى فتأمل وسجد السهو اي يجب على  
 من تنهى عن واجبه يسجد السهو وان سلم مريداً كون سلامه للقطع والخروج  
 عن حرمة الصلاة لان نيته تقيمه المشرع وهو القطع ليرتفع عليه ترك  
 السجود والنية المجردة عن عمل غير مستحق عليه لا تؤثر في ابطال امارته  
 اعلى الجوارح وهو سجود السهو فلو كانت نيته وقيدنا القول بغير مستحق عليه  
 ليندفع ما يقال هذه متقدمة بالعلم وهو التسليم فيسجد السهو ما لم  
 يتحول عن القبلة او يتكلم فانما يبطلان لان النية وقيل لا يقطع  
 بالتحول ما لم يتكلم او يخرج من المسجد كما في الدرر عن النهاية بخلاف ما اذا ترك  
 سجدة صلبية او رطفا وسلم منذ ذكر المحدث فنفس الصلاة لا يوقى به في  
 حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام القدر اما سجود السهو فيوقى به  
 في حرمة الصلاة وهي باقية ولغت نيته القطع لما ذكرناه تنبيه  
 لو سلم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير اكره لما اذا ذكر السهو  
 فقط لا بعد سلامة فاطعاً فيسجد للتلاوة ثم يتشهد لرفعها القوت  
 ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد لرفعها التشهد وسلم وان سلم و  
 اذا كرر التلاوية فقط كان قطعاً وتسقط عنه التلاوية  
 والسهو لا متنازع البنا بسبب القطع الا اذا تذكر انه لم يتشهد وسجد  
 للتلاوة وصلاة قائمة وان سلم وعليه صلبية وسهوية غير اكره لما  
 اذا ذكر السهوية فقط لم يكن سلامه فاطعاً ويقبل كالأول وان كان  
 ذاكر لما اول الصلابة خاتمة فهو قاطع فنفس الصلاة ولو سلم وعليه صلبية

الحمد لله رب العالمين  
 بلغ مقابلة تبيين  
 معنى عنده

وتلاوية

وتلاوية وسهوية غير اكره لما اذا ذكر السهوية لم يقطع ويقضي  
 الاولين مرتباً الاول فالاول وهو مفيد وجوب النية في المقضي من السجرات  
 ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو انتهى **قلت** نص على لزوم النية في  
 المقضي من السجرات في الجنيش قال الواسع في الفروع وعليه فهو واجب ثم تكلم  
 في ذكر انه ترك صلبية من الركعة الاولى فسدت صلاة له فاصارت ديناً  
 في ذمته وان غدقت نيته القضاء وان كان من الركعة الثانية لا تصدق  
 في رماية عن اي يوسف لاها لم تصح في ذمته فان سجد السهو عن الطلوع  
 ولو كانت للصلوة حالها الا ان سلم للغير تذكر ان عليه سجدة التلاوة  
 فسجد لها ثم تكلم ثم تذكر ان عليه صلبية فتصلاة فاسدة في الوجهين لان  
 سجدة التلاوة دين عليه فانصرفت نيته الى قضاء الدين فلا تصح في السجدة  
 التي غفل القضا انتهى وان كان ذكره اكره للصلبة او التلاوية فسدت وكان  
 سلامه قاطعاً واذا سلم وعليه السهو وتكبير التشريق والتلبية لا يسقط  
 عنه ذلك كله سواء كان ذاكر الكمال او ساهياً عن الكل فيقدم السهو ثم تكبير  
 التشريق ثم التلبية ولو قدم التلبية قبل السهو سقطت سجدة السهو  
 والتكبير ولو قبل التكبير سقط التكبير ولو سلم وعليه صلبية وتلاوية  
 وسهوية وتكبير التشريق والتلبية غير اكره لفضل ذلك على هذا الترتيب  
 ولو بدأ بالتلبية فسدت ولو بالتكبير لا تسقط بحسب عليه عادة بعد فعل  
 هذه الاشياء كذا في الفقه **توهم** الوهم رجحان حصة الخطا والخطى رجحان  
 حصة الصواب **مقتضى** من الغايضا والتلاوية ولو رطفاً علينا  
 وهو الرزاة انها اي الصلاة **فسلم** ثم علم قبل اتيانه عن ان **صل**  
**دكنتين** فقط او علم انه ترك سجدة صلبية او تلاوية بعد سلامه ناسياً  
**انها** اي الصلاة **وسجد** للسهو لما روي انه عليه السلام فعل كذلك في  
 حديث ذي اليمين ولا بد السلام ساهياً لا يبطل صلاة كونه ما من وجه

اعرب وجوب السهو في العفوي  
 من يسجد انه لم

ثم قال اكره

اعرب انفسه والخطى  
 اعرب



مختلف مما اذا سلم على طرفه مستأفرا وعلى طرفه الجفنة او كان قريب من مسجد  
 بالسلام فظن ان غير الرباعي شائبا او كان في صلاة العشاء فظن ان التراويح  
 حيث تبطل صلاة كافتداء لا زعموا ان توهم الامام وهو جالس وطال  
**تفكره ولم يسلم حتى استيقن** مما ينبغي من صلاة وان هذا هو الجالس الاول  
 ان كان زائدا عن التشهد قد رآه اركن **وجبت عليه سجود التماس** لاجل  
 واجل لقيام الشائبة والا اي كان لم يكن قد رآه اركن لا يسجد للتمسك اذا  
 شغل التفكير عن اداء واجب بقدره ركن وشك عن الموضوع سبق الحديث شك  
 انه صلى ثلاثا واربعيا بحسب التمسك ولا فلا كنا في التمسك **المزيد فصل**  
**في الشك في الصلاة والطهارة تبطل الصلاة بالشك** وهو تساوي  
 الامر من في عدة ركعات كترده بين ثلاث وثنتين اذا كان في ذلك  
 الشك قبل اكمالها وكان ايضا مويا لشك **اول ما عرض له من الشك**  
 بعد بلوغه في صلاة ما وهذا قول اكثر المشايخ وقال في الاستسلام او في اثناء  
 له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الامام السرخسي الى ان المعني  
 ان التمسك بعبادة له لا انه لم يمس قط فحكم حكم من ابتداء الشك فلذا قال  
 او كان الشك غير عادة لا تبطل بقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم  
 في صلاته ان ركع صلى فليستقبل الصلاة وقد حمل على ما اذا كان في شك  
 عرض له لما سئل من رواية الاخرى ولا يقرأ على استقامت ما عليه من  
 الفرض يمينين من غير مشقة فيلزمه ذلك كما لو شك انه صلى او لم يصلي  
 والوقت باق فانه يلزمه ان يصلي كما في الفتح والتبيين **ولو شك بعد**  
**سلاما** وبعد جلوسه قدر التشهد قبل السلام ثلاثا صلى واربعيا  
 لا شيء عليه ولا يعتبر شك حلاله على اصلاح كما في البر عن الحياط  
 ان كان قد يتيقن بالترك فيعيد صلاته ان في عكاف بعد السلام  
 والا ايق بالترك ويسجد للتمسك واذا اتيقن ترك ركن وشك في تعييب

فصل الصلاة في الشك  
 في الصلاة والطهارة

الحرف لو شك انه صلى او لم  
 يصلي والوقت باق فانه يلزمه  
 ان يصلي الخ

قالوا بسجد سجدة واحدة ثم يقدّم بيقوم فيصلي ركعة بسجدتين **سجدة**  
 يسجد للتمسك ولو اجره عدل بعد السلام ان نقص من صلاته ركعة وعند  
 المصلي انه لا يمتنع في اخباره وان شك في صدقه وكذا يرفع عن سجدة  
 انه يعيد احتياطا وان اجره عدل ان لا يعتبر شك وجب لاجل بقوله وان  
 لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله ولو اختلف الامام والمؤتمنون فقاموا ثلاثا  
 وقال اربعيا ان كان على يمين لا يصدق قوله ولا اخذوا الاخذوا في القوم  
 والامام مع فريق اخذ بقوله ولو كان معه واحد لو استيقن وادب التمام  
 واخذ بالنقصان وشك الامام والقوم لا إعادة على واحد اعلى متيقن  
 النقصان لان يمينه لا يبطل يمين غيره ولو كان الامام مستيقنا انه  
 صلى ثلاثا كان عليهما ان يعيد بالقوم ولا إعادة على مستيقن التمام لما  
 قلنا اما لو استيقن واحدا بالنقصان ولم يستيقن احدا التمام بل هم  
 واقفون فان كان في الوقت اعادوها احتياطا لعدم المعارضة  
 بخلاف ما قبلها وان لم يعيدوا لاشي علم الا اذا استيقن عدل النقص واخذ  
 بذلك من الفقه والراء وقاضي خان وان كثرة الشك تحوي الفقه على الجواب  
 وهو ما يكون كبريا عليه وعجزا عنه تارة بالظن تارة بغالب الظن فلا تحوي  
 محمل اياخذ بها بظن لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم فليستقبل  
 الصواب فليمن عليه وحمل على ما اذا كثرة الشك فان لم يغلب الظن **اخذ**  
 بالاقول لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاة فليمن واحدة صلى  
 او ثنتين فليمن على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى ثلاثا فليمن على  
 ثنتين فان لم يدرك ثلاثا صلى واربعيا فليمن على ثلاث ويسجد سجدة  
 قبل ان يسلم فلا شيء عندهم كل المراتب الثلاث التي رويها في المسائل  
 الثلاث سلكوا فيها من الجمع محل كل منها على محل يتجه حمله كما في الفقه **وقد**  
 وتشهد بعد كل ركعة **ظننا** اخر صلاة ليلة يصيرها ركعة فرض التعبد

وان كثرة الشك

عليه

قالوا

مع تيسير طريق يوصله الي يقين عدم تركها وكذا كل فمؤدظ وايجابا ان  
وقع في رباعية الها الاولى والثانية مجعلا اولي ثم يقعد ثم يقوم فيصلي  
ركعة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى غياقي باربع قعدات شنتان  
معروضتان الثالثة والرابعة وقعدتا في جنتان ولو شك الها الثانية  
او الثالثة اتمها وقعد ثم قام فصلي اخرى قعدة ثم صلى الرابعة وكو  
شك في الفجر وفي القيام الها الثالثة او الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر  
الشهر ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين بفتح الركعة الكتاب وسورة ثم  
يتشهد ثم يسجد للشهر وان شك وهو ساجد الها الاولى والثانية فانه  
يمضي فيها سواء كان في السجدة الاولى او الثانية واذا رفع راسه من السجدة  
الثانية يقعد فند الشاهد ثم يصلي ركعة ولو شك في صلاة الفجر في سجود  
الاولي انه صلى ركعتين او ثلاثا يتم ركعة بالسجدة تين وصحت صلاته  
وان كان الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته **شتر** ذلك  
في الحديث ويقين الطمان فهو منظره بالقلب يحدث شك في بعض وضوءه  
وهو اول ما عرض له غسل ذلك الموضع وان كان يعرض له الشك كثيرا  
لا يلتفت اليه وكذا لو شك انه كثير للافتتاح فان كان اول ما عرض  
له المستقبل وان كثير محضي كذا في المداينة وفي الترخانية لو شك في صلاته  
انه هل كثير للافتتاح او صابئة الخفاصة او احداث او مع راسه او لان كان  
اول ما عرض مستقبل وان كان يقع له مثل ذلك كثيرا جاز له ولا يلزمه وضوء  
واغسل الثوب وكذا اعتبارية لو شك هل كثير قليل ان كان في الركعة الاولى  
يعيد التكبير وان كان في الثانية لا انتهى **باب سجود التلاوة**  
من اضافة الحكم الي سببه ومن الاصل في الاضافة لافعال الاختصاص ما تاتي  
وجوه اختصاص المستبب بالسبب كذا في المداينة وشرطها الطمان  
عن الحدث والحدث ولا يجوز ان يتم لها بالاعداد وجهه واستقبال القبلة

وتسترا لقوة والنية وركن وضع الجبهة على الارض وتصفيتها الوجوب  
عندنا على الفور في الصلاة وعلى التراخي ان كانت غير صلانية كاستدحان  
وحكمها سقوط الواجب في الدنيا ونيل الثواب في العقبى ثم شرع في بيان  
السبب فكانت **سبب التلاوة على التالي** اتفاقا وعلى **التامع في**  
**الصحيح** لان التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة تضاف اليها وتكررها  
وفي التامع خلاف قيل انه سبب لقوله عليه السلام السجدة على من سجدت  
الستر خاتمة قال القطبة السجدة على من سجدت كذا قالوا على من تلاها والصحيح  
ان السبب التلاوة في حق التامع والتامع شرط عمل التلاوة في حقها كما في  
الفتح عن كافي في الترخانية عن المحيط وتشرح الطحاوي حتى اولها  
الاجم نعم وجب عليه السجدة ولو لم يمسحوا للتلاوة واجبت لان ايات  
السجود على ثلاث اقسام قسم فيها للامم بغير تنوع بقسم فصل مشترك في الكفر  
حيث امروا به وقسم فيه كناية امتثال الانبياء وكل من لا امتثال في القعدة  
ومخالفة الكفر وقاية لان يدل في معين على عدم لزومه لكن  
ولا تنافي عليه فثبت فكان الثابت الوجوب لا الغرض وجوب على التراخي عند  
محمد بن مروة عن الامام وهو المختار وعندنا بن يوسف ومروان عن الامام  
صحب على الفور وجه القول التراخي ان يدل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت  
ومطلق الامر لا يقتضي الفور فوجب في وقت غير معين وتعيين ذلك  
بتعيينه فعلا وانما يتعين عليه الوجوب في اخره كما في سائر الواجبات  
الموسعة ولا تجب نية تعيين السجدة ولا تجب على المختار الايقاعها  
وقيل بجوازها في اخره عن القعدة والوجوب على التراخي ان لم تكن وجبت  
بتلاوة **في الصلاة** فافضا تجب لها على المصلي مضيقا لقيام  
دليل التصديق وموافقا وجبت عامومرنا فقال الصلاة وهو الفراق  
بافتعالها ومقارنت حرام اخرها واذا اخرها حتى طال التلاوة



تصريف قضا وياثم لا تخاف صارت ملحقة بنفس السجدة كسجدة طه في الصلاة  
 فالحق يجب على المتأخر أن يقرأ السجدة في الدعاء عن البدع **ولكن** **مكسرة**  
**تأخير** أي السجدة عن وقت السجدة في الأصح إلا أن يكون الوقت  
 مكروها كوقت طلوع الشمس كره في بعض المواضع إذا قرأها في الصلاة  
 فتأخيرها مكروه وإن قرأها خارج الصلاة لا يكره تأخيرها وذكر الطحاوي  
 أن تأخيرها مطلقا مكروه وهو الأصح كذا في التبيين ولكن تأخير غير الصلوة  
 مكروه **سنة** لا يدرى بطلان الزمان قد ينساها ولو كانت الكراهة  
 تحريمية لوجب على الفور ليسترد ذلك وكذا كره تأخيرها تأخير الصلوة  
 عن وقت القراءة **وجب السجود على من تلا** أي وكان مستملا مكلفا طامرا  
 عن حيض ونفاس وليست بامرها ولا مستنديا ولم يثقلها في ركوع ولا سجود  
 ولا تشهد لأن الموضع محجور عليه والحج في الركوع والسجود والتشهد مقام  
 يشمل الموضع وغيره كما في التبيين وقال المصنف في عليه السجود ويتأدى  
 بالركوع والسجود الذي عرضه كذا في شرح الدرر فقلت بسجود لو كان تأليا  
 في التشهد انتفى **ولو تلاها بالغا** أي بالقراءة أو بغيره لا يزال  
 كان لا يجوز لها الصلاة لغير العاجز عن القراءة على الصحيح هو قرآن  
 من وجه وقد فلاها فتجب حيا طامرا في البحر والبحان وقراءة حرف  
**السجدة مع كل قبل أو بعد من آياتها** توجب السجود على قول أبي حنيفة  
 كما في الفتاوى للصغري فيكون قراءة الحرف مع كل آية المفردة  
 بتمامها في الصحيح وقيل لا تجب إلا أن يقرأ الكسرية السجدة مع حرف  
 السجدة كما في حاشية الدرر والغرد وكذا في المحيط إذا قرأ حرفا من السجدة  
 ومعها غيرها قبلها أو بعدها متافية من السجود سجودا كانت دون  
 ذلك لا يسجد وفي مختصر البحر لو قرأ أو أخذ وسكت ولم يقل واقرأ  
 يلزمه السجدة وعن الشيخ الإمام أبي علي الدقاق رحمه الله فيمن سجد

العرب إن تأخير سجود  
 تلاوة الصلوة شرع  
 حراما

من قوم فرائد واحد منهم خرفا لم يسمعوا أن يسجد لأنه لم يسمعوا من قال كافي  
 الدراية وإذا قرأ آية السجدة بالجملة لا تجب السجدة لأنه لا يقال اقرأ القرآن  
 وأما قرأ الحجا ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لها الحرف فالتأخير في القرآن  
 ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن كذا في التبيين والمزيد فتأوي  
 قاضي حمان وأياها أربع عشرة آية فتجب السجدة في الأعراف عند قوله  
 تعالى ألم قال الذين عند ربك لا تستكبرون عن عبادتي ويسبحون ويصلون  
 وفي الرعد عند قوله تعالى في الله تسجدون في السموات والأرض طوعا وكرها  
 وظلالهم بالغدوق والأصقال وفي النحل عند قوله تعالى في الله تسجدوا  
 السموات والأرض في الأرض من قانت والملائكة وهم لا يستكبرون تخافون  
 من ربهم ويعتقلون متابعين وفي الأعراف عند قوله تعالى ألم قال الذين  
 لم يؤمنوا بالبعث قل الله أعلم بما تكتلون للآذان من السجدة أو يقولون  
 مشجرا وتشتان أن كان وعد ربنا لمفعولا وتحتون الآية فإن يستكبرون  
 وتزبدون عشوها وفي مرهم عند قوله تعالى وليدك الذين نكرم الله  
 عليهم من النبيين من ذوات أدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية  
 إبراهيم وإسماعيل ومن عهدنا داود وإحيينا إذا نزلنا عليهم آيات الرحمن خروا  
 سجدا وسجدا وفي أولي الج عند قوله تعالى ألم قال الله يسجدوا من في  
 السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبالة والشجر والعباد  
 وكثير من الناس وكثير حق علينا العذاب ومن ظن الله فالذين يحكم  
 أن الله يفعل ما يشاء وفي الفرقان عند قوله تعالى وإذا قيل لهم تسجدوا  
 لله قالوا أي ما أرى نحن تسجدوا لأنهم ناداهم بقولهم **أو في النحل** عند قوله  
 تعالى ألم قال الذين عند ربك لا تستكبرون عن عبادتي ويسبحون ويصلون  
 وما تحفون وما يعلمون الله لا اله إلا الله رب العالمين العظيم وعلم  
 قراءة القائمة وعند قوله تعالى لا اله إلا الله على قراءة الكسرية بالتحقيق

الحرف إن قرأه القرآن  
 في الصلاة بالجملة لا يوجب  
 عن قراءة بيدها





تجدد واحدة لا تنطلي القرينة الا برهان من ادراك الامام في السجود بسجدة واحدة  
ولا يعتد به ولا تنطلي تحريمه بذلك وفي رواية النوادر تنطلي الصلاة وليس  
بصحيح وقيل هو قول محمد وعندهما لا يعبد **تجب سجدة التلاوة** **بسم الله** القراءة  
باللغة **الفارسية** ان **فهما على المعنى** وهذا عندهما وتجب عليه عند اي  
حقيقة وان لم يفهم معناها اذا اخبر بالهاية سجدة والخلاف في هذه المسئلة  
يهني على ان القرآن بالفارسية هل يكون قرانا من كل وجه او من وجه دون  
وجه فتبلى القول الذي جاز الصلاة لها يكون قرانا من كل وجه وعلى القول  
الذي رجع اليه يكون قرانا من وجه حتى لا يجوز لمن يحسن العربية فعل هذا  
لا يكون شامعا للقرآن من كل وجه اذا لم يفهم واذا فهم كان شامعا من وجه  
دون وجه فتجب احتياطا كذا في البرهان **واختلف المتصنف في وجوها**  
على السامع **بالسماع من نابه** **ومجنون** ذكر شيخ الاسلام انه لا يجب السجود  
بالسماع من مجنون او ناهم او طير لان السب سماع تلاوة صحيحة وصحة  
التلاوة بالتمييز ولم يوجد في الخلاصة اذا سمعها من طير لا تجب السجدة  
ومن ناهم الصحيح انها تجب كذا قال الكاظمي قال القاضي خان تجب على من تجب  
عليه الصلاة اذا قرأ اية السجدة او سمعها من تجب عليه الصلاة او لا  
تجب لحيض او نفاس او كراهة او جنون ولا تجب اذا سمعها من طير فان  
سمعها من ناهم اختلفوا فيه والصحيح هو الوجه انتهى وفي الترخائية  
عن المحيط ذكر الشيخ الامام الصغار رحمه الله ان سمعها من ناهم قبل تجب  
والصحيح انه لا يجب وفي الخائية الصحيح هو الوجه انتهى ولو قراها ساكرا  
وتجب عليه السجود وعلى من سمعها منه لان عقله اعتبر قراها في حق وجوب  
السجدة كما في وتوقع طلاقه كذا في شرح الترمذي في الظاهر اذا اخبر انه قرا  
في حال النوم تجب عليه وفي النصاب وهو الاصح كذا في الترخائية وفي العدة  
لا تلزمه من الصحيح انتهى والايام والايام اذا قرا في سجدة التلاوة لا يجب

عليه

عليه ان يستجد كذا في الترخائية عن الدخيرة ولا تجب كتابة القرآن لانه  
لم يقرأ ولم يسمع كذا في قاضي خان وبرطل في الفتاوى الصغرى مسئلة الامم  
والايام **ولا تجب سجدة التلاوة** **بسم الله** **الطبري** على الصحيح كذا في  
التبيين وعميون المذاهب كما في جميع الروايات وقيل تجب في السجدة بالصحيح  
لا يسمع كلام الله وهذا السماع صحيح كذا في الترخائية وفي الدراية لو سمعها  
من الناهم والطوطي والقرا المتكافئ قبل تجب قبل لا تجب انتهى ولا تجب سماعها  
من **الصدى** وهو ما يحسبك مثل موتك في الجاهل الذي يصاري ونحوها كما  
في الصحيح **وتودي ركوع** في الصلاة لا يركع خارج الصلاة لما سئل عن  
او سجدة في الصلاة **غير ركوع الصلاة** وغير سجدة فافقوا لكن السجدة افضل  
عليه بوحيفة رحمه الله ووفقهما انما اذا استجدتم قام وقرا حتى قرئين خلاف  
ما اذا ركع ولا تتركه للصحة مع الوجوب بشورتهم ومعناه وانما بالركوع فمعناه  
وهو المنصوح ولا شك ان الاول افضل وهو خلاف ما في بعض المواضع من انها  
اذا كانت في اخر السورة فالأفضل ان يركع لها انتهى ثم اذا استجدوا وقام فركع  
يخرج قيامه من غير قراءة كقوله ذلك سواء كانت الاية في وسط السورة او ختمها  
او بقي الى الختم ايتان وثلاث لا يهتدي بانها الركوع على السجود فينبغي ان  
يقرا ما بقي من السورة ولو ايت من سورة الاسراء او ثلاث ايات كانت  
وان كانت السجدة في السورة يقرأ من سورة اخرى ثم يركع كما في الفتوح وهذا  
النقل عن الامام وقد نقله الكمال يقدم على ما قال في الترخائية وفي الحاوي  
لا يركع بالسجدة في سورة اقيام الله وسورة الحج وما اشبهها مما هو وسط  
السورة فانه يركع وانما سجدة ان يركع بالسجدة اذا كانت في اخر السورة وفي  
البدئية سئل والذي عثر في السجدة هل الاول في حقها ان يركع لها ام لا  
ساجدا فقال ان كان في صلاة مخافتها فاولا وان يركع لها كذا لا يثبت  
الامر على القوم وفي المحيط وان كان في صلاة مخافتها فاولا انتهى

ويعجز عنها اي عن سجدة التلاوة **ركوع الصلاة** ان نوالها اي نوي  
اذا اصابه كالشيخ الاسلام خواهرزاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب  
عن سجدة التلاوة نفس عليه محمد رحمه الله فانه اي محمد قال اذا تذكر سجدة  
تلاوة في الركوع بخروا سجدة كما تذكر ثم يقوم فيعود الى الركوع ولم  
يفصل بين ان يكون الركوع الذي تذكر فيه عقب التلاوة بلا فصل او به  
فلو كان الركوع ما ينوب عن السجدة من غير نية كان لا يامر بان يسجد للتلاوة  
بل قام نفس الركوع مقام التلاوة وما دفع به صاحب البدائع هذا المروي  
لا يقوي قالا كما لا يعجز عنها ايضا **سجودها** اي سجود الصلاة وان لم  
ينوها اي التلاوة اذا لم ينقطع **فورا** التلاوة وانقطاعه بان يقرأ  
اكثر من ايتين بعد اية التلاوة قال القاضي خان لور ترك الصلاة على الفور  
وسجد سقطت سجدة التلاوة نوي في التوبة للتلوة او لم ينو ذلك اذا  
قرأ بعدها ايتين اجمعوا على ان سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة  
وان لم ينو للتلاوة انتهى ونقله عنه الكمال في تبييننا الانقطاع باكثر من  
ايتين لان فيه الاحتياط وهو قول شيخ الاسلام خواهرزاده وقال اذا قرأ  
بعد السجدة ثلاث ايات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال  
شمس الامنة الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات وقال الكمال  
الهام ان قول شمس الامنة هو الرواية وفي البدائع ما يفيد شوب الخلاف  
وعملية فيحتاج الى نيتها ايضا في السجدة اذا لم ينقطع فورا التلاوة ليقوم  
مقامها انتهى **تنبيه** **مهم** **يضر** **الى حفظ** الاستدلال على تحقيق  
في معرفة تقدم القياس في الاستحسان اذا انقطع فورا التلاوة صارت  
دينا فلا بد من فعلها ونحوها لنية في قضائها بفعل مخصوص كما قدمنا لان الله  
يعتضي عماله لا ما عاب فيها ركوع او سجدة خاص بخلاف ما اذا لم نقر بها  
لان الحاجة حينئذ الى التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمن السجود

فورا

فورا من غير احتياج الى نية وبالركوع للصلاة فورا لكن مع النية فيه فيكفي  
ذلك كداخل السجدة اصلي الفضا وغيره كمن نوى السجدة لم يحصل تعظيم السجدة  
غير ان الركوع لم يعرفه في الشرع منعوا عن الصلاة فلهذا تنادي به  
السجدة اذا تلي في الصلاة لاخارجها قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله  
**فان قلنا** قد قالوا ان قراءتها في ضمن الركوع هو القياس والاحتياط  
علمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاسعفي بكشف هذا المقام  
**الجواب** ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي ينطأ لها  
الحكم من القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل  
القياس المحدود في الأصول بل هو اعم منه قد يكون الاستحسان بالنظر قد يكون  
بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياسا من متبادر وذلك خفي وهو  
القياس الصحيح فسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت بان  
مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح فاسم قابل قياسا باعتبار  
الشبه ويتبب كون القياس للمقابل ما ظهر بالنسبة الى الاستحسان ظهر من  
سلة ان الصلبة هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس  
على قوله ان تقوم الصلبة وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لان سقوط  
السجدة بالسجدة امر ظاهر فكان هو القياس في الاستحسان لا يجوز ان  
السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصور يوم من رمضان  
لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم اخر فصح ان القياس وهو الامر الظاهر هنا  
مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها وان القياس بانها الجواز  
لان الظاهر في الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ من تقدم الاستحسان  
لا القياس كعمامة المشايخ على ان الركوع هو تقدم مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله  
في الكتاب فانه قال قلت فان اذ ان ركع السجدة نفسها هل يجوز ذلك  
قال ما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة وتما في



الاستحسان فينبغي له ان يسجد بالقياس باخذ من هذا اللفظ محمد وجهه  
القياس بما ذكر محمدان معني التعظيم فيها واحد فكانا في جنس التعظيم هما  
جنسا واحدا والحاجة الي تعظيم الله اما اقتداء من عظم واما مخالفة لمن  
استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان بان الواجب والتعظيم محبة  
مخصوصة وهي التوجه بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة لم يركع  
بالركوع ان يقع عن التوجه لا يجوز ثم اخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما  
روى عن ابن مسعود قال بن عمر انهما كانا اجازا ان يركع عن التوجه في الصلاة  
ولم يركع عن غيرهما اخذوا فلما قدم القياس فانه لا يخرج من الحنفية ولا للظاهر  
لظهور بل يرجع في الترجيح اليها اقترن بهما من المعاني فمضى قوي الحنفية اخذوا به  
او الظاهر اخذوا به غير ان استقر بهم اوجب قلن قوة الظاهر المتبادر واللب  
الي الحنفية المقارن له فلما احصرنا مواضع تقدم القياس على الاستحسان في  
بعضة عشر موضعا اترف في الاصول هذا احدها ولا حصر لمقابلته ولو سمع  
ايضا التوجه من امام فلم ياتم به اصلا او ايت به في ركعة اخرى غير  
التي تنبئ اليه فيها وسجد بها الامام سجد السامع سجدة خارج الصلاة  
لتحقق السبب والتمتاده من ليس بحجر عليه والسبب من تلقا سجدة علي  
اختلاف المشايخ في السبب قوله في الاصل متعلق بالتمتة الاخيرة وقال  
الاعتناي شارح بعض النسخ الي انها تنقطع عنه لا اقتداء في غير ركعتها لان  
السمع يتأخر عن التلاوة وقد وجدت في الصلاة فكانت السجدة صلوية فلم تود  
خارجها ووجه ما قلنا انهم لما اختلفوا في السبب حصلوا بالسمع او التلاوة لو  
نظرنا الي ان التلاوة والسمع كاد مناه لم تود خارجها ولو نظرنا الي السمع تودي  
خارجها فلا احتياط ان تودي خارجها لانها صحتها والقبول عن الزايد كما في  
المرهان واذا ايت السامع قبل سجدة امامها سجد معه لوجه السبب في حقه  
وعلم لما نفع قاله الزايد ولا يلزم ان يسمعها بان اخذها الامام سجد معها فلهذا

اولي

اولي في العناية وان اقتدى في السامع يداي بالامام بعد سجودها وكان  
اقتداء في ركعتها كما رواه التام مدركها الي السجدة كما يادرك ركعتها  
فيصير سجودها كما فلا يسجد اصلا بتوافق الروايات لا يمكن ان يسجد  
في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا يبعد ان يركعها لا صلواته ولم تنقص  
الصلاة لثبوت خارجها لان لها منزلة لها في حرمة الصلاة فلا تنافي  
بانها قصر وهذا اذا لم تنقص الصلاة بغير الحيف فيها اما لو كانت فعلية  
السجدة خارجها لا يفسد الصلاة بقية سجود التلاوة فلم تكن صلواته ولو اداها  
فيها ثم نددت لا بعيد السجدة لان بالفساد لا يفسد جميع اجزاء الصلاة وانما  
يفسد الجزء المقارن فمنع البناء عليه والحال ان تنقطع عنها السجدة الحيف  
في الصلاة كذا في البحر قاتل ومثلها التمس لان حكمها في الصلاة عام  
انتهى واذ لم يسجد حتى فرغ من الصلاة سقطت قائم والمخرج له التوبة  
كسائر التوريبات لان تعيم من قوامه يستغنى عنه الا انه فانه خطأ فاحش  
صرح به في التبريع قال صاحب البحر وتعبيرها بالصلاة متناهي الهداية  
والكثر وهو مستعمل عند الفقهاء كثير فهو خير من صوابه فاد قال كمال وصوابه  
النسبة فيه صلوية كما عبر به شرحه به الغدوا واخذوا التلاوة اذا كانوا حذوا  
في نسبة المذكور الي الموت ككسبه الرجل الي بصره مثلا فكذا لو بصره لا يصرف  
كيلا يجمع تان في نسبة الموت فيقولون بصرته فكيف بنسبة الموت الي الموت  
ولو تنبئ اية خارج الصلاة فسجد بها ثم دخل في الصلاة واعاد تلاوتها  
فيها اي في الصلاة في ذلك المجلس سجد سجد اخرى لان الصلوية اقوي فلا  
تكون تبعا للضعف ولا تنوب عنها وان لم يسجد او لا حين تنبئ خارج الصلاة  
ثم تلاها في الصلاة بذلك المجلس كسنة سجدة واحدة وهي الصلوية عن التلاوة  
لان المجلس سجد الصلوية اقوي فنصارت الاولى متبعا لها في ظاهر الرواية  
وفي رواية النوادر يسجد الاولى اذ فرغ من الصلاة لان التلاوة لا يكون تبعا للاخر

ولان المكان قد تبدل بالاستغناء بالاقصاء فصار كما لو تبدل بعمل اخر وجه الظاهر  
 ان الموقوف في الصلاة على قليل ومثله لا يختلف المجلس كذا في التبيين فان  
 وجد بين التلاوة وبين الموقوف في الصلاة فمما يقطع حكم المجلس بيلزم  
 لكل تلاوة سجدة كذا في جمع الروايات واذا تلاها في الصلاة وسجدت تلاها  
 في مجلسه اخرج في ظاهر الرواية قبل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ كذا في الخلاصة  
 والتبيين ان المتلوة في الصلاة لا يوجد لها حقيقة ولا حكا والموجود  
 هو الذي يستتبعه دون المعدوم بخلافه ما اذا كانت الاولى خارجية فالحا  
 باقية بعد التلاوة حكما وذكر في النوادر انه لا يلزم سجدة اخرى باعادة تلاها  
 بعد السلام ووقوع بينهما محل الاول على ما اذا اعادها بعد الكلام والثاني  
 على ما قبله وبه يختلف الحكم ومن الصحيح اي في التوفيق لا يفسر الحكم ان  
 كثر مني سلم ولم يتكلم لم ينقطع به المجلس كذا في كلامه لا يستبدل المجلس  
 بالسلام فانه لا ينقطع به مجلس الصلاة اذا شئ واجبا واذا تكلم فقد علت  
 ان ظاهر الرواية وجوب السجدة وان لم يتكلم بتلاوتها ثانيا بعد السلام فتحكم  
 حكم ظاهر الرواية والنوادر مع كون مختلفا ولذا خيد ظاهر الرواية بما اذا  
 تكلم بعد السلام ثم قرأ على ما قبل فالحال المذكور غير مسلم والتحقيق ان مجرم السلام  
 لا يمنع الاتحاد الحكم على رواية النوادر فكيفما الصلوة عن التي بعدها خارج  
 الصلاة ويمنع مجرم السلام على ظاهر الرواية واما اذا فصل بعد السلام بكلام  
 فيتركه الوجوب اتفاقا وما فهمه بعض المتأخرين من هذا المجلد ان الصلوة  
 تقضي خارجها فغير مستقيم ما تقدم ولنصر قاضي خان على ان لو قرأها في الصلاة  
 فلم يسجد حتى سلم فقرأها سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى لو كانت قارة مقامها  
 لقولها اجازة واحدة عنها **كن كرها** اي الالة الواحدة **في مجلس واحد**  
 تكفيه سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء التلاوة او اثنائها او بعدها  
 للتداخل قال في الزاهد يمداري ان جبر على ثلثه سلام كان يقرأها على النبي

بعد السلام سجدة

استنع المجلس كذا في جمع  
 الروايات وفيه ولكن  
 قد مر

صلى

صلى الله عليه وسلم ثم هو على سجدة وسجدة واحدة وكذا النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يقرأها على سجدتين او سجدة واحدة قال في النوادر ان  
 سببي الوجوب اجتماع في مجلس واحد وسجدة واحدة كالتالي التاسع وفي  
 التبيين لو تلاها في الصلاة بعد ما سجد من غير يكفيه سجدة واحدة انتهى  
 ولو تلاها اولاً ثم سمعها عليه سجدة واحدة باتفاق الروايات كافي في جمع الروايات  
 وفي الوبري لو سمع المصلي اية السجدة من رجل ثم من اخر ثم تلاها اوجزها واحدة  
 عن الكل وان لم يسجد بها سقط الكل ولو لم يقرأ التي سمعها سجدت عليه سجدة واحدة  
 خارج الصلاة كما في التبيين وهذا على غير الصحيح الشارح الخاد التالى  
 والصحيح خلافه كما في جمع الروايات لا اي لا يكفيه سجدة واحدة بذكر من سجد  
**مجلسين** لعدم التداخل وهذا لان مبني السجدة على التداخل ما امكن  
 وامكانه عند اتحاد المجلس كونه جامعاً للمقتضيات فيما يتركه الحاجة كما في  
 الاحباب والقبول وغيره والفاوري يحتاج الى التكرار للمعظوم والتعليم  
 والاعتبار وهو متداخل في السبب والحكم ومثناه ان سجدة التلاوة  
 كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سبباً والباقي تبعاً لها وموافق  
 بالعبادات والتداخل في الحكم البقي في العقوبات لاها شريعت للمرجع  
 فهو بمنزلة جرم واحدة فيحصل المقطوع فلا حاجة الى العقوبة الثانية  
 قال الزيلعي لفرق بينهما ان بين التداخلين ان التداخل في السبب  
 فيه الواحدة عما قبلها وبما بعدها وفي التداخل في الحكم لا تنوب الا عما  
 قبلها احتيج لورني فعد ثم ربي في المجلس سجدة واحدة انتهى وقيل اذا تجدد  
 للاول ثم تلاها رسته اخرى كذا الشرح وهذا على ما قبل ان التداخل  
 للتلاوة في الحكم وهو ضعيف انتهى بل في السبب هكذا لان العبادات محتاط  
 في اثباتها ولو اثبتنا التداخل في الاحكام هنا اي في العبادات يوجب الى  
 ابطال التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتكرر وبالنظر الى الاحكام

لما روينا



لا يتكرر في تكرار احتياطها لاحتياطي دارين بين الشك والتسوية ثبتت  
 لان مبناها على التكرار لا خلقها واما العقوبات فبناها على الرد  
 والقعود لا يوجب تكرارها من ابطال التداخل حتى اذا دارت كذلك  
 سقطت ولان التحقيق لا يثير المجلس في جميع الاسباب الا احكام على ما في  
 البيع وغيره وهذا التداخل يقيد المجلس فعلم انه في التسوية ينبغي مستصفي  
 بفتح القدر **تنبيه** التداخل استحسان والقياس ان يحجب لكل  
 ثلاثة تجدد كما في الترخانية قال في الدراية وعلى هذا قالوا الرطل واحد  
 الله في مجلسه مرارا ينبغي السماع ان يشهد لادحق العتيد وكذا الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم قيل بثمثة مرة وقيل اربع عشرة والاصح انه  
 اذا رآه على الثلاث لا يشتمه كذا في المبسوط انتهى لما روي عن رضي الله  
 عنه قال للعاطس في مجلسه بعد الثلاث قم فاستنثر فان لم تره فركب كذا في  
 البحر والاصح ذكره في الاسلام في الجامع الكبير وقا بين السجدة والصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان سجدت تكرارا للصلوة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم بخلاف السجدة لانا العتيد وان عظمت مترتبة لا يوزي حقه  
 حق الله تعالى في وضع الحرج فلذا افترقا انتهى والراجح وجوب الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا انها تنهي في بيعة الدهر سيل على لفظ  
 عن قرا اية السجدة مرارا في مجلس واحد لا تنقل في حقه ان يسجد لكل ثلاثة  
 ام الافضل ان يسجد مرة واحدة قال هذا من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
 مرارا لا يلزم الصلاة الا مرة واحدة الا ان تكرار اسمه واجبة سقطت  
 التي بها قوام الشرايع وفي اجاب الصلاة في كل مرة كرجح فوجب وضعا اذا  
 اتخذ المجلس وكذلك هذا الا ان بينها فرقا ومما سجدت تكرارا الصلاة التي  
 اي لا سجود الثلاثة وفي المجتبى لا خلاف في وجوب تعظيم الله تعالى عند  
 ذكره في كل مرة ويتبدل المجلس بالانتقال منه خطوات ثلاث في الصلاة

في الحرم

والطريق

والطريق ولو كان مسددا في الاصحاب ان يذهب ويبدع الشدة ويلقيه  
 على امواله متخوفا في الحايطة او الارض الذي يكون جالسا على شيء ويدير  
 دواره يلقي عليها الشدة لانه تجالس في مكان واحد لا يتكرر بالوجوب كما في الفتح  
 واما قيدنا بكونه في الصلاة المأذون كرايا البيت الصغير لا يتبدل المجلس الا  
 فيه الى ما ويزاخر به بغير تسوية فيها بالاولي خصوصها على القول بالاحتياط  
 اخلافا لمكان ولم يقيد ذلك القول بكونها في بيعة لما هو الثاني فيها على ما تقدم  
 التسوية بغير دواير يدر عليها وهو جالس في الضابط في كل مكان يصح فيه  
 الاقضية لا يتبدل بالانتقال فيلزمنا حيز منه لا يستدرك عن قاضي خان و  
 يتبدل المجلس بالانتقال من غصن شجرة الى غصن منها في ظاهرها رواية وهو  
 الصحيح كذا في الترخانية وكذا يعتبر الغصن مختلفا عن الاخر في الحل والحرم  
 حتى ان الحل لوردي سيد على شجرة اصلها في الحل والغصن في الحرم محجبا لهما  
 كذا في الفتح وفي الترخانية عن الحجة ان كان كذا التحول من غصن الى غصن الا  
 بالقول والقعود بسجدة ثانية والاكف واحدة للتداولين ويتبدل المجلس  
 في عموم اي ساحة في الظاهر وساحة في حوض كبير لا خلافا للمجلس وقوله  
 في الاصح يرجع الى المسائل كلها وعن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول  
 المسجد وعرضه بكنة سجدة واحدة وفي الخاتمة الصحيح ان تكرار انتهى وكذا في  
 الدراية والدور حول الرمي في الاصح كما في الفتح ولا يتبدل المجلس السماع  
 والتلاوة وزوايا البيت الصغير كذا في البرهان وكذا لو تلاها في كرم  
 فيما كان مختلغا كما في الدراية وفي الترخانية ولو تلاها في زوايا المسجد  
 الجامع بكنة سجدة واحدة وكذلك حكم البيت والدار وقيل في الدار اذا  
 كانت الدار كبيرة كدار السلطان فقل في دارها ثم في دار اخرى يلزم سجدة  
 اخرى انتهى وقد جزم به قاضي خان حيث قال ولا يتكرر الوجوه سلوا متقلين  
 زاوية البيت والمسجد الى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان

فان استقر في المصالح مع من لا يؤيد المبدأ ولا يكره الوجوب وان انقل  
 فيه من دار الى دار فكل موضع يصح الاقتداء يصير مكان واحد ولا يتكرر  
 الوجوب انتهى ولا يتبدل مجلس التلاوة بزوايا المسجد لو كان كبيراً أو لدا  
 لا يضر اتساع الفضاء في صحة الاقتداء فيه وقيل خلافه ولا يتبدل مجلس التلاوة  
 والتلاوة بتغيير تهيئة كالمكانت واقفة ولا يتبدل بركعة تكررت فيها  
 التلاوة اتفاقاً قياساً واستحساناً كما في الدور والعرش ولا يتبدل بركعتين  
 كررت فيها علي قولنا في يوسف وعند محمد سجوداً استحسننا وهكذا من المسائل  
 التي رجح فيها ابو يوسف عن الاستحسان في القياس انتهى فاذ اكره في  
 الشفع الثاني من المنفل او سنة الظهر سجداً بوضوء في الغرض اختلف بين ابي  
 يوسف ومحمد كما في القسمة فجعل الطلوع في الشفعين مع ان المذكور في الجمع  
 وغيره في الركعتين كما في شرح المقدسي ولا يتبدل بحصول شربة واكل لقمتين  
**ومشي خطوتين** في الصلوات اختلف الاكثر ولا باتفاق وقوله وقام بدون  
 شيء في غير بيت ومسجد وركعتين في محل التلاوة كما في الحائض  
 ولا يتبدل المجلس بتغيره اذا اكره ما مصلحاً لمجلس المجلس من ضرورة  
 جواز الصلاة ولو كبر ركعة في الصلاة على ايتين ايتين مختلفتين مع  
 كل صاحب فعل كل واحد سجدة في الصلاة لتلاوة فيها ويسجد خارجاً كما كره  
 بقدر ما سمع من صاحب في رواية النوادر واختلاف مكان صاحب حقيقة وانما  
 جعل سجدة واحدة جواز صلاة فلا يظن الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية  
 لا يلزم بقراءة صاحب السجدة واحدة خارج الصلاة وعليه الاعتماد لان ان  
 نظرنا الى مكان التلاوة في مكانه جعل مكان واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع  
 ايضا لان السامع يسمع التلاوة وطناً يكره الوجوب على السامع بتبدل المجلس  
 والحال ان قد اختلف مجلس التلاوة كما في مكانه فكان ثم اتساع الى الخارج ثم  
 عاد نفسه يكره ما كره على السامع السجدة اجماعاً اتساعاً على قولنا بتعمق التلاوة

السامع يكرهه واحداً وان  
 نظرنا الى مكانه

من

فجلس

فجلس السامع معتدلاً واتساعاً على قول الجمهور والتبديل للتلاوة فالتلاوة الاتحاد المجلس يطل  
 التعدد في حق السامع في كل موضع يظن ذلك في حق غيره وقالوا لو سجدوا في موضع واحد  
 راكبا تكررت عليه على يتبدل ولا يكره الوجوب على السامع بتكرره وهو اتحاد مجلس  
 السامع واختلاف مجلس السامع ان تلي فذهب ثم عاد فكررهما وتسمى الجاهل أيضاً  
 تكفي سجدة على الأصح لما قلنا ان السبب في صحة السامع ولم يتبدل مجلسه كما في الهدى  
 وقال في الهدى لا يكره ما كره في اختياره كما سجد في كل سجدة فلو كان لا يكره في هذا القول وهو  
 قولنا لا سلام ان مجلس التلاوة انكره من السامع يكره الوجوب على  
 السامع لان الحكم يضاف الى السبب من التلاوة لا الى الشرط وهو السامع  
 وهذا هو الذي عليه الجمهور لان الصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة  
 كالتلاوة في السامع شرط عمل التلاوة في حق السامع انتهى ليس في الحديث  
 بيان السبب بل بيان الوجوب على السامع فصاحب السجدة مختار وعلم التكرار  
 لمجلس التلاوة والتلاوة لا سلام بخلافه مختاراً التكرار وجعل التلاوة  
 السبب وكره ان يقرأ سورة ويقرأ آية السجدة منها لا يشبه  
 الاستسكان فيها ويومئذ القرار من رواه ما هو من معنى القرآن وكل من كره  
 وسواء كان في الصلاة او خارجاً قال الشيخ الامام حر لا سلام على  
 البزدي في شرح الجامع الصغير من الناس من كره ذلك خارج الصلاة  
 ولم يكرهه في الصلاة ولكن هذا خلاف الرواية قال محمد رحمه الله في الجامع  
 الصغير كما ان يقرأ السورة في الصلاة وغيرها ويقرأ آية السجدة كما  
 في التترائية لا يكرهه وعنه ان يقرأ آية السجدة بالقرآن لا يكرهه  
 اليها ولكن نبت ضم آية او ضم أكثر من آية اليها اي آية السجدة قال محمد  
 احب الي ان يقرأ آية او آيتين للرفع وهم التفضيل اي تفضيل آية السجدة  
 على غيرها اذا اكل من حيث ان كلام الله في رتبة واحل وان كان لبعضها سبب

اعرف ان القرآن من حيث انه  
 كلام الله اكل من رتبة واحل وان  
 كان لبعضها سبب اشقاه  
 علاء في حقنا من جملة  
 زيادة فضيلة ما عشنا  
 المقدم لا باعتباره من حيث هو



اشتمال على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة تفضيله باعتبار المذكور لا يلتزم  
من حيث عرفان كذا في الفقه وقال قاضي خانيان قرا معها اية او اثنين فهو  
احب وهذا اعم من الاول لا يشترط قراتها بعدتها وندبها **حقا** وها يعني ندب  
المشايع بمعنى استحسنوا اخضاها عن غير منها **هـ** شفقة على المشايين  
وفيل ان وقع في قلبه عدا لا شقاق عليهم فحرم حاشا لم على المطاعة وندب  
**القيام** لمن تليها التمام **التجود لها** روي ذلك عن عايشة رضي الله عنها وكان  
الخزور النيب مع بدا وليد فيه اكل وكذا لو كان راكبا فقلها الاولى له  
النزول بسجدها على الارض فلم يزل في سجده ثم ركب فادخلها جارا اعتبارا  
بوقت تلاوتها خلافا لرويه يقول لما ترك جباة اوها على الارض فصار  
كالوتلاها على الارض وكذا لو تلاها عند الشروق فلم يسجد جزءا بسجدها  
في وقت الزوال فالزوال خلافا لروينا انه اذا كان واجبت فاقصة  
وعند ما ادرك وقتا كاملا وجبت فيه بصفته الكمال كعصر من سخن  
نقول عصر من يضاف اليه كل وقت فاقترقا كذا في البرهان وحكاية في  
التنزيلانية عن ابي يوسف ومحمد قال ذكر في موضع اخر عن ابي يوسف  
انه لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وندبان  
**لا يرفع السامع** تلاوتها **اسمها** ايا السجدة قبل رفع راسها  
لانها الاصل في سجدها فينتج ادائها وليس بحقيقة اقتداء ولا  
**لا يومس التالى بالتقدم** ولا السامعون بالاصطفا فيسجدون  
معه حيث كانوا وكيف كانوا قاله شيخ الاسلام وفي النوازلي بتقديم  
ويصطف الناس خلفه كذا في الراية وقال كذا لا يشر هذا اقتداء  
بل صورة ولذا يستحب ان لا يسبقوا بالوضع والرفع فلو كان حقيقة لوجب  
ولفست سجدة ثم بفسا وسجدة التالى تسجد الاسباب وبما شئت  
استقي وذكر ابو بكر ان المطة ترفع اماما للرجل فيها كذا في الراية وشرط

لحمها

لحمها ان تكون شرطا لموجودة في الشا جدي الطهار من الحدث  
والجنب وسنة الموقرة واستقبال القبلة وتحررها عند الاستبارة والنية  
**الا التجر** فلا تشترط لان التكبير سنة كاستدرك وفي التنزيلانية عن الحجة  
وسجدة التالى او السامع اذا لم يمكن التجر وان يقول سمعنا واطعنا غفرلك  
بينا قال لك المصير **نسيب** قال شمس الامة الحلواني قال لما نحرهم  
الله السبل في زماننا اذا قرأها الامام في صلاة الجمعة ان لا يسجد لها  
لا متدا الصنف وكثرة القوم فان لم يقرأوا اكثر لها يظن لغوا منه  
كثير للركن في كونه رقية من لفتنة ما لا تخفى وهكذا في صلاة العيد  
قال شمس الامة هكذا كانت الفاضلي رحمه الله عليه كرم للامام ان يقرأ  
سورة فيها بحمد يوم الجمعة كما يكره في صلاة الظهر قال البيهقي في رواية  
وينبغي ان يقرأ في شرح الطحاوي ولا ينبغي للامام ان يقرأ اية السجدة  
في صلاة الجمعة والعديد من اذ كان القوم يحال لا يسمعون القراءة فكل  
استمعي لوزن الخطيب على المنبر انما سجد على المنبر وان شازل في سجدة  
وفي شرح الطحاوي وسجدة من مع منده ولا يجب على من لم يسمع خلافا للقلادة  
استمعي واما قراءة سورة الممتز بل السجدة وهل يقرأ في سجدة في سجدة  
فيس في بعض الاوقات فعلى ولا يلزم على تركه كالا يلزم على فله **نسيب**  
اخر في بيان ما يبطل هذه السجدة وما لا يبطلها اذا تكلم فيها الوقفة  
او حدث مستمدا او خطا فكلها اعمادها اعتبارا بالصلوة ولا وضو عليها  
الحقيقة فيها اتفاقا لما في الطهارة وان سجد الحدث فوضا  
واما ما قاله شيخ الاسلام هذا الجواب مستقيم على قول محمد بن عبد الله ان  
عند تعلم السجدة بوضع الجبهة ورفعها فاذا احدث فيها ارجلها ونكلم  
امادها اما على قول ابي يوسف رحمه الله تمام السجدة بوضع الجبهة لا غير  
فاذا وضعت الجبهة فقد تمت السجدة وان قل بكيف تصور الحقيقة

٤  
الحلقة  
منها

او الكلام ونحو فيها واذا اضحك بعبء ذلك فقد ضحك بعد تمام السجدة فلا يلزم الاشارة كذا في الترخاينة قال الكاظمي هو حسن انتهى وقد يقال لا ربح وان لم يكن من تمامها فاذا تم في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة والقيام هو في الغرض فاذا قصدها وعمل المنا في حصول حقيقة السجود فبطل الجرم الملا في له فبطل لكل بطلان فليتامل وكيفيتها التي هي سجدة التلاوة انه **سجدة واحدة** واحلة كايته بين تكبيرتين تكبيرة للوضع وتكبير للرفع قال في المحرق في الشراج الوهاج اذا اراد السجود ينوي بها قلبه ويقول بلسان سجدة لله سجدة الله اكبر كما يقول صلى الله تعالى صلاة كذا انتهى وقد منا ان النطق بالنية طريقة استحبتها المشايخ ولم يستنقل عن النبي ولا عن خلفائه انتهى وفي الهداية من اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد كبر ورفع يديه اعتبر بالسجدة الصلاة وكما هو في بعض ابن مسعود انتهى ورواه ابن ابي شيبة عن ابراهيم والحسن واي قلابة وابن سيرين كذا بخط شيخ مشايخنا انتهى وفي النخبة مما لم يرد قيل يكبر في الابتداء بلا خلاف وفي الانتهاء خلاف يكبر عند اي موضع لا عند رفع وفي المحيط روي الحسن عن اي حنيفة انه لا يكبر مع الاخطا وفي الحجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر خرج عن العدة وهذا يعلم ولا يعمل به لما في شرح مخالفة التتة انتهى وقال شيخ الاسلام روي الحسن عن اي حنيفة الركن في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيدا انتهى قلت وهذا يعكس على ما قيل ان السجدة تتم بمجرد الوضع فتبطل المنا في بعد انتهى وفي مبسوط في الاسئلة التكبير ليس بواجب كما في الصلاة فلذا بين صفة التكبيرين بقوله **هما مستان** اي كل منهما سنة كما في سجدة في الاديان الحديث اي داود في السنن من فعله طيلة الصلاة والسلام كذا لا يرفع يدا ان الرفع للتحركة ولا تحريم هنا والتكبير للاخطا كما في سجود الصلاة ولا

تشهد لقدم وروده ولا تسليم لانه يستند في سبق التسمية وفي مقدمة تفهيم لم يذكر ما يقال فيها من التسليم لانه قال في المبسوط لم يذكر محمد رحمه الله ماذا يقول في سجده والاصح ان يقول في التسليم ما يقول في سجود الصلاة وبه قال الشافعي رحمه الله كذا في معراج الدراية انتهى قال في الترخاينة هو الصحيح انتهى وقال ابو بكر الاسكاخاني سجدة الصلاة افضل من سجدة التلاوة ويقال فيها سبحان ربي الاعلى فكذا هنا قال الفقهاء بوليت وبه واخذوا به النبايع يقول سبحان ربي الاعلى لا قال وذلك لانه في الظاهر هو والاصح انه انتهى وفي شرح الكنز للذري وقد اختلف مشايخنا فيما اذا يقول في سجود التلاوة فقال بعضهم يقول رب اغفر ظلمت نفسي فاغفر لي انتهى وكذا في جامع الجوامع انتهى وقال بعضهم يقول سبحان ربنا ان كان عذرنا لمفعول انتهى ونقله في المحيط عن بعض المشايخين كما في الترخاينة وفي السفر عن عايشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل مرارا اذا سجد سجدة وهي التي خلفه وصوته وشق سمعه وقصر بصره سجدة وفوت كذا في شرح الدرر قال المحقق الكاظمي ان العام في السجدة ان لا يكون ما صح على عومه فان كانت السجدة في الصلاة يقول فيها ما يقال فيها فان كانت في غيره قال سبحان ربي الاعلى او قلنا قال ما شاموا وردت سجدة وهي التي خلفه في اخره وقوله الحمد كتبني لعندك اجاوض عن عني تجاوزا واجعلها لي عندك خيرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما ائتمنك لك انتهى **فصل سجدة الشكر** مكروهة عند اي حنيفة رحمه الله قال في الترخاينة وفي الغدودي عن اي حنيفة انه يكره سجدة الشكر وفي المختلف قال ابو حنيفة رحمه الله سجدة الشكر غير مشروعة قربا انتهى وقال الكاظمي عند اي حنيفة واي

وفي الخلاصة

في سجدة الشكر  
في سجدة الشكر  
في سجدة الشكر





ضم المبلغ الحجاز وفتحها لغة نعيم ساكنها لغة عقيل وقراها بالاعشى والجمع  
جمع وجعانات مثل غراف وغرافات في وجوها انتهى ضيفا اليها اليوم الصلاة  
ثم كثيرا لا استعمال حتى حذف منها المضاف كذا في الدراية **صلاة الجمعة** وض  
عين علم ان الجمعة فرضة محكمة بالكتاب السنة والاجماع وتوهم المعنى  
فيكون جاحدا قال تعالى اذا فودي المصلاة من يوم الجمعة فاسقوا الي  
ذكر الله ربنا الامر بالسعي للذكر على النداء الظاهر ان المراد بالذكر الصلاة  
وتجوز كون المراد به الخطبة وعلى كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فالاول  
ظاهر والثاني كذلك لان افتراض السعي الى الشرط وهو المقصود لغیر  
افتراض ذلك الغير وقال عليه السلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة  
الا اربعة مملوك او امرأة او صبي او مريض وفي البخاري لا على صبي  
او مملوك او مسافر ورواه الطبراني في مشيئة المراد والمريض وقال عليه  
السلام في حديث واعلموا ان الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يوم هذاني  
شهر هذاني في مقام هذاني منكم فاحفظوا مواضعها واستمعوا لاجلها ولا امام  
عادل او جابر الا فلا جمع الله شمله ولا يترك له في امر الا فلا صلاة له الا  
فلا زكاة له الا فلا صورة له الا ان يتوب فمن تاب تاب الله عليه وفي رواية  
قال فريضة واجبة الى يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم من ترك  
ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه ومن يطعم الله على قلبه  
يحبب له في استغفر له الحشم وقال ايضا من ترك ثلاث جمعات من غير  
عذر كتب من المنافقين واما الاجماع فقد اجمع المسلمون من لدن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على فرضيتها من غير انكار احد  
وفي فرض عين الاعن ابن حجر من اصحاب الشافعي فانه يقول لغرض كفاية  
ومن غلط ذكر فيها الحلية من كتبها واما المعنى فلاننا انما نترك الظاهر  
لاقامة الجمعة والظهور فريضة ولا يجوز تركها لغرض الا لغرضها كد

واول بعد قتل علي ان الجمعة آكد من الظهور في الغرضية واما اكثرنا الاستدلال  
نوعا من الاكثار ولما سمع عن بعض المجتلة انهم ينسبون الى من ذهب الحفظة  
عند افتراضها ومنشأ علمنا ذلك في القدر روي عن رجل الظاهر يوم  
الجمعة في منزله ولا عندكم لذلك وجازت صلاة فانا اداء حرم عليه  
وصحت الظاهر الجمعة لتترك الغرض الذي هو الجمعة وصحة الظاهر وجوب  
اضل الغرض وكذا يوقف فاذ استقر الى الجمعة بطلان الغرض كاستدراك  
وعلمت ان الجمعة فرضا كد من الظاهر علمت ان كفاية جاحدا من العناية  
والدراية والرهان وفتح القدر روي عن علي بن ابي طالب في الجمعة  
شرايط وهي الذكورة فخرج به النساء وان شمل المرأة قوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا كن حذرة من قوله تعالى في تلك اليوم يخرج به الارقاء  
والاقامة خرج به المشايخ وان تكون الاقامة بمصر خرج به المقيم بقية  
لما روينا ولما قال حذيفة ليست على اهل القري حجة واما الجمعة على اهل  
الامصار ولعل علي رضي الله عنه لا حجة ولا تشريع ولا صلاة فطر ولا اخي  
الا في مصر جامع او مدينة عظيمة ذكره ان يلي وغيره قال الكاوي كوفي يقول  
علي رضي الله عنه تدعو ورضع صاحب الهداية الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وصحبه ان حرم ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم انهم حين فتح البلاد  
واشتغلوا بنصب السابرو الجمل لا في الامصار دون القرية لو كان لقل  
ولو اخذوا ليد من الاقامة بمصر او الاقامة فيما في محل هو داخل  
**في حجة الاقامة** لها اي بالمصر هو مروي عن ابي حنيفة وقول اي يوسف  
فاعتبر المكان الذي من فارقة بنيت الشرف بصير مسافرا ومن وصل الى حصر  
مقبا في الاصح لان افتراضها مختص باهل المصر بينا والمخرج عن هذا  
الحديث اصله حقيقة ولا حكا وفي ظاهر الرواية لا تجب على من هو خارج  
الربض كافي الرهان وقفا المصر حكم المصر وهو الموضع المعد لمصالح المترحل



به او منفصل بدون غلو كما عرفت في باب المسا في غير كان متقيما في غير ان المضر  
 والحق فيه وليس بين ذلك الموضع وبين غير ان المضر فرجة من المزارع والمراعي  
 نحو القلع بخاري لا حجة على اهل هذا الموضع وان كان التناي يطلع في تقدير  
 البعد عن المضر بقدر غلو او ميل او ميل ليس بشي هكذا روي الفقيه ابو  
 جعفر عن ابي حنيفة واني يوسف وموافقا لشمس الامنة الحلواني كذا قال  
 قاضي خان رحمه الله وفي التنزيلية ثم في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله  
 لا يجب شهود الجماعة الاعلى من سكن المضر والارض المتصلة بالمضر حتى لا يجب  
 على اهل السواد سواد كان السواد قريبا من المضر وبعيدا عنه وهكذا  
 اصح ما قيل فيه انتهى وكذا في معراج الدراية وعن ابي يوسف المتأخر على  
 من كان اهل الحد الذي لو فارقه يثبت له حكم القطر ومن وصل اليه  
 يثبت له حكم الاقامة ويصح ما قيل فيه لان الجماعة على اهل المضر بالنظر  
 واهله من كان في هذا الحد انتهى وفي التجديد المزمع لا يجب الجماعة على  
 اهل القرية ان كانوا قريبا من المضر لان الجماعة انما يجب على اهل الامصار  
**تنبيه** قد علمت بنقل الحديث والاثار والرواية الظاهرة عن اعتنا  
 ابي حنيفة وصاحبه واجتيا والمحققين من اهل الترتيب ان لا عبرة ببلوغ  
 النما ولا بالغلوة ولا اميال وان لم يثبت شي فلا عليك من مخالفة غيره  
 وان ذكر تصحيحه فانه في البدايع ان كان امكدا ان يحضر الجماعة ويبيت  
 باهله من غير تكلف يجب عليه **والرابع** من الشروط **الصحة** خرج بالمرض  
 لما روينا قال المال والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمرض فلا يجب عليه  
 والخامس **الامر** **بظالم** فلا يجب على من اختفى من ظالم كما في فتح القدير  
 ويلحق به المفلس اذا خان الحيس كما جازل التيمم به والسادس سلامة  
**العينين** فلا يجب على لاعمي عندي حنيفة خلافا لما اذا وجدنا  
 يوصله وعلى هذا الخلاف من عجز عن الوضوء او التيمم الى القبلة بنقل

لعنه  
 السمر

يتيمم ويصلي جهة قد تترعد اي حنيفة اخرج بنفسه حنيفة قد ان تحقق  
 القعدة بغيره لا مكان ترابا لمساعدة منع وجوده لولا يتوجه الخطاب  
 اليه بما عجز عنه خلافا لما قاله السراج سلامة الرجلين فلا يجب على المقعد  
 لعجز عن التيمم اليها اتفاقا وكذا المجرب للمنع عنه فان جرس حتى يوقف  
 على ايقايه لم بالشين والافلا من المقدار المعظم نعم في ستة من  
 الخلف به كما في التنزيلية عن الزخيرة وقد مرنا ان سقط به الحضور  
 للجماعة واما البلوغ والعقل فما شرطان ايضا لكن ليسا خاصين بالجمعة  
 فلم ينص عليهما ولما فرغ من شرط الوجوب قال ويستلزم الصحة اي سلامة  
 الجماعة ستة اشيا الاول المصروف الثاني وجميع افيه المضر منزلة المضر  
 في حق حوايج اهل المضر لا فاعمل لخواصهم سواء فيها متصل العيد وغيره  
 وقد مر بيان التنا وذلك لما روي من انه لا حجة الا في مصر فقد ثبت  
 لصحة المضر بعبارة وباشارة القطر في قوله تعالى ذروا البيع كما  
 في المستصفى وقوله تعالى فاستقوا البيوت اطلاقا اتفاقا بين الامنة  
 انه لا تجوز اقامتها في البراري جماعا ولا في كل قرية عند الامام الشافعي  
 فكان خصوص المكان مراد فيها جماعا فقد روي الفقيه الخاصة باقامة  
 امرعين فيها ونحوه وقد روي المصنف ما اول بحديث لا حجة اليه كما تقدم  
**تنبيه** يصح اقامة الجماعة في مواضع كثيرة بالمصنف وما يروى في  
 حنيفة ونحوه وما لا صح كما في التبيين وفتح القدير وسراج الدراية والبرهان  
 وغيره لقول الدليل اطلاقه جوازها من غير حصر بقدره ومن لا يزم جواز التيمم  
 سقوط اعتبار التيمم وبما دفعه في البدايع من ان ظاهر الرواية جوازها  
 في موضعين ولا تجوز في اكثر من ذلك وعليه الاعتماد انتهى فان المذهب  
 الجواز مطلقا قاله الشيخ زين وكذا يندفع ما نقله الشيخ العلامة القدسي  
 في نورا الشريعة عن ابي حنيفة لا تجوز الا في موضع واحد في البلد الواحد قال

في قوله تعالى  
 ذروا البيع  
 في قوله تعالى  
 فاستقوا البيوت  
 في قوله تعالى  
 فاستقوا البيوت

الامام الزاهد العتاي في الاظهر عند ان لا يجوز في موضعين ولو فعلوا  
فالخلق للاولين وان صلياً معاً ففصلاتهم جميعاً فاسدة انتهى كلامه فتوصل  
لثلاث روايات والاصح اطلاق الجواز في مواضع لاطلاق الدليل قال  
العلامة ابن جبر باشراً فيقال لا احتياط بالاجتماع المطلق لان الاحتياط العمل  
باقوي الدليلين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد وما استدعى منع التعدد  
منها سميت جمعة لاستعمالها الجماعات فهي جامعة لها فلا يفتقد  
عاصلة مع التعدد لان الاجتماع اخص من مطلق الاجتماع ووجود الاخص  
يستلزم وجود الاعم من غير عكس وقد قال الغاري وما جملته في المتن من  
خرج والخرج في منع التعدد فهو منفي تنبيه اخر في بيان صلاة اربع  
بعد الجمعة بنيت اخر ظهر عليه قال الشيخ زين ما في الغيبة من امر مشاع  
سرواية اربع ركعات بعد الجمعة حتماً احتياطاً مبني على القول الضعيف  
المحال للذهب وهو منع جواز تعدد الجمعة قليلاً لا احتياطاً في فعلها لان  
الاحتياط العمل باقوي الدليلين وهو اطلاق الجواز في المنع خرج وهو  
مدفوع وفي فعل الاربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد الجملة ان الجمعة  
ليست فرضاً لما يشاهدون من صلاة الظهر فينكاسلون عن اداء الجمعة يعني  
او اعتقادهم ان فرض الجمعة والظهر بعد الجمعة ايضا وقد شوهد لان  
صلاحتها بالجماعة والاقامة لها وبينهم فرض الظهر الحاضر مما هو متوهم  
بغالب المتأخدين الخطيب كما بعد اتمام الجمعة والجماعة وهو  
ظاهر الشناعة ثم قال الشيخ زين وعلى تعدد فعلها مما لا يخاف عليه  
مفسدة منها يفعلها في بيعة خفية خوفاً من مفسدة فعلها انتهى  
**وقال الشيخ العلامة الشيخ علي المقدسي** في نور الشعة بعد نقله  
ما يقيد النبي عنها نقول انما هي عنها اذا ادبت بعد الجمعة بوصف الجماعة  
والاشتها روي لا نقول ببيت شي من الامصار ونقول ايضا نحن لا نفقي

القوار لهذا اي بفعلها اضلال بقلة الخواص ولو بالنسبة اليهم  
الذين يحفظون الامور بينهم ويتركون ما يربهم الي تحصيل بغيرهم ثم  
نقل عن ابن الشحنة انما لا يحب علي من صلى الجمعة ان يصلي الظهر بعدها  
ولا قال بذلك احد من العلما في علي وما روي عن بعض اصحابنا انما سمعت  
ان خاف عدم الاجزا التوهم فوات شرط من شرط الجمعة ان يصلي  
بعدها وانما قلنا ذلك لانقول لها الظهر ولا نوجب على التوهم ذلك بل  
نستحسن احتياطاً ولا ننتظر به خشية توهم القوار وما وقعوا فيه من  
الوهم قلت يتعين تعيينه بما قال حفيدنا عند مجز التوهم اما عند  
قيام الشك والاشتباه في صحتها وعلى قول من يعتقد قولنا في يوسف  
فالظاهر وجوب الاربع وتبين تعبيرة التمرنا شي لا بد وغير ذلك فتوصل  
بعد الجمعة وتقدم على سنة الجمعة علي ما في الغيبة وفي الظهر بعدها  
ويقال في كل الاربع بقا تحت الكتاب وسورة وقيل في الاولين وبسلي  
علي النبي صلى الله عليه وسلم في الحلوس لا خير ولا ياتي في الثالثة يدعى  
الاستفتاح ولا تعدد بترك الغفلة الاولى كيف بنيتها ان يقول  
اصلاً اخر ظهر دكت وقته ولم اصله بعد فيكون الاحتياط بوقوعه  
فوضاً اجزا ان لم تقع الجمعة واستطاع اخر فرض ظهر عليه غير ان صحت  
وقوعه ثقلاً ان لم يكن بد من ظهر الجمعة صحيحة انتهى المحط والمثالي  
من شرط الصحة ان يصلهم السلطان اما ما فيها اي بمره  
باقامة الجمعة او تأجيلها روي ان من فعله صلى الله عليه وسلم من ركعات  
استحقاقاً لمحاولة امام عادل وجاهراً لجمع الله محمد طيب وقال  
الحسن البصري اربع الي السلطان وذكرها الجمعة ومثلاً لا يرضى الاسماء  
فيصلها وتشرط السلطان للتميز عن تقويتها على الناس بقطع الاما  
في التقدم تنبيه **مهم في جواز نية الخطب** لما كان جعلها



من افعال السلطان فقط كما لا يخفى في المتقدم والتقدم وفي  
ادائها اول الوقت واخره تسكيناً للفتنة فان ثورانها يوجب تعطيلها  
وتوقفها اذا لم يكن التقدم فيها عن امر سلطان نعمت طاعته وتحشي  
عقوبته توقفاً صحتها على وجوده واذا نهى باقامتها واذا اذن لاحد  
باقامتها اسلك الاستخلاف وان لم يفوض لغيره صريحاً لان الامام الاعظم  
لما فوضها اليه مع علمه بان القوارض المانعة من اقامتها كالمزور والحدث  
في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرهما تعتبر ولا يمكن انتظار الامام الاعظم  
لانها لا تخفى التاخير عن الوقت كان اذا لا بد بالاستخلاف دلالة لولسان  
الحال نطق من لسان المقال كذا قاله الشراح عند قول صاحب الهداية  
وغيره ولا يستلزم قاض الا اذا فوض اليه بخلافها لما مر باقامة الجمعة  
انتهى في قال صاحب البحر وظاهر ان الاستخلاف جائز وان لم يكن لسبق المحدث  
في الصلاة كما اذا مرض الخطيب وحصل للمانع فاستتاب خطيباً مكانه  
انتهى واذا علمت جواز الاستخلاف بالخطبة والصلاة مطلقاً بقوله  
وبغيره عند حال الحضر والغيب وجواز الاستخلاف للصلاة دون  
الخطبة وعكسه **فاعل** ان اذا استتاب لمريض ونحوه فانما يتخطب يصلي  
هم والامر فيه ظاهر فاما اذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدثنا قال  
ان يكون بعد شروعه في الصلاة او قبله فان كان بعد الشروع فكل من  
صلى للاقتداء به يصح استخلافه واما اذا كان قبل الشروع في الصلاة  
بعد الخطبة فيشترط ان يكون الخليفة قد شهد بالخطبة او بعضها مع اهلية  
للاقتداء به لان الخطبة شرط الانعقاد في حق من ينشئ الترخيم للجمعة الا في  
حق كل من صلاحه وسنذكر تمام تقريره عن المحقق الكمال رحمه الله وفي البحر  
عن المصنوعين في هذه الخطبة شرط في حق الامام دون المأمور انتهى فالمراد من  
ينشئ الترخيم للجمعة هو الامام الاصلي ومن استخلفه قبل الشروع فيها

لسبق حدث انتهى فاعلم ان يجوز لصاحب الموطعة في الخطبة ان يصلي  
خلف نايبه بغير عذر كما جاز للسلطان خلف مأمور باقامة الجمعة  
مع تقدم السلطان على الخطبة بنفسه لان المأمر على تسكين الفتنة  
واختصاص السلطان باقامتها لذلك فالمراد من موطع نايبه حكمه  
بحكم السلطان مع نايبه فلما قامت بنفسه وبناييه بعذر وبغير  
عذر حال حضره وحال غيبته ومع صاحب الدرد و ابن كمال باشا من  
الاستنباط قال الحضر لا يعمل به وبيننا وجه رده رسالة الله اعلم  
والثالث من شروط الصحة وقت الظهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
مالت الشمس فصل بالناس الجمعة وفي البخاري ان صلى الله عليه وسلم  
يصلي الجمعة حين تميل الشمس كذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من  
الائمة فصار اجماعاً منهم على انعقادها وقت الظهور ولا يقع قبله او قبل  
دخول وقت الظهور فلا قال صاحبها ولا يتصل الجمعة بخروجه اي وقت الظهور  
لغوات الشرط كما قدمناه والرابع من شروط الصحة الخطبة ولو بالفارسية  
من قادر على العربية عند اي حليفة وهو بشر عن اي يوسف اذا خطبت  
بالفارسية وهو يحسن العربية لا الجزية الا ان يكون ذكر الله في ذلك  
بالعربية في حرف او اكثر كما في الترخيم خاتمة في شرط لصحة الخطبة  
فعلها قبلها اي قبل صلاة الجمعة لانه عليه السلام لم يصلها بدوياً  
وكان مخطب قبلها بعد نزول قوله تعالى واذا نزلت الاية فكان  
هو الشرط اذا اتصلوا بالظهور سقطت بالجمعة خلافاً للاصل وما ثبت  
على خلافه القياس اعم فيه جميع ما ورد به النص وفيه الجواب عن قول الخطابة  
وقول الامام مالك يسبق وقتها الى المزب لا بد بسقوط اربع ركعتين  
فتر اعمي الخصوصية التي وردت الشرع بها ما لم يثبت دليل على نفي شرطها  
ولم يصلها النبي عليه السلام خارج الوقت في غير ولا بد من الخطبة

فيه وعلى شرط الخطبة والاجماع ولكن تمام الدليل عند الامام على منية  
الخطبة الثانية كما تقدم فان قيل لم تقدمت على الصلاة في الجمعة  
مختلفا العبدتين قلنا كانت خطبة الجمعة ايضا بعد الصلاة وقبل  
عليه ما رواه ابو داود في المراسيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقبل يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو مخطوب قد  
صلى الجمعة فدخل رجل فقال ان دحية تقدم وكان اذا قدم تلقوا  
بالدفاف فخرج الناس لم يظنوا الا الاشياء في تلك الخطبة فانزل الله الآية  
واذا زلقا تجارة او طورا انفضوا اليها فقدم النبي صلى الله عليه  
وسلم الخطبة يوم الجمعة فاخر الصلاة من تخرج احاديث الكشاف  
للزبيدي كذا بخط شيخنا مشايخنا العلامة المقدسي رحمه الله وفي التفسير  
سبيل الترويل ما وقع من هذا الخطبة لا تكون الا بقصد هاتين الوصلتين  
الخطبيتين فلهذا لا تنوب عن الخطبة فهو شرط كاشتراطها حصولها  
لي وقتها اي وقت الجمعة لما روينا من فعله صلى الله عليه وسلم ويشترط  
لصحة الخطبة ايضا حضور احد لهما معا ولكن لا يشترط حقيقة جماع الذي  
حضرها فيكون بحضرة الاصح والناهم والجالس بعيدا لا يسمع بعدد بشرط  
ان يكون الحاضر ممن **تتقدمهم الجمعة** فيكون حضور عبدا وحرعا وحرعا  
ولو كان محدثا او جبا فاذا اجاز غير او ترضا وصلى بهم الخطيب جازت الجمعة  
كافي الترخائية ولا تنفع الخطبة بحضرة الصبيان والتناقض ولا  
يشرط حضرة جمع فتصح الخطبة ولو كان الحاضر احدا كما قال الكمال عن  
الخلاصة يكفي لو قوعها الشرط حضور واحد وهو خلاف ما يذهب  
الكثير حيث قال بحضرة جماعة نتقدمهم الجمعة وان كانوا صما او انا  
انتهى في انما تتبعنا الخلاصة لانه منطوق فيقدم على المعنى انتهى واشترط  
حضور سامع يوقر لما قال في الترخائية اذا خطب الخطيب وحده

جاز

جاز على قولنا في حنيفة رحمه الله وعلى قولنا لا يجوز ذكرها خلافا على هذا  
الوجه في متفرقات الفقيه في جعفر ومات في موضع اخر عن ابي حنيفة  
في هذا الفصل روايتين انتهت في الاجناس والحاوي بخطب وحده  
او بحضرة النسلم يجوز وقال ابو حنيفة رحمه الله اجزاء وفي تحفة الفقهاء  
خطب وحده وجمع بالقوم اجزاء عنده وعنهما في روايتين كذا في مجمع  
الروايات فتعارى كل من اعتنا باختلاف الرواية في اشتراط الحضور  
والصحيح انما لا يجوز الخطبة وحده كما في الظهيرية اشرا اليه بقولنا  
**في الصحيح** وهو متعلق بقولنا ويشترط حضور احد لهما معا ويبان لترجيح  
احدي الروايتين عن الامام وعنهما ويشترط ايضا ان لا يفصل بين  
الخطبة والصلاة باكل وعمل فاطم وأختلفنا لودعت الي منزلنا فاعتزل  
فعلن ابي حنيفة امام خطب ومن جيبهم ذهبوا وغتسل ورجع وصلى  
جاز في الظهيرية لودعت في خطبته انه جب فذهبوا وغتسل ثم اذ في  
القناري العتابة واشتغل بعمل كثيرا استقبل وكذا انصاره للحضور  
على هذا قال في واقعات الناطق اذا خطب ثم رجع الى منزله ثم جافق صلى  
لا يجوز ان هذا من عمل الصلاة وفي العيون يجوز لان هذا من عمل  
الصلاة وفي المنتقى خطب واحد وانصرفا وتوضعا ثم جافق صلى  
اجزاء وفي الجمعة لو خطب ثم ظهر انه محدث او جب فتوضعا واغتسل صلى  
ولا تجب عادة الخطبة ومثله في المحيط وان تقدم ذلك يصير ميسرا  
وروي عن ابي يوسف انها لا تنفع فلم يذكر محذوف في الكتاب عادة الخطبة  
وفي الذخير عن ابي حنيفة وابي يوسف انها لا تعاد وفي الظهيرية  
عن ابي يوسف انه يبيد وان لم يعد اجزاء كذا في الترخائية فلهذا  
خمس شروط اوست لصحة الخطبة فليتب لها **تسبب اجزاء** ان  
الخطبة شرط الانقضاء في حق من ينشئ التحريم للجمعة وهو الامام او من

ليس

حكم



استقله قبل الشروع فيها لتسبق الحدث كاقدمناه لافي حواكل من مبالها  
 واشترط حضور الواحد والجمع لتحقيق معنى الخطبة لانها من النبيين  
 هذا قالوا لو احدث الامام بعد الشروع في الصلاة فقدم من يشهد  
 جازان يصلي بهم الجمعة لانها من تحريمه على تلك التحريم المنشئة  
 فالخطبة شرط انعقاد الجمعة في حق من ينشئ التحريم فقط يعني به  
 الامام انتهى لا يري في صحتها من المقتدرين الذين لم يشهدوا الخطبة  
 واذا افتدوها هذا الذي يختلف الامام كان القياس ان لا يصح  
 استئنافه لانه ينشئ التحريم للاستئناف ولكم استحسنوا حوا  
 استقبلهم لانها قائم مقام الاول التحق بها كما لو استعدا الاول  
 استقبلهم فكذا الثاني ولو احدث الامام الشروع في الصلاة  
 فقدم من يشهد الخطبة لا يجوز فلو قدمه فقد رخص هذا المقدم  
 شهد بها قبل مجزئ وقيل لا يجوز لانه ليس من اهل إقامة الجمعة بنفسه  
 فلا يجوز من الا استخلاف واذا قدم الامام الاول جنباً شهد بها فقدم  
 الجنب طاهر شهد بها حيث تجوز لان الجنب الشاهد من اهل الاقامة  
 بواسطة الاغتسال فصح منه الاستخلاف بخلاف ما لو قدم الاول  
 صبيها او معتوها او امرأة او كافراً فقدم غيره ممن شهد بها لم تجز  
 لانهم لم يصح استخلافهم فلم يصح اقدم خليفة فلا يملك الاستخلاف  
 فالمتقدم باستخلاف اقدم متقدم بنفسه ولا يجوز ذلك في الجمعة  
 وان جاز في غيرهما من الصلوات لا شرط اذن السلطان المتقدم  
 صريحاً او كالة فيها دون غيرها ولا دلالة الا اذا كان المستخلف متحققاً  
 بوصف الخليفة شرعاً وليست اقدم كذلك حتى لو كان المتقدم بنفسه  
 صاحب المشرط او القاضي جاز لان ههنا من امور العامة وقد قلدها  
 الامام ما هو من امور العامة فمنزلة فلو قدم اقدمها

قبل

شهد الخطبة جاز لان ثبت لكل منها ولاية التقدم فله ولاية التقدم  
 انتهى فوجب شرط انشاء التحريم بشهود الخليفة الخطبة كذا يقع الذكر  
 ولا بد من حفظ هذا ليندفع به ما يتوهم من عبارات الكثير والخامس  
 من شرط صحة الجمعة الاذن العام كذا في المتن لا يخص بمسألة الامام  
 وخصايصه لانه قلزم اقامتها على سبيل الاشتها روى العمري اذن الامام  
 للناس اذنا عاماً باقامتها حتى لو اعلق باب قصره او المحل الذي يصلي  
 فيه باصحابه لم تجز وكما يحتاج العامة الى السلطان في اقامتها فان لفظ  
 يحتاج اليهم بان ياذن لهم اذنا عاماً فهذا يعتدل لنظر من الجاهل ببيان  
 وان يصلي في قصره واذن للناس بالدخول فيه تجوز شهدتها العامة  
 او لا لكن يحرم لانهم يعقرون المسجد الجامع ولم يذكر في الهداية هذا  
 الشرط لانه غير مذكور في ظاهر الرواية وانا موافقاً لرواية النوادر في الحر  
 عن البداية وقال في البرهان عن المبسوط والسادس الجماعة لان  
 الجمعة مشتقة منها ولان العلماء اجمعوا على انها لا تنضم من المنفرد  
 واختلفوا في تعدد الجماعة فعندنا هم الثلاثة رجال وان لم يحضروا  
 الخطبة اذ احضرها واحد ممن يتقدمهم الجمعة ولو ذهب ولم يصل  
 فجاز لم يشهدوا الخطبة يصلي بهم الجمعة في ظاهر الرواية من غير  
 ان يعيد الخطبة كذا في الرواية عن التجنيس جازماً به وفي مواد المعلى  
 عن اي يوسف لا يصل بهم الا ان يعيد الخطبة كذا في الترخا نسية  
 عن المحيط وشرط ان تكون الثلاثة غير الامام عند الامام في حليفة  
 ومحمد رجمها الله وقال اي يوسف اثنان سوى الامام في غير رواية  
 الأصول وقول محمد بن اي يوسف في بعض الكتب والاصح ان هذا قول  
 اي يوسف وحده كما في الهداية ومحمدان في المشني معنى الاجتماع  
 والجمعة منبئية عن الاجتماع ولما ان الجمع الصحيح اثنان او ثلاث يكون

وجه

جمعا التسمية ومعنى الجماعة شرط على حدة كذا الامام فلا يعتبر احد من  
 من الاخر ولا قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا  
 الي ذكر الله يقتضي مباديا وذاكر او ساعين لا يغفل تعالى اسعوا جمع  
 واقله اثنان ومع النواي ثلاثة ولو كانوا عبيدا او مسافرين او مرضي  
 او مختلطين لانهم صلوا للاسامة فيها فاولي ان يصلوا للاقتداء والشرط  
 عندنا في حنيفة لان عقادا انهما بالثلاثة بقاء ومم يحرمين مع الامام  
 ولو كانا اقتدا وم في حال ركوعه قبل رفع راسه حتى يسجد السجدة الاولى  
 فان نفروا اي فسدوا صلواتهم بعد سجوده اي الامام اتجا وحده  
**جمعة** باتفاق المعتن الثلاثة وقال من شرطه شرط ذابهم كما لو قوت  
 الي تمامها وان نفروا او بعضهم ولم يبق سوى اثنان قبل سجوده اي الامام  
**بطلت** عندنا في حنيفة وعندها اذا نفروا جميعا بتمامها حكمه لان الجماعة  
 شرط انعقاد الاداء عندنا وعندنا شرط انعقاد التحريمة لان الجماعة  
 لما كانت شرطا لان انعقاد التحريمة في حق المقتدي فكذا في حق الامام  
 والجامع ان تحريمه اذا صححت مع بنا الجماعة عليها كمن ادركها في الشدة  
 ولا في حنيفة ان الجماعة في حق الامام لو جعلت شرطا لان انعقاد  
 التحريمة لا ياتي الي الحرج لان تحريمه حينئذ لا تنعقد بدون مثله  
 الجماعة اياه فيها واذ لا يحصل الا ان تقع تكبيرهم مقارنة لتكبير  
 وانه متعذر فجعلت شرط انعقاد الاداء وهو تنقييد الركعة بسجدة  
 لان الاداء فعل وصل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود  
 ولذا لو صلوا لا يصلح لا يحسن حتى يقيد سجدة فاذ لم يقيد لها لم  
 يوجد الاداء فشرطه وامر مشاهد كنهم الامام الي السجود ولا يعتبر بقاسم  
 لا تنعقد بهم الجمعة مع الامام **ولا تصح** اي لا تنعقد الجمعة باستدانة  
 او صبي مع رجلين لعدم صلاحية الصبي والمرأة للاسامة وبجاز

بلغ مقابلة

المعبد

المعبد قال المصنف المظهر ان يوم فيها بالاذن صالحة او نياية صريحة او دلالة  
 كما تقدم لانهم اهل للاسامة وانما سقط عنهم لوجوب تنقيها للركعة  
 فاذا احضروا يقع فرضها كالمسافر اذا قام بخلافه الصبي لا يشترط له الحنيفة  
 وبخلاف المرأة لانها لا تنضم اساما للرجال ولما كان حد المصنف مختلفا  
 فيه على اقوال كثيرة ذكرنا لاح منها فقال المصنف عندنا في حنيفة كل  
 موضع اي بلد **مفتي** مرجع اليه في الحوادث وامير ينصف المعلوم من  
 الظالم وقاض يقيمك بالبلدة وانما قيدنا به لانه اذا لم يقتض الاقامة  
 لهما لم يوجد قربة اسلا او كل قربة مشمولة بحكم وصف القاضي كونه  
**ينفذ** الاحكام احترام اعوان المحكم ويقيم الحد وانما قاله بقوله ينفذ  
 الاحكام لان تنفيذا الاحكام وليتها اقامة الحدود كما في العساية  
 واكتفى بذكر الحدود عن التقاضي لان من ملك اقامتها ملكه كما في القمع  
 والحال ان الموضع بلغت ابلت قدرا ببيت مني وهذا في ظاهر  
**الرواية** قاله قاضي خان وتقليد لا اعتماد كما في الترخاين عن الحادثة  
 وفي مجمع الروايات وقال في المستصفي واحسن ما قيل فيها اذا كان  
 يوجد حوايج الذين وهو القاضي والمفتي والسلطان ويوجد  
 فيه عاينة حوايج الدنيا فهو مصر جامع والافلا قال الخراساني رحمه  
 الله وفي التهذيب وقيل قاضي سوق جاري وسلطان قاهر وفتي  
 عالم وطبيب خادق وفي المحيط فهو جامع ومن لا قول هو ما لي اجمع  
 اهله في اكثر مساكنهم لا يتعمق ومنها انه ما يسكن فيه عشرة  
 الاف نفر ومنها ان ما فيه عشرة الاف سقايل سوى المشايخ والذاري  
 وفيهم طائر والمخترفون الذين تقع الحاجة الي عرفتهم ويقوم الوالي  
 والقاضي الحدود فيه ومنها انه ما يعيش فيه كل صانع بصنفته ومنها  
 انه ما يعيش كل صانع بصنفته من شدة الي كمنة ولا يحتاج الي الاسامة

لا يستلزم اقامة الحدود  
 فان الزمان والوقت  
 ما يشترط في الحدود



من صنفه الى اخرى ومنها ان كل موضع مصور الامام كما اذا بعث الى  
قرية نالها لاقامة الحدود وقاضيا فاذا اعزلت عادت قرية ومنها ان كل موضع  
لاحد من القوم والشوكه ما اذا توجه اليهم بعدد فغن من انفسهم ومنها  
ان يكون في كل يوم ولد وموت فيه انسان ومنها ان لا يعرف عنده احد الا بكلمة  
ومشقة ومنها ما روي عن ابي حنيفة بولدة كبيرة فيها سكر واسواق وله  
رسايتون وفيها قال يقدر على انصاف المظلم من الظالم بحشه وعلم او علم  
غير يرحم الناس لئنه فيما وقعت له من الحوادث وهذا هو الاصح كذا في  
الترغاية وهو مثل ما ذكرناه متنا غير لم يصر على القاضي اذا كان  
القاضي او الامير مفتيا اغني عن النقد وكان المدار على معرفة الاحكام على  
بقدر الاشخاص وجازت الجمعة انني في الموسم للحليلة او امير الجبال امير  
الموسم لانه يلي امور الحاج لا غير عبد في حنيفة واني يوسف قال لا يقع بها  
لاضامن لقري ولهذا لا يجب عليها ان لا يصلي بها العبد لانه اذا حضر  
في ايام الموسم وعدم التمسك بها للتحفيف لا شتاء لهما بامور الحج فلو عرفان  
لاضا فضا فاستقام بها جمعة ولا يشترط الصلاة في البلد المنهج فتعوضها  
كما لو صلى في قصر لم يشرع في بيان مقدار من الخطبة فقال **صح اقتصار**  
**في الخطبة** على ذكرها لصلى الله تعالى نحو تسبيحة او تحميد او تلبية او تكبيرة  
لكن مع **الكراهة** لترك السنة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا بد من  
ذكر طويلا بسمي خطبة وآله قد علم المشقة الى قوله عبد ورسوله حدود صلاة  
ودعا المسلمين لان الخطبة هي الواجبة والتسبيحة والتحميد لا تسبيحة  
وفي التوقانية عن السنن في الخطبة الاولى ربيع فرائض القري والصلوة  
والوصية بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية لا ان ادعى في الثانية  
بدل قراءة الآية في الاولى كذا في شرح المقدسي انتهى واني حنيفة رحمه الله  
قوله تعالى واستمعوا لي ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكر طويلا بسمي خطبة

احمد بن محمد بن  
الحسين بن محمد بن  
علي بن محمد بن  
في السنة ٢٠٠

اولا وكان الشرح الذكر الامم البليل القاطع غير ان لما نزل عنده صلى الله  
عليه وسلم اخذوا احدا الفرد بن اعني الذكر المشي بالخطبة والمواظبة عليه فكان  
ذلك واجبا او سنة لانه الشرح الذي لا يجوز غيره اذا لا يكون بيان لان  
البريل وهو لفظ الذكر المأمور بالسعي اليه ليس بمحله ليقع فضله صلى الله عليه  
وسلم بيانا للجهل فلم يكن في حاشيته من المشرع ما كان على حصيلته لهما ويؤكد قصة  
عثمان رضي الله عنه انما خطبوا جمعة فقال الحمد لله فارح عليه فقال ان  
ابا بكر وعمر كانا بعد ان هذا المقام متقالا واتم الى امام فقال ارجع منكم الى  
امام قوال وستاتيكم الخطبة بعدوا استنظر الله العظيم فيكم وترل وصل  
هم ولم ينكر عليه احد منهم فكان اجماعا منهم اما على عدم اشتراطها واما  
على كون نحو الحمد لله بسمي خطبة لغة وان لم يسم برفقا واربع بالتحفيف على  
الاصح اي استغلق عليه الخطبة فلم يقدر على تمامها وقرأ عثمان رضي الله  
عنه ان الذين ياتون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كسرة المقال  
وقبح الافعال فان لم اكن مثله فانما على الخير ون الشر ولم يرد تفصيله  
على الشيخين كذا في الفتوح وغيره وحمل الشرح الذي في ذات الصلي  
والتي خارجة عنه تقتبس بالعبارة والاشارة من قوله تعالى يا ايها  
الذين آمنوا اذا نودي للصلاة فاسمعوا لي ذكر الله  
ولها في المستصفى مينة وسنن الخطبة التي في ذات الخطبة التي  
في نفس الخطبة ثمانية عشر شيئا تقريرا لانه زاد عليها كما في البحر عن  
الحاوي القديسي السنة ان يكون طوس الخطيب في محله عن ميون المنس  
فان لم يكن ففي تحتها وانما حيتته وليدلس السواد اقتضا بالخلفاء والتوار  
في الاقاروا لامصارو كن صلا لانه في المحراب قبل الخطبة استنهي  
والمندوب ليس ابتياض والسواد مطلقا فلا يلزم اختصاص السواد  
ومن الشن الطهارة حال الخطبة للتوارث ولم تكن الخطبة اذ

شرطا فيها الاضاح ذكر الجنب في المحدث لا يصح ان منه وليست الخطبة  
كالصلوة ولا كشطها بدليل الضاحية كما في غير جهة القبلة ولا يندمها  
الكلام وتأويل الاثر اضافي حكم الثواب كشط الصلوة لا في اثره انما  
الشرط ولكن ينبغي ان تمام خطبة الجنب سحبا باكافه اذ ان ذكره في الامام  
وفي جميع الروايات وان خطب على غير طهارة جاز وكره في المستسفي في الجمع  
انما اي الخطبة لا تقوم مقام شط الصلوة وتأويل الاثر اضافي حكم الثواب  
وروي عن ابي يوسف ان الطهارة شرط **وتسأل العمدة سنة فيها للاثر**  
**وكذا الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة** قال الاذان بين  
بين جري به التوارث والاذان بين يدي كالاقامة سنة بعد الخطبة  
للصلوة ثم قيام بعد الاذان في الخطبتين ولو قعد فيها او في احدها  
اجزاء وذكر من غير عدد وفيه الوالدية ان خطب مضطجما اجزاء كذا  
في الترخائية واذا قام يكون السيف بيضاء متكيا عليه كذا في  
الحاوي القدير وفي الخلاصة يكره ان يخطب متكيا على قوس او عصي قال  
في المحيط لا يخلو في السنة وقال في روضة الفلاح الحكمة في ان  
الخطيب يخطب متقلدا بالسيف **في كل بلد فتحت عنوة بالسيف** ليرفع  
المنا فتحت بالسيف فاذا رجعت من الاسلام وخطب بدونه اي السيف في كل  
يقابلونكم به حتى ترجعوا الي الاسلام وخطب بدونه اي السيف في كل  
**بلد فتحت حله** ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بالقرآن  
فيخطب الخطيب فيها بالسيف ومنكة فتحت بالسيف فيخطب مع السيف  
ويتن استقبال القوم **بوجه** فان خطب مستقبل القبلة وظهر  
الي الناس كراهية في الخلاصة ويستقبل القوم بوجههم حال الخطبة  
لانه يعظمه ويحاط به لا عرض عنه يكون طهارة وجفا قال شمس الامنة  
من كان امام الامام استقبال بوجهه ومن كان عن يمين الامام او يساره

الوقوف

الخرفاء الى الامام وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب  
استقبل بمحابة ومن كان امامه مستقبل بوجهه ومن كان عن يمينه او عن  
يساره الخرفاء النية قال الامام الشريفي رحمه الله والرسول في زماننا استقبال  
القوم القبلة وترك استقباله الخطيب لما لم يمتنع من اخرج بتسوية الصوف  
بعد فراغ الخطيب من خطبة كثر الزحام قال في هذا احسن كذا في الشرح  
عن المحيط ومن بعد **ترجم الله** بعد التوقد في نفسه سرا وتبرئة كافي شرح  
المقدس في في الحرم القبة قال ابو يوسف ينبغي للخطيب ان يستقبل القوم  
ان يتعود بالله في نفسه قبل الخطبة **والشاة عليه السلام** ما هو اهل  
**والشهادة** قال في الصلاة **علي النبي صلى الله عليه وسلم** والعظيمة  
بالرجوع عن المعاصي والتقوى والتحذير مما يوجب مقت الله وعقوبة الله  
عابدة النجاة والفوز في الحال والمآل وقراءة آية من القرآن قال في المحيط  
يقرب في الخطبة سورة من القرآن آية فالأخبار قد تواترت ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبه لا تخلو عن سورة  
او آية من القرآن روي انه عليه السلام قرأ في خطبه وانقوا يومنا  
ترجعون في الله وروي انه قرأ يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا  
قولا مستحيين وروي انه قرأ وادعوا اليك ليقتض علينا وتلك وروي  
انه قرأ اذا نزلت الارض والزلزلة واذا قرأ سورة فاتمة يتعود ثم  
يسمي قبلها وان قرأ آية قال بعضهم يتنقذ ثم يسمي واكرم قالوا يتنقذ  
ولا يسمي وهذا تغاير الخطباء ترك التسمية احيانا والاتباع بالسنن  
على كل حال يقولون اعوذ بالله من الشيطان الرجيم واشعل الاختلاف في  
القرأة في غير الخطبة اذا اذان يقرأ سورة يتنقذ ثم يسمي اذا اذان  
ان يقرأ آية هل يسمي في اختلافه **ومن خطبتان** للتوارث في وقتنا  
قال قيل لا يجب خطبتان بالسنة كما وجبت الفاتحة بالسنة قلنا ان السنة

الحج



غير طعنة الدلالة لتعارضها بخبر عثمان فلا ثبت لها الوجوب كما في المعراج  
**و** **ش** **الجلوس بين الخطبتين** قال في المحيط مجلس جلست خفيفة بينهما  
وقال شمس الامنة الشري اذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه  
في موضعه قائم من غير ركبت ولبت وكان ابن ابي اسيل يقول اذا سار الارض  
موضع جلوسه اذ في مسة قام الى الخطبة الاخرى في السقفا في ظاهر  
الرواية مقدرا وثلاث ايات ومثله في التجنيس سر اعادة **المحروا** **ع**  
**الشأ** **واعادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** كاية تلك الاما  
**في ابتداء الخطبة الثانية** للتوارث وينبغي ان تكون الخطبة الثانية  
هكذا الحمد لله محمد ونسبته الى اخره لان هذا هو الثانية التي كان  
يخطب لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الخطباء الراشدون انهم  
مستحسن بذلك جري التوارث كذا في التجنيس المزيدي وس **الدعاء**  
اي الخطبة الثانية للمؤمنين والمؤمنات مكان الوعظ كما في المحيط  
**و** **الطحاوي بالاستغفار** لم يسمع مع اي يدعولم باجر التمس ودفع التمس  
**و** **التضرع** على الاعداو المعافاة من الامراض والادوام مع الاستغفار  
**يست** ان يسمع **لقوم الخطبة** ويحصر في الثانية دون الاولى كما في الترتيب  
عن ابن ابي بيبع وان لم يسمع اجزا كذا في معراج الدراية ويس خفيف الخطيبين  
فعاية ما تكونا بقدر سورة من طوال المفضل وكل التطويل  
وكذا في معراج الدراية من غير قيد من وفي الترتيب عن الحجة  
يكن تطويل الخطبة في ايام الشتاء لان ايام قصيرة فلا تستحب الخطبة  
الطويلة انتهى ولكن قال قبل ولا يطول الخطبة قال ابن سنيور رحمه الله  
عند طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل انتهى والكلام في  
في مثل هذه الحالة بعد طول الايام لان مكان اعد الخطبة والوقت وقت  
الخطبة والخطيب هي انضة فاذا اجاب ذكر وان قل كون خطبة ولا بعد

ان يختلف الكلام باختلاف المحل كذا في معراج الدراية ويكن ترك شي  
من السنن التي بينها وبينها معنى يفرض الشيء او به الذهاب  
ما شيئا لتكينة والوقا والموافاة لها تذهب نفس المؤمن وانما ذكر لفظ  
الشي لظا بقية الامر به في لايزة فذوقه عند صلى الله عليه وسلم يقول اذا  
افتمنا الصلاة قلانا نوحا قائم تسمعون وانها تشون وعليكم  
التكينة فامركم فصلوا وما فاتكم فاموا اخرجه السنة واخر حجة  
احد وقال وما فاتكم فاقضوا استوفوا ركوب في الجنة والعبدان  
والمشي فصل في حق من يقدر عليه وفي القوم من الصلاة ومنهم من  
قال ما كمال ذهاب ومنهم من قال انه كل حرج الى ما يحتاجات وهو الاصح  
فيذهب **الحج** مع التكينة وحجب معنى يفرض ترك البيع وكذا  
كل شيء يؤدي الى الاشتغال عن الشيء اليها وانما تقدم العشا  
على العشا فاذك لا مكان الجمع اذ به بعد خلاص الجمعة حتى كرم  
له البيع قال المشي اليها لاطلاق الامر بترك البيع كما في التبيين  
وفي التراج لا يكره في تلك الحالة فيلزمه الذهاب وترك ما يشل  
عنه بالاذان الاول الواقع بعد الزوال في الاصح لحصول الاعلام  
به كما قال الحسن بن زياد لانه لو انظر الاذان الذي عند المنبر يفوته  
اي السنة وسماع الخطبة وربما تقوته الجمعة لبعده عن الجامع  
وهذا مختار شمس الامنة الشري وكان الطحاوي يقول المعبر هو  
الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كال الجمعة  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك في عهد ابي بكر وعمر  
رضي الله عنهما وما اختار شيخ الاسلام والاصح ان المعبر في وجوب  
الشي وكراهية البيع هو الاذان الاول اذ كان بعد الزوال كما في  
الهداية والعناية والاذان الاول يذبحه عثمان رضي الله عنه لما

كثير الناس فاذن علي اربع السواق لعثمان رضي الله عنه يقال لها الزورا  
ولم ينكر احد من المسلمين كما في فتح القديرة والدرية وقيل الزورا القوية  
وقيل اسم حركه عند باب المسجد وقال الامام الاعظم يوحى في رجم الله اذا  
**خرج الامام فلا صلاة ولا كلام** لان هذا نص النبي عليه السلام وقال  
ابو يوسف ومحمد بن اسحاق الكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا انزل قبل ان  
يكبر واختلفوا في جلوسه اذا سكنت قعد اي يوسف يباح له وقعد محمد  
لا يباح له لما ان انكر اهية للاخلال بقرض الاستماع ولا استماع هنا اخلال  
الصلاة لا خطا عند ولا في حنيفته قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا  
صلاة ولا كلام من غير فصل وكان الكلام قد عتد فاشير الصلاة كما في  
التبيين والامام المنع من صلاة النافلة وآما الغاية فتجوز وقت الخطبة  
من غير كراهة كما في النهاية وقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء احدكم  
والخطيب يخطب فليركع ركعتين رواه مسلم محمول علي ما قبل تحريم الكلام  
اي في الصلاة كما في شرح المقدسي واطلق الكلام وفي المحيط بحرم علي القوم  
الشكر وفي المحجة وان كان قليلا بما يشبه كلام الناس وما يشبه الامر  
بالمعروف لنيل الامام وآما امر الامام المعروف وبني نوح وعظمته ورض  
لا يقطع الخطبة معني والمعرض علي القوم الاستماع والافات  
والكلام يغوت ذلك اي كلام كان وكذا في البداية وفتح القديرة  
لخطيب ان يتكلم في حال الخطبة للاخلال بالنظر لان يكون من المعروف  
لنفسه عزم عثمان رضي الله عنه وفي معرفة انتهى قال شيخ شافعي  
المقدسي رحمه الله رواه مسلم البخاري من حديث اي هبة رضي الله  
عنه بينا عمر يخطب دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه فماده اذ امر  
ساعة هذه فقال في شغل فلم اقبل الي هلي حتي تمت الصلاة  
ازد علي ان تومنا فقال الوضوء ينافي قد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان

قوله واما العائنة فيقول  
وقد الخطبة من غير كراهة  
قال طائفة يعني اذا كان طائفة  
ترتيب كما قال ابن امير حاجم  
شرح الغنية بعد كلام حديثه  
ما ينفع وما ينكر الامانة  
واجبة الترتيب هذه الآية  
الخطبة النكلى

رضي الله عنه



رحمه الله ان قال في اقر اجزى يوم الجمعة والامام بخطبه وفي الخاتمة  
ويكلم الناس في التسليم والتبديل عند الخطبة قال بعضهم من كان بعيدا  
عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز التسليم والتبديل وهو اعلى ان من  
لا يسمع الخطبة لا يكلم بكلام الناس ما قرأه القرآن في التسليم والذكر والقد  
قال بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن وذكر الله تعالى افضل وقال بعضهم  
الانصات افضل وفيه الموالجاة النافذة عن الخطبة اذا كان بحيث لا يسمع  
الخطبة لا يقرأ القرآن بل يمسك هو المختار قالوا لكان الله قد يصل الى  
اذن من يسمع فيستغله عن ثم ما سمع او عن السماع بخلاف النظر في الكتاب المكتبة  
استهني وفيه المحيط فاما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته  
فمن اصحابنا رحمهم الله من كرم ذلك ومنهم من قال لا بأس به وكذا روي عن  
ابي يوسف وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق اعدا فقه من الحكم بن  
زهير وان الحكم كان يجلس مع ابي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه  
ويصحح القلم وقت الخطبة انتهى قال ثمر لا يمتنع الحلو في رحمه الله  
وههنا **فصل** اخر اختلف المشايخ رحمهم الله ايضا في انه اذا لم  
يتكلم بلسانه ولكنه اشار براسه وبيد او بيمينه ان راى مكررا من اهل  
فاشار براسه هل كرم ذلك ام لا فمن اصحابنا رحمهم الله من كرم ذلك وتوهم  
بين الاشارة والتكلم للسان والاصح انه لا بأس به يمكن انما الفتوى في  
التجسس فان روي عن عبد الله بن مسعود انه سلم على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوم الجمعة وهو يخطب فردد عليه بالاشارة انتهى في قال ثمر  
الامنة رحمه الله وههنا **فصل** اخر وهو ان المؤمن الامام امير المؤمنين والاتباع  
عنه قال كثير من العلماء التباعدا في كمال يسمع مدح الظلمة ودعاهم  
والصحيح من الجواب من مشايخنا رحمهم الله ان المؤمن افضل وفي الدلالة  
والاشارة ان يبكر ويؤخر من الامام ما امكن من غير ان يؤذي احد او به

قال

قال الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم قال من بكر وانكر ومشي لم  
يركب ودناؤه بل يكسبه بكل خطوة عمل سنة اجر قنابها ومباها وقال ثعلب  
السلام اذا كان يوم الجمعة وقفت الملايكة على باب المسجد فيكتبون الاول  
قالوا فيقول المجهول المبكر قبل المهدى بيعة ثم الذي يليه كالمهدي بيعة  
ثم الذي يليه كالمهدي شاة ثم الذي يليه كالمهدي حجة ثم الذي يليه  
كالمهدي بيعة فاذا خرج الامام طموا وصغفهم وجلسوا يستمعون الذكر كذا  
في الروضة وتماجع الكرم روي في الحديث انهم جلسوا في الصف الاول وتكلموا  
في الصف الاول واقبلوا خلف الامام في المقصورة وقيل ما قبل المقصورة  
قيل هذا هو الحديث وفيه من لا يقرأ الا في هذا في حق العامة لا هم كانوا ممن  
من دخول المقصورة اما في زماننا فلا يمنع في الصف الاول الذي يلي  
الامام فاذا حضر المسجد لان كان لا يؤذي الناس ولا يبطأ شيئا لا بأس  
به ويروى من الامام والافلا بخطه ولا يرد سلاما ولا يمشي عاطفا  
كذا قال في الحديث الاصل ولم يذكر فيه خلافا وروي عن ابي يوسف في صلاة  
الاشرا ثم يردون السلام ويستنون العاطف فثبت ان ما في الاصل  
قول محمد رحمه الله والخلع بين ابي يوسف ومحمد في هذا كما هو في الم  
يرد السلام في الحال هل يرد بعد ما فرغ الامام من الخطبة على قول محمد  
يرد على قول ابي يوسف لا يرد وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية  
الاصل يرد بقلبه ولا يرد بلسانه فلم يذكر محمد في الاصل ان العاطف هل  
يحمد الله تعالى ذكره الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه يحمد في نفسه  
ولا يحمد وهذا صحيح وعن محمد رحمه الله تعالى يحمد الله تعالى بقلبه ولا يخرج  
شفتيه وكما الصحيح كقصدناه وفيه النصا باذنت اوردا السلام في نفسه  
جاز وعليها الفتوى وفي الخبر لا يصب ان لا يجيب وبه يعني وفي المحيط  
واذا فرغ من الخطبة يحمد الله تعالى بلسانه وهذا كما لو سمع النداء ومن في الخلا

يجب بقلبه واذا فرغ يجب بلسانه وفي الحجة كان ابو حنيفة رحمه الله كرم  
 تسميت القاطن من السلام اذا خرج الامام فلا يفعله ولا يصلي نافذة  
 ولا يتكلم حتى **يسلم من صلاة** لما قدمناه وليس من ذلك ما لو خاف على  
 انسان لو خرج في بيت وطمع او عقر بائد عليه فانه يحذر لانه حق  
 ادعي ولا نصات حق الله فيقدم الادعي لما جئت فان قيل كما في الحديث  
 ان الدعاء مستجاب وقت لا قامة في يوم الجمعة فكيف يسكت عنداني  
 حنيفة قلنا يدعي بقلبه بلسانه كما في الداراية **وكن حاضر الخطبة**  
**الاول والشرع** بل صرح الكمال بالحرمة فقال يحرم في الخطبة الكلام وان  
 كان امرا معروفا او تسبيحا والاكل والشرع والكتابة انتهى اي اذا  
 كان الكاتب يسمع لما قدمناه عن ان كتابه من لا يسمع الخطبة غير مسته  
**وكن العيب والالتفات** فيجتنب الحاضر وقت الخطبة ما يجتنبه  
 في الصلاة كما في مجمع الروايات واذا احتبى الرجل في صلاة الخطبة  
 لباسه لم يكن لا يضر جهته على كسبته لان السنة هي المواجهة ولا يورث  
 النور كذا في التقيس ولا **يسلم الخطيب على القوم** اذا استوي على المنبر  
 لا يلهيهم اليما هو اعنه قال شيخنا مشايخنا العلامة نور الدين الشافعي  
 المقدسي رحمه الله في شرحه نظم الكفر واما الخطيب فيشترط ان يتاهل  
 للامامة في الجمعة والسنة الطهارة والقيام واستقبال القوم وترك  
 الكلام والسلام الى حوله في الصلاة كذا في المجتبى فاذا ذكر الحدادي  
 ومن هذا حديث من انه يسلم اذا تصعد قبل غير مقبول **استوي قلت**  
 وقد نقل في الداراية كلام المجتبى الى ان قال وترك السلام من خروجه  
 الى حوله في الصلاة وترك الكلام وبه قال مالك وقال الشافعي انه  
 اذا تصعد المنبر السنة ان يسلم على القوم اذا قابلهم بوجهه كما روي ان  
 عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والحجة عليه قوله عليه السلام اذا خرج

يتألف

الامام

٢٠

الامام ولا صلاة ولا طهر وما روى ان يحتمل ان يكون قبل هذا القول مع ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول به قال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو رسول الله  
 تحية عنده وانما سنده اخذ من حديث عبد الله بن الحبيبة وهو مرفوع وفيه  
 الضعف فلا يحسن به استقوي كمن يجب عليه الجمعة الخروج من المصروع  
 الجمعة بعد النداء اي اذا كان الاول وقيل المعتبر الثاني ما لم يصل  
 الجمعة لانه لم يله الامر بالسعي الى الجمعة ولم يصرفه شافعي قبل الخروج ولا منع  
 عن المصروع اذا خرج قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف كما في التنقيحانية وكذا  
 بعد فراغ الجمعة وان لم يدركها من الجمعة غلبت كمن مضى ومضاه فبقوا  
 وامرأة واعمي ومفقدا **واذا جازع من رجل الوقت** لان السقوط  
 تخفيفا للمعذور فاذا احتل ما لم يكلف به وهو الجمعة جازع من رجل الوقت  
 وهو الظاهر كما سافر اذ اصام وكلام الشراح يدل على ان الافضل لم الجمعة  
 يقول ان الظاهر لم يوم الجمعة رخصة فدل على ان الممنوع صلاة الجمعة  
 ويستتي منه المرأة الا انها ممنوعة عن حضور الجماعات ومن لا عذر له  
 بمسغه عن حضور الجمعة لو صلى **الظفر قبلها** اي قبل صلاة الجمعة  
 انفق ظفر لوجود وقت اضل الفرض وهو الظفر في حق الكافة الا انه  
 لما كان مأثورا باسقاط الجمعة حرم عليه فمثل الاصل وكان انعقاده  
 مؤثورا فان سعى اي سعى لا سعى اليها اي الى الجمعة وكان الامام فيها  
 اي صلاة الجمعة لم يستحقها اذا نالها وقيمت بعد ما سعى اليها **بطل**  
**ظفر** اي بطل وصفو وصار فلاحا كذا سمع المحدث والوصلي **الظفر**  
 سعى الى الجمعة بطل ظفره وان لم يدركها وهذا عندنا في حنيفة على  
 خروج التلحينين وبوالاصح والمعتبر في السعي الانفصال عن ان فلا  
 بطل ظفره قبله على المختار وقيل اذا اخطأ خطوتين في البيت الواسع  
 بطل ولا يبطل اذا كان السعي مقارا للظفر **مسما** او بعد ما لم يتم الجمعة



اصلا وقال لا يبطل ظهر حتى يدخل مع القمر وفي رواية حتى ينتهي  
 حتى لو استندها بعد ما شرع فيها لا يبطل ظهر على هذه الرواية لما  
 ان الشي الى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوفيه  
 فيبطل بها ولا في حصة ربه الله انما انما في الجمعة من خصايبها  
 فضا والاشتغال به كالاشتغال بركن من اركانها بجامع الاختصاص فهو  
 في ارتفاع الظهور احتياط اذا الاقوي بخصايط لا شائته ما لا يختلط  
 لايات الاضعف ولو صلى مسافر الظهر اتماما ثم حضر الجمعة فصلاها  
 فهي خضه وتجارت صلاة اولئك ولو قدمه الامام لسبق حدث جازت  
 صلاة القوم لان ظهر ارتفع في حقه دون اولئك الذين لم يكن لهم  
 قبل دخوله المص فضا صلي حتى انصرف الشافعي كان لم يقبل الظهر من التيسر  
 والمانية ونفع القديم والشيخ خاتمة عن جامع الجوامع والنجاشي ذكره  
**المعذور** ركض ورقيق ومشافح **المسجون** اذا اظهر الجماعة في المص  
**بينهما** اي الجمعة يروي ذلك عن علي رضي الله عنه وكان في اداء الظهر  
 بجماعة قبل الجمعة وبعدها تنقيلا للجماعة في الجامع لانه قد يقدر  
 به غير وفيه معارضة على وجه مخالفة وفيه صور اعراض عن التسي  
 الى الجمعة وان لم يكن مكلفا لها بخلاف اهل السواد لا لا الجمعة  
 هناك فلا يفيضي الى التقليل ولا الى المعارضة وانما ازم المسجون بالذك  
 وان شمله المعذور لا نه ما لا يتوهم انكراة منهم من الخروج للجمعة اذا  
 كان مظلوما لا نه ممكنه الاستمارة والخروج وان كان ظالمه فقله  
 ارضا الحضور وحضور الجمعة كذا قاله ولا يخفى تأييد ذكره المعذور  
 صلاة الظهر منفردا قبل صلاة الجمعة في الصحيح وسقط لنا حين  
 عنها ومن ادركها اي الجمعة في التمسك **روي** **بحق** **الشيء** او تشهد  
**ان** **جمعة** لما روي من قوله صلى الله عليه وسلم اذا انتمتم الصلاة فلا  
 تاتوها

تاتوها وانتم تسعون فاذا ركعت فصلوا ومما فاتكم فاقضوا فامر صلى  
 الله عليه وسلم ببقا ما فاتته ومن ادرك في صلاة الامام قبل الاغتداء  
 لا صلاة اخرى وهذا عندنا وقال محمد بن ادرج في الركعة الثانية  
 ولو قبل الركعة من الركوع اتم الجمعة ولا اتم ظهر وفي العيد يهره اتفاقا  
 كما في الفتح وفي الشرح لم يصرح به كالعيد عند محمد ثم انه يخبر في حقا  
 ما فاتته ان شاء الله وان شاء الله استر شقة قدما انه يشترى الصلاة  
 الجمعة وقال في الترخاوية لو اغتسل من لا حجة عليه لابن النوا  
 انتهى يعني ان لم يقبل به الجمعة وفي الدراية يستحب لمن حضر الجمعة  
 ان يغتسل في يدهن ومس طيبا ان وجد ولا يغتسل حتى يشا به ان كان له  
 قال عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من  
 طهر ويدهن من هدهن ومس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين  
 ثم يقبل مما كتب له ثم يسكت اذا تكلم الخطيب لا يغفر له ما بينه وبين  
 الجمعة الاخرى رواه البخاري في جامع الجوامع ويقبل الشارب ويقلم  
 الاظفار في الجمعة يكون ذلك قبل الصلاة جلقا كالخروج وفي الاخبار  
 من قلم اظفاره يوم الجمعة عادة لقالي من الشواي الجمعة القابلة  
 وثلاثة ايام ويستحب لبس الثياب البيضاء روي ابن عباس انه عليه  
 السلام قال لبسوا من ثيابكم البيضاء فانها من احسن ثيابكم وكرم من  
 الشافعية الغزالي ما يوجب لبس السواد وتعالى عما يورد في  
 الحاوي لما انه عليه السلام خطب وعليه عمامة سودا و دخل يوم الفتح  
 وعليه عمامة سودا وعليه عمامة سودا يوم قتل عثمان واحدث  
 بنوا القيس لبس السواد شعرا لم لان الراية التي عقدت للقيس يوم  
 الفتح ويوم خيبر كانت سودا وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثلاثة يعصمهم الله من عذاب القبر المؤذن قال الميقاتي المتوفي في ليلة

الجمعة وقال بوالعين في اصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب  
 القبر سؤال ونكر حتى تكثر اذا كان كافرا فعذابا به يوم في القبر الى  
 يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان طهارة النبي  
 عليه السلام ثم المومن على ضربين ان كان مطيعا لا يكون له عذاب القبر  
 ويكون له ضعفه فيجدهم في ذلك وخوفه ان كان يفتن بغيره الله تعالى  
 ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا يكون له عذاب في ضعف القبر لكن يعطى  
 العذاب يوم الجمعة والليلة الجمعة ولا يعود العذاب بل يوم القيامة  
 وان مات يوم الجمعة او ليلة الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة فقط  
 ثم ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من جملة الروايات والشرائح  
**باب احكام العيد** من الصلاة وغيرها في يوم العيد لان  
 الله تعالى عوايد الاحسان الي عباده دينية ونيابة اولاد يعوده  
 ويكره وحق جمعة اعواد لان صلواتها تجمع باليا للزومها في الواحد  
 والفرق بينه وبين عود الخشية اذ جمع على عيدان وعودا الطرب على عوايد  
 وكانت صلاة عيد الفطر في السنة الاولى من الهجرة روي ابو اود عن ابي  
 قحطمة قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فلم يوافق يومان يلعبون فيها  
 فقال ما هذا ان اليومان قيل كانا نلعب بها في الجاهلية فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان الله قد ابدلكم بها خيرا منها يوم الاضحى ويوم الفطر  
**صلاة العيد** واجبة نفع على الوجوب لانه ورد نفع من اي جمعة  
 في رواية وفي علي الاصح رواية ودراية وبقول الاكثر وتسميتها  
 في الجامع الصغير سنة لانه ثبت الوجوب لها مواظبة النبي صلى الله عليه  
 وسلم على صلاة العيد من غير ترك كما في الفقه فتجب على من يجب عليه  
**الجمعة بشرائطها** وقد علمنا ان شرطها من شرائط الوجوب جميعا وشرائط  
 الصحة بسوي الخطبة لانها لما اخرجت عن الصلاة لم تكن شرطا لها بقيت

وعظا

وعظا كما في مدار الاوقات وكانت الخطبة سنة **فمنع** صلاة العيد من  
 بدوها اي الخطبة لكن مع الاستثناء لتلك السنة كما يكون مبيها **لو**  
**قدمت الخطبة على صلاة العيد** لما لفت فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 ونبت ايا استحبابه صلى العيد في يوم الفطر **ثلاثة عشر** ان ياكل  
 بعد الفطر قبل ذهابه للفصل شيئا حلوا كما التكره ونبت ان يكون المأكول قراوا  
 ان يكون عدده **وترا** كذا لما روي البخاري عن ابي هريرة ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر يوم الفطر حتى ياكل ثمرات وياكل من  
 وترا ويرى تحقق معنى الاسم وسبادة امثال الامر كذا في الاختيار ولم  
 ياكل قبلها الا ياعم ولولم ياكل في يومه ذلك ربما يعاقب كذا في الدراية  
 ونبت اي ثمر ان **يفطر** وقدمنا انه للصلاة لما روي ابن مسعود كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الفطر يوم الخوف يوم عرفة  
**ويستاك** لا لله مشرب اليه في ثمار الصلوات واعمال الحلال **وتطيب**  
 لا بد عليها السلام كان يتطيب يوم العيد ولو من طيب هل كذا في الاختيار  
**وتطيب** حسن ثيابا التي يباح لبسها للرجال ومن السنة لبس البصر وكان  
 للنبي صلى الله عليه وسلم حبة فذلك لبسها في الجم والاعباد كذا في  
 الاختيار وفي الهداية حبة فذلك وصوف انتهى ما لفك حيوان  
 يشبه الثعلب **ويؤتي صدقة الفطر** **وجبت** على حديث ابن  
 عمر انه قال لما ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان يهديها  
 قبل طرويح الناس الى الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم من اداها قبل  
 الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة ممن  
 الصدقات كما في التبيين **ويطبخ لفرح** بطاعة الله وشكر نعمته  
 ويحتم طهاروي ان من كان لا يحتم من القضاة رضي الله عنهم في سائر  
 الايام يحتم يوم العيد كذا في الدراية **ويطبخ** **الشاة** في وجه كل من يتلقاه

والحدك جموان حسب  
 التلوه



من المؤمنين وكثرة الصدقة النافذة حب طاقته زيادة عن المعتاد  
له والتكر وهو سرعة الانتباه اول الوقت وقبله لا اذ العباد  
بشائط والابتكار وهو المصارعة الي المصلي بنا لفضيلته وفضل  
الصلاة اول وصلاة الصبح في مسجد حبيب لقضاء حقه وتحمض  
ذهابه لخدمة محضرة اهنا كما باشا خا وفي قوله ثم توجه الي المصلي  
اشارة الي منقذهم ما ذكرناه علي الذهاب الي المصلي ما شيا يكون  
ووقار ونقض بصره لا ينبغي ان يبصر روي ان عليه السلام كان يخرج  
ما شيا عن علي رضي الله عنه انه خرج الي المصلي ما شيا وراحتة تقاد  
الي جنبه وكان عليها السلام يقول عند خروجه المصلي ابي حرجت ابيك  
مخرج القيد المذليل كذا في معراج الراهية وفي البرهان روي ان عليا  
رضي الله عنه لما قدم الكوفة استخلف من يصلي بالضعفة صلاة العبد  
في الجامع وخرج الي الجبانة مع خمسين شيئا بمشي ومشون انتهى  
وهذا يخالف ما قاله بعض المشايخ الافضل للمشايخ الركبة للسان  
الشي **مكبر** استرا عندنا في حفيظة لقوله تعالى واذا ذكر ربك في نفسك  
الاية وقال قلنا السلام خيرا لذكر الخفي وخير الورد ما يكره وكان اهل  
في الشا الاخفا الا ما خصه الشرع كيوم الاحد فعند ما يترام يكتبه  
بجهر وهو رواية عن الامام وكان ابن عمر رفع صوته بالكبير وهو روي  
عن علي رضي الله عنهم ويقطعون التكبير اذا انتهى الي المصلي  
رواية جزمها في الراهية فقالا وعندنا اذا بلغ المصلي قطع في رواية  
اذا **افتتح الصلاة** كذا في الكافي انتهى وعليه عمل الناس كذا في  
شرح المقدسي انتهى وفي التخرطانية عن الحجة قال ابو جعفر وبه نأخذ  
انتهى ورجع من طريق اخر تكثير الشهود كفعلة مثل الله عليه وسلم  
لما في سنن ابي داود وان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ يوم العيد في  
طريق

طريق ثم رجع في طريق اخر كما في البرهان ويكره التنفل قبل صلاة العبد  
في المصلي تقا وفي البيت عند ما تم كافي التبيين وهو الاصح كما  
في البحر عن طائفة البيان لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خرج فصل يوم العيد يصلي قبلها ولا بعدها مستفق  
عليه ويكره التنفل بعد اي بعد صلاة العيد في المصلي فقط فلا  
يكره في البيت علي احتيا واجمروا لقول ابي عبد الله رضي الله عنه  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا  
رجع الي منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجة كذا في البرهان وقال القاضي  
خان وله ان يتطوع بعدها اربع ركعات ومثلية الفضة اطلقا لله  
حيوانا التنفل في الجبانة بعد الصلاة من غير كراهة ومن غيره ذكر استقباب  
وفي الزاد والخلاصة يستحب ان يصلي بعد صلاة العبد اربع ركعات  
لحديث علي رضي الله عنه انه عليه السلام قال من صلى بعد العبد اربع  
ركعات كتب الله بكل نيت وبكل دقيقة حسنة كذا في معراج  
الراهية وابتدا وقت **صحة صلاة العبد من ارتفاع الشمس**  
**قد روي** او محيين حتى يبيض للنبي من الصلاة وقت الطلوع الي  
ان تبسط ولا تتركه صلى الله عليه وسلم يصلي العيد حين ترتفع الشمس  
روي او محيين كذا في التبيين فلو صلوا قبل ارتفاعها لا تكون صلاة  
عبد بل تقام محرمات ويستحب ان يكون خروج الامام بعد ارتفاع  
قد روي حتى لا يحتاج الي انتظار القوم كما في المحرر ويمر الوقت من  
الارتفاع متدا الي قبيل زوالها اي الشمس لا حين شروقها في  
اليوم المكمل ثلاثين من رمضان بعد الزوال رواية الطلال المراتبي صلى  
الله عليه وسلم ان محرجوا الي المصلين الغد ولما كانت الوقت باقيا لما  
اخرها كذا في التبيين والراهية **وكيف صلاة** اي العيد من

ان ينوي عند اكلهما صلاة العبد بقلبه ويقول بلسانه صلى  
 الله تعالى صلاة العبد مائة مرة والمقتدي ينوي المتابعة ايضا ثم  
 يكبر للتخريم ثم يقرأ الامام والمؤتم الشاشحة تلك المنة وحديثك  
 الخ لا نه شرع في اول الصلاة فيقدم على تكبيرات الزايد في ظاهر  
 الرواية ثم يكبر الامام والقوم تكبيرات الزايد سميت لصا  
 لزيادتها على تكبير الاحرام والركوع يكرها ثلاثا وهو مذهبنا  
 مستعود رضي الله عنه وسكت بعد كل تكبير مقدار ثلاث تكبيرات  
 في رواية عن ابي حنيفة لئلا يشبه على العبد عن الامام ولا يستذكر  
 بين التكبيرات لانهم ينقلون عند الامام الشاخي رحمه الله الشاخي  
 كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكر كذا في  
 جميع الروايات عن الكافي بوضع يديه الامام والقوم في كل منها وتقدم  
 انه سنة ثم يتعوذ الامام ثم يقرأ ثم يقرأ الامام الفاتحة ثم يقرأ  
 سورة وتندب ان تكون سورة سبح انتم ربك الاعلى الى اخرها ثم يركع  
 الامام ويتبعه القوم فاذا قام للثانية ابتدأ بالبسملة ثم بالفاتحة  
 ثم بالسورة ليوالي بين القرائتين وهو الافضل عندنا وتندب ان  
 تكون سورة هل تارك حديث الغاشية لما روي ابو حنيفة عن  
 ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه عن جيب بن سالم عن الثوري بن  
 بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في العيدين في  
 الجمعة بسبح انتم ربك الاعلى وهذا تارك حديث الغاشية ورواه  
 ابو حنيفة مره في العيدين فقط كذا في الفتح ثم يكبر الامام والقوم  
 تكبيرات الزايد ثلاثا و يرفع يديه الامام والقوم فيها كذا في الرواية  
 الاولى وهذا الذي هو الموالاة بين القرائتين والتكبير ثلاثا  
 في كل ركعة او في زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة من تقدم

لمن مقابلته

تكبيرات الزايد في الركعة الثانية على القراءة لاثرا من مشهوره رضي  
 الله عنه وموافقة جميع الصحابة لقوله لا تغفلا وسلامته من  
 الاصطلاح انما اخبر قوله بقوله النبي صلى الله عليه وسلم رضى لا متقى  
 ما رضى ابن ام عبد الله بن عبد الله بن مسعود كذا في جميع الروايات وفيه  
 جامع الجوامع وهو قولنا ابن الزبير وحديثنا بن ايمان وعقبة  
 بن عامر الجهمي وابي موسى الاشجعي وابي هريرة وابي سعيد الخدري  
 والبراء بن عازب وابن مسعود الانصاري وفيه الحاشية وهو قول  
 اكثر الصحابة رضي الله عنهم جميعا كذا في الترخاينة فان قدم  
 التكبيرات في الركعة الثانية على القراءة كان لان الخلاف في  
 الاولوية للجواز وعنده وكذا لو كبر الامام زائدا فقلناه بانه  
 المقتدي الى ست عشرة تكبيرة فان لم يزد لا يلزم متابعتها لانه بعد هذا  
 محذورين لمجاوزته ما ورد به الاثار واذا كان مستوفيا يكبر فيها  
 فانه بقول ابي حنيفة واذا سبق ركعة يستدعيه قضاها بأكبرها  
 ثم يكبر لانه لو بدأها تكبيرة في بين التكبيرات ولم يقل به احد  
 من الصحابة فيوافق رأي الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه فكان  
 اقل وهو تخصيص القوم لمسبق يقضي اول صلاة في حق الادكار  
 وان ادرك الامام واكمل احراما وكبر تكبيرات الزايد  
 قائما ايضا ان من فوت الركعة مشاركة الامام في الركوع والا يكبر  
 للاحرام قائما ثم يركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للزايد مضيا  
 بلا رفع يده لان الغايته من الذكر يقتضي بل فراغ الامام بخلاف القفل  
 والرفع حيث لا يفتي في غير محله ويفوت السنة التي في محلها في موضع  
 اليدين على الركبتين وان رفع الامام راسه سكت عن المقتدي  
 ما بقي من التكبيرات لانه ان اتي به في الركوع الزم ترك المتابعة

تكبيرات



المفروضة للواجبات اذ ركنه بعد رفع راسه قاعا لا ياتي بالتكبير لا يقضي  
 الركعة مع تكبيراتها كما في النسخة **خطبة الامام بعد الصلاة خطبتين** اقتدا  
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم **يعلم فيها احكام صدقة العطر** لان الخطبة  
 شرعت لاجل خيبتكم من حجب عليه وكل من حجب من حجب مقدار الواجب وقت الوجوب  
 ويجلس بين الخطبتين جلستة خفيفة ويكثري في خطبة العبد من ولايتك لذلك  
 عكس في ظاهر الرقاية لكن لا ينبغي ان يكون اكثر الخطبة التكبير ويكثري في  
 خطبة عيد الاضحي اكثر مما يكثري في خطبة العطر كما في قاضي خاوند قال في  
 البوعن المجتبى يبدأ بالتكبير في خطبة الجمعة والاستسقاء والنكاح ويبدأ  
 بالتكبيرات في خطبة العيد من وسختين ان يستقيم الاول يتبع تكبيرات  
 متتالية الثانية بسبع قال عبد الله بن مسعود مائة سنة ويكثر قبل ان  
 ينزل من المنبر اربع عشرة تكبيرة انتهى وفي الاسترخائية عن الجمعة اذا  
 كبر الامام في الخطبة يكبر القوم معه واذا وصل على النبي صلى الله عليه عليه  
 وسلم يصلي الناس في انفسهم مثالا للامامة الا انصافا فتعني سرفاته  
**الصلاة فلم يدركها مع الامام لا يقضيها لانها لم تفرغ قربية الا بشرائط**  
 لا تتم بدون الامام الاعظم او تمامه وكذا الواجب فيها وخرج الامام منها  
 لا يمكن لقضا الغوات الشرط وقال القاضي خاوند من لم يدرك الامام ان شاء  
 انصرف الى بيته وان شاقص ولم يصرفه الا فضل ان يصلي اربعا تكون  
 لصلاة الضحى لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من فاتته صلاة  
 العيد صلى اربع ركعات يقرأ في الاولى بسم الله ثم يقرأ في الثانية الحمد  
 وسبحاها وفي الثالثة والاربعاء يسبح في الرابعة والعشرون وفي ذلك من  
 النبي صلى الله عليه وسلم عدا حبيلا وثوابا جزيلا انتهى ونور صلاة عيد  
 العطر **عند** كان في الجلاء شهدوا بعد الزوال وصلوها في غير خطبة هذا  
 كانت بعد الزوال **فقط** لان الامام فيها ان لا تقضي الجمعة

الا ان تركناه عارونا من ركنية السلام ارضها الى العيد بعد الزوال  
 اذا ارضها الى ما بعد فبقية على الاضلاع فبذلك بعد العيد والحد لا ينبغي  
 كراهة الفطر فقط فلا يصح اذا ارضها الى العيد بعد ذلك في التبيين  
 واحكام عيد الاضحي **لا تقدر** وقد علمنا كراهة في الاضحي بوجوه لا اكل عين  
 الصلاة استحبها بالماروي ان عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحي حتى  
 يرجع ضيا كل من اضحيته وقيل هذا في حق من يعني لياكل من اضحيته او لا اما  
 في حق غيره فلا ثم قيل الاكل قبل الصلاة مكروه والاختيار ان لا يترك  
 لكن يستحب تركه ويكبر في الطريق ذاهبا الى المسجد يكبر احرارا  
 كافلا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الاختيار ويعلم الاضحية فيبين  
 من تحب عليه وتم تحب ومن الواجب وقت ذبحه والذبح وحكم اكل  
 والتصدق في الهدية والاداء منه ويعلم تكبير التشرع في الخطبة لان  
 الخطبة شرعت لتعليم حكام الوقت فيبين احكام في الخطبة لحوار ان  
 لا يعلمها بعض الحاضرين وقال الشيخ زين قاضي البحريني الخطيبان يعلمهم  
 الاحكام في الجمعة التي يليها العيد لياقوا بها في محالها لان بعضها يتقدم  
 على الخطبة فلا يفيد كره فيها الآن قال ولم يرد منقول ولا العلم اما انه في  
 ضيق السلام انتهى ونور صلاة عيد الاضحي لا كراهة بعد الزوال فلا  
 ايام ومنع الكراهة بعد نيلها لغيره المأمور بلامانع ولا يجوز بعد الزوال  
 من اليوم الثالث لانها لا تقضي وانما جازت في الايام الثلاثة لانها موقوفة  
 بوقت الاضحية لكن فيما بين ارتفاع الشمس الى قبل الزوال كراهة في غير  
 محلي لمانع للاعلام والتطبيق من العرف وهو الرخ وان شاء الضالمة والوقوف  
 بمرات والاشبه باهل الموقف وموالماد هنا فيحتجون في مكان يوم مرة  
 وهو ليس بشي معتبر فهو غير مسنون وغير مستحب سئل الامام مالك  
 عن ذلك فقال وانما متابع هذه الاشياء اليوم هذا في الرابعة وقال

اعرف صلاة عيد الاضحي

اعرف ان الخطيب  
 له ان يعلم الناس الخطبة  
 صدقة الله ورسوله  
 والمسلمين وانما  
 جعل التكبير

ما

الكمال والاولى لكراهة لان الوقوف عند قربة في مكان مخصوص لا يكون قربة  
في غير انتهى في المدر والغير الصحيح الكراهة ولا يجوز الاختراع في الدين  
كذا في الكراهة في المنع من حرم لخدمة اعتقادية تتوقع من القوام ونفسه  
وكشف الروس يستلزم التشبه وان لم يقصد فعل ما ذكر في الكافي بقوله  
وعن ابي حنيفة انه ليس بشئ وانما هو حدث احداثا للمارس من فعله جاز  
انتهى على كونه بلا وقوف وكشف الروس قاله الكمال انتهى هذا ولا يخفى  
ما في اجتماع نساهذا الزمن مع الرجال والاحداث ورعاغ العامة فيهم  
من الشدة والبارة الفتنة وحرم ذلك واجب **وبجب تكبير التشريق**  
في اختيار الاكثر لقوله تعالى اذكروا الله في ايام معينة وذلك من بعد صلاة  
**في معرفة الي عتبة لعبيد** واي في بقرق بشرط ان يكون في كل صلاة فرض مثل  
الحجعة وخرج النفل والوتر وصلاة الجيزة والعيد اذا كان ذلك الفرض  
ادى اي صلى ولو كان فضا من فرض هذه المدة فيها وهي الثمانية **بجماعة**  
خرج بل المفسر لما عن ابن مسعود رضي الله عنه ليس التكبير ايام التشريق  
على الواحد ولا اثنين للتكبير على من صلى بجماعة وانه حرب او يكون  
عند العز بزمانه سندهما وروى احمد بسنده عن ابن عمر اذا صلى في صلاة  
ايام التشريق لم يكبر كذا بخط شيخ الاسلام المقدسي **مسألة** خرج به  
جماعة النساء وقوله علي امام الي اخر من متعلق بجمعة مقيم خرج في المأوى  
فلا بد من الاقامة بمصر احتراز عن المقيم بغيرها وبجب التكبير على  
من اقتدى به اي امام المقيم ولو كان المعتدي مسافرا **واقفا**  
او انتمى بجماعة امام والمدة تحفظ صوفى دون الرجال لانه عوفى على  
المستوفى التكبير لانه معتد بجمعة فكبير بعد فراغه ولو تابع الامام  
ناسا لم تقصد صلاة التلبية تقصد بعباد المحرم بالتكبير ثم بالتلبية  
كذا في فتح القدير اذ ترك الامام التكبير كبر المعتدي التلبية

عصر

في اثر الصلاة لا في نفسها ولكن ينتظر المأوى حتى ياتي الامام شي يقطع  
التكبير ويومع ما منع البناء الخروج من المسجد والحدث التمدد والقبضة  
والكلام ولو هو اذ افاد فعل الامام ذلك كبر المعتدي كما في التبيين  
وغيره في الترخاوية عن الخطا لاه الامام اذا احدث بعد التمام  
بند التكبير الا انه يكبر ولا تلازم لطهارة انتهى وقال الزبيدي وان  
سبقه الحدث قبل ان يكبر يؤخره وكبر على الصحيح انتهى وقال الامام الشريفي  
الصحيح عندي انه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لان التكبير لم يقدر  
الي لطهارة كان خروج مع عمله للحاجة قاطعا لغور الصلاة فلا يمكنه  
التكبير بعد ذلك فكبر للحال جزمنا كذا في البحر عن ابي داود وذلك  
**عند ابي حنيفة رحمه الله** لا شر على رضي الله عنه ولما عن ابن مسعود  
وابن عمر رضي الله عنهم والاجماع منع على الاقل فكان لا حوط  
الاخذ بالقل كذا في الدراية عن جامع الكروري وقال اي ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله **بجب التكبير في كل فرض على من صلاه ولو كان منفردا**  
**او مسافرا او قويا** لانه تنبع مكتوبة من مجموع في اعقب عمر اليوم  
الحاس من يوم عرفة فيكون الي اخر ايام التشريق وبما يبقولها **يعمل**  
**وعليه الفتوى** اذ هو الاحتياط لان البيان مما ليس عليه اقل من ترك  
ما عليه فيكون لاخذ بالاكثرا احتياطا ولا نه تعالى قال واذكروا الله في  
ايام معدودات وقال في موضع اخر يذكروا الله في ايام معلومات  
المعلومات ايام العشر من ذي الحجة والمعدودات ايام التشريق وقيل  
المعلومات ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وسميت معدودات  
لقلتها وهكذا روي عن اي يوسف انه قال **الاول** من المعلومات  
واليومان لاوسطان من المعلومات والمعدودات فلما امر الله تعالى  
بالذكر في هذه الايام ولم نجد كراهي التكبيرات فجب كذا في جامع



الاسم على وجهه في التسمية والطلاقة والمجته في فتاوى العتبات في القبر  
على قولها وتعليق على الامصار في اغلب الاعصار كذا في معراج الدراية وفي  
الترجح الوهاج والجرقة وفي مجمع الروايات قال الرازي في الفتوى  
والعمل في عامة الامصار على قولها **تسب** قال في الدراية والمستفي  
هذه الاضافة في تكبير التشرع انا تستقيم على قولها لان بعض التكبيرات  
تقع في ايام التشرع عندها وعلى قولها في حنفية لا يقع شيء من التكبير فيها  
فلا تستقيم الاضافة لكن وفي الملازمة كذا في الاضافة وقيل التشرع  
اسم لصلاة العبد لا لها تودي عند اشراق الشروق ارتفاعها وقبل التشرع  
عبارة عن هذه الايام لما فيها من تشرع طهر الاضاحي فعلى هذا يستقيم  
الاضافة على قوله انتهى قال كمال الاضافة بانه في التكبير الذي  
هو التشرع فان التكبير لا يسمى تشرع الا اذا كان بتلك اللفاظ في  
من الايام المخصوصة فهو حينئذ مستقر على قول الكل وفي الكافي والدراية  
ما يقتضي عدم صحة الاضافة الثانية التي هي على معنى التكبير لانه ذكر في  
جواب الاعتراض على الاستدلال لا في حنفية في اشتراط المصير للتكبير بالار  
الذي هو الاجمعة ولا تشرع ولا اضحى لا في مصر جامع بان هذا البطل  
يستلزم ان الاضافة في تكبير التشرع معناها تكبير التشرع فلا تقع  
الاضافة وذلك ان قال لا يباح له ليل ما نصه قال الخليل بن احمد التبر  
التكبير وان كان مشترك بينهما وبين تقديس الحرق والقيام في المشرق  
كما نقله صاحب الصحاح وغيره لكن هذا ان المعنيان غير مخصصين بالامصار  
بالاجماع فتعين الاول الذي هو التكبير تفسير القول في الامر ولا تشرع  
اي لا تكبير وان لم يتعين هذا التفسير يلزم التكرار والاصل عدمه  
انتم في استلزام تفسير التشرع بالتكبير ان تكون الاضافة في قولنا تكبير  
التشرع تكبير التكبير فلم يصح قال كمال لكن الحق محتاج على اعتبار اضافة

الخامس

الخامس الى اتمام مثل سجدات مع وحركة الاعراب فيجب اعتبارها كذلك  
تخصيصها للاضافة فلا يلزم ما قيل ان الاضافة على قولها لان شيئا من التكبير  
لا يقع في ايام التشرع عندنا في حنفية وعلى قول الكل باعتبار القرب وايضا  
انما يلزم هذا الذي قد قيل لو اضيف التكبير الى ايام التشرع وقد اضيف  
الى التشرع نفسه فلا يصح ما قيل الا اذا اريدنا لتشرع ايام التشرع  
او قدرت الايام مقبولة بين المتعاقبين ولا داعي لثبوتين ما ذكرنا  
الحا اضافة خاتمة الى عام انتهى **لا بأس بالتكبير عقب صلاة العبد**  
قال في مبسوط اي ان التكبير لا بأس به لان المسلمين تواتروا هكذا وذكر  
الرازي في التحصيل يكبرون عقب العبد لانه يودي بجمع كالجمعة وفي  
الظهيرية عن الفقيه ابي جعفر سمعت ان مشايخا كانوا يرون التكبير  
في الاسواق ايام التشرع كذا في البحر وشرح المقدسي في الدراية عن  
جمع التفرقة قبل لا في حنفية ينبغي لاهل الكوفة وغيرهم ان يكبروا  
ايام التشرع في الاسواق والمساكن فقال تروى ذكره بوالديث وكان  
ابراهيم بن يوسف يعني بالتكبير في الاسواق ايام التشرع والهندواني  
وعنديه في تكبيره ان منع العامة من ذلك لقلته وعظمتهم في الخير  
وبه نأخذ كذا في المجتبى والتكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر  
فما مر من ان لا الله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر الله اكبر  
الدراية عن ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال افضل ما قلت انا  
وقال لا انبأ قبلي يوم عرفته الله اكبر الله اكبر لا الله الا الله والله اكبر  
الله اكبر والله اكبر وعن جابر انه صلى الفجر يوم عرفته وكبر هكذا وفي مجمع  
الروايات روي انه عليه السلام صلى صلاة العشاء يوم عرفته ثم اقبل  
على صحابه بوجهه فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا **الله اكبر**  
الله اكبر الله اكبر لا الله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد انتهى في

الهداية هذا هو المأثور عن الخليل قبل اصف ذلك ما روي عن جبريل لما  
 جاء لقربان خاف العجلة على ابراهيم فقال انما اكبر الله اكبر فلما راها ابراهيم  
 قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسماعيل بالهداية قال الله اكبر والله اعظم  
 فيسقى في الاخرين اما سنة او واجبا كذا في العاية وقال لكانا لولا في  
 الهداية وهو ما ثور عن الخليل لم يثبت عند اهل الحديث ذلك وقد تقدم  
 ما ثور عن علي بن مسعود رضي الله عنهما كذا يقولون ذلك عندنا  
 اي شعبة وسند جيد ثم عزم عن الصحابة وقال كانوا يكبرون يوم عرفة  
 وادعهم مستقبل القبلة في ذبوا لصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
 والله اكبر الله اكبر والله الحمد من اجل التكبيرات ثلاثا في الاول  
 له انتهى وقال في مجمع الروايات وزيد علي هذا ان شاء ويقول الله اكبر  
 كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلة لا اله الا الله وحده  
 صديق وعلم ونصر عزيز وعزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا اله الا  
 اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الحمد لله على محمد وعلى  
 وعلى اصحاب محمد وعلى زوج محمد وسلم تسليما انتهى **باب**  
**صلاة الكسوف** والكسوف في الاقراص الاضافة على نوعين اضافة  
 تعريف واضافة تعييد فكل ما كانت الماهية كاملة فيه تكون اضافة  
 للتعريف وما كانت ماهيته ناقصة فاما فاته للتعريف نظير الاول  
 ما البير وصلاة الكسوف ونظير الثاني ما الباقلاد صلاة الجادة  
 كذا في مجمع الروايات وهو من قبيل اضافة الشيء الى شبهه لان سببها  
 الكسوف وهي سنة واختار في الاسرار وجوها للامرة في قوله عليه السلام  
 اذا رايت شيئا من هذه فافزعوا الي الصلاة والظاهر ان الامر لله  
 وعليه اجماع من سوي بعض اصحاب ثم من وجوها منهم قيل لما اوجها  
 للشمس والقمرة ويجوز بالاجماع تبليغا فلذا قلنا سن **كتمان** حيث  
 التقل

مجمع  
 عرف يعرف بين اهل البيت  
 اعرفه واحكامه في التبيين

النفل من غير زيادة ركوع فيها ما رواه ابو داود عن جبريل بان ساد  
 صحيح انه عليه السلام صلى ركعتين فاطال فيهما القيام ثم انصرف واخلى  
 الشمس فقال يا هذين الايات تحرف الله تعالى لعباده فاذا رايتنوها  
 فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من الكثرة كذا في التبيين وروي  
 ان كان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اننا نعلم ان الشيطان ان الشيطان  
 لا ينكس فان الموت اشد ولا حياة ولا نكسها ايمان من ايات الله ان الله اذا  
 بدا الشيء خلقه خشيعة فاذا رايت ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتموها  
 من المكتوبة ثم قال انك انكسها ايات من المكتوبات وفيها تصح فان  
 دارت على ثلاثة امور منها ما فيها من صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين  
 ومنها الامران بحملها كما حدث لمسلم من المكتوبات وفيها تصح فان  
 كسوف الشمس عند رفقاء عما قدير محين فاذا ان السنة فكتان  
 ومنها ما فصل فاذا تفصيله اضا بر كوع واحد في كل ركعة للكسوف  
 ولا جماعة فيها الا باتمام الجمعة او ما مور السلطان دفعا للفتنة  
 فيصليها بلا اذان ولا اقامة ولا تحريك في القراءة فيها عند خلافا  
 لها ولا خطبة باجماع اصحابنا كما في الجوهرة لا بد عليه السلام امر  
 بالصلوة ولم يامر بالخطبة ولو كانت مشروعة لبيتها صلى الله عليه وسلم  
 قاله الربيعي جوسا وفي الصلاة جامعة ليجتمعوا ان لم يكونوا اجتمعوا  
 كما في الفتوح **وسن تطولها** وهو الافضل لانه عليه السلام فعله حيث  
 عاشت رضي الله عنها قالت حزنت وانه امر قرا سورة البقرة ولو جحد  
 سمعت وما حزنت فيقول في الاول سورة البقرة ان حفظها او ما  
 بعد لها ان لم يحفظها وفي الثانية ان لم يحفظها او ما بعد لها ولو جحد  
 تطول القراءة وتخفيف الدعاء بالقبلة خفف اخذها طول الاخر



لان المستحب ان يبقى على الخشوع والخوف الى ان يخلت الشقوق ان كان هذا  
 مستحب من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا  
 للثقة لان المنون استيعاب الوقت بالصلاة والله اعلم في سر تطويل  
 ركوعهما وسجودهما لما روي عن عبد الله بن عمرو بن القاص قال انكسفت  
 الشمس على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه السلام فلم يركع  
 برك ثم ركع فلم يركع ثم رفع فلم يركع بسجدة ثم سجد فلم يركع ثم رفع وفعل  
 في الركعة الاخرى مثل ذلك اخرج الحاكم وصححه ثم يدعوا الامام عطف  
 بشم لان السنة في الادعية تاخيرها عن الصلاة فيدعوا الامام بعدها  
**جاءنا مستقبل القبلة** ان شاء الله تعالى او يدعوا **فما مستقبلنا** ان شاء الله  
 ثم الامانة الحلوا في **ما حسن** من استقبال القبلة ولو قام ودعي منه  
 على عصي او قوس كان ايضا حسنا كذا في الفتح ولا يصعد الامام المنبر للعبادة  
 ولا يخرج كذا في البحر عن المحيط واذا دعي على اي حاله كان يومنون  
 على عايد ويستمرن كذلك حتى يكمل **بجلاء الشمس** كما في الجموع ان لم  
**تختصر** الامام صلوا اي الناس فرادي في منازله كذا في فتح الطحاوي  
 لان المقصود من الرجوع الى الله تعالى والاطلاع كذا في مجمع الروايات  
 كما في صلاة الخسوف فرادي لانه قد خسف القمر في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مرارا ولم ينقل اليها انه عليه السلام مع الناس ولم  
 اطلع العظيم بالنيل سبب الفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوءه والخصوف  
 ذهاب ايرته والحكم اعم وكالصلاة فرادي لوجود الظلمة الهايلة  
 لها والريح الشديدة لئلا كان لها هاديا او الفزع بالزلزال  
 والضواحق وانتشار الكواكب والفتن الهايلة بالاباء والشيخ والامطاء  
 الدائمة وعموم الاسراف والخرف الغالبين بعدد ونحو ذلك من  
 الافزع والاهوال لا بد من ذلك كله من الايات المخوفة للعباد ليعتدوا

عقيق اواريد فها في  
 شرح الخسوف على مسنين  
 شرح وافي

المقاصي

المقاصي يرجعوا الى طاعة الله التي فيها فوزهم وصلاحهم واقراب  
 احوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة تسال الله من فضله العفو  
 والعافية بحياة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **باب**  
**الاستسقاء** هو طلب الشقيا يقال سقاه الله واسقاه في قدح  
 في القرآن وسقاهم رهم شرابا طهورا واسقينا كرماء فرانا وقيل  
 سقاه ناولا يشرب واسقاه اي جعل له سقيا وقيل سقاه لشفته واسقاه  
 لما شربه وارضه وقيل سقاه ولعل الماء قال السقي مصدر وطلب الماء  
 يكون في خمسة كالاستسقاء وطلب المغفر وغفر الذنوب في خمسة فهو شرعا  
 طلب العباد السقي من الله تعالى بالشا عليه والرجوع اليه بالتوبة  
 والاستغفار وثبتها الحكماء والسنة والاجماع روي ان قوم نوح  
 لما كن يوم بعد طول تكبر برادع جبر الله عنهم القطر واعظم اوجام  
 لسابهم اربعين سنة وقيل سبعين سنة فعدم اهم ان املوا  
 رزقهم الله الحطب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرعا لنا  
 اذا اقتضاه ورسول من غير انكار وهذا كذلك ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم استسقى والاجماع ظاهر على الاستسقاء **صلاة**  
 جارية بلا كراهة وليست سنة لا نزل الله عليه وسلم ان كان  
 صلى مرة كارهة شاذ اقلنا استسقى مرة اخرى بدون صلاة فلم يكن  
 الصلاة في سنة قال الكافي وجه الشذوذ ان فعله صلى الله عليه وسلم  
 لو كان ثابتا لاشتهر بفعله اثباتا واسما وتعللا غير رضي الله عنه حين  
 استسقى لكان اشهدا الناس تباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولا نكره عليه اذ لم يقبل انها كانت محضرة جميع الصحابة لتوافر الكل  
 في الخروج مع النبي عليه السلام للاستسقاء لالم يفعل فلم يكره ولم  
 تشتهر وايتها في الصد الاول بل روي عن ابن عباس وعبد الله بن زيد

علي اضطراب في كيفيتها عنها كان ذلك شذوذا فيما حضر الخاص  
 والقام والقصير والكبير انتهى قلنا تجوز الصلاة في الاستسقاء  
 وقوي من غير جماعة ولا نزال ابو يوسف ابا حنيفة رحمه الله عن  
 الاستسقاء هل فيه صلاة او دعاء موقت او خطبة فقال ما صلاة  
 جماعة فلا ولكن فيها الرقا والاستعفان وان صلوا وحدا فلا  
 بأس به قال الزبلي وهذا ينبغي كونهما سنة او مستحبة ولكن ليس صلوا  
 وحدا لا يكون بدعة ولا يكره فكان ينبغي باختصاصه فقط في حق المنفرد  
 انتهى قلنا وفيه اشارة الى كون جماعة فيها انتهى في ذكر  
 صاحب النخبة وغيره انه لا صلاة في الاستسقاء في ظاهر الرواية  
 وهذا ينبغي مشروعيته مطلقا انتهى في قال ابو يوسف ومحمد  
 يصلي الامام ركعتين يحكم فيها بالقرأة كالعيد بلا اذان ولا  
 اقامة لما روي ابن عباس انه عليه السلام صلى فيها ركعتين بصلاة  
 العيد في الجهر بالقرأة والصلاة بلا اذان اقامة قلنا ان ثبت  
 ذلك دل على الجواز ونحن لا نمنعه وانما الكلام في الخاصة الاولاد  
 ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهذا فعله مرة وتركه اخرى  
 فلم يكن فعله اكثر من تركه حتى يكون واجبة فلا يكون سنة كذا في المسألة  
 وقال شيخ الاسلام فيه دليل على الجواز عندنا يجوز لو صلوا بجماعة لكن  
 ليس بسنة انتهى قد صرح الحاكم في الكافي بقوله وترك صلاة القطر  
 بجماعة ما خلا قيام رمضان وصلاة العشاء انتهى وهذا خلاف  
 ما قاله شيخ الاسلام رحمه الله ذكره الكمال وله استعفاء ولما ذكرناه  
 ويستحب الخروج له الى الاستسقاء ثلاث ايام متتابعات ولم  
 ينقل اكثر منها ونحوه يكون مشاة في شياخ خلقه عيلة غير مقيمة  
 او مرقعة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسي رؤسهم

مقدمين

ليست بجماعة ولا جماعة

مقدمين الصدقة كل نوع قبل من حجر ومحمدون التوسعة في سعة  
 المسلمين في تراصون فيما بينهم برؤا المظالم وطلب المساكنة من ائمة  
 ويستحب اخراج الدواب والاولاد ما يقتضون فباينها يحصل التحسين  
 وتظهر الضيم بالمجاني وطرح الشيوخ والجار والاطفال لان  
 نزول الرحمة بهم لما في الحديث الشريف قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون  
 وتنصرون الا بصنفائكم رقا البخاري في خبر ضعيف ولا شياخ ضعيف  
 وبهائم رقع وشيوخ رقع واطفال رقع لصت عليكم العذاب صبا وورد  
 لولا صبيان وضع وبهائم رقع وعاد الله رقع لصت عليكم العذاب صبا واذا  
 استسقوا نزل جوارحهم الى الصبح والامتناع الا انهم في مكة وفي بيت المقدس  
 لا يخرجون ولكن في المسجد الحرام والمسجد الاقصى يجتمعون اقربا بالسلف  
 والخلف لشرف المحل والزيادة فضلا وزوايا الرحمة قلنا قلت كوفي لم اره  
 ميطورا وينبغي ذلك اي الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي ايضا  
 لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا امر جل ظاهره لا يستأش  
 ونستتر بالرحمة في مدينة المنورة بغير حضرته وشاهدته في كل صلاة  
 وانا يكون ذلك بهم يديهم في مسجد الشريف ومحل سكنه المنيف وروضة  
 الزهراء وخليفته لهما نديا والاخرى وحمل بعض المشايخ قدوة كرم  
 فيما استعفى على ضيق المسجد النبوي غير ظاهر لان من هو مقيم بالمدينة  
 المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم يشاهد انشاع المسجد  
 الشريف في اطرافه واما شدة الرخام في الروضة واما قارها بالربعة  
 في ازيادة الفضل وطلب لقرب من المصطفى لتبليغ الرسايل والتوسل  
 لجناب الكريم بصاحبه اي كرمه يعني الله عنهما من كل ما لا يلا مع  
 الاجتماع للاستسقاء ولا يقا الدواب بالبالا يلزم ابقاها كذلك  
 المسجد الحرام والاقصى على الباب ويقوم الامام مستقبل القبلة

اعرب الله سبحانه  
 ولا يستسقاء ويستسقاء  
 رواه المصنف

ع



حالة دكاير رافعا يديه لقول نيران النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع  
يديه في شيء الا في الاستسقا فانه كان يرفع يديه حتى يري بياض بطيه  
وقوله ومديده وجعل بطونها ممحلي الارض حتى رايت بياض بطيه  
رفاها اود ودوي ايضا عن غير انه راى النبي صلى الله عليه وسلم  
يستسقي عند حجار الزيت في بيت من الزور اقام يدعو يستسقي بها  
بيده قبل وجهه لا يجاوزها راسه كذا في البرهان وفي النسخ ثم رفع يديه  
فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض بطيه ثم حول الي الناس ظهره والناس  
فزع مستقبلين القبلة يوم منون **عليه** دكاير ويدعو بادعية النبي  
صلى الله عليه وسلم الواردة وهي كثيرة ومنها ما نص عليه بان  
يقول اللهم استقنا غيثا اي مطرا مغيثا بضم اقلدي منقدا من الشدة  
**هنيئا** بالمد والطنز اي لا ينقصه شيء او يبغي الحيوان من غير ضرر ما بلغ  
اوله وبالمد والطنز اي حمود العاقبة والطنز النافع ظاهر والمراد بالنافع  
باطنا من بطن بضم الميم والتخفيف اي ايتا بالربع وهو الزيادة من المراجعة  
وهي الخشب كسر اوله وتجوذ فضع الميم هنا اي ذان مع اي نما او بالموجدة  
من اربع البعير اكل الربيع او الغوفية من دغفت الماشية اكملت  
ماشيات والمقصود واحد غدا في اي كثير الماء والجود وقطر كجار  
مجلا لا كسر اللام اي سائر الاخوة لعمومها وللارض بالنبات كحل الفرس  
**سبحا** بفتح السين المهملة وتشديد الحاء المهملة اي شديدا لوقع بالارض من  
ساح جري **طبقا** بفتح او لا اي يطبق الارض حتى يعمها واما الى  
انها الحاجة اليه ويدعو ايضا بكل ما اشبهه اي شبلذي كراه  
ما يابس بالمقام ويدعو سر **واحمرا** او من الوارد اللهم استقنا غيثا  
ولا تجعلنا من القاطنين اي لا يبين من رحمتك الطمان بالعباد والاد  
والخلق من الدلائل والحمد لله المجدد والحمد لله المجدد

منه تلك الحبة في الضحك اي الضيق ما لا تشكوا بالنون الا اليك اللهم  
ابنت لنا الزرع واد لنا الضرع واشقنا من بركات السماء اي المقطر  
واثبت لنا من بركاتنا الارض اي الرعي اللهم ارفع عنا الجحود والجوع  
والعري واشقنا من البلاء ما لا يشق غيرك اللهم اناستغفرك اناك  
كنت غفارا اي لم تزل تغفر ما يقع من هفوات عبادك فادرسنا عصى  
موسى اي السحاب والمطر علينا ما راا اي كثيرا وثبت عن النبي صلى الله  
عليه وسلم اللهم استقنا غيثا مغيثا نافعنا غير ضارنا بلا غير جل الطهر استق  
عبادك وبها نملك وانشر رحمتك واهي بملك الميت اللهم انت الله لا اله  
الا انت النبي نحن الفقرا انزل علينا الغيث واجعلنا من المتقين لما قرق  
وبلاغا الي حين فاذا امطر اقالوا استجبا بالالف صيتنا فما كذا في  
رواية البخاري بنسبها للقاصد المهمة اي مطر وقيل مطر الكبر او في  
رواية لابن ماجه تسبيا بفتح السين المهملة واسكان ليا اي عطا وك  
رواية لابي داود وابن ماجه تسبيا هيا بفتح السين المهملة في الارض  
ويقولون مطرا بفضل الله ورحمته لا بجزء الماد في الشيطان عن زيد  
بن خالد المجني قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح على  
امر سحاب كانت من الليل فلما انصرف اقبل على الناس فقال تدرون ماذا  
قال ربكم قالوا الله قد حوله اهل قال فما صبح من عبادي مؤمن في كذا وكذا  
فاما من قال مطرا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن في كذا وكذا  
ومن قال مطرا بنو كذا فذلك مؤمن في كذا وكذا فاما اذا اعتقد  
ان يكون كذا في الامعاء استقلال او شرك كذا فذلك مؤمن في كذا وكذا  
كذا فان راذا المطر حتى خيف الضر قالوا اللهم حوا لينا الحديث في اليوم  
ان رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فخطب  
فقال رسول الله هلكتم الاموال وانقطعت النسل فادع الله بغير شيا

اعرف

فقال عليه السلام اللهم اغشانا اللهم اغشانا قال سرورني الله  
عنه فلا والله ما نري بالسم من سماب ولا قرعة وما بيننا وبينك من  
بنت ولا دار قال فطلعت من وراء حجاب تشل الترس فلما توسطت السما  
انتشرت ثم اسطرت فلما والله ما راينا الشمس سبت قال ثم دخل رجل في ذلك  
الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فخطب  
فاستقبله قائما فقال ان رسول الله هلك الاموال وانقطعت السبل  
فادع الله عسكنا قال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال  
اللهم حوائنا ولا علينا اللهم على الاكام والظراب وبطون الاودية  
ومنايا الشجر قال فاطلعت وخرجنا غشي في الشمس حوائنا بغير اليوم  
اي اجل في الاودية والمنايا التي لا تضرها الا الابنية والطرق والكام  
بالماء جمع اكم بضمين جمع اكم صكك بجمع اكم بضمين جمع اكم بضمين  
ومن الجبل وفوق الراس والظراب بالظا المشالة ووم من قال  
بالضاد الساقط جمع ظراب بفتح فسكون الجبل الصغير وخذ رشاد  
لتعليمنا الادب في هذا الدعا حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه يحتاج  
اليه مستمر بالنسبة لبعض الاودية والمنايا الى حصول الكفاية التي يهلها  
الله فطلب منع ضرره وبقا لفعلة وفيه اعلام بانه اذا قران النعمة عارض  
لا ينسخط منه فيسأل الله تعالى دفع العارض وبقا النعمة والدعا برفع  
المنايا في التوكل والتفويض وليس فيها اي الاستغفار قلب ردا  
عند اي حنيضة واني يوسف في رواية عنه لانه دعا فيعتبر بغير الادعية  
وماز ولمحمد رحمه الله محمول على التقا ول قال كان رحمه الله وجامعا  
في المستعمل من حديث جابر ومحمد قال وحول رده ليستعمل في الخط وفي  
الطبراني من حديث ابن قتيبة قال وحول رده لي يثقل الخط في الخصب وفي  
مسند احمد لتتوكل النعمة من الجلب الى الخصب فخطب عند اي حنيضة لاهضا

تبع الصلاة بالجماعة والجماعة عنده فيها وعند الخطيب كن عند اي  
يوسف خطبة واحدا وعند محمد بن خطيبين في رواية عن اي يوسف  
وقال محمد بن قتيبة الامام داه دون القوم وعن اي يوسف روايتان كذا في  
التبيين وفي البرهان ان محمد الامام بقلب رده ايه بعد مضمون  
خطبة وفي الفقه قال في سنن ابي داود وعن عائشة رضي الله عنها قالت  
شكى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب المطر فامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم منبر فوضع له في المصلي ووصد الناس من  
مخرجهم فيه قال فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب  
الشمس فخطب على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوت بجد  
دياركم واستغاثوا المطر عن دمانكم وقد اكرمكم الله عز وجل بعد  
ووصدكم ان يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك  
يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله الذي لا اله الا انت  
الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت قوة وبلاغا  
الى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يماض بطيه ثم حول الى  
الناس فطهر وقلب وحول رده ايه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ومنزل  
من المنبر وصل ركعتين فانشاء الله سماعة فعدت ومرت ثم امطرت  
باذن الله عز وجل فلم يات علينا سلام سجد حتى ماتت السيول فلما  
داهي من ثم الى ان كثر ضحك حتى بدت نواجذ فقال شهد ان الله على كل  
شيء قدير واني عبد ورسوله انتهي ولا يحضره اي الاستغفار في  
لني عمر من الله عنه عند لان المعصومين المراد وما دعا الكافرين الا  
في ضلال ولا بالخروج تسترل الرحمة وانما تسترل عليهم العنة وان جاز ان  
يقال استجاب دعا الكافر في الخائبة وفي الداية لا يسمع اهل الجنة من  
ذلك فلعن الله بسجيت عامم استجاب لاهلهم في الدنيا وقال كمال يكون

وقال الخطيب  
لا يستغفر



لمع

من ان يستسقوا وحدهم لاحتمال ان يستقوا فقد يغتن به ضعف  
 العوام **باب صلاة الخوف** هذا من ضافة الشيء الى شرطه كما  
 في الجهرقة وقال لكل حضرة القدوس سبب لرخصة انتهى فيكون من  
 اضافة الشيء الى سببه وقد يكون الشيء سببا وشرطا باعتبار من هي اي صلاة  
 الخوف بالصفة الثانية جازية **بمحذور** عند وجود الميع للافعال المنهي  
 عنها في غيرها وهو حضور العدو ولهذا لم يقل اذا اشتد الخوف لا لميس  
 بشرط لما قال لكل قوله ايجز الهداية كما كنز اذا اشتد الخوف اشتداه  
 ليس بشرط بل الشرط حضور العدو واستيع انتهى وقال في العناية ليس  
 الاشتداد شرطاً عند عامة مشايخنا انتهى وقال لكل رويان طلبا  
 رضي الله عنه صلاها يوم صفيين وصلها يوم مي لا شعري بها  
 وسعد بن اي وقاص في حبيب المحوس بطبرستان ومعه الحسن بن علي وحقة  
 بن اليمان وعبد الله بن عمرو بن العاصروا لها سبعين العالم بالبعد  
 الحادي فمضوا فاما جازية ايضا يخوف غرق من سبل واحرق  
 لوجود سبب لرخصة ثم شرع في بيان كيفية فقال اذا تنازع القوم  
 في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طيبتين ويقيم واحدة بازا  
 اي مقابل العدو والحراسة ويصل الامام بالطائفة الاخرى ركعة من  
 الصلاة **الفائتي** الصبح والمقصود بالتسليم سبلي بالاولى المذكورة  
 ركعتين من الرابعة او المغرب لان الشفع شرط لشرطها والشرع  
 القمود عقبه والواحدة لا تنجز فكانت الطائفة الاولى لها اول السبق  
 والركعة الثانية كالاولى كما وكوا خطا فصل بالاولى ركعة من الخوف  
 وبالثانية ركعتين فسدت صلاتها لانصراف كل في غير اوانه لان  
 الاول انصرف فوضع قبل اوانه والثانية لما ادركوا الركعة الثانية  
 صاروا من الطائفة الاولى قد انصرفوا في اوان رجوعهم فبطل  
 والاصل

والاصل فيه ان من انصرف في اوان القعود الى البقاء شطط خلافة وان  
 عاد في اوان الانصراف لا شطط خلافة لان مستقبل والاول معرض فلا  
 يعدل الاية المنصوص عليه وبما لا انصرافا في اوانه وان اخطا لانصراف ثم  
 انصرف قبل اوان عوده صح لا وان انصرف فاستلم بحج وان عوده كما سبغ  
 التيبين والفتح ونصفي هذه الطائفة الى جماعة العدو مشاة فبديه  
 لاضا تبطل الركوب كالعلة انكثير المشي لا القليل كما لم يرد عن القوس  
 لعدم الحاجة اليه بخلاف المشي بضرورة الاصطفا والقيام بازا العدو  
 فواقع في عدة من كتبنا لها تبطل بالمشي مؤول باعتنا كما شياها رايا  
 من القعود والشيء فيها لغير اداة الاصطفا بمقابلة العدو ووجات  
 تلك الطائفة التي كانت في الحراسة فاحضروا مع الامام ففصلت نصم  
 ما بقي من الصلاة وسلم الامام وحده تمام صلاة ثم ذهبوا الى جهة  
 العدو مشاة ثم جات الطائفة الاولى ان كانوا وان اذادوا انتموا  
 في مكانهم بل اذادوا لانهم لا حقون ثم خلف الامام كما فلا يفرقون وسلموا  
 ومضوا الى العدو ثم جات الطائفة الاخرى ان كانوا وان كانوا  
 صلوا ما بقي في مكانهم لغزاع الامام ويقضون بقراءة فاما انهم لا يمسكون  
 والاصل فيه رواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سبلي  
 صلاة الخوف على الصفة التي ذكرناها واصل انزور في صلاة الخوف وال  
 كبيرة واصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم  
 اربعا وعشرين مرة كما في شرح المقدسي واختلف العلماء في كيفية اتيه  
 المستصحب عن شرح ما يجرى بعد اديان كل ذلك جازين في الكلام في الاولى  
 والاخر من ظاهرا القرون وهو الوجه الذي كرناه عندنا وان اشتد الخوف  
 فلم يتحلى لم المزول عن الدواب والقيام للصلاة بالجمهر عليهم صلوا ورجانا  
 ولو تمع السير مطلوبين باجاء اهل العلم فراكب ان كان طالب الحج خلافة

قال كاتبه ما احسن  
قول الشافعي لانه  
كان يخطر بباله الكلام  
مع الغضب بل انشأ فوب  
على كلام الشافعي رحمه الله

علي الدابة لقد صرمة الحق في حقه فيزول المضلة وقال الشافعي  
الا ان يكون محال بخلاف في المطلوب وذاهبه حيث لا يعلم تحييد  
تجوز صلاة راكبا وان كان مطلوب بالابا س بان يصلي وهو راكبا لانه  
فعل الدابة حقيقة وانما اضيف اليه بمعنى التسبب واذا اجاز  
المعذرة انقطعت الاضافة اليه بخلاف ما لو صلى وهو مشي حيث  
لا تجوز لان المشي فعله حقيقة وموافق للصلاة كما في بعض الروايات  
فرادي فلا يصح الاقتداء باختلاف المكان حال الركوب ولذا صح  
الاقتداء اذا كان للامام والمقتدي به على اية واحدة كالوكان على  
خشية والفرق بين السامع كالماشي لا تجوز صلاة له لانه السباحة كالشي  
عمل كثير ولم تجز صلاة الخوف بلا حضور عند ظهور ما سواه اطلق  
عند اصلوها فان تبين كاطنوا اجازت لتبين سببا لرخصة وان  
ظهر خلاف لم تجز صلاة التورم واما صلاة الامام فصحيحة بكل حال  
لعدم المفسد في حقه الا اذا تبين للطائفة الاولى غير ما اطلق  
قبل ان يتجاوز الصنف فان لم يلبس استحيانا كما انصرف على طين  
الحديث يتوقف الفساد اذا اظهرهم لم يحدث على محاوراة الصنف في  
القصص او لشرعوا بحضوره القائل فذهب لا يجوز لم الاختلاف الاثرة  
لزال سبب الرخصة ولو شرعوا في صلاتهم لم حضر جاز الا تخاف  
لوجود الميع وهذا يفيد بطلان الصلاة لروا الميع قبل السلام  
على مقتضى المسائل الاثني عشرية وبطلان روال عند المعذور كذا في التمهيد  
ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف ولا يجب كالا لمام  
الشافعي ومالك رحمهما الله عملا بظاهر الامر في قوله تعالى ولما اخذ  
اسلحتهم الاية قلنا هو محمول على الذنب لان حمله ليس من اعطاه فلا يجب  
وان لم يتنازعوا اي القوم في الصلاة خلف امام واحد لا افضل

احمد بن محمد بن محمد بن  
كتبه مولد محمدي

**صلاة كل طائفة مقتدين بامام واحد** فذهب الاول بعد التمام  
ثم يقتلي الاخرى بامام اخر مثل حال الامن للتوقي عن المشي ونحو  
كذا في لغة القدر وهو صحيح ولم النصيبا سبب احكام الجنايز  
جمع جنازة بالفتح والكسر من جنس الشئ اجتز من باب ضرب متره  
وقال الاصمعي وابن الاعرابي بالكسر الميت نفسه وبالفتح الشرف فمن  
ثلب عكر هذا وقالوا لا يهرى لا يسي جنازة حتى يشهد الميت عليه  
مكتفا ليس توجيها المحضاري من قرب من الموت وصفه بحضور موت  
او ملائكة الموت وعلازمة الاحضار بشرخا قديمة وانما خاف  
صدغيه وانواع انفة فامتداد جلق الشئ ان الحسية تتعلق  
بالموت وتنتقل جلد فاعندك بوجه حكمة القبلة على امية لانه  
الستة المنقولة ولا بد بوضع في القبر على جنبه لانه فيعطي كم ساق  
فيه ويجاز الا استدلالا على الظن اختار شيا اخر عما ورا الهرا لانه  
ابتر لقاحية ولكن برفع راسه قليلا ليصير وجهه القبلة دون  
السوا ويسر ان يلقن وذلك بذكر كلمة الشهادة عند لقول صلى الله  
عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم بقولها عند الموت  
الا انجته من التارة لقول عليه السلام من كان اخر كلامه لا اله الا الله  
دخل الجنة كذا في البرهان اية دخل الجنة مع الفايدين والافضل مسلم  
ولو فاسقا يدخل الجنة ولو بعد طول ذناب وانما اقتصر على ذكر  
الشهادة تبعا للحديث الصحيح وان قال في المستصفي وغيره كالمعد  
ونقل الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله وتليده في الدرر بان  
الاول لا تقبل بدون الثانية فليس على اطلاقه لان ذلك في حق غير  
المومن وكلامنا في تلقين المومن فلهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر  
من الامة الشافعية وقولهم يلقن محمد رسول الله ايضا لان القصد



موتني على الاسلام ولا يصح سخط الاله امره وديانه مسلم وانا المراد  
ختم كلامه بلا اله الا الله يحصل له ذلك الثواب بما الكافر فيلقنهما  
فقط مع لفظ اشهد لوجهه اذ لا يصير مثل الاله انتم في ذلك  
الحبر اليهودي روي البخاري عن ابي هريرة قال كان غلام يهودي يخدم النبي  
صلى الله عليه وسلم فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم  
فقتل عند راسه فقال له اسلم فنظر اليه وهو عنده فقال له  
اطع ابا القاسم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله  
الذي لن نعذر من الناس انتم في تذكر الشهادة من غير طاح لان حال  
صعب عليه فاذا قالها ولم يتكلم بعدها محسب عنه لان المقصود ختم  
كلامه به لما روي **لا يوم مر بها** المسلم فلا يقال له قولا نكرويا بل  
فما يقول لا جوابا لغيره لا مريضين به خلاف الخبر وقالوا اذا حضر  
منه ما يوجب كفر لا يلزم بكفر حلال على انزال عقلة واختار بعض  
المشايخ وقال عقلة عند موته لهذا الخوف وما ينبغي ان يقال على  
وجه الاستتابة مستشفعا بحمد رسول الله فيستعمل الاستغفار  
استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه  
مستشفعا بحمد رسول الله فيستعمل التلغفين بلطف لانه قد يشفق  
عليه من ذكر ما يشعر بانه محتضر واما الكافر فيومر بها كادونا  
ولذا اذا دعا على الشافية ان يلقنه غير الوارث ليلاته يستعمل  
الارث ان كان ثم غيره والا فاشفق الورثة وكذا كل من تمه لاداء  
او حسدا شتم في تلقينه بعد ما وضع في القبر مشرع حقيقة  
قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله اخرجه  
الجماعة الا البخاري ونسب اليه هذا الست والجماعة وقيل لا يلقن في القبر  
ونسب اليه المعتزلة كذا في الفتح وقيل لا يوم مر ولا ينبغي عنه وكيفية

ع  
له

ان يقال يا فلان فلان اذكر بينك الذي كنت عليه في داره يا بشاءة ان لا اله  
الا الله وان محمد رسول الله والاشق ان اللفظ لا يجوز اطلاقه عن حقيقة  
الابدليل فيجب تعيينه فنقول موتاكم حقيقة ونفي صاحب لكان في  
فايدة مطلقا منوع نعم الفايده الاصلية منتزعة واحتجاج اليه  
ليثبت الجنان للسؤال في القبر قاله المحقق ابن الهمام وقال شيخ مشايخنا  
العلامة المقدسي قلت ويروى ما روي سعيد بن منصور وسرق بن  
حبيب وحكيم بن عمير قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس  
كانوا يستحبون ان يقال لميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث  
مرات يا فلان قل ربنا الله وربي لا سلام ولا نبى محمد صلى الله عليه وسلم  
انتم في قال الكمال ابن الهمام وعندنا من مني ارتكبا بهذا الجاهل هذا  
عندنا كثر مشايخنا يقولون الهداية لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم كذا المراد  
الذي قرب من الموت انتم في وان الميت لا يسمع عندهم واورده على قوله  
صلى الله عليه وسلم في اهل القليب انتم باسمع لما اقول منهم وارجو  
تارة بانهم ودين عايشة قالت كيف يقول عليه السلام ذلك والله  
نقار يقولون وما أشد شتمهم في القبر وانك لا تسمع الموتى وتارة بان  
ذلك خصوصية له عليه السلام مع المؤمنين وزيادة حصة على الكافرين فكان  
بانه من ضرب المثل قال علي بن ابي طالب عنه ويشكل عليهم ما في مسلم ان الميت  
يسمع وقع نقاله اذا انصرفوا اللهم الا ان يخصوا ذلك باهل الوضع في القبر  
مقدمة للسؤال جمعا بينه وبين لايتين فانها يفيضان بحقيق عدم  
سأعهم قاله تعالى شبه الكفار بالموتى لا فائدة تعذر سماعهم وموضع عدم  
سماع الموتى الا ان علي بن ابي طالب في التلقين بعد الموت لانه يكون حين  
ارجاع الروح فيكون حينئذ لفظ موتاكم في حقيقة وهو قول طائفة  
من المشايخ اذ هو محاربا اعتبارا ما كان نظرا الى انه لا ينبغي ان يلقن ميتي

الحج الامن في بدن الروح وكل حال يحتاج الى دليل اخر في التلقين حالة  
 او لا يراد الحقيقي والمجازي معا ولا مجازيان وليس يظهر معنى عام الحقيقي  
 والمجازي بحيث يستلزم لا فيكون من عموم المجاز للنفاذ وشرط اعلمه فيهما  
 ان لا يتخذوا انتهى قلصت برجح المجازي التعليل في الحديث لقولهم انما  
 لا اله الا الله فانه ليس علم يقولها عند الموت الا انجته من النار انتهى  
 لفظة دليل التلقين في القبر والاثر الذي قدمناه عن الشيخ علي المقدسي  
 انتهى ثم قال تكال الله والعتيد الضعيف مولف هذه الكلمات  
 فوض من الى الرب الغني الكرم متوكلا على مطاياه جلت عظمت  
 ان برحم عظيم فاقني بالموت على الامان والايقار ومن يتوكل على الله فهو  
 حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى لفظة وكذلك قول  
 كما قال علي الله الكرم اعتمادي في كل حال ويستحب لا قربا المحضر والعتيد  
 وجيرانا الدخول عليه للقيام تحفه والاستيناس بهم وتذكير هو اياه  
 ما ينفعه من وصية ونحوها وتجريره المالك ان العطش يلبك لشدة  
 النزع حينئذ ولذلك باقيا الشيطان كما ورد بما زال لا يقول قل  
 لا اله الا هو حتى تسقيك وتحسنون ظنة بالله تعالى فحسبكم الا موتن  
 احكم الا وهو يحسن الظن بالله اي يظن انه برحمه ويعفو عنه وخبر  
 الصحابين قال الله تعالى انا عند ظن عبدي بي وبيتلون عند سورة  
 يس لخبر اقرءوا علي موتاكم يس وقاه ابوة اود وابن حبان وصححه وقال  
 المراه به من حضر الموت والحكمة في قراخا ان احوال القيامة والبدن  
 المذكورة فيها فينجد له ذكرها وفي خبر غريب ما من مريض تقرأ عنده  
 يس لامات ريانا وادخل قبره ريانا واستحسن بعض المتأخرين  
 قراة سورة الرعد لافاضل طالع الروح لقول جابر فاضاها  
 عليه خروج روحه واختلف في اخرج الحايض والنفسا والجب

عليه

من

من عند وجه الاخراج امتناع ملائكة الرحمن من دخول بيت  
 الجنب والحايض او النساء والمطهر حضور ملائكة الرحمن عند الموت  
 وبحضرته طيب فاذا ماتت شديدا بعصابة عن بعضتها وتربط  
 فوق راسه لئلا يدخل فاه الهواء والماء عند غسله وفيه تحسينا لوزنك قطع  
 منظره وبذلك جرى التوارث وعرض عيناه لقوله عليه السلام اذا  
 حضرتم موتاكم فاعضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا  
 فان الملائكة تومن على ما قال اهل البيت كذا في البرهان ولا يلبث  
 منظره ودوي وسلم انه صلى الله عليه وسلم دخل علي اي حلة وقد  
 شق بصره فاعضه ثم قال ان الروح اذا قبضت تبع البصر فتبصر من اهل  
 فقال لا تدعوا علي انفسكم الا غير فان الملائكة يومنون على ما تقولوا  
 الحديث وقوله تبعه البصر اي حلت او شخص ناظر الى الروح ليس ينهب  
 وقبض اخرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء الشخص يقول  
 مفضض بسم الله وعلى مله رزق الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر  
 عليه امره وسهل عليه ما بعد واتعد بملقائك واجعل  
 ما اخرج اليه خيرا مما اخرج عنه قاله الكمال ثم يسبح شوب ويوضع على  
 بطنه حديد لئلا يتفكر ويومر في عن الشعبي والحديد يدفع الشر  
 لسفيه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شي ثقيل ودوي اليه في ان  
 انما امر يوضع حديد على بطنه مولى مات وتوضع يدها بجانبه  
 ولا تجوز وضعها على صدره لانه صنيع اهل الكتاب وتلين مفصله  
 واسابعه بان رد ساعدن لعصه وساقا قد لفخن وفخن لبطنه وجردها  
 ملينة ليسهل غسله وادراجة في الكفن ويكره قراة القرآن عند  
 حتى يفصل تنزها للقران عن نجاسة الميت فانه يحسن بالموت قيل  
 نجاسة حيث لانه يحسن فيه الدعا كسائر الحيوانات ومما قرب الي



القياس ويزول بغسل المسلم تكن ماله تحل أخا كافرا فان لم يكن له اثر  
 في سائر الجيوات غير الذي لطهارة به وقيل بخاتمة حدث  
 فينبغي ان يتخذ القرة كالوقرة لها المحدث **ولا بأس** باعلام الناس بموت  
 بل يندب لكثرة المصلين لما روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم  
 نبي لا صحابته النجاشي اليوم الذي مات فيه وان نبي جعفر بن النضر  
 وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وقال في النهاية فان كان  
 عالما او مرأهنا او ممن يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين  
 التذات في الاسواق لجنازة من لا يصح استناده وكثير من المشايخ  
 لم يروا ساكنا يودون بالجنازة يودي قارسا وصدقان حقه كما  
 في الترخاينة عن الشافعي ولكن لا يكون على جهة التحميم قال  
 التميمي في المن يدركه الا فاطمة مدح الميت عند جنازة لان الجاهلية  
 كانوا يذكرون في ذلك ما هو شبه الحال قال عليه السلام من تعدى  
 بعزي الجاهلية فاعضوه عن ابيه ولا تكونوا استويوا اذا اتفقتم  
**يعمل تجهيزه** اكراما له وروي ابو داود عنه صلى الله عليه وسلم  
 انه لما عاد طلبة من البراءة انصرفوا قال عماري طلبة الا قد حدث فيه  
 الموت فاذا مات فاذنوا في به حتى تمسك عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي  
 لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهراني اهله والقارفين وجوب  
 التجهيز الاحياط للروح الشريفة فانه يحتفل لا غما وقد قال  
 الاطباء ان كثير من ممن يموتون بالسكرنة ظاهرا يدفنون احيا  
 لانه يعمل ذلك الموت الحقيقي لها الاعلى فاضل الاطباء فيتمتع  
 التناخير فيها الى ظهور اليقين بنحو التغير قد مات النبي صلى الله عليه  
 وسلم يوم الاثنين صخرة ودفن في جوف اللبنة من القبلة الاربعاء  
**فيوضع** الاموات الكاف للمعاونة وهذا اذا اتفق موت في موضع القبر

في

علي بن محمد بن ابي بصير في كونه الراحة وتقطيع الميت بمجرى وتر  
 مرة او ثلاثا او خمسا ولا يراه عليه قاله الرازي في الكافي والنهاية  
 او سبعة ولا يراه وكيفيته ان يدار بالمجرى حول السرير ويوضع الميت  
**كيفما اتفق على الاصح** قاله شمس الامية الرخمي وقيل عرضا وقيل الى القبلة  
**وستر عورته** ما بين سترته الى كعبته بشعا لا زار عليه هو الصحيح قاله  
 الرازي وتشبه في النهاية لقول صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه  
 لا تنظر الى تخدي و لا تبيت في الهداية يكن في ستر العورة  
 الغليظة هو الصحيح تيسيرا وتوضاه الرواية والبطون المشهورة  
 ثم بعد ستر عورته اذ قال السائر من تحت الثياب جرد عن ثيابه  
 ان لم يكن خشي وقبيل عورته وبدا الغسل مغموفة مخوفة تحت  
 السائر للعورة ولا يدخل يد تحت الخرقه مكشفة بغسل من فوقها  
 ان لم يجد خرقه لستره ويعد ويضي ويبدأ بغسل وجهه لان بيد  
 الغاسل هي التي يغسل بها الايداء الميت ليبدأ بغسلها الى الرسغين ويجمع  
 راسه على الصحيح **الا ان يكون صغيرا لا يقبل الصلاة** فلا يوضو  
 وغير يوضو **بلا مضضة** واستشاق لانه لا يمكن اخراج الماء  
 او عصره فيكون كذا في التبيين من الماء من قال بجل الغسل على  
 اصبعية خرقه رقيقة ويدخل اصبع في فيه ويمسح اسنانه وشفتيه  
 بها وفي الظهيرة وطهارة وثلاث في المحيط وينقيها ويدخل في مخزوم  
 ايضا قال شمس الامية الحلواني رحمه الله عليه هذا هو التوفيق في  
 الترخاينة في علي القول ان بلا مضضة واستشاق من غير  
 الجنب فلما قال **الا ان يكون جنبا** فيشكل لفعلها تيمم الطهارة  
 كما في شرح العلامة المقدسي قلت وكذا الحائض والنفساء  
 لا شتر اليه اقتراض المضضة والاستشاق فيما بينهم وبعد الوضوء

رطبته

يعتد

علي

صبت عليه مما يغلي من غليته لا من الغلي والعليان لانه لازم بعد  
او حرض ومواشاة غير مطهرين من الغلي في التنظيف وقدر الغلي  
صلي الله عليه وسلم ان يغسل يديه والمحمرة الذي قصته عنه  
وسدر والا اي ان لم يوجد فالتسل بالقرح **وعلمنا الخالص** كاف  
والسحق ان يمسر لانه بلغ في التنظيف **ويغسل راسه** اي شرابه  
وشعره **حيث بالخطي** ثبت بالقرح طيبا لراحته يعمل على الصابون  
في التنظيف وهو يتشد يداليا وكثر الخاء المجرة اكثر من فتحها وان لم  
يكن بالصابون لانه بلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن به شعر لا يخلط  
لهذا ثم بعد تنظيفة الشعر والبشرة **يضع المي** على راسه **فيغسل**  
شقة الايمن ابتداء لان البداية بالهيمن شقة **حتى يصل الماء** الى ما ي  
الجانب الذي **بل تحت** بالحاء المجرة **منه** اي المي ثم يضع على يمينه  
فيغسل كذلك حتى يصل الماء الى ساير جسده ثم اجلس المي مستدرا  
اليه لئلا ينقط **وسم بطنه** مستحيا رقيقا يخرج فضلاته **وما**  
**خرج منه غسله** فقط تنظيفا ولم يعد غسله ولا وضوءه لانه غليظ  
بناقص في حقه وقد حصل الماء موريه ثم يضعه على شقه الايسر فيمسح  
الماء عليه تخليليا للغسلات المستوعبات جسده اقامة لسة التليط  
**ثم ينشف بثوب** كيلا يتل اكفانه **تفسي** النية ليست شرطها  
تفسيه كالحق في الشفا في لا بد من النية في غسل المي حتى اذا  
وجد في الماء لا بد من غسله الا ان يحركه في الماء **حينئذ**  
يحركه في الماء بنية الغسل وقت الخارج انتهى وهذا لا يتقاط الواجب  
عنا لاصحة الصلاة عليه انتهى في الحجة وكذلك المي اذا وجد  
وعليه التراب بهم ويغسل عليه فلو وجد الماء بعد الصلاة عليه بالتم غسل  
وصلي عليه **ثانيا** في قول اي يوسف وعنه يغسل ولا نقاد الصلاة عليه  
كجب

كجب تيم وصلي ثم وجدها كذا في الجوان ولو كان الميت مستحيا بعد  
منه يكفي صبت الماء عليه كذا في التنظية كونه يندب ان يكون الغسل  
اقرب الناس الى الميت والافا هل الامانة والورع كافي في شرح المقدسي  
ويندب الغسل من غسل الميت ويكره ان يغسل ويوجب وحايض  
وبعد تنظيفة يلبس القبيص ثم تبسط الاكمام **ويجعل الخيط** وهو  
عظم كبر من شياطينة ولا ياتر سائر انواعه غير الزعفران والورس  
للرجال **على راسه وحيت** ويحيطك عن علي واسر واربع وقرب يجعل  
الافور على مساجله جمع مسجد بالغف لا غير كذا في الغف عن المراسم وسوا  
فيه المحرم وغيره فيطبخ يغلي كافي الترخانية ليخرج الديدان عنها  
ومي حصة وانفذت يداه ورجلاه وفدانة روي ذلك عن منصور  
فتخرج بوسطة بزيادة اكرام وليس في الغسل استعمال القطن في  
الروايات **الظاهر** وقال الزميلي ولا بأس بان يجعل القطن  
ويجهد وان تحشي به مخارقة كالمبر والقتل والاذنيخ لانق والغم  
التمهي وقال في البحر الظهيرية واستقيم جلد فيدمر او قبله  
حامة المشاع ولا يقص ظفر اي المي **ولا شعر ولا يمسح** شعر  
اي شعر راسه **وحيت** لانه للمسة وقد استغنى عنها والمرأة  
**تغسل رجليها** غسل راسه والنظر اليه بقا العدة فلو ولدت عقب  
موت لم تغسله وان طلقت قبل الموت رجلا اغسلته بخلاف المانة  
والتي حرمت برودة ارضاع او صهرية وفيه المظاهر منها روايتان  
ولا يظهر ان لا غسل لها تغسله اذا قال احدا كاطاق ثلاثا وقد  
دخل بها ثم مات قبل البيان ليس لواحدة منها تغسله ولما الميراث  
وعليه عدة الوفاة والطلاق كذا في شرح المقدسي والشرخانية  
والا لئلا لا يحرم وطبها فتغسله **مخلط** في الرجل فانه لا يغسل رجلاه



لا انقطاع النكاح وانه لم توجد امرأة لنفسها من زوجها بمشقتها  
وليست عليه غرض بصره عن راعيتها بخلاف الاجنبي وهو كام الولد المدرك  
والقنة لا تقبل سيدها وبثمة غرة ولو كانت امرأة مع  
الرجال المحارم وغيرهم فهوها كفك وموت رجل بين النساء  
ولو كن من محارمه بممنه غرة تلاف على يدا الميم الاجنبي حتى لا يمس  
الجسد بعض بصره عن ذراعي المرأة ولو عجزوا وان وجد ورحم  
محرمة الميت ذكر كان الميت او انثى بلا غرة لجواز من اعطى التيمم  
للمحرمة بلا شهوة كالنظر اليها منها له وكذا الحنثي المشكل بيمينه في ظالم  
الرواية وقيل يحل في كونه فيفسل ويجوز للرجل والمرأة التمسيل  
صبي وصبيته لم يشترها لانه ليس بعضا بها حكم العورة وعسن  
اي يوسف رحمه الله قال اكره ان يغسلها الاجنبي في الجماع كالنظر  
كذا في التستر خانية والفتح ولا بأس بتقبيل الميت كذا في المجتبى  
لان القبلة محبة وتبركا وتوديعا خالصا عن المحذور وعلي  
الرجل التحميم امرأة اي كفيتها ودفنها عند اي يوسف لو كانت مسفرة  
وهذا التخصيص مختار لصاحب المغني والمحيط والظاهرية انتهى  
او يلزمه ابو يوسف بالتحميم طلقا اي ولو كان الزوج مسرا ومي  
موسرة في الامم وعليها الفتوى وقال القاضى خان في قول اي يوسف  
الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليها الفتوى وفي التستر خانية  
عن الكبري وبيربقي وقال الكمال وعند اي يوسف يحل على الزوج ولو  
ترك مالا وقال محمد لير على الزوج تكفينها لا انقطاع الزوجية  
من كل وجه ومن مات ولا مال له فلفنه على من تلمسه نفقة من قاره  
واذا تعدد من وجبت عليها النفقة فالكفن على قدر مراهم كالنفقة  
ولو كان لعمول خالة فليمتقنه تكفينه وقال محمد علي خالته واي

لم يوجد من تحجب عليته نفقت ففي بيت المال تكفنه وتحجبه من مال موال  
التركات التي لا وارث لها لها فان لم يعط بيت المال عجز الخلع  
من الاموال وظلما منعوه صرف لخلق مستحقه ونهته فعلى الناس  
القادرين وتحجبان يسا لذي الميت التحميم من علم به وهو لا يتقدم  
عليه اي التحميم غير من القادرين ولو غلب الميت في دفعه له من  
المحسنين ما حصل به الكفاية بخلاف الحي الذي لم يجدوا ما يصل فيه  
لا يجب على الناس ان يسا لواله ثوبا بل يسا له ولو غلبه لقدمته عليه  
ولو فضل من الدراهم التي سمحت للتحميم ان عرف صاحب الفضل مرة  
وان لم يعرفه كفنه به محتاج اخرا فانه يقدم على غيره الكفن يتقدم  
فما وانه لم يكن عند الميت الاصل فاحد لير له الاثني واحد ولا شيء  
لميت لا يكفن به وبيليه صاحبه تنبيه لا يخرج الكفن عن ملث  
المتبرع به حتى اذا وجد وقد فتر من الميت سمع كان له لورثة الميت  
كافي الفقه وكوغل وكفن في بقية من عضول يغسل يغسل ذلك العضو ولو  
بقي نحو الاصبع لا يغسل واذ وجد اطار في ميت او بعض بدنه لم يغسل  
ولم يغسل عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من النصف من بدنه او النصف  
ومعه الراس فيغسل ويغسل عليه ولو شق نصفين طولوا فاحدا حده  
الشقين لم يغسل ولم يغسل عليه واكالم يدرا شق هو اركافان كان  
في قرية اهل الاسلام وعليه سبام غسل على عليه والكفن وان كان  
رضا باعتبار اصله حق الميت الا انما ما ان يكون كفن سنة او كفاية  
او ضرورة وبدا ببيان التمس فقال كفن الرجل الميت ثلاثة اثنان  
احدها قميص من اصلا العنق الى القاعين بلا ذخيرين وكفن الثاني  
ازار من القطن الى القدم والثالث لفافة تزيد على ما فوق القرن  
والقدم ليلف فيها الميت وتربط من الاعلا والا شغل ويكون الكفن

سما كان يلعبس الرجل في حياته يوما الجمعة والعيد من القول وصل  
الله عليه وسلم اذا كفركم احاد فليحسن كفه واه وسلم ولا  
يغالي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفر فان سلب  
سلبا منكم واه ابوة كذا في البرهان وقال في البحر خمس  
الاكفان الحديث حسوا الكفان الموتي فانهم يتراوون فيما بينهم  
ويتفاضلون بحسن كفانهم ووجه السنة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كف في ثلاثة اشواب بيض شحولية بفتح السين وعن الازهر  
بالضم قرية بالمس كذا في العناية واهن الثاني فقال وكفارية  
للرجل ازارو لفافة لقوله صلى الله عليه وسلم في المرح الذي وهم  
ناقته اغسلوه بما قد سدرو كفون في ثوبين ولا يرا في ما يليه  
الانسان في حال حياته عادة فكذا بعد مائة وقيل في لفافة  
والاصح ازارو لفافة كذا في التبيين ويكره الاقتداء على ثوب  
واحد حالة الاختيار كالصلاة في حاله الاختيار واذا كان بالمال  
قلته وبالورثة كثره فكفر الكفاية او على القلب كف السنة اولى كما  
في الفقه وغيره **فضل البياض من القطن** لما روينا لقوله صلى الله  
عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فان خير ثيابكم وكفوناقبها  
موناكم ومن خير الحائكم الاثداء فانه ثبت الشعر بجلا البصر انتهى  
ولا بأس بالبرود والكان ويجوز للمسا الحرير والمن عفر المصفر  
اعتبارا باللباس في الحياة والمراهن والمراصة كالبالعين كذا  
في البرهان والطفل الذي لم يبلغ حدا الشهوة فالاحسن ان يكفر  
يكفر فيه البالغ وان كف في ثوب واحد جاز والاصل في التكفين ان  
ادم عليه السلام لما توفي نزل جبريل عليه السلام فغسله وحطه وكفه  
ودفنه وقال هذه سنة محمد كما ينبغي ادم كذا في مجمع الروايات والخلق  
للجديد

والجديد فيه سوا بعد ان يكون غسلا متصفا طاهرا وعن عايشة  
رضي الله عنها قالوا لنتقال بوتر لثوبه للذين كان من جوفها اغسلوا  
وكفوناقبها فقلت عايشة الا شترى لك حديثا قال انا انا  
الى الجديد من الميت قاله الكا وشاق حديث البخاري فيه ولما كان ازار  
الميت تخالف ازار الخي لا تخفى من المسترة الى الركبة قال وكل من ازار  
الميت والمفاضة يكون قدع من المزارع يعني شعر الرأس الى القدر مع  
الزيادة ليتمكن من ربطها كذا كراهة ولا يجعل لفيفة كذا لا يكون  
لحاجة الخي ولا دخر بل لا بد من لفافة لا تسفل لشئ فيه ولا يجب  
وهو الشق النازل على القدم كذا حاجة الخي لو كف في قميص لم يقطع  
جنبه ولينته كذا في التبيين ولا تكف اطراف القدم الحاجة اليه  
وتكره العامة في الاصح كذا في البحر عن المجتبى انتهى لا طام لكن في كف  
النبي صلى الله عليه وسلم وقال الكا ليس في الكفر عامة عندنا  
فاستحسنها بعضهم لما روي ان ابن عمر كان يعمه ويجعل العفة على  
وجهه انتهى وتوسط المفاضة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقصا  
ثم يعطف عليه الازار ولفا ازار من جهة يسان ثم من جهة عايشة  
ليكون اليمن علام فعلا للمفاضة كذلك اعتبارا بحالة الحياة وعقد  
الكفن ان خيف اغتشاف صيانة تليت عن الكشف وتراد المرأة  
على ما ذكرناه للرجل فكفها على جهة السنة حمدا لو كفها وراها وخرقة  
عرضها ما بين الثدي الى المسترة وقيل الى الركبة كيلا ينتشر الكفن بالخذ  
وقت المشي بالميت كذا في التبيين فتكون الخرقة لربط ثدييها  
فيكون خمسة اشواب دوع واذا روعها وخرقة ولغافة وتراد المرأة  
في كفها ككفاية على كف الرجل خارا فيكون ثلاثة اشواب حماد ولغافة  
واذا روعها جعل شعرها صغيرتين وتوضعان على صدرها فوق



القميص ثم يوضع الحمار على راسها وتحتها فوق أي القميص فيكون  
تحت اللقافة ثم تربط الحاقة فوقها لئلا اعتشر الأكفان في تقطع  
من اليسار ثم من اليمين **في تحريم الأكفان** للرجل والمرأة جميعا تحميما  
وترقبلا ان يدرج الميت فيها لقوله عليه السلام اذا اخرج الميت فاخرا  
وتراولا يراه على غس على ما تقدم وجميع ما يخرج فيه ثلاثة مواضع عند  
خروج روحه لانه الواحدة الكرشية وعند غسله وعند تكفينه  
ولا يخرج خلفه لقوله عليه السلام لا تتبع جنازة بصوت ولا نار ولا يكون  
الجمهر في القبر كما في التهنين **ولف الضرورة للمرأة** والرجل يكتفي فيه  
بكل ما يوجد لما روي ان حمزة رضي الله عنه كف في ثوب واحد وصعب  
بن عمر لم يوجد له شيء يكفن فيه الا ثمره وكانت اذا وضعت على راسه بدت  
رجلاه واذا وضعت على رجليه خرج راسه فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
ان تقطع راسه ويجعل على رجليه شيء من الاذخر وهذا يدل على ان  
ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشايعي قاله الزبلي **تدبيره**  
في الحديث الشريف من غسل ميتا فكم عليه غفرله اربعون كبيرة ومن  
كفنه كساه الله تعالى من السندس والاسترق ومن حفله قسيرا  
حتى يحمله فكانما اسكنه مسكنا حتى يبعث رداء اليه بقي في المعرفة  
والحاكم في المستدرك قال علي بن ابي طالب **مستل حديث** يا علي غسل الموتي  
فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لو قست مغفرة ميتا على  
جميع الخلائق لو سعتهم قلت ما يقول من يغسل ميتا قال يقول  
غفر لك يا رحمن حتى يغفر عنك الغسل واه ابن شاهين في كتاب  
الجنائز له كذا الخط العلامة المفيد رحمه الله **فصل في حكم**  
**الصلوة عليها** سببها الميت المستل فالحق القضا حقه وصلة الصلوة  
عليه ككفنه ودفعه ونحوه **فصل في كفاية** لقوله صلى الله عليه وسلم

صلوا

صلوا على صاحبكم والامر بالوجوب ولو كانت فرض عين اصل عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم وركاها التكبيرات **والقيام** كل التكبير  
الاولي شرطا باعتبار الشروع بخارك باعتبار انها قاعدة مقلمة ركعة  
كما في التكبيرات وقال لكال واما الركعات التي يفهم من كلامهم  
الحال الدعاء والقيام والتكبير لقولهم ان حقيقة قيامي للدعاء وهو المقصود  
منها انتهى **قلت** يعارضه قولهم لو سبق كبر سنوا الى خشية رفعها فلو  
كان الدعاء ركعا ما جاز تركه بحال من غير ما يقوم مقامه وقد نص لكال  
نفسه عليه بعد هذا بقوله ثم المستبوي يقضي ما قلناه من التكبيرات بعد  
سلام الامام سقا بغير دعاء لانه قضاء به ترفع الجنازة فتبطل الصلاة  
لانها لا تجوز الا بحضورها انتهى ثم قال لكال ايضا وقالوا كل تكبير  
متممة ركعة وقالوا يقدم الشا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم لانه سنة الدعاء ولا يخفى ان التكبير الاولي شرط لانها  
تكبير الاحرام انتهى كانه لا يقول ركعتها لان الشرط غير المشروط  
فيجعلها كتممة الصلاة الكاملة خارجة عن الحقيقة فتكون شرطا  
محضا والجواب ما قاله في الترخاينة ويكبر فيها اربع تكبيرات  
وكان ابن ابي بلي رحمه الله يقول خمس تكبيرات وهو رواية عن ابي  
يوسف رحمه الله قال لا اذا اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم فروي الحسن التميمي والتسعة واكثر من ذلك الا ان اخر فعله  
كان اربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله وروي ان عمر رضي الله عنه جمع  
الصحابة حينما اختلفوا في عدد التكبيرات وقال لهم انكم اذا اختلفتم  
فمن ياتي بعدكم اشد خلافا فانظروا الي احصاة صلاة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على جنازة فخذوا بذلك فوجدوا صلى على اربعة  
وكبر فيها اربعا فانفقوا على ذلك وروي عن علي رضي الله عنه انه كتب

اربعاً ايضاً ولا كل تكبيرة منها قائمة بمقام ركنة ثم الصلاة المعروفة  
لا تزيد على أربع تكبيرات الا ان اصابني يلبي رحمه الله قال التكبير الاول  
للافتتاح فينبغي ان يكون بعدها أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة  
مقام ركنة كما في الظاهر لعنصر الجواب ان التكبير الاول وان  
كانت للافتتاح ولكن هذا لا يخرج من ان تكون تكبيراً اي قائماً  
مقام ركنة وفي الفتاوى الحجة الاممية والحنفية الذين لا يعلمون  
الادعية يكبر أربع تكبيرات ويسلم بخروج الصلاة لان الاركان فيها  
التكبيرات انتهى وقد قال لكل بعد هذا رحمه الله قال في الكافي  
الا ان ابا يوسف يقول في التكبير الاول معنيان معنى الافتتاح  
والقيام مقام ركنة ومعني الافتتاح يتخرج فيها ولذا خست برفع  
اليدين انتهى وقال صاحب البحر في كلامه انظر لان المصنف به  
مخالفة قال في المحيط واما ركنها فالتكبيرات والقيام واما  
فالتحريك والثناء والرضا فيها انتهى وذكر غير ذلك فالذي تلخص هو الذي  
قلناه متمسكاً بحمد الله **وشمل بطهارة** اولها **الميت** لقوله تعالى  
ولا تفصل بيني وبين ربي احد منهم مات ابد اي يعني الميتة ومالك في الكوفة ولاها  
شفاعة للميت اكراماً له وطالباً للمغفرة والكافة لا تتفقد شفاعة  
ولا يستحق الاكرام والثاني **طهارة** ركنه لان الميت له حكم الامام وكذا  
طهارة مكانه قال في الغنية الطهارة من نجاسة في الشرب واليد  
والمكان في ستر القوت شرط في حق الامام والميت جميعاً انتهى وفي  
الفتاوى الناجية ان كان الميت على جنازة لا شك انه يجوز لكل مكانها  
نجساً وبغير جنازة لا رواية فيه وينبغي ان يجوز لكل مكانها  
الميت ليست بشرط لانه ليس بمود وفيل لان كونه حليلاً بينه وبين  
الارض لانه ليس بلاس بل سلب انتهى كذا في شرح المقدسي

والثالث

الح

والثالث تقدمه امام القوم فلا تجوز الصلاة عليه لو وضعه خلفهم  
ولم يحكم المصنف ايضاً جواز الصلاة على المرأة والضعيف فيعطي حكم  
الامام مالم يدفن كاستدلاله الرابع حضوره فلا يقع الصلاة على  
غائب واما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فكانت اما لانه  
رفع له سريره حتى تراه عليه السلام بحضرة فتكون صلاة من خلفه على ميت  
يراه الامام وبحضرة دون المؤمنين وهذا غير مانع من صحة  
الافتتاح واما ان ذلك حصره النجاشي فلا يلحق به غيره كما في الغيبة وفيه  
نزل جبريل عليه السلام بنزل فقال ان رسول الله ان معاوية بن ابي سفيان  
مات بالمدينة ان تحب ان اطوي لك الارض فتصلي عليه قال نعم فصرمت  
بجنازة علي لارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلفه صفان من اهل بيته عليهم  
السلام في كل صف سبعون الف مملوك ثم رجع فقال قلبه السلام لجبريل  
عليه السلام ثم ادرك هذا قال له سورة قل هو الله احد وقوله انما هما  
جباريا وذاهما قائما وقاعداً وعلى كل حال او حضوراً او غيبة **وصف**  
مع راسه كما تقدم والخامس كون **المصلي** عليها غير ركب وغير قاعد  
بلا عذر لان القيام فيها ركن فلا يترك بلا عذر والتاسع كون الميت  
موضوئاً على الارض لكونه كالامام من وجه فان كان على اية او ايدي  
الناس لم تجز الصلاة على **المختار** الا ان كان من عند كذا في التبيين  
وسننها أربع الاول قيام الامام بخذ احد الميت ذكر اكان الميت  
او انجي لان الصدر موضع القلب فيه نور الايمان فيكون القيل عند  
اشارة الى الشفاعة لامانه وهذا ظاهر الرواية وموسى بن الاسحاق  
كاسبق فلورقت في غيره اجزاء كذا في البحر عن كافي الحاكم والثانية  
**الثاني** بعد التكبير الاول فيقول سبحانك اللهم وعمرتك الخ  
وكما قرأه الفاتحة بقصد التنازع عليه عندنا وفي البخاري عن ابن

كتاب

خ  
ومع

كدام



عباس رضي الله عنهما ان يصلي على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب وقال انتم  
 من السنة وصحاح الترمذي والثالثة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد التكبير الثانية فيقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اجمعين  
 يا ثامن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة الدعاء لاداري  
 للمقبول والاربع من التمن كاصح في البرهان وغيره الدعاء المثلث  
 ولا يورث الجماعة للمسلمين بعد التكبير الثالثة ولا ينبغي له ان يدعى  
 شي سوى كونه بانورا لاخرة ولكن ان دعي بالماثور عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم فهو احسن في ابلغ له بما قبله ومنه ما حفظ من دعاء النبي صلى  
 الله عليه وسلم كما رواه الكمال من حديث عوف بن مالك انه صلى مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظ من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه  
 واعف عنه واكرم منزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد  
 ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا  
 من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجة وادخله الجنة  
 واعلم من عذاب القبر عذاب النار قال عوف رضي الله عنه حتى تمنيت  
 ان اكون في ذلك الميت رواه مسلم والترمذي والنسائي وفي حديث  
 ابراهيم الاثري عن ابيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى  
 على الجنازة قال اللهم اغفر لحيتا وميتتا وشاهدا وعائيتا  
 وصغيرتا وكبيرتا وذكرنا واننا نأروا الترمذي والنسائي عن  
 ابي هريرة وزاد فيه اللهم من احببته منا فاحي على الاسلام ومن توفيت  
 منا فتوفه على الايمان وفي رواية ومن توفيت منا فتوفه على الاسلام  
 اللهم لا تحسنا اجمع ولا تقلنا بعده وفي موطا الامام مالك عن  
 سأل ابا هريرة كيف يصلي على الجنازة فقال بوجهة انا لعمر الله  
 اتبعها من عندنا هله فاذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على الميت

عليه وسلم  
 نزله

انا

ثم قول اللهم عبدك وابن عبدك وابن امثلك كان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانت اعلم به اللهم ان كان محمدا قد ردت في  
 احسانه وان كان مبسدا فنجنا من عتابك انما الله لا يحرمنا اجره  
 ولا تهتنا بعده ودرى ابو اود عن ائمة من الاستيع قال صلى الله  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعه يقول اللهم  
 ان فلان بن فلان في ذمتك وخطي جوارك فقم من قنينة القبر وعذاب  
 النار وانت اهل الوفا والحق اللهم اغفر له وارحمه انت الغفور  
 الرحيم وروي من حديث ابي هريرة سمعته يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقول اللهم انت رزاقنا وانت خلقتنا وانت هديتنا للاسلام وانت  
 قبضت روحنا وانت اعلم بسرها وعلانياتها حينك شفعا فاعف عنا  
 ويسلم وجوبا بعد التكبير الرابعة من غير تعاضد في ظاهر الرواية  
 واستحسن بعض المشايخ ان يقال رتبا الثاني في الناحية وفي الاخرة  
 حسنة وقبلة عذابا لنا واربنا لا تخرج قلوبنا بعدا ذهبتنا  
 وهب لنا من ذلك رحمة انك انت الوهاب وينوي بالتسليتين  
 الميت مع القوم كما ينوي الامام ولا ينبغي للرجل ان يرفع صوته  
 بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوات وخاف في الدعاء بمحمد  
 بالتكبير ولا يرفع يديه في غير التكبير الاولى في ظاهر الرواية  
 وكثير من مشايخ الجاهل والرفع في كل تكبير كما كان يفعل ابن عمر  
 رضي الله عنهما ولما ان صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع  
 يديه في التكبير الاولى ثم لا يرفع ولو كبر الامام محسنا لم يرفع يديه  
 منسوخا كائنه ولكن ينظر بسلامة في المختار ليسلم معه في الجمع  
 وفي رواية يسلم المأمور كما كبر امامه الزائدة ولو سلم الامام بعد  
 الثالثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم ولا يستغفر لمجئ في صبي ولا داب

لما يقول في الدعاء اللهم اجعله لنا فرطا الفطر بغضن من الذي  
يتقدم الانسان من ولد ايا جارا متقدما والفطر والفطر هو الذي  
يسبق الوارد الى الماء وفي الحديث اننا فطرناكم على الفطر اي تقدمكم اليه  
وهذا هو الاستنباط لغيره ليل يلزم التكرار بقوله بعد واجعله  
لنا اجرا الثواب والحاصل باصول الشرع والحاصل بالكلية يسلي اجرا  
لان الثواب لغته بدل المعين والاجر بدل المنفعة فالمنفعة تابعة  
للمعين وقد يطلقوا الاجر مراد به الثواب وبالقلب ذخر بعضهم الدال  
المجته وسكنى الخ المجهة الذخيرة واجعله لنا شافعا مشفعا  
بفتح الشافع مقبول الشفاعة قال صاحب البحر ولم ار من صرح بان يدعي  
لشيد العبد الصغير في بني الدعاء انتهى وفيه الترخائية روي  
عن اي حنفية رحمه الله ان من صلى على صبي وفيه الولو الجية او مجنون  
وفي المحيط يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم  
اجعله لنا شافعا مشفعا ولا يستغفر له انتهى **فصل في بيان الاثر**  
بالصلاة على الجنائز ومنعكنا هذا السلطان **الحق بصلاته**  
نصر عليه ابو حنيفة رحمه الله بقوله الخليفة اولى ان حضر فان لم يحضر  
فامام المصطفى صلوات الله عليه في معنى الخليفة ونفطيم فاجب فلما  
يتقدم عليه احد فلما قال ثمانية عندي حنفية واما يوسف لان  
الحسن بن علي رضي الله عنهما لما مات خرج الحسين رضي الله عنه والناس  
بالصلاة الجنائز فقدم الحسين سعيدين المعاصر وكان سعيديين  
واليا بالمدينة اي متوليا فاتي ان يتقدم فقال الحسين يتقدم  
ولولا السنة ما قدمتك قال محمد ومورثة عن الامام علي  
الميت ويلي علي كل حال قال الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى  
بغيرهم قلنا لا يورث على الموارث وولاية الانكاح ثم القاضي لانه

الحرف ان الثواب هو الحاصل  
باصول الشرع والحاصل  
بالعملات يسمى اجرا

المحدث بلغ مقابلة كتب  
مولد عن عبد العزيز

صاحب

صاحب لاية وبعد صاحب الشرطة ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي  
قال ابن ابي عمير ثم ان لم يحضر ادهوا يستحب تقدم امام الخ لا نرضيه  
في حال حياته كذا في الهداية وفيه الترخائية لا يتقدم امام الخ لا  
باذن الاب انتهى وانما يستحب تقدمه على الوالي اذا كان افضل من الوالي  
كذا في البحر عن شرح الجمع لمصنف وفيه الترخائية عن الخلاصة امام  
الحيا ولي من الوالي في الصحيح من الرواية وفيه العيب من جوامع الفقه  
امام المشهور جامع اولى من امام الخ انتهى بالصلاة في الاصل نحو الاوليا  
لقرهم الا ان الامام والسلطان يقدمان لما رخص الامانة العظمى  
والسلطنة فان تقدم عليها فلهذا او فساد امر المسلمين فيمحقا  
عن ذلك القاد فيجب تقدم من له حكم امام وامام الخ فيسحق تقدمه  
على غيره الا افضل وليس بواجب كذا في المصنعي ثم الوالي المذكور الكذا  
اذ لا حق للناس كالصفاة والمعتوق كذا في الترخائية وتقدم الوالي  
فالا فرب من ذوي قرابة لترتيبهم في التصديق الانكاح ولكن يقدم  
الاب على الابن في قول كل على الصحيح لفضله في انكاح يقدم الابن بقربه  
قال العلامة المقدسي وتقدم الابن جرحه وان المقصود الدعاء  
الميت ودعوت مستجابات دعوى المظلوم ودعوى المسافر ودعوى  
الوالد والواة الطيبا ليلي انتهى قال ابن ابي عمير والسيد اولى من  
عبد علي الصحيح والقرابة ولي من السيد المعتقد فان لم يكن وليا فالزوج  
ثم الجيران ولكن الحق التقديم ان ياذن الغير لان التقدم حقه  
فيملك ابطا اذا كان له وليان فاذا ن احدهما اجبت الاخر بعد فان  
قدم كل منهما رجلا فلان الذي قدمه اكبر اولى لانها ايضا بشروط حقهما  
واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون اولى التقدم كذا في الترخائية

امام



**فان صلى غير** اي غير من الحق التقدم بلا اذنه ولم يقننه اعادها  
هو ان شاء الله سقطت خلفه وان تبادي الغرض لها ولا يعيد صحة اي  
مع من الحق التقدم من صلى مع غيره لعدم مشروعية التفضل بها كما لا  
يصلي احد عليها بعده وان صلى قعدة وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على  
من دفن بعد الصلاة عليه لم تقدم بقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين  
من انفسهم وللمؤمنين حق الاعادة وصلاة الصحابة رضي الله عنهم على النبي  
صلى الله عليه وسلم انما كانت من الخواص في الاصل على قبره الشريف  
الي يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كما وضع طريقا لغيره من رزق ويتم  
بما رزق ملاذ الصلوات ومن له لينة التقدم فيها الحق بالصلاة عليها  
من وهي لم الميت بالصلاة عليه قال في العيون ان الرخصة باطلة  
عليه المعنى به قوله القصد الشهيد وفي نوادر ان رسم الرخصة جائزة ولو مر  
فلان بالصلاة عليه كذا في البرهان وان دفن واهبل عليه التراب بلا  
**صلاة** لا امر يقتضي ذلك صلى على قبره وان لم يغسل لسقوط شرط طهارة  
وطهارة تمسه فمقتضى عليه بلا غسل للضرورة وقاعد لو صلى عليه قبل الدفن  
بلا غسل لغتسا دا لا ولي القدرة على تعسبه قبل الدفن فيقبل تغلب الاول  
صححة عند تحقق العجز فلا تغاد والى فعل التراب يخرج فيغسل ويصلى  
عليه ما لم يتفسخ ولا تعتبر في ذلك اكبر الراي على الصحيح وهو احتراز  
عاري عن اني حبيفة انه يصل عليه في ثلاثة ايام وجه الصحيح انه يختلف  
 باختلاف الزمان والمكان والاشخاص **تنبه** قال في الترخا نية  
عن العتابة اذا كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد  
وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما لان في الحديث من صلى عليه  
ثلاث طغف عقره وفي البزارية خير صفوف الرجال فيها اخرها وفي كبار  
الصلوات اولها لان القيام في الاخر اقرب الى التواضع يكون ادعى الى الاجابة

اعرف ان خير صفوف الرجال  
التي اشارة اخوها في سائر العلوات  
اولها

و اذا اجتمعت الجائز فالافراد بالقدرة لكل منها اولى بموطنه  
و يقدم الافضل فالافضل ان لم يكن سبق وان جمعها وتوقع وجوب سبق  
وصلى عليه امرأة واحدة ان شاء جليله صغار عضا ويقوم علدا افضل وان شاء  
جعلها اي الجائز قبل الصلاة صلتا طولا مما يلحق القبله بحيث يكون  
صدر كل واحد مقدم الامام محاذ باله وقال ابن ابي ليلى يجعل اس كل واحد  
استقل من راس صاحبه هكذا اذ رجأت وتقال بوحيفة ما رجحت لان النبي  
صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا هكذا في الرض للصلاة كذلك قال  
وان وضعت اس كل واحد محاذ راس الاخر فحسن وهذا كالعند المتفاوت  
في الفضل قال لم يقع تفاوت بل يبغي ان لا يعدل عن المحاذة كذا في منقح  
القدرة قلنا قال وراي الترتيب في وضعهم فيجعل الرجال محاذين  
ثم الصبيان بعدهم اي بعد الرجال ثم الحائض ثم النساء ثم المراهقات  
ولو كان الكل رجلا لاروي الحسن عن ابي حنيفة بوضع افضلهم ما يلي  
الامام وكذا قال ابو يوسف احسن ذلك عند من يكون اهل الفضل محاذين  
للامام ولو اجتمع عدو حرقا لشهر وتقدم الحرق على الدفوي الحسن عن  
ابي حنيفة ان كان القيد اضلع قدم ولو دفنوا بقبر واحد اضر وتوضعا  
فيه على عكس هذا الترتيب فيقدم الافضل فالافضل الى القبلة  
وفي الرجلين يقدم اكثرهما قرانا وعلما كما فعل صلى الله عليه وسلم  
في شهداء احد ولا يقنني بالامام من سبق بشي من التكبير استند  
وجرح بين تكبيرين حين حضر لي بشر تكبير الامام فيدخل منه  
اذا كبر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله كبر حين حضر  
ترجما المعنى الاقتراح وتقبل فاذا لم يقنن غير تكبير يتسلم مع الامام  
وعند ما يكبر تكبير بعد سلام الامام وهكذا الواسع بتكبيرتين  
او ثلاث تكبيرة التي احسن لها عند ويقتضي ما عداها عند ما يقتضي

الجميع ولا يحجب له تكبيرة احرامه لا في يوسف ان لا ولي الافتتاح والمسبق  
 ياتي به فصار كمن كان حاضرًا وقت تحريمة الامام ولما ان كل تكبيرة جامعة  
 مقام ركعة والمسبوق لا يبتدي بما فات قبل تسليم الامام اذ هو منسوخ  
 فلو لم ينتظر تكبير الامام بصير قاضيًا ما فات قبل اذ اما ادرك مع الامام  
 وهو منسوخ عن معناه كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 سبق الرجل ببعض صلاة لم يواكبوا بالذي سبق به فبيد اما سبق به شر  
 يدخل مع القوم فجا معاذ القوم تعود في صلاتهم فمقدن افرغ قامة فقف  
 ما سبقه فقال اقبلنا لسلام قدس لكم معاذ فاقصدوا به اذ اجاب اذكم وقد  
 سبق بشي من الصلاة فليقبل مع الامام بصلاة فاذا فرغ امامه فليقف  
 ما سبقه به وراقاه الشافعي وجعل الداخل من مسعود فقال عليه السلام  
 ان ابن مسعود منكم سنة فاتبوها ولو لم يكن منسوخا كفي الاتفاق  
 على ان لا يقضي ما سبق به قبل الاداء مع الامام بخلاف من كان حاضرًا  
 في حالة التحريم لا بد من عزلة المدرك اذ لا يمكن ان يدخل معه مقارنا الا  
 يخرج ولو كبر المسبوق كاحضرة لم ينتظر لا يفسد عندها لكن بما اداء غير  
 معتبر فاذا سلم امامه قضى ما فات مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه  
 ذكرناه من الفتح والتبيين والشرخانية موزونًا ووافقه المسبوق  
 امامه في دعائه لو علم بنبأه قال في الشرخانية عن المضرات يكون ان  
 يجهر في صلاة الجنازة بالحد والشا وصلوات الرسول عليه السلام فشاغ  
 بلخ يقولون ان التتار ان يسمع الصف الثاني ذكر الصف الاول والصف الثالث  
 ذكر الصف الثاني والرابع ذكر الصف الثالث وقد روي عن ابي يوسف انه  
 قال الجهر دون كل الجهر لا يبرون كل الشرح يعني ان يكون بين ذلك ثم يقضي  
 المسبوق بعد سلام الامام ما فات من التكبيرات قبل رفع الجنازة نسفا بغير  
 دعا قاله الزبلي وهو كما في النوازل التجميع وذكر الحسن في الجواهر ان كان

يا من

للمسبح

يا من رفع الجنازة فانه ياتي بالادكار والمسبح عتق ان كان لا يامن فيها  
 ينال مع بين التكبيرات ولا ياتي بالادكار وذكرا المشيلة في النوازل  
 مطلقة من غير تفصيل فقال يقضيها منتبها بقاء تمامة امت الجنازة  
 على الارض لا بد لو قضى مع الدعاء رفع الميت فيعوض التكبير ابي اسطلاح  
 الصلاة لانها لا تجوز بلا حضور ميت والحاصل ان تمامة امت الجنازة  
 على الارض للمسبوق ياتي بالتكبيرات فاذا رفعت الجنازة على الاكاف  
 لا ياتي بالتكبيرات واذا رفعت بالايدي لم توضع على الاكاف ذكر في ظاهر  
 الروايات انه ياتي بالتكبيرات وعن محمد بن كاتبة لا يديها الى الارض ترتيب  
 فكما على الارض فيكبرون كانت الى الاكاف ارب فكما على الاكاف  
 فلا يكبرون اذ في الشرخانية وقيل لا يقطعون حتى يتعدوا في الفتح والبرهان  
 ولا ينتظر تكبير الامام من حضر تحريمه فيكبر فيكون مدركا  
 ويسلم مع الامام لما ذكرناه ومن حضر بعد التكبيرة الواحدة قبل  
 السلام فانت الصلاة كذا في البرازية وفي الشرخانية روي ذلك  
 عن ابي حنيفة وفي الغيبة هذا لم يدرك صلاة الجنازة في قول ابي  
 حنيفة وقال شيخ مشايخنا المقدسي رحمه الله ولو جاء بعد ما كبر الواحدة  
 قبل السلام لم يدخل معه وقد فاته الصلاة عندهما وعند ابي يوسف  
 يكبر وحده فاذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات كما كان حاضرًا  
 خلفه الامام ولم يكبر حتى يكبر الامام الرابعة والتجيم فوالا لا وجه  
 الي ان يكبر وحده لما قلنا اي في مسيلد المسبق يسمع تكبيره فقال الامام  
 لا يكبر بعد الرابعة فلما فاتت الصلاة في الصحاح وكذا في الدرر والدرر  
 وعن محمد بن كبرهنا لا بد لو انتظر الامام فانت الصلاة خلفه ما وجهر  
 قبل الرابعة انتهى وقال في التجميع في قول ابي يوسف اخل اعتبارا  
 بما لو كان حاضرًا ولم يكبر حتى يكبر الامام الرابعة فانه يكبر قبل ان يسلم



الامام ثم يكبر فلا تقبل ان ترفع الجنازة وعليه الفتوى وان روي عن  
ابي حنيفة في هذا الفصل انه فائتة الصلاة انتهى ومثله في الواجبة  
وفي الخلاصة وان جاء وقد كبر الامام اربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في رواية  
عن ابي حنيفة والاصح انه يدخل وعليه الفتوى انتهى وقد اختلفا في صحة  
تكري **وتكر الصلاة عليه في مسجد** هو في الميت فيه كراهة تنزيهية  
رواية واختارها بعض المحققين هو ابن الامام لاطلاق الحديث ونحوه  
في اخري في العلة فيه ان كانت خشية الجاسة مما يسيل في محرمية وان  
كانت لشغل المسجد عالم بين له فتنة الخصية انتهى الحديث هو ما روي ابو  
داود قال لدشول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد  
فلا شيء له وفي رواية فلا اجر له ورواه ابن ابي شيبة بلفظ فلا صلاة له  
وصلاة الصحابة رضي الله عنهم على ابي بكر وعمر كراهية لعار من فيها عند  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة رضي الله عنها ما نزلت  
اي كرم يثاء ولا درهماء وروى البيهقي في الخلاصة وصلى عليه في المسجد انتهى  
فتكر سواء كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارجا في المسجد  
مع بعض القوم وكان بعض الناس في المسجد وكان الميت في المسجد  
والقوم والامام خارج المسجد وكان الميت في المسجد مع بعض القوم  
والباقيون خارجا هذا على ما في الفتاوى الصغرى قال هو المختار  
خلافا لما اورد في النسبي رحمه الله كذا قال الكاظم الذي اورد  
النسبي هو ما قاله في العناية وان كانت الجنازة والامام وبعض القوم  
خارج المسجد الباقي فيه لم تكمل بالاتفاق انتهى وفي كراهية الجامع الصغير  
اختلف فيها اذا كان بعض القوم خارج المسجد كذا في البرازير وقد علمت  
ان المختار كراهية تنبيه **تكر صلاة الجنازة في الشارع** وارجح  
الناس كذا في المستزحانية ومن معني جبين انتهى استهلاله بان يرفع

صوته باليك عند الولاوة ولا اصل فيه رفع الاصوات عند مروره بالحلل  
وذكر في الايضاح هو ان يكون منه ما يدل على عيانه من بكاء او غرث  
عضوا او طرف عين والمعتبر وجود ذلك عند طرح اكثره كافي المستفي  
بالجمعة ولد طرح راسه وهو يصيح فأت قبل ان يخرج لم يرك ولم يسلم  
عليه عالم يخرج اكثر بدله حيا انتهى في العبر بالصدان نزل راسه مستقيما  
وبشرته ان نزل برجليه منكوكا فانما وجده ذلك وقد خرج الكثر **سبي**  
**وغسل** وكفن كاعلته وصلى عليه لما عن جابر برفعة الطفل لا يصلي  
عليه ولا يرك ولا يورث حتى يستل ارضه الترمذي كذا في الفقه وفيه  
البيان لا يقبل الشهادته في الاستهلال لا من رجلين او رجل وامرأتين  
عند الامام وقال لا يقبل قول الشاهد الا ان لا يقبل قولها في الميراث  
اجماعا لجرها المقم اليها فان قيل لان ذلك كاشف عن الرجال وقول انما  
يقول في حق الصلاة عليه وانما كالتقابل اذا انصفت بالعدالة  
وفي الظهيرية ما انت واضطرب الولد في بطنها تشق وتخرج لا يسمع  
الا ذلك كذا في شرح المقدسي ان لم يستعمل غسل في المختار كذا  
نقص من وجهه وادرج في خرقة وسمى ودفن ولم يصلى عليه كذا  
في غسل السفط الذي لم يتم خطفه في القنار ويلد في خرقة كافي الفقه  
والدراية خلافا لما اخذ به اكثر في وموطأها رواية وسمى كذا في الظاوي  
عن ابي يوسف كذا في التبيين وفي الظهيرية اذا بان بعض خلفة محض  
ومثله في المبسوط وذكر قول اخر ان الخفية الروح حشرها لا فاكدا في شرح  
المقدسي كسبي سبي اي يسرع احد ابويه من اراطر ثم مات لانه  
تبع له القول لمصلي الله عليه وسلم كل تولد يولد على الفطرة فابواه  
مطهره انه او ينصره او يمجسانه حتى يكون لسانه يعرب عنه انما شارك  
واما كقولنا ان يسلم احدهما ثم يموت الصبي لانه يتبع خيرهما

دينا فيصلى عليه او سلم هو اي القبيح الذي يعقل ان اسلامه صحيح عندنا  
 استحقنا ان يؤمن بان يقرب بالرسالة والوحدة النبوية واذ ذكره صفة الايمان  
 وما يوجبه وقيل له هل انت مصدق لهذا فقال نعم كان ذلك كافيا كما  
 يكتفي به من العقائل البالغ وليس الشرط وصفه لك من ابتداء نفسه اذ  
 لا يعرف الا الحواضر ولم **يسأل احدهما** اي احدا بوجه **معه** اي القبيح  
 لظهور تبعيته له ولا سلام محكم باسلامه كاللقيط لا ينقطع تبعيته  
 الابوين باختلاف الدار قالوا كما لا يختلف بعد تبعية الولاد اي بعد  
 تبعية احدا لابوين فالذي في الصداقة تبعية الدار وفي المحيط اذ لم  
 يكن معه احد بوجه يكون تبعيا لصاحبه ليد وعنده عدم صاحب اليد  
 يكون تبعيا للدار ولعلنا قلنا فان من وقع في سهم صبي من الغنيمة في  
 دار الحرب فمات يصلى عليه ويجعل مسلما تبعيا لصاحبه ليد انتهى  
 وقدره كروا في الغنيمة ايضا لا تقسم بها والحرب تنافي ان الملك لا يثبت  
 فيها قبل الاحراز بل ان الا ان يقال اصل الملك كاي لو طوع السيد  
 على ما من مباح بها والحرب انتهى وفي كشف الاسرار لو سرق ذمي  
 صبيته واخرجه الى دار الاسلام فمات القبيح فانه يصلى عليه ويصير  
 مسلما بتبعية الدار ولا يعتبر بالاختصاص حتى وجبت تخليصه من يده  
 انتهى قلنا ولعل المراد تخليصه بتبعية كالمسلم واشترائه  
 مسلما بجبر على اخرجه عن ملكه ببدل انتهى وقال صاحب البحر ومالك  
 في خلافا وهي رواية علي ما في المحيط فان مقتضاها ان لا يصلى  
 عليه تقديرا بتبعية اليد على الدار الا ان يكون على الخلاف وحكم  
 المجنون البالغ في هذه الاحكام بحكم القبيح العاقل فيكون في الدار  
 الثلاثة في التبعية كما صرح بالاصحاب انتهى **تلي**  
 تبعية احدا لابوين انما هي في احكام الدنيا لا العقب فلا يحكم بان  
 اطفال

اطفال الكفار في النار بل في خلافتهم قبل كونهم حرم اهل الجنة وقيل  
 ان كانوا قاطنين يوم اخذ القدر عن اعتقاد ففي الجنة ولا ففي النار  
 وعن محمد انه قال فيهم اي اعلم ان الله تعالى لا يعذب احدا بغير ذنب وهذا  
 يعني بهذا التفصيل وتوقف فيه ابو حنيفة رحمه الله كذا في الفقه وان  
 كان **لما** ومات وليس له قريب كافر قريب **مستلم** حاضر غسل اي المسلم  
 الكافر **وكتف** **حقة** **لحقة** لا اراعي فيه سنة التفسير وانما يغسل  
 الكافر لانه سنة عامة في بني آدم ولا يدخل رحمه الله تعالى ويكر في ذلك  
 حجة عليه لا نظير حتى لو وقع في الماء انفسه خلافت المسلم لا يغسل  
 ونعم صلاة حامل المسلم المغسل كدليته الدار واليه **لغة** **حقة**  
 من غير مراعاة سنة الكفر **القائمة** **حقة** من غير وضع فطره  
 كالحيضة من غير جود ذلك مراعاة لحق القرابة وان كان له قريب كافر  
 قالوا ولي المسلم ان لا يتولى له قريبه ويدفعه لقريبه الكافر **ودفعه**  
 اي القربى لمسلم الكافر **اهل ملته** وبيع جنازة من بعيد واشرفنا  
 بقولنا اهل ملته الي ان كفرا صلي اذ المتدلالة له ولا يدفع الي من ارتد  
 الي ملته فلا يغسل اصلا بل يلقي في حفرة كالكلب صرح به في غير ما كاب  
 فاشرفنا الي ان المسلم اذ لم يكن الا قريب كافر لا يمكن منه ان يغسل من تحميم  
 من فروض الكفاية علي المسلمين لا تزي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما  
 كان مع ابي بكر وعمر حيا تواعل يهودي اشرا التوراة يقر وما يعلم ري  
 بها نفسه عن ابن له في الموت كحسن الفتان واجلها فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اشهدك بالذي انزل التوراة اهل تحميد كتابك  
 ذا صفتي ومخرجي فقال راسه مكننا اي لا فقال هذا الذي انزل  
 التوراة انما هو الذي في كتابنا صفتك ومخرجك واشهد ان لا اله الا الله  
 وانك رسول الله فقال اقيموا اليهودي عن اخيك ثم ولي الصلاة عليه



انتهى فلم يكن اليهود منه قتل من المشركين وفي التفسير لا يدفن في الرجم  
 الحرم منه المسلم لان الكافر ينزل عليه اللعنة والمسلم يحصل الى الرحمة  
 خصوصا في هذه الساعة انتهى **ولا يصلي على باغ** اتفاقا والبغاة المسلم  
 الخارجون عن طاعة الامام كما هو متفق عليه بانه لا يصلي اتفاقا على  
**قاطع طريق** اذا قتل الباغي وقاطع الطريق **حالة المحاربة** ولا يصلي على  
 لان عليا رضي الله عنه لم يصلي على البغاة ولم ينكر عليه فكان اجماعا وقطاع  
 الطريق مسترلتم كذا في البحر يتل غسل الباغي والقاطع ولا يصلي عليها  
 للطريق بينهما وبين الشهداء اما اذا قتل بعد ثبوت يد الامام  
 عليها فانما يغسلان يصلي عليها وهذا تفصيل حسن اخذ به كبار من  
 المشايخ كذا قاله الزيلعي ولا يصلي على قاتل **الحق غيلة**  
 لسعيه في الارض بالفساد ولا على مكابر في المصير **بالسلاح** اذا  
 قتل في تلك الحالة ولا يصلي على **مقتول عصبية** اهانته لم يجر  
 لغريمه **وان غسلا** كالبغاة على حدتي الروايتين لا يصلي عليهم وان  
 غسلا **وقاتل نفسه عمدا يغسل ويصلي عليه** وقال ابو يوسف لا يصلي  
 عليه وكان القاضي الامام علي السعدي رحمه الله يقول لا يصلي عليه لانه  
 لا يصلي عليه ويقولني حنيفة ومحمد اني غسل لامة الخواري ومولا  
 لانه مو من مذنب فصا ركنين من اصحاب الكبار كذا في المسترخانية  
 وفيدنا بالعد لانه لو قتل نفسه خطا يصلي عليه اتفاقا ومن قتل نفسه  
 لوجع برص يصلي عليه كذا في الغاية من غير حكاية خلافا وقاتل نفسه اعظم  
 وزرا وانما من قاتل غير انتهى كذا في شرح المقدسي ومن مات بطل  
 دين وله مال يصلي عليه **لا يصلي على قاتل احد ابويه عمدا** اهانته  
 وزجرا لغريمه **فصل في حملها** ودفنها **يسن حملها**  
 حمل البعثة رجال لقول ابن مسعود رضي الله عنه انا تبع احكم  
 الجناة

قوله غيلة قال الفاموس غاله  
 اهله طاعته واخذ من حيث  
 لم يدرك

الجناة فليأخذ بقوام الشر لا رجوع الى طهر بعد وليد  
 فانه من السنة ولان فيه تحفيضا على الحاملين وصيانة عن القتل  
 والانتقال وزيادة الاحكام لميت والاشراع به وتكفين الجماعة  
 ومما بعد من تشبيهه بحمل الامتعة ولذا يكن على المظفر الدارسة  
 والصغير العظيم ونحوه لا باتران محله واحد على يديه ويتداول الناس  
 بالحمل بايديهم كذا حمل على يديه وهو اكبر كذا في شرح المقدسي حسن  
 الاسيحا في وقال في الترتيبات والقصاص من بني ارم مكرمون  
 كالنكر وعن ابي حنيفة رحمه الله في العظيم والضعيف لا باتران حمل في  
 الطبق وان حمل الرجل الواحد حمل كذا وكذا في الاصطلاح **ينبغي لكل**  
**واحد حملها** اربعين خطوة **تبدأ الحامل** مقدمها الا في ضيقة  
 على حينها على ما تقتضيه الامور **الحمل** ما كان تحت يديها  
 الحامل لان الميت يلقي على ظهره ثم يضع مؤخرها الارض عليها  
 على عاتقه الا من ثم يضع مقدمها **الايسر** على يساره اي عاتقه لا يسره  
 ثم خلفها **الحمل** الايسر حملها على يديها عاتقه الايسر فيكون من كل  
 جانب عشر خطوات لقول صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة اربعين  
 خطوة كبرت عند ربهم كبير كذا في التبيين والقول في هرة من  
 حمل الجنازة بجوانبها الا ربع فتدقضي الذي قاله كذا في الفتاوى **يستحب**  
**الاشراع** على القول صلى الله عليه وسلم اشراع الجنازة في تلك الحالة  
 ثمرة قد صرحوا به وان تلك غير ذلك فشرقت فضعف عن قايده كذا  
 يستحب الاشراع بجميعه من كل حين وتونه وحشون من مشيرون به **بلا**  
**خب** تخافية ومن جديدين مفتوحات كسب قربة من الصدوقين  
 العنق والعنق طرفة فسيم فتمشون به دون ما دون العنق **واول**  
 الى اضطراب الميت فيكون لازما بالبيت فاضرا والمتبعين من

ابن مسعود رضي الله عنه قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن المشي بالجنابة فقال ما دون الخبيكة في التبيين **والمشي خلفها**  
**افضل من المشي امامها كفضل صلاة الفرض على النفل** لقول  
 علي رضي الله عنه والذي بعث محمد بالحق ان فضل المشي خلفها على  
 المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع فقال ابن مسعود الخدي  
 ابراهيم تقول امرشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم قال  
 لا والله بل سمعته غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاث حتى عدت سمعا فقال  
 ابو سعيد ابي رايت ابا بكر وعمر مشيان امامها فقال علي رضي الله عنه  
 يخفر الله لما تقدمت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما  
 سمعته وانما والله خير هذه الامة ولكنها كرها ان تجتمع الناس خلفها  
 فاجاب ان يسهل على الناس ولقول النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مشي خلف جنازة ابي ابراهيم خافيا كذا في البرهان والشفاعة  
 في الصلاة وهم يتأخرون عندها وكان الشيعي اما يتقدم عادة اذا  
 خيف عليه بطش المشفوع عنده فيمنعه الشيعي ولا يتحقق ذلك هنا  
 كذا في التبيين فيمكن ان يتقدم الكل عليها وان كان خلفها فلا  
 بأس قال الحاكم في المستفي وجدت في بعض الروايات ان ابا حنيفة  
 رحمه الله قال لا بأس بالمشي امام الجنزة وخلفها وعمدة وبشرة وكره  
 ابو يوسف رحمه الله ان يتقدمها منقطعاً عن الوقوف فاذا كان مع  
 جماعة فلا بأس بالمشي امامها وخلفها وعمدة وبشرة ولا بأس  
 بالركوب في الجنزة قيل هذا اذا بعد عنها اما اذا قرب منها  
 فكره كذا في التترخائية وفي شرح المقدي ولا بأس بالركوب فيها  
 ويكره ان يتقدمها راكب كذا في شرح المجمع لابن الصاوي في التين  
 عن المغيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم راكب يسير خلف الجنزة  
 والمشي

عنها

والمشي مشي امامها وخلفها عن مسير عن يمينها كذا في البرهان  
 ويكره رفع القوت بالذكر قال في شرح الطحاوي على سبع الجنابة  
 ان يذكر الله في نفسه وعن ابراهيم كره ان يقول الرجل وهو مشي  
 استغفر الله غفر الله لكم وفي السراجية وقوله كل من سمع صوت ونحو ذلك  
 خلف الجنزة بعبارة في الخلاصة وكره اتباع النساء الجنائز  
 وان كان مع الجنابة نائحة زحزحت ونصبت فان لم تكن حرة فلا  
 بأس بالمشي معها وان كان ذلك بقلبه ولا بأس بالكاء مع من ترالى الميت  
 ويكره النوح والتصياح وشقا الجيوب ولا يتور من مررت به جنازة اذا  
 لم ترد ان يشهد بها كذا في التترخائية وما ورد من الامر بالقيام  
 لها منسوخ بالامر الجليل وسواء كان قاعدا على الطريق او الغريم في التين  
 ويكره **الجلوس قبل وضعها** عن عناق الرجال لقول علي بن القاسم من من  
 تبع الجنابة فلا يجلس حتى يوضع وفيه الجلوس قبل وضعها فكذا في البرهان  
 والتبيين **وحفر القبر نصف قامة او الى التثنية ان يكون**  
**حشا** لا يطلع في منع الدارعة والسباع وفي النجاة روي الحسن بن زياد  
 عن ابي حنيفة رحمه الله قال طول القبر طول الانسان وعرضه قدر  
 نصف قامة كذا في التترخائية **فإذا كانت الارض صلبة**  
**وموان محفر** في جاني القبر من القبر حفرة فيوضع الميت فيها  
**ولا يشق** وموان محفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **الدفن**  
**ارض رخوة** فلا بأس فيها ولا باخذ الثاوب ولومن تعبد لكره  
 التثنية ان يدفن فيه التراب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الله لنا والشق للغيرنا وقال كمال في سنن أبي يعقوب رحمه الله  
 عنهم ان يرس في التراب رميا بروي ذلك عن عبد الله بن عمرو بن

اعرف انه يكره رفع الصوت بانذار الصنيع الجنابة ولا يغير القرآن



القاص وقال الميت في قبره وفي التراب من الاخرات انتهى ويدخل  
 الميت في القبر من قبل القبلة ان لم يكن ومكان تقوضع الجنازة في  
 جانب القبلة من القبر يحل الميت فيه وضع في القبر فيكون لاخذ من قبل  
 القبلة حال الاخذ كما فعله علي بن ابي طالب الكوفي بن الحنفية با بن عباس لا  
 صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم يسئل ملا و رفع قبره حتى  
 يعرف وكان جهة القبلة اشرف فكان اقل من السلة والى يكون بالراس  
 وبالرجلين فيدخل احدهما ابتدا ويقول **واضعه** في قبره ما رواه ابن  
 عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ادخل الميت القبر قال **بسم الله**  
**وعلي ملة وسؤل الله** وقال صلى الله عليه وسلم اذا وضعت موتاكم  
 في قبوركم فقولوا **بسم الله وعلي ملة** رسول الله صلى الله عليه وسلم على شرط الشيخين  
 قال شمس الامنة المتري في بسم الله وضعناك وعلي ملة رسول الله صلى الله  
 وفي التفسير واذا وضعت قالوا **بسم الله وبالله** وفيه الله وعلي ملة رسول الله  
**صلى الله عليه وسلم** ولا يضر خولجوا وشفع في القبر ان المقصود  
 وضع الميت في القبر بقدر ما يحصل له الكفاية وفيه السفا في الملة  
 هو ان يزول في الحجة فيستحب ان يكونوا انوا انما صلح وقد صح دخول قبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة على القبر وابد الفضل في القبر  
 في الرابع قيل تهديد والمغيب بن شعيب او بورا فمروا في كذا في  
 في الترمذي في رواية في الحرم او في باد حال المرأة والرم غير الحرم  
 او في من الاجنبى وقال الكمال لا يدخل احد من النساء القبر الا من كان  
 الا الرجال ولو كانوا اجانب لان من الاجنبى لها محال عند الضرورة تجاز  
 في حياتها فكذلك بعد موتها فاذا ماتت ولا يحرم لها دفنها اهل الضلح  
 من مشايخ جبريل ان لم يكونوا فالشبان افضلها اما ان كان لها محرم ولو  
 من رضاع او صهرية نزل والحدود التي قبل عدم امر النساء بذلك لان

ذلك

ذلك من فعل الرجال ولا يستغني عنهم فيقال في قاصد البحر  
 ولا يحتاج الى النساء في الوضع **ويوجه الى القبلة على جبا الامن**  
 للميت بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث ابي داود  
 البيت الحرام قبلكم احياء وامواتنا **وقال لعقد** لقوله صلى الله  
 عليه وسلم للسرقة وقد مات ابن ابي طلح عقدت باسمه وعقدت عليه ولا  
 امن من الانتشاء **ويسوي اللبن** بكسر الهمزة وفتح اللام يوزن كل  
 الطوبى النبي عليه السلام في الحدائق القبرية عن التراب ماء وفيه طين السليم  
 يحل على قبر اللبن وروي عن قسب بضم الطاء المعلقة الحرم ولا منافاة  
 لا مكان الجمع بوضع اللبن مستغنيا ثم كل القصب قال عمر في الجامع الصغير  
**ويستحب القصب** واللبن وقال في الاصل اللبن او القصب في القبر  
 في الجامع الصغير علي لا بأس بالجمع بينهما واختلف في المنسوخ من القصب  
 واما الحصى فيجوز من البري قال لقان في القبر مكره وهذا عندنا لو كان  
 لان بعض المواضع لا يوجد فيه اللبن الا بالجر لا بطلقة فيوجد  
 الصخر لا طرفة كما في القرافة بمصر فلا بأس بقوله **وكرم وضع الحجر**  
 بالمد الحرق من اللبن ووضع **الحطب** على الحد لانه لا حكم والقبر  
 محل البلاء عندنا لاستغننا عنها باللبن من غير كلغة ومن ابراهيم الغضبي  
 انه قال كانوا يعنى الصحابة والتابعين يستحبون اللبن في القصب  
 ويكرهون الحجر بعض مشايخنا قالوا انما يكره الاجر اذا اريد به  
 الزينة اما اذا اريد به دفعه الى السباع او شيء اخر لا يكره وفي الحاشية  
 يكره اذا كان مما يل الميت استامفا واذللك لا بأس به وفي الحاشية وقد  
 رخصه اسماعيل الزاهد بالاجر خلف اللبن هل للهدوء او صيد وفي  
 المحيط قال مشايخ بخاري لا يكره الاجر في بلدنا لمسار الحاجرة التي  
 لصنع الاراضي وما قيل ان كراهة الاجر ليس من النار وليس صحيح لان

الكفن مستنداً الى ارضه في غسل الميت بالماء الحار ويستحب ان يسمى اي  
يستتر فيها اي المرأة لان مبنى كالحسن على الشتر لما ان يسوي عليها  
الحمد لا يسمى قبره لان علياً رضي الله عنه قد يقوم قد تنواتنا  
وبسطوا على قبره ثوباً فجنيه وقال لما يصنع هذا بالنساء الا  
اذا كان لصرة دفعه مطر او نمل او خر من الدخيلين في القبر فلا  
باس به **ونظا**ل التراب في القبر المتوارث ستره واليه وقعت  
الاشارة بقوله تعالى يبريد كيف يوارى سواء الحية ويستحب ان  
تحتفي عليهما التراب لما روي انه عليه السلام صلى على جنازة ثم اتي القبر  
فحشي عليه التراب من خيل راسه ثلاثاً ويسمى القبر ويكره ان يبريد  
فيه على التراب الذي خرج منه ويحمله مرتفعاً عن الارض مقدار شبر  
او اكثر بقليل لما روي البخاري عن سعد بن النضر قال دخلت البيت  
الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرايت قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
وقبر ابي بكر وعمر مسحة ولا باس برش الماء عليه حفظ الترابه عن الاندخال  
وعن ابي يوسف انه كرهه لانه يجري مجرى التطيب كذا في البرهان وفيه  
الستر خائفة وان خيف ذهاب اشره ولا باس برش الماء عليه بالاعلاف  
موفها اذا لم تخف ذهاب اشره ذكر في ظاهر الرواية انه لا يكره وعن  
ابي يوسف انه يكره ولا يرفع ولا يخصص لما روي محمد بن الحسن في  
الاثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا شيخ لنا برفع الماء الى النبي صلى الله عليه  
وسلم انه نهى عن ترسيم القبور وتخصيصها وتحرير البناء عليه  
للمسحة لما روي بنا **ويكره** البناء عليه **للا**حكام بعد الدفن لا البناء  
للبقا والقبر موضع الفناء اما قبل الدفن فليس بقبر وفي القتال  
الكبرى واليوم اعتادوا التسميم بالمين صيانة للقبر عن البشر وادوا  
ذلك حسناً وقال النبي صلى الله عليه وسلم تاراه السلطان حاضراً

عند

عند الله حسن فان سمع التسميم وهو الماء عليه فلا باس بحرق  
او اجراً لا يكره على الظاهر وفي التوارث لا باس بتطيينه وفي  
الغياشة وعليه الفتوى كذا في الترخاينة وتداواة اهل مطر  
ومنع الا حجار حفظ القبور لا ادساسة البش ولا باس به **ولا** **الكافة**  
**عليه** **للا** **يذهب** الاثر فحشره للعلم بقا حبه ولا يمتنع وعن ابي يوسف  
انه كره ان يكتب عليه كتاباً وفيه الطوبى والويل عليه شيئا من الامحار  
وكتب عليه شيئا فلا باس به عند البعض لا لما روي عثمان بن مظعون  
امر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ان ياتي به حجر فليقطع حمله فقام اليها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فحشره عن راعيه ثم حملها فوضعها عند  
راسه وقال تعلم بها قبري وادفنني من اهل بيوتك اربع اوقات  
وفي الحج والاداء امرت القبور فلا باس بتطيينها لما روي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم من بعد ابراهيم فري في حجر سقط منه فسك ثم قال من حمل  
علا فليقتله وفيه التجسس والمزيد بتطيين القبور لا باس به خلافا لما  
يقوله الكرخي في مختصره لان رسول الله صلى الله عليه وسلم تر بقبر راحه  
ابراهيم فري في حجره فسك وقال من حمل علا فليقتله انتهى وكان  
عصام بن يوسف يطرف حول المدبرة يعمل القبور الحزبية فيصنع الطريق  
والقناطر الحزبية ويتعاهد الضعيف والارامل فيقوم باسبابها  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صفق الرياح وقطر  
الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه كذا في الترخاينة **ويكره**  
**الدفن في التبت** لا اختصاص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام  
قال الامام ابو بصير صغيراً كبيراً في البيت الذي مات فيه فان ذلك خاف  
بالانبياء عليهم السلام بل ينقل الى مقابر المسلمين كذا في التجسس **ويكره**  
**الدفن في الاماكن التي تسمى الفسا** في وهي كبيت معقود بالانبياء حجة

مطلوب



قايما ونحو الخلفتها المنتهية لا باتس بدفن اكثر من واحد للضرورة  
 كذا قال القاضي خان لا بأس بان يدفن اثنان وثلاثة او خمسة في قبر واحد  
 عند الضرورة **وتحجز بين كل اثنين بالتراب هكذا امر رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم** في بعض الغزوات انتهت وقال لكان لا بد من  
 اثنان في قبر الا للضرورة ولا يحفر قبر لدفن اثنان بل الاول فلم يبق  
 له عظم الا ان لا يوجد فيه عظام الاول فيجعل بينهما حاجزا من  
 تراب ينتهي كذا في التجنيس بل يوسر الاسكاف عن المرأة تقبر على  
 قبر الرجل فقال ان كان على الرجل ولم يبق عظم ولا عظم جاز وكذا الرجل  
 على قبر المرأة والرجل لا ان لا يجعلوا يد الجمل عظام الاول في موضع  
 ويجعلوا بينها حاجزا لصعده انتهى وقد قال في التجنيس ايضا عظام  
 اليهود يعني اهل الذمة لها حصة اذا وجدت في قبورهم حتى لا تكسر  
 لان الذي لما حرم ايد ان في حياته لذمة بحجب حيانه نفسه عن  
 الكسر بعد فاته انتهى ولا يخفى ان ضم عظام المسلم محمل اهتلال  
 ولا تخلوا بعن كسر بسبب التحول خصوصاً لان لما اعتاده الجاهلون  
 من اتلاف القبور التي لا تزار لا قليلا ولا يتعاهدها اهلها فينقل  
 عظام الموتى وطبها وجمعها في حفرة واهلهم ان الحمل لم يكن به ميتة  
 فلا يقال بضم او تجعل عظام الاول في موضع دفن للضرورة وفي  
 المسلمين وقال ابن بطي في الويل للميت وصار ترابا جازة في غيره في قبره  
 ويدرعد الساعية انتهى في خطه ما في الشرطانية اذا قار بالميت  
 ترابا في القبر يكره وفي غيره في قبره لان المهمة باقية وان جمل عظامه  
 في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجيران الصالحين ووجد موضع فاف  
 يكره ذلك وان كان مقبرا اهل الذمة لا تبش وان طال الزمان  
 فما لانهم اتباع المسلمين احياء وامواتا واما اهل الحرب ان اجتمع اليهم

اعرف حقه الامن في قبر  
 على صاحبه الواو الصلحة

لا بأس بذلك انتهى ومن مات في سفينة وكان الميراث عديدا خفف  
 الضرر عنه عتق كل من وصل عليه والقي في البحر وعن الامام محمد  
 بن حنبل رحمه الله ينقل ليرسب وعن الشافعية كذلك ان كان في سفينة  
 دار الحرب ولا يشد بين لوجين لم يغرقا البحر فدفن قالوا انما لا ينجس  
**الدفن في مقبرة محل مات بها** وينقل نقل عن عياض رضي الله عنها انها  
 قالت حين رايت قبورا فيها عبد الرحمن كان مات بالشام وحمل منها لو  
 كان لا مرفيدنا الى ما نقلت في دفنتك حيث ست فان نقل قبيل  
 الدفن قد مر ميل او ميلين ونحو ذلك لا بأس به قال شيخنا التجنيس في المسألة  
 الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار وقال الشيخين قولهم من سلمه دليل  
 على ان نقله من بلد الى بلد مكره كذا في النسخ وكره نقله لا كثر منه  
 اي اكثر من المسلمين كذا في الظهيرية وفي قاضي خان قال نقل الامتة  
 المشركية وقوله المحرم في الكتاب لا بأس بان ينقل الميت قد مر ميل او ميلين  
 بيان ان النقل من بلد الى بلد مكره انتهى وقد قال قبله لو مات في غير  
 بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا يترى لما روي ان يعقوب  
 صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام ومن علي الشافعي  
 نقل تاثير يوسف عليتنا لسلام من مصر الى الشام بعد ثمان وسعد  
 بن ابي وقاص مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على  
 اعناق الرجال الى المدينة انتهى في الخط في التجنيس انهم في النقل من بلد  
 الى بلد لما نقل يعقوب الخ قال ان كان لا يخفى ان هذا شرع من قبلنا  
 ولم تتوفر فيه شروط كونه شرعا لانا اذا نقلنا عن سعد بن ابي وقاص  
 انه مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة لم نقل على اعناق الرجال  
 اليها قال المصنف في صاحب التجنيس وذكر ان الرجل اذا مات في بلد  
 يكره ان ينقل الى بلد اخر لانه اشتغال بما لا يفيد الا ارض كفاية

كما روي ان يعقوب صلوات  
 الله عليه مات بمصر ونقل  
 الى الشام

جسمهم الشريف

اعرف انه ينشر القبر  
طانت الحلة او فقم

لم يقابله كسر له  
عن عنه في المحبة  
سنة

الاعوات ولان فيه تاجير كذا وكذا كراهية انتهى قلت وذلك  
لان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين ما يكون في حال الموت كطبيعة  
والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم ممن جيفته اشد نكتا من جيفة  
البهائم تؤذي كل من مرت به فلا يلحق بهم ولا يجوز نقله الى الميت بقدر  
قوته بان يهيل علينا التراب فاما قبله فيخرج بالاجماع اي اجماع  
المؤمنين لما تامة فانه او قصره للنهي عن بيشه والنهي حرام حقا لله تعالى  
الان يكون الارض مقصورة فيخرج من صاحبها ان طلبه فان شاكوا بالارض  
وانتفع بها راحة او غيرها او اخلت الارض بالشفقة بان في فيها  
بعد الشئ ثم اخذت بالشفقة الحق الشفيق فيخبر كقلنا وان دخل في قبر  
حفر لغيره من الاجيا بارض ليست مملوكة لاحد ضمن قيمة الحفر فتؤخذ من  
تركته والا فليس بيننا المال او المشايخ كاقدمناه فان كانت لمقبرة واسعة  
يكن ذلك لان صاحب القبر يستوحش بذلك وان كانت لارض ضيقة حارة  
اي بلا كراهية قال الفقهاء بواللئس رحمة الله لان احدا من الناس لا يدري  
باي ارض يموت ولكن بعض ما انفق صاحب فيه وهذا كمن سبط بساطا او  
في المسجد او المجلس فان كان المكان واسعا لا يصلي ولا يجلس عليه غير موافق  
كان المكان ضيقا جاز لغيره ان يرفع البساط ويصلي على ذلك المكان  
او يجلس ومن حفر قبر نفسه قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه هكذا  
عن ابن عبد البر والريعي بن خثمة وغيرهما كذا في التفرخانية ولا يخرج منه  
لان الحق صاده ورحمته مقدمة وينبش القبر لئلا يكتف ودمه سقط  
فيه وقيل لا ينبش بل يحفر من جهة المتاع ويخرج وينبش كقبر مقصود  
لم يرص صاحبها الا باخذ ومال مع الميت لان النبي صلى الله عليه وسلم الماح  
ينبش قبره الى رمال لذلك ولا ينبش الميت بوضعه لغير القبر او  
على يساره او جعل راسه موضع رجليه لوسوي الدين عليه ولم نقل التراب

ترج

ترج الدين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجولوس المصيبة ثلاثة  
ايام ومن غلبها الا ولا يكبر اكثر منها وتترك الجولوس احسن وقال كثير من  
مناظري اعشارهم الله بكم الا اجتماع عند صاحب الميت ويكره له  
الجولوس في بيته حتى ياتي اليه من يعزيه لانه ارفع من رجع الناس الى الدفن  
ليستغفروا ويستغفر الناس باومهم وصاحب الميت باوم انتهى في  
التجسس كمن الجولوس على باب الدار المصيبة فان ذلك عمل اهل الجاهلية  
وانما النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ويكره في المسجرات كمن  
الضيافة من اهل الميت لاها شرعت في التروا في الشرف وروى عن  
مستبحه روي الاسام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد  
الله قال كان بعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام والشراب  
وقال الربيعي وعن اسحاق عليه السلام لا عقبة في الاسلام وهو الذي  
كان يعمر عند القبر بقرق او شاة انتهى فاستحب الجيران واهل  
الميت من الاقربا الا باعدت حينة طعام اهل الميت يشبههم يومهم  
وايتهم لقول صلى الله عليه وسلم اصنعوا الال جسد طعاما فقد  
جاهم ما يشغلهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم وبلغ عليهم في الاكل لان  
التحزين منهم فيضعفهم والله عليهم القبر معوضا لا جرم يستحب  
التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يعتنن لقول صلى الله عليه وسلم  
من عزى خاة مصيبة كساه الله من خضر الجنة كذا في صحيح الترمذي  
وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل اجره وقوله صلى الله  
عليه وسلم من عزى شكلي كسي بردين في الجنة كذا في صحيح الترمذي  
ولا ينبغي لمن عزى مرة ان يعزي مرة اخرى رواه الحسن عن ابي  
حزيفة كذا في التفرخانية فصل في زيارة القبور ولقب زيارتها  
للرجال والنساء وقيل تحرم على النساء سبل القاعني عن كذا خروج





الخصوص في منزل ليل لا يقبضه لمكان قتله ولو مشغل لا نه في النهار بلث  
وتلحقه الفوت بخلاف السلاح لا يختص بوقت كما اشار اليه الحال او  
في المعركة كانت معركة اهل الحرب او البقي وقطاع الطريق وبراشر  
كجرح وكسر وحرق وخروج دم من اذن وعين لاسن فمروا فخرجوا فقتل  
**مسلم** ظلم اخرج به المقتول بعد قود **عند** اخرج به المقتول لخطا **المحرم**  
خرج به المقتول مشغل شبهة مثل من خنت له ايم او سيده وكان المقتول  
**مسلم** بالغا خاليا عن حيض ونفاس وجنابة ولم يرتب بالبالج لاي رجل  
من المعركة رثشا اي جرحا وبهرمق كذا في الصحاح والملاح هنا ما يراهم  
مما يصير خلقا في الشهادة بالارتثاث **بعد انقضاء الحرب** كاسيا في  
فيما حل معاملة شهدا احدا اشار اليه بقوله **فيكفن** بهم اي مع دمه من  
غير تفصيل لقوله صلى الله عليه وسلم ذملوم بعباهم فانه ليس له تكلم  
في سبيل الله الا تاتي يوم القيامة تدعي لونه لون الدم والريح من المسك  
وفي مسند احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم اشرف على قتلى الخلق لاني  
شهيد علي هو لا ذملوم بكمومهم ودماءهم ويكفن مع شيا به لما في يد اودع  
ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل احدا ان ينزع  
عنهم الحد بدو الجلود وان يدفنوا بدماءهم وشيا بهم ويصلى عليه اي الشهيد  
بلا غسل لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع حزمة رضي الله عنه وهي  
برجل من الانصار فوضعت الي جنبه فوضعت اليه ثم رفع وترك حزمة حتى  
صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند احمد وصلى النبي صلى الله  
عليه وسلم على قتلى اخذ وصلى علي قتلي بدو الصلاة علي الميت  
لاظهار كرامته حتى اختصرها المسلم ورحم المنافق والشهيد او لي هذه  
الكرامة وينزع عن الشهيد ما ليس صالحا للكفن كالفرود **والجش**  
ان وجد غير صالحا للكفن وينزع عنه السلاح والدرع لما روينا

وهذا

وهذا على ما عليه من الشيا بكون كفن السنة وينقص ابداء القدر في  
شيا به عن كفن السنة توفقة على الرثة او المسلمين كمن نزع **جميعها**  
اي شيا به التي قبل فيها يسقي عليه ثم **يفصل** عندي ضيقة **ان قتل**  
الشهيد جبا لان حنظلة ان الراعي يستشهد يوم واحد فقتله  
الملايكة وقال عليا لسانه افي ديات الملايكة تقتل حنظلة ان اي  
عاصر بين الساق لارض مما المات في صحايف الغضة وقال ابو اسيد  
فذهبا ونظرا اليه فاذا ابرسه يقنطر ما فادسل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اليه فاستألفها فاجرت له خرج وهو جرحا وكاه  
يسمون او لا وغسل الملايكة والشهادة عرفت فافعة الارافعة في صيا  
عطف على جبا اي يغسل الشهيد ان كان صبيا او مجنونا وقال ابو ايوب  
ومحمد الصبي الجنب لا يغسل لان ما وجبت الجنابة سقط بالموت والصبي  
احق بقتله الكرامة وهي سقوط الغناطان سقوطا بلغا ذكره مظلوما  
وغسل الجنب او لي هذه الكرامة لان مظلوم ميتة حتى قال اصحابنا  
خصوصا المسلم ولا في جنيفته ان الشيف كفي عن القتل في حق شهدا احد  
بوصف كونه طهر عن الذنوب ولا ذنب القبي للممكن في معاهم وتغسل  
حنظلة للجنابة او قتل النجم الشهيد كايضا او لسانا او كان بعد  
اقتطاع الدم او قبل استتمار في الحين ثلاثة ايام في الصحيح والمعني  
فيها كما في الجنب وارث بالبالج لاي رجل من المعركة رثشا اي جرحا  
وبهرمق كذا في الصحاح كما تقدم وسي رثا لاندصار خلقا في حصر  
الشهادة كالشوب المطلق اي الباقي وخاصة في الشرع ان من جرح ثم جري  
عليه شي من احكام الدنيا او وصل الي شي من ما فيها فقد انقضاء  
الحرب فنقط حكم الدنيا فيفسد من شهيد في حكم الاخرة فينا للشا  
الموعود للشهادة ثم بين الارتثاث بقوله بان اكل او شرع او نام

القتل  
بشبهة موت  
اشد من حشر



قليلا كان او كثير **اوتداوي** لئلا يشاء من مرافق الحياة **اومضي**  
**وقت صلاة ويوم يعقل** ويقدر على اداء الصلاة لتلزمه بوجود ذلك  
 كما قد علت في مسألة **حل الوطئ** بانقطاع الحيض لاقلة في اخذ الشهيد  
 به حكاه من احكام الدنيا اما اذا لم يقدر على اداء الصلاة مع العتق  
 فلا يصير مرتثا اذا تلزمه الصلاة لموتة حينئذ لا بد من التكليف بالاداء  
 الامع القدرة على العقل ولو بالاعتناء وهو مستند ولم تحصل له حياة يعين  
 ليقضي ما مضى مع العقل في البحر على طريق من لزومه القضاء بمجرد  
 العقل واما على طريق شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر في  
 عدم كونه مرتثا فظهر صحة قيد القدرة الذي قاله الزبيدي رحمه الله  
**او نقل من المعركة** جيا لمريض يكون النقل مشاركا للجرأة في اشارة  
 الا لام بالحركة فلم تمت بالجرأة فقط بقينا فلم يسقط تفصيله للشك  
 وليس السقوط لئلا راحة العقد كما في البدايع اولانه قال بعض رافق  
 الحياة كما قاله في الهداية الا انه لا يكون مرتثا بنقله من المعركة  
**لخوف وطئ الخيل** والى ابواب اياه كما في المحيط فانه قال في هذا اي  
 كونه مرتثا اذا حمل لمريض واما اذا رفع من بين الصنفين كجلايطاه  
 الخيول فانه لا يفسل انتهى وهذا اولى بما قال بعضهم الا ان جريرة  
 برجله من بين الصنفين ليلايطاه الخيول **واومضي** عطف على قوله اكل  
 اي يفسل اذا اومضي ولو باثبات لاخره عندنا يوسع وقال لم لا يكون  
 مرتثا بوصيته باثبات لاخره وقيل الخلاف في مورد الدنيا وقال القبة  
 ابو جعفر انما يكون مرتثا اذا زادت الوصية على كلمتين اما بالكلية  
 والكلمتين فلا تبطل الشهادة كذا في الحاشية **اوباع واشترى**  
**او نظم كلام كثير** بخلاف العقل فان من شئنا احد من نكلم كسعين  
 الربيع وهذا اذا كان بعد انقضاء الحرب لئلا يرافق الحياة **دوي**

المرمى

كلمة

البهقي

البهقي عن ابي محمد بن حذيفة العدوي قال انطلقت يوم اليرموك  
 لطلب بن عبيد بن جراح فقلت ان كان به رفق سقيت وسقيت وسميت وسميته  
 فاذا به يشد فقلت استقيك فاشارة ان نعم فاذا رجلا يقول آه فاشارة ان عني  
 ان انطلق بعاليه فاذا به هشام بن العاص اخو عمر بن العاص فانيته  
 فقلت استقيك فسمي اخا يقول آه فاشارة هشام ان انطلق اليه  
 فحييت فاذا به قد مات فرجعت اليه هشام فاذا به قد مات فرجعت  
 اليه بن عبيد فاذا به قد مات كذا في الفقه فانوا عطاءا حوفا من نقصان  
 الشهادة كذا حلة في الهداية وقد يقال انما امرنا بكل منهم احاد  
 حل نفسه لا ان حلتية نقصان الشهادة فيحتاج الى ثبات المدعي  
 فلا يظلم لا بدعوى حصول رفق بالشرب نفسه لا امرنا ممن تركه وان  
 وجد ما ذكر من لا اكل قحوه بعد الجرأة وكان قبل القضا  
 الحرب لا يكون الشهيد مرتثا بذلك كذا قاله الكاظم رحمه الله عليه  
 لو اختلط قتل المسلمين بقتل الكفار او موتهم بموتهم لم يفسل  
 عليهم لان يكون موثق المسلمين اكثر فيقتل حينئذ عليهم وينوي  
 اهل الاسلام بالعدا كذا في الفقه **ثلاث** ويظن لا اختلاط  
 بالبناء وقطاع الطريق لم يفسل او يفسل عليه مطلقا لا اهلية  
 الاسلام فيهم انتهى فلو كان في احد او لا يدري مسلم لم اوكاف ان كان  
 عليه سيما المسلمين اوصى دار الاسلام يفسل الا فلا كذا في البحر  
 وقال المفيد في شرحه لو وجد ميت لا يدري مسلم او كافران كان  
 في قرية من قري الاسلام فالظاهر انه مسلم فيفسل ويقتل عليه فان  
 كان في قرية من قري اهل الشرك فالظاهر انه مسلم فلا يفسل عليه  
 الا ان يكون عليه سيما المسلمين لختان الخشب والبس السواد  
 اختلط موثق المسلمين موثق الكفار فان كانت الغلبة للمسلمين ففسلوا

وصلى عليهم الا ان ينوي الصلاة على المسلمين الامن عرفانه كقول الحكم  
 للعالمين ان كانت الغلبة لوفى الكفا لا يصلى عليهم الامن عرفانه المستعمل  
 بالثبوت وان استقر بالم يقبل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز  
 ترك الصلاة على بعض المسلمين وقال علينا السلام ما اجتمع الحرم والحلال  
 في شيء الا على الحرم الحلال ولم يثبت في الكتاب في اي موضع يدفنون  
 وقال بعض مشايخنا اذ لم يقبل عليهم يدفنون في مقابر المشركين  
 وقال بعضهم تتخذ لهم مقبرة على حدة وأقل الاختلاف في نضاريتها  
 تحت ستم مائت حبلي منه اختلفت القصبة فيها ربح بعضهم جانب الولد  
 وقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فان الولد في حكم جوفها  
 ما دام في بطنها فتدفن في مقابر المشركين وقال عفي بن عامر رضي  
 الله عنه يتخذ لها مقبرة على حدة كذا في خير مطلوب **كتاب**  
**الصوم** ذكر الصوم عقب الصلاة كذا في الجامعين لان كلا منهما  
 عبادة بدنية وفي السنة الثانية من الهجرة فرض الصوم رمضان  
 ووجبت الاصحبة وزكاة الفطر وبني مسجدنا ثم انه يحتاج  
 لمعرفة الصوم لغة وشرعية وسببه وشرطه وحكمه وركنه وصحة  
 مشروعيته وصفته فمعناه لغة الامساك مطلقا عن الفعل  
 والقول في اي وقت كان قال الله تعالى حكاية عن من لم يفت  
 للرجح صوما فلن كله ليؤمر النساء اي صمتا وسكوتا وكان ذلك  
 مشروعا ويقال صام الفرس على رايه اذا قام ولم يمتلغ والاري  
 المعلق وجمعا لا راوي وقال **كتاب** العلف  
 خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تغلك الجوار  
 اي ممسكة عن العمد او عن العلف وغير ممسكة والعجاج النقع  
 الذي يشير سنا بل الخيل ويقال صامت الشتر او قفت في كبد

النها

النساء امسكت عن السير ساعة الزوال ومعناه شرعا هو الامساك  
 فصار النهار عبارة عن زمان محدد من طلوع الفجر الصادق الى غروب  
 الشمس وقول أصحاب الفقه واللغة قلنا قال صاحب يوان الادب  
 النهار ضياء الليل وينتهي الليل بطلوع القسم الصادق كذا في الحاشية  
 والامساك مخصوص بان يكون عن ادخال شيء اطلق الشيء فمثل الماكول  
 عادة في غير وتبدأ الادخال يخرج الدخول من غير صمت فمثل الادخال  
 كالغبار يدخل مع الثوب فيبدأ الادخال يكون هذا او خطاه فخرج بركونه  
 عن نسيان ومثال الخطي من سبق الماء في المضخة والاستنشق وبه  
 يفسد الصوم كالمسحوق او طلع بطن من الغم والافتقار او حرجه في  
 الباطن فشي الجاذبة او اضلج ما لحكم الباطن وهو الدعاء كذا  
 الامتناع والامساك فهاذا عن شهوة الفروج مثل الجوارح والاضلال  
 بالعبث ولا بد ان يكون الامساك بنية التقاضا لعبادة وعن العاقبة  
 وقد معنا الكلام على النية من اهل احتراز عن الحايض والنفسا والكاوي  
 والجنون وهذا الحد الصحيح احتراز امساك عن المفطرات منوي يستعالي  
 بالادب في وقت كافي الفقه والتصنيف وسببه وجوب بعض افراس الصوم  
 ومضان شهود جزء صالح للصوم من اي من رمضان وتبدأ بكون اليه صالحا  
 للصوم وهو بالنية احتراز اعلم بان حلاله من الليالي ما بعد الزوال كاقبال  
 الامام ابو زيد الدبوسي عن الاسلام على البرد وفي صحيح الاسلام ابو اليسر  
 خلافا لما قاله اهل السنة السلمي ان السبب مطلق شهر الشهر حتى استوي  
 في التسمية الايام والليالي وخرج الخلاف فنظر من افاد اول ليلة من الشهر  
 ثم من قبل فجر جميع الشهر افاق او افاق في ليلة او فيما بعد الزوال من يوم  
 من ثم عوده الجنون قبل فجر ليلة تقابل قول من افاد اول ليلة من الشهر  
 وتحقق في محله وكل يوم من اي من رمضان **كتاب** ما به اي لو حوله اذ كان

الاحتياط



اليوم لان صيام الايام عبادة متتفة كتحقق الصلاة على الاوقات بل اشد  
لتحليل ما لا يصلح للصوم اضلاقه للليل حتى لو منع صبي او سلم كافر في اشيا  
الشهر لم يمتد ما بقي لا ما مضى كما في الكافي في تبعا الهداية في الجمع بين السنين  
لانه لا منافاة فشهد جزء مخصوص من الشهر سبب كله ثم كل يوم سبب لصومه غاية  
الامر ان تكره سبب وجوب صومه ليتو به اعتبار خصوصه ودخوله ضمن غيره  
قوله الكافي نقلت السببية من المجموع الى الجزء الاول منه رعاية للعبادية  
كاملنا عثله في الصلاة رعاية للظرفية والى اليل يلزم تقديم الشيء على سببه  
ولهما يجوز نية اداء الفرض في الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب  
الوجوب كما اذا نوي قبل غروب الشمس صوم الغد وسببية الليل لا تنقضي حوز  
الادوية كمن سلم في اخر الوقت كذا الفادة شربها العلامة من الملة بموالمحي  
رحم الله عن حاشية المنار والمراد باخر الوقت اخر اليوم على طريقة شريعة  
الشخصية فاشترى الى اختلاف الاستباب ففي الصوم الفرض وكذا علمه وسبب  
المنذور والندرق في صوم الكفارات الحث في الميمن في الجاية في القتل  
والاحرام والافطار والعزم على الوطى في الظهارة الشرع في المنقار سبب  
القضاء سبب جوب لاداة او اذا نذر صوم الخير او رجب فقام الاشياء في ريعا  
الاول مع عن نذر لوجود سببية ونفي تعيين اليوم والشهر لا صحة النذر  
ولزومه بما به يكون المنذور عبادة والتحقيق لذلك الصوم لا حصول الزمان  
ولا باعتبار كافي في الفقه وهو اي صوم رمضان فرض عين اداء وقضا على  
من اجتمع فيه اربعة اشياء هي شروط الافتراض والخطاب بدو تسي شروط  
احدها الاسلام لانه شرط للخطاب بفرض الشرعة لقوله تعالى ايها الذين  
امنوا كتب عليكم الصيام وثانيها العقل اذ لا خطاب بدو وثالثها البلوغ  
اذ لا تكليف الا بالبرور بعلم بالوجوب وهو شرط لمن سلم بدو الحرب  
وانما يحصل له العلم الموجب باضمار جليلين ورجاء امرتين مستوفين لاداء

عدل عنده لا يشترط العدالة ولا البلوغ والحرية وقوله او الكون عطف  
على العلم اي طول العلم بدار الاسلام مكففا فيلزم القيام اداء او قضا  
علم بالوجوب اوله يعلم بخلاف من سلم بالاحكام ولم يعلم ثم علم باخره الصوم  
ليس عليه قضا ما مضى اذ لا تكليف بدو العلم ثم للعدالة الجمل بدار الاسلام  
ليس عذر او يشترط الوجوب قداير النية وعبرة عن تفرغ الذمة في  
وقته الصحة من من قولنا تعالى ان كان منكم من مرض او على سفر فعدة من  
ايام اخره للصحة اي الحلو عن حيف ونفاس باقيدناه والاقامة لما  
نلوانه ولا يشترط الصحة اذ ايرى فعله يكون اعم من الاداء والقضاء ثلاثة  
شرايط النية في وقتها لكل يوم كاستدرك والحالة عما فيه يينا في  
صحة فعله من حيف ونفاس ولا يصح الصوم مع وجود واحد من الحلو عما  
يفسد بطرون عليه واستدرك ان شاء الله تعالى ولا يشترط الصحة لظلم  
عن الجنازة فان القيام اذا استمر حيا ايا ما صح صوب وان اثم بترك  
الصلاة لقوله تعالى فالان ما شروه من ولم يجعل العقل والاقامة شرطا  
الصحة فان لو نوي الصوم ليلته ثم حزن او غي عليه صح صومه في ذلك اليوم  
كما استدركه وكذلك اي القيام الكفايا لا مساك عن قضاء شهر او البط  
والفرج وعن هذا الحق ما استدرك قريبا بفضل الله وحكمه  
سقوط الواجب بالاداء فضا كذا وغيره عن الذمة بالاجاب  
او الشرع في النفل والشواب تكو ما من الله في الاخر ان لم يكن مغبيا  
عنده فاذا كان منهيا عنه كصوم يوم النحر والافطار ايام التشريق لحكمه  
الصحة والخروج عن العهد ولا ثم بالاعراض عن ضيق الله وحكمه  
مشرعية الصوم وان الله سبحانه وتعالى شرع لقوله ايها الذين  
لشيين يلقا اعداء من الاخر سكنوا النفس الامارة وكسروها في  
الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج

فان به تضعف حركتها في محسوساتها ولذا قيل اذا اجاعت النفس  
 شجعت جميع الاعضاء فاذا شجعت جاعت كلها ولهذا اصغى القلب  
 فان الموجب للكدور انه فضول الجوارح فاذا اجشبت عنها صغى ويرتفع  
 الدخانات العلى ومنها كون الصيام موجبا للرحمة والعطف على المساكين  
 فان الصيام لما ذاق الم الجوع في بعض الاوقات تذكر من هذا الحالة  
 في عموم الاوقات فتسارع اليه بالراحة والرحمة وحقيقتها في حق الانسان  
 نوع الم باطن فينال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء منها ما وافقته  
 الفقرات يتحمل ما يتحملون احيانا وفي ذلك رفع حال عند الله وهذا  
 لا ينبغي الاخر طيف السحور فانه يذهب معظم المقصد بالصوم فطلع عن  
 حكمة ومنها الاتصاف بصفة الملائكة الروحانية فانه لا يدخل  
 في صوم الفريضة وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال يقول الله تعالى الصوم لي وانا اجزيه فحيثما ذكره الغير وهذا لم يذكر  
 في سائر الطاعات كذا في التمجيس **فصل** في بيان صفة الصوم  
 وتقسيمه **يقسم الصوم** اعلم ان الاشياء المختلفة الحقايق تصير احدا  
 باعتبار الامر المعام كالجوهرة والسواد والبيضا فيصير احدا باعتبار  
 الوجود ويتكثر باعتبار الامر الخاص كاللون يتنوع الى البيضا والسواد  
 والحضرة والصوم واحد باعتبار القرينة والامساك لكنه يتنوع باعتبار  
 ان هذا الصوم له وعليه فالذي عليه الواجب بانما الله تعالى وانما  
 العبد كذا في المستصغى فلذا قلنا ينقسم الصوم الى ستة اقسام ذكرت  
 بحملة ثم مفصلة لكونه وقع في النفس فرض عين وفرض واجب ومسنون  
**ومندوب ونفل ومكروه** اما القسم الاول وهو الفرض وهو  
 صوم شهر رمضان او قضاء الصوم الكفارات الظهار والقتل  
 واليمين وجزا الصيد وفدية المادي في الاحكام لثبوت هذه بالقاطع

من الادلة سند ان متنا والاجماع عليها ومن هذا القسم الصوم  
 المندوب وهو فرض في الاطعمة لقوله تعالى ليوفوا نذرهم وقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم لعمر اوف بنذرنا وقيل انه واجب لا يرضع منها  
 ماله ليس من جنسه واجب كعبادة الموضع فلم يبق قطعي او صار كغير  
 الواحد والاية المأولة ومثل ثبوت الوجوب لا يرضع منه قطعي  
 في باب المندوبات كما في ايهان واما القسم الثاني وهو الواجب فهو  
 قضا ما افسد من صوم نفل لوجوبه بالشرع ولم يكن فرضا بقوله  
 تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ونحوه لان الدليل غير قطعي للمالاة ومنه  
 صوم الاعتكاف المندوب واما القسم الثالث وهو المسنون فهو صوم  
 عاشورا وانه كغير السنة الماضية مع صوم التاسع لقول ابن عباس رضي  
 الله عنهما ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم يحرم صيام يوم فضله علي  
 غيره الا هذا اليوم يوم عاشورا وهذا الشهر يعني رمضان وقاء  
 الشيطان وقال ان بقيت الى قابل لا صوم من التاسع بقا من ايام  
 القسم الرابع وهو المندوب فهو صوم ثلاثة ايام من كل شهر ليكون  
 كصيام جميعه من جابا بحسنة فله عشر مثا لها وكان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصوم ثلاثة ايام من الشهر لاثنين والخميس والاثنين  
 من الجمعة والاخرى واذا ابوء او نذبت كونه في الثلاثة الايام  
 البيض وفي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك  
 كما ملوا اطلال السنة البيضاء فيها في ايامه او كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يامرنا ان نصوم البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس  
 عشرة قالوا ان هو كهيته الدهر وكصيام الدهر في النساء كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر الايام البيض لا في حضور ولا في تفريده  
 هذا القسم صوم يوم الاثنين ويوم الخميس لقوله صلى الله عليه وسلم



نعرض لاعمال يوم الاثنين والخميس فاجاب بغير علمي انا ما بهومنه  
**صوم ست من شوال** لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان  
 فاقبته ستامن شوال كان كصيام الدهر وانه مسلم ثم قيل **الافضل**  
 وصلها لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ثم اتبعه قيل **تفريقها**  
 اظهار المخالفة اهل الحجاب في التشب بالزيادة على المفروض ومنه  
**كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة الشريفة كصوم داود** على الصلاة  
 والسلام وهو **افضل الصيام** واحبته الى الله تعالى لقوله النبي صلى  
 الله عليه وسلم احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلاة الى  
 الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدس وكان  
 يفتقر يوما ما يصوم يوما رزاه داود وغيره واما القسم الخامس وهو  
**النفل** وهو ما سوى ذلك الذي بيناه مما يصوم لم تثبت عن الشارع  
 كواسته ولا تخصيصه بوقت واما القسم السادس وهو **المكروه** فهو  
**فتمان مكروه** متفرقا ومكروه آخرهما الاول الذي ذكره تنزهها  
**كصوم يوم عاشوراء** اعني التاسع اثنى عشر الحادي عشر الثاني الذي  
 ذكره تنزهها **صوم العيد** من الفطر والخلاعة عن صيافة الله تعالى  
 الامم ولا يجوز ومنه صوم ايام التشريق لقوله النبي عن صيامها وقد  
 التمس في حكمة المحقق الكمال ان العام رحمه الله قد صرح بحرمه صوم  
 العيدين ولا يلم التشريق في البهتان وذكره افراد يوم الجمعة بالصوم  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختص الجمعة بالجمعة بقيام من بين الليالي  
 ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الليالي لان يكون في صوم يوم  
 احدهم رزاه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة  
 الا ان يصوم قبله يوم او بعده رزاه ابو داود وذكره افراد يوم  
 السبت به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت الا فيما  
 افترض

الايام

افترض عليكم فان لم يجد احدكم الاطعمة او عود يخرج فلم يصوم رواه  
 احمد واصحاب السنن الا الفتاوى ذكره افراد يوم النحر في  
 طرف السج او افراد يوم المهرجان وهو يوم في طرف آخر يفت  
 من غير ان فيه تعظيم ايام غني عن تعظيمها الا ان يوافق ذلك اليوم  
 عاد تسمية الصوم لغت الكرامة وفيه صوم الوصال والواصل  
 بين يومين فقط لا يفتي عنه ولا يوافق الوصال ان لا يفتل بعد الغروب  
 اخلاصا يتصل صوم الغدا بالامس وكن صوم الضمت وهو ان يصوم  
 ولا يتكلم بشي فعليه ان يتكلم بغير حاجة دعت اليه وكن صوم  
 الدهر لا يذيعه او يصير طبعه على العبادة على مخالفة عادة عند هذه الامور الثلاثة  
 ولا تصوم المرأة نفلا الا باذن زوجها ولا ان يفتلها فيقيم حقه  
 واحتياجه كما في البهتان فصل فيما يشترط في نية النية  
 وتعيينها فيه من الصوم وما لا يشترط فيه ذلك اما القسم  
 الذي لا يشترط فيه تعيين النية لما يصوم ولا يشترط فيها تعيينها  
 اي النية فيه فهو اذ رمضان واذ النذر لمعين زمانا كقوله  
 على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فاذا نزع مطلق الصوم من حيث  
 الى ما قبل نصف النهار وخرج عن حصة المندرج اذا النفل فيه  
 كل من هذه الثلاثة ثبت معينة معينة من الليل ومنه لا ينفل  
 وحقيقة النية قصد بقلبه ان يصوم غدا ولا يخلو مسلم عن هذا في  
 ليالي شهر رمضان الا ما نص في نية باللسان شرطا كما في الاخيار  
 ومحمد روي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم من لم يبيت الصيام من  
 الليل ويعزم على نفي الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في  
 المشهورة على غير ذلك وقد خص من النفل ان يكون طوعا في شراط  
 التبييت وكذا يصح كل ما يلية من ابداء اليوم الى ما قبل نصف النهار

افترض عليكم فان لم يجد احدكم الاطعمة او عود يخرج فلم يصوم رواه احمد واصحاب السنن الا الفتاوى ذكره افراد يوم النحر في طرف السج او افراد يوم المهرجان وهو يوم في طرف آخر يفت من غير ان فيه تعظيم ايام غني عن تعظيمها الا ان يوافق ذلك اليوم عاد تسمية الصوم لغت الكرامة وفيه صوم الوصال والواصل بين يومين فقط لا يفتي عنه ولا يوافق الوصال ان لا يفتل بعد الغروب اخلاصا يتصل صوم الغدا بالامس وكن صوم الضمت وهو ان يصوم ولا يتكلم بشي فعليه ان يتكلم بغير حاجة دعت اليه وكن صوم الدهر لا يذيعه او يصير طبعه على العبادة على مخالفة عادة عند هذه الامور الثلاثة ولا تصوم المرأة نفلا الا باذن زوجها ولا ان يفتلها فيقيم حقه واحتياجه كما في البهتان فصل فيما يشترط في نية النية وتعيينها فيه من الصوم وما لا يشترط فيه ذلك اما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية لما يصوم ولا يشترط فيها تعيينها اي النية فيه فهو اذ رمضان واذ النذر لمعين زمانا كقوله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فاذا نزع مطلق الصوم من حيث الى ما قبل نصف النهار وخرج عن حصة المندرج اذا النفل فيه كل من هذه الثلاثة ثبت معينة معينة من الليل ومنه لا ينفل وحقيقة النية قصد بقلبه ان يصوم غدا ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان الا ما نص في نية باللسان شرطا كما في الاخيار ومحمد روي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم من لم يبيت الصيام من الليل ويعزم على نفي الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المشهورة على غير ذلك وقد خص من النفل ان يكون طوعا في شراط التبييت وكذا يصح كل ما يلية من ابداء اليوم الى ما قبل نصف النهار

لان الشرط وجود النية في اكثر النهار احتياطا وقد توجد في كل  
 حكا اذا لاكثر الشيء حكم كله في كثير من موارد الفقه وخبر هذا القسم  
 يخرج الحج والصلوة لان الصوم ركن واحد مستند في الوجود في اكثر  
 يعتبر قيامها في كل خلافهما فانها اركان فيستلزم قراها بالعقد على  
 ادائها والاخلل بعض الاركان عنها فلم يقع ذلك الركن عبادة وانما  
 قلنا ان ما قبل نصف النهار رتبة الجامع التفسير لا كما ذكر القدر في بقوله  
 ما بينه اي طلوع الفجر بين الزوال اذ عند الزوال لم يبق اكثر اليوم  
 فكان قولنا على الاصح احترازا عنه وانما قال **ونصف النهار** ان ابتداء  
**طلوع الفجر** ليس وقت الصلوة الكبرى لا عندها كما في الترخاينة  
 عن النهاية لان النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة  
 وعند الزوال نصفه فيفوت شرط صحة النية بوجوده ما قبل الزوال  
**وبصح ايضا** كل من اذ رمضان والنذر للمطيعين والنفل **مطلق النية**  
 بان ينوي الصوم من غير تقييد بوصف الفرض او الواجب والنية  
 لان رمضان معيار لم يشرع فيه صوم احب فكان متعينا للفرض  
 والمتعين لا يحتاج الى التيقن والنذر للمعين معتبر بالحجاب الله  
 تعالى فيصا ب كل مطلق النية **وبنية النفل** ايضا ولو كان  
 الذي قد نوي **مسافرا** او كان مريضا في الاصح من الروايتين  
 عن الامام وهو اختيارنا لاسلام وشمس لامة وجمع لان اصل النية  
 كاف ويظهر زيادة الجهة لان الرخصة شرعت وفقا لمسا في الزمان  
 فاذا انحلا المشقة التحصا بغير المعذور نظرهما باسقاط ما يلزم  
 قضاء والعقوبة بتركه عند ذلك عن من ايام اخر فكان وقوعه  
 عن الفرض في رواية يقع نفلا لانه لما جاز اخلاصه عن الصوم  
 جاز له الشغل بالاصح في نظر كايوم الخارج عن رمضان واختاره جمع

واذا اطلق المريض او المسافر النية فانه يقع عن رمضان ذكره في  
 المحيط من غير حكاية خلافا وفي الترخاينة اذا اطلق المسافر النية  
 فالصحيح ان يقع عن رمضان كما في الكشف اي على جميع الروايات وقيل  
 اذا اطلق لا يقع عن الفرض انتهى ووجهه اذا رمضان بنية واجل  
 هذا لمن كان صحيحا مقيما لما ان معياره فيصا ب بالخطا في الوصف  
 كطلق النية اي الخطا شرعا ولو قصد فهو مخطي كما في المتن في المار  
 يصا ب بانم جفنة ومع الخطا في شبهه اذا نوي جاب بخلاف المسافر  
 فانه اذا نوي وجبا اذ يقع عما نواه من ذلك لو اوجب رواية واحدة  
 اي جفنة لانه شغل الوقت بالاهوة رمضان في حقه كشعبان في حق  
 المقيم فيصرفه الى ما عليه ورخصة متعلقة بمطلق الشغل قد وجد  
 حتى لو لم يدرك عدة من ايام اخر لا يلزم قضاء رمضان فلا يشرع بخلاف  
 ما كان عليه قبله وقالا لا يقع عن رمضان واختلف الترجيح في عموم  
 المريض الذي في وجبا اخر يصومه في شهر رمضان لانه روي عن الامام  
 فيه روايتان روي الحسن عند انه كما في يقع ما نوي وهو اختيار صاحب  
 الهداية واكثر مشايخنا لان رخصة متعلقة بخوفه اذ ياد المرض  
 لا بحقيقة الفجر فكان كالمسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجز مقدس  
 كما في فتح القدير وقال الشيخ اكمل الدين في العناية بهذا الذي  
 اختاره المصنفان التسوية بينهما لمسافر والمريض لما ذكره العلان في  
 التحقيق فخر الاسلام وشمس لامة فانما قال اذا نوي المريض عن واجب  
 اخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان استيق في البرهان وهو الاصح  
 انتهى ولا يصح اي لا يسقط المنذور المعين من ما نوي صومه بنية  
 واجب غير كل يقع عما نواه انما ذكر من الواجب لمعالم المنذور في  
 الروايات كما لا يلزم قضاء ما نوه في الترخاينة وقيدنا بقوم واجب

نحوه



لأنه لو نوى نفلا وقع عن المنع من المعين كإطلاق النية وإن عكن  
 التي ضعيفة أنه يكون مما نواه فيه أي في الزمان الذي عينه للمنفذ وفي المشرق  
 بينه وبين رمضان أن رمضان تعين بتعيين الشارع وكذا لا يابطل  
 صلاحية تعين من القيا م فلا يقع التعيين مع تعيين في ذلك الغير والمنفذ  
 تعين بتعيين الناذر ولا يبطال صلاحية ما له وهو الفعل لما عليه وهو  
 القضا ونحوه كذا في التبيين **وأما القسم الثاني وهو ما يشترط**  
**للتعيين في النية وتعيينها** ليستأدي به وليسقط عن المكلف به فهو  
**قضا رمضان وقضا ما أفسد من نفل وصوم الكفارات** بأنواعها  
 ككفارة اليمين في الطهارة والقنل والافطار في رمضان وحزرا  
 الصيد والغذية في الأحرار وصوم التمتع والقران والنداء المطلق  
 عن تعيينه بزمان ومما معلق بشرط وجد كقولنا **شأن الله** في  
**فعل يوم يوم حصل الشفا** أو مطلق كقوله تعالى **علي صوم يوم**  
**فعله الوفاة** وإنما اشترط التبيين والتبيين فيها لاها ليعتبر لها  
 وقت معين لها فلم يتعين لها إلا بنية من الليل وبنية مقارنة  
 لطلوع الفجر وهو الأصل لأن الواجب قران النية بالصوم لا تقدر معها  
 وإنما جازا لتعقبات المضرة **ثم اعلم** بأن النية جزم القلب على ما  
 لا يتيان به من الصوم واستحبابه لشارح التلطف بها وبشرطية  
 النية البقاء عليها فلورج عا نوي ليلام يصرفها عما ولو افطر لا شيء عليه  
 إلا العضا في رمضان والمنذور لأن تلك استغضت بالرجوع عنها  
 إلا أن يعود إلى تجديد النية ويجعل مضيه فيه في وقتها تجد لها وبر  
 صرح فيما ظهيرة كذا في شرح المقدسي في النهاية إذا قال نويت أن أصوم  
**علا** أن شاء الله تعالى وقال أصوم غدا ان شاء الله للأمر بآية في هذه  
 المسئلة عن صاحبنا وقال تسعة الأئمة الحاوي رحمه الله فيها قياسا احتسان

النية  
 بعد  
 بعد

فالقيا م

فالقيا م أن لا يصيرها بما لأن الاستثنا بطل النية وفي الاستثنا  
 يصير صا بما وفي الظاهرية هو الصحيح لأن قولنا شاء الله هذا ليس في  
 معني حقيقة الاستثنا بل هو على معنى الاستثنا في طلب التوفيق من الله  
 تعالى حتى لو أراد به حقيقة الاستثنا لقول الله لا يصيرها بما بطل النية  
 كذا في الترخائية **أما في إطلاق وغيره** في اللغة في الفرق إلى إطلاق  
 على اللسان فيبطل ما يتعلق باللسان من الأحكام كإطلاق وأما اليد  
 فقل القلب لا يتعلق لها باللسان فلا يبطل بالاستثنا الذي هو عمل اللسان  
 كذا في التجنيس والخبر ولو نوى الفطر لم يكن مفطرا ولو نوى التكلم  
 في الصلاة ولم يتكلم لم يفسد صلاته خلافا لما في غيره ولو جمع بينهما  
 نية القضا والتطوع يقع قضا عندهما لأنه لا مقارضة بينهما الواجب  
 والنفل عند محمد يقع تطوعا ولو نوى قضا رمضان وكفارة اليمين  
 لا يصير شارعا في واحد منهما إلا لاجتماع للتعارف ولكن يصير مستطوعا  
 ولو أفسد لا يلزمه القضا لأنه شرع فيه على قضا سقاطا لو يجب  
 وإذا نوى الصوم للقضا بعد طلوع الفجر لا تصح نيته عن القضا وإن  
 افطر لزمه القضا كذا إذا تطوع ابتداء وهذا يرد إشكالا على مسئلة  
 لفظيون كذا في التجنيس والمزبذ الطان بوسر دخل في الصوم على صا  
 أنه دخل في الصوم على صا أن عليه ثم علم أنه عليه فافطر عليه القضا  
 لأنه متعين عليه ساعة فقذا صار المعنى عليه فوجب عليه كل هذا إذا  
 تبين له ذلك في وقت النية كما في الفتاوى الصغرى والجامع  
**فصل فيما يثبت به الحلال في صوم يوم الثقل وعمر**  
 يجب على الكفاية التماس الحلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت  
 الدروب لأنه قد يكون تسعة وعشرين فلذا يثبت رمضان كذا في  
 علا لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته

لم يكن

الحرم انه تفرق الاشارة  
الى الهلال عشر رويته الحج

فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين فلذا قال او بعد شعبان ثلاثين  
يوم كما ان غم الهلال لم ير لغيم ونحو لما روينا وهذا بالاجماع وتكر  
الاشارة الى الهلال عند ربيته لا بد فعل الجاهلية وفي هذا اشارة  
الي انه لا يحرم بقول المخبرين فلا يثبت به الهلال كما استدلكم وبين يوم  
الشك بقوله ويوم الشك هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان  
وقد استوي فيه طرف العلم والجهل بحقيقة الحال بان غم الهلال اي  
هلال رمضان فاحتمل كالشعبان وانقصانه نظر الى قوله صلى الله  
عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا او هكذا وخسنا نظامه في المدة  
الثالثة يعني تسعة وعشرين وقوله وهكذا وهكذا اي  
من غير خسر يعني ثلاثين فيشك بوجود علة كقيم في اليوم الثلاثين  
امن رمضان هو من شعبان قال الكمال ويقيم من رجب هلال شعبان  
فاكلت عدته ولم يكن دوي هلال رمضان فيقع الشك في الثلاثين  
من شعبان الاول ثلاثون والحادي والثلاثون انتهى وقال الشيخ  
الامام بدلا لذين رجعوا الى العلة وصف محل المحل لا عن اختيار والقيم  
والعبادة والرخاء ونحو وان كان عينا غير ان يمنع الرأي من المنظر الى  
وهذا عرض على انه ما نفع كذا في المستصحي وكره فيه اي يوم الشك كل صوم  
من فرض واجب وصوم رده فيه بين نفل وغيره الا صوم نفل حرم به  
بلا تردد يدينه وبين صوم اخر فانه لا يمكن اذ كان على وجه لا يعلم  
العوام ذلك فيعتادوا صومه فيظنه الجاهل بزيادة على رمضان كذا  
فتيك الكمال فاذا وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل والاجماع  
واختلفوا في الافضل اذ لم يوافق معتاده قيل الافضل القطر اجزلا  
عن ظاهر النبي وقيل الافضل الصوم اخترا بعبادة وعليه رضي الله  
عنها كاي صوما ندر ثم فيما يكن تتفاوت الكراهة اما كراهة صومه

فانهما

علي

علي الرض ومكان فليقول صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد صام  
ابا القاسم وفيه شبه باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظن رمضان  
اجزاء وان افطر فظن من شعبان لم يقضه كالمظنون لمشرع عبثا مستظنا  
واما كراهة الواجب فليصوره النبي كقبلا في ارض الغير لكن كراهته  
يرون كراهة الاول لعدم التشبه ولو ظن بمصانيفه اجزاء لم يقموا كوا  
متأخر فعلا الواجب عند الامام ولو ظن من شعبان غمنا في الصبح  
واما كراهة النفل مع الترخيد فلا تراه ولا ترضى من وجه وهو ان يقول  
ان كان خد من رمضان فعنه ولا فتطرح وان ظن يوم الشك من  
رمضان اجزاء فعنه اي عن رمضان خاصة ما يثبت كانت انا  
ان يكون متأخر او متأخر عن واجبه حتى في الصبح كما تقدم لما قلناه  
وان ظن من شعبان كان فطره ما غير ممنون لدخول لا شقاط في عرفة  
من وجه وان ردد بين واجب ونفل فظن من شعبان لم يحرم الواجب  
لان المحقق لم يثبت للشرع فيها واصلا انت لا يكفي ويكره تعاليم  
مضمون بالقبض الفروع فيه مستظنا واما كراهة النفل الذي  
حرمه فليقول صلى الله عليه وسلم لم يطل هل صمت من امر شعبان  
قال لا قال فاذا افطرت فظن يوم كما كانه وكره الشهر بالغيم والكسر  
اخبرني به لانتشار القوم وقد استدلوا امام احمد بن حنبل وجوب صوم  
يوم الشك وعندنا هذا ايضا استحباب لا يوجب لانه معارض بنهي  
التقدم بصيام يوم او يومين فيعمل على كون التقدم بصوم رمضان  
حكما بين الادلة وهو واجب ما امكن ويصير حديث السرر للاستحباب  
لان المعنى الذي يعمل فيه هو ان تختم شعبان بالعبادة كما يستحق ذلك  
في كل شهر فربما بان ان هذا الامر هو ختم الشهر بعبادة الصوم  
لاختصاص بغير شعبان كما قد توهم بسبب انما الصوم الواجب به كالتن



حل حديث التقدم على صوم النفل فيحصل هو المخرج وصوم رمضان  
هو الواجب بحديث الشريفة يكون منع النفل بسبب لا خلا له الواجب  
المعاد بحديث الشريفة لا بد من ان يفتح مفسدة ظن الزيادة في رمضان  
عند تكرار مع غلبة الجمل وهو مكفر لا نكذب على الله تعالى فيما شرع  
كأنفل اهل الكتاب حيث زادوا في مدة صومهم فثبت بذلك ما ذهبوا  
اليه من حل صوم منخفيا عن القوام لا يقال لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان لا لمطو كما صيغة  
نفى ومن يقتضي عدم الجواز لانه معني النهي بتحقيقه حاشا ومن يقتضي  
المشروعية كما في العناية وان ردد الشخص فيه اي الشك بين صيام  
**وفطر** كقوله ان كان من رمضان فصامه ولا يفطر كما يكون ما عا  
لان لم يجد من بعز منه فصارك لو نوي ان وجد عذرا يغتفر  
والايصوم فاذا مضى على ذلك ثم ظهرت رمضانيته لانه القضاء ثم  
شرع في بيان تقدم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقالت  
**وكرم صوم يوم او يومين من اخر شعبان** لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فصومه  
متفق عليه وفي الغوايد المرام من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا  
الشهر بيوم ولا يومين التقدم ثم بالصوم على قضاء يكون من رمضان  
كان التقدم بالشيء على الشئ ان نوي به قبل حينه واذا نه وقتة  
و زمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يات بصوم  
رمضان قبل زمانه واذا نه فلا يكون هذا تقدما عليه كذا بخط  
شيخنا المحي رحمه الله وفي ذلك تقدم الحكم على السبب وبطل  
كذا في العناية كما ان تقدم الظهور على الظهور يثبت الظهور لا يثبت صلاة  
اطري لا يجوز كما في الدراية وانا نكره اذا كان بذلك القصد وهو

التقدم

التقدم اقال في الايضاح لا يات بصوم يوم او يومين او ثلاثة  
قبل رمضان لما روي انه عليه السلام كان يصل شعبان برمضان في الصلاة  
بقوله عليه السلام لا تقدموا الحديث استقبال الشهر يصوم منه لانه  
يصوم زيادة على الفرض كذا في الدراية وفي الكافي ان وافق يعني يوم  
الشك هو ما كان يصومه فالصوم افضل وكذا ان صام كل واحد من شعبان  
او نصفه او ثلثه من اخر انتهى ثم قال في الدراية كغيرها فاقيل  
لو كان المراد ما ذكرت اي من قصد التقدم واستقبال الشهر في الغايد  
بتخصيصه بيوم او يومين قلنا والله اعلم بيوم ويومان قليل فيقوم  
ان القليل عفو كما عفي في كثير من الاحكام انتهى **قلت** ويمكن  
ان يقال وجه التخصيص اتصال قضاء الوقت المفروض بخفض  
الهلال فالتقدم بيوم الصادفة لذلك كما كان يقول الشهرين  
ناقصين رجب شعبان وتتميم العدة بعد الروية فيكون الثامن  
والعشرين وما بعد من رمضان فيظهر وجه التخصيص انتهى  
هنا وفي التحفة الصوم قبل رمضان بيوم او يومين مكروه  
اي صوم كان لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر بصوم يوم او يومين  
الا ان يوافق صوما كان يصومه احكم انتهى وهو يشمل التطوع  
فيما لم يوافق صوما من عكم كراهته وقال الكمال ما ذكره عليه السلام  
ذلك خوفا من ان يظن انه زيادة على صوم رمضان واذا اعتادوا  
ذلك وعن عناقنا ابو يوسف يكره وصل رمضان يست من شوال  
انتهى وهذا كراهية لا تمنع من فقه التطوع الا ان يوافق  
عادة لا يخطئ المذكور في الحديث وقال الكمال ما في التحفة اوصاف  
في الكافي وقد عرفت ابا حنيفة بحديث السرر لكن مخفيا عن القوام كما  
لا يكره صوم ما فوقها اي اليومين وعما الثلاثة فافرقا من امر

شبان قال في الهداية والمادة بقوله عليه السلام لا تقدموا يومكم يوم  
ولا بصوم يومين التقدم بصوم رمضان لانه يومه قبل وانه لم ان  
وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع وكلنا اذا صام ثلاثة  
ايام من هذا الشهر فصا عدنا انتهى لما بين الحكم في الشك وصومه قاي في  
الهداية والمختار ان **ياما لمضيق العامة** بان ينادي المادي في الشوارع  
وعلى المنارات **بالتلوم** اي بالاستنظار لانيته صومه في ابتداء يوم الشك  
محافظة على مكانة المظروطين بانشاء النية بظهره الحالي في وقتها  
ثم **ياما العامة بالافطار** اذا ذهب وقت انشاء النية ومن عند  
مجيء الضيق الكبري **ولم يتبين الحال** حيا لمادة اعتقاد الزيادة  
**ويصوم فيه اي يصوم** تفلا المفتي والقاضي سر اليلياتهم بالعصا  
باركبا الصوم فانه افتام بالافطار بعد التلوم فاذا اخالف الى  
الصوم اتهم بالمعصية متسكاهم عما يروى من صام يوم الشك فقد  
عصى ابا القاسم وهو مشهور بين القوام ويصوم ايضا سر من كان  
من **المواحد ومن يتكلم من ضبط نفسه عن** الاصحاح وهو التزويد  
في النية وعن ملاحظة **كونها** عن الفرض ان كان من رمضان  
وفضة التي يوسف صرحت في ان من صامه من الخاصة لا يظفر بعمامة  
وعني ما حكاه اسد بن عمرو قال نيت بالاشيد فاقبل بو يوسف  
القاضي وعليه عمامة سودا وخف اسود وراكب على فراسود وما  
عليه شي من لبياض لا حيت البضا ومن يوم شك فافتي الناس بالافطار  
فقلت له امفطرت فقلت ان دن الي عند نوت منه فقال في اذ في ناصيام  
قال انك لا وفي كفاية ان ابا يوسف دخل على هرون الرشيد رهما  
الله فقال له هرون الرشيد ما ا يقول الناس في هذا اليوم فقال  
بيتردون ولم يبق عندي بيتة علي هلال رمضان فقال له امير

ومد رمة سودا

المؤمنين

المؤمنين **الاشتي** الطعام فقال بوسف اراي الى امير المؤمنين  
فاظفر امير المؤمنين كذا في اختلافات المفتي ومن راي هلال رمضان  
وحن او هلال الفطر حن ورويه قوله اي دة القاضي الزم الصيام  
لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قدراه ظاهر فيجب عليه العمل به  
ولقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس  
لم يفطروا فوجب ان لا يفطروا في بين كونها بعلية فلم يقبل لفسدة  
اوردت بصومها لانفرادها وتياشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند  
القاضي ولا في بين كونها من عرضا الناس والامامة فلا يامر الناس  
بالصوم ولا بالافطار اذ راه وحده ويصوم هو ولا يجوز له الفطر  
بتيقنه **هلال** الشوال بروية منفردة المارونية كذا في الفتوى ومثل  
في الترخائية عن المحيط والخلاصة وفي الجوهر خلافا قال الامام  
يامرهم بالصوم بروية وحده ولا يقبل بهم العبد ولا يفطر اسرا ولا  
بمحرم امتني فاخذ بالاحتياط في المحلين انتهى في الجلة قال الامام  
الكتاب ان استيقن بالهلال بخرج ويصل العيد ويفطر لا ثابت  
بالشرع وقد استيقن كذا في الترخائية وان افطر من راي الهلال  
وحده في الوقتين رمضان وشوال فحق لما تلوفا وروينا ولا كفارة  
عليه ولا علي صديق الماري ان شهد عند هلال الفطر صوم فافطر  
كافي الفتوى لانه يوم عيد عنده فتكون شبهة برونه اذ في رمضان  
صا ومكذبا شرعا وبذلك لا كفارة عليه ولو كان فطره **قبل**  
ما روه القاضي في الصحيح لقيام الشبهة ويؤيد اصل الله تعالى وسلم  
الصوم يوم تصومون وقيل تجزئ كفارة فيها الظاهر الذي بين  
الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان كافي الجان والفتوى  
والتبيين والتخائية **هلال** ان كان بالساعة من غيم او غمار

شهر



ونحو كضباب وما قبله **يقبل القاضي** بحمله خبر واحد ولو لم يكن  
 أعرف تعريف العدالة **حسنا** أكثر من شهادته والعدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والرفق  
 أو **طهر سنو** هو مجبول الحال وهو من لم يظفر به فسق ولا عدالة فيقبل  
 قوله في **التصحيح** كما في البرازية والتجيس شرح المنظومة قال الكمال به  
 اخذ من الأئمة الخواري وقال يلزم العدل ان يشهد عند الحاكم في لين من يبر  
 كيلا يصحوا مضطرين والمخافة ان تشهد بغيره ان وليها لا من وروى عن  
 القين والفاستق ان علم ان الحاكم يعمل بقول الظالم ويقر بقول قول الفاسق  
 في روية الهلال وان كان موثقا بالمستور فينبغي له ان يشهد كما في الترتيب  
 وشرح المديري ويقبل خبره لو شهد على شهادة **واحد** لان العدد  
 في الاصول ليس بشرط فكذا في الفروع كما في التجيس ويقبل خبره ولو كان  
**الشيء** وريقا **او محدودة** التي قد روي في كتاب في ظاهر الرواية كما في  
 قاضي خان وهذا **رمضان** لانه امر ديني وخبر العدل فيه مقبول فاشبه  
 رواية الاخبار لهذا لا يشترط لفظ **الشهادة** ولا تقدم **الدعوى** كما  
 لا يشترط ان في سائر الاخبار كذا في الحاشية واطلق في القول كما في الحديث  
 وقال صاحبها في التجيس والمزبذ أن كانت السامعية تقبل شهادة  
 الواحد وهو معروف وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول  
 انما تقبل شهادة الواحد انما روي في زمانه في وقت يدخل في السماء  
 ثم ينجلي لان الرؤية في مثل هذا تتفق في زمان قليل فجاز ان ينظر  
 به بما بدون هذا التفسير لا تقبل لكان التهمة **انتهى** **تبيين**  
 شرطها لاقتصاره في الشك على ما ذكرنا اليه لا يشترط الهلال بقول  
 المجيبين الموقنين ولا يجب بقوله القيام لانه خارج عن نص الشارع  
 صحوا الحديث **وقد نظره** ابن وهبان فقال  
 وقول اولي التوقيت ليس بموجب وقيل نعم والبعض ان كان يكسر  
 وقال

وقال ابو الشامة بمقتضى الخلاف فاذا اتفق اصحابنا في حجية الاشارة  
 والشا فليزلا اعتماد على قول المجيبين في هذا ولما خالفنا الشافعية الامام  
 فتقيا لدون التبركي في هذه المسئلة تعضيفا لما فيه الياء اعتمادا قول المجيبين  
 لان الحساب قطعي انتهى ومن ذلك ما قال في الترخاوية عن التهمة  
 لا بأس بالاعتماد على قول المجيبين وعن محمد بن حسان ما قال ان كان يسأل  
 ويعتمد على قوله بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم وقد كثر من الاعتد  
 السخسي في كتاب الصلوة وقول من قال يرجع الى قول هل الحساب عند  
 الاشتباه بعينه فان الشئ وصل الله عليه وسلم قال من في كاهنا او لها  
 فصدقه فيما يقول فقد كفر بما انزل على محمد انتهى وشرط هلال القطر  
 اي بشوكة وكذا الثبوت غير من الاصله او اكان بالساعة لانه  
 القضاء بلفظهما من حرين مكلفين مسلمين غير محددين في وقت  
 او حرو حرتين لكن بلا اشتراط تقدم **الدعوى** على الشهادة كمتو  
 الامة وطلاق الحرة كذا في شرح الكنتز للهري وقال الكمال ان  
 قاضي خان واما الدعوى فينبغي ان لا يشترط كما في عتق الامة وطلاق  
 الحرة عند الكل وعتق القيد في قول ابن يوسف ومحمد واما على قياس  
 قول ابن حنيفة فينبغي ان تشترط الدعوى في هلال القطر وحلال  
 رمضان انتهى وذكر هذا قاضي خان مبدعا جزم به لا يشترط  
 الدعوى في هلال رمضان كما قدمناه ثم قال الكمال على هذا فما  
 ذكرنا من ان من داي هلال رمضان في الرستاق وليس هناك  
 والولا قاضي خان كان ثقة يضمن الناس بقوله في القطر وانما  
 عدلان برؤية الهلال اي بالساعة لا بما يبان يظفر ويكون الثبوت  
 فيه بلا دعوى وحكم للضرورة ارايت لو لم ينصب في الدنيا امام ولا  
 قاضي حتى يصواب ذلك اما كان يصام بالروية فهذا الحكم في حال

وجوده انتهى وعلله في التجنيس بان قوله اي العدل ليس ظاهر ولم يقل  
رد القاطن فجاز الاخذ به **وقد الم يكن بالسماح** **علة** فلا بد للشك من  
شهادة **مع عظيم رمضان** **الفطر** وغيرهما لان المطلع متحد في ذلك  
المحل الموانع منتفية والابصار تسليمه ثم اهرم في طلب رؤية الهلال  
مستقيمة فالتميز في مثل هذه الحالة لو لم الفطر فوجب الوقف  
في رواية البعض لتقليل حتى يراه الجمع لكثير وروي عن الامام انه  
يكفي بشهادة اثنين كسابر الحقوق ولا فرق في ظاهر الرواية  
بين اهل المصر بين من رده من خارج المصر وذكر الطحاوي انه يقبل  
شهادة الواحد العدل اذا جاء من خارج المصر لقلّة الموانع واليه  
الاشارة في كتاب الاستحسان وما خلا في ظاهر الرواية وكذا لا فرق  
بين ما لو كان على مكان مرتفع في مصر وغيره خلا لما اضاها الامام  
ظهير الدين من قوله اذا كان مرتفع وكذا اعتمد قول الطحاوي الامام  
المعني في وصاحب لا قضية والفتاوى الصغرى كذا في الرواية وسيف  
التجنيس لو كانت السماحة تقبل شهادة الواحد اذا راي هلال رمضان  
خارج المصر كذا اذا رآه في مصر على مكان مرتفع كذا تقدم عن غيره  
بالموجب للرؤية تقدم رواية غير لا يقدح في شهادة انه انتهى لان الحق  
في الصحاح صفي ويستفاد من كان على مكان مرتفع ما لا يتفق لرواه  
في الوقف كذا في الرواية وقال الشيخ زين والعلامة القندري في شرحها  
ينبغي ان يعمل بهذا في هذا الزمان تكاسل الناس في الأمور  
الدينية **ومقدار علة الجمع العظيم** قبل اصل الجملة وعن اي  
يوسف حسون كالتسامة وعن خلف حساية يبلغ قليل وقال  
بعضهم من كل جماعة واحد واثنان وقال البغلي الا بعد بخاري  
قليل وقال كمال الحق ماري عن محمد واليزيد يوسف ايضا ان العبرة  
للتواتر

تج

اصح

للتواتر احرر بحسبه من كل جانب انتهى وفي التجنيس عن محمد بن يونس  
امر القلة والكثرة الى ابي امام ومروا للصحة لان ذلك مختلف  
باختلاف الاوقات والامكان فكان الحكم في ابي امام انتهى  
وكذا في البهان من مفوض الى الامام في الامع لتفاوت الناس  
صدقا واذا انما العدد اي عدد رمضان الثلاثين بشهادة واحد  
فرد اي منفر من رويته **ولم ير هلال الفطر** ذلك **والسماحة**  
**لا محل الفطر** اتفاقا على ما ذكره شمس لائمة الحلواني كاستدركه وقال  
في الدرر والعروة من ذلك الشاهد انتهى في التجنيس اذ لم ير هلال  
شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما اخر لان الرضاية في حق ثبوت  
الفطر عند كمال العدد لم تثبت لهذه الشهادة انتهى ذكر حكما  
مذهبي غير مسند لقابل من غير تفصيل وقال لا يلحق الاشبه  
ان يقال ان كانت السماحة لا يفطرون لظهور غلظة وان كانت  
مستغنية يفترون لعدم ظهور الغلظة انتهى واختلاف الترجيح  
في محل الفطر فيما اذا كان ثبوت رمضان بشهادة عدلين وشهر  
العدد ولم ير هلال شوال مع الصريح في الرضاية والملازمة  
والبزارية محل الفطر وجهه ان شهادة الشاهدين اذا قبلت  
كانت بمنزلة العيان ولو عاينوا هلال رمضان يفترون بعد  
اكثر من ثلاثين وان لم يروا الهلال فكذلك ههنا وفي جميع النوازل  
لا يفطرون وصححه وكذلك السيد الامام الاجل فاصرا للدين  
وجهه ان السماحة كانت صحيحة وثبت هلال رمضان كان عدم  
رؤية غيرهما لا يلا على غلظتها حتى لا تقبل شهادة تمام ذلك عدم  
الروية بعد اكمال الثلاثين يوما من وقت رؤيتها اذا كانت السما  
مصححة وليد على نلظ فبطل بذلك شهادة تمام كذا في التجنيس وقال

بوم



الكل لا يعملوا القابل ان قبلها في الضحى لاسر قاعد من العدد لا يقطع  
 وان قبلها في غم اقطر والتحقيق زيادة القبح في الشافعي والاشترار  
 في عدم الشبوت اضلا في الاول فضا وكشها دة الواحد **والاخر** في حل  
 البطر اذا تم العدد وكان **بالساعة** ولو وصلية ثبت **رمضان** بشهادة  
 الفرع العدل لعدلين كاذك شمل لامة قال في التخصيص اشهاد شان في تم  
 العدد والسما متقيمة يفظرون بالانتقال انتهى وقال في جمع الروايات  
 قال في الزا هدي لوقبل الامام شهاة الواحد وانما ثلاثين ثم غم عليهم  
 هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يضمنون من العتق قال  
 محمد يفظرون وقال شمس لامة الحلواني رحمه الله الحلال فيما اذا لم ير  
 هلال شوال والسما مصحبة فان كانت متقيمة يفظرون بالاطلاق انتهى  
 وكذا في الاخيرة وكذا في معراج الدراية عن المجتبى قوله في الهداية  
 اذا قبل الامام شهاة الواحد وصاموا ثلاثين يوما لا يفظرون  
 فيما روي الحسن اني حنيفة للاحتياط وعن محمد انهم يفظرون انتهى قد  
 قيد اطلاق الهداية الشيخ اكل الذين مما نقتضيه وغلوه وصاموا ثلاثين  
 يوما يعني لم يروا الهلال لا يفظرون ومبني ما روي عن محمد على ما تقرر  
 ان الشي قد ثبت صفا وان لم يثبت ابتداء كبيع الطريق والشرع انتهى  
 وآذا الشيع اكل الذين رحمه الله عكس الرواية مع الصحيح الا لو كان معهما لم  
 يحكم الي محل الهداية على العناية فقد واثق شمس لامة بالعناية على  
 هذا العمل ما في اطلاق الحانبة ايضا ويدل على ذلك ما قاله وعن  
 القاضي علي السعدي انهم لا يفظرون وان صاموا بشهاة رجلين  
 انتهى فذكره مطلقا وقد حكاه في التخصيص بما اذا كانت السما  
 مصحبة عند تمام الصلاة فيحصل المطلق على المقيد وقوله في غاية البيان  
 قول محمد والاصح انتهى محل على ما قال الكمال منهم من استحسن الحديث الحسن

في ضمور من التخصيص قد يقول بطلان هذا على تحقيق الحلال وبعد ما علمت  
 من كلامه من لامة الحلال في التحقيق يرجع الي ما ذكرناه مشتبا بحمد الله  
 عند وجوب الغيب بفضله من هذا الحلال وخلال لا يلحق في الحكم كالمقطع  
 فلا بد من نقاب الشهادة منع العلة والجمع تعظيم مع الغيب على ظاهر الرواية  
 وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد بل هو الاصح في خلاف ما يروى عن  
 ابي حنيفة انه كماله معان في رواية النوادر ومخالفات في الخفصة  
 والمذهب ظاهر الرواية في شرط في الشبوت لبقية الالهة اذا كان  
 بالمرحلة شهاة رجلين عدلين من اوشهاة حرة وحررتين  
 غير محجوزة من في قدح والاصح عظيم كاتقدم واذا ثبت الحلال  
 في بلدة ومطلوع قطرها من سائر الشايع في ظاهر المذهب وعلى  
 الفتوي وبمقول كشر المشايخ حتى اذا اصام اهل بلدة ثلاثين بالرواية  
 واهل بلدة تسعة وعشرين يوما يجب عليهم قضاء يوم لم يخطأ به في  
 قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرويته معلقا على الرواية وهي  
 حاصلة برؤية قوم فثبت مجموع الحكم احتياطا وقيل بخلاف ثبوت  
 باختلاف المطالع واختار صاحب التحرير وغيره ان اذا زالت الشمس  
 هندقرو وعزيت عند غيرهم قال الظاهر على الاولين لا المغرب لعدم انعقاد  
 التسبب في حقه **تنبيه** لو قام اهل مصر بلا رؤية ثمانية وعشرين  
 يوما فراوا هلال شوال ان اكلوا عدة شعبان عن رؤية هلال قضوا يوما  
 واحدا حلالا على نقصان شعبان وان اكلوا شعبان لا عن رؤية هلاله  
 قضوا يومين احتياطا لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله فانهم لم يروا  
 هلال شعبان كانوا بالضرورة مكليين وجب كذا في الفقه **تنبيه**  
 اخرى كيفية اثبات الحلال لوجبه اثبات ارمضانية والبعيد  
 ان يدعى لقاضي بركالة رجل متعلقة بدخول رمضان بقبضه بين

فيمنع الخمر والكافة ويكره خمر رمضان فيشهد الشهر بذلك  
 فيقتضي عليه بالمال فيثبت بحج رمضان لا اثبات بحج رمضان لا يدخل  
 تحت الحكم حتى لو أخرجه بل عدل القاضي بحج رمضان بفعل لغيم  
 ونحوه ويأمر الناس بالصوم قال في الكافي ويصام بروية الهلال  
 أو الكال شعبان لا بالصوم لا يتوقف على الشك ولا يلزم من رويته ثبوت  
 كذا في البحر **تنبيه آخر** لا يشترط الإسلام في أخبار أصل  
 المصطفى ولا عبرة بروية الهلال لها أو كان قد روي قبل  
 الزوال أو بعده **وهو للسنة المستقبلة** عند أبي حنيفة  
 ومحمد بن قول بن سعد وأنس ورواية أخرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فوجب سبق الرؤية على الصوم  
 والافطار المفهوم المتبادر منه الرؤية عند عتبة آخر كل شهر عند الصحابة  
 والتابعين ومن بعدهم وذلك في المختار من المذهب وعن أبي حنيفة  
 أن كان مجراه إمام الشريعة يستلوه فهو الحاشية وإن كان خلفها  
 فلم يستقبله وقال الحسن بن زياد إن غاب قبل الشفق فلا ضية وإن  
 غاب بعده فلا ضية ومحمد بن يوسف الهلال المري قبل الزوال الحاشية  
 في الصوم والافطار في البرهان باب في بيان ما لا  
**يفسد الصوم وهو أربعة وعشرون شيئا** تقر بها لا تحيد بالمرق  
 منها ما لو أكل الطام أو شرب أو جامع أو جمع بينها ناسيا صومه  
 والنسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة لا ناسيا فعليه لأنه مستذكر  
 لا كله بشره وجماعة فلم يفتقر إلى التشديد والتخفيف فعمل الأول يكون  
 مستدركا في الكل وما ينافيه حديث الجماعة إلا النسيان من نسي وهو  
 صائم فأكمل أو شرب فليتم صومه فاما اطعم الله وسقاه والمراء الصوم الشرعي  
 للاتفاق على وجوبه وحله على الحقيقة الشرعية حيث أمكن في لفظ الشارع

وروي في بيان في صحيحه والدارقطني في سننه أن رجلا سأل عن رجل  
 أطعم الله عليه وسلم في كنف صائما فأكلت وشربت ناسيا فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسك فان الله اطعمك وسقاك  
 وفي لفظ ولا تصام لك في الفسخ وفي الدارقطني قال صلى الله عليه  
 وسلم إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فاما هو روي في سننه أن رجلا  
 فضا عليه وأثناءه جميع فادأثمت في الأكل والشرب ثبت في الجماع  
 ولأنه لا ينفك معناه ولو بدأ الجماع ناسيا فتذكر أن يفرغ من فوزه  
 لم يفسد في الصحيح من الرواية كما في الحاشية ولا يفسد صومه وقوله في الفسخ  
 وإن أتم على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء ليس لأنزال شرط في فساد  
 الصوم وإنما ذكره لأنزال بيان حكم الكفارة لا لعقبة بقوله ثم قيل لا كفارة  
 عليه وقيل هذا إذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى أنزل فإن حرك بعده  
 فعليه الكفارة كما لو نزع ثم أدخل ولو جامع عند قبل الفجر وطلع وجب  
 المنزع في الحال فإن حرك نفسه فهو على هذا انتهى يعني في لزوم الكفارة  
 أما فساد الصوم فيحصل بمجرد المكث فليثبت له ولو نزع حصة طلع الفجر  
 فامني بعد الفجر والنزع ليس عليه شيء لأنه لم يوجد بعد انقضاء الجماع  
 لا صورة ولا معنى كذا في التبيين أن كان للناسي قدرة على إتمام الصوم  
 إلى الليل لا مشقة ظاهرة كتاب قوي يذكر من رآه يأكل ويشرب  
 كرم عدم تذكره في المختار كذا في الفسخ وقيل من رأى غيره في رمضان  
 يأكل ناسيا لا يحرم لأن يأكل هذا لا يفسد صومه كذا في جميع الروايات  
 وإذا ذكر الناسي في من يأكل فليقل له أنك صائم فلم يتذكر يتركه القضاء في المختار  
 لأن قول الواحد حجة في الروايات كذا في التبيين وإن لم تكن قوة فالأول  
 عدم تذكره لما فيه من قطع الرزق واللطف به سواء كان سحطا أو شابا  
 فالمدار على الضعف والتقيد بالشموعة في بعض العبارات ليس آخرنا

نفسه



بل اتفاقا ولذا تركه الكمال فقال وان كان محال بضمف **الاصح** ولو  
اكل يتقوى على تبارك الطاعات يسعدان لا يحضر انتهى وانزل ينظر  
الي فرج امرأة لم يفسد وقال في الترخائية انزل بتقبيل يمينه او من  
فرج الخيمة لا يفسد صومه بلا خلاف كذا في البحر من الخيرة انتهى وفي  
الترخائية عن المحيط اختلف فيما لو انزل باثني اليدين وكان لم يلزم  
لا يفسد صومه بلا خلاف **قلت** وحكاية الاتفاق على عدم  
الافتاد بالانزال بحمل اليدين ونحو مشكلة مسئلة الاستنباط لكن  
قال الشيخ الامام ابو القاسم والفقهاء بوجوب لا يفسد صومه وعامة  
مشايخنا استحسوا وافتوا بفساده وفي السفاقي هو المختار وفي  
المخلاصة ولا كفارة عليه ولا محل هذا الفعل خارج رمضان ايضا ان  
قصد قضاء الشهوة وان قصد تسكينها رجوان لا يكون عليه وبال انتهى  
ويا ثم اذا دبر عليه وسبل الامام عن ذلك الفعل فقال سراسر وقيل  
يوجز اذا خاف الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات او فكل لا يفسد  
بالانزال به كالا نزال بمجره النظر وان ادم **النظر** الفكر حتى انزل  
لانه لم يوجد منه صوت الجلاء ولا مضاه ومن لا نزال عن مباشر ولا  
يلزم من الحرمة الا فطرا وكذا في الفتح والمزنان اذا علمتا عمل الرجال  
يعني عمد او لم يحصل انزال لا يفسد الصوم لا فعله المظفر ولا فعلها  
القضا كذا في التجسس **واذهب** لم يفسد صومه لعدم المنافي له والراى  
من المسام لا ينافيه كالموا غتسل بالما البارد ووجد برده في بطنه او كحل  
لم يفسد صومه **ولو وجد طعمه** اي طعم الكحل في حلقه ولو نه في مخامته  
او نزاقه في الاصح كما في الفتح وهو قول الأكثر كما في الكفاية انتهى لما روي عن  
عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم اكحل في عينيه وليس بين العينين  
والدهان مسلك والدفع يخرج بالترشح كالعرف والداخل من المسام لا ينافيه

كذا كثرناه **ولو وضع** في عينه لبن او دواء مع الدهن في جفونه او سرائر في حلقه  
لا يفسد صومه كذا في البحر من الظهير لان احدي القطرات الثلاث لم يوجد  
ولا يقال هو قليل القدر وان لا يجوز ان لم يكن مختصا بالانزال مختصا بالنظر اي  
الاصح كما في المستصفى ولو ابتلع طعنا مشدودا لم يفسد صومه ولا يفسد  
لا يفسد صومه ما لم يسقط من الحلق وان سقط فسد كذا في الكفاية بل المحرر  
وفي الترخائية عن العتبية اذا ابتلع عبا سريوطا لم يفسد صومه اخرجه لم  
يفطر ولو ادخل حلقه خشب او نحوها وطرف منه في يده لم يفطر وكذا اذا دخل  
اصبع في السرة والمرأة في فرجها على محض الا لا ان تكون مبتلة بالما والدهن  
او احبهم لا يفسد لانه منسحب اليه عليه وسلم احبهم وروى حمزة الاحمدي وهو  
صالح روى البخاري واغتاب لم يفسد لان قوله صلى الله عليه وسلم افطر  
الحاج والمحج مرار يله ذهب اجرهما لا صلى الله عليه وسلم مرار ما يبتلى  
اخر فقال ذلك اي ذهب اجرهما بالغيبة لانه سوي بينهما لا خلاف انه لا يفسد  
معهما الحاج او نوي الفطر لم يفطر كما لو نوي ان يتكلم في صلاة ولم يتكلم  
لم تقصد لعدم الفعل او دخل حلقه دخان بلا ضيق لعدم قدرته على الاستعا  
عنه فصا وكيل سقي في ثم بعد المضغ ليدخل من الاثنا اذا طبق الغم  
وكظهير مما في الخبر انه اذا دخل عرقه او دموعه حلقه ولم يقل كقطرة  
او قطرتين لا يفطر وان اكثر بحيث يجد ملوحة في الحلق فسد قال الكمال  
وفيه نظر لان القطر يجد ملوحة في الحلق فسد قال الكمال  
الملوحة بجميع الحس لانه لا ضرورة في اكثر من ذلك القدر وما في فتاوى  
قاضي خان لو دخل معه وعرق جبينه او دموعه حلقه فسد صومه انتهى  
يقا في ما ذكره فاعلق بوضوئه الى الحلق ويخرج وجدا ان الملوحة دليل ذلك  
انتهى وقال شيخ مشايخنا العلامة المقدسي رحمه الله اقول لقطرة  
لقلتها لا يجد طعمها في الحلق لثلاث شيئا قبل الوصول اليه ولقد اراد وجدا ان

ملو حننا ذاقها على سبيل الحكاية لان القسفة لازمة للمؤمنين لا لغيرهم  
 الحلق مدر للظهور كما من مقلوب وانما اذا انشئت في العلم  
 فوصلت الى الحلق فقد قويت من الداخل من كل وجه بخلاف العلم فانه  
 خارج من وجه وبشبه لذلك ما في الذخيرة وفيه الوقفات للفسد والفسيد  
 اذا دخل الدمع ثم القاصم ان كان قليلا نحو القطرة والقطرتين لا يفسد  
 صومه لان التحرز عنه غير ممكن وان كان كثيرا حتى وجد ملحوظه في جميع فمه  
 وابتلعه فسد صومه وكذا الجواب في عرف الوجوه وفيه املاحة من مفاصل  
 محتاج بحسن الحس انزل معه من عينه الى فمه واذ دخل خلفه فطره انتهى  
 من خطر حمد الله **تنبيه** قيدنا عند الفطر بدخول اللسان بلا ضمة  
 وذكرنا ما بعد تنبيهنا على ان من ادخل خانا خلفه باي صوم كان لادخال  
 فسد صومه سواء كان دخان غير عود او غيرها حتى من تحرز بخور فاواه  
 الى نفسه واشتم دخانه اكر الصوم افطر لا مكان التحرز عن ادخال المفطر  
 جوفه وما عده هكذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليتنبه له ولا يتوهم  
 انه كشم الورم وما به والمشكل لوضوح الفرق بين هؤلاء **تنبيه** يخرج المشكك  
 وشبهه وبين جوهره خان وصل الى جوفه بفعله **تنبيه** اخر يؤخذ من  
 مسئلة الاكتحال ودهن الشارب ان لا يكره للصائم شرب لائحة المسك  
 والورد ونحو مما لا يكون جوهر مستصلا كاللذان فانهم قالوا لا يصح  
 الاكتحال بحال وبوشامل للطيب وغيره ولم يخص نوع منه وكان من  
 الشارب او دخل خلفه غبار ولو كان غبارا يتيقن من الطاهرون او دخل خلفه  
 ذبا او دخل اثر طعم لادوية فيه اي خلفه لانه لا يمكن الاحتراز عنها  
 فلا يفسد الصوم بدخولها وهذا كصومه لما ذكرنا او اصبح جنباً ولو  
 اشتم على حاله يومئذ او ايا ما بالجنابة لما تلوناه لا تستلزام جوار  
 المباشرة الى سبيل الفجر وخرج التثليل بعد ضرورة وعن عائشة رضي الله عنها

اعرب ان من ادخل دخانا  
 خلفه باي صوم كان لادخال  
 فسد صومه سواء كان  
 دخان غير عود او غيرها

بلح

ان رجلا قال لرجل الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب رسول  
 الله اني اصبح جنباً وانما اريد انيقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولانا اصبح جنباً وانما اريد القيام واغتسل وضوءا كما في الجهران او صب  
 في حليله ما او ذهنا لا يقطع عند اي حيلة ومحمد بن الحنفية قال  
 الفقهاء يوجبون السجدة لرجل الله الخلاق لما اذا وصل الى المشاة اثنا عشر ايام  
 في قصبة الذكر لا يفسد صومه بالاعتقاد لاني حقيقا ان المشاة ليس لها منفذ  
 وانما يخرج البول بالترشح وهذا الكلام يرجع الى الطب كذا في الحاشية  
 وقال ابو علي في هذا الاختلاف مبني على انه هل بين المشاة والجوف منفذ  
 ام لا وبول ليس به اختلاف فيه على التحقيق والاطهر ان لا منفذ له وانما  
 يخرج البول فيها بالترشح كذا نقول لا طبيا استقيا وخاضعاً لفرع  
 الحاشية اذ لا يفسد صومه قالوا في حاشية ذلك للصوفة والجوف  
 او حله اذ لم يعود يخرج عليه ذكرنا في الفصاح ثم ادخل الى العود  
 من اذ الى اذ لا يفسد صومه بالاجماع كما في البرازية لعدم وصول  
 المفطر الى الدماغ او دخل يعني نزل من راسه ووصل فسد مخاطه  
 فاستشفق عدا وابتلعه لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فادخله  
 وما ابتلعه ان كان لم يتقطع من فيه بل متصل كالخيط فتدلى الى الذقن فاستشر  
 لم يقطع ان يقطع فادخله واعاده او طلق الى الفم والشرخانية وقال  
 الشيخ الامام ابو جعفر انما خرج المراق على شفية ثم ابتلعه فسد صومه  
 وفي الحاشية شرط شفاهه بزيادة عند الكلام ونحوه فانبلعه لا يفسد صومه  
 وفي الحاشية سبيل براهيم من ابتلع بلعاً قال ان كان اقل من ملاية لا ينقص  
 اجماعاً وان كان ملاية ينقص صومه عند اي يوسف وعند اي حنيفة لا يتفق  
 وينبغي لقائ التمام حتى لا يفسد صومه على قرا لا عام الشافعي  
 رحمه الله فانما اجرت النجاسة من مجراها الى فيه وقدر على مجها ولم ينفصل

ان



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

طامی

طالما احتزبوا عن الحكم وقالوا كفارة روضة في الاصحح كما في الجرح  
وبه يلحق كما في التجنيس للكفارة ولو حصلت الطوعية في اشتراك  
الجماع لا هنا بعد الانظار في حكمها في الاشتراك كما في الجرح الظاهر  
كما سيذكر مستفاداً احتزبوا عن الناس في الخطي على مخطئ إذ المخطئ  
لا كفارة عليه لزومه العقاب استدراكاً للمصلحة الغائية ولزوم الكفارة  
تكملاً للجناية وتزويلاً للجماع في أحد التيسيلين أي سبيلاً أو محملاً للجماع  
يلزم العقاب والكفارة على الفاعل وإن لم ينزل على المفعول وإنما هو  
كالقبول في الاصحح تكملاً للجناية بخلاف الحد لأنه متعلق بالزنا وليس  
الجماع في الدرر وإنما حقيقة لأن عبارة عن الجماع في الفرج المحصور وقتاً  
بتبسيته النية لأنه لو نوى بمصطلوع التجمي ثم جامع لا يلزم الكفارة  
لشبهة الاختلاف في صحة صومه وثبتا بعدم طوع ما يمنع الضرر لأنه  
لو طأ لم يحصل فمعه حرث سقطت الكفارة كما سيذكر وكذا الأكل  
حين لو تهم بمحيا الحيض أو الحمي فهو معتادهما فلم يحرم ولم يخص الزنا لكفارة  
كما في التجنيس وكذا الشرع سواء في أي المفسر ما يتعدى في عزه  
ويقام البدن به أي لفداً ومراً للغير النال للمجتنب إنهم للذات  
المأكولة عننا قاصفة الجوهرية واختلفوا في معنى التعدي قال بعضهم  
أن حمل الطبع إلى أكله وتنقص شهوة البطن به وقال بعضهم وما من  
تعدي إلى صلاح البدن وقاعدة فيها أو امضع لقمة ثم أخرجها لم يتلفها  
فقال القول الثاني يجب الكفارة وعليه الأول لا يجب التمسك وهذا هو  
الاصح لأنه باخرهما اتفاقاً في النفس كما في المحيط انتهى ثم قال في  
الجوهرية وعليه هذا الورق الحبشي في الحاشية والقطاط إذا أكله  
فقال القول الثاني لا يجب الكفارة لأنه لا نفع فيه للبدن وربما  
يضره وينقص عقله وعليه القول الأول يجب لأن الطبع مصل إليه

خرم ط  
 عدا انورم حتى لوتو لور الخيش  
 لاي فلت فرم لعضف  
 يد شلا دم بصل لور لور  
 ابل لور لور لور لور  
 الجور لور لور لور

وتنفضي شدة البطن انتهى قلت وعلى حد البرعة التي  
 ظهرت الان وهو الخان اذا شربه في لزوم الكفارة نسأل الله العفو  
 والعافية انتهى وقال في جمع الروايات ثم الغاصل بين ما يتعدي به  
 وبين ما لا يتعدي ان كل ما يוכל عادة متفصلا او يتبعه غير فهو مما  
 يتعدي به وكل ما لا يוכל عادة فضلا فهو ملحق بما لا يتعدي به وان كان  
 في نفسه مغذيا او لا يتلغ حوزة رطبة او لزوجة يابسة لم تلزم الكفارة لانه  
 لا يוכל مع قشر عادة وكما يتلغ لوزة رطبة فتلزم الكفارة لانه تناول  
 عادة مع القشرة وعن أبي يوسف اذا مضغ الحوزة او اللوزة اليابسة  
 بقشرها حتى وصل الى حوزة تلزم الكفارة لانه اكل ما هو مأكل وهو اللب مع  
 ما ليس بما كثر وهو القشرة انتهى في جزم قاضي خان فلم يذكر مسلكا  
 ولم يذكر غير انتهى ثم قال في جمع الروايات وقيل لا تلزم الكفارة لان  
 اعتبار وقوع الفطر مما لا يتعدي به يمنع وجوب الكفارة فوقع الشك في  
 وجوبها فلا تجب بالشك كالواستلغها انتهى وان لم يكن فيها لب عليه  
 القضاء دون الكفارة الرطب اليابس فيه سواء اللوزة اليابسة بمنزلة الحوزة  
 وكذا الغندق والعنق ان كانت رطبة فهي بمنزلة الحوزة وان كانت  
 يابسة ان مضغها كان عليها الكفارة اذا كان فيها اللب قلنا في الحوزة من غير  
 وفي التجنيس وعن محمد في الحوزة الرطبة لو مضغها مع قشرها حتى وصل الى  
 الى حوزة فقلبت الكفارة قال يعني المؤلف نفسه رضي الله عنه هكذا ذكر  
 صاحب الاطبا عن محمد بن محبوب مطلقا وهكذا روي عن أبي يوسف  
 مطلقا من غير تفصيل قال مشايخنا رحمهم الله ان وصل القشر الى  
 حلقه فلا كفارة عليه وان وصل اللب ولا فعلية الكفارة لان في الوجه  
 الاول الفطر حصل بالقشر وفي الغنصل الثاني حصل اللب انتهى قلت  
 واذا وصلهما فقد ذكرنا ما يفيد حكمه عن جمع الروايات انتهى ان يطلعها

حرم الاكل بين ما يتعدي به  
 به وبين ما لا يتعدي به

في حوزة الرطب اليابس فيه سواء اللوزة اليابسة بمنزلة الحوزة

ان لم تكن مشقوقه الراس فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقه  
 فذلك عند الساقية وقال بعضهم ان كانت مملوكة فيها الكفارة وان لم  
 تكن مملوكة لا كفارة وان ابتلع تقاحة روي هشام عن محمد بن علي الكفارة  
 لان طبعها ما كثر لا انتهى ويجوز الكفارة لو ابتلع حليبه في الوجه كما في  
 المسترخانية عن الخلاصة واما ابتلاع الرمانه والبيضا القساويون  
 الكفارة لانها لا تاكل كذلك انتهى قال في شرح الشيخ المقدسي في  
 حوزة كرمه قشر بطح طري وكافور ومسك تجب نهى في قوله طري  
 قيد في ورق الكرم ايضا لما في التجنيس لما يداكل ورق الكرم في  
 الابتداء عليه القضاء والكفارة والا كبر فعليه القضاء دون الكفارة  
 لانه لا يוכל عادة لانه صار غليظا انتهى قلنا استوي في الحكم  
 ما يتعدي به او يتدوى به لا شربه والالبان والاطعمه والخبز  
 لكامل الجاية والطعام السليمة تدعو الى تناولها ما يتعدي به  
 وما يتدوى به بما فيه من صلاح البدن فتقع الحاحه الى شراعه الزا  
 فيصوم منه ابتلاع ما مطبوخ للموت مرد وغل في لا مكان التحريم عنه  
 بتيسر طبق العلم ومنه اكل اللحم الذي ولو من ميتة الا اذا دونه  
 برعن الغدائية ومنه اكل الشحم في المحتالين الى التجنيس وهذا  
 في اختيار الفقيه ابي الليث رحمه الله ولا خلاف في قديمه كذا في المع  
 وكذا قد يدعى اللحم بالانفاق للعادة باكله ومنه اكل حب الحنظل ونحوها  
 لما ذكرنا ان الحنظل في او قدرها من جنس ما يوجب الكفارة فلا  
 واستهلكك بالمضغ فلم يجدها طعاما فلا كفارة بل لا قتاد لصوره به  
 لا قدامه ومن موجب الكفارة ابتلاع حبة حنظل او ابتلاع  
 حبة او ابتلاع نحوها وقد تناولها من خارج فله ولزوم الكفارة  
 بهذا في المختار لانها من جنس ما يتعدي به وهو دواءه عن محمد

ان لم



قال الكمال وان ابتلع الشجر فلا كفارة عليه الا ان يكون مقليا هكذا ذكر  
 القدوري رحمه الله لانه لا يוכל غير المقلي كذا في التنجيس والمزبوق منها  
 في الجفاف من الشجر واما اذا كان في السنبلة الطرية فاستحى بها  
 فالكفا فعلية لكفارة كافي الترخاضة عن الحجة ومنه **اكل الطين**  
**الارمني مطلقا** اي سوا اعتادة اكله ولم يعتد لانه يוכל للدوام  
 وكان افطارا كمالا كذا في التنجيس ومنه اكل الطين غير الارمني كالطين  
 المسمى **بالطفل** ان اعتاد اكله لا على من لم يعتد ومنه اكل قليل  
**المح** قال في المبني يجب لكفارة باكل الملح القليل لا الكثير انتهى  
 وفي شرح الدرر في الخلاصة اذا اكل الملح عليه الكفارة ولو المختار  
 استوى كذا اطلقه في البرازية فقال وفي الملح يجب الكفارة في المختار  
 انتهى فلذلك قلت يجب بالقليل في **المختار** وقال في مجمع الروايات  
 وفي اكل الملح روايتان وقيل يجب في القليل دون الكثير وانه من  
 الامتناعات انتهى واذا اكل كعوب فوائهم الذرة لا رواية له  
 المسئلة قال في الزندوستي علينا الغضاض الكفارة كذا في السرخا  
 ومنه ابتلاع **براق زوجته او براق صديقه** لانه يتلذذ به كما  
 قال في الكسري في مسائل شي وفي الترخاضة وان ابتلع براق غيره  
 فتدوم به بغير كفارة الا اذا كان براق صديقه فحينئذ يلزم الكفارة  
 لان الناس لا يعاقبون براق اصدقاءهم فلذا لا تلزم الكفارة به براق  
**غيرها** لانه بقاؤه مما يوجب الكفارة **اكله عمدا بعد غيبته** وهي  
 ذكرها خان عما يكره حال غيبته سوا اكله الحديث او يبلغه عرف  
 تاويله ولم يعرف افتاء مفتا ولم يفت لان الغيبه بخلاف  
 القياس الحديث وهو قوله عليه السلام الغيبة نكط الصائم مؤقلا  
 بالاجماع بدهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة فان بعض العلماء

قال في القاموس والعينه راسد  
 طائفة رماح البطل اسم ضارب  
 لها شوقة

لعل  
 لم

اخذ

اخذ بظاهره مثل الاوراعي واحدا في العنابة قد قال قاضي خان  
 قال بعضهم هكذا فصل الجماعة سوا في الوجود كلها وجماعة العلماء  
 قالوا عليه الكفارة على كل حال انتهى فلذا تجب الكفارة باكله عمدا بعد  
 غيبته او اكله بعد جماعة او اكله بعد من واكله بعد من قبله بشهوة او  
 اكله بعد مضاجعة ومباشرة فاحشة من غير انزال طائنا ان افطر المرء  
 والقبلة لزم الكفارة الا اذا تناول حديثا او استغنى فقيها  
 فافطر فلا كفارة عليه وان اخطا الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر  
 الفتوى الحديث يصير شبهة قال الكمال عن المتابع اكله بعد من  
 شارب طائنا ان افطر به لك لانه متفقد ولم يستغن عنه ليل شرعي  
 فلزم الكفارة وان استغنى فقيها فافتاه بالفطر به من الشارب  
 او تناول حديثا لانه لا يعتد بفنوي الفقيه ولا بتاويل الحديث هنا لان  
 هذا مما لا يشبه على من رشيته من الفقه نقله الكمال عن المتابع قلت  
 لكن مخالف ما في قاضي خان وكذا الذي كتمل اوده من نفسه وشاربه  
 ثم كل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافطر له  
 بالفطر فحينئذ لا تانعه لكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا انما  
 اذا افتاه فقيه شاملا لمسئلة متبع لمعتد كالحال وقبيل هل  
 الحديث ممن يرى الجماعة مطلق فلا كفارة عليه لان الواجب على العاين  
 الاخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ  
 في حقها كذا في البرهان او الا اذا سمع المحقق والجامع الحديث وهو  
 قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجم فلم يعرف تاويله  
 على المذهب لان قول الرسول لا يكون ادبي درجة من قول المفتي وقول  
 المفتي صلح عند اقوال الرسول فيكون اي يوسف انها تجب على العاين  
 او اسمع الحديث ليس لان ياخذ بظاهره لحوال ان يكون مقصودا

١٢

وهو المشايخ  
 والمجاهدين

عن ظاهره او منشوخا ولذا ان عرفنا ما ويلد وجبت عليه الكفارة  
 لا تنفقا الشبهة ونا ويلد ان وصل الله عليه وسلم من با وما يقتضيان  
 اخر فقال صلى الله عليه وسلم ذلك اي هب صومها بالنية كما تقدم  
 وقد علمت الخلاف في مسألة ظن القطر بالنعن **وتجب الكفارة على**  
**من طارعت رجلا مكرها على طيبها** لان سب الكفارة جنابة افساد  
 الصوم لا نفس لوقوع وقد تحققت من جانبها بالتكبر من الفعل كذا في  
 البهان وفي التجنيس لم علمت طلوع الفجر وكنتم عن ذوقها حتى واقعا  
 وهو لا يسل به عليها الكفارة لان افطارها عري عن شبهة الا با حدة  
**فصل في بيان الكفارة وما ينقطعها عن الذمة بعد الوجوب**  
 تنقطع الكفارة التي لزم من اكلت عمدا او جرعت طائفة بطرف  
 حبضا ونفاسا وطرفه **مرض مبيح للقطر** وهو ما يكون بغير صنع من  
 افطر عمدا قبل وجود العذر ثم حصل <sup>العذر</sup> في يومه اي يوم الافساد  
 لان الكفارة انما تجب في صوم مستحق واستحقاقه في يوم لا يتجوز  
 شوبنا و سقوطا بغير مرض المرضة الحيض في اخره فكانت شبهة  
 عدم الاستحقاق في اوله كما في البهان وقيدنا بكونه حصل بغير صنع  
 لانه اذا افطر عمدا ثم جرح نفسه فمرض بذلك مرضا لا يستطيع معه  
 الصوم او البقي نفسه من سطح او جبل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
 سقط عنه الكفارة كما اذا مرض ابتداء وقال بعضهم لا تسقط عنه لانه  
 بفعل العباد فلا يورث في استفاطحق الشرع كذا في التجنيس قال النكاح  
 والمختار لا تسقط لان المرض من الجرح وان وجد مقصورا على الحال  
 فلا يورث في الماضي انتهى وذكر في جمع العلوم لو اتعب نفسه في شئ  
 او عمل حتى اجهده العطش فافطر كذا لانه ليس بمسافر ولا مريض  
 وقيل بخلافه وبه اخذ الباقي كذا في التفرغانية ولا تسقط  
 والله اعلم وقيل لا يشتر

واحد

انحروا حتى من التعب  
 نفسه او حتى  
 اجهده العطش فافطر  
 والله اعلم وقيل لا يشتر

الكفارة عن صوم فريدها كذا لو سافر باختيار بعد ان وعدها عليه  
 في ظاهرها رواية خلافا لرواية رواته والمعدوم يحيى من قبل  
 صاحب الحق كذا في البهان وقال القاضي فان لو اكرمه السلطان على  
 السفر لا تسقط عنه الكفارة وسند كذا اذا افطر بحسبة المرض بالقتال  
 او بحسبة الحيض في العوارض الكفارة تحريم رقيقة ولو كانت  
 غير موهمة لا خلافا لتفريقها وشرطها عدم فوات منفعة البطش  
 والمشي والكلح والنظر العقول كما في الظاهر فان **عجز** عدا اي العجز بان  
 لم يكن في ملكه رقيقة ولا ملك سنها صام شهرين **متتابعين** ليس فيها  
 يوم عييد ولا بعض ايام التشريق انتهى من حياها فان لم ينقطع الصوم  
 لمرض او كبر **اطعم ستمين سكرانا** او فقيرا واذا ذكر المسكين محاذظة  
 على ما ورد به النور فان كان الشرط عدم الفسا ولا يشترط اجتماع كلهم في  
 وقت واحد فان اجمعوا بعدد يومهم وبمشيهم عدا او عشا مشبعين  
 وعدا هو لا عدل لرفع حاجة اليوم بحملته او يفدهم عدا من يومين  
 او بعشيم عشا من من يئلتين **وعشا وسحورا** وشرطان يكون  
 الذين اطعمهم ثانيا قد اطعمهم ولا حتى لو عدي ستمين ثم اطعم ستمين  
 غيرهم لم يجز حتى يعيدا لا طعام لاحدا لمريقين ولو اطعم فقيرا  
 واحدا ستمين يوما اجزاء لانه تجب الحاجة بغير بصيرة بمحنة فقير  
 اخر في كل يوم والشرط اذا اباح الطعام ان يشبعهم ويكفي خبز  
 البر من غدا ودم بخلافها الشيراز لا يد من ادم معه لانه لا يشرب  
 لا يتك من الشبع عادة الا بالادم بخلاف خبز البر ولذا قيل خبز  
 البر ادم فيه فمن طلب له ادم ثانيا ليس بجائع والمشرط ان لا يكون  
 اقدم شعبان حتى لو كان وقد اكل مثل الجايع يحتاج لا طعام غير  
 خاصة او يعطى كل فقير نصف صاع من بر او من دقيقه او من

تكون





الا فطار صورة ومعنى الصورة الابتلاع كما في الكافي ومعنى منع  
 والنفع المجرى عنها يوجب لقضاء فقط **وا فطر في اذنه** هذا اتفاق  
 او **وا فطر في اذنه** ما في **الاصح** لا يوصل الى الدماغ بفعله فلا  
 يعتبر فيه صلاح البدن كما قاله قاضي خان وحقيقته كما لو في المحيط  
 قال الموصي لما بنفسه في اذنه قال صحيح انه لا يفطر لانعدام المفطر  
 صورة ومعنى وهو صلاح البدن لان المايض بالدماغ او دوى  
 جافية وهي جراحة في البطن او آفة في الجراحة في الرأس من آفة  
 بالعصا ضربت او برسه وهي الجراحة التي يجرى بها الرأس **ودا**  
 كان رطباً او يابساً **وصل** المدد الى **جوفه** في الجافية او دماغه  
 في آفة على الصحيح والتقيد بكون الدوار رطباً في بعض العبارات  
 وقع جرياً على المادة او دخل خلفه **مطر** **والج** في **الاصح** **ولم**  
**يبتلع بصنعه** واما سبق الى خلفه بناءً كما في التبيين او **افطر**  
**خطا** **لسبق** **ما المصنعة** او الاستثاق الى **جوفه** او دماغه  
 وان لم يبلغ فيها لوصول المفطر الى الجوف او الدماغ وقوله صلى  
 الله عليه وسلم رفع عن امتي الخط والنسيان وما استكرهوا  
 عليه محمول على نفي الائمة ورفعه او **افطر مكرهاً** **لو بالجماع** فان  
 اكرهته عليه زوجة علي الصحيح لانه افطار بعد روبة يعني كما في التحبير  
 واستنار الالة لا يدل على الطواعية لانه يوجد حالة النوم ومن  
 الرضيع او اكرهته **علي الجماع** لا كفارة عليها وعليه الفتوى وفي  
 الحجة اذا كانت مكرهة في الابتدائ طواعية بعد ذلك لا كفارة عليها  
 لانها طاعة عند بعد فتاها الصوم كذا في التترخاينة او افطرت  
 في المرة **خونا** على نفسها من ان تمر من الخدمة **امه كانت**  
 او منوحة كما في التترخاينة لانها افطرت بعد ذلك لو افطرت الامة

اعرف ان قوله صلى الله عليه وسلم  
 وسور روع عن امتي الخطا  
 والنسيان وما استكرهوا  
 عليه محمول على نفي الامة  
 ورفع

تضعف اصحابها في عمل السيد من طبع او خيرا وغسل شايبة لها ان  
 تستمع من الايقار بما هو الولي اذ كان يعجز ما عدا الفرائض لا خلا  
 سبقة على اصل الحديث في حق الفرائض كذا في التحبير او **ص**  
**اكله في جوفه** ما هو اي الصائم يام لوصول المفطر الى الجوف وكذا لو  
 شرب وهو يام عليه لقضاء وليس هو كالناسي الذي ان النائم اذا  
 العقل اذا لم يترك في بحة والناسي يشبهه في كل بحة كما في  
 التترخاينة عن المستقي **واكل عدا بعد اكله** كذا اطلقه  
 في الكند وقيد في الهداية فقال لو من كل في رمضان والناسي لو  
 ان ذلك يفطر واكل بعد ذلك مستمداً لقضاء ولو كفارة  
 لان الاشتباه استند الى القياس في دليل القياس لان القياس  
 فطر باكله ناسياً فكان النص وهو قوله عليه السلام ثم صومك مخالفاً  
 للقياس فكانت الشبهة الشرعية قائمة فطر للقياس وهو الفطر  
 باكله ناسياً فثبتت الشبهة الشرعية بنفي القياس صفة الصوم ثم  
 سبق للصوم محله ولا تستفي الشبهة بالعلم الحديث لان جوفه احد  
 لا يوجب العلم بل العمل فوجب لقضاء ولا تجب الكفارة عليه ولو علم  
 الخبر بمعنى الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من شرب او صام  
 فاكل او شرب فليتم صومه فانما افطر الله فقهه وعدم لزوم الكفارة  
**علي الاصح** من الروايتين وفي ظاهر الرواية وجه قاضي خان وفي  
 رواية تجب الكفارة كما في الفقه ولو اكل ناسياً ففطر لان كلامهم  
 فلم يذكر يلزمه لقضاء في المختار كما تقدم او **جامع** **سيام** **الجماع**  
**علمه** او اكل عدا بعد الجماع **لعمري** **وعلمنا** **التوجيه** **لقيام** **الشبهة**  
**او اكل** او شرب او **جامع** **عدا** **ماوي** وكان انشأوه **لنسيه**  
**فانما** **الكن** بقوله ولم يثبت نيت وهذا عندنا في حقيقته وذكر



لا يجب لتكثير الاطراف اذا نوي الصوم من النهار  
ويستلزم على هذا الشبهة الاختلاف في تقدم حصة صومه لا شرط  
شبهت عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا ان لم يعينوا الفرض  
فيها او اصبحت مسافرا وكان قد نوي الصوم ليل ولم ينقض حصة  
فوري القائمة ثم اكل لا كفارة عليه لشبهة السفك في الفتح وان لم  
يحل الا فطرا وسافرا في انشاء السفك بعدما اصبحت مقيما ناوليا  
من الليل فاكل في حالة السفك او جامع هذا الشبهة السفك وان لم يحل  
لدا فطرا وقيدا باكل حالة السفك لانه لو رجع الى وطنه لم يفسد  
واكل عدا في منزله او قبل انقضائه عن عمران مقامه عليه لقضا  
والكفارة لانه مقيم حالة الاكل لا تتقاضى السفك بالرجوع او مسك  
يوما كاملا بلا نية صوم ولا نية فطر لعقد شرط الصحة ولو كان مقيما  
مقيما او تسحر اياكل السحر بفتح السين اسم لما كوله في السحر وهو السحر  
الاخير من الليل او جامع شاك في طلوع الفجر وهو قديد في صورتين  
وهو اى الفجر طالع لا كفارة عليه للشبهة لان الاصل بقا الليل ويا لم  
انتم ترك التثبت مع الشك لا الخ جاية الا فطرا فذا لم يثبت شي  
لا يجب عليه القضاء ايضا لان الاصل هو الليل فلا يخرج بالشك وروى  
عن ابي حنيفة انه قال اذا اكل مع الشك اذا كان يبصره على اوقات  
الليلة ممترة او متغيرة او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر لقوله  
عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك **اعل** ان التحقيق هو ان  
المتيقن انما هو دخول الليل في الوجود واعتداده لا الى وقت تحقق  
طلوع الفجر لاستحالة تعارض اليقين مع الظن لان العلم بمعنى اليقين  
لا يحتمل النقيض فضلا عن ان يثبت معه ظن النقيض فاذا فرض تحقق

ظن طلوع الفجر في وقت فليس له ذلك الوقت محل تعارض الظن بين اليقين  
بينما الدليل بل التحقيق ان محل تعارض دليلين ظنيين في بقا الليل وعقد  
وبما الاستصحاب والامارة التي بحيث توجب ظن عدمه لا تعارض ظنيين  
في ذلك اصلا اذ ذلك لا يمكن ان الظن هو الظن الراجح من الاعتقاد  
فاذا فرض بطلان ان الشيء كذا استحالة تعلق اخر به لا كذا من شخص واحد  
في وقت واحد لا يترد الا طرف واحد صحيح فاذا عرف هذا ان ثابت  
تعارض ظنيين في قيام الدليل لعدم فيتها تزان لان موجبا وضها  
الشك لا ظن فاحد فضلا عن ظنيين واذا انفك ترا على الاصل وهو الدليل  
**مخبر** واوجه في مواضع كثيرة كقولهم في شك الحدوث  
بعد يتيقن الطمارة اليقين لا يزال بالشك والحج قاله المحقق اكل  
رحم الله بفتح القدر او اقل **بطل** الغروب اى بغلبة الظن لا بحج  
الشك وقيدا بهذا لان الاصل بقا النهار فلا يكفي الشك في انقضاء  
الكفارة على احدي الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر فلا الاصل  
في كل محل وكانت الشمس حال غروب باقية لا كفارة عليه لما ذكرناه واما  
لوشك في الغروب ولم يثبت له شي ففي لزوم الكفارة روايتان يختار  
الفقيه ابي جعفر لزومها واذا غلب على ظنه انها لم تغرب فافطر عليه الكفارة  
سواء تبين له انه اكل قبل الغروب او لم يثبت له شي لان غلبة الظن  
كاليقين والاصل بقا النهار وانزل بوطن ميتة او قديمة  
لانه جماع قاصر فلا يوجب الكفارة وتوجب القضاء كما في التجنيس  
وغيره وانزل تطييدا وانزل بتبطين واستمنا بالكل وانزل  
من قبله او لمس لا كفارة عليه لقصور الجايق عليه القضاء لوجود  
معنى الجماع ولو قبلت روايتها فامنت فسد الصوم وان ملأها واحدا  
لا يفسد كما في تطهيره والتجنيس او فسده صوم طرا او مطلقا جماع

او غير لان الكفارة وردت في مثل حرمة شهر رمضان ولا يجوز  
 اخلاص عن الصوم بلا ضرورة بخلاف غير او وطيت وهي نائمة  
 لتقدم الغفل منها وتسد صومها قليلا القضاة دون الكفارة وكذا  
 لو وطى التي جنت بالتهاروقد نوت الصوم قبل الجنون ببلال لعم الغيرة  
 منها والجنون الطاري لا ينافي الصحة حتى اذا لم يوجد مع ما يفسد  
 الصوم ثم افاقت لا تنقض ليوم الذي جنت فيه واقتطعت في رجبها  
 على الاصح لشبهه بالحفنة كما في التجنيس الفسخ او ادخل اصبعه مبلولة  
 بما اراد من في دبره او استنجى فوصل الماء الى اذنه او فمها  
 الداخل للبالغة فيه والحد الذي يتعلق بالوصول الى البه القضاة قد  
 المحفنة قال في الخلاصة وقيل ما يكون ذلك ولو خرج سره ففسله  
 ان لشعة قبل ان يقوم ويرجع لمحلة لا يفسد صومه لان الماء انصل بظلم  
 ثم زال قبل ان يصل الى الباطن بعود المقعد ولا يفسد كذا في الفم  
 او ادخله اي اصبعها مبلولة بما اراد من في رجبها الداخل في الفم  
 لما ذكرنا او ادخل قطنة او خرقة او خيشة او حجابا في دبره او ادخله  
 في رجبها الداخل غيبها اي القطنة ونحوها لان تم الدخول كما في  
 التجنيس بخلاف ما اذا كان طرف الخيشة او الخرقة يتد وطرف الخيشة  
 في الفرج الخارج وما لم يصل الى كثرة داخله لا يفسد كما في السنين  
 والفتحة لان عدم تمام الدخول كعدم دخول شي بالمرة وكذا لما بتلع  
 خيطا وطرفه يتد ثم اخرج منه لا ينتقض صومه ولو ابتلع كله انتقض  
 وعلمي لقضاكنا في التجنيس قد علمنا نظيره او ادخله خائفا  
 بضمه من هذا الى جوفه او دماغه لوجود المفطر وهذا في دخان غير  
 المعبر والعود وفيها لا يبعد عن الكفارة ايضا للتعق والتدوي  
 وكذا الدخان الحار شربه وابتلاع هذا الزمان كما قدمناه

اعلم انه لو ادخل  
 دخان غير او عود  
 بضمه لا يفسد لزوم  
 الكفارة وهذا الدخان  
 الحار شربه

او استنجى

اذا استنجا استعمل بخر جوفه دون ملا الفم في ظاهر الرواية  
 لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من استنجا غدا طيبق وشروط  
 ابراهيم بن محمد رحمه الله ان يكون ملا الفم والنجس لان ما دونه كالتعمد كما  
 حتى لا ينقض الوضوء او اعادة ما ذكره في علمه وخرج بغير اختياره  
 من القي وكما ملا الفم فان كان قل فيضروا بينان عن النجس في رواية  
 لا يفسد تقدم الخرج وفي رواية يفسد كشره الصنع وهذا هوذا ك  
 لصومه اما لو كان ناسيا فلا يفسد ما تقدم او اكل مما بقي من محوره  
 بين اسنانه وكان قد راحته لا مكان لا احتراز عنه بالاستنجة او نوي  
 الصوم نهذا بعد ما اكل ناسيا قبل ان يحاد يمينه الصوم من النهار كما في  
 غنية داوي الاحكام وفي حاشيتي على الدرر والفرار والنجس عليه كانه خرج من  
 يضعف القوي ولا يزيل النجس فلا ينافي في الوجوب ولا الادة فيبقى ولو  
 انجي عليه جميع الشهر لا يفسد الصوم واستداده نادى لا خرج في ترتيب  
 الحكم على ما من من النواذر بخلاف الجنون الا انه لا يفسد اليوم الذي حدث  
 فيه لا غدا وحده في بيته لوجود الصوم بليته اذا الظاهر انه يتوي  
 الصوم من الليل حمل المسلم على الصلاح حتى لو تيقن انه لم يتو يقضيه  
 ايضا كالوكان مسافرا او مرضيا او منهككا يعتاد الاكل في رمضان  
 او من جنونا غير مستند جميع الشهر او افاق في وقت النية فهاذا اذا  
 لا خرج فيه ودنه وفي لزوم تقضا الشهر المستوعب به حرج وهو مدفع  
 ولا يلزم تقضا اي لا يلزم المي من قضا الشهر المستوعب حقيقة  
 او كفا من بافاقة ليلة او لخار بعد فوات وقت النية في الصحيح  
 فالشرط للزوم تقضا الشهر بافاقة فيه فهاذا في وقت بيعه فهاذا  
 النية قال في مجمع النوازل اذا افاق والمليمة من رمضان ثم جمع مجنونا  
 واستوعب الشهر لقتل في امة بخاري والغتوي على انه لا يلزم التقضا

نقطه



كان المصلحة لا يصام فيها وكذا لو افاق في ليلة من وسطها وفي اعياد  
 من رمضان بعد الزوال وكذا في المجتبى في النهاية وغيرها ومختار  
 الامة وفي الفتح يلزمه بافاقة فيه مطلقا والله اعلم **فصل** اعلم ان  
 الاصل عندنا ان من صام في بعض النهار على صفة لو كان عليها في اول يومه  
 الصوم فعليه الامساك ببقية اليوم كما بمسك الصائم ومن صار في  
 بعض النهار على صفة لو كان عليها مع طلوع الفجر لم يلزمه الصوم لا يجب  
 عليه الامساك فعلى هذا **يجب الامساك** على الصائم وقيل يستحب  
 تشبها لقضاء حق الوقت كما في يوم الشك بالاعتناء بمسك بقية اليوم  
**علي من فسد صومه** ولو بعد ثم زال لقوله صلى الله عليه وسلم في يوم  
 عاشوراء حين كان صومه واجبا الا من اكل فلا ياكل ببقية يومه ولا تجز  
 عن الصوم مع الاهلية فيلزم الامساك **ويجب على حايض ونفسا**  
**طهرتا بعد طلوع الفجر** وسافر قام ومن مرض بري وجنون افاق **ويجب**  
 الامساك **علي صبي بلغ** وكافر **اشلم** لما ذكرنا بخلاف الحايض والنفسا  
 والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم الامساك تشبها عند وجود  
 العذر اتفاقا اما الحايض والنفسا فالتام الصوم عليهما حرام  
 والتشبه بالحرام حرام واما المريض والمسافر فالتام الرخصة في حقهما  
 باعتبار الخروج ولو الزمانما التشبه لعاد الشيء على موضوعه بالنقص  
 ولكن لا ياكلون جهلا بل سلا **وعليه لقضا الاخير** من الصبي اذا  
 بلغ والكافر اذا اشلم لعدم الخطاب في حقهما عند طلوع الفجر بقدم  
 اهليتهما له **فصل فيما يكره** للقائم وما لا يكره وما يستحب له  
 كره للقائم **بهم سبعة اشياء** ذوق شيء لما فيه من قعر بض الصوم للفساد  
 كذا الطلقة في الهداية والكسز وشرح المختار فشمل النفل لما الله  
 لا يباح فيه القطر لا عند على المذهب ومن قيد بالغرض كمن

الامساك

الجملة

الخواصة في كراهة الذوق في النفل لما هو على راية جواز الاطعام  
 في النفل لا عند كره مضغ لا عذر كالمراة اذا وجدت من مضغ  
 الطعام لصبيها كقطرة لحيض وصفا اذا لم تجد بدا منه فلا بأس  
 مضغها لصبيها لو لد وفيه الذخيرة من المشايخ من قال في صوم الوض  
 انا يكره ذوق شيء اذا كان له منه بدا ما اذا لم يكن بان احتاج الى شرب  
 ما كوله وخاف ان لا يمد يدقه يغبين فيه ولا يوافقه لا يكره وفي المحيط  
 لا بأس به كمالا يغبين وفي الذخيرة والعجس خلافة وفيه ذكر في فتاوى  
 النسخي ان المراة اذا كان لها زوج سبي الخلق ايضا بقها في ملوحة  
 الطعام وقلة ملوحتها ان تدوق الطعام لترقى طعمه فمما  
 لا ذلي لزوج عن نفسها وان كان حسن الخلق فلا يصلح كما هو المذكور  
 في الاصل انتهى وكذا الامة كما في شرح المقدسي ذالجمع قلت  
 ويمكن ان يكون الاجير كذلك انتهى **وكره مضغ العليل** الذي  
 لا يصل منه شيء الى الجوف مع الريق العليل والمصطكا وقيل للمهان  
 الذي يقال له الكند لا نهتهم الاطعام مضغه شوا فيه المسراة  
 والرجل لقوله عليه السلام من كان يوم من بالله واليوم لا خرف لا يفيض  
 موافقا لهم وقال الامام علي رضي الله عنه اياك وما يسبق الى القلوب  
 انكار وان كان عندك اعتذار ولا نه ان لم يرم احدكم ايضا  
 لان مضغه يدبغ المعدة ويشهي الطعام ولم يان له واذا لم يان دقت  
 الاشتها فالاشتغال بها اشتغال مما لا يفيد اما في غير حال الصوم فانه  
 يكره للرجال لا في الخلوة بعد ركنا ذكر البزد وفيها المحبوبة وقيل  
 لا يستحب له ولا يكون فهو مباح لم تخطى الشافعية يستحب لمن  
 مضغه لانه سوا كره لقيامه مقام السواك في حق من يضعف يديه  
 فقد لا يجتهد السواك فيحشى على الله والسنة كما في المسح

١٠٩

وَمُضَعَفٌ يَوْشَ هَذَا الْجَنِينِ كَمَا فِي لَدَائِقِهِ وَكَرِهَ لَهَا الْقَبْلَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ  
الْفَاحِشَةَ وَغَيْرَهَا إِنْ لَمْ يَأْمَنْ فِيهَا عَلَى نَفْسِهِ الْأَنْزَالُ وَالْجَمَاعُ وَظَاهِرُ  
الرُّوَايَةِ مَا فِيهِ مِنْ تَقَرُّبٍ إِلَى الصُّومِ عَلَى الْفَسَادِ بِمَقَابِلِ الْعَمَلِ وَيَكُونُ  
التَّقْبِيلُ الْفَاحِشَ وَمِنْ مَضَعٍ شَفَتَيْهَا كَمَا فِي الظُّهْرِ وَكَرِهَ **بِجَمْعِ**  
**الرُّبُوبِيَّةِ** أَلَمْ يَقْصِدْ أَثْمًا **بِإِسْلَامِهِ** كَمَا فِي التَّخَانِيَةِ وَكَرِهَ لَهُ فَعْلُ  
**مَا ظُنَّ** أَنْ يَضْعُفَ عَنْ الصُّومِ كَالْفُسَادِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْعَمَلِ الشَّاقِّ لِمَا  
يُعَدُّ مِنْ تَقَرُّبٍ إِلَى الْفَسَادِ وَتَسْعَةِ أَشْيَاءَ لَا تَكُونُ لِلصَّائِمِ وَمِنْ إِنْ  
عَلِمَتْ بِالْمَقُولِ مِمَّا سَبَقَ فَالْتَصَرُّحُ بِرِسَالَةِ الذِّكْرِ لِلدَّلِيلِ وَالْمَقَامِ التَّعْلِيلِ  
**الْقَبْلَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ مَعَ الْأَمْنِ** مِنَ الْأَنْزَالِ وَالْوَقَاعِ مَا رَوَى عَنْ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَانَ يَقْبَلُ وَيُبَاشِرُ فَيُوصِيهِمْ  
وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَهَذَا ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّكَ الْمُبَاشَرَةَ  
الْفَاحِشَةَ وَمِنْ رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا قُلْتُ مَا تَحْتَاجُ فَرَسَةً  
وَفِي الْجَوْهَرَةِ وَقِيلَ إِنَّ الْمُبَاشَرَةَ تَكْرَهُ وَإِنْ أَمِنَ عَلَى الصَّحْبِ وَمِنْ  
أَمْرٍ فِيهِ فَرْجُهَا شَتَمِي فِيهِ الظُّهْرِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّكَ تَكْرَهُ  
الْمَقَابِلَةَ وَالْمَصَافِحَةَ وَأَنَّ خِلَافَ الشَّهْرِ يُسْتَبَى **وَدَهْنٌ** يَفْقَحُ الْمَلَّ  
عَلَى أَنْ يَصْدُرَ بِضَمِّهَا عَلَى أَقَامَةِ أَتَمِّ الْعَيْنِ مَقَامَ الْمَصْدَرِ الشَّارِبِ  
لَا أَنْ يَتَرَفَعُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا يَنْبَغِي فِي الصُّومِ **وَالْكُحْلُ** لَا عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكُحْلُ وَهُوَ  
صَائِمٌ **وَالْحِجَامَةُ الَّتِي لَا تَضْعُفُ** عَنْ الصُّومِ وَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ يُوَضَّعَ فِيهَا  
وَقَدْ عَرِيبٌ وَالْفُسَادُ كَالْحِجَامَةِ وَكَرِهَ شَيْخُ الْأِسْلَامِ أَنْ يَشْرَطَ الْكَرَاهَةُ  
ضَعْفٌ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَطْرِ كَمَا فِي التَّخَانِيَةِ وَلَا يَكُونُ لَهُ التَّوَالُفُ  
**أَخِي النَّهَارِ بِلَوْسُنَةٍ كَالِه** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ خَيْرِ زَلَالِ الْقِيَامِ  
لِلشَّوَالِ وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا أَنْ شَقَّ عَلَى مَتْنِي لَمْ أَرَمَ  
بِالشَّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ يَدْخُلُ فِيهِ عُمُومُ كُلِّ صَلَاةٍ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ

للصائم

لِلْقِيَامِ وَالْمَقْطُوعِ وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةٌ بِسَوَالِ الْفَضْلِ  
مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِالسَّوَالِ فَكُنْ الْفَضْلُ وَأَنْ كَانَتْ فِي الْأَشْيَاءِ  
تَمَّ لَوْصُفُهَا بِصِفَةٍ عَامَّةٍ فَيَصْدَقُ عَلَى عَمَلِ صَائِمٍ إِذَا اشْتَبَكَ فِيهَا  
صَلَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ كَمَا يَصْدَقُ عَلَى عَمَلِ الْفَطْرِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَفِي  
كُفَايَةِ الْمُجِيبِ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ كَانَ يَشْتَبِكُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ وَمَوْصِيهِمْ كَذَا فِي الْكُفَايَةِ وَفِي  
الْهُدَايَةِ وَلَا يَكُونُ لَهُ التَّوَالُفُ وَلَوْ كَانَ رَطْبًا أَوْ خَضِرًا أَوْ مَبْلُورًا أَوْ  
لَا طَلَقَ مَا رَوَيْنَا وَلَا يَكُونُ لَهُ الْمَضْمُونَةُ وَالْإِسْتِشْقُ وَتَدْفَعُهَا  
لِغَيْرِ وَضَوْوُهَا لَا لِالْإِسْتِشْقِ وَلَا لِتَلَفُّفِ ثَوْبٍ بِسَبْعِينَ قَصْدًا لَكَ  
لِلْمُبَشِّرِ وَدَفْعُ الْحَدِّ عَلَى الْمُفْقِي بِهِ وَمَقُولُ أَبِي يُونُسَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَمَوْصِيهِمْ مِنَ الْفَطْرِ وَمِنْ الْحَرَّةِ وَهُوَ  
أَبُو أَدُو وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَبِيلُ الثَّوْبَ وَيُلْدَعُ عَلَيْهِ وَهُوَ  
صَائِمٌ وَلَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَهَا عَوْنٌ عَلَى الْعِبَادَةِ وَدَفْعٌ لِلْعَجْزِ الطَّبْعِيِّ  
وَكُرْهًا أَبُو حَنِيفَةَ لَمَّا فِيهِ مِنْ تَطَهُّرٍ وَالضَّحْرِ فِي أَقَامَةِ الْعِبَادَةِ كَمَا  
فِي الْبَهَانِ **وَيَسْتَحْبُّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ** السَّجْدَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
تَسْبِيحًا فَإِنْ فِي السُّجُودِ مَرَّةٌ قَبْلَ الْمَرَّةِ الْبَرَكَةُ حُصُولُ التَّقْوَى بِهِ  
أَوْ الْمَرَادُ زِيَادَةُ الثَّوَابِ وَالْمَنَافَةُ فَيَكُونُ الْمَرَادُ مِنَ الْبَرَكَةِ جَمِيعُهَا  
كَأَنَّ الْفَتْحَ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُنْ فِيهِ مَا لَا يَبْقَى مَعَهُ أَحْسَنُ بِأَرْثِ الْقَوْمِ  
لَا خِلَافَ عَنِ الْمَرَادِ بِهِ كَمَا يَقُولُهُ الْمُتَرَفُّونَ وَيَسْتَحْبُّ تَأْخِيرَ أَيِّ السُّجُودِ  
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثٌ مِنْ خَلْقِ الْمُسْلِمِينَ تَعْجِيلُ الْأَفْطَارِ  
وَتَأْخِيرُ السُّجُودِ وَوَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّامِلِ فِي الصَّلَاةِ وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ  
**وَتَعْجِيلُ الْفَطْرِ** مَا رَوَيْنَا وَهَذَا فِي ظَرْفِ يَوْمٍ فِيمَ وَفِي الْيَوْمِ تَحْتَاطُ حِفْظًا  
لِلصُّومِ عَنِ الْفَسَادِ فَتَبْدِئُ بِغَدَاةِ الْغُزْبِ وَالْيَوْمِ وَالتَّعْجِيلُ الْمُسْتَحَبُّ

المشهورون الغشوة



قبل استفعال النجوم ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير فظاهر  
الحديث يفيد حصول البركة ولو باقيا في السحر قال صلى الله عليه وسلم  
السحر رمية فلا تدعون ولو ان يجمع احدكم جرعة ما فان الله  
وملائكته يصلون على المتسحرين وفاة احمد كذا في البحر الفصل  
في العوارض جمع عارض وهي بقضاء ثمانية المرض والسفر والكرامة  
والحبل والرضاع والجموع والعطش وكبر السن ونهايا ح الفطر  
فيجوز لمن خاف وهو من مرضه بادة المرض بكم وكيف لو دام والمرض  
معنى يوجب تغيير الطبيعة الى الفساد كحدث الا في الباطن ثم  
يظهر اثره وسواء كان لوجع عين او جملصة او صداع فاي مرض كان  
اذا خافا وخاف بطور البرء منه بالصوم تجازا الفطر لان زيادته  
وامتداده قد يفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وقالوا الغار  
اذا كان يعلم يقينا انه يقا تل لتدقية شهر رمضان ويخاف الفسد  
ان لم يفطر فقبل الحرب يفطر مسافرا كان ومقيما كذا في الفتح  
وعلمه بالقتال يوحى ما قال في التجنيس الغاري اذا كان باذا العدة  
ويعلم يقينا الخ وعلى قياس هذا قالوا فيمليه نوبة الحى فافطر في  
اول اليوم قبل ان تظهر الحى على ظن انها تقترية فتضعفه لا يراه  
لانه يحكم الغلبة كالكاين كما في الغاري فان لم تغتره لزمته الكفارة  
وكذا المرأة اذا ظنت محي الحيض لم تحصن من الكفارة لانه  
افطار في يوم لم تتمكن فيه شهوة الباحة الافطار انتهى والاصح عدم  
الكفارة فيها كذا في حاشية الدرر وفي مجمع الروايات قال في الجامع  
الصغير لقاضي خان والاصح لا كفارة عليها وكذا اهل الراتب  
م اذا سمعوا صوت الطبل يوم الثلاثاء في يوم عيد فافطروا  
ثم تبين ان الطبل الغنيمة لا كفارة عليهم انتهى ويجوز الفطر طاملا

ومرض

من حاشية نقصان العقل او الهلاك او المرض سوا كان  
على نفسه او ولد فاشبا كان او مرضا حاشا لشراب الدخان او  
الخمر لطبيب ان يمنع استطلاق بطن الرضيع ونفطه لهذا  
المعذرة كما في التنزيلية وذلك لقول صلى الله عليه وسلم ان  
الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع  
الصوم ولا كفارة لهما الحرج بالصوم شرع الا حطرا فيهما كالتسحر  
والمرضين وما قيل ان المراد بالمرضع الظير فحرم وهذا الحديث  
وبان الارضاع واجب على الام ويا نية لاسيما اذا كان الاب معسرا  
والطرف المعتبر لا بانه الفطر طاملا معوضه هو ما كان مستندا  
لغلبة الظن استغنى بلمتركة اليقين بخبره سابقة او خبار  
طبيب مسلم حاذق عدل كذا في البرهان وقال الكمال سلم حاذق  
غير ظاهرا العسق وقيل عدلته شرط ولم يحصل له عطش شديد  
او جوع مفطر يخاف منه الهلاك او نقصان العقل او ذهاب  
بعض الحواس وكان ذلك لا بانه تعاب نفسه اذ لو كان به تلزمه  
الكفارة وقيل لا يسر على بن احمد عن المعترف اذ كان يعلم انه  
لو اشتغل بحرفة لم يضره يوم الفطر فهو محتاج الى تحصيل  
النفقة هل يباح له الاكل قبل ان يمرض فنزله في الشد  
المنع وكذا اجكاه عن استاذ الوبري واذا لم يكفه على نصف  
النهار يستريح في النصف الباقي وهو محتاج باقضاء يوم الشتاء  
كذا في التنزيلية والسافر الذي انشا السفر قبل طلوع الفجر  
او لا يباح له الفطر ناشيه السفر بعد ما اصبح صائما بخلاف  
ما لو حل به مرض بعد فله الفطر لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا  
او على سفر فعدة من ايام اخر وصومه اي المسافر اجاب له

يصرح بقوله تعالى فان تصوموا خيرا ثم وهذا اذا لم تكن قائمة  
 رقيقة معطوفين ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين  
 او معطوفين قالوا فضل فطر أي المتأخر موافقة للجماعة كما في  
 الجوعة عن الفتاوي ولا يجب الايصا بكفارة ما افطره على من  
 مات قبل زوال عذره مخرج وسفر ونحوه كما تقدم من الاعذار  
 المبيحة للفظ لغوات شرط بغير عدة من ايام اخوان ادركوا  
 العدة **فصوا ما قدروا على قضاءه** وان لم يقضوا الزمهم الايصا  
 بقدر الاقامة من السفر والصح من المرض وزوال العذر اتفاقا  
 على الصحيح والخلاف فيمن نذر ان يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما  
 يلزمه الايصا بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد فقيهما صح فيه كافي  
 الفتح **ولا يشترط المتتابع في القضاء** لقوله تعالى فعدة من ايام  
 اخ من غير شرط الترتيب لكن المستحب ان يقضيه متتابعاً مائة  
 الي شقاط الواجب قطعه يستحب ان لا يواخر بعد الفدية  
 كذا في التبيين **تفسيه** اربعة متتابعة بالنفس شهر رمضان  
 اذا وكفارة الظهار والقتل واليمين والكي تخيير في اقساما  
 رمضان وصوم فدية الحلق للحرم والمنعة والقران وسجرات الصلوة  
 وثلاثة لم تذكر في القران وثبتت بالاخبار وصوم كفارة الاظفار  
 عند في رمضان وهو متتابع والنطوع متخيرة فيه والنفقة  
 على اقسام اما ان ينذر اياها متتابعة معينة او غير معينة  
 مخصوصها ومنه ما لم ينذر الا اعتكاف وهو متتابع وان لم  
 ينص عليه الا ان يصرح بعدم المتتابع في النذر

ما دللنا  
 فان جاز رمضان اخر ولم يقض الفات  
 قدم

قدم الاداء على القضاء شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الا عن  
 الادة كما تقدم ولا فدية بالتأخير لانه لا حلاق مما تلونا ونحوه والفظ  
 الفتح **فان عجزوا فليذنبوا** المتتابع عن الزيادة ان البرهانية تقتضي  
 الغايي ان يعجز عن الادة في الحان يزاد كل يوم عجزا الى ان يكون  
 تاكد الموت بسبب الطهر انتهى في النهاية سماء فاليلا لا بد من اقساما  
 او لا فدية فدية وتلزمها اي الشح الغايي والعجز الفدية  
 ولا تجوز الفدية لغيرها من اصحاب الاعذار الا من عجز عن نذر لا بد  
 كما ذكره وفي لكل يوم نصف صاع من براوقية بشرط دوام العجز  
 الى الموت ولو كان الغايي مستأجر او ما شئت من الاقامة ينبغي ان  
 لا تجب عليه الفدية كغيره من الاصحاب لانه كالحائز في التخييف  
 لا في التخليط قال الزميلي وذلك كن نذر صوم لا بد فضعف عنه  
 لا شفا له بالبيعة يفطر يفدي لانه استيقن ان لا قدره على  
 قضاءه فان لم يقدر من تجوز الفدية على الفدية لغيره يستقفر  
 الله سبحانه ويستقبله اي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه  
 ولا تجوز الفدية الا عن صوم هو اصل نفسه لا بد عن غيره حتى  
 لو وجبت عليه كفارة عمن او قتل وظهار وافتار فلم يجد  
 ما يكف به من عتق واطعام وكسوة ويصح فان اولم يصم حال  
 قدرته على الصوم حتى صار فانيا لا تجوز له الفدية لان الصوم  
 هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم  
 الا عند العجز عما يكفر به من المال فان اوجبه بالتكفير جاز من  
 ثلثه وتجوز في الفدية الا بانه في الطعام اكلتان مشقتان  
 كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر لا بد فيها من التملك  
 كما زكاة كما في النسخ وفي الدرر والغرا علم ان ما شرع بلغة

اعز الله لا يجوز الصغير الصوم  
 الا عند العجز عما يكفر به من المال



الاطعام او الطعام يجوز فيه التمليك والاباحة وما شرع بلفظ  
 الايتا والاداء يشترط فيه التمليك **وجوز المنطوق** بالقصم الفطر  
**بلا عذر** **رواية** عن ابي يوسف وفي رواية المنتقى قال انما كان  
 واعتقادي بان راية المنتقى اوجه ثم بيننا الوجه رحمه الله لما روي  
 مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه  
 وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني صائم ثم اتي  
 يوما اخر فقلنا بارسول الله اهدينا حيس فقال ارنيه فلقد  
 اصبحت صائما مما فاكل ونزاد النسيان ولكن صوم يوما مكانه  
 ويصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وابو بكر انه  
 ليس له ان يفطر الا من عذر انتهى وهو ظاهر الرواية كافي الفتح  
 لما روي عن علي بن السلام قال اذا عجز احدكم الى طعام فليجئ فان كان  
 مفطر افياكل وان كان صائما فليصل اي فليصبر قاله الطبري  
 ثبت هذا عنه عليه السلام ولو كان الفطر جائزا كان الا فضل  
 الفطر لا تجابة الدعوة التي هي السنة انتهى كذا في التبيين  
 وصح في المحيط **اعلم** ان افتاد الصوم والصلاة بعد الشروع  
 فيها مكروه وليس بحرام لان الدليل ليس قطعي بالدلالة كذا في البحر  
**على الاظهر** كذا في البرهان والنهاية **للضيف والمضيف** كذا في  
 البحر عن شرح الوقاية فيما قبل الزوال لا بعد انتهائهما لان يكون  
 في عدم فطر بعد عقوف لاحد الابوين لا غيرهما حتى لو خلف عليه  
 رجل بالطلاق الثلاث ليضطره لا يفطر بعده ووجه الفرق ان  
 الصوم في اول اليوم لم يتأكد عادة لما عرف انه لا يشق على البدن وهذا  
 لا تشترط النية في اول اليوم ولا كذلك بعد الزوال كذا في التبيين

قوله اعلم ان السداد الصوم  
 والصلاة في اوله هذا  
 في الصوم المنطوق وصلاته  
 لا يبرهن ان الصوم  
 بقوله اما الصلاة بل قول  
 المصنف في بعد ما يجوز دفع  
 الصلاة لا يجوز دفع الصلاة  
 بناء على انه لا يجوز دفع  
 لا دفع الصلاة لا يجوز دفع  
 وقال الحكماء في ذلك انهم يفرقون

وفيه لو ان صائما خلف رجل بطلاق امراته ان يفطر فان كان  
 منطلقا يفطر حتى اخيه وان كان عن قصار مضان يكره ان يفطر  
 انتهى والاعتماد على انه يفطر فيها ولا يحسنه كذا في شرح العلامة  
 المقدسي والبرهان البزازية وبشر الذي افطر لغيره اخيه نهى  
 الفريدة الجليلية رجل اصبح صائما مستطوعا فدخل على اخ من ابواب  
 فسأل ان يفطر لاسان بان يفطر لقوله النبي صلى الله عليه وسلم  
 من افطر لغيره كتب له ثواب صوم الفايوم ومقضي يومه  
 يكتب له ثواب صوم الفايوم كذا في التبيين والحيث نقلا ايضا في  
 الترخا نية والمحيط والمبسوط واداء الفطر المنطوق على اي حال  
 كان **عليه نصا** لا خلاف بين اصحابنا في وجوب صيانة لما مضى عن  
 البطلان كافي الفتح الا اذا شرع **منطوقا** بالصوم في خمسة  
 ايام يومها العيدن واما يوم التشريق فلا يلزمه فقتلها بافساد  
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله لان صومها تمام من نفسه  
 ولم يجب عليه اتمامه لان بنفس الشرع ارتكبت المنهي عنه لا عارض  
 عن ضيافته الله فامر بقطعه وعن ابي يوسف ومحمد عليه القضا كذا  
 في التبيين والبرهان **باب** ما يلزم الوقاية من  
 مشقة الصوم والصلاة وغيرها قال في المصباح نذرت  
 كذا الله نذرا من باب ضرب وفي لغة قتل انتهى اذا نذر شيئا  
 من القربات لزومه لوقايته لقوله تعالى ويوفوا نذرهم فقله  
 صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطعم الله فليطعم ومن نذر ان  
 يلحي الله فلا يلح به البخاري والجماع على وجوب الاقامة  
 وبما استدلت القائلون باقتراحه وبين شرط لزوم المنذور وقوله  
 اذا اجتمع فيه اي المنذور مثلا تشترط احدهما ان يكون من

جنسه واجب باضله فان حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم النحر والثاني  
ان يكون مقصود الذلة لا لغيم كالوضوء الثالث ان يكون ليس  
واجبا قبل نذره بانجاب الله تعالى كما لصلوات الخضر والوتر وقد  
زيد شرط رابع ان لا يكون المنذر موصفا لا كقوله على صورة مسرا اليوم  
اذ لا يلزمه كذا الوقال اليوم مسرا وكان قوله بعد الروايات في الحائض  
ثم فرع على ذلك بقوله فلا يلزم الوضوء بنذر ولا قراءة القرآن يكون  
الوضوء ليس مقصودا لذاته لانه شرط لغيم كحل الصلاة ولا تحلة  
التلاوة لا لها واجبة بانجاب الشارع ولا عيادة المريض اذ ليس  
من جنسه واجب وانجاب لعبد معتبر بانجاب الله تعالى اذ لا اتباع  
لا الاستداع وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن ابي حنيفة قال  
ان نذر ان يعود مريضا اليوم صح نذره وان نذر ان يعود فلانا  
لا يلزمه شي لان عيادة المريض قرينة شرعا قال عليه السلام عايد  
المريض على مخارق الجنة حتى يرجع وعيادة فاسق بعينه لا يكون معني  
القرينة فيه مقصود اللنا وادول مراعاة حق فلان فلا يصح الترام  
بالنذر وفي ظاهر الرواية عيادة المريض وتشجيع الجنادة وان  
كان فيه معني حق الله تعالى فامقصود حق المريض والميت والناذر  
انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا كذا  
في شرح الكنتز للديلمي في نذر الواجبات لان انجاب الواجب محال  
على ان انجاب لعبد دون انجاب الله تعالى فلا يظهر شره منه  
فلا تقع المذكورات الوضوء وما بعده بنذرهما لما بيناه ويصح  
النذر العتق يعني الاعتاق لا فتراض التخيير في الكفارات  
نصا والاعتكاف لان من جنسه واجب وهو القعدة الاخيرة  
في الصلاة فاضل المكث هذه الصفة له نظير شرعا والاعتكاف

استنظار

استنظار الصلاة فهو كالجالس في الصلاة فلذا صح نذره واجب  
ما شي لان من قرين من مكث في الصلاة ما شيك فالنذر بصفة مخصوصة  
له نظير في الشرع قد يصح نذر العتق والحرارة الاعتكاف والتسبيح  
والابحاج المنع في قضائه بعد الحرقة والابانة واليتيم للمولى منع  
المكاتب وكذا يصح نذر الصلاة والصوم والتصدق بالمال والذبح  
لظهور جنسها شرعا للصوم الصلاة والركاة والاصحبة فان نذر  
مكث نذرا بشي مما يصح نذره وكان مطلقا غير مفيد بوجه شي  
او معلقا بشرط او وجد الشرط او اتمه الوفا به في الصورتين لما ترونا  
ورويانا وصح نذر صوم يوم عيدا لعبد من ايام التشريق لان النبي  
عن صومها يقتضي تصور الصوم وحصة فيكون مشروعا ضرورة  
واللهي لغريم وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى لاينا في المشروعية  
فيصح نذره في المختار وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة انه لا يصح  
وهو قول غير احمد الله لانه نذر بمعصية لما في الصحيح عن ابي سعيد الخدري  
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامين صيام يوم الاثنين  
وصيام يوم الفطر وفي مجمع الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ارسل ايام مني صائحا يصيح ان لا تصوموا  
هذه الايام فاحضوا ايام اكل وشرب وبعال فابعد القراع التناجج  
ظاهرا الرواية انه نذر بصوم مشروع واللهي لغريم لان الناس  
اضيا فاحضوا الله في هذه الايام فلا تمنع صحة من حيث ذاته وهذه  
المسئلة من اشبهت مسائل الاصول فقليلك انها في فصل النبي فذلك  
حجب فطرها امتثالا لامر لا يصير يصومها معناه عن ضيافة الله  
الكرم وحجب فقاؤها لصحة النذر باعتبار الاصل وانما  
اجزاه الصيام عن النذر مع الحرمة الحاصلة من اعراضه عن ضيافة



الله تعالى والغائبين الزمان وتبيين المكان وتعيين الموضع  
وتعيين الفقير لان النذر ايجاب الفعل في الذمة من حيث هو فربما  
لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وتعيين تعيينه للتقدم  
او التأجيل لئلا يفجز به صوم شهر رجب عن نذر صوم شعبان  
لوجود التنبؤ من النذر والصوم فربما باعتبار اشتغال علي فخصه  
النقص بالامساك عن شهواتها لله تعالى لا باعتبار وقوعه في شهر  
بعينه وتعيينه فيه منفعة الا انه قد يموت قبل مجي الوقت فيحصل  
ثواب ما قد يغتفر الا انه بالاضافة قصد التحفيف على نفسه حتي  
اذا مات قبل مجي ذلك الوقت لا يلزمه شي فاعطيناه مقصوده  
**ونجزية صلاة ركعتين** فاكثر اذا اصلاها عصر مثلاً وقد كان  
**نذر داما** اي اداء اصلاهما **مكة** او المسجد النبوي او بيت المقدس  
لان صحة النذر باعتبار معنى القرية وذلك في الصلاة لا في  
المكان لان الصلاة تعظم لله تعالى بجميع البدن وفيه هذا المعنى  
الامكنة كلها سواء كان الاداء في بعض الامكنة افضل فذلك  
لا يدل على ان الواجب لا يتادي بدون ذلك كما في المكشوبات اذ  
لا شك ان ادائها بالجماعة في المسجد افضل قد نذر الشارع بالاداء  
هذه الصلوة مع ذلك اذا ادائها منفردا في بيته سقط عنه  
الواجب والناذر انما التزم ما هو بفعله لا ما ليس بفعله والمكان  
ليتر من فعله فيخرج عن موجب نذر فان كان الاداء في المكان  
الذي عينه افضل ونجزية التصديق بدينهم لم يبين له عن  
دينهم عينه اي للتصدق المنذور ونجزية **الضرف** **الزبيد**  
**الفقر** نذر اي مع نذر الضرف **لعمري** لان معنى العبادات في  
التصدق باعتبار سد خلّة المحتاج او اخراج المتصدق مما يجري

فيه

والنذر من جنس النذر او من جنس النذر او من جنس النذر  
فيما لا يشترط فيه زمان ومكان وتعيين الموضع  
ففيه التبع عن ملكه ابتغاء رضات الله تعالى وهذا المعنى حاصل بدون  
مراعاة تعيين الزمان والمكان في النذر خلافا لغيره لله فانه  
يقول بالتعيين تنبيه اشرا الي فضل البقاع وفضلها  
لا الصلاة فيها المسجد الحرام ثم المسجد النبوي ثم بيت المقدس  
ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد بيت المقدس  
تقادل الف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومجدي  
هنا وصلاة في مسجد هذا تقادل الف صلاة في بيت المقدس  
وصلاة في المسجد الحرام تقادل الف صلاة في مسجد هذا وهذا  
دليل لاهل السنة والجماعة ان البعض الامكنة فضيلة على بعض  
وكانت الا زمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة  
المراة فقال في اشد مكان من بيتهن اظلمة فعلي هذا ينبغي ان اذا  
التركت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصلت في اشد مكان من  
بيتهن اظلمة ان تخرج عن موجب نذرها علي ما يقول شرف الدليل  
متسوط في محله وان علق الناذر النذر بشرط كقولها ان قدم  
زيد فسد علي ان تصدق بكذا لا تجزئ عنه ما فعله قبل وجود  
شرطه لان المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجوده  
لئلا يبيد علق النذر به **باب الاعتكاف** **بمرغفة**  
**اللبث** والبقاء على الشيء وهو متعذر فصدقه العكف ولا انفسه  
العكف فالتعدي معنى الحبس والمنع عنه قوله تعالى والحرى  
معكونا ومنه الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومعناها والآدم  
الا يقال علي الشيء بطريق المواظبة كقوله تعالى يعكفون على اقام  
لهن وشراعهن لا قامة بيته اي بيته الاعتكاف في مسجد تقام  
الجماعة بالفعل للمصلوات الحسن بقوله علي وحذيفة رضي الله عنهما

والنذر من جنس النذر او من جنس النذر او من جنس النذر  
فيما لا يشترط فيه زمان ومكان وتعيين الموضع  
ففيه التبع عن ملكه ابتغاء رضات الله تعالى وهذا المعنى حاصل بدون  
مراعاة تعيين الزمان والمكان في النذر خلافا لغيره لله فانه  
يقول بالتعيين تنبيه اشرا الي فضل البقاع وفضلها  
لا الصلاة فيها المسجد الحرام ثم المسجد النبوي ثم بيت المقدس  
ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد بيت المقدس  
تقادل الف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومجدي  
هنا وصلاة في مسجد هذا تقادل الف صلاة في بيت المقدس  
وصلاة في المسجد الحرام تقادل الف صلاة في مسجد هذا وهذا  
دليل لاهل السنة والجماعة ان البعض الامكنة فضيلة على بعض  
وكانت الا زمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة  
المراة فقال في اشد مكان من بيتهن اظلمة فعلي هذا ينبغي ان اذا  
التركت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصلت في اشد مكان من  
بيتهن اظلمة ان تخرج عن موجب نذرها علي ما يقول شرف الدليل  
متسوط في محله وان علق الناذر النذر بشرط كقولها ان قدم  
زيد فسد علي ان تصدق بكذا لا تجزئ عنه ما فعله قبل وجود  
شرطه لان المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجوده  
لئلا يبيد علق النذر به **باب الاعتكاف** **بمرغفة**  
**اللبث** والبقاء على الشيء وهو متعذر فصدقه العكف ولا انفسه  
العكف فالتعدي معنى الحبس والمنع عنه قوله تعالى والحرى  
معكونا ومنه الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومعناها والآدم  
الا يقال علي الشيء بطريق المواظبة كقوله تعالى يعكفون على اقام  
لهن وشراعهن لا قامة بيته اي بيته الاعتكاف في مسجد تقام  
الجماعة بالفعل للمصلوات الحسن بقوله علي وحذيفة رضي الله عنهما

لا اعتكاف الا في مسجد جماعة رواه عن علي بن ابي شيبة وفي حديث  
 طائفة رضي الله عنها ولا اعتكاف الا في مسجد جامع ولا في عبادة انتظام  
 الصلوات على افضل وجه الا اذا تخلص بمكان يصل فيه الجماعة وعن  
 ابي يوسف الاعتكاف الواجب لا يكون في غير مسجد الجماعة ولا النقل  
 يجوز فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة في الاوقات  
 الخمس على المختار وهذا في حق الرجال وللراة الاعتكاف في مسجد  
 بيتها وهو محل عينته المرأة للصلاة فيه فان لم تقعين لها محلا  
 لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد كما بينا  
 واشترنا الى ان الركن هو البيت والى ان المسجد المخصص والنية شرطان  
 للصحة وسند ذكران الصوم شرط المذون ويشترط الاسلام والعقل  
 لا البلوغ ويشترط الطهارة عن الحيض والنفس في المندور  
 لان الصوم شرط له ولا يكون مع حبس ولا نفاس فقد يقال لا يشترط  
 الخلو عنها في النقل كما لا تشترط الطهارة من الجنابة لشي من المندور  
 والنفل لصحة الصوم مع الجنابة وتبعية المندور في المندور والمشاو  
 الداعي الى طلب الثواب في النفل وحكم سقوط الواجب وسيل الثواب  
 ان كان واجبا والا فالثاني وسند ذكر محاسبته وامتناعه  
 بنا كما بقولنا والاعتكاف المطلوب شرعا على ثلاثة اقسام واجب  
 في المندور وتخييرا او تطبيقا لما قدمناه وسنة كفاية مؤكدة  
 في العشر الاخير من رمضان لما في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة  
 رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخير  
 من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف ازاوجه بعده فلما اعتكف  
 صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط اتاه جبريل عليه السلام فقال ان  
 الذي تطلبه امامك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخير

تنب

عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن ابي انيسة القديري عن العشر الاخير  
 من رمضان فمنهم من قال في ليلة الاحد والعشرون ومنهم في سبع وعشرين  
 وروى في الصحيحين العشر الاخير والعشر الاخر والعشر الاخر والعشر الاخر  
 رضي الله عنه في ليلة القدر من رمضان ولا يدري اية ليلة هي وقد تقدم وقد  
 يتاخر عندنا كذلك الا انها معتبة لا تتقدم ولا تتأخر وفي الشهر  
 عن الانام انها تدور في السنة تكون في رمضان وتكون في غيره وفيها  
 اقوال اخر في ليلة اول ليلة من رمضان وقال الحسن ليلة سبع وعشرين  
 وقيل تسعة وعشرين وعن زيد بن ثابت ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة ليلة  
 خمس وعشرين واجاب ابو حنيفة عن لامة المقيمة بكونها في العشر الاخر  
 بان المندور في ذلك رمضان الذي التمس عليه السلام فيه ومن غلبت  
 الغلبة ساكنة لا حارة ولا باردة تنقطع الشمس صحتها بلا شعاع كما انها  
 طشت وانما اخفيت ليجتهد في طلبها فيا ليل ذلك اجل المجتهد في العبادة  
 كما الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغنة والله سبحانه اعلم  
 كذا قاله الكاظم رحمه الله والقسم الثالث من الاعتكاف مستحب فمساواه  
 اي في اي وقت فماسوي العشر الاخير من رمضان ولم يكن مندورا  
 والقسم الرابع للصحة الاعتكاف المندور ولا يندرك الا بالمكان لانه  
 من متعلقاته بخلاف النية محلها القلب فخطا لا يصح ان يندرك  
 الصوم لما قدمناه من قوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم بخلاف  
 النفل فانه في ظاهر الرواية ليس شرطا في لقوله صلى الله عليه وسلم ليس  
 على المتكف صيام لان محله على نفسه ومبنى النفل على المساجد والمساكن  
 وعلى رواية الحسن يلزم الصوم لتقديمه عليها باليوم كالمندور فلهذا اقل  
 المندور يوم شرط الصوم واقلة فلا مدة يسيرة غير محدودة فيحصل  
 بمجرد الكسب مع النية ولو كان الذي نواه مكثا اي ما اخرج من البيت

اخبرني



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

المسجد حتى لا يجعل طريقا اذا لا يجوز على المفقير لانه مستعير وللمفقير بيت  
من شرطه وكل جنة من البيت عبادة تنفع النية بلا انقصاها الى جزاها ولذا  
لم يلزم اعتكاف النفل بالشرع ولا يخرج اي من مستكف فيمثل المرأة المستكفة  
بمسجد بيتها الا الحاجة شرعية كالجمعة فيخرج في وقت مكنته او اكلها  
مع صلاة سنتها قبلها ثم يعود وان تم اعتكافه في الجامع صح وكره لو خالف  
طبيعية كالنول الفايط وانه لا تجزأ كدم واعتكاف من جنبه  
باختلاف الحديث عايش رضي الله عنه كان عليه السلام لا يخرج من مستكفه  
الا الحاجة الانسان او حاجة ضرورية كانه لم يخرج واد اشهاوة  
تعيثت عليه كافي الجوعسة واخراج ظالم كرها وتغرق اهل لغات  
ما هو المقصود منه وخوف على نفسه ومساكن من المكابرين فيدخل  
مسجد اخر من ساعته بريدان لا يكون خروجه الا ليعتكف في غير ولا  
يشغل الا بالذهاب الى المسجد لاخر فلا يفسد بذلك استحسانا كما في الحجة  
وغيره فان خرج ساعة بلا عذر معتبر فسد الواجب ولا ثم عليه  
به ويبطل لا غنا والجنون اذا اوم اياما الا اليوم الاول اذا بقي وانه  
في المسجد ويقضي ما عداه بعد من والجنون والاعفاء وان طال الجنون  
استحسانا ويبطل نذر باردة فلا يلزمه بالعود الى الاسلام ويقتل  
الاعتكاف بالردة كما بر القرب كافي الفصح ويفسد بالخرج للجماعة ولو  
تعيثت وقيل يخرج اذا لم يكن لبيت من يقوم بامر ويصل عليه وكذا  
يفسد لو خرج لا نقاد حريق وعزيق وجهاد عم فقير قلت واذا  
علت اشد اشد اشهاوة تعيشت احي الحق صاحبها فذات الادب اولي  
بانقاده من الحرق والعرق فلا يفسد به وهذا كله على قول في حقيقته  
رحم الله وقال لا ان خرج اكثر اليوم فسد ولا فلا ولا يفسد الخروج لصحة  
المشايخ سواء كان موثقا او غير في الصحيح ولو كان باطلا من خارج

بسم الله

مخرج

التحج

المسجد في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة كافي الرجل الذي يري بالخرج  
غيره اي غير اوجب من الاعتكاف النفل فيكون عايش لا يفسد به اذ ليس  
للمنفل اختصاص واكل المعتكف وشربه ونومه وعقله اليه  
محتاجة لنفسه وحياله لا يكون الا في المسجد ضرورة الاعتكاف ولا يخرج  
لهذا الاشياء لو خرج لاجلها يفسد اعتكافه اذ ليس في تقضي هذه  
الحاجات ما ياتي في المنهج في الظاهر وقيل يخرج بعد الغروب للاكل  
وللمشرب والشراب قال صاحب البحر وينبغي حمله على ما لا المجد من ياتي لاجل  
الحاجة يكون من الحاجات الضرورية كالنول لانه في غير ما قبله  
احصا والمسلم لان المسجد يحرم عن حقوق العباد ويضر شغلها وجعل  
كالنول وكره اعتكاف ما كان للتجارة لا يفسد طبع الله تعالى ولا  
يشغل بالمواد لاني ولهذا ذكر الحياكة ونحوها في ذكر غير المعتكف  
السبع مطلقا في المنهج فمرت احكامه بما يستقل وكره الصفتان اعتكاف  
قربة لان منهن من يخرجهن من اهل الكتاب وقد نسخ واما ما لم يعتكف  
القربة فيه لكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يفسد لباسه وكفه  
بلاكم قلة القرآن والذكر والحديث والعلم والتدريس وغيره النبي  
صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات الصالحين  
وكاتبه الموردين واما التكليف في غير ذلك فلا يجوز للمعتكف الكلام  
المباح مكره بالاحسان كاتاكل النار الحطبة اجلس في المشي  
لذلك كاحققنا بالاشياء وحصرها الوطئ وكذا راعيه لقوله تعالى ولا  
تباشروهن والتم غاكفون في الساجد فالتحج به وقا عية وهي كالمش قبله  
لان اجتماع مخطوط في استعداد راعيه كافي الاحكام والفتاوى والاسرار  
تخلطها لتقوم لان الكف عن الجماع مما ركن فيه والخطيئة ثبوتها كالا يثبت  
الوكن فلم يستعد اي في قاعه كانه ثابت بالضرورة فيقتضيه بغيره ويبطل





او وانه عظيم وكبير عظيم ما تجد على قضاها عاده فالحمد  
 يقول لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان قاله لا ارج قابلي باب  
 من لا يسيلا عنه جميع ما ربي وكشف ما ازل من كبر وصا وصا  
 وتجنبني لذلك اخواني بل عين قرايبي حتى ينظر في دولتي التي يني  
 سبب بعدي ونزول مصايبي ثم يفيض منته على مما يليق باهليته  
 وحكمه اكرام من التجا الى منبع حزن وحرمة وهكذا اشارة الى ان  
 العبد الذليل الجامع لهذه المتايل واقف بباب مولا عرياض الاعمال  
 والفضائل مستوحش الى الله سبحانه باعظم الوسائل وما اذا الافتقار  
 ملحا بالدعاء والمتايل مطرعا على اعتاب باب الله مرتجيا شفاعته  
 عذرا عند مواعده به ومن خير كافل وهذا ما تيسر من الشرح  
 كالمقن للعا جراح الحق ولم يكن الا بصايتة مولا القوي القدير  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
 ومكلى على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبياء وعلى الوصي وذريته  
 ومن والاه ونسال الله سبحانه متوسلين اليه بالسبب المصطفى الرحيم  
 ان يخلصه وما من به من هذا الشرح خالصا لوجه الكريم وان يفتح به  
 وبشرجه هذا النفع العميم ويجعله في شرحه الثواب العظيم وان يفر  
 لنا ولوالديه وانا وذرئتنا وان يستر عيوننا ويرزقنا  
 ما تقر به عيوننا محلا وما لا امين وكان ابتداء جمع هذا الشرح  
 المبارك في منتصف شهر ربيع الاول سنة خمس اربعين والالف باشارة  
 بعض العارفين وامر بجمعه جمعنا الله واياء بهار السلام وختم  
 جمعه في المسودة بختم شهر جيل حرام بذلك العام وحسنها  
 تا ليفتد في يوم الجمعة المبارك الرابع عشر من جمادى الاولى سنة اثنين  
 وثلاثين والالف فكتبت اني شرح فلم يبق من الشرح في اجتمعت  
 هذا

اعز

بهذا العارف الراي وشارب من ذلك فيسأل الله سبحانه الشرح في ما شر  
 اسر وقاغان بطرفة قد رفته فلهذا الشكر على جود نعمته والفتح الطرا  
 من تبيين هذا الشرح المسر بامداد الفتح شرح نور الايضاح ونجاة  
 الارواح في مثل ابداء في منتصف شهر ربيع الاول وهو الشاخي  
 عشر يوم الحين المبارك باشارة سيد البشر سنة ست واربعين  
 والالف احسن الله ختامها بيد من لفته حسن بن عثمان بن علي الشربلاي  
 الحنفى الوفاي غفر الله له والمثلين في صلي الله على سيدنا ومولانا  
 محمد وعلى ما يرام الانبياء والمرسلين وعلى

المومنين والتابعين والتابعين  
 واما حسان في يوم الدين وحسناء  
 والله قنقر الوكيل  
 ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العظيم

لصاحبه وعفي الاله بفضل وجوده

ثم الحقت شيئا من كتاب الزكاة والجمع تيمنا  
 للعبادات الحسنة بحسب الامكان فقلت

الحمد لله رب العالمين  
 لمن مقابله كسيرة  
 فوسنتي الحجة ختام  
 سنة ست واربعين  
 والله وصلي الله على  
 سيدنا محمد وعلى اله  
 وصحبه وسلم





ولا قيمة فاصلا عن دينه وفي سبيل الله وهو مستطاع الغزاة او  
 الحاج وان السبيل وكبر من له حال في وطنه وليس معه نظاما  
 والعامل عليه يعطى قدر ما يستحقه والفرق بين الموضع الى كل الامور  
 وله الانتصار على واحد مع وجود باقي الاضاف ولا يصح دفعه كما في  
 وغنى يملك نصاب او ما يساوي قيمة من المال كان فاضله عن حواجه  
 الاصلية وظهر غنى في عايشهم ومواليهم واختار الطحاوي جوازها  
 على من عايشهم واحصل الميراث وفرغه وزوجه ومملوكه وما يشترطه  
 بعضه وكفى بيت وقضا دينه ومن ثم يفتى في دفعه بغير  
 طه مخرقا فظهر بخلافه اجزاء الا ان يكون بيتا او مكانا  
 الاغنى وانه يفضل الفقير نصاب من الميراث اليه بعد  
 قضا دينه واعطى كل فرد من عياله دون نصاب من الميراث اليه  
 والا فلا نذوب عن السواك وكثرة ثقلها بعد تمام الميراث ليلد  
 لغير قريب واحج وادرج وانفع للمسلم تعليمه والافضل  
 صرته للتقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ثم لغيره  
 ثم لا يملك حلقه ثم لا يملك حرقه ثم لا يملك حرقه وقال الشيخ ابو  
 الكبير رحمه الله لا يقبل صدقة الرجل وقدره شبهة فحاج  
 بعد انهم فيسبوا جنتهم باب **صدقة المفقود**  
 يجب على من مسلم مكلف ما كان نصاب او قيمة ومن لم يكن للفقير  
 فادفع عن الدين وحاجة الاصلية وحواجه عياله والمعتبر فيها  
 الكفاية لا التقدير وهي مسكنه واثاثه وثيابه وقرينه وسلاحه  
 وعبيده الخدمه فيخرجها عن نفسه واولاده العتقار والفقراء  
 وان كان غنيا يخرجها من ماله ولا يجب على الجدة ان تخطى  
 الرواية واختير ان الجدة كالأب عند فقده او فقده وعن

وان لم يدر عليه امر  
 عند طلوع يوم  
 العتق

ما يند

لا يملك الخدمه ولا يملك الميراث من ميراثه وامه ولك ولو كفارا لان مكانته  
 ولا ولد له الكبير وزوجه وثمن يفتقره وان لا بعد عوده وكذا  
 المصوب والماسور وهي نصف صاع من بر او ذبيحة او سويق  
 او صاع تمر او زبيب او شعير او خماسية او طائر بالعدل في كثر  
 نوع القته وهي افضل عند وجدان ما يحتاجه لانها اسرع نقدا  
 حاجة الفقير وان كان من شدة الحاجة والتمسها وانه يملك افضل  
 من الميراث ثم دونت الوجوب عند طلوع يوم القدر من ماله او فقير  
 قبله او اسلم او اغتني او ولد له ولد لا يملكه ويستحب اخا  
 شتر المزدوج الى المصلح ومع لو تقدم او اخو والتاخير مكره ويمنع  
 كل شخص فطرته للفقير واحد واختلف في جواز تقسيم فطرته واحد  
 على اكثر من فقير ويجوز دفع ما على جماعة لو اريد على الصحيح وانه الميراث

**كتاب الحج** هو زيادة بقاع مخصوصه بتعليم مخصوص

في الشهر ذي الحجة والاعتقاد وعشر ذي الحجة ومن ثم على الفور اعرف بان موافق الحج  
 في الاصح وشروطه **فصل في** ثمانية على الصحيح الاسلام والعقل والبلوغ على الفور في الحج  
 والكهنية والوقت والقدرة على الزاد ولو يملك نفقة وسطه والقدرة على السفر في الحج  
 على راحلة مختصة به او على شق مجل بالمكة او الاجابة لا الا باحاجة الله  
 والا عارة لغير المصلحة ومن حركه اذا امكنهم المشي بالقدم والعتق  
 بلا مشقة ولا فلا بد من الراحلة مطلقا **فصل في** شروط كون الزاد والراحلة  
 فاضلي من نفقة ونفقة عياله الى حين عوده وعما لا بد منه كالثياب  
 والشراب والادوية المحترفين وقضا الدين واستطاعة العلم بمرصيه  
 الحج لمن اسلم به اراغب او الكون بدار الاسلام **فصل في** شروط وجوب  
 الاقامة بمكة على الصحيح صحة البدن وزوال المانع الحسي عن المراتب

والله اعلم

والله اعلم



لا وامن الطريق وعدم قسام العنق وخروج محرم دلون رفاتح  
 او تصا من سبل ما تون عاظم ما تون او خروج لامة في ستر والصورة  
 بقلبة السك من او مزا على المصطفى **بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الاحرام والاسلام وما شرطان ثم الاتيان بكرسية ومما التوقف محرم  
 بمرقات الحظ من اذ الريم الناح الى مجرم يوم النحر اكثر طواف  
 الاغاضة فمذمة وما بعد طلوع فجر النحر **واجبات**  
 انشا الاحرام من المقات وعدا الوقوف بمرقات الى الغروب  
 والوقوف بالمزدلفة بعد فجر يوم النحر وقيل طلوع الشمس ورجل  
 الجار وذبح القارن والمتمتع والحلق وتخصيصه بالحرم واما يوم  
 النحر فتقديم الرمي على الحلق وكذا القارن والمتمتع بينهما وايضا  
 طواف الزيادة في ايام النحر والسعي بين الصفا والمروة في اشهر  
 الحج وحصوله بعد طواف معتد به والمشى فيه لمن لا عذر له وبداة  
 السعي من الصفا وطواف الوداع وبداة كل طواف بالبيت من  
 الحجر الاسود والقيام فيه والمشى فيه لمن لا عذر له والظلمة  
 من الحمرتين وسائر العروة واقل الاشواط بعد فعل الاكثر  
 من طواف الزيادة وترك الخطوات كلبس الرجل الخفيف وسائر  
 راسه ووجهه وسائر المرأة وجهها **وشحن** **الحج** منها الاعتقال  
 ولو لحائض ونفسا او كونه اذا اراد الاحرام وكس اذا ردد  
 جديده ايضين والتطيب وصلاة ركعتين والاقاد من التلبية  
 بعد الاحرام واقفا صوتا من صلات او على شرفها او وسطها  
 ادلى ركبها بالسجدة تكبيرها كمالا اذ فيها الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا استنفاة من النار وتوالي الحجة وصحبة القارن  
 ولا استعانة من النار والغسل لدخول مكة وبجودها فربما

ربيع  
 ربيع  
 ربيع

بشرط عدم الجاه  
 قبله والركن  
 الثالث يوم  
 فياض

والفت والسوق  
 والحواك وقدر الصيد  
 والاشارة السب  
 والهداية عليه

المعلاة

المعلاة بمارك والكثير والميل للمقا البيت الشريف والهدايا  
 بما احسب عند رويته مستجاب وطواف التذوق في اشهر الحج والاحرام  
 فيه والركن ان سعى بعد فيه اشهر الحج والحج والركن ان سعى بعد فيه اشهر الحج  
 والاحرام والسعي في عينته في باقي السعي والاكاد من الطواف وهو افضل من صلاة التضرع  
 للافاق في الخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحج بمكة وفي خطبة واحدة  
 بلا طعن فيها يعلم المناسك فيها والخروج بعد طلوع الشمس يوم الزروة  
 من مكة لمجي والمبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة  
 الى عرفات فيخطب بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر المجموع  
 جمع تقديم مع الظاهر خطبتين مجلس بينهما والاحتفاء في التضرع  
 والمشتوع والبقاء بالديوع والاعمال لنفس والوالدين والآخران  
 والمؤمنين من امر الرايين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار  
 بعد الغروب من عرفات والتمزول بمزدلفة مرتفعاً على بطح الوادي  
 يشرب جلاء قرح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنى ايام منى  
 بجميع امتعته وكونه قد تم شمله الى مكة اذ ذاك ويجعل سعي عن يمينه  
 ومكة عن يساره حالة الوقوف لدى الجار وكونه اذ كان حاله رمي حجر  
 العتبة في كل الايام وما شيا في الحق الاول التي تل المسجد والوسطى  
 والقيام في بطح الراكلة الذي يكون في اليوم الاول في  
 بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في ايام  
 الايام وكذا الذي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع النحر والشمس  
 فركب في الليالي الثلاث وحي لان الليالي كلها تابعة لما بعد هذا  
 من الايام الا الليالي التي كان عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات والتي

ولوني غيره

١١



تلى يوم النحر واليالى الرمي الثلاثة فانها تامة لما قبلها والمباح  
 من اوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول  
 وهذه اعلنت اوقات الرمي جواز اذكاره واستحبابها ومن السنة  
 هدي المضره بالبحر والاكل منه ومن هدي التطوع والمستهة والاقوات  
 فقط ومن السنة الخطبة الثالثة يوم النحر مثل الادلي يعلم فيها بقية  
 المناسك وهي نائشه خطيب البحر وتجهيز المني اذا اراده من منى  
 قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان اقام لها حتى غروب  
 الشمس من اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد اساء ان اقام حتى الى  
 طلوع فجر من اليوم الرابع لانه رمية ومن السنة النزول  
 بالمحصب ساعة بعد ارتحاله من منى وشرب ما رزق من النخل عنه  
 واستقبال البيت والنظر اليه ثانيا والصب منه على راسه  
 وسائر جسده وهو لما شرب لم من انور الدنيا والاخرة ومنها  
 التزام الملتزم وهو ان يضع صدره ووجهه عليه والقشيت  
 بالاشارة ساعة واعيا بما احب وتبشير العت ودخول البيت  
 بالادب والتظيم وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه  
 ويؤتيه عندهم وجا من مكة من باب بني شيكة من التنية للسلي

**واسد المرقى عنه ذكره**

رصد

**فصل في كيفية تركيب الحج** اذا اراد الدخول في الحج احرم  
 من المبيحات كرايح فيغتسل او يتوضا والغسل احب وهو للتنظيف  
 فيغتسل للمرة ولو كانت حائض او نفسا اذا لم يضرها ويستحب كال  
 التخلية بقص الظفر والشارب وتشف الاطراف وطوق العانة وجامع  
 الاطراف واليمن ولو موطيا ويلبس الرجز ازارا وروا جديدين  
 او غسيلين والحديد الابيض افضل ولا يزره ولا يعتد ولا يخلد  
 فان فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصر ركعتين وقيل اللهم اني  
 اريد الحج فيسر لي وقبله مني ونب و بر صلاتك تنوي بها الحج  
 وهي يسبك اللهم يسبك يسبك لا شريك لك يسبك ان الحمد  
 والنعمة لك والكل لا شريك لك وزد فيها يسبك وسعديك  
 والحبر كله يسبك يسبك والرضا اليك ولا تنقص والريادة  
 فاذا البيت ناديا فقد احرمت فانق الرث وهو الجاع وقيل  
 ذكره بحضرة النساء والكلام الفاحش والنسوق والمعاصي والحداب  
 مع الرفقا وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه ليس  
 المحيط والعامة والخمين وتغطية الرأس والوجه ومن الركب  
 وطوق الرأس والشعر وجوز الاغتسال والاستنطال بالحيمة  
 والحمل وغيرهما وشد الهياك في الوسط واكثر التلبس من صلوات  
 وعلقت شرفا او هبطت وادفا اولقت ركبا وبالا شعارا رافعا  
 صوتك بلا جهم مض واذا وصلت الى مكة يستحب ان تغتسل  
 وتدخلها من باب المعلا لتكون مستقبلا في دخولك حاج البيت

لم تنقل رايه  
 لان الحج المشهور  
 من منى على الصواب  
 الحنفى

ولا تنقص من  
 هذه الاشارة  
 شيئا



الشرع فخطبا واذا اخرج من باب شيك من السفلى وليستحى ان يركب  
عليها في دخوله حتى ياتي باب السلام فيدخل المسجد فغرام منه متواضعا  
تأشعا مليبا ملاخطا جلاله المكان مكبرا ممللا نصليا على النبي صلى  
الله عليه وسلم متلفعا بالمزاحم داعيا بما احب فانه مستجاب عند ربه  
البيت المكرم ثم استقبل الحجر الاسود مكبرا ممللا راغيا يدركه كما  
في الصلاة وضعا على الحجر وقبلة بلا صوت فان عجز عن ذلك الاباء  
الغير تركه ومس الحجر بشي وقبلة او اشار اليه من بعيد مكبرا ممللا راغيا  
نصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم طف اخذ عن يمينه فمائل الباب  
مضطجعا وهو ان يحمل الرذاخت الايط الامن وتلقى طرفه على اليسر  
سبعة اشواط داعيا فيه بما شئت وطف وراء الحطيم وان اردت  
ان تسعي بين الصفا والمروة عتبت الطواف فارمل فيه في الثلاثة  
الاشواط الاولى وهو المشي بسرعة مع هز الكتفين كالمباردة في الخنزير  
بين الصفا والمروة فان مزحه الناس وقف فاذا وجد فرجه رمل  
لانه لا بد له منه فيقف حتى يقبض على الوحده المستنون بخلاف  
الحجر الاسود لان له بدلا هو استقباله وليستلم الحجر كلما مر به وختم  
الطواف بذكر كعتين في مقام ابراهيم عليه السلام او حيث تيسر  
من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة  
للانفاق ثم يخرج الى الصفا فيصعد ويقوم عليها حتى يرى البعده  
فيستقبله مكبرا ممللا نصليا داعيا ويرفع يديه يسوقا  
ثم ينبط نحو المروة على هيئته فاذا وصل بطن الوادي سعى بين الصفا والمروة

الاجز

الاجز من سعيها حيثما فاذا تجاوز بطن الوادي سعى على  
هيئته حتى ياتي المروة فيصعد عليها فيفعل كما فعل على  
الصفا يستقبل البيت مكبرا ممللا نصليا داعيا باصفا  
يدبر نحو الصفا وهذا شوط ثم يعود فاصدا الصفا فاذا وصل  
الى الميادين سعى ثم سعى على هيئته حتى ياتي الصفا فيصعد عليها  
ويفعل كما فعل اولاً وهذا شوط ثان فيطوف سبعة اشواط  
يبدا بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط  
منها ثم يقسم بمكة محوماً ويطوف بالبيت كلما بدله وهو افضل  
الصلاة فلا للانفاق فاذا وصل الحجر بمكة ثامن الحجة تاهب فخرج  
الى منى فيخرج بعد طلوع الشمس ويسعى ان يصل الظهر بمسعى  
ولا يترك التلبية في احواله كلما الا في الطواف ويكث منى الى ان  
يصل الحجر بها فيجلس ويترنم بقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس  
يدعى الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس ياتي مسجد  
نمرة فيصل مع الامام الاعظم او نائبه الظهر والعصر بعد ما خطب  
خطبتين يجلس بينهما فيصل الوقوفين باذان واقامتين ولا يجمع  
الا بشرطين الاحرام والامام الاعظم ولا يفصل بين الصلواتين  
بما فله وان لم يركن الامام الاعظم صل لكل واحد في وقتها المعتاد  
فاذا صلى مع الامام توجه الى الموقف وعرفات كلما وقف لا بطن  
ممرنه ويعتدل بعد الزوال في عرفات للوقوف وهو يقف بمروة



جبل الرحمة مستقبلا مكبرا محظلا مليا داعيا ما دايدية كما  
 يجتهد في الدعا لنفسه ووالديه واخوانه ويجتهد على ان يخرج من  
 عينيه قطرات من الدم فانه دليل القبول ويبلغ في الدعاء قوة  
 رجا الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا يمكنه تدركه سنيها اذا  
 كان من الافاق والوقوف على الراحلة افضل والقيام على الامر  
 افضل من القاعد **فاذا غربت الشمس** فاض الامام والناس  
 معه على هيبتهنم واذا وجد فرجه يسرع من غير ان يودي اصداء  
 ويجتر زعما بفعله الجملة من الاستعداد في السير والارادة عام  
 والابدا فانه حرام حتى ياتي مزدة لغة فيترتب قرب جبل خراج  
 ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للمارين ويصلي بها المغرب  
 والعشاء اذان واحدة واقامة واحدة ولو تطوع بينهما او  
 تشاغل اعاد الاقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه  
 اعادتها لم يطلع الفجر وليس المبيت بالمزدلفة فاذا اطلع  
 الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغير نس ثم يقف ويقت الناس معه  
 والمزدلفة كلها سوق الا بطول محسرة ويقف فحتمه في وعاء  
 ويدعو الله ان يتم مراده وسوله في هذا الموقف كما انه لسيدنا محمد  
 صلى الله عليه وسلم فاذا استفرجا افاض الامام والناس قتل  
 طلوع الشمس فيبالي الى من ويتركها ثم ياتي حرم العقبة فيرميها  
 من بطن الوادي بسبع حصيات شرح الحديث ويشحت اخذ  
 الجمار من المزدلفة او من الطريق ويكون من الرمي عند الجمن وبكره

صورة  
 الخندق

الرمي من اعلا العقبة لا يذاهب الناس وليتقطعت التقاطع ولا كبير  
 الحجرا جارا ونفسه ليتبين طهرتها فانها تيام بها فترته ولورمي  
 بحصية اجزاء وكره ويقطع التلبية مع اول حصاة يرميها **وكيفية**  
**الرمي** بان ياخذ الحصاة بطرفي ايمانه وسابقتها في الاصح اليسرى على  
 اصابة الشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على  
 ظهرها يده ويستعين بالمسحاة ويكون بين الرامي وموضع السقوط  
 خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او حمل وثبتت اعادها  
 وان سقطت على سنها ذلك اجزاء وكثر بكل حصاة **ثم يذبح**  
**المذرباح ان اجب** ثم يخلق او يقصر الخلق افضل ويكفي فيه  
 ربع الراس والتقصير ان ياخذ من راسه شعرا مقدارا لثلاثة  
 وقد حل له كل شيء الا اللسان **ثم ياتي مكة** من يومه ذلك او من الغد  
 او بعد فيطوف بالبيت طواف الزيار سبعه اشواهل وافضل  
 الا يام اولها وان اخره عنها لزمه شاة لتاخير الواجب ثم يعود  
 الى من فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر  
 رمى الجمار الثلاثة يبدأ بالحق التي تل مسجد الحيف فيرميها بسبع  
 حصيات من شيا يكر بكل حصاة ثم يقف عند ما داعيا بما احب  
 حامدا لله مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه في الدعاء يستغفر لوالديه  
 كما اخذانه لعلومه ثم رمى الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها  
 داعيا ثم يرمي حرم العقبة راجعا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم

لانه



الثالث من ايام الخروبي الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك وانما اراد  
 ان يتجمل نفر الى مكة قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب فله  
 عليه شي وان طلع النجم ويومئذ لم يزل في جوار قبل الزوال ولا يفضل  
 ذكره قبل طلوع الشمس وكل ذي بعد ربي ترميه ما شيا لندعو بعد والارواح  
 لتدب عقبه بلا دعا ذكره البيت بغير مبي ليالي الرمي ثم اذا ارط منها  
 الى مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ويطوف بالبيت سبعة اشبار  
 بلا دخل وسعي ان قدمها وغدا طواف الوداع ويسمي ايضا طواف الوداع  
 وهو واجب على اهل مكة ومن اقام بها ويصلي بعد ركعتين ثم ياتي  
 زمزم فيشرب من ما بها ويستخرج الماشي بنفسه ان قدس ويستقبل البيت  
 ويتصلع منه ويتنفس فيه مرارا ويرفع يده كل من ينظر الى البيت  
 ويصعب على جسد ان يتيسر والايدي به وجهه وراسه ويتولى شربه  
 ما شا وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم ايا ساكنك  
 علانا فعا ودرقا واسعا وشفا من كل داء قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم ما زمزم لما شرب له ويستحب بعد شربه ان ياتي باب الكعبة  
 ويقبل العتبة ثم ياتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب  
 فيضع صدره وجهه عليه ويتشبث باسار الكعبة ساعة يتقرب  
 الى الله تعالى بالدها بما احب من امور الدارين ويتوكل الله ان هذا بيتك  
 الذي جعلته مباركا وهدي للعالمين اللهم كما هديتني لتقديرتني ولله  
 تجمل هذا اخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني  
 برحمتك يا ارحم الراحمين **والملتزم من الاماكن** التي يستحب

فيها

فيها لعلها تكون المشرقة وهي خمسة عشر موضعا نقلها اهل مكة  
 عن سقاية الحسن البصري وجهه الله يتولى في الطواف وعند الملتزم تحت  
 الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى  
 الحرم وفي السبي وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات استي  
 والجمرات ترمي في اربعة ايام يوم النحر ويلايه بعد كما تقدم وذكرنا استجابت  
 ايضا عند روية البيت المكرم **ويستحب** دخول البيت الشريف  
 المباركة اذا لم يؤد احد وينبغي ان يقصد فيه صلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار  
 الذي قبل وجهه قريب ثلاثة اذرع ثم يعلى فاذا وصل الى الجدار وضع  
 عليه ويستغفر الله ويحس ثم ياتي الاركان فيجد دمللا وسج ويكره  
 الله تعالى ما شا ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه ويسب السجادة  
 البلاطة الخضراء التي بين العمودين صلى النبي صلى الله عليه وسلم وما فوقه  
 العامة من ان العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعته  
 باطلة لا اصل لها والمسار الذي في وسط البيت يسمى سورة الله  
 يكشف الله سم سرته ويعينها عليه فعلم من لا عقل له فضلا عن علم كفا  
**الكر** **واذا اراد العود** الى اهل بيته ان ينصرف بعد طوافه للوداع  
 وهو يمشي الى درايه وجهه الى البيت بايديا او متباكما متحمسين اهل فراق  
 البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيبة من النخبة  
**بعضني والمرأة في جميع** افعال الحج كالرجل غير انها لا تكشف راسها  
 وتسلك على وجهها شيئا تحت عيوان تمنع منه بالغطاء ولا ترفع صوتها

كالقبة



بالتلبية ولا تزل ولا ترد في السعي بين الميادين الاخيرين بل تقضي  
 على هينته في جميع السعي بين الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس  
 الخيط ولا تراحم الرطاب في استلام الحجر **هذا انما حج المفرد وهو**  
 دون التمتع في العترة والقران افضل من التمتع **فصل في الحلال**  
 هو ان يجمع بين احرام الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم  
 اني اريد العمرة والحج فلبس مالي وتقبليها مني ثم يلبي فاذا دخل مكة  
 بدأ بطواف العمرة سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول فقط ثم يصلي  
 ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا ويقوم عليه داعيا عليه املا ملبين  
 مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمشي نحو المرق وتسمى بين الميادين  
 نيت سبعة اشواط وهن افعال العمرة وهي التمريرة ثم يطوف  
 طوافي القدوم بالحج كما تقدم فاذا روي يوم النحر خرجت العترة وجب  
 عليه ذبح شاة او سبع بدنة فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام قبل رجلي يوم  
 النحر وسبعة ايام بعد فراغه من الحج ولو لم يكن بعد مضي ايام التشرية  
 ولو فرقتها جاز **فصل التمتع** هو ان يحرم بالعمرة وحدها  
 من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة  
 فلبس مالي وتقبليها مني ثم يلبي حتى يدخل مكة فيطوف لها ويضع  
 التلبية باول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعي بين الصفا  
 والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة اشواط ثم يحلق راسه  
 او يقصه اذا لم يسبق الهدى وحل له كل شيء من الجاه وغيره **وهو**  
 حلالا فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى مي فاذ

ثم يمشي الى

روي

في جميع العترة يوم النحر لزمه ذبح شاة او سبع بدنة فان لم يجد صام  
 ثلاثة ايام قبل رجلي يوم النحر وسبعة ايام بعد فراغه من الحج فان لم يصم الثلاثة  
 حتى جاء يوم النحر فحين عليه ذبح شاة ولا يجوز صوم ولا صدقة **فصل**  
**في التمتع** ستة اشواط في جميع السنة وذكره يوم عرفه ويوم النحر والايام  
 وكيفيتها ان يحرم لها من مكة من الحلق بخلاف احرامه بالحج فانه من الحرم  
 واما الايام التي لم ينظر مكة فيحرم اذا قصد ما من الميقات كما  
 بيناه بحمد الله **تنبيه مهم** افضل الايام يوم عرفة اذا وافق  
 يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حج في غيره عذرا واما صاحب  
 سراج الدراية انه وقد خرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
 افضل الايام يوم عرفة اذا وافق جمعة وهو افضل من سبعين حج  
 ذكره في تحريد الصحاح بعد امته الموطأ وكذا قاله الزيلعي شائع اكثر  
**والجواز بملكه** كرهها مكرهه عند ابي حنيفة لعدم القيام  
 بحقوق البيت والحرم ونفي الكرامة صاحباه رحمهم الله  
**باب الحبايات** هي على قسمين جنابة على الاحرام وجنابة على الحرم  
 والثانية لا تخص بالحرم وجنابة الحرم على اقسام منها ما يوجب ذمما  
 ومنها ما يوجب صدقة في نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك  
 ومنها ما يوجب القيمة وهي خرا الصيد ويتعد ويتعد القاتلين المحرمين  
 فالتي تجب دما هي ما لو طيب لحم بالاعضا او خضب راسه بخنا او اذ من برت وعن  
 اذ لبس خيط او ستر راسه بما كمالا او طوى ربع راسه او نحه او احدي  
 ابطيه او عاتة او رقت لاقص اظفار يديه ورجليه مجلس او بدا او رجلا  
 فلو تركه واجبا ما تقدم بيان والى تجب الصدقة بنصف صاع من

ثم يطوف ويسبي  
 ثم يحلق وقد  
 ثم منها

في التمتع  
 في التمتع



مراد قيمة هي ما لو طيب اقل من عضو او لبس عتيق او عظمي راسه اقل  
 من يوم او طلق اقل من ربع راسه او قص ظفرا وكذا المكل ظفر نصف صاع  
 الا ان يبلغ الجوع وما يفيض ما شامته حشمة مشقوقة او طان للقدوم او  
 للصدر محدثا او ترك شوطا من طواف الصدرة وكذا اكل شريط من الحلة  
 او احدى الحار وكذا اكل حصة فيها لم يبلغ ربي يوم الا ان يبلغ رطل  
 فينقص ما شا او خلق راس يغير وان طيب او لبس او خلق بعذر  
 تخير بين الذبح او التصدق بثلاثة اصوع على ستة ساكنين او صيام ثلاثة  
 ايام والتمتع واجب اقل من مال الوقتار قلده او جرادة فينقص ما شا  
 والى توجب القيمة من مال وقتار صيد فينقصه عدلان في مقتله او  
 اقرب منه فان بلغت هديا فله الجناح ان شا اشتراه وذبحه واشترى  
 طعاما وتصدق به لكل فقير نصف صاع او صام على طعام كل مكنت يوما  
 وان فضل اقل من نصف صاع نقصه يوم او صام يوما وجبت ما  
 نقص ينقص ريشه الذي لا يطير به وقطع عضولا ينفخ الامتناع  
 وجبت القعدة بقطع بعض قوائمه ونقص ريشه وكسر بيضه ولا يجزئ  
 الصوم يقتل صيد الحرم ولا يقطع حشيش الحرم وشجر النابت  
 بنفسه وليس مما ينبت الناس بل القيمة وحده طبع غير الاخر  
 والحكمة **فصل** ولا شيء يقتل عراب وحرارة وعقرب  
 وجبه ومان وكلب عمور وبموصى وعلاء وبرغوث وقراد وسخفا  
 وما ليس بصيد **فصل** الهدى ادناه شاة ومهر  
 من الابل والبقر والغنم وما جاز في الصحا ياجاز في الهدايا والشاة  
 تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنبها ووطئ بعد الوقوف بقدر ما

الجوزة لو جنباء  
 حصاة من  
 او قص الظفاره  
 من نصف صاع  
 وتبع صم  
 الحلال م  
 وعلى حشيش الحرم  
 وقطع الا  
 بم

وخص ذبح هدي المنقران **فصل** ذبح كل هدي بحرم لا يفتق  
 فني كل منهما يوم ذبحه والحرم لا يفتق ويصعد في بخلافه وخطامه  
 ولم يخط احرا جزا منه ولا ركب ولا مزون ولا يجب لبسه الا ان  
 بعد الحرف فيصعد في يوم ذبحه وينسخ من بعد ان قرب الحبل بالفتاح  
 لو نذر حجا ما شيئا لزمه ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب  
 ابدان وما فضل المشي على الركوب للقادر عليه وقفت اسد  
 تعالى ومن عيبت بالعود على احسن حال اليه بحا سدا ما محمد  
 صل الله عليه وسلم انته التحليل للعبادات بحسب الاختصار  
 بصيق الوقت والحزرات بيده مولفه حسن من عمار على  
 ان ينال الحنفى غفر الله لهم ولوالدهم وللمسلم امين  
 سيدنا رابع عشر جادى الا ان يستمع دار معبر  
 والف حمت بخير امر والحمد لله رب العالمين  
 وصل الله على جميع الانبياء والمرسلين  
 والسلام على النبي الكريم والسامع  
 المبرم الامين  
 ام

